سلسلة الوثائق الأساسية
للأزمة اللبنانية
١٩٧٣ - ......

الجزء الأول

ملامح الأزمة وانفجارها
والدور الفلسطيني
والدور المحلّي

عماد يونس

سلسلة الوثائق الاساسية للازمة اللبنانية

١٩٧٣ ـ .....

الجزء الأول

ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلّي

عماد يونس

الاهداء

إلى الروح التي استبشرت لي خيراً بمستقبلٍ زاهرٍ قبل أن أولـد. . . لكنها قبـل الانتاج عـانقت علياء ربّهـا. . ترقب أعمالي بفرح. . . هي روح والدي. . .

. . . وإلى المتفانية في صبرها ودأبها على تربية ابنائها، فأشعلت الشمس بريق أمل على أعتاب الحياة ورحـابها، تلك الوالدة الرؤوم. . . أمي.

وإلى الأجنحة المرفرفة محبّةً في سماء عائلتنا: اخوتي وأختي. . .

وإلى الأب الجليل الذي رعاني بمحبته. . . غمرني ببركته. . الأب عمانوئيل خوري.

وإلى كل عائلةٍ. . . تنضح بالحياة خدمة للبنان الحبيب المصلوب والمكبل بسلاسل المصالح والعقائد. . .

وإلى كل من سقط دفاعاً عن أرض لبنان المقدسة مكحّلاً عينيه بالبارود. . .

وإلى كل من ضحى ويضحي مسجّلاً كلمةً في صفحات تاريخ لبنان. . .

إلى كلهم أقدم انتاجي
عماد يونس.

بيروت في ٢٨ /١/١٩٨٥

بين المعلومات والتوثيق

بقلم الدكتور ابراهيم نجّار

إن التوزيع المنطقي والتبويب الزمني للتأريخ الذي اعتمده المؤلّف الأستاذ عماد يونس بعد عمل شاق ودؤوب ومتواصل يدل بوضوح على انتقاءات المؤلف وتوجّهه مع أنه كان بودي إبداء بعض المقترحات.

بيد أنه يكفي أن يعرف القارىء أن الأجزاء الخمسة التي تشكّل الدفعة الأولى من «سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية» قد تمّ تبويبها بشكل عقلاني لكي يدرك أن أجزاء لاحقة قد تكون ضرورية، خاصة إذا انتهت الحرب العسكرية وبدأت عملية بناء لبنان جديد:

الجزء الأول: ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي.
الجزء الثاني: الأدوار الأقليمية في لبنان.
الجزء الثالث: الأدوار العالمية في لبنان.
الجزء الرابع: مواقف الأطراف ومشاريع الحل
الجزء الخامس: الحوار في سبيل الحل ١٩٧٥ - ١٩٨٤

والحقيقة إن التوثيق بصدد الأزمة يتميّز بالوفرة المذهلة في كمية المعلومات عن لبنان. وقد أذهب إلى حد القول إن تشعّبْ الأزمة في لبنان، وتبعثر عناصرها، والسيل الجارف من المعلومات التي التهمتها أحياناً، ربما زاد الأمور تعقيداً، وأسهم إسهاماً فعّالاً في إبعاد الفرقاء عن بعضهم البعض. ومن قال ان الانسان عدوّ ما(أو من) يجهل؟ فالافراط في المعلومات يوازي الإفراط في التستر. ويبقى البحث مطروحاً، حول معرفة مدى تأثير وفرة المعلومات على الأزمة. فكم من مقال أثار أكثر من حفيظة، واستعمل لاثارة أكثر من ردة فعل انفصالية أو غريزية... إن بين الضمير المهني في السياسة والضمير المهني في المعلومات ونشرها، أكثر من علاقة جدلية، خاصة في المستنقع اللبناني، حيث التميز هو سيد الموقف وكاتب الحدث وقاطع المجال أمام إعادة التوحيد.

وعلى خلاف ما يحدث مثلاً في مكتبة الكونغرس الأميركي، حيث كثرة المعلومات المخزونة لا تستتبع أحياناً التحرّك المناسب. فإن لبنان يستهلك المعلومات التي تطرح في سوق مزايداته السياسية. وعليه تبدو هذه السلسلة التوثيقية هذا الكتاب - المجلد التوثيقي بمنزلة التمهيد للدخول إلى منطقة البحث عن الحقيقة، ولا بد أن تضيف إغناء إلى ما نشر حول حرب لبنان باللغات الأجنبية والعربية. ولكن لا أنسى أن أقول هنا إن «الافراج» عن كل المعلومات لم يأت وقته بعد، لأسباب تتصل بما يقتضي أن يتصف به العمل الفعّال. فكم من حادثة مذهلة أحرجت كل ذي ضمير، ثم ما لبثت أن برزت معانيها من خلال تراتب الأحداث، أكان ذلك باتجاه «الفرز والضم» أم من حيث تأليفها حلقة في سلسلة متأرجحة بين الترابط المنطقي من جهة، وبين التبخر المتمادي وفقدان التوازن، من جهة ثانية.

ناهيك عن أن التوثيق لم يتعد، بصورة عامة ، ولتاريخه على الأقل، وسائل الاعلام المخطوطة والمطبوعة، ولم يتطرق بعد إلى أكثر من محاولات جامعية مبعثرة وغير كافية، إلى الميدان الإذاعي أو السمعي - البصري أيضاً.

وإزاء كل توثيق يبقى سؤال: من هو الذي لعب دوراً أساسياً في توجيه الأحداث؟ هل إنه من وفّر التسليح؟ وهل

هو من فجّر التناقضات من خلال التفجير الأمني؟ وهل هناك أكثر من طريقة لاستقراء أحداث لبنان؟ بعبارة أخرى، هل يمكننا أن نقترح قراءتين لحرب لبنان:

قراءة الأمور الواقعية على الأرض.

وقراءة المعلومات «الورقية» والسياسية فوق الأرض؟

لقد انتجت القراءة الأولى أوضاعاً جديدة، عبثت بالأحداث وبالانسان اللبناني فاعادته إلى الوراء. وسلخت القراءة الثانية الواقع السياسي، التوافقي خاصة، عن المجريات الواقعية.

إن هذه السلسلة تسهم في تفهّم القراءتين. فهنيئا لمن يتبع من خلال خيوطه حبل الأحداث، فتكتب بعد ذلك حياة جديدة للبنان التاريخ.

ابراهيم نجار

توطئة

بقلم الدكتور الياس القطّار
رئيس قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية ـ
الفرع الثاني ـ الفنار.

عماد يونس، شاب لبناني لا حدود لطموحاته؛ فهو جامعي يسهر الليالي في طلب العلا، وشاعر ينحت قصائده من الواقع السياسي ومن معاناة الحياة، وأديب يغرف من توهّج الأدب، ومؤرّخ يصرخ في ظلمة التأريخ داعياً إلى إحقاق الحق وإلى الكشف عن خبايا الأيام الموجعة التي لا زالت تنهش الوطن بألف ناب وناب.

إنه مثال الشاب العصامي الذي يبني نفسه بنفسه، والشاب المخلص لوطنه، ومن فرط حبّه له تراه يتألّم لتألّمه ويبكي لبؤسه ويضحك لسعادته؛ ونادراً ما رأيته مسالماً في الأمور الوطنية، فالحماس بادٍ عليه بشكل دائم، والتأثّر ينساب من صوته، والويل الويل عنده لمن يخطىء أو لمن يتصرّف بخلاف الأخلاق والمثل العليا في الشؤون الوطنية، فهو لن يمرّ برحمةٍ من سلاطة لسانه ومن نقده اللاذع.

للأستاذ يونس، موهبة في الشعر، ونفسية مرهفة تنبىء عن ملكة مخبّأة في داخل الذات، تتطلّع إلى اليوم الذي تترجم عن نفسها بأساليب لائقة، ولكن برغم ذلك فقد اختار الصديق عماد التأريخ طريقاً للمستقبل فتخصص في التاريخ حيث نال الإجازة والدراسات العليا بكل جدارة وتفوّق، وهو اليوم يهيّء نفسه لأرفع الدرجات العلمية، وبرغم ذلك، فلم يَحُلْ تحصيله دون أن يعبّر عمّا يختلج في نفسه من تأثر من الأحداث اللبنانية، فانكبّ على ترقّب مجرياتها جامعاً من هنا وهناك وثائق تختصّ بها، وهدفه في ذلك العبرة لمن يعتبر. ونتيجة لذلك كان بين ايدينا هذه السلسلة التي نحن بصددها.

وليس من غريب الصّدف أن لا تمرّ الحرب اللبنانية مرور الكرام ببال المثقّفين، لذلك صدر العديد من الكتب عنها، بعضها كان بشكل نصوص، والبعض الآخر بشكل دراسات، وبرغم ذلك فموضوع الحرب اللبنانية لم يستنفد، فلا عَقْدُ نصوصها قد اكتمل، ولا الابحاث فيها قد استوعبتها حتى الآن. وضمن هذا الإطار تأتي سلسلة الأستاذ عماد يونس لتضيف لُبنة أخرى إلى التوثيق اللازم الذي مع اكتماله مستقبلاً سيسمح للباحث بتحرّي دقائق هذه الحرب القذرة.

سلسلة الأستاذ عماد يونس الوثائقية تشتمل على جولة في الأدوار العديدة التي قادت إلى الحرب وفيها المحلي والإقليمي والعالمي ومشاريع الحوار المتعددة... ولقد أحسن في سلسلته في تبويب وثائقه بشكل لائق ومنطقي.

سلسلة الأستاذ يونس، تساهم مساهمة فعّالة في وضع العديد من الوثائق والنصوص في خدمة المحلّلين والباحثين وكل العاملين أو المهتمّين بتاريخ لبنان سواءً أكانوا في موقع القياديين أو في موقع المواطنين العاديين. طبعاً، هناك العديد من النصوص التي يعرفها القرّاء عن كثب، ولكن هناك أيضاً وثائق يكشف عنها لأول مرّة، كما أن البعض الآخر منها يقدّمه المؤلف للقارىء بنصّه الحرفي دون بتر أو أي نوع من التجزئة لغايات صحفية أو أمنية أو ما عدا ذلك.

وإذ نشكر، للصديق عماد، على الجهود الجبّارة التي قام بها لتحقيق هذا العمل الضخم الذي يقدّم فيه للباحثين وللقرّاء على السواء مادةً خاماً نحن في أمَسّ الحاجة إليها وإلى مثيلاتها، لا يسعنا إلا التأكيد على أن مستقبلاً باهراً في الابحاث التاريخية لا يزال بانتظاره، فعسى أن تكون «سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية» هذه أول الغيث الذي طال شوقنا إليه.

في ٢٠/ ١/ ١٩٨٥

مقدمة عامة

في سجلّات التاريخ مُتنجعات توقّف معها الزمن ليخطّ ذاته نوافر أحداث على سكّة الحياة، يتطلّع إليها المرء علّه يجد ما يفيد به نفسه، وينظر إلى البعيد فيخال أنه اعتبر من أجل البعيد، فيرى أنه رازح أمام أشباح ذكريات.

.. ومن الشعوب، هناك من كتب ليدخل إلى مشارف الفلسفات والعقائد والمذاهب، وأُخرٌ ممن كتبوا بقلم الأحداث، لتستمرّ صلة الإنسان بالآتي بعد حين وأحيان... إنّما المهمّ أن تُطلق الكلمة التي تبقى أزلية عبر سجلّات التاريخ خطاً وكتابة...

.. وفي الكتابة، تبقى الأصول، و«إن ضاعت الأصول ضاع معها التاريخ»، تاريخ أي حدث، أي مذهب، أية فلسفة، أية عقيدة وأي أدب... أو بقي معها عرضة للتزوير والتحريف والهرطقة والأهداف المشبوهة والمشوّهة للحقيقة والحق.

ولأن لبنان، يحيا منذ ما يقارب العشر سنوات في حربٍ.. ـ على حدّ تعبير جلّ رجال السياسة في لبنان ومن لم يرَ من أحداث لبنان ومسبّباتها سوى هذه السنين دون العودة إلى الجذور، وهؤلاء هم جهلة التاريخ والحق ـ.. في ظلامٍ مع الروح، هذا الظلام «المهيمن» من تظلّم «الآخرين» الأبعدين والأقربين عليه.

.. ولأن لبنان اليوم، هو غير لبنان الأمس القريب والوسيط،...

.. ولأن لبنان القريب والوسيط هو غير لبنان الحضاري المتفاعل مع الحضارات والشرائع والقيم.. منذ عشرات آلاف السنين...

.. ولأن كلّ ذلك اللبنان، وهذا اللبنان هو غير لبنان الذي سيكون... ومن يدري كيف سيكون أو يدري إن كان سيكون؟!...

.. ولأن الإنسان المرئي في لبنان اليوم يعيش للحظته ودقيقته وساعته دون أن يدري الحين الذي تأتي فيه ساعته...

... لكل ذلك، جنّدت ذاتي ـ قدر مستطاعي ـ طيلة هذه السنين من المحن والويلات، لربّما توصلت لأن أكون، بتواضع المؤمن بنقطة المصير، خادماً للكلمة والمبدأ والحق والإنسان... فيستمر الزمان متّصلاً بذاته على صدق «الفعلة» من الأبناء، تاركاً لحكام الزمان المستنيرين بالفكر والعقل ليحكموا على حقبة نُزع منها الإنسان وحقيقة الحياة... وحكمهم يكون من خلال هذه الأصول وغيرها في تحليل علمي سليم، وتعليل منطقي راجح، فيُكتب التاريخ، عندها، حيث «الأصول» تلتقي مع مرابع الكلمة عند التأريخ والتأليف.

وربّ سائلٍ، يرى سهولة الإنجاز لهذا الكتاب المجمّع بمنظار البساطة، فإنني أتمنّى عليه ألا يستهين بالعمل التوثيقي، فصحيح أنني لم أؤلّف، لم أؤرخ، لم اخترع، لم أبتكر... إنّما مهّدت لكلّ هذا وغيره، ووضعت في ايدي المواطن، القارىء والباحث والمفكر والسياسي والناسك والمتعبّد وصاحب المسؤولية، وثائق لا غنى عنها لأي منهم، يغرف منها ما يريد التزوّد به أمام ذاته والآخرين...

على السائل ألا يستهين بهذا العمل، لأن التوثيق يستدعي عشرات بل مئات السنين ويستمر باستمرار الأجيال، ولا ينتهي حتى القيامة.. فعملي هو سلسلة وثائقية، أضع الآن منها جزئين أمام الكلّ وللكلّ، ومن أجل الحق ولبنان.

وإذا قُدّر لي أن أحصل على هذه المجموعة الهامّة والأساسية من الوثائق فيعود إلى وسائل ثلاثة، كنت فيها النقطة المحورية، وهي:

١ ـ عملي الصحافي إبان فترة طويلة من الأحداث الذي أفسح لي المجال بأن أحظى بما تيسّر من هذه الوثائق.

٢ ـ الصحف والمجلات وغيرها من المطبوعات المحلية والأجنبية كما هو مبيّن في كل وثيقة مدرجةٍ داخل الكتاب لناحية مصدرها.

٣ ـ اتصالاتي مع المواكبين للأحداث من كبار المحلّلين السياسيين والمراقبين واصحاب الإتصال بأركان المسؤوليات،

الذين أتاحوا لي الإطلاع على أوراقهم ومستنداتهم الشخصية و«أفرجوا» عن بعض عندياتهم ـ على أهميتها القصوى ـ مما يسترحمه التاريخ والحقيقة...

هذا وانني أعد الكلّ ـ وعملي التوثيقي للأحداث مواكب ومستمر ـ أنني سوف اكتب مدوناتي ومرحظاتي الذاتية على مجريات الأحداث السياسية والعسكرية ـ ولو بعد حين ـ فتقرب الرؤيا، ويقرب التصوّر إلى فهم الوقائع وأبعادها وجذورها وخلفياتها... سيّما وان توثيق كل المستندات والبيانات والمواقف... يستلزم العديد من المجلّدات، مما دفعني أن أدرج الهام والدال بوضوح يُغني، أمام كلّهم، من ذكرت سابقاً، ويبقى الكمال للرب، والسعي لبني الإنسان... ولذا سأستمر في التوثيق والتأريخ...

ولا بدّ، وأنا أخطّ هذه الكلمات، إلّا أن أشكر كبيراً، عمل دون كللٍ لنصرة لبنان وشعبه، بعزّة نفسه المناضلة من أجل الخير لوطنه، وقد نسي ذاته.. وبالرغم من كل شيء كان عنده اثنانٌ معبّران: صمته الرهباني المتأصل بالإيمان، وابتسامته الواثقة الفرحة بالبذل والعطاء... هو الأباتي شربل القسّيس، الرئيس السابق للمؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية، المتمسّك باثنين: الحق والحرية...

.. وأمام سعيي.. أقف بحبةٍ وأشكر من كان مرافقاً لخطواتي، ومرشداً لتصوراتي وتأملاتي، وأباً مؤثراً يفهم معنى الألم، وهو ابن ربّ الجلجلة على دربه يسير، مدير الليتورجيا في جامعة الروح القدس ـ الكسليك، الأب الجليل عمانوئيل خوري الذي كان ويبقى إنسان المثال والقدوة، وأب وصديق الإنسان لإبن الإنسان...

كما أحيي شاكراً من كانا مذخرين لي في عملي التوثيقي ورأيا فيه أهمية كبرى للمستقبل وهما الدكتور ابرهيم نجار والأستاذ كريم بقرادوني الغنيين عن التعريف، حيث رحاب السياسة والفكر تتّسع بهما ولهما، وقد وعدتهما ووفيت بوعدي وأنجزت... كما أقدّم شكراً خاصاً للمحامي الأستاذ موسى برنس..

وشكري الأخير هو لك أيها القارىء العزيز، لأنك، دون كبرياء، وإن بصورة غير مباشرة، خدمت الحقيقة وأحببتها فضممت إلي مكتبتك هذا الكتاب، ليكون بين يدي إبنك فيما بعد، علّه يعرف من الماضي ما يوصله بالمستقبل مروراً بالحاضر على هدى الحقّ والوضوح وحسن التحليل والنقد والتعليل... خاصة وانني اعتمدت طريقة ادراج الوثائق على أساس عنوان الموضوع وليس على أساس الترتيب الزمني مما يوضح ـ حسب رأيي ـ مجريات الأحداث وابعادها وخفاياها، ويعطي الصورة أدقّ مما لو أدرجتها حسب تاريخ صدورها ولذا نرى أغلبية فصول السلسلة الوثائقية هذه تحوي وثائق تعود إلى ما قبل بداية الأحداث وتتواصل زمنياً حتى سنة كتابة هذه السطور...

وإلى أن تكتمل السلسلة الوثائقية هذه، آمل أن تنتهي قبل الإنجاز عذابات لبنان... وطني المفدّى... وإلى الأبد...

في ١٨ كانون الأول ١٩٨٤ — عماد يونس

الفصل الأول

ملامح الأزمة ومؤشراتها

تقرير العميد الركن عزيز الأحدب حول الخطر على لبنان

ن / ك

الجمهورية اللبنانيـــة
الجيـش
قيادة منطقة بيـــروت

عاجل جداً　　سري　　حرر في ١٩٧٢/٩/٢٦

عدد ٨٧٦٣ /٢٠٢/م٣
تصنيف: ١٠٠٠ – ١

من العميد الركن الاحدب قائد منطقة بيروت
الـــى
حضرة العماد قائد الجيش – الاركان الشخصية (بصفة الافادة)
– الشعب – الاولى – الثانية – الثالثـة

الموضوع :– معالجة الخطر على سلامة لبنان على الصعيد العربي .
المستند :– الدراسات الموجودة لدى قيادة الجيش .

١ –/ الوضـــع :

١١ – تبين من احصاءات القيادة ان اسلحة الفلسطينيين الموجودة في لبنان وعدد المقاتليــن هو التالـــي :

– ٢٢٥٢٥ : عنصر مقاتل .
– ٩٩ : هاون ١٢٠ .
– ٢٧٩ : هاون ٨١ – ٦٠
– ٧٧ : مدفع مباشر ٧٥ .
– ٤٠٣ : رشاش مضاد .
– ٥٠ : مدفع مضاد .
– ٦٥٧ : ر.ب.ج .

١٥٦٥

١٢ – نظرة الى هذا العدد الضخم من الاسلحة الثقيلة تعطي فكرة واضحة عن النوايا السيئـــة ضد لبنان .

١٣ – هذه الاسلحة الثقيلة ما كانت لتدخل الى لبنان لو لم تكن وراءها دول تعمل على تهديم لبنان وتخريبه وتغيير نظام الحكم فيه .

١٤ – القضية كانت بسيطة لو وقف التسلح عند هذا الحد ولم يرتفع عدد المقاتلين،فواقع الامر يبين أن هذه القضية لن تقف عند حـد .

.../...

– ٢ –

٢ –/ المطلـــب :

– الى جانب ضرورة معالجة هذه المشكلة على الصعيد الوطني (مراسلة تتبع) .

– اتشرف بأن التمس حضرتكم ان تتفضلوا بدعوة المسؤولين السياسيين لمعالجة هذا الخطر الداهم على صعيد الجامعة العربية ومن خلال الاسس التالية :

٢١ – ان تحويل المنظمات الفدائية الى قوات نظامية باسلحتها وتجهيزاتها الثقيلة لا يحل المشكلة الفلسطينية بدليل فشل القوات العربية النظامية الذي يفوق تسليحها تسليح الفلسطينيين مجتمعين،آلاف المرات .

٢٢ – ان سلاح الفدائيين معروف في جميع انحاء العالم . انه السلاح الخفيف لضرورة تأمين سرعة التنقل وخفة الحركة .

٢٣ – ان مجال العمل الفدائي هو داخل فلسطين ويجب ان ينبع من ارض فلسطيـــن لا من ارض لبنان او غير لبنان .

– من الواضح بعد عرض هذه الحقائق ان الاسلحة الثقيلة الموجودة على الاراضـــي اللبنانية هي ضد لبنان وهذا ما يجب ان لا يسلم به اطلاقاً ولا بشكل من الاشكال .



تقرير «توارد الاستراتيجيات التخريبية»
الذي نشرته مجلة «العمل الشهري» العدد الرابع من صفحة ٢٧ حتى ٤٩

في ضوء أحداث ٢ أيار ١٩٧٣، التي وقعت في لبنان، بشكل صدامات بين الجيش والفلسطينيين، رفعت جهات مختصة تقريراً سرياً للغاية، ومهماً للغاية، الى السلطات المسؤولة العليا، وأهمية هذا التقرير أنه يعرض بتفصيل دقيق الوضع في لبنان ومنطقة الشرق، عارضاً التناقضات الاقليمية وعوامل التفجير، وتصارع القوى في المنطقة، مقارناً بين المواقف والوقائع، ملمحاً الى مخطط تقسيم المنطقة الذي أعدته اسرائيل، موضحاً موقف كل من أميركا والاتحاد السوفياتي والدول العربية من هذا المخطط.

ولعل الذي يؤكد أهمية هذا التقرير الذي وضع قبل أربع سنوات، أن الحرب اللبنانية، والأحداث الأخيرة في العالم العربي، جاءت تثبت صحة المعلومات الخطيرة التي تضمنها.

وعلى الرغم من أن التقرير يعود إلى العام ١٩٧٣، الا أنه من العمق بحيث يساعد على فهم الأحداث وابراز رؤيا واضحة للمواقف والتطورات المستقبلية، بالاضافة الى أنه يسهل اجلاء غوامض بعض الأحداث التي حصلت.

وفيما يلي التقرير الذي يحمل عنوان: «توارد الاستراتيجيات التخريبية»:
تدهور الوضع في الشرق الأوسط بعد حرب حزيران ٦٧ وأصبح حرجاً ثم قارب الانفجار في السنتين الأخيرتين. ذلك أن النزاع العربي - الاسرائيلي قد بلغ، على ما يبدو، نقطة اللارجوع.

أولاً: تصدع الأهداف والاستراتيجيات العربية:

ان المنهزمين في حزيران ٦٧، يتخبط كل من جهة، دون أن يحاولوا أو يستطيعوا تنسيق أعمالهم.

أيكون عدم التجانس والتخبط في الظلام هما القاعدة في البلدان العربية؟
الحق أن التخبط في الظلام ناشىء عن اشاحة النظر عن الحقائق وتجاهلها.
ما هي هذه الحقائق؟ انه ليصعب تحديدها بدقة لأن لكل بلد عربي واقعه الخاص الذي يختلف عن واقع سواه، وأهدافه الخاصة التي غالباً ما تتناقض تماماً مع أهداف أشقائه.

١ - مصر:

منذ حرب حزيران ٦٧، والنكسة التي نتجت عنها، أيقنت مصر أن السلم أصبح حيوياً لها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وان من الأنسب تقديم السياسة المصرية الصرف على سياسة تزعّم المعسكر العربي ولو أصبحت مصر وحدها في الساحة.

ولأجل حفظ السلم، قامت مصر بتنازلات مهمة وبترتيبها الزمني هي:
* قبول عبد الناصر بمشروع روجرز.
* التنازلات التي قبل بها السادات في مناسبات مختلفة وخلال تصريحات عدة:

- الاعتراف بدولة اسرائيل،
- نزع الصفة العسكرية عن سيناء مؤقتاً،
- اعادة فتح قناة السويس،
- حق السفن الاسرائيلية بعبور قناة السويس ومضيق تيران،
- وضع مراقبين من قبل الأمم المتحدة في شرم الشيخ،
- ابعاد المستشارين والخبراء السوفيات من مصر،
- تأييد قيام حكومة فلسطينية في المنفى.

وهذه البادرة الأخيرة قد تعتبر خطوة ايجابية نحو البحث عن سلم يجري التفاوض بشأنها. فتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، قد يكون طلع به الرئيس المصري لبلوغ غاية أخرى، يبدو أنها ازاحة العبء الذي ترزح تحته الدول العربية من جراء القضية الفلسطينية، فيقيد سياستها وحرية عملها. أما كيف يتم التحرر من هذا العبء فبدمج حركات المقاومة في حكومة مسؤولة معنوياً وقانونياً، فتصبح هذه الحكومة كياناً قائماً بذاته ومتميزاً عن الحكومات العربية الأخرى، ويتاح للبلدان العربية عندئذ أن ترفض مساعدة أو دعم أي منظمة فلسطينية منشقة عن هذه الحكومة دون أن تتهم بخيانة القضية الفلسطينية.

كما أن قيام حكومة فلسطينية يتيح فصل القضية الفلسطينية عن القضايا الخاصة بكل بلد عربي خلال مفاوضات السلم المحتملة. وعلى المدى البعيد - اذا لم يوجد حل للقضية الفلسطينية - تزول هذه الحكومة بفعل الواقعية السياسية كما زالت قبلها حكومتا (بولونيا الحرة) و(يوغوسلافيا الحرة).
معنى ذلك أن مصر تريد الابتعاد عن المقاومة الفلسطينية التي أصبحت صنواً للارهاب، وأن تطلق فكرة الحل السلمي من جديد.

هذا الحل السلمي تحتاج اليه مصر اليوم أكثر من أي وقت آخر، لأن اضطراباً خطراً يعصف بداخلها من جديد بعد الهدوء الموقت الذي عقب رحيل الخبراء السوفيات ونقض الاتحاد مع ليبيا.

حرب السادات:

فرغم ان التلويح بالحرب في تصريحات المسؤولين المصريين، يحمل كل شيء على الاعتقاد بأن نظام السادات اذا كان ما زال قائماً بعد ثلاث محاولات انقلابية على الأقل خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، فذلك يعود على الأخص الى أن الجيش لم يجد بعد مخرجاً قابلاً للدوام من المأزق السياسي العسكري الذي تتخبط فيه مصر منذ أكثر من خمس سنوات.

ان رئيس الدولة المصرية يحارب على كثير من الجبهات ولم يعد بامكانه الاعتماد على مساعدة كثيفة من الاتحاد السوفياتي ولا على الدعم غير المشروط الذي كانت تقدمه له الكتلة الاشتراكية. كما أن البوادر الأميركية غير مشجعة على الاطلاق، فالصمت الذي تلزمه ادارة كارتر حيال الخطوات التي تقوم بها الدبلوماسية المصرية لا تترك كثيراً من الأمل لمصر.

أما من جهة أوروبا الغربية، التي يبدو أنها تقدر الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي للعالم العربي بالنسبة إلى الأمن الأوروبي، فان الاتصالات كانت مطبوعة بطابع التفاهم، ولكن مصالح أوروبا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الولايات المتحدة مما لا يدع مجالاً لأن تقوم (الدول التسع) بمبادرة على نطاق واسع تخالف السياسة الأميركية في المنطقة.

الخلاصة، أن المسألة المصرية هي مسألة سلطة واقعة في مأزق من جراء تناقضاتها الخاصة، وعاجزة عن ايجاد وسيلة للخروج من هذا المأزق. سلطة عكرت علاقتها بالاتحاد السوفياتي قبل أن تؤمن لنفسها سياسة بديلة، ولم تعد ترجو الخلاص عن يد أحد، فاذا هي مستعدة لاقتناص فرصة من أجل الخروج من الورطة حتى ولو سلكت سبيل المغامرة.

٢ - سوريا:

لأجل تقدير الأهداف السورية بالنسبة الى الحل السلمي المحتمل يجدر التساؤل عما تجني سوريا من السلم مع اسرائيل، والجواب هو: لا شيء في الوقت الحاضر، إذ أن اسرائيل لن تعيد الجولان الذي تعتبره نقطة استراتيجية ذات أهمية أولية.

هذا ما يضع سوريا في موضع حرج: فمن جهة لا تستفيد شيئاً من السلم، ومن جهة أخرى تعرف أن السلم سيتحقق في النهاية. اذن فعلى سوريا اختيار أحد موقفين:

أ - رفض الاشتراك في المفاوضات، فتبقى الدولة العربية الوحيدة التي تستمر حال الحرب بينها وبين اسرائيل.
ب - تأمين ضمانة لها على طاولة المفاوضات بحيث تحصل على اعادة قسم من الجولان اليها ان لم يكن كله، مما يشكل انتصاراً لكرامة القادة السوريين.
ان رفض الاشتراك في المفاوضات مملوء بالمخاطر، وقد يؤدي إلى خلاف في الرأي بين سورية والاتحاد السوفياتي... وهكذا يبقى الحل الثاني.

٣ ـ الأردن :

وهو أقل بلدان المواجهة تناقضات. فبعد تردد طويل حيال المشكلة الكبرى الناشئة عن وجود مقاومة فلسطينية لديه تهدد بلاده بالاكتساح، قرر الملك حسين القيام بعمل جذري ضدّ هذه المقاومة، والانسحاب من ساحة العمل لأجل القضية الفلسطينية واتباع سياسة مستقلة عن سياسة سائر البلدان العربية. ومصلحة الأردن الحيوية هي في اضعاف المقاومة الفلسطينية، المكتظة بعناصر اليسار، لمنعها من استعادة قوّتها في الأردن، وهذا ما يفسر نشاط مصلحة الاستخبارات الأردنية بصورة لا مثيل لها من قبل.

الاّ أن خبراء كيسنجر، بعد جولات دراسية عديدة، ومناقشات واستشارات في عمّان، والقاهرة، ودمشق وطرابلس الغرب، توصلوا إلى الاستنتاج أن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون دائماً اذا لم ينضم اليه الفلسطينيون بطريقة أوبأخرى.

اذاً ينبغي انجاز مشروع يعطي الفلسطينيين دوراً محدداً ومسؤولية معيّنة في الحل النهائي للنزاع.

والخبراء الأميركيون يتصورون الخطوط الرئيسية لهذا المشروع كما يلي:

أ ـ تشجيع مصر على القبول بتسوية مؤقتة (لا شاملة ولا جزئية)، قوامها انسحاب اسرائيل من ٥٠ الى ١٠٠ كيلومتر بعيداًعن قناة السويس، والسماح للقوات المصرية (وقد حددت أسلحتها نوعياً) بعبور القناة. وتقبل اسرائيل باعلان، أن هذا اتفاقاً موقتاً يشكّل مرحلة نحو تسوية شاملة لا ينبيء بشيء من مضمونها، كما تقبل مصر من جهتها بفتح قناة السويس في وجه الملاحة الدولية لقاء قروض مالية ضخمة. ولا يستبعد تماماً أن تقبل اسرائيل، في فترة أولى، بعدم السماح للسفن رافعة العلم الاسرائيلي باستعمال قناة السويس. أما قضية شرم الشيخ فتترك لمفاوضات مقبلة.

ب ـ ازاء هذا الاتفاق، أو الى جانبه، يشكل حسين حكومة أردنية ـ فلسطينية تشترك فيها العناصر «المعتدلة» في المقاومة الفلسطينية وتكون مهمتها التفاوض بصورة غير مباشرة مع اسرائيل حول اعادة الضفة الغربية من الاردن وقطاع غزة لضمها الى اتحاد أردني ـ فلسطيني. ويحاط هذا الاتفاق بضمانات دولية (من الدول الكبرى والأمم المتحدة) حتى لا يحاول الملك حسين أو المقاومة الفلسطينية أن يصفّي أحدهما الآخر (مع ملاحظة وجوب مفاوضة اسرائيل حول شروط تخلّيها عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

ج ـ يحصل الفلسطينيون على استقلال داخلي محدود في الضفة الغربية وغزة، مع تحديد مهلة طويلة (من ١٠ الى ١٥ سنة على ما يقول الاسرائيليون) لا يمكن للفلسطينيين خلالها تقرير الانفصال عن الأردن واعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة وسيدة.

د ـ بعد عقد هذا الاتفاق برضى الفلسطينيين المعتدلين تبحث مصر واسرائيل في قضية الجلاء التام عن الأراضي التي يحتلها الاسرائيليون في سيناء. وقضية شرم الشيخ، في هذه الحال، لن تكون مهمة جداً بالنسبة الى اسرائيل (كما يعتقد الأميركيون)، ولا يحتمل أن تعرقل التسوية النهائية للنزاع.

هـ ـ تكفل الدول الكبرى الأربع والأمم المتحدة احترام مجموع هذه الاتفاقات، بمعنى أنها تتدخل، مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة، في حال اقدام أحد الأطراف المعنية على انتهاك بند من بنودها. وبوضع «بوليس دولي»، لعدة سنوات، لتحديد منتهكي الاتفاقات ومسؤولياتهم.

و ـ تخصص ميزانية ضخمة لتنفيذ هذه المشاريع، تساهم فيها عدة دول كبيرة وصغيرة، وذلك لأن اعتمادات هائلة يجب إنفاقها على اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وازاء مثل هذه الاحتمالات لن يتوانى الملك حسين، طبعاً، عن المطالبة بضمانات من أجل ألاّ تقوم الدولة الفلسطينية المقبلة على حساب الغرب وحساب بدو شرق الأردن الذين لا يقبلون بالعيش في ظل حكم فلسطيني. ومن جهة أخرى فان الغرب ـ وخصوصاً الولايات المتحدة ـ يصعب أن يقبل بحرمان نفسه من حليف موثوق به كالملك حسين. وهذا الرفض المزدوج قد ينشأ عنه وضع جديد في اطار اعادة النظر بخريطة الشرق الأوسط.

٤ ـ المقاومة الفلسطينية :

للاجابة عن هذا السؤال ينبغي أولاً طرح سؤال آخر عن جوهر القضية: هل ان الهدف الأول للمقاومة الفلسطينية هو تحرير فلسطين؟ لا شك بذلك مبدئياً، ولكن الفلسطينيين، خصوصاً اليساريون منهم، يعرفون جيداً أن دولة اسرائيل لا تزول بتسللهم من وقت الى آخر الى الأراضي المحتلة، ولا بعمليات الارهاب التي يقومون بها، ويعرفون أن ذلك لا يكسبهم معركة واحدة ضدّ اسرائيل.

كما انهم يعرفون جيداً عجز الدول العربية عن اتخاذ قرار عسكري، وعندهم الاعتقاد بأن التصريحات الهجومية التي تطلق من هنا وهناك يمكن أن تترجم الى عمل واسع بعض الشيء على الأراضي. ويعرفون أخيراً أنه طالما لا يهتم كل من مصر وسوريا والعراق الخ... الا بنفسه فلا يمكن مواجهة اسرائيل بأي حظ من النجاح.

ونظريتهم (وهي في الأصل نظرية حواتمة، الا أن مزيداً من عناصر سائر المنظمات بات يأخذ بها) هي أنه لا يمكن مواجهة اسرائيل في الوضع الحاضر للأنظمة والمجتمعات العربية. لذا، حتى يمكننا مواجهة اسرائيل، يجب صهر البلدان العربية في قالب واحد. والتغيير العميق والجذري في البلدان العربية، المتجلي في انقلاب عام للمؤسسات والأنظمة القائمة، يستطيع وحده الافضاء الى هذه النتيجة.

على هذا الأساس تبدو المقاومة الفلسطينية لا كحركة تحرير وطني بل كخميرة ثورية في قلب العالم العربي. فطريق فلسطين، بالنسبة الى الفلسطينيين، تمرّ ببيروت، ودمشق، والقاهرة، والرياض، وبغداد الخ...

ومن هنا رفض المقاومة الانتقال الى العمل السرّي، لأن السرّية لا قيمة لها إلا كعمل، اذا كان العمل يهدف الى تحرير وطن لا اذا كان حركة ثورية تهدف الى تحرير اجتماعي.

ومن هنا أيضاً جاء رفض المقاومة لحكومة فلسطينية في المنفى، لأن حكومة المنفى تضطلع بمسؤوليات الحكومات التي تنافي حرية العمل الثوري.

من هذه الزاوية لا يعود عمل الفدائيين في لبنان عملاً طائشاً بالقدر الذي نتصوره، بل يغدو عملاً منطقياً وذا مبررات كاملة من وجهة نظرهم.

فما نظنه جنوناً انتحارياً من جانبهم هو، في الواقع، سياسة مدروسة، على الأقل لدى البعض الذين يمثّلون الجناح المتحرك (اليساري) في المقاومة. وهذه السياسة تعمل عن طريق «الوثبات المتعاقبة» التي، ولو جرى التصدي لها، تحقق في النتيجة بعض المكاسب. فإذا حققت المقاومة وثبة من عشرة أمتار فهي لن تتراجع، بفعل العمل المعاكس، إلا ثمانية أمتار، فتكون قد تقدمت مترين عن مواقعها السابقة. وهكذا، من وثبة الى وثبة، تجتاز، خلال بعض الوقت، مجالاً لا بأس به.

انطلاقاً من هنا فالحجج التي نقرع بها هذا النوع من العمل الذي تقوم به المقاومة في لبنان تسقط من تلقاء نفسها. إذ كيف نتذرع بالخطر الإسرائيلي عندما يكون كل عمل اسرائيلي، حتى الحرب الشاملة، يمثّل، بالنسبة الى الفلسطينيين، ضربة باهرة تدق أسس الأنظمة القائمة حالياً والمجتمع العربي الحاضر؟ لا بل أن اسرائيل تبدو لهم حليفاً «ثميناً» لأنها تصدّع ركيزة هذا المجتمع وهذه الأنظمة وهي الجيش.

والآن ما هو الأمر بالنسبة الى ياسر عرفات والنزعة التي يمثلها؟ إن ياسر عرفات ليس باقياً في مكانه إلا أنه يشكل تغطية هيّنة ومحاوراً صالحاً مع الأنظمة العربية. وقد تخطته المقاومة مع لفيفه وجيله، وكل شيء يبعث على الإعتقاد بأنه سيزاح عن مركزه في مرحلة من المراحل المقبلة.

ثانياً: الإتحاد السوفياتي :

هناك، أولاً، النقاط الآتية:

* ليس الإتحاد السوفياتي الآن منافساً للغرب على بترول الشرق الأوسط، لأنه قادر لمدة طويلة على تأمين استقلاله من هذه الناحية.
* سياسة روسيا الدائمة هي تجنّب الإصطدام المباشر مع الولايات المتحدة.

إلا أن الإتحاد السوفياتي لا يذهب في زهده الى حد الإنسحاب من سياسة الشرق الأوسط وهي أهم منطقة على وجه الأرض، وحيث قد دفن مبالغ مالية طائلة واكتسب عدداً من الركائز، فضلاً عن قرب هذه المنطقة من حدوده بالذات.

كما أن الروس يعرفون حيوية هذه المنطقة بالنسبة الى الولايات المتحدة والغرب، فهم يستخدمونها للمساومة بحيث يحصلون على تنازلات غربية في منطقة أو مجال حيويين لهم.

لذلك فإن من صالح الإتحاد السوفياتي أن يبقي في منطقة الشرق الأوسط جواً من الإضطراب، يشغل الولايات المتحدة

كفاية لمنعها من أطلاق يدها في مناطق أخرى، ويجعلها أكثر تقبلاً «للمحجج» السوفياتية في حال إجراء مفاوضات ثنائية وجزئية، أو في نطاق مشروع تقسيم يجري وضعه في مفاوضات شاملة على الصعيد العالمي.

ووسيلة الروس لإبقاء حالة الإضطراب هذه هي تحريك الأنظمة العربية «التقدمية» ـ خصوصاً سوريا والعراق في الوقت الحاضر ـ، وتحريك الأحزاب الشيوعية واليسارية المحلية والمقاومة الفلسطينية.

سياسة الإنتحار

والشرق الأوسط، بوجود النزاع العربي ـ الإسرائيلي، واختلال التوازن وعدم الإستقرار السياسي اللذين يسودان عدة بلدان في هذه المنطقة، يبدو ملائماً لتدخل السوفيات وتسرّبهم اليه، إنما يجب اعتبار حساب عداء الرئيس السادات والوطنيين المصريين، بمن فيهم قادة الجيش، للشيوعية. والإستراتيجية التقليدية للتسلل السوفياتي، التي تقوم على دعم البورجوازية الوطنية والمناهضة للإمبريالية في البدء، لمحقها فيما بعد لصالح أقصى اليسار الذي يسيطر عليه الشيوعيون، لا حظ كبير لها هنا.

إلا أنه يجب التمييز، بصدد هذه الإستراتيجية، بين عهدين: عهد ستالين، وعهد ما بعد ستالين.

ففي عهد ستالين كانت استراتيجية التسلل السوفياتي مرتكزة الى الأحزاب الشيوعية الوطنية التي كانت موالية لروسيا. فتعمل هذه الأحزاب، بالكفاح الثوري أو بالأعمال الهدامة، أو بفعل قرب بلادها من الإتحاد السوفياتي، على تصديع الأنظمة القائمة أو قلبها احتمالاً، وتتلقى من أجل ذلك مساعدة كبيرة ودعماً صريحاً من الإتحاد السوفياتي.

هذه الإستراتيجية وضعت على الرف عندما قرر خروشوف زيارة بلغراد لإعادة العلاقات مع المارشال تيتو، بالرغم من ترك هذا الأخير للمعسكر السوفياتي وإقالة حزبه الشيوعي من نفوذ موسكو.

لقد احتفظ خروشوف، وخلفاؤه الحاليون، بهذه الإستراتيجية الستالينية في الإحتياط، أما طريقتهم الحالية فهي التقرب من الأنظمة الوطنية والمناهضة للإمبريالية، مع أعضائهم عن اضطهاد الأحزاب الشيوعية وتصفيتها في هذه البلدان. وتلك كانت الحال مع مصر على الأخص.

وإخفاق هذه الإستراتيجية الذي تجلى في أبعاد الخبراء والمستشارين السوفياتيين عن مصر يسمح لنا بالإستنتاج أن قادة الكرملين قد يعيدون النظر في سياستهم ويعودون الى نظريات ستالين.

وزيارة ياسر عرفات لموسكو في السنة الماضية، والتصريحات الروسية المؤيدة للفلسطينيين، التي كان الروس يحرصون على عدم الإدلاء بمثلها في السابق، تدل على أنهم ينوون الإعتماد على الأحزاب اليسارية، والمنظمات ذات النزعة اليسارية، حيث لا يمكنهم الدخول من أبواب الأنظمة القائمة.

وموسكو، إذا استخدمت المقاومة الفلسطينية أو فروعها المختلفة، فلا يعني ذلك أنها تعتبرها محاوراً صالحاً أو أحد عناصر القوى في المنطقة، بل هي تستخدمها لأنها تفتقر الى الوحدة، والتنظيم والإنضباط، ولأن العناصر اليسارية كثيرة في صفوفها. وهذه الميزات هي ما يتيح العمل الهدام والكفاح «الثوري» ويشجع عليها.

أما الأحزاب اليسارية فيستطيع السوفياتيون استخدامها إما عن طريق الإيديولوجية وحدها أو عن طريق الإيديولوجية والإنتهازية السياسية على السواء. والهدف هو الإتاحة للنفوذ السوفياتي المطرود من الباب أن يعود من الشبّاك.

ولتنفيذ هذا التحريك الثوري وهذا العمل الهدام يحتاج الإتحاد السوفياتي الى قاعدة عمل وأطلاق يستخدمها كمقر عام في الوقت نفسه، والبلد الوحيد الذي تتمتع فيه المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية بحرّية العمل هو لبنان

حتى ولو أفلتت هذه الأدوات من يد موسكو لسبب أو لآخر فهي لن تكون شديدة الإستياء، لأن كل تغيير أو انقلاب في المنطقة سوف يكون لصالحها ولو على المدى البعيد. فالإيديولوجية الشيوعية تنمو بسرعة أكبر في المناخ المضطرب مهما كان نوع هذا الإضطراب.

ثالثاً: الولايات المتحدة: استراتيجيتها وأهدافها:

ـ الهدف: تأمين البترول سواء في المنابع أو في المصبات.
ـ التهديد: كل استيلاء معادٍ على هذا البترول.
ـ الوسائل: تحقيق «أمن البترول» بواسطة عميلين رئيسيين: ايران بالنسبة الى المنبع واعصب في الخليج، واسرائيل عند مصب المتوسط.

ويجب التمييز بين استراتيجية الولايات المتحدة الحالية، التي تعمل تحت ضغط العجلة الملحّة، وبين الإستراتيجية الطويلة الأمد التي قد تلجأ اليها لتكون حلاً أكمل وشبه نهائي للمسألة.

ولكن أهداف الولايات المتحدة، في الحالين، تظل هي نفسها: تأمين البترول، ولأجل ذلك منع كل عدو من الإستيلاء على هذا البترول.

وكل شيء يتغير تبعاً لفكرة الولايات المتحدة عن التهديد، أو تبعاً لما يمكن أن تعتبره تهديداً، خصوصاً شكل العمل الوقائي المحتمل.

١ ـ استراتيجية الولايات المتحدة الحالية:

لقد عرفنا الأهداف وبقي أن نحدد التهديد والوسائل، أي العمل الوقائي.

أ ـ التهديد ـ مصدره:
* الإتحاد السوفياتي بواسطة العراق، أو الأحزاب الشيوعية واليسارية المحلية أو المقاومة الفلسطينية.
* البلدان العربية نفسها: العراق ـ سوريا ـ مصر وليبيا (بواسطة المقاومة الفلسطينية).
* المقاومة الفلسطينية نفسها.

شكل التهديد:
* احتلال لمنبع النفط من قبل قوة محلية معادية.
* احتلال للمصبات.
* أعمال تخريبية تقطع الضخ أو توقف تدفق البترول وجريانه.

ب ـ الوسائل:
تجاه هذا التهديد تقوم الوقاية الأميركية على تحقيق «أمن البترول» بواسطة عميلين قويين: ايران في قطاع الخليج، واسرائيل في قطاع المتوسط.

إن ايران قادرة تماماً، من الناحية العسكرية، أن تجهز على كل محاولة احتلال للنفط في قطاع الخليج، كما أن اسرائيل قادرة بدورها على التصدي بشدة لكل محاولة من هذا النوع في قطاع المتوسط.

وحتى الآن بدا هذا النظام فعالاً كقوة رادعة، ولكن حادثاً يمكن أن يطرأ في أي وقت، فيختل هذا التوازن الدقيق ويوقف ضخ النفط لبعض الوقت. فهل يستطيع الغرب، الذي لا يملك احتياطياً من النفط، أن يتحمل دون أضرار فادحة، انقطاع البترول خلال أربعة أو ستة أشهر؟

في هذا النظام، إذن بعض الثغرات التي لا تجهلها الولايات المتحدة، لذا فلا يمكنها أن تكتفي به الى الأبد.

إنه نظام موقت ينبغي إكماله بمبادرة سياسية قوية في إطار الوضع الحاضر في الشرق الأوسط، أو استبداله بنوع آخر من المبادرة السياسية التي تهدم هذا الإطار.

٢ ـ هل تكون الإستراتيجية الأميركية الطويلة الأمد استراتيجية بديلة؟

وبكلام آخر، هل يكون من شأن هذه الإستراتيجية أن تهدم الإطار الحاضر عن طريق إعادة النظر بخريطة الشرق الأوسط؟

وما هو شكل إعادة النظر هذه؟

إنه أحد شكلين مختلفين: إما اتحاد يهيمن فيه أحد الأطراف على الآخرين، أو تجزئة دول حالية الى مجموعة من الأوطان القومية.

أ ـ الشكل الأول: أي هيمنة تسود؟

ـ السوفياتية ـ الإيرانية؟ يصعب تصور مساعدة الأميركيين على إيجاد هيمنة معادية لهم وقادرة على جعلهم مجرد مستعمرة اقتصادية، فهو احتمال مرفوض.

ـ العربية؟ احتمال ضعيف، لأن هذه الهيمنة ستكون معادية للولايات المتحدة ما دامت اسرائيل موجودة، واسرائيل ستظل موجودة.

ـ الساميّة؟ أي العربية ـ الإسرائيلية؟ امكانية يمكن التفكير بها في المستقبل البعيد، أما في الوقت الحاضر فهي افتراضية. فضلاً عن أن مثل هذه الهيمنة تقلق الولايات المتحدة بدلاً من أن تطمئنها.

ـ الإسرائيلية؟ ليست هذه الإمكانية لترفض مسبقاً، لأن الولايات المتحدة قد تفكر بها خلافاً لسابقاتها. ففي أية حال يمكن تحقيقها؟ إن هذه النظرية، أولاً، ترتكز الى واقع أن سياسة الولايات المتحدة الثابتة هي البحث عن محاور صالح، ما لا يمكن أن تجده إلا في دولة كبيرة قادرة على قطع تعهدات والإلتزام بها. وهذا ما قد يتوفر في الدولة الإسرائيلية التي ربما امتدت من المتوسط حتى الخليج، فيغدو بوسعها أن تتحمل المسؤولية الكاملة لأمن البترول. ولكن دولة تملك منذ الآن تكنولوجيا متقدمة، ويحتشد فيها أكبر عدد من الأدمغة في العالم ولا ينقصها لتصبح دولة كبرى غير المدى الحيوي والمال، مثل هذه الدولة هل تساعد أميركا على ايجادها؟

لا بل أن هذه الدولة تجعل من أميركا رهينة أمرها تماماً بواسطة البترول. لتصديق ذلك ينبغي الإفتراض أن الأميركيين محدودون تماماً وسخفاء، أو أنهم واقعون تحت تأثير التفكير اليهودي الأميركي الى حد أنهم فقدوا المقدرة على التمييز، مما يحتاج الى إثبات.

حتى لو افترضنا أن هذه بالفعل هي حال الولايات المتحدة فما القول عن الإتحاد السوفياتي؟ هل يدع دولة اسرائيلية بهذه الضخامة تقوم على أبوابه، مهددة بقاءه بمقدار ما تهدد بقاء الولايات المتحدة؟ أليست هذه هي الحال النموذجية التي يذهب فيها الروس الى حد شن الحرب النووية؟ إلا إذا افترضنا أن الإتحاد السوفياتي هو الآخر واقع تحت تأثير التفكير اليهودي وأنه فقد أيضاً مقدرته على التمييز، وهو على الرغم ما يقال عنه سخيف تماماً.

والإعتراض الأخير هو: كيف يمكن لمليونين ونصف مليون من اليهود ـ وحتى لسبعة عشر مليوناً إذا هاجر جميع يهود العالم الى اسرائيل ـ أن يضبطوا مئة مليون عربي؟

كل شيء يحمل على الإعتقاد، إذاً، أن أمكان إحلال الولايات المتحدة هيمنة اسرائيلية ليس، في أفضل الأحوال، غير مجرد تفكير نظري.

ب ـ الشكل الثاني من الهيمنة:

وهو تجزئة الشرق الأوسط الى أوطان صغيرة قومية أو عرقية أو دينية، على أساس مبدأ «فرّق تسد».

فالواقع أن الوسيلة الفضلى للحصول على بعض الهدوء هو شل البلدان أو الشعوب التي يمكنها أن تشكل بؤر اضطراب. كيف؟ باشعال خلافاتهم الداخلية، وعند الحاجة بخلق مشكلات داخلية لهم.

أية البلدان تشكل مصدر الإضطراب في الشرق الأوسط؟

* العراق البعثي الموالي لموسكو؟
* سوريا البعثية أيضاً، وذات الصلة الوثيقة بالمقاومة الفلسطينية؟
* لبنان، مركز التألب للمقاومة الفلسطينية، المضطر الى الإتفاق مع هذه المقاومة ولو على حساب حقوقه، تحت ضغط الحكومات العربية الأخرى من جهة، وتحت ضغط فريق غير قليل من الرأي العام اللبناني من جهة ثانية.

من هنا أن بين أميركا والتفكير الجدي بإقامة أوطان قومية أو عرقية أو دينية في الشرق الأوسط لا يوجد غير خطوة واحدة وقد تخطوها واشتطن في الأحوال الملحة أو إذا توفرت لها الفرصة، أو قد تبعث عليها مباشرة أو بواسطة اسرائيل.

رابعاً: اسرائيل:

لم تعد أهداف اسرائيل التوسعية سراً، فمشروع «اسرائيل الكبرى» معروف. إلا أن الواقعية السياسية للفريق الحاكم وضعت جانباً المذهب الصهيوني موقتاً بانتظار الوقت الملائم له، الذي لن يأتي به المستقبل القريب.

ثم أن الواقعية السياسية والحس الإنتهازي المرهف لدى اسرائيل، يفرضان عليها انتزاع الفائدة القصوى من وضع معيّن، وعند الحاجة أيجاد هذا الوضع شرط ألا يتعارض مع الإتجاه الدولي. وفي الوضع الدولي الحاضر يعاكس مشروع «اسرائيل الكبرى» مجرى التاريخ بوضوح. ويبدو أن اسرائيل التي تعرف ذلك وضعت منذ أمد بعيد مشاريع أخرى بديلة.

والسؤال هو: ماذا يمكن أن تكون أهداف اسرائيل في الوضع الدولي، ووضع الشرق الأوسط، الحاضرين؟

ـ ضمان أمنها، بتصحيح جغرافي يوفر لها حدوداً آمنة ومعترفاً بها.

ـ ضمان شرعيتها، بحل القضية الفلسطينية، سواء بتصفية المقاومة أو بالحاقها بدولة مسؤولة «يمكن حصر مكانها».

ـ تبرير الطابع اليهودي لدولة اسرائيل، بخلق وضع لا تعود فيه هذه الدولة عضواً غريباً في جسم كبير يرفضه.

ـ إقامة توازن مشروط في المنطقة تمسك اسرائيل بأحد مفاتيحه الرئيسة، وذلك لتفادي التهديد القائم في الحاضر، ولتظهيد الطريق أمام شكل آخر من أشكال المستقبل.

وتصطدم اسرائيل، وهي في سبيلها الى تحقيق هذه الأهداف، بالوضع القائم. ومن البديهي أن الوضع القائم في الشرق الأوسط كان مفيداً لإسرائيل حتى الآن. ولكن التفوق الهائل الذي أمنته لنفسها مستفيدة من هذا الوضع لم يحل لها غير المشكلة العسكرية، تاركاً سائر المشكلات معلقة، وإذن فهذا التفوق ليس من الأمور المسلم بها.

يضاف الى ذلك دلائل أخرى مرعبة، هي تلك التي تظهر داخل الدولة العبرية نفسها. فاليساريون والمثقفون والأحرار هم الذين كانوا ينتقدون السياسة الإسرائيلية الرسمية. أما أن يضعها الصهاينة المشهورون في قفص الإتهام، وهذا مما يشكل تهديداً كبيراً للفريق الحاكم.

استعمار لا تجمعات زراعية

ففي كتاب ظهر أخيراً، من تأليف عضو في حزب العمال، لا بل من أقطاب هذا الحزب الحاكم، ورد على الأخص: «كل محاولة لتجاهل المشكلة الفلسطينية سوف تذهب عبثاً، لأنه من المستحيل تغليف مثل هذه المأساة بالصمت، وهي مأساة إنسانية وقومية على السواء. . . إن المشكلة الفلسطينية هي في أساس النزاع، وهي أصل الشر الذي ولّد الأعمال العدائية بين اليهود والعرب. إنها جرح ينزف منه دمهم ودمنا، ودمل يسم جسم العالم العربي وجسمنا على السواء. فلن يكون هناك من سلم حقيقي، ولا من نهاية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، قبل حل المشكلة الفلسطينية».

كما صرح صحافي وكاتب اسرائيلي بقوله: «يجب أن نكف عن استعمال تعابير مثل «إيجاد تجمعات زراعية يهودية» عندما يكون التعبير الصحيح هو «استعمار»، فإذا تابعنا سياسة الإغتصاب الخبيثة هذه فإننا نجعل العرب في النتيجة في وضع لا يمكّنهم من الإختيار.

«وهذا ما يتيح للعرب تجنيد طاقاتهم في قتال مستميت ضد اسرائيل. فإذا أردنا وقف نمو هذه الإسرائيل الإستعمارية، وذات النزعة العسكرية والفريسية علينا أن نصرح منذ الآن لقادة بلادنا بأننا لن نخوض الحرب المقبلة التي يعدّونها بأيديهم».

حتى ايغال آلون يعاكس تصريحات غولدا مئير، وموشي ديان، وأبا ابان عندما يقول: «ليس هناك من مشكلة لا يمكن حلها عن طريق المفاوضات، بما فيها المشكلة الفلسطينية».

إنها بوادر مقلقة لحاكمي تل أبيب يرون الزمن يعمل لغير صالحهم. وإذن فهدفهم الرئيسي سوف يكون تصفية هذه المشكلة بسرعة، قبل أن تتخذ في عين العالم، كما في عين بعض الرأي العام الإسرائيلي، وضعاً لا يعود معه أكثر الأجنحة تصلباً يستطيع تعمّد تجاهلها وقتاً أطول.

على القادة الإسرائيليين، أن يقفزوا الى تصفية الشخصية الفلسطينية من جهة ـ هذه الشخصية التي باتت مزعجة كصاحبة حق وكعنصر اضطراب على السواء ـ، وأن يوجدوا من جهة أخرى، صيغة للسلم في وقت سريع نسبياً تنهي المشكلة الفلسطينية، وتحقق الأهداف المذكورة أعلاه.

في هذا السياق من التفكير ماذا يمكن أن يكون الحل الذي تفكر به اسرائيل؟

كما في السياسة ـ وخصوصاً عندما يكون الأمر متعلقاً بسياسة الشرق الأوسط، لا يمكن أخذ أي شيء على أنه أكيد. لذا لا يمكننا تقديم أكثر من فرضيات، «منها درجة من درجات الإحتمال أو من الإنطباق على الواقع. ومن بين هذه الفرضيات واحدة يبدو أنها تتلاءم أكثر من غيرها مع الوضع السائد حالياً.

إنه مشروع تجزئة للشرق الأوسط، يقضي بإنشاء سلسلة من الدول في المنطقة تقوم على أساس عرقي أو ديني والذي يساعد على قيامها هو تفجّر الإطار الحاضر.

تنشأ عند ذاك.

- دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية من الأردن، وقطاع غزة وتصحيحاً للحدود مع شرق الأردن مع ممر الى البحر.
- دولة درزية، تضم جبل الدروز وجزءاً من الجولان وتمتد نحو البحر الى صور أو صيدا، بينما تحتفظ اسرائيل بضم جنوب لبنان اليها حتى الليطاني في مرحلة أخرى من مراحل إنشاء «اسرائيل الكبرى».
- دولة مسيحية، تضم «لبنان الصغير» سابقاً مع بيروت.
- دولة علوية في سوريا، مع إمكان إعطاء سوريا السنية لحسين تعويضاً له عن خسارة الأردن.
- في العراق، دولة كردية ودولة شيعية مستقلتان، يدور كلاهما في فلك ايران. أما الجزء السني من العراق فتندمج بالكويت لتتألف منها دولة جديدة.
- وتضع ايران يدها على الخليج، مع بعض التنازلات من قبلها للمملكة العربية السعودية.

خامساً: نقاط التقاء خطوط القوى:

هنا سؤال مهم: هل يمكن إيجاد نقطة التقاء أو تقاطع بين مختلف خطوط القوى التي تجتاز المنطقة؟ وبصورة أوضح: هل يمكن استخلاص بعض التجانس من اللاتجانس الذي رسمنا صورته؟

لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال يجب معرفة ما إذا كانت الفرضية المفروضة أعلاه يمكن أن تأتلف مع أهداف أو حوافز مختلف الأطراف.

١ - مصر:

إذا كانت مصر تقود اللعبة فقد لا تقبل بحلٍ من هذا النوع، ولكن بما أن القاهرة مضطرة الى التفاهم مع الغير للخروج من مأزقها الحاضر فلن تكون التجزئة المحتملة حلاً أسوأ من غيره. ذلك لأنها توفر لها حجة عدم الإشتراك في وضع هذا الحل (لأنه سيفرض فرضاً) تجاه الرأي العام المصري والعربي، كما توفر لها مخرجاً بنفسها الجوهري، لأن هذه التجزئة (ما عدا فيما خص سيناء) لن تعني مصر مباشرة.

٢ - سوريا:

ترفض السلطات السورية هذا الحل كذلك إذا كانت هي على رأس اللعبة. ولكن النظام الحاكم في دمشق يتنبه إلى محاولات إثارة الأكثرية السنية في البلاد وتجنيدها في سبيل هذا المخطط

٣ - الأردن:

يكسب الملك حسين أفضل كسب من هذه المسألة، لأنه لن يستطيع البقاء طويلاً في الحدود الضيقة لشرق الأردن التاريخي بجانب دولة فلسطينية. فالتجزئة، كما ذكرنا أعلاه، تشكل، بالنسبة اليه، حبل نجاة لم يكن ليأمل به، وارتقاء لم يكن ليأمل به أيضاً.

٤ - الدروز:

حلم قديم سوف يرتاح دروز الجبل إلى تحقيقه، وهو المشروع الذي حال دون تحقيقه نمو القومية العربية حتى الآن، وقد تنشأ بعض الصعوبات من جهة دروز لبنان، ولكن أكثرية الطائفة سوف ترفض بصعوبة حلاً يحرر الدروز، للمرة الأولى في تاريخهم، من أن يكونوا في كل مكان، أقلية في الصف الثاني بالنسبة الى سائر عناصر البلاد.

٥ - الأكراد:

الحل الذي يعطي الأكراد استقلالهم هو الذي يشبع تطلعات الشعب الكردي ويحقق جميع أمانيه. وعلى هذه النقطة يلتقي الأميركيون والسوفيات.

٦ - العراق:

أعنف ردات الفعل قد تحدث في العراق. ولكن الأمل بضم الكويت سوف يلطف من حدتها.

٧ - الفلسطينيون:

نظريا، يتعارض هذا الحل مع المذهب الذي تبشر به المقاومة الفلسطينية. ولكن هل تكون المعارضة الفلسطينية قوية إذا كان إنشاء الدولة الفلسطينية يمنح الفلسطينيين الأمل بمستقبل يقوم فيه إتحاد يهودي - فلسطيني محتمل، ذو طابع اشتراكي وتقدمي مما هو القاعدة الجوهرية في مذهبهم؟ خصوصاً وإن موقف اليسار الإسرائيلي، وموقف فريق كبير من الشبيبة الإسرائيلية هما قريبان نوعاً من موقف الفلسطينيين.

٨ - الولايات المتحدة:

رأينا كيف تخدم هذه التجزئة مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ونضيف أن هذا الحل من شأنه، ألاَّ يضمن أمن البترول فقط. وإنما الهدف الأول للولايات المتحدة، هو إعطاء واشنطن الضمانات اللازمة حول مصيرها.

- الملك حسين. حليفها الغالي الذي لا تقبل بخلعه
- الأقليات - وعلى الأخص مسيحيو لبنان -، تنتقل هذه الأقليات مباشرة لتصبح تحت حماية الغرب.
- الفلسطينيون، الذين لا تقبل أميركا، لأسباب عديدة، تصفيتهم دون أي مقابل، إنها ترغب في إعطائهم حلاً يبدو لها عادلاً من الوجهة الإنسانية.

٩ - الإتحاد السوفياتي:

تهدف الإستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط الى تفادي أي اصطدام مباشر مع الولايات المتحدة بأي ثمن. فمن المحتمل ألا تعارض موسكو بشدة مشروع التجزئة هذا، خصوصاً إذا نالت على مبدأ حيادها فوائد في قطاعات جوهرية أكثر بالنسبة اليها. ثم أنه يمكن لموسكو، بفعل الإنقلابات التي لا بد أن تبعث عليها التجزئة، أن تعيد نشاط استراتيجيتها الجانبية التي تقوم على تسرب التسلل الشيوعي الى المنطقة.

يبقى دور الإتحاد السوفياتي في إطار الشرق الأوسط وهو مدعو، عاجلاً أم آجلاً، إلى التطور نحو الإيديولوجيات اليسارية. وهذا ليس افتراضاً، لأن الإتصالات تجري علناً ما بين اليساريين العرب والفلسطينيين والإسرائيليين.

قالت جريدة «لوموند» أن الإسرائيليين والعرب مدعوون الى عقد سلم فيما بينهم دون أن يجري ضم أو إلحاق، بل يبقى هذا السلام على احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

الخلاصة أن مشروع التقسيم، هو الذي يمكنه أن يشكل نقطة تقاطع خطوط القوى وإيجاد التلاحم حيث يبدو عدم التلاحم سائداً في الوقت الحاضر.

سادساً: مراحل مشروع التجزئة المحتمل:

كيف تتمثل اسرائيل انتقالها من النظرية الى الفعل؟ كيف تتصور تحقيق هذا المشروع؟

من البديهي أن تحقيق مثل هذا المشروع لا يمكن أن يجري في نطاق الوضع القائم حاليا في المنطقة. فلبلوغ مرحلة التحقيق يجب تمهيد السبيل بإيجاد عدد من الظروف الملائمة المتواردة.

فالتجزئة، منطقياً، لا يمكن أن تحصل إلا نتيجة الإنفجار، والإنفجار يحصل بفعل اشتعال تتعرض له المنطقة بكاملها. فالحرب الشاملة ما بين اسرائيل والعرب هي وحدها التي يمكن أن تؤدي الى هذه النتيجة، حرب ثالثة «وقائية» تنهار معها بنيات الدول العربية وحدودها على السواء. والأحداث الأخيرة التي وقعت في لبنان جرت لخدمة هذه الغاية.

فإن عنف هذه الأحداث، وطابعها التخريبي، ونيات التدخل التي كشفت لدى بعض الدول العربية، ونزوعها الى إثارة الشقاق الطائفي على الصعيد اللبناني الداخلي لو طال أمد النزاع، والتهديد الذي ما زالت كل هذه العوامل تشكله لسيادة لبنان وسلامة الأراضي اللبنانية، كل ذلك جعل من هذه الأحداث الحجة اللازمة في يد اسرائيل للقيام بحربها الوقائية. وقد أوضح المسؤولون في تل أبيب أن الأحداث التي تجري في لبنان قد تشكل تهديداً لأمن اسرائيل. لذلك لا يوجد بين اسرائيل وبين قيامها بمبادرة التدخل العسكري، التي سوف تتحول الى حرب شاملة، غير خطوة واحدة لن تخطىء اسرائيل بخطوها في أول فرصة، أي في حال تجدد الأحداث في لبنان.

سابعاً: الخلاصة:

إن مراحل نشوب أعمال العنف في لبنان، كما يتبينّ من تحقيق السلطات العسكرية، تثبت مسؤولية منظمات أقصى اليسار في المقاومة الفلسطينية عنها، أي منظمات حواتمة، وجبريل وحبش. وذلك يعني أن هذا اليسار الفلسطيني، وقد فقد كل أمل بالعودة الى فلسطين بفضل قرار من الأمم المتحدة أو بفضل عمل عربي منسق، بدأ عمله الخاص، هادفاً الى تفكيك الأنظمة العربية بأعمال العنف انطلاقاً من لبنان. لأن هذا البلد، بتركيبه العضوي وتركيب مؤسساته، وبسبب العبء الثقيل الذي يرزح تحته من جراء وجود هذا الحشد من اللاجئين الفلسطينيين على أرضه، يشكل أرضاً ملائمة لمثل هذا العمل الهدام.

مع الملاحظة أن حزب جبريل، الموالي لسوريا، وموقف سوريا خلال الأحداث، يرسمان علامة استفهام حول معرفة أيهما كان محركاً لهذه الأحداث أو مثيرها.

نص الكتاب المفتوح

الذي أرسله رئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميّل إلى وزير خارجية أميركا هنري كيسنجر في ١٦ كانون الأول ١٩٧٣ حول قضية فلسطين*[1]

من بيار الجميّل الى الدكتور كيسنجر

يا حضرة الوزير،

لا أدري الى أي مدى سيكون هذا الصوت.. صوتي، مسموعاً، وسط ملايين الأصوات التي تريد هي أيضاً أن تكون مسموعة. هذا فيما مرورك ببلادنا يتم على عجلة، وهمومك هموم رجل ضرب لنفسه موعداً قريباً مهماً لا يريد أن يخطئه.

ولكنني أتوقع بأن تعتبر هذا النداء من جملة النداءات المخلصة التي توجه اليك، عبر تنقلاتك الكثيرة، من بلد الى بلد، ومن قارة الى قارة... وأن تضيفه الى الاصداء التي تحتفظ بها في ذهنك وتتذكرها في الأوقات التي تخلو فيها الى نفسك.

وأنا أفضل لندائي هذا المصير، لأنك الآن منهمك كثيراً، وفي فترة تحرك وعمل وتنفيذ. ناهيك بأن في كتابي هذا وجهة نظر ليست بالتأكيد وجهة النظر التي تعملون بوحيها وفي إطارها الآن. فمن الطبيعي ألا يكون لرأيي القيمة التي يستحقها، إلا بعد حين... أي بعد أن يتأكد لكم بأن السلام، كما خططتم له، لم يستتب، ولا بد من البحث عن خطة أخرى!

وأنا، يا حضرة الوزير، لا أقصد من رسالتي المتواضعة ثنيكم عما عقدتم العزم عليه، العكس هو الصحيح. وأتمنى من كل قلبي، لمساعيكم أن تنجح. فقد تكون وجهة نظركم هي الصواب، أو الأقرب الى السلام. ولا مطلب لنا في أي حال، إلا السلام. فإن وصلنا اليه عبر الطريق التي رسمتموها له، فلن نرفضه، ولن يرفضه أي إنسان.

ولكن، أي سلام؟

من المتفق عليه أنه حيث لا يكون عدل، لا يكون سلام بالمعنى الصحيح.

إنها الحقيقة البسيطة الواضحة التي تشكل علامة فارقة في تراث الشعب الأميركي ورسالته وحضوره في العالم. فمن المؤكد، أن السلام الذي يريده شعبكم العظيم هو هذا السلام.

فقوام الخلق الأميركي هو محبة العدل، واحترام الفرد، واحترام الغير، ولا شك أبداً بأن نظرة الولايات المتحدة الى النزاع المزمن في هذه المنطقة تتأثر كثيراً بهذه الخصال.

ولكن لماذا يبدو لنا موقف بلادكم من هذا النزاع بصورة أخرى؟

بسبب الإختلاف في النظرة الى منشئه وطبيعته وجوهره ومحتواه.

أنه، بنظركم، نزاع على كمية من الأرض بين العرب واسرائيل. وهو في الحقيقة ليس كذلك.

أنكم تنطلقون من واقع وجود اسرائيل، دولة مثل سائر الدول، لها الحق بالسلامة والأمان مثل سائر الشعوب والأمم. أليست اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة؟

---

*[1] راجع مجلة «العمل الشهري»، العدد ٥ و٦ من ص ٢٩ ـ ٣٨

وبما أن العرب لا يعترفون لها بهذا الوجود، فهي التي تحتاج الى المساعدات والضمانات والحماية، وكل ما يؤمن لها سلامة المستقبل والمصير. طبعاً دون أن تنكروا على العرب حقهم هم أيضاً في الأشياء نفسها تقريباً. وتستغربون بعد هذا كيف ينسب العرب اليكم العداء والإنحياز لإسرائيل!

تريدون أن تعدلوا بين اسرائيل والعرب، والمشكلة ليست من فقدان العدل بين العرب واسرائيل، بقدر ما هي من وجود اسرائيل بالذات، كما هي في صيغتها الراهنة.

ويهمني هنا، يا حضرة الوزير، بأن تتأكد بأنني ومن يفكر تفكيري من اللبنانيين، لا نضمر أي حقد لليهود.. أو على شعب اسرائيل.

ما الذي يؤكد لك ذلك؟

المساواة المطلقة القائمة عندنا في لبنان، بين اللبنانيين اليهود وسائر اللبنانيين

وأيضاً، المعاملة الخاصة التي لقيها اليهود في لبنان، وبخاصة في الأوقات التي كان يحتدم فيها الصراع، وتنفلت الغرائز، ويسود الإنفعال. كنا دائماً نعرض على ابقاء المواطنين اليهود بمنأى عن هذه الأجواء.

يضاف الى ذلك، بأننا من المعجبين بذكاء اليهود، ورقيهم، ونقدر لهم أفضالهم على التقدم العلمي في عصرنا... تقدماً يعود خيره على البشرية جمعاء. ان لهم حضوراً في المختبرات ومراكز الأبحاث العلمية، يفوق أي حضور آخر. وما زالوا كثرة بين الفائزين بالجوائز العلمية منذ سنوات... كثرة بين المفكرين والأدباء والفنانين والعلماء... كثرة في الفعاليات الإقتصادية والمالية وفي كل مكان!

إن شعباً يختزن هذه الإمكانات، يستحق مع التقدير، المحبة أيضاً. وله في أي حال، الحق في الكرامة والحياة، مثل كل البشر على هذه الأرض.

المغامرة الخطرة:

من هذا القبيل، نرانا وإياكم على قدم المساواة. لكن هذه العاطفة تجاه اليهود شيء، ووجود اسرائيل كما هي الآن في قلب العالم العربي شيء آخر.

اسرائيل، كما هي، تشكل اساءة مزدوجة. فقد أساء وجودها الى العرب والى اليهود بآن واحد. فهي، عدا عن كونها قائمة على أنقاض وطن آخر لشعب آخر، فقد ورطت اليهود في مغامرة لا أستبعد أبداً أن تنتهي بمأساة أخرى لشعب شبع مآسي وظلامات.

هل من الضروري تذكيركم، يا حضرة الوزير، بأن ثمن قيام اسرائيل، كان محو اسم فلسطين، وتشريد شعبها كما لم يشرد أي شعب آخر ربما على الأرض، بعد قتل المئات منه والألوف!

فأية شرعة، أو قانون، أو دستور، يجيز أو يبرر اقتلاع «شعب كامل من أرضه من أجل توطين شعب آخر!؟» «حق اليهود التاريخي في فلسطين»؟

بنظرنا، لا وجود لهذا «الحق» إلا في معتقد اليهودي ودينه. انه تماماً (كالحق) الذي قد يدعيه المسيحي الكاثوليكي في عاصمة الكثلكة.. في مدينة روما مثلاً!

وهي مسألة إيمان.

ولكن، إذا كان الإيمان شأناً من شؤون الفرد وحده، ولا شأن للآخرين، فليس من حق صاحبه أن يفرضه على الآخرين..!

لليهودي، أن يؤمن بفلسطين، كما يحلو له الإيمان... وللكاثوليكي، أن يؤمن بروما كما يحلو له الإيمان أيضاً...

ولكن لا يحق لهذا وذاك إخضاع الآخرين لهذا الإيمان واسرائيل، كما هي عملية إخضاع صريحة من هذا النوع.

ثم إذا كان لليهود حقوق في فلسطين.. فأين حقوق الفلسطينيين، من مسيحيين ومسلمين في الأرض التي هي مهد المسيحية والإسلام أيضاً؟

هذه الرابطة الدينية، لماذا تعطي اليهود من الحقوق ما لا تعطيه للمسلمين والمسيحيين؟ وهكذا يتبين لكم يا حضرة الوزير، كم هو واه هذا المبرر الديني... وكم هو ظالم في الوقت عينه فيما لو تكرس قاعدة ومقياساً لإقتسام الأرض بين الشعوب، أو لتوزيع الشعوب على هذه الأرض!!!

نجاحنا وفشلهم:

أما إذا كانت سلامة اليهود هي مبرر وجود اسرائيل، فاعتقادنا الراسخ أنه ليس ما يهدد هذه السلامة مثل وجود اسرائيل في صيغتها الحاضرة. وهذا ما يزال يغيب عن أذهان الناس في العالم، وفي الولايات المتحدة بنوع خاص لماذا؟
لأنكم، يا حضرة الوزير، لا تعرفون العالم العربي كما نعرفه نحن.

الفارق بيننا وبينكم من هذا القبيل، أنكم تعيشون خارج هذه المنطقة، فيما نعيش نحن في صميمها منذ أجيال، ولنا خبرة طويلة مع شعوبها لم تتيسر لكم.

ولا أدري إذا كان من المناسب هنا، تذكيركم ببعض فترات تاريخ المنطقة.. وتاريخ لبنان في هذه المنطقة.
فقبل أن تكون قضية اسرائيل التي تشغلكم الآن كانت هناك قضية لبنان. والقضيتان تتشابهان كثيراً. وتذكر، يا حضرة الوزير، بطبيعة الحال، المسألة الشرقية... مسألة الأقليات وكيف حاولت السياسة الدولية أن تحلها عن طريق «وطن قومي مسيحي» في لبنان!

كان مصير المسيحيين يطرح عهد ذاك كما يطرح اليوم مصير اليهود. وربما طرحت القضيتان بآن واحد، باعتبار أن بناء اسرائيل بدأ في القرن السابق، أيام كان لبنان نفسه يتساءل هو أيضاً عن مستقبله ومصيره.
كان كل شيء يدعو المسيحيين في لبنان ويشجعهم على نشدان وطن يكون لهم وحدهم، ويكونوا فيه أسياداً.
هل تعرف، يا حضرة الوزير، لماذا رفضوا هذه الصيغة؟

في البداية، لأنهم كانوا طلاب حرية. ومن يؤمن بالحرية، يؤمن بها حقاً لكل انسان. ومن يطلب الحرية لنفسه، مفروض أن يطلبها لسواه، وإلا لا يعد حرّاً. وبما أن الوطن الديني.. أو الدولة الدينية التيوقراطية هي من المنطلق النقيض للحرية... وبما أن الظلم الذي حل بالمسيحيين في الشرق كله تقريباً على يد الدولة التيوقراطية، فقد كان من الطبيعي أن يرفضوا حلاً لمشكلتهم كان هو نفسه سببها وسبب كل المتاعب التي عانت منها هذه المنطقة على مدى أجيال.
ثم لأنهم أرادوا ألا يكونوا غرباء عن العالم العربي، كما كانت اسرائيل غريبة عن هذا العالم ولا تزال.
فكانت هذه التجربة الإنسانية التي تجري على أرض لبنان، والتجربة الأخرى التي فرضت على فلسطين، والتجربتان من عمر واحد، ربع قرن!
وأترك لك، يا حضرة الوزير، أن تقارن، وأن تحكم على هذه وتلك.

فاسرائيل، لا تزال مرفوضة في هذه المنطقة، فيما لبنان أصبح جزءاً منها لا يتجزأ.
لقد لقيت اسرائيل دعماً ومساعدة من العالم كله... ومن الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، ما لم يتنعم به أي شعب على الأرض... وخاضت أربع حروب كان تفوقها العسكري فيها بالغاً خارقاً.
واحتلت أراضي وممتلكات، باسطة نفوذها وسيطرتها العسكرية على المنطقة كلها تقريباً... ومع ذلك، فما تقدمت خطوة واحدة على صعيد انتمائها الى محيطها. والأرجح أنها تراجعت كثيراً من هذا القبيل. فالرفض العربي ازداد شدة وعمقاً ورسوخاً. ودول كثيرة كانت تعترف بها وتقيم معها أفضل العلاقات وأوثقها. تراجعت، أو بدأت تتراجع، ومنها من قطع كل صلة له معها.
هلا تساءلتم، يا حضرة الوزير، لماذا عجزت اسرائيل عما حققه لبنان رغم الفوارق الهائلة في القدرة الذاتية والإمكانات.

السبب واضح بسيط: فلبنان بنى مصيره ووجوده على طبيعة الإنسانية وطبيعة المنطقة، فيما كان بناء اسرائيل على القاعدة العنصرية والدينية.. وعلى طبيعة أخرى.
فلهذا السبب كان لبنان من العالم العربي وفي صميمه، وبقيت اسرائيل عضواً غريباً... وستبقى كذلك..

القوة لزمن مضى:

وعبثاً تحاول اسرائيل فرض وجودها على المنطقة بالقوة. وبوسعها أن تكسب المزيد من الحروب مع العرب، وأن تستولي على المزيد من الأراضي العربية، ولكنها لن تتمكن من إقامة علاقة طبيعية مع شعوب هذه المنطقة.

ثم، إن حرباً واحدة تخسرها اسرائيل مع العرب تكفي للقضاء عليها. أما العرب فبوسعهم أن يخسروا عشرات الحروب، ومساحات شاسعة من الأرض، وأن يظلوا في الوقت نفسه، سيفاً مسلطاً فوق رأس اسرائيل يحرمها الهناء والإستقرار.
فلماذا يفرض على الشعب اليهودي، الذي نريد كلنا إنصافه، مثل هذه المأساة الدائمة؟

إن ثمة اعتقاداً بأن التفوق الإسرائيلي، والضغوط الدولية، والخسائر المادية والمعنوية التي يتحملها العرب منذ ربع قرن، وعزم اسرائيل المدعوم بعزم الولايات المتحدة وبعض الدول الكبرى في الشرق والغرب، أمور كفيلة بحمل العرب على طلب حل وسط... على الأقل، على التسليم بوجود الدولة العبرية... فإذا أضيف عامل الزمن الى كل هذه العوامل تألفت المنطقة مع الواقع الإسرائيلي، وتعايشت معه وتفاعلت وانتقلت من حال الهدنة الموقتة الى حل السلام الحقيقي.

ربما يكون هذا الإعتقاد منطقياً. ومن المؤكد، أن الدول العربية، لم تعد تطرح مسألة وجود اسرائيل. هي ترضى الآن بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية... منها كلها، أو من بعضها على الأقل. فإذا اقترن ذلك بإقامة دولة فلسطينية، هنا أو هناك، تجمعهم على أرض واحدة مهما كانت صغيرة، وتضع حداً لتشردهم وأحساسهم بالغربة والضياع، فقد يساعد ذلك كثيراً على تهدئة الوضع، ووقف كل أنواع القتال.

ولكننا، يا حضرة الوزير، نشك كثيراً في فائدة هذه المحاولة التي نعترض عليها في أي حال، ولا نرفضها إلا إذا رفضها الفلسطينيون وسائر أصحاب الحقوق.
تشك في فائدتها أولاً أنها تجري في هذا العصر وليس في العصور القديمة.
نقصد بذلك، أنه كان من المستطاع، فرض كيان كالكيان الأسرائيلي على العالم العربي، وذلك قبل أجيال، وفي القرن الذي سبق على الأقل. أيام كان العالم يجهل نفسه... والشعوب تجهل بعضها بعضاً.. والصلات في ما بينها صلات غرباء مع غرباء.. فلا راديو، ولا تلفزيون ولا طائرات تختصر المسافات... ولا كان الإنسان بعد قد وصل الى القمر.
كان ذلك ممكناً عهد كان يفتك بشعب كامل فلا يدري بمصيره أحد في سائر أنحاء الأرض.. في أقرب أرض اليه! كانت الدول الإستعمارية مثلاً، تأخذ من ممتلكات الشعوب ما يحلو لها الأخذ، تستولي على قارة كاملة، فلا يعترض معترض، ولا يرتفع صوت إلا بعد سنوات.

هذا في الماضي! أما اليوم وبعد أن اقتحمتم أنتم الأميركيون وأنفسكم مجاهل الفضاء والكواكب، وفجرتم الذرة، وأنشأتم الروابط بين الشعوب عبر الأقمار الأصطناعية، فجعلتم من السنين أياماً، ومن الأيام ساعات ودقائق وثوان... بعد هذه الثورة التقنية تنتقل بالبشرية من عهد الى عهد... بل من تاريخ الى تاريخ آخر، وهي حالة تراها الإنسانية مرة أو مرتين أو ثلاث في عمرها المديد الطويل... بعد هذا الإنقلاب التاريخي، لم يعد ممكناً ما كان مستطاعاً قبله. واسرئيل بصيغتها الحاضرة، وكما تريدون أنتم أيضاً أن تكون، محاولة ليست من هذا العصر.
ولا نعتقد يا حضرة الوزير أن اتكالكم على فعل الزمن اتكال في محله.

وإذا قلتم، أن خمسا وعشرين عاماً، ليست شيئاً يذكر في بناء دولة... وأن فترة مماثلة تصمد فيها اسرائيل، بدعم منكم ومن بعض الدول الكبرى، كفيلة بصهر اسرائيل في محيطها، قلنا: الربع قرن الذي مضى، ليس قصيراً كما تتصورون. أنه بنظري، وقياساً على ما تم بخلاله من تغييرات واكتشافات وفتوحات في الفضاء، بحجم الأربعمائة سنة التي قضيناها نحن هنا في الشرق وفي لبنان بنوع خاص، نتساءل، ونكافح، وندرس، حتى كانت لنا هذه الصيغة السعيدة!
وهل من الضروري أن يبقى اليهود، والعرب، وأنتم أيضاً مسمرين هكذا على الصليب ربع قرن آخر... بل قل، أربعمائة سنة أخرى.

ثم، يا حضرة الوزير، أن مسألة الشعب الفلسطيني، ليست فقط أن يكون له دولة... أنه أيضاً وبالدرجة الأولى، مسألة وطن. والوطن هو فلسطين... هو حيفا، ويافا، والقدس والجليل... في المكان الذي تقوم عليه اسرائيل بالذات.

لقد رفضت الحركة الصهيونية في الماضي، أن تكون «دولة اسرائيل» في أي مكان آخر غير «أرض الميعاد». كما أنها لم ترض أيضاً بالجزء.. بأي جزء منها. وهي بذلك تتذرع (بحق) يعود الى ألفي سنة!
فكيف نطلب من الفلسطينيين، أصحاب الأرض التي حملت اسمهم وحملوا اسمها، ولهم فيها أمواتهم، وتاريخهم،

وتراثهم ودماؤهم، وعرق جباههم، أن يقيموا لأنفسهم «دولة» في مكان آخر أي أن يقبلوا بما كان ينبغي أن تقبل به الحركة الصهيونية واسرائيل!؟

عندما تتحدثون، يا حضرة الوزير، عن حقوق الفلسطينيين، وتعدون بإعادة هذه الحقوق اليهم. فماذا تقصدون.
حق تقرير المصير؟
عبارة مطاطة وهي في أي حال، تطرح عادة على شعب ما زال على أرضه ولم يطرد منها ويشرد. وبالنسبة للفلسطينيين، الشعب الذي اقتلع من أرضه ووطنه، هذه العبارة لا معنى لها. ثم أن قضية الفلسطينيين ليست قضية شعور بالحاجة الى بيت وسقف، بل أيضاً مسألة (البيت) الذي ولد فيه الفلسطيني وعاش، بيت الأباء والأجداد.

هذه الرابطة الروحية، هي أقوى من كل إرادة من كل تسوية أو إتفاق.
إنها، على الأقل، مثل الرابطة الأخرى، الدينية، التي بقيت تشد اليهود منذ ألفي عام الى أرض الميعاد، فإذا كانت علاقة اليهود بفلسطين لم تقو عليها السنون، فمن الطبيعي أن تكون علاقة الفلسطينيين بأرضهم، ومعظمهم ولد فيها وعاش، أيام كان اليهود يولدون ويعيشون في أوروبا وأميركا، وسائر أنحاء الأرض... من الطبيعي أن تكون هذه العلاقة أقوى هي أيضاً من الزمن... من السنين القليلة التي مضت على تشردهم.

الأجيال الجديدة؟؟
إنها أشد حنيناً لفلسطين وتمسكاً بالعودة من الأجيال السابقة.
المتقدمون في السن من الفلسطينيين تعايشوا مع بعض اليهود على الأرض المشتركة قبل اسرائيل. وبوسعهم أن يصفحوا وينسوا الماضي، وهم في أي حال، يترقبون الموت ولا ينتظرون حياة جديدة.
لكن الشباب الذين ولدوا بعد النكبة، أو في أثنائها، وتربوا على الصراع الدائم مع اسرائيل.. على النقمة المتزايدة مع الأيام..
فهؤلاء؟ وهم أصحاب المستقبل، ولن يجدوا راحة لأنفسهم إلا بالعودة الكاملة. لأن فلسطين أصبحت بالنسبة اليهم ايديولوجية وعقيدة وديناً، ونوعاً من الصوفية، وروحاً، وشيئاً أساسياً من كيانهم ووجودهم.

كل هذا، يا حضرة الوزير، يحملنا على الإعتقاد بأن ما يعمل له الآن، قد يؤدي الى تسوية.. الى هدنة مؤقتة، تمتد على بضع سنوات... وربما جيل بكامله. ولكنها لا تؤدي، بالتأكيد الى سلام حقيقي..

كيف نصل الى هذا السلام الحقيقي؟
ليس من الضروري معاملة الإسرائيليين، كما عومل الفلسطينيون في بداية الأزمة والنكبة.
لا، ليس من الضروري، تشريد اليهود مرة أخرى، فهل من الصعب أن يبقى اليهود في فلسطين، ولكن لقاء عودة الفلسطينيين أبنائها الأصليين اليها، وإقامة وطن مشترك بين اليهود والمسلمين والمسيحيين. وطن لا يميز بين الناس بسبب انتماءاتهم الدينية؟
هذا التمييز كان ممكناً ومقبولاً في العصور القديمة أيام الظلم كان سيرة وقاعدة...
في أيامنا أصبح الشذوذ بعينه.
فالإيمان.. الإيمان يا حضرة الوزير، شأن من شؤون الفرد، يتصل بحياته الجوانية. والله، ليس سلعة يمتلكها هذا الشعب دون ذاك. الله روح. انه الخير المطلق والعدم المطلق والجمال المطلق. فمن الطبيعي ألا يكون حكراً على اليهودي، أو المسلم أو المسيحي، أو أي صاحب إيمان آخر.

فما شأن الدولة والسلطة في معتقدات الناس الدينية؟ وهل يجوز، في هذا العصر أن تبنى الدول والمجتمعات السياسية على المعتقد الديني.. أن يكون للسلطة إيمان تبغي فرضه على الناس؟
وكيف تبررون أنتم.. أنتم الشعب الذي ندب نفسه لتحرير سائر الشعوب، وأراد لنفسه ديمقراطية هي بالفعل نادرة ومثالية... كيف توفقون بين إيمانكم هذا بالحرية والديمقراطية والعلمانية، واصراركم على الدولة التيوقراطية العبرية؟!
ان دولة علمانية، ووطناً مشتركاً لليهودية والمسيحية والإسلام، في مهد اليهودية والمسيحية والإسلام، هما أقرب الى إيمانكم ونظرتكم للحياة. فلماذا تعملون عكس هذه النظرة وهذا الإيمان؟

نحن يا حضرة الوزير، بما لنا من خبرة بعيدة وعميقة في طبيعة هذه المنطقة، وقياساً على نجاح تجربتنا في لبنان، وفشل تجربة اسرائيل، والتجربتان كما قلت قبل قليل، من عمر واحد، نرى مع تأكيدنا على ضرورة المضي في مساعي التهدئة التي تبذلونها الآن، أن نبدأ... وتبدأوا معنا، حواراً منطقياً محباً مع اليهود في كل مكان، وأن نتعاون مع كل من يريد التعاون في سبيل السلام الحقيقي، على اقناع اليهود، بأن خمسا وعشرين عاماً كافية للحكم على المغامرة التي تطوعوا لها.
فطموحكم كان أن يأتي عملاً مستحيلاً.. أن يحققوا معجزة. وقد ضحوا كثيراً في سبيل هذا الطموح، وحققوا بطولات. وفرضوا اسرائيل على العرب بتفوقهم في شتى المجالات. وتمتعوا بعطف ومساعدة دوليين قل نظيرهما. ماذا لو تساءلوا معنا إذا لم يكن قد آن الأوان لإستخلاص العبرة، والحكم على التجربة من خلال نتائجها الحسية؟
إنها تجربة فاشلة رغم ثمنها الباهظ على اليهود والعرب والإنسانية جمعاء.
ثمنها كان دموعاً ودماء ومآسي، وويلات، وسلاماً مفقوداً، وسيبقى مفقوداً الى أجل غير مسمى.

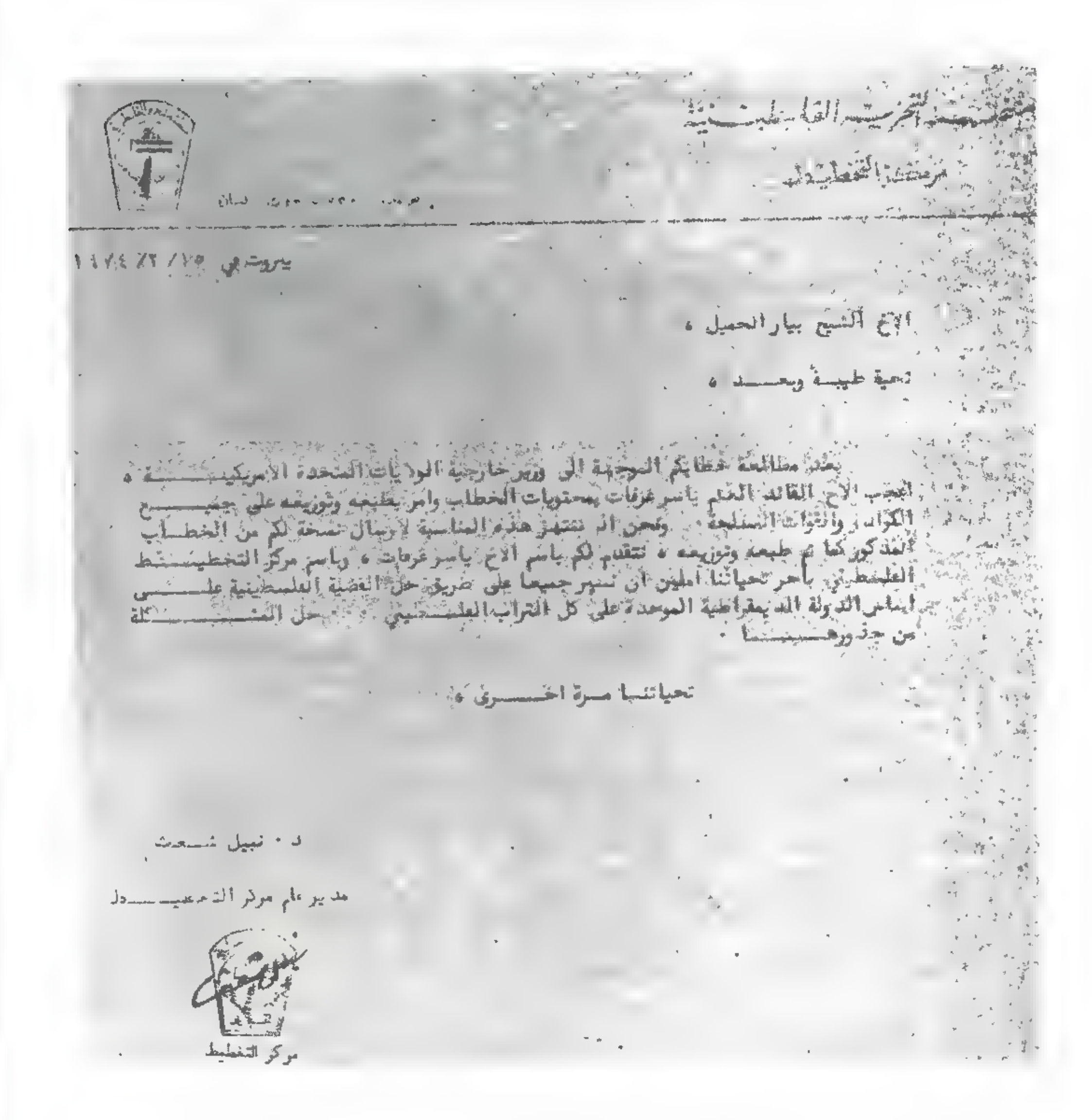
التجربة الأخرى في لبنان نجحت. وقد بدأ العالم يأخذ بها مقياساً لحل المشكلات الأخرى.. في ايرلندا الشمالية قبل أيام قليلة، وفي قبرص، وفي كل مكان تكثر فيه الفوارق الدينية والاثنية. انها تجربة لا يستطيع أن ينكر عليها انسانيتها ومساواتها بين الناس، ونجاحها في الإندماج بمحيطها حتى باتت جزءاً منه لا يتجزأ، ودليلاً حسياً على أن التعايش والتفاعل بين المسيحية، والإسلام، والإلحاد كذلك، لأنه دين هو أيضاً، ليس أمراً مستحيلاً. فلماذا يكون مستحيلاً بين اليهودية والمسيحية والإسلام في أرض اليهودية والمسيحية والإسلام؟!

هل نحلم؟
اعتقادنا أن الأمر ليس سهلاً:
ولكنه أقل صعوبة بكثير مما تعملون له الآن.. أقل صعوبة من جعل اسرائيل مقبولة كما هي، في العالم العربي.
واعتقادنا أيضاً، أنه لو سعيتم الى بناء فلسطين جديدة تشبه لبنان، لما كلفكم ذلك نصف ما تبذلونه على تدعيم اسرائيل، منذ ربع قرن.. وربما ربع قرن آخر. وهيهات أن يكون لهذا الجهد فائدة.
وفي مطلق الأحوال، لن أكون حزيناً إذا نجحتم في ما أتصوره مستحيلاً. والكلمة الأخيرة، بنظرنا، تبقى للفلسطينيين، وللتاريخ!.

بيروت في ١٦ كانون الأول ١٩٧٣

بيار الجميّل
رئيس الكتائب اللبنانية

نص برقية الدكتور نبيل شعث* إلى الشيخ بيار الجميّل.



منظمة التحرير الفلسطينية
مركز التخطيط

بيروت في ٢٥/ ٢/ ١٩٧٤

الأخ الشيخ بيار الجميل ،

تحية طيبة وبعد ،

بعد مطالعة خطابكم الموجهة الى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، أعجب الأخ القائد العام ياسر عرفات بمحتويات الخطاب وأمر بطبعه وتوزيعه على جميع الكوادر والقوات المسلحة . ونحن اذ ننتهز هذه المناسبة لإرسال نسخة لكم من الخطاب المذكور كما تم طبعه وتوزيعه ، نتقدم لكم باسم الأخ ياسر عرفات ، وباسم مركز التخطيط الفلسطيني بأحر تحياتنا آملين أن نسير جميعا على طريق حل القضية الفلسطينية على أساس الدولة الديمقراطية الموحدة على كل التراب الفلسطيني . . . حل المشكلة من جذورها .

تحياتنا مرة أخرى ،

د . نبيل شعث

مدير عام مركز التخطيط

مركز التخطيط

* د. نبيل شعث هو مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني ومن أقرب المقربين من السيد ياسر عرفات. أرسل البرقية شاكراً الشيخ بيار على كتابه المفتوح إلى السيد هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية

نص اتفاق ملكارت وملاحقه
تنظيم الوجود الفدائي على الحدود

بعد اصطدامات الجيش اللبناني مع الفلسطينيين في العام ١٩٧٣ وضع اتفاق ملكارت، وهو يحدد أماكن تواجد الفدائيين على الحدود وأماكن تدريبهم، وكيفية تموين مراكزهم. وبموجبه التزم الجانب الفلسطيني بعدم الإنطلاق إلى الأراضي الإسرائيلية عبر لبنان. كما التزم بعدم توريط لبنان إعلامياً، وبإبعاد الغرباء، على أن تمارس قوى الأمن الداخلي بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني، صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم التي تقع داخل المخيم أياً كان مرتكبوها.

وفيما يلي نص اتفاق ملكارت:
١ ـ الأعضاء:
١١ ـ عن الجانب الفلسطيني:
ـ المقدم الركن أبو الزعيم
ـ أبو عدنان
ـ السيد صلاح صلاح
١٢ ـ عن الجانب اللبناني:
ـ العقيد الركن أحمد الحاج.
ـ العقيد نزيه راشد، المقدم سليم مغبغب (حضر الإجتماع الأول).
٢ ـ تاريخ الإجتماع:
١٥ ـ ١٦ ـ ١٧/ ٥/ ١٩٧٣.
٣ ـ النقاط التي تم الإتفاق عليها:
انطلاقاً من تمسك الطرفين بالحرص على خدمة القضية الفلسطينية واستمرار النضال في سبيلها، وبالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته واستقراره وعلى ضوء الإتفاقات المعقودة والمقررات العربية.
٢١ ـ اتفاق القاهرة وجميع ملحقاته.
٢٢ ـ الإتفاقات المعقودة بين الجانب اللبناني وقيادة فصائل المقاومة.
٢٣ ـ المقررات المتخذة في مجلس الدفاع العربي المشترك، تم الإتفاق على جميع النقاط التي طرحت وفقاً لما يلي:

أولاً: الوجود:

١ ـ في المخيمات:
١١ ـ العناصر البشرية:
١١١ ـ لا وجود للفدائيين.
١١٢ ـ تركيز مفرزة انضباط (كفاح مسلح).
١١٣ ـ اعتماد الميليشيات لتأمين حراسة وحماية المخيم القريبة إلى سكان المخيم المقيمين فيه والذين يمارسون أعمالهم نهاراً
١١٤ ـ تركيز مخفر لقوى الأمن الداخلي اللبنانية على مقربة من المخيم وفي مكان يتفق عليه
١٢ ـ الأسلحة:
١٢١ ـ الميليشيات: تحتفظ بالسلاح الفردي الخفيف.
١٢٢ ـ لا وجود للأسلحة المتوسطة والثقيلة في المخيمات وعلى سبيل المثال (الهاون، الصاروخ، المدفع، الأسلحة المضادة للدروع الخ...)
٢ ـ في المناطق الحدودية:
٢١ ـ القطاع الغربي:
يمنع التمركز والوجود المسلح خارج المخيمات.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات الحاصلة وخصوصاً إزالة مركز البرغلية.
٢٢ ـ القطاع الأوسط:
وفقاً للمقررات المتخذة في الإجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٢.
٢٢١ ـ يسمح بالوجود خارج القرى في البقع المتفق عليها مع قائد القطاع العسكري اللبناني.
٢٢٢ ـ يمنع على عناصر فصائل المقاومة الوجود شرقي وجنوبي الخط الآتي:
القصير ـ الغندورية ـ دير كيفا ـ الشهابية ـ سير الساحل ـ السلطانية ـ تبنين ـ حاريص ـ كفرا ـ صديقين ـ قانا. جميع هذه النقاط ضمناً.
٢٢٣ ـ يسمح بتركيز مخفر جنوبي بلدة حداثا من فصائل المقاومة في المنطقة، على أن يكون عديده بين ٥ ـ ١٠ عناصر باللباس المدني ويتحاشى الظهور العسكري. ويجري تموينه بواسطة الحيوانات.
٢٢٤ ـ يحدد العدد بـ/ ٢٥٠/ عنصراً على الأكثر لجميع البقع.

ملاحظة:
٢٣ ـ القطاع الشرقي:
وفقاً للمقررات المتخذة في الإجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة.
٢٣١ ـ العرقوب الجنوبي:
ثلاثة مراكز:
١ ـ أبو قمحة.
٢ ـ الخربية «قاعدة الشهيد صلاح».
٣ ـ راشيا الفخار «جبل الشحار».
عديد كل مركز بين ٣٠ و٣٥ عنصراً على الأكثر.
يجري تموين هذه المراكز بواسطة السيارات المدنية.
ـ يمنع مرور عناصر هذه المخافر باتجاه مرجعيون إلا إذا كانت لديهم أمر مهمة أو مأذونية.
ـ يمنع التواجد في بلدة مرجعيون بالسلاح.
ملاحظة: تصحيح الوضع على مجرى نهر الحاصباني وإزالة جميع التجاوزات.
٢٣٢ ـ العرقوب الشمالي وبقعة راشيا الوادي.
التواجد بعيداً عن القرى.
ـ عدم التواجد غربي طريق المصنع ـ الحاصباني.
ملاحظة: تصحيح التجاوزات وإزالة مركز مرج الزهور وإخلاء القرى الواقعة غربي طريق المصنع ـ الحاصباني حتى من العناصر الإدارية وكذلك إخلاء جميع أماكن التمركز غربي هذا الطريق.
٢٣٣ ـ بعلبك:
لا وجود فدائي، عدا مركز التدريب في النبي سباط.
ملاحظة عامة:
١ ـ السلاح: يسمح بوجود السلاح المتوسط والخفيف في هذه القطاعات.
٢ ـ يمنع التواجد داخل القرى اللبنانية.
٣ ـ تصحيح التجاوزات بإعادة جميع التعزيزات التي قدمت إلى لبنان من الخارج.

ثانياً: التجول:

١ ـ في الداخل:
دون سلاح وباللباس المدني.
٢ ـ في القطاعات:
بالتنسيق مع قادتها العسكريين اللبنانيين وحسب الإتفاقيات المعقودة.
٣ ـ القياديون والمسؤولون العسكريون:

٣١ ـ العسكريون:
٣١١ ـ يسمح للقادة (من رتبة ملازم وما فوق بالمرور مع سلاحه الفردي ومع سائقه).
٣١٢ ـ للمسؤولين المدنيين:
تزويد العناصر القيادية بتراخيص مرقمة وموقعة من القيادة مركز الإرتباط، على أن تعمم الأرقام على قيادات المناطق والقطاعات على عاتق مركز الإرتباط اللبناني (تمنح التراخيص هذه استناداً إلى طلب من اللجنة السياسية الفلسطينية في لبنان).

ثالثاً: التدريب:

١ ـ منع التدريب في المخيمات.
٢ ـ يسمح بالتدريب في مركز التدريب في «النبي سباط».
٣ ـ يسمح بتعهد التدريب التقني في أماكن يتم الإتفاق عليها بالتنسيق مع القيادة العسكرية العامة اللبنانية (مركز الإرتباط).
٤ ـ تمنع الرمايات خارج مركز التدريب.

رابعاً: العمليات:

١ ـ تجميد كافة العمليات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، استناداً إلى مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك.
٢ ـ عدم الإنطلاق من لبنان إلى الخارج للقيام بعمليات فدائية.

خامساً: القيادات:

١ ـ أكد الجانب الفلسطيني بأن مركز القيادة الرئيسي في دمشق وان هذا المركز لديه ممثلين في بعض البلدان ومنها لبنان.
٢ ـ تعهد الجانب الفلسطيني بتخفيض عدد المكاتب.

سادساً: الإعلام:

صرح الجانب الفلسطيني أنه لا يوجد لدى المقاومة في لبنان سوى:
١ ـ فلسطين الثورة.
٢ ـ وكالة أنباء «وفا».
بالإضافة إلى بعض النشرات التثقيفية الدعاوية داخلية وخارجية تصدر عن المؤسسات الفلسطينية.
٣ ـ تعهد الجانب الفلسطيني بأن هذه النشرات لن تمس سيادة لبنان ومصلحته.
٤ ـ التزام الجانب الفلسطيني بعدم توريط لبنان إعلامياً بسبب نشر أو إذاعة أي نبأ أو بلاغ يصدر عن المقاومة في لبنان.

سابعاً: ضبط المخالفات والتجاوزات:

تطبيق القانون اللبناني إنطلاقاً من مبدأ السيادة اللبنانية وإحالة المخالفين أمام المحاكم المختصة:
١ ـ التجاوزات:
١١ ـ في القطاعات العسكرية:
ـ تعرض على لجان الإرتباط المحلية.
ـ في حال عدم الوصول إلى نتائج، ترفع إلى لجنة التنسيق العليا وتبت بالأمر فوراً
١٤٣ ـ مخالفات السيارات:
جرى الإتفاق سابقاً على إحصاء السيارات المرقمة بأرقام لبنانية بواسطة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والسيارات الداخلة إلى الأراضي اللبنانية بموجب إدخال صادر عن الجمرك اللبناني لإحصائها والبت بوضعها القانوني ومن ثم منع بقاء أية سيارة فدائية على الأراضي اللبنانية بدون ترخيص قانوني إنطلاقاً من قانون السير اللبناني.

ثامناً: الغرباء:

نعني الفدائيين غير العرب.

تعهد الجانب الفلسطيني بابعاد جميع الغرباء باستثناء من يشارك بأعمال غير قتالية وذات طابع إنساني أو مدني (طبيب - تمريض - مترجم).

تاسعاً: التنسيق:

يشرف على التنفيذ:

«مركز الإرتباط مع فروعه بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني.

١٢ - داخل المخيمات:

١٢١ - تمارس قوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم الجزائية والمدنية التي تقع داخل المخيم أياً كان مرتكبوها وتنفيذ جميع المذكرات والأحكام العدلية الصادرة بحق أشخاص يقيمون داخل المخيمات.

١٢٢ - يستثنى من التدبير الآنف الذكر الحوادث الحاصلة في المخيم بين الفدائيين التي تمس أمن وسلامة الثورة الفلسطينية حيث تنحصر إذ ذاك بعناصر الكفاح المسلح.

١٣ - خارج المخيمات:

١٣١ - إن الجرائم التي يرتكبها فدائيون خارج المخيمات تطبق بشأن مرتكبيها القانون اللبناني، وتفاد قيادة الكفاح المسلح عن التوقيفات والإجراءات التي تتخذ بحق الفاعلين.

٢٣٢ - في حال ضبط الفدائيين بإحدى المخالفات واستنساب السلطة اللبنانية ضرورة معاونة الكفاح المسلح يجري الإتصال به بواسطة مركز الإرتباط، على أن يترك البت بأمر المخالف للسلطة اللبنانية.

١٣٣ - الإعتقالات:

استنكر الجانب الفلسطيني اعتقال أي لبناني أو أجنبي والتحقيق معه من قبل عناصر فصائل المقاومة والتزم بعدم تكرار مثل هذا الأمر.

ملحق

تعليمات تتعلق بالوجود الفدائي في القطاعات العسكرية والداخل تنفيذاً لاتفاق ملكارت بين السلطة والفدائيين

المواضيع:

١ - في القطاع الغربي:

يمنع التمركز والوجود المسلح خارج المخيمات.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات الحاصلة وخصوصاً مركز البرغلية.

التطبيق:

١ - إزالة القواعد الفدائية والمكاتب وكل وجود فدائي مسلح خارج المخيمات.

٢ - عدم السماح فيما بعد بوجود قواعد أو مكاتب فدائية في القطاع مهما كان نوعها.

الجهاز المكلف بالتنفيذ: قائد القطاع العسكري بمعاونة اللجنة المشتركة.

المرجع الأول: لجنة التنسيق العليا.

المواضيع:

٢ - في القطاع الأوسط -: تحديد التمركز والعديد:

التطبيق: يحظر الوجود الفدائي شرقي وجنوبي الخط الآتي:

القصير - الغندورية - دير كيفا - الشهابية - بير السلاسل - السلطانية - تبنين - حاريص - كفرا - صديقين - قانا، جميع هذه النقاط ضمناً باللباس.

- السماح بتركيز مخفر فدائي جنوبي بلدة حداثا عديده بين ٥ و١٠ عناصر باللباس المدني على أن يتم تموينه بواسطة الحيوانات.

- يحدد عديد الفدائيين في القطاع بـ٢٥٠ عنصراً على الأكثر في جميع النقط المتفق عليها مع قائد القطاع العسكري اللبناني ومن جميع المنظمات.

ملاحظة: يصحح الوضع في حداثا.

الجهاز المكلف بالتنفيذ: قائد القطاع العسكري بمعاونة اللجنة المشتركة.

المرجع الأول: لجنة التنسيق العليا.

المواضيع:

٣ - في القطاع الشرقي:

٣١ - العرقوب الجنوبي: تحديد التمركز والعديد:

التطبيق: يحدد الوجود الفدائي في العرقوب الجنوبي كما يلي:

أبو قمحة الخريبة (قاعدة الشهيد صلاح) راشيا الفخار (جبل الشحار).

- عديد كل مركز بين ٢٠ و٢٥ عنصرا على الأكثر.

- تموين المراكز بالسيارات المدنية.

- يمنع ذهاب العناصر إلى مرجعيون إلا بموجب مأذونية أو أمر مهمة.

- يمنع التواجد في مرجعيون بالسلاح.

ملاحظة: تصحيح الوضع على مجرى نهر الحاصباني وإزالة جميع التجاوزات.

الجهاز المكلف بالتنفيذ: قائد القطاع العسكري بمعاونة اللجنة المشتركة.

المرجع الأول: لجنة التنسيق العليا.

المواضيع: العرقوب الشمالي:

وبقعة راشيا

تحديد التمركز

التطبيق:

- التواجد بعيداً عن القرى

- عدم التواجد غربي طريق المصنع - الحاصباني.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات وإزالة مركز مرج الزهور وإخلاء جميع القرى الواقعة غربي طريق المصنع الحاصباني حتى من العناصر الإدارية، وكذلك إخلاء جميع أماكن التمركز غربي هذا الطريق

الجهاز المكلف بالتنفيذ: قائد القطاع العسكري بمعاونة اللجنة المشتركة

المرجع الأول: لجنة التنسيق العليا.

المواضيع:

٢٣ - بعلبك - تحديد التمركز

التطبيق: لا وجود فدائي باستثناء مركز التدريب في النبي سباط

ملاحظة عامة: - يسمح بوجود السلاح الخفيف والمتوسط في هذا القطاع.

- يمنع التواجد داخل القرى اللبنانية

- تصحيح التجاوزات بإعادة جميع التعزيزات التي قدمت إلى لبنان من الخارج بمهلة ٤٨ ساعة إعتباراً من

.١٩٧٣/٥/١٧
الجهاز المكلف بالتنفيذ: قائد القطاع العسكري بمعاونة اللجنة المشتركة.

المرجع الأول: لجنة التنسيق العليا.

المواضيع:
٤ ـ التجول.
٤١ ـ في الداخل
٤٢ ـ في القطاعات
٤٣ ـ التجول للمسؤولين العسكريين:
٤٤ ـ للقياديين المدنيين
٥ ـ العمليات الفدائية.
٦ ـ مخالفات السيارات
التطبيق: دون سلاح وباللباس المدني.
ـ بالتنسيق مع قادتها العسكريين اللبنانيين وحسب الإتفاقات المعقودة.
ـ يسمح لكل ضابط من رتبة ملازم وما فوق بالتجول مع سلاحه الفردي ومع سائقه.
ـ يسمح لهم بالتجول بموجب تراخيص مرقمة وموقعة من مركز الإرتباط وتكون هذه الأرقام معممة على قيادات المناطق والقطاعات العسكرية.
ـ تجميد العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.
ـ حسب التعليمات السابقة.
الجهاز المكلف بالتنفيذ: جميع مخافر وحواجز مركز الإرتباط، قوى الأمن الداخلي والجيش بواسطة رؤساء المفارز والوحدات.

المرجع الأول: مركز الإرتباط.

ملاحظة: عندما يعترض الجهاز المكلف بالتنفيذ عقبات معينة تتعلق بالنقاط المتفق عليها أعلاه تعرض الصعوبات على المرجع الأول، وإذا لم تحل، يصار إلى مراجعة المرجع الأخير وهو قيادة الجيش حيث يتخذ إقرار الإجراء الواجب بشأن اتخاذه.

* * *

نص ورقة عمل

من أوراق عمل «المجلس المركزي»*[1] في حزب الكتائب سنة ١٩٧٤ لتنظيم علاقة الحزب بالمقاومة الفلسطينية*[2]

أ ـ في لبنان ٤٠٠ ألف فلسطيني تقريباً، بعضهم الأكبر مسلح، يؤثرون في حاضره ومستقبله، ويعرضونه لمخاطر عدة، أهمها الخطر الناجم عن بقائهم فيه طويلاً، أو بصورة نهائية!.

فما الذي ينقذ لبنان من هذه الحال، ومن الخطر المحدق به على الصعيد القومي؟

ب ـ لا يبدو أن الموقف اللبناني واضح صريح من هذا القبيل، بل تغلب عليه الحيرة ويتميز بالتردد لاعتبارات عدة تعود الى سوء العلاقة التي كانت بين اللبنانيين وبعض الفلسطينيين.. والى بعض الحساسيات أيضاً.

وبتعبير آخر، هناك ما يشبه الإقتناع أن «ابعاد» الفلسطينيين من لبنان عملية تكاد تكون مستحيلة.. دون أن يقترن هذا الإقتناع بعزم أكيد واضح على مساعدتهم في العودة الى ديارهم.

لذلك من الضروري أن يطرح اللبنانيون هذه المسألة على أنفسهم بالصورة التالية:

١ ـ هل يمكن انقاذ لبنان من خطر بقاء الفلسطينيين فيه إلا بأن يقوم لهؤلاء كيان سياسي ودولة، سواء في فلسطين كلها أو على جزء من أجزائها؟

٢ ـ إذا كان هذا هو السبيل الوحيد لكي يغادر الفلسطينيون لبنان في يوم من الأيام، ومن المرجو أن يكون قريباً، فما دور لبنان للتعجيل في هذا الحل؟

ج ـ الحل المطروح الآن هو أن يكون للفلسطينيين دولة على ضفة الأردن الغربية بالإضافة الى قطاع غزة. ويعترض هذا الحل رفض اسرائيل له رغم تسليمها مؤخراً بوجوب أيجاد تسوية لما تعتبره «مشكلة فلسطينية»:

١ ـ فما الذي يحمل اسرائيل على احداث تغيير آخر في موقفها؟

٢ ـ هل المقاومة الفلسطينية وعملياتها داخل اسرائيل تشكل ضغطاً ضرورياً نافعاً أم لا؟

٣ ـ مثل هذه المقاومة تسبب للبنان أضراراً وأخطاراً عدة أقلها ما يتعرض له الآن من ضرب وقصف ومن تهديد لجنوبه. فهل يمكن أن يعتبر لبنان هذه الأضرار والمخاطر ثمناً للحل الذي ينقذ الفلسطينيين وينقذه؟

... وإذا رفض لبنان هذا العبء، هل تستطيع المقاومة أن تظل تحرك قضيتها، وأن تضغط على اسرائيل والمحافل الدولية توصلاً الى إنشاء الدولة الفلسطينية؟».

المطالب المستحيلة

وكان قد سبق هذه الإجتماعات التي عقدها مجلس الكتائب المركزي في شهر تموز ١٩٧٤، تأليف لجان مشتركة، كتائبية ـ فلسطينية، عهد اليها بتنظيم التعاون بين الجانبين في شتى الميادين والمجالات، وأهمها المجال الإعلامي. وكانت هذه الأخيرة تجتمع تارة في صبرا وطوراً في بيت الكتائب، وتعد لسلسلة زيارات يقوم بها الشيخ بيار الجميّل الى المخيمات الفلسطينية لتكون فاتحة التضامن المنشود!

ولكن، رغم الجهد المبذول في هذا المجال، فقد لوحظ أن الأمور لا تجري وفقاً للسياسة الموضوعة والمتفق عليها. واستمرت الأجواء مضطربة: فالقضية أعمق من كل هذه المظاهر. ويبدو أن المنظمات الفلسطينية قد توقعت من الكتائب ما لم تكن الكتائب على استعداد لتقديمه، وهو التساهل دون حدود.

وقد اكتشف ذلك بوضوح بعض أعضاء اللجان المشتركة من الكتائبيين.

---

*[1] «المجلس المركزي» هو «برلمان» الحزب وتتمثل فيه كل القطاعات الحزبية، المركزية والإقليمية إضافة إلى أعضاء المكتب السياسي.
*[2] راجع مجلة «العمل الشهري» العدد ٥ و٦ ص ١٧ و١٨

نص برنامج النقاط العشر

كما أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة سنة ١٩٧٤

النقطة الأولى: «تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف».

النقطة الثانية: «تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل. وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي أحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا وقضيته».

النقطة الثالثة: «تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الإعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني».

النقطة الرابعة: «إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة».

النقطة الخامسة: «النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية ـ فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم بنتيجة الكفاح والنضال».

النقطة السادسة: «تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعب (الفلسطيني والأردني) وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج».

النقطة السابعة: «على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تقرير الوحدة الوطنية والإرتقاء بها الى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها وبمهماتها الوطنية والقومية».

النقطة الثامنة: «تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة».

النقطة التاسعة: «تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الإشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية».

النقطة العاشرة: «على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكّن من تحقيق هذه الأهداف».

(المرجع: شؤون فلسطينية ـ العدد ٩٩ ـ شباط ١٩٨٠ ص ٥٥ ـ ٦٢)

«ملاحظة مهمة: اقترح أبو أياد إضافة نقطتين الى النقاط العشر، أولاهما برفض مشروع المملكة العربية المتحدة!».

بيان رئيس الكتائب

في خلوة المكتب السياسي الكتائبي في أوتيل برنتانيا في برمانا في ٢٧ أيلول ١٩٧٤.

أيها الرفاق،

بودي لو نعود بالذاكرة سنة واحدة الى الوراء.. الى لقائنا السابق في هذه القاعة بالذات، فنرى كم تغيرت دنى وتبدلت أحوال وكم أسرع زمن وقصرت أيام!

.. من حرب تشرين.. الى حرب قبرص، وعبور القتال، وتحرير القنيطرة، واتفاقات الفصل بين القوات.. وغيرها، وغيرها من الأحداث التي تبدو وكأنها صنعت نفسها بنفسها وبمعزل عن الإنسان.

حتى ليكاد المرء يتساءل، أحياناً، عما إذا كان العقل البشري قادراً، بعد الآن، على استباق الزمن، أو اللحاق به على الأقل.. وعما إذا كانت توقعاته، وحسابات المستقبل ذات جدوى، فلا تكذبها الأحداث المتدافعة وتحكم ببطلانها!

التاريخ، طبعاً، هو من صنع الإنسان.

ولكن كم مرة يضع الإنسان من الزخم في الأحداث ما يخرجها من أطار سيطرته، فتندفع هذه كسيارة أفلتت من ضوابطها.

.. فإذا الإنسان نفسه أمام أحوال لم يردها. تمزيق قبرص، مثلاً، بدأ محاولة انقلاب تافهة.

وأزمة الطاقة حيلت بها حالة اللاحرب واللاسلم التي فرضها العالم على المنطقة العربية ردحاً من الزمن. وهكذا دواليك.

حقيقة تفرض علينا، في لبنان مزيداً من اليقظة، وأقل ما يمكن من المجازفات، والتهور.. وأقل ما يمكن أيضاً من اللهو والعبث

.. فسماؤنا غير صافية.. أي خلافاً لما هي طبيعتها، وآفاقنا ملبدة، بعد أن كانت أوسع الآفاق وأرحبها أشدّها نقاوة.

والنفوس كذلك مضطربة، وهي التي تميزت دائماً بالهدوء والرصانة والإستقرار.

.. وباختصار، حالنا حال متوترة.

فقد صدف أن سقطت فلسطين، وانفجر الصراع في المنطقة العربية، عندما كان لبنان في بداية بناء نفسه كدولة.

وصدف أيضاً، أن أصبح هذا الوطن مقر الثورة الفلسطينية ومتنفسها الوحيد تقريباً، وهو، بعد، طري العود فتي.

فليس غريباً إذا أحس بالضيق. واضطربت نفسه، واستبد به القلق. بل الغريب ألا ينفعل وتتوتر أحواله.

وفي اعتقادي، أن أية أمة أخرى، ما كانت لتصمد كما صمد لبنان ربما لو بدأت حياتها كما بدأ هو، أو عانت الذي عاناه على مدى ربع قرن ويزيد.

من هذا القبيل، يستحق هذا البلد ثناء الإنسانية كلها... يستحق التقدير، ويستاهل أن يصان بالمهج والأرواح عند الضرورة.. أو على الأقل، ألا يجازف به، أياً كان الغرض من المجازفة!

وبتعبير أوضح: لا يستاهل هذا الوطن النموذجي، بأن يضحى به على مذبح انانياتنا، أو من أجل سلم مزعوم في المنطقة، أو لأجل عالم يريد أن يتخلص من عقدة مزمنة تنغّص عليه عيشه، وتقلق راحته، منذ سنوات!

أقول هذا، لأنه إذا كان من خطر على لبنان، فهو يبدأ من هذه الجوانب بالذات.

أنانياتنا تعمي بصائرنا، فننسى قيمة ما بنيناه.. ننسى قيمة هذا الوطن.

والأنانيات الأخرى، في المنطقة العربية وفي العالم، خطر آخر أصبح هو أيضاً واضحاً وأكيداً بعد الذي رأيناه في قبرص!

.. دولة عضو في الأمم المتحدة، يضحى بها هكذا، في لحظة، فلا يتحرك ضمير، أو وجدان، أو شرعة من الشرائع التي وضعها البشر لحماية أمنهم المشترك وإشاعة السلام في العالم!

فماذا يعني هذا سوى أن الضمير الدولي ضمير نسبي في بعض الأحيان، والمواثيق أيضاً نسبية، وكذلك المعاهدات والإتفاقات الدولية؟!

واقع يحتم علينا الإعتماد على أنفسنا قبل الإتكال على أي فريق آخر. فنلتفت الى ذاتنا الوطنية، نقويها، نحررها من الأنانيات حزبية كانت، أو شخصية، أو طائفية، أو فئوية. إن لم يكن تحريراً كاملاً ونهائياً، فعلى الأقل، بالقدر الذي يمنع الصراع في ما بينها من تجاوز حده المألوف.

فغني عن القول أن التضامن الوطني هو ما ينقصنا أو ما يحتاج الى ترسيخ وتدعيم.

مسألة تحتاج الى وقت.. الى أجيال ربما، لكي تستقيم. ولكن، ماذا لو تساءلنا في هذه المرحلة بالذات، عما إذا كان إنهيار لبنان، لا سمح الله يخدم هذه الفئة أو تلك.. هذه الطائفة أو تلك؟

أنا لا أقصد هنا، بطبيعة الحال، افتعال موجة ذعر في البلاد، بعد أن كثر الكلام على «قبرصة» لبنان وما اليها. فمثل هذا الأسلوب لا استمرئه. فضلاً عن أن لبنان ليس قبرص!

إنما قصدي من التساؤل هو أن نرتفع فوق أنانياتنا قليلاً، لأنها إذا تركناها تحكم الحياة في بلادنا وتتحكم بها، أضحى الصراع في ما بينها بحدة الصراع الذي مزق البلد الجار.

وقصدي أيضاً، ألا يغيب عن البال، أن تفكيك لبنان، مشروع وارد، أو إحتمال بين الإحتمالات التي قد يفرزها النزاع في المنطقة.

فالتضحية به للتخلص من المقاومة الفلسطينية، فكرة شريرة تراود الأشرار في كل حين.

وثمة من لا يزال يحلم بتجزئة المنطقة مرة أخرى، قياساً على الأصول والأعراق والأديان!

فماذا يعني كل هذا إلا أننا نواجه حالة في منتهى الدقة، إذا أصيب لبنان بعدها، بمكروه، كانت الإصابة عامة ومشتركة؟

حالة تقضي بالتضامن الى أبعد الحدود وتجميد كل نزاع أياً كانت أسبابه والدوافع.

مشكلاتنا وكيف نحلها

أما مشكلاتنا، فمشكلات قومية يجب أن تكون. ومواقعنا منها ينبغي أن تتبدل.

.. بل من موقع واحد يجب أن ننظر اليها من حيث نقف كلنا لدرء الخطر المشترك.

فهل هذا مستحيل؟

إنه لمن المسلم به بأننا شعب يبني نفسه بنفسه. فليس عيباً أن اعترفنا بعيوبنا وقلنا أننا لم نبلغ المحجة بعد.

بل العيب هو في أن نتجاهل أمراضنا ونتظاهر بالعافية.

فلبنان.. لبنان الجديد إذا جاز القول بدأ منذ ربع قرن.

.. محاولة تستمر ولما تكتمل بعد. وهي، في خطواتها تتعثر، ولا مناص من التعثر، ما دامت هي تمشي وتتقدم الى الأمام.

وإذا كانت قد بدت عفوية تلقائية في البداية، ففضل اللبنانيين عليها أنهم، من أجلها، تحملوا الكثير وتبادلوا التضحية غير مرة.

وليعذرني، هنا الذين ينطلقون في مفهومهم للبنان، من نظريات قد تكون صحيحة وقد لا تكون، ولكنها، في الحالتين، لا تنفي البداية التاريخية التي أشير اليها.

وقد كانت من نقطة انقسام عميق. من هنا بدأنا... ولما ننته بعد!

ولكي نتتهي، ويكون لنا ما عزمنا على تحقيقه في الأربعينات، يجب أن نتعاون على أمراضنا وعيوبنا.

وبتعبير آخر، أن مسائل النظام.. نظام التمثيل الطائفي، والمشاركة كما تطرح دائماً، والإحساس بالظلم في هذا الجانب أو ذاك، وتعديل الدستور لا تعالج كما عولجت حتى الآن.

فليس بالرفض، والمطالبة الفئوية، والإعتراض، وما اليها من وسائل سلبية، نتخطى النظام ونحقق المشاركة، ونقيم العدل بين شتى الفئات اللبنانية.

بالتفاهم الوطني فقط نتجاوز كل هذه العقد. تماماً كما كان من أمرنا في الأربعينات يوم كان ذلك أشبه بالمستحيل. هل نذكر ذلك؟

هل نذكر كم كان الإتفاق صعباً، من حدة الإنقسام، وكم كانت المجازفة كبيرة؟

لبنان، لبنانين كان، الفوارق بينهما وكأنها تعادل الطلاق التام.

.. واحداً في الشرق، وآخر في الغرب! ومع ذلك، استطعنا أن نلملم صفوفنا ونقدم على الخطوة التاريخية، وأن نحقق ما كان يبدو مستحيلاً.

معجزة حقيقية كانت. إذا ذكرتها فللدلالة على أن التغيير ممكن، في أي شأن كان، إذا أجمعت عليه الأمة وتلاقت على ضرورته.

في الحالة الأخرى، لا يتم أي تغيير.

فمن المستحيل تغيير النظام إذا كان اللبنانيون فئتين، فئة تطالب به وفئة ترفضه.

والكلام نفسه يقال بالنسبة لسائر الأمور المماثلة.

مسألة المشاركة

نأخذ على سبيل المثال، هنا، مسألة «المشاركة»، وقد أردناها عنواناً رئيسياً من عناوين هذا المؤتمر، وآلينا على أنفسنا أيضاً بأن نظل ندرسها، ونتصدى لأسبابها، بالتعاون مع كل القيادات السياسية والفكرية.

نلاحظ، أولاً، أن هذه المسألة لا تطرح إلا في الأزمات عندما تكون النفوس قلقة، وأحوال البلاد مضطربة..

ونلاحظ، ثانياً، بأن طرحها نادراً ما كان مجرداً. فإذاً الغرض السياسي وراءها في أغلب الأحيان، والحساسيات الشخصية أيضاً، وشهوة الحكم كذلك. ناهيك بالعصبية الطائفية التي لم تكن غريبة دائماً عن هذه المناسبات.

ونلاحظ، ثالثاً، بأن «الطرح» كان أيضاً بأسلوب لا يؤدي الى أي حل.

فالبيانات في الصحف، وفي مناسبات معينة.. والمذكرات، والتصريحات الموسمية وسائل قلما تؤدي أغراضها في قضية كهذه.

يؤكد صحة تقديرنا، أن مسألة المشاركة تطرح، منذ ثلاثين سنة على الأقل، ولا تزال.

وفي اعتقادي أنه لولا الإعلان عنها دائماً على هذه الصورة لكانت ربما قد انتهت!

ولكن، ما هي مسألة المشاركة؟

كما تقال ويعلن عنها، إنها تعني مشاركة متكافئة بين المسلمين والمسيحيين في ادارة شؤون البلاد. فلا يكون الحكم، أو السلطة حكراً على جانب دون الآخر.. وألا يكون تسلط واستئثار بالصلاحيات.. وألا تكون سياسة الدولة، سياسة فئوية، تعكس اتجاهاً دون الإتجاه الآخر.

وفي اعتقاد طلاب المشاركة، إن حرمان المسلمين من حقهم في بعض المناصب ومراكز المسؤولية، يعطل المشاركة ويفسدها. ناهيك باحساسهم بالظلم، إذ تبدو المناصب هذه مغلقة عليهم دون وجه حق. وهو منطق مناف للعدالة والمساواة.

لسنا هنا، طبعاً، لنقرر الإستجابة لهذا المطلب أم لا. وهذا ليس من شأننا. إنما هو، كما قلت، من شأن الأمة جمعاء.

ولكننا نؤكد موقفاً نؤمن به سبيلاً أفضل من سواه للوصول الى المشاركة الحقيقية، ونفتح أبواب الحوار، وندعو الى التفاهم.

إنه لمن الطبيعي أن نكون مع مبدأ المشاركة الى أبعد الحدود، كما هو مطروح، وكما هي المشاركة في معناها الواسع الحقيقي.

فمستقبل لبنان، يرتهن، الى حد بعيد، بقيام صيغة تحقق هذه المشاركة، بصورة فعلية وعلى أوسع نطاق، ولا تكون منة أو منحة يتفضل بها فريق على آخر.

ولكن، كيف.. ومتى؟

تلك هي المسألة؟

فالإختلاف ليس على المبدأ بقدر ما هو على وسائل تحقيقه والطرق المؤدية اليه.

إن أحداً لا يتمسك بالنظام المعمول به الآن.

على الأقل، نحن، في الكتائب ما قبلنا به إلا صيغة مرحلية بدونها كان لبنان قد بقي تحت السيطرة الأجنبية، أو كان قد

تمزق منذ سنوات.

ولكننا لا نجد سبيلاً لتخطي هذه الصيغة إلا بالتفاهم الوطني الذي أوجدها.

فالذي قرر هذا التوزيع للصلاحيات والمسؤوليات، هو وحده الذي يقرر خلافه أو بديلاً له.

وبدلاً من أن نتوجه في مطلب المشاركة، الى جهات لا تملك أية صلاحية.. ولا أية قدرة أو سلطة في هذا المجال، لنتوجه به الى الجهة الرئيسية.. الى صاحب الحق بالذات وأعني به، الإدارة الوطنية المشتركة.

فلا وليس الجمهورية.. ولا الحكومة..

ولا أي حزب وكذلك لا هيئة أو مؤسسة، تستطيع لوحدها أن تبت بمطلب كهذا.

وحدها الإرادة الوطنية تقرر ذلك. وهي تعني عزماً من الجانبين يتوافق على صيغة أخرى.

تماماً كالعزم المشترك، الذي تكون في الأربعينات، على التحرر من الإنتداب وتحقيق السيادة والإستقلال.

وإذا قيل بأن الإرادة الوطنية تتجسد في السلطات والمؤسسات المعبرة عنها، وعلى هذه بالتالي، أن تبلور هذا العزم، وتقرر الخطوة التاريخية الأخرى، فكلام يبقى في حدود النظريات والتمنيات..

إن هذه السلطات والمؤسسات لا تملك أية صلاحية من هذا القبيل.

وإنْ تأمنت لها الصلاحية، فالقدرة تعوزها، نتيجة عجز الأمة وعدم وضوح ارادتها في هذا المجال.

هلا تذكرنا حال الحكومة.. وحال مجلس النواب، في الأزمات؟

حالة عجز مطلق.

أما التغيير بالقوة والعنف فهو أسوأ تغيير لأنه يقود الى تسلط آخر.. أو الى نكبة وطنية، أو الى نكسة تعود بنا ربع قرن الى الوراء!

نحن ضد مبدأ العنف

بالنسبة الينا، نقف بصراحة ضد مبدأ العنف، وخاصة على هذا الصعيد. لأنه إذا لجأ اليه بعضنا، أو هدد به، قوبل بعنف مماثل وتهديد مماثل أيضاً.

وفي أي حال، واجبنا الحؤول دون هذا الأسلوب مقصوداً جاء أم غير مقصود..

وقد بات واضحاً أن استمرار الكبت والإحساس بالظلم، من هذا الجانب أو ذاك.. أو من الجانبين معاً، قد يؤدي هو أيضاً الى العنف!

أما السبيل الى ذلك، فلا نراه إلا بالتفاهم الوطني.. تفاهماً روحياً عميقاً، تكون بدايته محاولة صادقة من قبل المسيحيين للوقوف على حقيقة مشاعر المسلمين والعكس بالعكس.

فمن الضروري، مثلاً، أن يدرك المسيحيون حقيقة مطلب المشاركة، ومكوناته النفسية والإقتصادية الإجتماعية.

فثمة إحساس عند المسلمين بأن النظام القائم يصنفهم في مرتبة ثانية.. خطأ كان ذلك أم صواباً.

وقد صدف أيضاً، أن بدأ الإستقلال، عندما كانت المناطق والأوساط الإسلامية على قدر كبير من التخلف والحرمان.

لماذا. وكيف؟.. الأسباب عديدة، لا يسأل عنها المسيحيون بقدر ما تسأل عنها الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي مر بها لبنان وأفرزت هذا التفاوت وعززته مع الأيام.

ولكنه في الحالتين، واقع حي، ندرك حجمه وأثره في النفوس، متى تذكرنا أي جهد بذلناه، منذ الستينات على الأقل، لكي نحد منه ومن شروره.

وأنا بالذات، شاهد على ذلك. والإنصاف يقضي بالإعتراف للكتائب هنا، بأنها كانت في صميم محاولة النهوض بالمناطق المحرومة، عندما سخرت رصيدها في المناطق المسيحية، لتوجيه الإنفاق العام، بقسطه الأكبر، نحو المناطق الأخرى.

هل نذكر مشروع الأربعمائة والخمسين مليوناً؟.. ومشروع الثمانين مليوناً؟.. وغيرها وغيرها من المشاريع المماثلة التي كان لي أنا شخصياً شرف العناية بها والإشراف على تنفيذها.. من مدارس، وطرق، ومشاريع مياه وانارة وما اليها؟

رغم كل هذا الجهد، فالتخلف باق. إذ ليس سهلاً أن نعوض بعشر سنوات مثلاً ما أفرزته عقود السنين من فقر وحرمان.

يجب أن يدرك المسيحيون كم يتأذى لبنان من هذه الحال.

يجب أن يتذكروا دائماً بأن الفوارق الإجتماعية بين المتن وكسروان مثلاً، من جهة وعكار والهرمل والجنوب من جهة ثانية، لا تزال فوارق بالغة ناتئة تترك أثرها الكبير العميق في النفوس والقلوب.

من الضروري أن يكونوا عوناً للمسلمين في ممارسة الضغوط على الدولة لكي تتحرك وتعمل دائماً في هذا الإتجاه. أن مصلحتهم بالذات تقضي بذلك. لأنهم هم أيضاً محرومون في غير منطقة من مناطقهم، متساوون أحياناً من هذا القبيل، مع إخوانهم المسلمين.

أما مسألة المناصب والمراكز وما اليها، فمسألة معقدة. المهم بالنسبة للمسيحيين وبالنسبة لكل اللبنانيين أيضاً، ألا تعتبر المناصب امتيازات أو اقطاعات. فهي في الأساس، ليست كذلك. إنها ضمانات، وأداة لإشاعة الأطمئنان وتعزيز الثقة. فمتى تأمن ذلك انتفت الحاجة الى هذه الضمانات وتحققت المساواة من هذا القبيل.

* * *

وبالمقابل، ننتظر من اللبنانيين المسلمين تفهماً آخر لحقيقة مشاعر إخوانهم اللبنانيين المسيحيين.

إنه لمن الضروري مثلاً، ألا يغيب عن أذهانهم، بأن التخلف ليس وقفاً عليهم وعلى مناطقهم. فهو أيضاً في مناطق أخرى عديدة.

فمنطقة البترون مثلاً المسيحية محرومة مثل أية منطقة إسلامية. ناهيك بالمناطق المختلطة حيث يتقاسم المسيحيون مع المسلمين شظف العيش. وفقدان الأمن والعدل والإستقرار أيضاً.

فالمسألة، هنا، مسألة تنمية أقتصادية واجتماعية.. ومسألة عجز في الدولة ومؤسساتها، ودوائرها.. ومسألة حكم أوضاعه هي أيضاً متخلفة. ولا شأن للمناصب ومراكز النفوذ في ذلك.

وسواء كان رئيس الجمهورية مارونياً أو غير ماروني، تبقى مسألة مطروحة ما دام الحكم في أوضاعه الراهنة.. ومادام الصراع السياسي والذهنية السياسية في أحوالها المتخلفة أيضاً.

وعندما يكون الواقع كذلك، يبدو مطلب المشاركة، بنظر المسيحيين، وكأنه مطلب آخر!

وأنا هنا، لا أتكلم مع موقع المسيحيين، بل من الموقع الذي يتيح لي الوقوف على حقيقة مشاعرهم. وعلى ماهية مشاعر المسلمين أيضاً.

فمخاوف المسيحيين، مخاوف قديمة متأصلة في النفوس، تماماً «كأصالة» التخلف الإقتصادي في المناطق الإسلامية.

فمن المستحيل، أن نعوض بعشر سنوات، أو بعشرين سنة ما صنعه الإضطهاد الديني وتسبب فيه على مدى فترات عدة من تاريخ هذه المنطقة.

.. فكيف إذا جاءت هذه الفترة حافلة هي أيضاً بما يعزز الخوف ويعمقه في النفوس أحياناً؟!

وإذا بدأ الحذر هذا للمسلمين تشكيكاً بولائهم للبنان، فخطأ في الرؤية. والمسألة في أي حال، كناية عن إحساس، لا يستأصل إلا بإحساس آخر يتفوق عليه ويغمره. عنيت بذلك، الشعور بالأمان. فبقدر ما يقوى هذا يضعف ذاك وبالعكس.

وإذا قيل بأن استقلال لبنان، الذي طالما أقلق بال المسيحيين، واقع قائم، مسلم به، ونهائي، يؤمن به المسلمون قدر إيمان إخوانهم المسيحيين إن لم يكن أكثر، فدلالة أخرى على أن المسلمين ما أدركوا بعد حقيقة القلق المسيحي من هذا القبيل.

إنه خوف من طغيان معين.

طغيان سياسي.. طغيان حضارة على حضارة.. طغيان فكر على فكر.. طغيان عددي. سمه ما شئت!

يدرك المسلمون هذه العقدة، متى تذكروا شعورهم هم بالذات إزاء ما يوصف أحياناً من قبل بعضهم بالأثرة.. والإستئثار بالسلطة.. والتسلط، وما اليها من أوصاف تطلق غالباً على النظام اللبناني وأوضاع الحكم المنبثقة عنه.

فمثلما يرفض المسلمون أن تكون حالهم حال أقلية في لبنان، كذلك يتصور المسيحيون بأنهم أمام أكثر من احتمال يردهم الى مثل هذه الحال، حال الأقليات في الشرق.

ومن هنا يفهم تمسكهم بالضمانات التي أعطيت لهم في الأربعينات، وتدرك همومهم، التي هي، أولاً وآخراً، هموم استقلالية وليست دينية أو مذهبية أو طائفية.

وليعذرنا هنا الذين يأخذون علينا تصورنا الواقعي للبنان وتاريخه وأحواله.

فليس أسهل علينا من أن نقول مع القائلين بأن الطائفية في لبنان مصطنعة ومفتعلة.

وليس أهون علينا من أن نقول أيضاً مع القائلين بأن الطائفية هذه تزول بمجرد إزالة النظام الطائفي..

وليس أحب على قلوبنا من أن يكون لبنان فعلاً، كما تقول هذه التصورات والنظريات، التي ما استطاعت حتى الآن أن تحرر اللبنانيين من عقدهم.

على العكس من ذلك، ضاعفت من مخاوفهم.

طبعاً، لبنان اليوم، ليس لبنان الأربعينات. والعالم قد اجتاح القمر وسائر الكواكب، والحياة تبدلت الى حد، يبدو الكلام على ما بين اللبنانيين من اختلافات وتباين في الرأي والنظرة الى لبنان، وكأنه كلام قديم عتيق لا يقوله إلا القدماء والعتاق، شيوخ الماضي ومخلفاته!

لكن، كل هذا لا ينفي واقع الحال الذي إذا تحدثنا عنه، فلكي نكون عمليين ولا نغرق في النظريات أو نظل في حدود التمنيات.

لبنان، فعلياً، هو كما وصفته. وهذه هي أحوال المسيحيين... وأحوال المسلمين أيضاً.

ولا ينقذه وينقذ أبناءه من أحوالهم إلا إذا اتحدوا في طموحهم وآمالهم.

الى أي لبنان يطمح المسلمون؟

والى أي لبنان يطمح المسيحيون؟

لبنان الدولة العصرية العلمانية يقول بعضهم.. لبنان المجتمع المتمدن الذي لا تمييز بين أبنائه ولا تفريق، المتحرر من الإقطاعية والنفوذ الأجنبي.. الى آخر السلسلة.

لبنان كيف نريده؟

في اعتقادي، أن السؤال لا يطرح من هذه الزاوية، لأن الإختلاف يذر قرنه من زاوية أخرى. فإذا صورة لبنان.. لبنان المستقبل هنا، تتغير وتتبدل، قياساً على تبدل الإنتماءات الدينية أو الطائفية. تلك هي الحقيقة دون لف ودوران.

ومن هنا كان السؤال الذي عرضناه مدخلاً الى الحوار والتفاهم: أي لبنان نريد؟

من جهتنا نريد لبنان متفوقاً، بديلاً لكل اللبنانات الأخرى، وأقرب ما يكون الى طبيعته، وتاريخه، ومركزه، وخير أبنائه وخير العرب وخير الإنسانية أيضاً.

لقد رفضنا، في الماضي، أن يكون لبنان مثلما كانت اسرائيل!

ويعز علينا اليوم، أن يصبح بلداً عادياً دولة مثل سائر الدول الصغيرة، عضواً في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية.. أو كأية دولة من دول العالم الثالث!

.. ليس مكابرة أو تعالياً على الدول والأمم الأخرى التي قد تكون أفضل منا بكثير في أكثر من ميدان ومجال. العكس هو الصحيح أننا أبعد ما يكون عن هذه المنجهية التي لا تتفق أبداً مع طبيعة بلادنا الإنسانية.

بكل بساطة، نريد لبنان غير «موناكو» مثلاً.. وغير ما في العالم العربي من دول لكل فيها دورها ورسالتها ومركزها ومكانتها.

نريد أن نضيف شيئاً جديداً الى القوى العربية، ودوراً آخر غير سائر الأدوار.

إذ ما فضلنا.. وما الذي يبرر وجودنا كوطن سيد مستقل إذا كانت المسألة فقط مسألة تعايش سطحي بين مسيحيين ومسلمين.

وما فضلنا.. وما يبرر وجودنا، إذا كانت المسألة صوتاً إضافياً في جامعة الدول العربية أو في المنظمات والمحافل الدولية..

في هذه الحال، نقسم لبنان الى دولتين فنصبح صوتين، ومقعدين، ورقمين كالمصير الذي آلت اليه دولة قبرص مثلاً!!

طموحنا أن يحقق لبنان ذاته، بوصفه وطن حريات، وملتقى حضارات. وهي أوصاف لا تدرك معانيها، إلا عندما نتذكر كم من أديان ومذاهب ومعتقدات تتفاعل في لبنان.. وفي أي مناخ من الحرية تلتقي وتتفاعل.. والى أي حد الإنسان فيه حر في إيمانه ومعتقده.. وكم هو صالح وجميل هذا الوجود الإنساني الذي لم يكن له مثيلاً في التاريخ.

وطناً نموذجياً نريد لبنان، ومقياساً عالمياً وطريقة حياة جديدة يؤخذ بها حيثما تتعثر الحياة بسبب الفوارق في المعتقدات، حجة عربية، ومشعلاً، وعلماً بأيدي العرب يطوفون به العالم عنوان محبة وتسامح وانفتاح حضاري، وأداة نضال وكفاح أيضاً ضد العنصرية والعصبية المذهبية والتحجر والرفضية.

أو يكن لبنان هكذا.. أو لا يكون.

فلا مبرر لوجوده إلا أن يكون هذا النموذج وتلك الرسالة. فليس المهم أن نعيش بل المهم أن نحيا وأن يكون رسل حياة فضلى. هذا هو طموحنا.

وإذا خيل لبعضنا بأنه خروج على الطموح العربي، وانحراف عن خط الحياة العربية، وانسلاخ عن عالمنا ومحيطنا، فتقدير خاطىء.

لا قيمة للبنان هذا، بل أنه لن يكون، بمعزل عن العالم العربي، وفكره، وحضارته وقيمه.

ولا معنى له إلا إذا كان درة عربية، وخلاصة لما في طموح العالم العربي من قيم، وحضارة، وفكر، وانفتاح على سائر القيم والأفكار والحضارات.

ولا فضل للتعايش المسلم - المسيحي في لبنان إلا إذا أنبت درة كهذه.

ولا فضل للمسيحيين على مسيحيتهم وللمسلمين على اسلامهم، إلا إذا أتاحوا للإسلام والمسيحية أن يتبادلا ما فيهما من غنى وثراء روحي، وأن يرتفعا بالإنسان هكذا الى أعلى مدارك العقل والروح.

ساعة يصبح لبنان بهذه القيمة، ونكنهه على هذه الصورة، ونتحد فيه اطهاراً من كل أنانياتنا، هل تبقى طائفية، وهل يبقى حذر مسيحي من هنا وأحساس بالظلم من هناك؟

حول هذه القيمة يجب أن ينعقد الحوار بين اللبنانيين.

أقول حوار وليس مفاوضات لاقتسام المغانم والمناصب والمراكز كما هي الحال في بعض الأحيان.

إنما كحوار الأربعينات الذي بدأ هو أيضاً من هذا السؤال:

أي لبنان نريد؟.. السيد المستقل؟

أم ذاك الذي يستعين بالحماية الأجنبية ليبقى.. ولكن، غريباً عن محيطه؟

.. وكان ذاك الإختيار التاريخي!

خطوة، تتطلب الآن خطوة أخرى مماثلة تاريخية هي أيضاً. والأوطان، في حال تبنى هكذا خطوات متلاحقة الى الأمام. والإستقلال، كما قالت الكتائب في الثلاثينات خلق مستمر.

فحري بنا، بعد هذه المسيرة، أن نتوقف قليلاً. لنراجع حساباتنا، ونتساءل: لبنان الى أين؟

.. أي درب دربه، وأي آفاق آفاقه؟.. أم يبقى بلا دروب ولا آفاق؟؟..

ولا بأس، في هذه الأثناء، أن نتدبر أمر المناصب والمراكز.

فليس قصدنا التخدير.. تخدير المطالب وتجميدها والهاء أصحابها.

ففي الأمس القريب خطونا خطوة في هذا المجال، أردناها نحن مقياساً للوقوف على أهلية البلاد للإنتصار على عقدها.

نذكر هنا، بأن مؤتمر الكتائب عام ١٩٧٠، أوصى بالإقلاع عن الخلافة الطائفية في المديريات العامة ورئاسات المصالح والدوائر والإكتفاء موقتاً بحفظ النسب بصورة اجمالية تمهيداً لإلغاء الطائفية كلياً.

كان ذلك قبل التشكيلات الإدارية الأخيرة بأربع سنوات تقريباً، وفي وقت لم تكن مسألة المشاركة مطروحة. ولما صدرت هذه التشكيلات، كان لنا موقف، والآخرين موقف، الفارق بينهما فارق تقدير لظروف البلاد وأحوالها.

كان تقديرنا مثلاً، أن التجربة التي مضى عليها ربع قرن ويزيد، تستأهل أن نجري عليها هذا الإختبار. فاذا كانت لا تتحمله، بعد هذه المدة، وكل هذه التضحيات فمعناه أنها تجربة لا تستحق الحياة!

وعندي انه اذا نظرنا دائماً الى مثل هذه الأمور بوصفها خطوات لتعميق الثقة، وعملية اختبار للثقة نفسها، تهون علينا الحلول وتسهل الدروب.

فأي مانع، مثلاً، أن يصار اليوم الى تعزيز مركز رئاسة الوزارة، ودورها، وامكاناتها، بما يتلاءم وحاجة البلاد الى قيام تعاون حقيقي على شؤون البلاد بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة؟

المهم، أن طرح هذه المسائل يجب أن يكون بالصيغة التي لا تستثير ردود فعل مضادة.
والمهم أيضاً، ألا تكثر المجازفات.. وألا نراهن بالكل دفعة واحدة.
إن كل مطلب، من مطالب المشاركة، ممكن، حيثما يتحقق حوله التفاهم الوطني، ويشارك الجميع في صنعه.
وفي مطلق الأحوال، يجب أن يعيش كل فريق آلام الفريق الآخر، على الأقل من قبيل التعزية، إذا تعذر إنقاذه من متاعبه.

مشاركة في الآلام.. مشاركة في الهموم.. مشاركة في الأماني والآمال!
تلك هي المشاركة الحقيقية التي تبني وتصنع المعجزات.

وماذا لو تذكرنا أيضاً، أنه بقدر ما يكون المسيحيون مسيحيين، والمسلمون مسلمين يسهل التفاهم ويهون تذليل الصعاب

لأن ما ينقصنا، هو الإيمان الحقيقي، نقيض التعصب والطائفية.
فاتحادنا بالله، هو الذي يحقق اتحادنا على الأرض. لأن الله، لا هو مسلم، ولا هو مسيحي، ولا هو يهودي، إنما هو الخير المطلق، والعدل المطلق، والجمال المطلق. فبقدر ما نؤمن به روحاً، بقدر ذلك يخف استغلالنا لأسمه على الأرض كأية مادة من مواد الأرض.
فمزيداً من التأمل.. ومزيداً من الإيمان أيضاً.. ولنتعاون على مشكلاتنا بهذا الإيمان.

بعد هذا، يبقى أن نتفاهم أيضاً ونعلن بأن مسألة المشاركة لا تطرح فقط من ناحية المناصب والمراكز والوظائف.
وهي، في الأساس، وكما تتوخى المشاركة الحقيقية، مسألة تنمية اقتصادية واجتماعية، تتأخر وتتعثر، بسبب أوضاع الحكم والدولة.
ونتساءل هنا، عما اذا لم يكن الإختلاف على المناصب، وشهوة الحكم، ما يلهينا غالباً عن مكافحة الحرمان في بؤره الحقيقية!

الديمقراطية ليست فوضى

في اعتقادنا أنه سواء كان مسيحي في هذا المنصب أو مسلم في ذاك، تبقى القضية قضية ديمقراطية باتت أقرب الى الفوضى منها الى الديمقراطية الحقيقية. حتى ليصح القول، بأنه ما يحكمنا، هي «ديكتاتورية الفوضى».
وأقصد بذلك، أن الديمقراطية تعني في بعض أصولها، ألا يكون الحكم وقفاً على شخص، أو جماعة تحتكر المسؤولية لنفسها وتمارسها على هواها. وهذا يستدعي وجود بديل للحاكم، وصيغة أخرى. وفي غياب البديل، لا تكون ديمقراطية

وفي اعتقادنا، نحن اللبنانيين، أن تبديل الأشخاص.. تبديل الوزراء والنواب، هو الديمقراطية. فيما الحاجة هي حاجة الى ذهنية أخرى، وبرنامج آخر، ونهج آخر.
فأية ديمقراطية هي هذه الديمقراطية عندما تأتي الحكومات مثلاً بدافع الشهوة الى الحكم، وتذهب بالدافع نفسه أيضاً؟!

يخيل الينا، أحياناً، بأن إصلاح النظام الإنتخابي مثلاً.. أو الإصلاح السياسي.. أو كما يتصور بعضنا تغيير النظام السياسي بوجه عام وتنقيته من الطائفية، أمور كفيلة بانقاذ البلاد من هذه الديمقراطية المتخلفة.
ولكن، اليس غباء أن ننتظر ونتوقع إصلاحات جذرية من هذا النوع، من حكومات تأتي وتذهب بالطريقة التي أشرت الى بعض جوانبها وملامحها؟!
كما في كل أصلاح، لا بد هنا من بداية أو بالأصح، لا بد من وجود جماعة مصلحين تأتي الى الحكم، بالأصول الديمقراطية الشرعية بطبيعة الحال، بعدة كاملة لإطلاق الإصلاح، ولتحقيق هذه البداية.
وسنظل ندور في الحلقة المفرغة، حتى تقوم جبهة سياسية واسعة، تطرح نفسها حركة انقاذ، وتكون البديل الذي نبحث عنه.

جبهة متجانسة يجب أن تكون، يجمع بين افرقائها، منهاج عمل مشترك، واضح وعملي. فيلتزمه هؤلاء، ويكون هو المحور والغاية.

المسألة كلها، الا نرتجل الحكم والحكومات.. ألا نرتجل صيغة «الإئتلاف» الذي فرضته طبيعة البلاد منذ الإستقلال حتى اليوم. فلا بد من هذه الصيغة.

ولا بد من التعاون بين القوى السياسية والوطنية ما دامت هذه مجموعة أقليات.
فحري بنا أن نعطي الإئتلاف معناه، وأن نحققه قبل الأزمات الوزارية، وتلافياً لها.. والا يكون الغرض منه فقط «إنصاف» الكتل والأحزاب في توزيع المقاعد والحقائب الوزارية، بل أيضاً «إنصاف» البلاد وتمثيل حاجاتها، والتعبير عن امال المواطن وأمانيه.

أتصور المحاولة، تجمعاً بين قوى سياسية عدة، في ما يشبه الندوة الدائمة ولجاناً مشتركة، تدرس أحوال البلاد من شتى جوانبها، وتدرس مسألة المشاركة أيضاً وتخلص الى «برنامج حكم» يتخطى المبادىء والنظريات الى الحلول العملية.

نحن لا نجد بداية للإصلاح.. وبداية انقاذ لأحوال البلاد، الا على هذه الصورة.
وفيما نعلن هذا الإيمان، وعزمنا على القيام بالخطوة الأولى، نأمل أن نكون بذلك قد فتحنا نافذة، وشققنا درباً، وبدأنا الحوار الوطني الذي ندعو اليه، وننتظر من ورائه، تفاهماً، وميثاقاً اجتماعياً وسياسياً جديداً، يكمل الميثاق الوطني، ويطوره، ويعمق جوهره وابعاده القومية.

قضية فلسطين

يبقى أمامنا هنا، «الإستحقاق» الآخر، الكبير، الذي ترتهن به سائر الإستحقاقات، عنيت، قضية فلسطين، وشعب فلسطين.
أوليست هي المسألة التي حرمت المنطقة هناءها، وعرقلت مسيرة شعوبنا، وأخرت النهضة، والحروب أيضاً أربع مرات؟
ولبنان، بات في حالة حرب، وفي ميدان ثورة بكل ما لهذه الكلمة من معان وأبعاد، حتى ليبدو، من هذا القبيل، وكأنه فلسطين نفسها شعباً، وثورة.. وكذلك أرضاً الى حد ما!
أو بتعبير آخر، فلسطين، بإنسانها، وآلامها، وآمالها، وتمردها، انتقلت الى لبنان!
فإذاً مصير لبنان يرتهن بمصير فلسطين وبالعكس.
هذا في مرحلة من أشد مراحل الصراع ضراوة.

فماذا ترانا فاعلين؟.. ما شأننا عند هذا المفترق؟.. ما دورنا ومهماتنا؟.. ماذا ينتظرنا؟.. ما سوف تكون حالنا، غداً، أو بعد غد؟.. الى أين.. لبنان والى أين فلسطين؟؟
أسئلة، قد يكون الجواب عنها رجماً في الغيب، إذا بقي دورنا دور معاناة فحسب.. معاناة لأدوار الآخرين، ومعاناة للأحداث والشرور والمكائد والمصائب!
ولكن، ماذا لو جعلنا من الجواب خطاً لنا واضحاً، ورؤية تتجسد مواقف صريحة، تفعل في الصراع فيتطور كما نريد لا كما تريد اسرائيل مثلاً؟!
من البديهي أن تكون «عودة» الفلسطينيين قبلتنا ومرمانا الأساسي.
ليس فقط لأنهم أصحاب حق. بل أيضاً لأن عودتهم تعني، «عودة» لنا نحن بالذات، إن لم تكن مماثلة، فبالأهمية المصيرية نفسها.
ولا يهم السؤال، بعد، عما إذا كان هذا الربط بين المصيرين ضرورياً لفلسطين أم لا.. وهل كان ذلك بارادة الفلسطينيين وارادتنا أم لا؟!..
فما صار قد صار. المهم، أن ننظر الآن الى الأمام.. الى أفضل سبل العودة، وأقصرها مسافة، وأقلها إساءة وويلات للشعبين معاً.

أول همومنا، أن يكون الشعبان صفاً واحداً، قلباً وقالباً. وقد بات واضحاً أنه ليس ما يمنع العودة، ويحول دونها، مثل الإختلاف بين اللبنانيين والفلسطينيين، اختلافاً يتطور، لا سمح الله، الى اصطدام وتصفية متبادلة!
إنه «الحل» الأمثل الذي تبحث عنه اسرائيل، وأقل «الحلول» كلفة ومشقة بالنسبة اليها!!
ومن يدري، إذا لم تكن السياسات الدولية تنظر عند الضرورة، بعين الرضى الى «حل» كهذا يأتيها عفواً، فترتاح!!
فعند تعذر التوفيق، بين سلامة اسرائيل من جهة، والتسوية السياسية من جهة ثانية تصبح التضحية بلبنان ومن فيه، مخرجاً «معقولاً»

إزاء احتمال كهذا، تكون سلامتنا المشتركة، موقوفة على ارادتنا المشتركة، واتحادنا، لبنانيين وفلسطينيين. إنها حقيقة واضحة كالشمس في رابعة النهار.

أليس غريباً، في هذه الحال، ألا تكون العلاقة اللبنانية الفلسطينية دائماً، كما تقضي الحقيقة هذه، فلا يعتورها أي سوء تفاهم أو توتر، أو اضطراب؟!

أم لأن المصيرين يتشابكان هكذا، تكثر الضغوط على الشعبين، والمكائد أيضاً والمؤامرات؟! الأرجح أن اخطاءنا هي السبب، والمنافذ التي نتركها نحن بالذات، لبنانيين وفلسطينيين أمام الكيد والتآمر والإستغلال. وأول خطأ كان من اعتبار الكلام على الأخطاء مذمة ودليل عداء.

هكذا منذ بداية الثورة والعمل الفدائي.

فاعتراضنا، مثلاً، على بعض الممارسات كان يفسر دائماً اعتراضاً على الثورة نفسها.. وأحياناً على القضية الفلسطينية بالذات.

والغريب هنا أن كل مآخذنا تقريباً، كانت مصيبة بشهادة الثورة نفسها ولو أنها شهادة متأخرة.

فالظهور بالملابس المرقطة وبالسلاح، وإقامة الحواجز في الطرق «والعراضات» النارية في الشوارع والأماكن الآهلة، وما اليها من ممارسات، كنا نعترض عليها، منعتها الثورة وحدت كثيراً من مثيلاتها.

.. ناهيك بالعمل الفدائي نفسه، الذي بدأ يستعيد مريته ويرتد الى اصالته وأصوله وينتقل الى داخل اسرائيل تماماً كما كنا نقول بدلاً من أن يظل عملاً استعراضياً على تخومها.

فلو أصغت الثورة الينا منذ البداية، لكنا وفرنا على أنفسنا وعليها، تلك السلسلة الطويلة من الحوادث والإضطرابات والإشتباكات التي نحصد ثمارها المرة الآن، ولكانت الممارسة قد استقامت منذ البداية وكانت الأذية لإسرائيل أكبر!

نذكر هذه الوقائع، كيلا نستمر في الخطأ، ولا تظل انتقاداتنا وملاحظاتنا ومواقفنا تفسر بالمقياس القديم ذاته. فلا غنى للثورة عمن يراقبها ويكشف عيوبها واخطائها..

وفي مطلق الأحوال، إن لم تكن ملاحظاتنا مصيبة دائماً، فمن المؤكد أنها دائماً مخلصة. فليسمح لنا بأن نمارس حقاً هو في الوقت عينه واجب من واجباتنا نحو القضية وثورتها.

في اعتقادنا أن أحوالنا، وأحوال الثورة الفلسطينية، تحمل غير سبب من أسباب التصادم والفتنة. أولها وأهمها، أن الدولة قد أضحت أضعف فريق على أرضنا، فيما المصلحة المشتركة تقضي بأن تكون أقوى الأقوياء. فإذا وقع حادث أو اختلاف أو اصطدام. تجد نفسها عاجزة عن التدخل وحسم الأمر قبل أن يتفاقم ويستفحل ويشتد ويستحيل فتنة. وأكثر من هذا، أنها عاجزة أيضاً عن تلافي حوادث الإخلال بالأمن.. أمن الثورة وأمن لبنان. فإذا المهمة.. مهمة الدولة، الأساسية موزعة هنا وهنالك. وإذا الأمن والسلامة، وما اليها، موقوفان على الأقوياء الذين يتقاسمون المهمة دون أي تكليف. وهيهات أن يكون الجميع يمارسونها بذات الشعور بالمسؤولية والإخلاص الذي يفترضه واقع الدولة وأحوال البلاد. طبعاً، ليس الوقت، وقت الكلام على ما أوصل الدولة الى هذه الحال. فهي منقوضة العافية قبل أن تأتي الثورة الفلسطينية وتصبح فريقاً آخر على أرضنا.

ولكن بدلاً من أن تكون هذه الأخيرة، عضداً للدولة وعوناً لها، وجدت نفسها منذ البداية في نزاع معها وصراع فكان من الطبيعي أن تطلب الغلبة لها دائماً والهزيمة للدولة!

وكان من الطبيعي أيضاً أن نبدأ نحن اللبنانيين كأفراد، نعنى بسلامتنا، بصورة مباشرة، بعد أن بدأ النزاع يقلل من حجم الدولة ودورها وفعلها في البلاد.

ولم تدرك الثورة أخطار هذا التورط، إلا متأخرة.. أي بعد أن اكتمل تقاسم دور الدولة ومسؤولياتها، وانتشرت ظاهرة التسلح والسلاح والميليشيات.

.. وكانت هذه الحال... وكان الوضع الشاذ الذي ينذر بأوخم العواقب، فما العمل؟

قبل كل شيء، إن الحملة على الميليشيات لئلا تكون ظالمة، يجب أن تستهدف، مباشرة أسبابها البعيدة القديمة. والا بدأت تحريضاً يزيد من حجم الميليشيات بدلاً من أن يقلل منه ويرده الى أصغر الأحجام.

ولو أنصفنا، لاعتبرت حملتنا نحن بالذات على الوضع الشاذ، حملة مباشرة وفعالة على الميليشيات. ونحن، في أي حال، ضد مبدأ العنف في الصراع، ضد الثورة بلداً يكون السلاح فيه بيد ليست يد رجل المادية، ضد الميليشيات. ونعتبر

أيضاً، أن الأمن، هو بلد في منتهى التخلف وأقرب الى الجماعة القبلية منه الى المجتمع المتحضر.

يبقى هنا أن نبحث عن صيغة تعيد للدولة أدوارها.. دورها الأمني على الأقل منعاً للفتنة التي تؤذي الثورة بالقدر الذي تؤذينا نحن بالذات. وهي محاولة لم تعد مستحيلة، بنظرنا بعد أن زالت الأسباب، وتلاشت الأصوات التي كانت توحي للثورة، بأن الدولة تعمل على تصفيتها!

فهل من المتعذر أن نتعاون، «الثورة» ونحن، وكل من له علاقة بهذا الشأن، على إقامة سلطة قوية فعلية فوق الأراضي اللبنانية، ترتاح اليها، لبنانيين وفلسطينيين، ويطمئن الجميع الى قدرتها في حماية أرواح الناس وكراماتهم، والى حماية الثورة أيضاً وكرامتها؟

نحن، في أي حال، على استعداد للتنازل عن كل ما آل الينا من أدوار الدولة في حماية أنفسنا.. عن الميليشيات وسلاحها عند أول بادرة تؤكد لنا بأننا، فعلاً، بحمى الدولة.

فالتسلح والسلاح ليس هواية عندنا، ناهيك بأن همومنا هموم جماعة تريد لبنان وطناً مستقراً ودولة بالمعنى الصحيح، فلمثل هذا كانت الكتائب. ولم يخطىء الذين قالوا عنها مرة بأنها «حزب الدولة»، ولو كان ذلك على سبيل المزاح.

ولكن هل بمجرد أن الغينا الميليشيات أو تنازلنا عنها للسلطة، تصبح هذه فعلاً قوية قادرة، والسلامة مؤمنة؟! لو كان هذا الإفتراض صحيحاً، لكانت السلطة قد تصرفت، تلقائياً، بما يوحي بذلك، فيسقط مبرر الميليشيات، أو تسقطه هي بنفسها.. بارادتها القوية الصريحة! لكن المسألة أن قدرة الدولة لا ترتهن بخضوعنا نحن لها واطمئناننا اليها.. إنها تحتاج الى خضوع الأفرقاء الآخرين، واطمئنانهم أيضاً. فلنتصرف جميعاً على هذا الأساس... الا إذا كانت الثورة على وشك أن تنتصر، «والعودة» قد باتت قريبة. فلا معنى، في هذه الحال، لإلهائها عن الأهم؟ - كما يحلو لبعضهم أن يقول.. وأنسب لنا ولها، أن نتركها تحصر جهدها في اتجاه مؤتمر جنيف، والأمم المتحدة، حيث تنتظرها المعركة الدبلوماسية الفاصلة! وهو منطق مقبول فيما لو كانت الطريق الى جنيف وسواها، طريقاً مأمونة.

في العكس هو الصحيح. فلأن المرحلة، مرحلة حسم، والمعركة الدبلوماسية على أشدها، يكون ضرب المقاومة أفضل وسيلة لعرقلة تقدمها. فاذا أمنها في لبنان.. وأمن لبنان أيضاً، شرطان أساسيان لضمان الفوز في المعركة ونتائجها.

وماذا أيضاً لو تأجل موعد الحسم، وتأخرت العودة، وطال الإنتظار.. وطالت الثورة أيضاً واستمرت أوضاعها هذه الأوضاع؟

في مطلق الأحوال، لا غنى لها ولنا عن حد معين من التضامن في ما بيننا، كيلا تكون يوماً، حملاً ثقيلاً على لبنان يتأفف منه ويتبرم.

ولا غنى عن التضامن هذا أيضاً، كيلا نظل نعاني ظروف الثورة ونتائجها دون أن يكون لنا يد أو كلمة في ما تخطط له وتبني. فإذا كان المصير مشتركاً الى هذا الحد والخلاص أيضاً.. أو الهلاك، فمن بديهيات الشراكة ألا تكون حصتنا فيها، حصة الفريق الذي يعاني ولا يسأل. ألسنا شركاء في «الرأسمال» وشركاء في الجهد كذلك، وفي المجازفة والرهان، وفي الأرباح والخسائر، وربما الخسائر قبل المكاسب؟

فكل خطوة تقررها الثورة، ترهن خطانا وتؤثر في مصيرنا. الأمر الذي يقضي بألا نكون غرباء عن التقرير. وإذا كانت الثورة تحاذر الوقوع تحت أية وصاية عليها، فنحن بالحرص نفسه، إن لم يكن أكثر. المطلوب إذاً هو تعاون بين فريقين متساويين.. بين اخوين. ولا نطلب أكثر.

من زاوية لبنانية وعربية نظرتنا الى القضايا

أيها الرفاق، قد يبدو ما قلته ثقيلاً على الآذان. فالإخوان في المقاومة الفلسطينية، يأخذون علي دائماً هذه النبرة، وكثرة الكلام على الأخطاء... يريدون مني.. ومن الكتائب كلاماً آخر، أقل قسوة، وأكثر لطافة... ويفضلون ربما لو أكون كما سواي متسابقاً على الإشادة بالثورة، وتعظيمها، وتبجيلها، والتستير على أخطائها.. فلا أقول إلا الكلمة الحلوة التي يغلب فيها الثناء على الإعتراض، وتكون العصبية فيها أقل لبنانية بقليل، وأكثر فلسطينية بقليل!

بودي، في هذه المناسبة، أن أرد على هذه الملاحظات، ليس من قبيل دفع اللوم عني والعتب. بل لأنها تتصل مباشرة

بإيماني ومعتقدي، لبنانياً، وفلسطينياً، وعربياً.

الحقيقة أنني أرى الأمور كما لا يراها الآخرون، وخلافاً لما يصورها أبطال المزايدات. أنظر الى مسائل العروبة والمقاومة والثورة والقضية الفلسطينية من زاوية لبنانية . . من خلال مفهومنا للبنان ومركزه وطبيعته ورسالته. وفوق ذلك، أنا من الذين لا يحسنون التظاهر بعكس ما يضمرون. لا أحسن الغش. فلا يطلب مني ما يتنافى مع طبيعتي وإيماني. فهل ما يصدر عني، في هذه الحال، دليل عداء، أو نقص في الإيمان بفلسطين وعدالة قضيتها، ونقص في المحبة لأبنائها وثوارها؟

العكس هو الصحيح. فصديقك من صدقك. وأنا، في أي حال، اعتبر نفسي أقرب الناس الى خط الثورة الفلسطينية وأهدافها. وثمة من بدأ يأخذ عليّ التطرف ويضعني في مصاف «جماعة الرفض»! لأنني لا أؤمن بأي حل للمسألة الفلسطينية إلا الحل الذي يكفل عودة إبن الجليل الى الجليل . . وإبن حيفا، الى حيفا، وإبن القدس الى القدس. والمسألة عندي، ليست أن يكون للفلسطينيين دولة، في أي مكان كان، بل أن يكون لهم الوطن الذي افتقدوه، واقتلعوا منه عنوة، وحرموا حق الإنتماء اليه، بحجة أنه كان يوماً وطن اليهود ودولة اسرائيل!

هذا هو إيماننا ومعتقدنا، رفاقي وأنا. ربما لأننا على هذا المعتقد . . وربما لأننا ننظر الى الأمر بعقائديتنا، نقسوا أحياناً في الكلام، ونفرط في الصراحة. وربما أيضاً لأننا لا نفرق بين لبنان وفلسطين، ونخشى، بالتالي، ألا يظل لبنان يطرح نفسه مقياساً للحل الجذري الذي ينقذ فلسطين وينقذ السلام في المنطقة. أجل، نحن ننظر الى فلسطين، من خلال لبنان، ونتصورها على قياسه . . . من أجلها، من أجل السلام الحقيقي، ومن أجل لبنان، والعرب جميعاً . . ومن أجل اليهود أيضاً، ما دامت دولة اسرائيل شراً عليهم كما هي شر على سواهم!

ولأننا أيضاً لا نريد إغراء جديداً للأوطان العرقية أو الدينية في الشرق. بل نريد أن يظل لبنان هو الصيغة التي تغري، وأن يكون ابداً الشهادة التي تنقض شهادة اسرائيل وتثبت بطلانها. هذا لا يعني بأننا نعترض على المفاوضات السلمية، والتسويات السياسية، إذا رأى العرب والفلسطينيون فيها بداية فرج وخلاص. بل نفهم جيداً ماهية الكلام على الكيان الوطني الفلسطيني، واتفاقات الفصل بين القوات وما اليها. إن منطق الصراع يوحي بذلك، وميزان القوى أيضاً. ناهيك بالقدرات العربية والفلسطينية، التي لا تستطيع أن تبنى، بخلال سنة، ما تهدم على مدى قرن كامل!

كل هذا واضح ومفهوم، ولكننا لم نتمكن، حتى الآن، من تصور مجاورة معقولة بين الكيان الفلسطيني من جهة، والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى . . واعترافاً متبادلاً بينهما، وتفاعلاً مهما كان. فالدولة العبرية، لا تستطيع إلا أن ترفض تسوية كهذه . . وإلا أن تقاومها حتى الموت. واستطراداً فمشروع، الكيان الفلسطيني يبدو وكأنه مشروع حرب خامسة. مشروع لا يولد إلا بعملية قيصرية. ذلك في منطق الأشياء، وفي منطق الصراع. فإذا كان تحرير القنيطرة مثلاً وقناة السويس، قد تطلب حرباً مدمرة، تدافعت الدبابات والطائرات فيها بالآلاف، وكان المقاتلون فيها بمئات الألوف ناهيك بسلاح النفط الذي هز العالم من أقصاه الى أقصاه . . . إذا كان التحرير الجزئي، قد تطلب كل هذا الجهد، فكم يجب أن يكون الجهد مضاعفاً لكي نفرض الكيان الفلسطيني على العقل الإسرائيلي وعلى العالم قبله بطبيعة الحال؟!

قصدي ألا نسترسل في التفاؤل بالنسبة للمعركة الدبلوماسية التي تدور رحاها الآن هنا وهنالك. فالمسألة ليست بهذه السهولة . . . ولا هي بالبساطة التي تعكسها المواقف العربية، إجمالاً، عندما توحي للناس بأن كل شيء صار ممكناً ومستطاعاً. إن ثمة استحقاقات عديدة تنتظرنا، وتنتظر العرب في شتى أقطارهم. ذلك قبل أن يستتب السلام، أو تكون هدنة حقيقية. فالنزاع ليس على سيناء أو الجولان. هذه قضية جديدة، فرعية . . وملهاة صرفت الأنظار عن الجوهر والأساس. فخيل للعالم بأن «الحدود» هي المشكلة، أو أنه العداء المستحكم بين العرب واسرائيل ما يتسبب في الإحتكاك والإضطراب والحروب أحياناً. فإذا تأمن الفصل بين المتقاتلين ردحاً من الزمن مثلاً تهدأ النفوس، ويستحيل العداء صداقة! العرب، والفلسطينيون بنوع خاص، معركة أخرى، دبلوماسية طبعاً، لتذكير العالم، والدول المسؤولة، بأن تشريد الشعب الفلسطيني هو المسألة . . . هذا بعد اثنين وعشرين عاماً، غابت القضية هذه بخلالها عن المسرح الدولي، أو غيبتها التفاصيل! حالة كان يمكن أن تستمر، وأن تصبح دائمة أبدية ربما، لولا ثورة الفلسطينيين. فعندما أتذكر ذلك، أتذكر أيضاً، كم كانت الثورة لازمة وملحة. وكم هي ضرورية هذه المحاولة الرامية الى التمييز بين قضية الشعب الفلسطيني . . والقضايا الأخرى.

لقد استردت القضية فلسطينيتها . . هويتها واصالتها. وعلى هذا، يكون الصراع قد دخل مرحلته الأشد ضراوة في نظري، والأكثر دقة وخطورة. ندرك هذه الحالة بصورة أعمق، عندما نراقب انفعالات الكيان الإسرائيلي، إذ يشعر بالخطورة أكثر من سواه. فهو أدرى الجميع بما يشكل مساساً بسلامته . . وأدرى الناس بمستقبله ومصيره. فمن الغباء أن نتوقع منه، أقل مما يتوقع عادة، من امرىء خائف حذر حتى الموت! ومن الغباء أيضاً أن يواجه العرب، المرحلة الجديدة، بأقل ما كانوا عليه ابان حرب تشرين . . الحرب التي كلما تكلمنا عليها واستعرضنا وقائعها، كانت صورة التضامن الصورة الأكثر بروزاً، والأقل اهتزازاً. طبعاً، ماهية هذه الحرب كونها المعركة التي تجلت فيها البطولة والخبرة العسكرية كما لم تتجليا من قبل. وماهيتها أيضاً، أنها أحدثت في ذات الإسرائيلي، نوعاً من الإرتجاج لم يعرفه من قبل. فإذاً إيمانه، الذي كان فعلاً إيماناً ينقل الجبال يبدأ يخالجه الشك. فلأول مرة تساءل: الى أين اسرائيل؟! قبلها بلحظات، كان يهزأ بكل الإحتمالات فمن حق مصر هنا، ومن حق سورية، بنوع خاص، أن يعترف لهما دائماً بفضلهما في الإقدام على رهان كان الحد الفاصل بين الإحساس بالهزيمة، والإحساس بالكرامة . . بين اليأس، والثقة بالنفس . . ومن حق العرب، الذين كان يؤخذ عليهم زوراً، الإستسلام للشراء وتبديده، أن يعترف لهم أيضاً، بأن قيمة القدس عندهم مثلاً، لا تعادلها أية قيمة أخرى، وفي سبيلها تهون كل التضحيات. لكن أهم ما حققته حرب تشرين، كونها وحدت العرب كما لم يتحدوا من قبل. ولعل لبنان، من هذا القبيل، هو أفضل مقياس، إذ نادراً ما أحسسنا بالتضامن العربي كما في حرب تشرين!! فهل يعني أن وحدة الصف لا تكون الا في الحروب؟!

انه السؤال الذي يتحدى الوجدان العربي أمام التاريخ، عله يلتفت الى ذاته، ويبني نفسه من جديد قياساً على تجربة حرب تشرين، حيث التضامن كان تلقائياً، عفوياً دون أي اكراه! في أي حال، حرب اكتوبر، لما تنته بعد ما دام الغرض منها ـ كما تأكد في حينه ـ اذابة الجليد الذي كان قد بدأ يجمد الصراع، ويجمد اسبابه الحقيقية. كان القصد بعث دينامية جديدة في النزاع، بما يكفل حمل العالم على إعادة النظر في مواقفه ورؤاه. فحققت المجازفة بعض أغراضها، ولم تحقق الكل. إذاً، فالتضامن يجب أن يستمر، وأن يتعمق. تلك هي المسألة الأولى. أما الثانية، فهي التي تطرح تكراراً عندنا في لبنان. حيث هي أيضاً، وقبل أي شيء، مسألة تضامن، بدأت بها كلامي. وعندها أود أن أنتهي. فمن هنا تبدأ همومي . . . وهنا تنتهي! فأقول: مأساة الأخوان الفلسطينيين في لبنان . . بدأت عندما راح بعضنا يتساهل مع ثورتهم، وتجاه أخطائهم التي لا تخلو منها أية ثورة على الإطلاق، تساهلاً لم يكن كله بدافع خدمة قضيتهم قدر ما كان بدوافع أخرى. فتصوروا هم، أن المتساهل هو الصديق، والآخر هو الخصم! وخيل الينا نحن أيضاً، أن الثورة، ثورة علينا بالذات قبل أن تكون ثورة على الظلم والتشرد . . وعلى اسرائيل . . هكذا بدأت المأساة. ولم يلحظ الإخوان هذا التورط، إلا بصورة متأخرة.

ليس سهلاً أن نعود الآن الى نقطة البداية، وكأن شيئاً لم يكن. فكيف اذا كان «التساهل» المغرض يتواصل حلقات، مقروناً بتحريض ما بعده تحريض؟! بالتضامن وحده نلجم الإستغلال السياسي لقضيتهم، ونتعاون على استبعاد الأخطاء، شرط أن يكون الكلام على الخطأ، مقبولاً في الجانبين، فلا يفسر دائماً بالعداء.

لبنانياً، نقترح ميثاق شرف، نعلن فيه، جميعاً، ايماننا بالقضية الفلسطينية ـ اذا كان هذا لا يزال يحتاج الى اعلان! ـ وتضامننا مع الشعب الفلسطيني حتى النهاية . . والتزامنا أيضاً، الفصل التام بين الصراع السياسي المحلي من جهة، وكل ما له علاقة بالشأن الفلسطيني من جهة ثانية.

بتعبير آخر، يجب ألا تكون قضية فلسطين وما يتصل بها، مادة من مواد هذا الصراع، أو موضوعاً من مواضيعه، أو سبباً من أسبابه. وإذا بدأ هذا الإقتراح لبعضهم على شيء من المثالية، فإن صمت الفلسطينيين منذ مدة، وامتناعهم المطلق عن الدخول في أية مشادة بين اللبنانيين، لهو أوضح دلالة على أن اقتراحي في منتهى الواقعية، انه التحدي لمقدار اخلاصنا لهم ولقضيتهم، ولقدرتنا أيضاً، على الإستغناء عن رصيد قضيتهم، تعزيزاً لأرصدتنا!

يحيا لبنان
برمانا ٢٧ أيلول ١٩٧٤

بيار الجميل
رئيس الكتائب اللبنانية

نداء الحزب الديمقراطي الإشتراكي
الى مؤتمر القمة حول الوضع بالجنوب *[1]

في هذه المرحلة من التاريخ التي استعاد فيها العرب ثقتهم بأنفسهم وبقادتهم بعد الجولة الموفقة على الصعيدين العسكري والسياسي في السادس من تشرين، والتي توحدت فيها الجهود وبذلت الطاقات العربية على اختلافها في سبيل المصير والقضية هذا الموقف العربي المشرف القائم على مسلكية علمية جديدة والمنبثق عن رؤيا واضحة وتقييم صحيح للأحداث أدى الى فرض الوجود العربي الجديد في الميزان الدولي والعالمي بما يتناسب وحجم هذا الوجود وطاقاته.

في هذه المرحلة يتطلع المواطن العربي الى مؤتمركم بكثير من الأمل والثقة بأن تستمر المسيرة المظفرة، مسيرة التضامن العربي الذي أكدت الظروف أنه الشرط الأساسي لتحقيق أي نصر. فسواء انتهى هذا المنعطف المصيري الخطير الذي تجتازه الأمة اليوم الى السلم أم أدى الى الإنتقال الى الحرب، فإن الشعب العربي يترقب استمرار المخطط العربي في توحيد الجهود وبذل الطاقات.

وإذا كان لكل جزء من الأمة العربية واقع خاص به في إطار القضية العامة والتطلعات المشتركة فإن الحزب الديمقراطي الإشتراكي في لبنان يرى لزاماً عليه اعطاء المؤتمر صورة عن واقع الشعب العربي في جنوب لبنان، لأخذ هذا الواقع بعين الإعتبار في إطار الإستراتيجية العربية الشاملة.

١ ـ ان المواطن اللبناني على الحدود الإسرائيلية هو اليوم عرضة لأشرس حملة يشنها العدو الإسرائيلي مستهدفاً بقتله المواطنين العزل نتيجة اعتداءاته المتكررة القضاء على الروح المعنوية لدى المواطن واستنزاف طاقاته في الصمود والمجابهة.

٢ ـ ازاء هذه الحملة هناك حملة ثانية تنطلق من الداخل تستهدف تكفير هذا المواطن بالقيم الوطنية وبمسؤولياته وتراثه ودوره في مواجهة التحدي، لتلتقي مع الحملة الصهيونية في مخطط رهيب يرمي الى تفتيت الشخصية العربية وتذويبها مستغلاً مختلف الأسباب والوسائل ولا سيما الحرمان المتراكم الذي يعانيه الجنوب.

٣ ـ ان القوى الوطنية في الجنوب التي يمثلها الحزب الديمقراطي الإشتراكي وغيره من الفئات الوطنية إذ تقف في وجه هذا المخطط وهذه التحركات المشبوهة وتؤكد تمسك الأكثرية الساحقة من ابناء الجنوب بتراثهم ومسؤولياتهم القومية وعدم تجاوبها مع المخطط الإنهزامي الصهيوني، تلفت رؤساء الوفود الى التلازم العضوي القائم بين القضية الفلسطينية والقضية العربية في لبنان الجنوبي.

ـ ان تمسك اللبناني الجنوبي بالقضية الفلسطينية وتلاحمه مع ابنائها هو ما يقض مضجع العدو ويحمله على شن هذه الحرب النفسية.

هذا الواقع يجب أخذه بعين الإعتبار في مختلف احتمالات السلم والحرب. ولا يخفى على أحد مطامع اسرائيل التوسعية في جنوب لبنان ارضاً ومياه.

٤ ـ ان الحزب الديمقراطي الإشتراكي انطلاقاً من المرحلة التي وصلت اليها القضية من اعتراف هيئة الأمم بالكيان الفلسطيني ومشاركة العالم الثالث في دعم الموقف العربي، يرى وجوب الاعداد للحرب واستنفار جميع القوى والطاقات العربية لمصلحة المعركة الواحدة. كما يرى في آن معاً وجوب الاعداد للسلم وتذليل جميع العقبات التي تحول دون الموقف العربي الموحد، كالتباعد بين المقاومة الفلسطينية والأردن، كما يرى ضرورة اقرار قيام حكومة فلسطينية مؤقتة تمثل وحدها الكيان الفلسطيني وشخصية هذا الكيان.

الرئيس كامل الأسعد
رئيس الحزب الديمقراطي الإشتراكي

* راجع عدد الأنوار الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٤.

خطاب الرئيس كميل شمعون في طهران
في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٥

إيضاح: في كانون الثاني ١٩٧٥ أقام حزب «نوفين» الإيراني مؤتمراً دولياً لأحزاب عالمية حضره من لبنان حزب الكتائب اللبنانية ممثلا برئيسه المرحوم الشيخ بيار الجميّل ونجله الرئيس المرحوم الشيخ بشير الجميّل، وكذلك حضره حزب الأحرار ممثلاً برئيسه الرئيس كميل شمعون والمحامي موسى برنس.

في هذا المؤتمر ألقى الرئيس شمعون خطابه في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٥ محذراً فيه من أحداث خطيرة على الشرق وايران مقترحاً حلولاً معينة لتدارك ما قد يحدث

خطاب الرئيس شمعون باللغة الفرنسية وبخط يده كما هو وارد.

(1) Monsieur le Président du Congrès

Je vous remercie V.Ex. de nous ~~avoir~~ associé aux travaux du Congrès du parti Novin Iran, dont les principes sont constitués ~~l'armature politique~~ pour la noble nation iranienne l'armature politique solide qui lui permettra d'aborder, sans coup férir, les problèmes inhérents à la vie moderne. ~~même~~ même les plus graves.

M. le Président du Conseil,

~~J'ai~~ Ce n'est pas un secret : j'aime votre pays, j'aime son peuple. J'ai toujours eu une affection et un respect illimités pour S.M. Impériale le Shahinshah. Ce sentiment a constamment marché de pair avec mon admiration pour l'œuvre ~~[illegible]~~ de redressement qui s'accomplit et les réalisations colossales dans tous les domaines !

Domaines : scientifiques, intellectuels, agraire, social, de même que dans le domaine militaire, au service de la paix ~~dans cette partie du monde~~. Le monde peut dire aujourd'hui, avec juste raison, que l'Iran jouit non seulement d'une puissance militaire ~~redoutée~~ à l'égal des grands

(en marge : avec la mise en relief du rôle de la femme iranienne dans la société)

-3-

ne trouveront pas de débouchés suffisants.

Par ailleurs aucun pays si puissant qu'il soit ne peut vivre seul dans les conjonctures internationales présentes et surtout dans celles de demain.

Enfin la visite de Sa Majesté Impériale à l'Égypte et à la Jordanie, l'accueil si chaleureux avec lequel il a été accueilli. Cette visite ouvre des perspectives nouvelles de coopération internationale dans cette partie du monde unie par les mêmes liens spirituels et par des liens de culture et d'histoire si étroits.

Tout ceci m'a suggéré l'idée suivante que je me permets de soumettre à mon tour aux délégations présentes : surtout aux délégations des pays intéressés.

Pourquoi ne pas créer un marché commun et ce qui serait encore mieux une Communauté des pays du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord qui comprendrait éventuellement outre l'Iran : la Turquie, le Pakistan ainsi que les pays membres de la Ligue Arabe.

-2-

pays, mais aussi d'une stabilité économique, sociale et politique à nulle autre pareille.

Ce renouveau splendide on le doit, à l'initiative, à la sagesse et au travail inlassable de S.M. Impériale le Shahinshah et de son gouvernement dont vous êtes le digne chef.

Voilà pour les réalisations intérieures. Il vous reste à envisager les réalisations extérieures notamment celles qui sortent du cadre traditionnel des accords bilatéraux et de l'Organisation des Nations Unies :

M. le Prés. du Cons. vous avez érigé une industrie qui compte parmi les plus modernes et les plus importantes du monde. D'autres pays frères ou voisins, comme l'Égypte, l'Arabie Séoudite, le Liban, la Turquie pour ne citer que ceux-ci sont en voie de suivre cette même politique. Mais ces industries dont la production dépasse le besoin national, qui sont actuellement un capital deviendront une lourde charge le jour où elles

Mr le Président du Conseil,

~~Jeunes encore, nous avons étudié sur les bancs de l'école, votre histoire. Depuis~~ Malgré plus de 5 les noms de Darius ~~de Cyrus de Cambise et d'autres nous reviennent à la mémoire.~~

Jeunes, nous avons étudié votre histoire. Malgré plus de 50 ans passés, les noms de Darius, de Cyrus et de Cambyse et d'autres nous reviennent à la mémoire. Malheureusement plusieurs siècles se sont écoulés durant lesquels le nom de l'Iran a presque passé dans ~~la~~ l'oubli. ~~Mais~~ Le très regretté père de S.M. a essayé de remédier à cet oubli. Mais il a fallu Sa Majesté Impérial le Shahinshah pour reprendre l'œuvre grandiose de redressement et y réussir de la façon la plus admirable.

Son nom est rejoint d'ores et déjà celui des grands Empereurs qui ont fait époque dans l'histoire de l'Iran et dans celle du monde.

Je vous remercie encore une fois, Mr le Président de m'avoir donné l'occasion d'affirmer cette vérité historique.

Une organisation de cette envergure dans une région ~~du~~ qui passe pour être stratégiquement la plus importante du monde, qui possèdera la plus grande réserve ~~[illegible]~~ financière que l'histoire du monde ait jamais connue, ayant une superficie qui s'étend de l'Océan Atlantique à l'Océan Indien et rejoint les frontières de l'Inde et de la Chine, dont la population dépassera les trois cents millions d'âmes ~~avec~~ avant l'expiration de ce siècle : un tel projet ~~[illegible]~~ qui donnera au Moyen Orient et à l'Afrique du Nord ~~le statut intern~~ un statut international comparable à celui de l'Europe mérite d'être étudié avec un soin et un esprit constructif tout particuliers.

Les difficultés, les conflits actuels se dresseront en travers de sa réalisation. Mais il n'est point de difficultés qu'on ne puisse aplanir ni de conflits surtout entre pays voisins qu'on ne puisse résoudre. ~~[illegible]~~ Tout cela exige des grandes qualités d'homme d'État et nul n'est plus à même que S.M. Impériale le Shahinshah de prendre l'initiative d'une telle action et de la mener à bonne fin.

بيان الشيخ بيار الجميل
في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٥

لكل شيء في الحياة حدوده كما يقال. وللانسان، بصورة خاصة، قدرة معينة على الاحتمال... احتمال الالم مثلاً، او الجوع، او الظلم، فمتى استنفذها انفجر بهذا الشكل او ذاك.

ولعل مأساة الجنوب، قد أوصلتنا الى حدود هذه القدرة.. او الى ما يقاربها. فجئت اليوم الى رئيس البلاد اسأله، واعبر له عن مخاوفي، واعرض ما اراه مناسباً او ضرورياً.

وفي اعتقادي، واعتقاد حزبي، ان استمرار لبنان في هذا التساهل بالنسبة لمسؤولياته، يعني في نهاية المطاف، تنكراً لنفسه ولوجوده، وتنازلاً عن الذات والوجود.

فالحال من سيء الى اسوأ. هذا منذ أرغم لبنان على ما لا يقبل به اي بلد تحت السماء الا مرغماً.. وما من سبيل لوقف هذا التدهور، الا بالعودة الى بدايته ومقدماته واسبابه. والبداية كانت نوعاً من التحايل على معاني الدولة والسيادة، اذا استمر، زالت الدولة مع السيادة.

لقد أثر عني الكلام كثيراً على «الدولتين» و «الجيشين» وخيل لبعضنا احياناً بأنني اتعمد الاثارة والتعجيز، في حين ان قصدي، كان ولا يزال ايقاظ الضمائر والافكار التي انساقت مع تيار يبدو وكأنه افتعل خصيصاً لتخدير الفكر وارهابه. فأنا منذ سنوات اسأل ولا من يجيب. اسأل هنا، واسأل هناك، في دنيا العرب. واكرر الآن هذا السؤال:

دلوني على بلد في العالم، عربياً كان او غير عربي، في الماضي البعيد، وفي الامس القريب، وحتى هذه الساعة، يستطيع او يجيز لنفسه التنازل عما تنازل عنه لبنان؟.. كأن تكون سلطة التقرير فيه، موزعة بينه وبين فريق آخر، قريباً كان او غريباً.. من داخل حدوده او خارج الحدود.

فمن أبسط معاني الدولة، ان تكون السلطة فيها واحدة، وفوق الجميع... فوق جميع الافراد والفئات ومراكز النفوذ مهما كانت. وبغياب هذه السلطة الواحدة الموحدة، تغيب الدولة. ليس بدافع الرغبة في اخضاع الناس واذلال الافراد والتحكم بالرقاب، بل منعاً للتشتت في صلاحية التقرير، كأن تتوزع هذه بين قوى عدة، لتصبح «صلاحيات» تتناقض وتتباين وتتضارب.

المجتمع السياسي الذي يريد الحفاظ على تماسكه، وسلامته، ويريد السلطة في خدمة الانسان والجماعة، لا يقبل التفريط بهذه القاعدة البديهية في أي حال من الاحوال. فنكون نحن في لبنان، قد قبلنا بما لا يقبل به اي مجتمع سياسي آخر. بل الاصح، ارغمنا على ذلك. أرغمنا على سلخ مناطق عدة من البلاد عن سيادة الدولة وقوانينها. فمورست عليها سيادة اخرى وقوانين اخرى. فهل هذا صحيح أم لا؟

الذي يريد ان ينفي ذلك، ليتفضل ويقول لي عما تستطيع الدولة، او السلطة اللبنانية، ان تفعله من اجله، اذا ظن فيه الاخوان في المقاومة سوءاً، واقتادوه يوماً الى مراكزهم ومحاكمهم؟.... بريئاً كان أم شريراً. ناهيك بالذين يصرعون خطأ على «حواجز التفتيش»، او يسألون عن الهوية، والمنحى السياسي، والاتجاه.. والى اين هم ذاهبون؟.. ولماذا؟.. الى آخر السلسلة.

اما الجنوب، فقصة اخرى. منطقة كاملة، بل حدود البلاد نفسها مع اسرائيل، تفلت من سلطة الدولة لتقع تحت سلطة اخرى، بل سلطات عدة. بعضها معروف، وبعضها الآخر غير معروف. واحدة تقرر تهدئة الجبهة، وأخرى تقرر تحريكها وتسخينها واحراقها. اما السلطة اللبنانية فآخر من يعرف، وآخر من يحق له الاعتراض او الاحتجاج. فاذا الجنوب، تلك الارض السائبة التي تحاول عبثاً الدول العربية، دون ان يعرف ايضاً من قرر ذلك.. ولماذا؟..

فاذا الجنوب، تلك الارض السائبة التي تحاول عبثاً ان تعرف من المسؤول عنها وعن سلامتها وعن مصيرها. واذا لبنان كله يدفع الى الحرب، وحده بين سائر الدول العربية، دون ان يعرف ايضاً من قرر ذلك.. ولماذا.. وكيف؟!..

اذا كان كل هذا وسواه لا يعني بأننا لسنا في بلدنا فماذا يعني؟ واذا كان كل هذا وسواه، لا يعني بأن الدولة أضحت دويلات عدة.. والقانون قوانين عدة.. والسلطة، سلطات عدة.. فماذا يعني؟.. فلا نكون مخطئين، في الحال، اذا طالبنا بالتنازل عن كامل السيادة، بدلاً من نصفها؟.. فالتنازل عن الجزء أسوأ بكثير من التنازل عن الكل. وقد مررنا بهذه التجربة في عهد الاستعمار والانتداب. فبالرغم من الاحساس بالذل، والمرارة، والظلم، كنا على الاقل، امام سلطة واحدة، نلعنها او نقاومها او نحاول التعايش معها. وسلامة الفرد.. سلامة شخصه على الاقل، كانت مؤمنة.

لكن، عندما تكون السلطة والسيادة موزعتين.. جزءاً هنا وجزءاً هنالك، فهي الحال التي لا تطاق. وليعذرنا الاخوان الفلسطينيون اذا تكلمنا بهذه الصراحة. وفي اعتقادنا ان هذه الصراحة تجعلهم يفهموننا اكثر. ولعلنا اذا ذكرناهم برفضهم القطعي لاي تدخل عربي في شؤونهم.. ولاية وصاية.. ولأي ايحاء او ايماء مهما كان تافهاً وصغيراً وبسيطاً، يتذكرون مبلغ هذه التضحية التي يطلبونها منا ويتمسكون بها ويصرون!

وانا لا اطرح المسألة هذه من ناحية الكرامة والعنفوان القومي، بل من ناحية الفعالية.. فعالية السلطة، وفعالية صلاحياتها وقراراتها، التي ترتهن بها سلامتنا المشتركة. وانا أفضل، ألف مرة، ان تحكمنا المقاومة الفلسطينية وان تتحمل المسؤولية كاملة.. مسؤولية احوالها واحوالنا، على هذه التجزئة للمسؤولية والسيادة وسلطة القانون. فعلى الأقل، نعرف، في هذه الحال، من هي الجهة المسؤولة، وكيف نحاسبها، او نطلب حمايتها. ولن يكون حكم المقاومة الفلسطينية، في اي حال اسوأ من حكم الاستعمار والانتداب صدقوني، افضل هذا الحكم الواحد الاوحد، على الحكم الآخر.

ما الذي قادنا الى هذه الحال؟ انه الانقسام الوطني نفسه. لقد انقسم اللبنانيون، بالاضافة الى اختلافاتهم التقليدية القديمة، بين فريق يدعو الى التساهل مع الاخوان الذين ظلمتهم الحياة واسرائيل والضمير العالمي، وفريق اخر يقول ما قلته انا قبل قليل.. او بالاصح، فريق يتساهل الى الحد الذي لا ينقض وجود الدولة ويشتت المسؤولية.. وفريق يتساهل الى ابعد الحدود.. بل بدون حدود. والخطأ، كل الخطأ، كان هذا التساهل غير المحدود.

فلو كنت انا مكان الاخوان الفلسطينيين، لحاولت، ربما، الاستفادة من هذه الفرصة الى ابعد حد مستطاع. تماماً كما فعلوا هم ولم يترددوا.

ولكن، ما كنت لاتمادى بهذا القدر ربما ايضاً، اذا وجد من يقول لي، بالبراهين الحسية، بأن في التمادي أذية كبرى له ولي بآن. هل نذكر كيف بدأ التخلي والتساهل والتنازل؟

بدأ عندما أجاز الاخوان الفدائيون لانفسهم التوغل في حدودنا الجنوبية التمركز فيها دون ان يسألوا او يستشيروا احداً. ولما جاءت السلطة العسكرية تنبه السلطة السياسية الى عاقبة الامر.. والى استحالة تأمين الحماية للجنوب وللبلاد وللمقاومة نفسها في حال مثل هذه الحال، وأية كانت القدرة والطاقة، انقسم الحكم على نفسه بين متساهل ورافض للتساهل.. بين مطالب بالاعتراف بالعمل الفدائي، ورافض له. وعبثاً حاولنا، الدولة ونحن.. الجيش ونحن، ان نفهم الفريق الآخر بأن الاعتراف الرسمي بالعمل الفدائي، بدعة غريبة، وشر مستطير. عبثاً حاولنا تبيان مخاطر التنازل عن العرقوب.. وعن المسؤولية والسيادة.. وعن الحدود، ومخاطر هذه الذريعة التي تنتظرها اسرائيل وتتمناها منذ كانت. فقد كان ثمة مناخ ضاغط صفيق يخنق الاصوات ويصم الآذان. وكان الذي كان.

كان ما لم نقبل به يوماً.. وما لم نقتنع بضرورته. واذا قيل بان اتفاقية القاهرة، تشكل عقداً رضائياً صريحاً، فالصحيح ان هذه لم تكن اتفاقاً بقدر ما كانت خشبة يتلامس بها انسان يغرق ويختنق. فلا نحن وافقنا عليها، ولا الدولة كانت في حال القادر على القبول او الرفض. فقد وضعوها بين شرين.. شر الحرب الاهلية المدمرة.. وشر هذا «الاتفاق» الذي ما قبلت به الا مرغمة.

وانا هنا لا اثير هذا الموضوع من اجل الاثارة. فليس هذا هو قصدي. انما غايتي الوصول الى هذا السؤال، بعد التجربة التي فرضت علينا: بأي مقدار أفاد التنازل عن الجنوب، وما تم من خلاله من اعمال وعمليات، الى القضية الفلسطينية.. وبأي مقدار تأذت اسرائيل. فاذا كانت الأذية لاسرائيل التي هي نفع للمقاومة وقضيتها، بمقدار ربع الأذية التي لحقت بلبنان، نكون رابحين. ولنستمر في هذا الرهان، شرط ان يكف المتباكون عن البكاء، ويقبلوا بهذا الثمن اللازم للقضية ومصيرها.

اما اذا كان ميزان الربح والخسارة يميل ناحية المصلحة الاسرائيلية، بشكل سافر وبالغ، نكون مجانين واغبياء.. بل ونكون كمن يخون نفسه او ينشد الانتحار من اجل الانتحار فقط، اذا مضينا في ذلك!

نحن لا نطلب أكثر من هذه المقارنة وهذا الحساب. ولكن، على من تقرأ مزاميرك يا داود؟. ان ثمة اصراراً غريباً على رفض كل بحث، وكل حوار، وكل مفاوضة، وكل مشاورة مهما كان نوعها. الامر الذي يضاعف من مخاوفنا. ولهذا السبب، جئت الى رئيس البلاد ابحث معه الامر، واصارحه القول، بأن الحال صارت تتطلب حداً ادنى من الرفض لها يقيها المضي والاسترسال في اندفاعها ويلجمها.. ويبقيها على الاقل، حيث هي فيه فلا تتفاقم اكثر وتتفاعل. وليكن مفهوماً بأننا لا نطلب اية مشكلة مع اخواننا الفلسطينيين. نطلب فقط ان تضبط صفوفهم، وان تختق الفوضى. نطلب مثلاً، ان يقتصوا من الذين تسببوا في حادث صور.. وسائر الحوادث المماثلة والمتواصلة. وعندي انه لو انزل القصاص الصارم بالذين خطفوا الجنود وتسببوا في حوادث ايار المعلومة، لما كان حادث الخطف هذا قد تكرر امس في صور. وقس على ذلك.

اما الاكتفاء بالاستنكار، والتنصل، والشجب، والاعراب عن الالم والاسى وما اليها، فوسائل قلما ترهب فوضوياً، أو تروع مهووساً، أو تقيد يائساً كافراً ينشد الكفر واليأس للناس جميعاً!

فأما ان تكون المقاومة قادرة على هذا الردع وتبرهن عن ذلك قولاً وعملاً.. واما يتاح للسلطة اللبنانية، ان تسترد سلطتها، ومسؤولياتها كاملة. هذا لمصلحتنا، ولمصلحة فلسطين وشعبها ايضاً.

اما قرارات الحرب، فليسمح لنا بأن تكون وقفاً علينا وحدنا.. او على الاقل، لتكن قرارات عربية على أعلى المستويات. والا لن تكون حرب ولا اي شيء من هذا. وهذا الكلام الكثير عن شؤون الدفاع والتسلح والسلاح، سيظل كلاماً حتى يعود أمر الدفاع عن البلاد الى ايدينا.

واذا بدا للغير بأن بعضنا، ونحن بالذات، على شيء من التردد او التساهل في هذا المجال، فليس بالتأكيد بدافع الخوف من الموت في سبيل البلاد وكرامتها وسيادتها. بل بدافع اليقين الذي تكون لدينا.. اليقين باستحالة الدفاع العسكري بوجود اكثر من خطة عسكرية واحدة، واكثر من جيش واحد، واكثر من قيادة واحدة. انه لمن العبث التحدث عن الدفاع العسكري في حال مثل هذه الحال. ولا أخال مصر، او سورية كانت قد استطاعت ان يكون لها شأن من هذا القبيل، لو تركت الاخوان الفدائيين يتصرفون بالجبهة والحدود بالطريقة التي يتصرفون بها في جبهتنا وحدودنا.

وتشاء الصدف ان تفرض على لبنان هذه الفوضى فيما هو يجتاز أدق مرحلة من مراحل حياته الاقتصادية والاجتماعية. وقد جئت الى رئيس البلاد لاطرح هذا الامر ايضاً من الزاوية التي ينظر اليها حزبنا. انه لمن الشائع والمعروف بأن في لبنان، كما في سائر البلدان، غلاء وارتفاعاً في الاسعار.. واضرابات بسبب التفاوت بين المداخيل والاسعار. ان احداً لا يجهل ذلك، وان تفاوت الاحساس بالضائقة بين مواطن وآخر. وقد درجنا على معالجة هذه الظاهرة، بتعديلات متتالية على مستوى الاجور، فكلما اهتز ميزان الاسعار، حاولنا اعادة التوازن بزيادة حجم الاجور. هكذا منذ سنوات. فاذا بنا، بعد هذه التجربة، وكأننا لم نرفع الاجور، ولا أنصفنا انساناً. لان اللحاق بالاسعار لم يتحقق.. وفي اعتقادنا واعتقاد الخبراء، انه لن يتحقق. والاكيد اننا، اذا استمرت هذه المعالجة الناقصة، واصلون الى الافلاس. ذلك ان ظاهرة الارتفاع في الاسعار، الراهنة، ظاهرة غير عادية. بمعنى انها ليست عارضاً ويمضي، بعد شهر او شهرين.. بعد سنة او سنتين، فاذا رفعت الاجور مثلاً، أعيد التوازن بينها ومستوى الاسعار!؟

على العكس من ذلك أنها من النوع الذي لا يقف عند حد.. ومن النوع الذي يتطور بشكل يستحيل معه اللحاق به إنه سباق، خاسر، سلفاً. والخسارة هنا تعني، في نهاية المطاف، انهياراً اقتصادياً تاماً شاملاً كالانهيار الذي شهدناه في الثلاثينات. والذي يستطيع ان يؤكد العكس، ليتفضل ويثبت ذلك، فيريحنا ويستريح. والى ان نكتشف هذا العبقري، و «الحقيقة» الجديدة، ليسمح لنا ان نتصرف بموجب الحقيقة القائمة.

في البداية، ألفت النظر الى وقع الازمة على الصعيد الاجتماعي أو المجتمعي. فغني عن القول، بأن السواد الاعظم من اللبنانيين، هم من اصحاب المداخيل المحدودة، او المتوسطة. ربما لان لبنان، بلد تجارة وسياحة وخدمات على أنواعها.. حيث تبلغ حصة هذا القطاع في حجم الانتاج الوطني، ما يقارب السبعين في المائة؟ وربما لاسباب وعوامل اقتصادية وتاريخية اخرى؟

في مطلق الاحوال، يبقى ان المجتمع اللبناني، مجتمع متوسط الحال، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر فيه معتدل.. والغنى ايضاً. هذا منذ الحرب العالمية الاولى على الاقل. وبتعبير آخر، ان التفاوت في المداخيل، على أهميته، لم يكن بالحجم الذي يقسم المجتمع الى أقلية غنية، واكثرية معدمة، كما كانت الحال في معظم بلدان العالم الثالث الذي ننتمي اليه. الفقر طبعاً موجود، ولكنه لا يصل الى حدود البؤس، والثراء أيضاً، بقي محدوداً ومعقولاً ومقبولاً. وقد أتاح هذا التركيب الخاص، للبنان، ان يحافظ على ديمقراطيته وأجواء الحرية والاستقرار النسبي فيه، فما مزقها الصراع الذي ينفجر عادة عندما تكبر رقعة التفاوت بين المداخيل، وينقسم الشعب الى فئتين متمايزتين متناقضتين: فئة الأغنياء الاغنياء.. وفئة الفقراء الفقراء! حتى ليصح القول، ان الذي صنع لبنان، وبنى له هذا الاقتصاد المزدهر، على مدى عقدين من السنين، هي هذه الفئة من الناس التي تعرف بفئة متوسطي الحال.. فئة المستخدمين والموظفين والعمال والحرفيين واصحاب المتاجر والصناعات الصغيرة. وهي جماعات تعيش، عادة، من مداخيل محدودة.. ولكنها، نسبياً، مستقرة.. الامر الذي جعل منها عصب الحياة في البلاد، وفي الاسواق التجارية، وفي الحركة الاقتصادية بوجه عام. هذا حتى الامس القريب.. حتى بداية موجة التضخم والغلاء!

ومنذ ذلك الحين، بدأ لبنان يشعر بالانقباض. لان الارتفاع في الاسعار، هكذا بصورة متواصلة، أحدث اختلالاً بالغاً في حياة الكثرة من اللبنانيين.. وهي، كما قلت، كثرة من متوسطي الحال. فلبنان، بلد مستهلك. فراح يدفع اسعار المواد والسلع، مضاعفة.. واحياناً ثلاثة واربعة اضعاف. من أية حصة؟.. من حصة صاحب الدخل المحدود، بصورة رئيسية. لأن الوسيط، استمر يحتفظ لنفسه بالمعدل ذاته من الربح. وكذلك الغني والقادر اجمالاً.

بتعبير آخر: الرأسمال بقي يؤمن لنفسه الأرباح ذاتها، ان لم يكن أكثر. فيما صاحب الدخل المحدود استمر يدفع الفروقات في الاسعار، من موارده «الثابتة». ان حالة كهذه، في التحليل الاخير، تؤدي الى احداث تغيير خطير في وجه لبنان.. في تركيبه واوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بوجه عام. انه لفي منطق هذا التطور ان يصبح متوسطو الحال، فقراء.. والفقراء أكثر فقراً.. والاغنياء أكثر غنى.. وبمعنى آخر: ان ثمة اتجاهاً يأخذه، الآن، توزيع الثروة القومية، يؤدي في نهاية المطاف، الى تضخم في الغنى، يقابله تضخم في الفقر. وأراني بغنى عن وصف أوضاع لبنان الاجتماعية والسياسية في حال مثل هذا الحال! ذلك ان ظاهرة الارتفاع في الاسعار مستمرة الى اجل غير مسمى. وليس في الافق الآن، ما يشير الى احتمال معقول بتوقفها عند هذا الحد او ذاك. انها ماضية في اندفاعها كالصاروخ. فمن الغباء، هنا، تعويض ذوي الدخل المحدود، من خلال تعديل سلم الاجور.

سلم الاجور، يجوز تعديله في حالة واحدة معينة.. اي عندما يكون التبدل في الاسعار طارئاً ويمضي. فترفع الاجور لاعادة التوازن بين المداخيل والاسعار. وتنتهي القصة عند هذا الحد. ولكن، عندما تتدافع الاسعار على هذه الصورة التي نشهدها الآن، ولا تستقر على مستوى معين، يصبح البحث عن التوازن، من خلال تعديل سلم الاجور، بلا معنى.. بل يصبح نوعاً من انواع المراهنة على الثروة القومية، وعلى استقرار البلد الاقتصادي بوجه عام.

ينبغي ان نتفق، اذا، على بديل لهذه السياسة العقيمة والمدمرة. كيف؟
في البداية، لنقر ونعترف، ونسلم بوجود أزمة أكبر منا.. وأكبر من العالم كله اذا جاز القول. أزمة قد تستمر سنوات كما قد تكون خاتمتها ايضاً اسوأ خاتمة. فمن أبسط الأشياء، ان نحاول.. «التعايش» معها، بهذا الشكل أو ذاك.. او بالشكل الذي يقينا ما هو أكثر شراً ويدفع عنا ما امكن من الاضرار والويلات.

ان كل من يقع في ضائقة، يتصرف على هذه الصورة. على صعيد الفرد، وعلى صعيد الجماعة. فيعيد النظر في حساباته، وموجوداته، وامكاناته.. والاستحقاقات المطلوبة منه.. ويمنع نفسه عن اي انفاق غير ضروري، او غير مجد او مفيد.. يمتنع عن التبذير. هذا من البديهيات. حالة لا تتأمن على صعيد الجماعة، الا بأن تمتنع هذه عن الهدر في ثروتها وامكاناتها. فلا ينفق الفرد الا ما يؤمن حاجاته الضرورية.. ولا يرهن مداخيله على مدى سنوات مثلاً، لكي يمتلك سيارة فخمة. وقس على ذلك. مسألة تحتاج الى وعي من قبل اللبنانيين لحقيقة الظروف الجديدة التي تعترضهم. وتحتاج أيضاً الى تدخل من الدولة، ذكي ومتزن، ورصين، ينظم الاستيراد، ويحد من الاغراءات التي تعرض على الناس في الاسواق وتستثير القابليات الجديدة.

مقابل ذلك، ان عبء الازمة ـ وهو عبء لا مفر منه ـ يجب ان يوز ع بأقصى ما يمكن من العدل، على فئات الشعب. «فالتعايش» مع الازمة، عندي، يعني تقاسمها لاعبائها، فلا مع هذه، فقط، على اصحاب الدخل المحدود ومتوسطي الحال والفقراء، وهم الكثرة الساحقة من ابناء هذا الوطن. حتى الآن، اعباء الضائقة تلقى على هؤلاء دون سواهم. لان لدى القادر والغني من الاحتياطي ما يتيح له مواجهة الغلاء، واحتمال شروره، أطول مدة ممكنة. ولان القادر يستمر يحافظ على أرباحه، فيما الآخر المتوسط الحال، يستمر يدفع فروقات الاسعار من دخله المحدود وعافيته. ونحن لا نجد علاجاً لهذا الظلم، الا بتعويض متوسط الحال، ما تأخذه الأسعار من دخله المحدود، تعويضاً يتخطى مسألة الرواتب والأجور.

يجب ان يأخذ المجتمع عن عاتق هذا المسكين، اليوم اكثر من اي وقت مضى اعباء التعليم والمدرسة والتطبيب والاستشفاء والدواء مثلاً.. يجب ان يخفض عنه عبء مشكلة السكن الى ابعد حد مستطاع. يجب ان يعفيه من بعض الضرائب والرسوم، فترفع هذه عن المواد الضرورية لتفرض على الكماليات.. فيصبح دخله المحدود، بمستواه الحالي، قدرة له تكفيه لمواجهة الازمة واعباء الحياة.

اما الفارق بين هذا الدخل، ومستوى العيش الضروري له، فيجب ان يتحمله الاغنياء والقادرون، واصحاب المداخيل النامية باستمرار، والمتطورة باستمرار، ان التضامن المجتمعي يقضي بذلك. والازمة ايضاً تحتمه، ومصلحة القادر نفسه تفرض هذه التضحية. فان احجم عنها ورفض، وجد نفسه يوماً وقد تبددت قدراته وثرواته كلها، او على الاقل، فرغت من أية قيمة وعم الافلاس.

بيروت في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٥

بيار الجميل
رئيس الكتائب اللبنانية

بيان صحافي للشيخ بيار الجميّل
في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٥

بودي بادىء ذي بدء التنويه بهذه الظاهرة المهمة المتجلية من خلال ردود الفعل التي قوبل بها بياني. وقد جاءت معبرة ابلغ تعبير عن واقع وجود رأيين، وموقفين، وتيارين بالنسبة للقضايا التي أثرناها في البيان. فلا مفر من الاعتراف بهذا الواقع، سيئاً كان او حسناً.

يؤكد ذلك، ان موقفي لقي تأييداً هنا ومعارضة هناك. ويؤكده ايضاً استمرار البلاد، حتى الساعة، تيارين رئيسيين من هذا القبيل، فما اتيح لها ان تنصهر تياراً واحداً. والسبب في اعتقادي، هذه المحاولة الدائمة، وقد تكون مخلصة، لخنق الصوت الآخر، ورفض الاصغاء اليه بشتى الوسائل. منها، مثلاً، الكلام الذي قيل من قبل بعضهم، في معرض الرد على بياني وانتقاده، وقد جاء خالياً من الرصانة، التي نستعين بها نحن عادة في الكلام على الموقف المناوىء..

انا لا افهم، لماذا يجب ان يكون موقفنا هو السيء مائة في المائة، والحسن كله والصدق والوطنية والاخلاص، في الموقف الآخر؟! فهل الحقيقة حكر على الذين اسمعونا الكلام المر هذا ووجهوا الينا شتى التهم ابتداء بالطيش والاثارة والتحريض على الفتنة، والاستغلال السياسي، وانتهاء بالعمالة والتواطؤ والعداء المطلق للعرب والمقاومة الفلسطينية، ومروراً بالتخاذل والاستسلام للصهيونية واسرائيل؟!

الرد على هذا الاسلوب في منتهى البساطة. يكفي ان اتنازل عن ايماني بحرية الرأي والكلمة.. وعن رصانتي وتهذيبي.. وعن همومي التي هي، أولاً وآخراً، هموم وطنية، لكي اسمع الآخرين مر الكلام بل أشده مرارة. وفي اعتقادي ان العاجز عن احتمال الرأي المخالف وحده يلجأ الى هذا الاسلوب، وهو، عادة، ضعيف الحجة. فيستعيض عن الحجة بالشتيمة. وهو أيضاً، وفي أغلب الاحيان، تنقصه الخلقية السليمة، فتهون امامه الارتكابات.

انا، على العكس من ذلك، أقر بالرأي الآخر المخالف لرأيي، واحترمه، وأفترض فيه بعضاً من الحقيقة. ولم يسبق ان قلت مرة بأن موقفنا هو الصائب مائة في المائة، أضف الى ذلك انني لم اشعر، حتى الآن، بأن الحجة تنقصني. وفي أي حال، غايتي ان يتحد موقفنا مع الموقف الآخر. فكيف أرد، مثلاً، على التهمة الباطلة بتهمة مماثلة؟

بعد هذه الملاحظة انتقل الى الملاحظة الثانية والرئيسية: أنه لغريب ان يكون جميع الذين اعترضوا على موقفنا تقريباً تجنبوا الجوهر والاساس. الظاهرة هذه في غاية الاهمية وقد ضاعفت من اقتناعي بموقفنا. اذ ماذا يعني رفض البحث في الجوهر والاساس، وحصره في الهوامش والتفاصيل، الا ان الجوهر والاساس الى جانبنا؟!

الذي قلته انا في مطلع بياني، واكرره الآن، هو هذا السؤال: «دلوني على بلد في العالم، عربياً كان أو غير عربي، في الماضي البعيد، وفي الامس القريب، وحتى هذه الساعة، يستطيع او يجيز لنفسه التنازل عما تنازل عنه لبنان؟.. كأن تكون سلطة التقرير فيه، موزعة بينه وفريق آخر.. بل وافرقاء عدة؟!» ان احداً لم يجب عن هذا السؤال. ولا قال لي أحد ايضاً عما اذا كانت هذه الفوضى ضرورية للبنان والمقاومة الفلسطينية ام لا.. سيئة الى ابعد الحدود ام لا! وانا ما زلت عند رأيي بأن هذه الفوضى زلزال متواصل. وما زلت عند رأيي، بأن تحريك الجبهة مثلاً او تسخينها او اشعالها مسألة لا تقررها المقاومة وحدها.. او منظمة من منظماتها.. او فرداً من افرادها. وما زلت عند رأيي، بأن مواجهة اسرائيل، اياً كان نوعها وحجمها، قرار مصيري لا يترك بيد ثائر متمرد ناقم على كل شيء... ناقم على قيادة المقاومة بالذات، وعلى كل هيئة مسؤولة. فكيف اذا كان القرار هذا، موقفاً عربياً مشتركاً، حازماً ومسؤولاً؟! فهل ما يحصل الآن، وقبل الآن، بل في كل آن وحين، مطابق للاصول التي تحدثت عنها ام هو مغاير له الى ابعد الحدود؟

عن هذا السؤال لم اسمع جواباً. على العكس من ذلك سمعت كلاماً يقول بأن السؤال يعني «صب الزيت على النار». لماذا؟.. لماذا لا تكون الفوضى المستمرة صباً للزيت متواصلاً على النار، وهي، بالفعل، كذلك؟! لماذا مطالبتي بتوحيد السلطة والقيادة على الاراضي اللبنانية تفسر دعوة الى تفكيك الصفوف، في حين ان واقع هذا التعدد في القيادات والمسؤوليات، هو تهديم متواصل للصفوف، وللتعاون، وللتضامن الذي يجب ان يكون مقياس التعامل بين اللبنانيين والفلسطينيين؟!

في الحقيقة، هذه الظاهرة تضاعف من مخاوفنا. فاما ان تكون هذه الفوضى مقصودة وهذا شر أكيد. واما ان تكون اقوى من لبنان والقيادات الفلسطينية مجتمعة، وهو شر مستطير. انا، وحزبي، وكل من يقول قولنا ويفكر تفكيرنا، نحاول التصدي لهذه الفوضى، ولن يثنينا عن ذلك اي ارهاب مهما كان. ولن نمل، ولن نتعب في قرع أبواب الحوار والتفاهم، مع كل من لا يخاف من الحوار وينشد، حقيقة، التفاهم بعد الحوار.

وفي اعتقادنا، ان هذا التباين في الرأي والنظرة الى المقاومة الفلسطينية واستراتيجيتها نعمة وليس نقمة. شرط أن يتأمن الاحترام المتبادل، طبعاً، وان تتأمن حرية انتقاد اعمال المقاومة وتصرفاتها، وان تتأمن حرية الكلمة، في أي شأن من هذه الشؤون، في كل آن وحين، ولجميع الفئات دون استثناء. واذا قيل، كل مرة تتناول هذه الاشياء، بأن اثارتها تؤدي الى اضطراب في الافكار، وانقسام، وفتنة، فمعناه ان ثمة اصراراً على وضعنا دائماً امام هذا الاختيار: اما التسليم لكل ما يتقرر عنا وخلافاً لرأينا وارادتنا، وخلافاً للمصلحة المشتركة ايضاً، واما الفتنة.

هذا التهديد الدائم بالفتنة، هو ما يصنعها ويسهلها ويمهد لها افضل تمهيد. لاننا بقدر ما نسكت عن المغايرات خوفاً من الفتنة بقدر ذلك يقوى الكبت ويكبر حجمه آخذاً طبيعة قنبلة موقوتة لا نعرف متى ستنفجر.. وأين.. وكيف؟! واذا قيل أيضاً، بأن اثارة هذه الشؤون تتم في الوقت غير المناسب، ففي اعتقادنا انه، الآن، انسب وقت:

أولاً، لان الاحوال قد تدهورت في الآونة الاخيرة بصورة مخيفة. وبعد «خراب البصرة» يصبح الكلام والتنبيه والتحذير بلا معنى.

ثانياً، لأن مسألة حماية لبنان والمقاومة تطرح الآن كما لم تطرح من قبل. لقد دعي مجلس الدفاع العربي الى الانعقاد خصيصاً لهذا الغرض. ومن حقنا ان نحاول التأثير على قرارات هذا المجلس بقدر ايماننا بصحة موقفنا وتفكيرنا. وهذا من أبسط الحقوق.

بالمناسبة: اذا لم يبدأ البحث في الدفاع عن لبنان والمقاومة، من نقطة الفوضى التي يتخبط فيها هذا الدفاع، فمن اين يبدأ؟.. واي دفاع سيكون هذا، اذا بقيت الجبهة هكذا سائبة!

وكيف يمكن حماية «أمن الثورة» كما يقال، وأمن لبنان أيضاً ـ وهذا ملازم لذاك ـ عندما تفلت بعض المناطق والاماكن من اية رقابة او سلطة مسؤولة لتصبح، كلياً أو جزئياً، تحت رحمة قوى خفية، غير معروفة، تتستر برأيه الثورة الفلسطينية هرباً من عقوبة على جريمة، او تتخذ من الثورة هذه، وهي ثورة حق وعدل سلاحاً تصوبه الى هذه الجهة او تلك، على سبيل الانتقام فقط، ودونما نظر الى مصلحة الثورة وقضيتها؟!

في مطلق الاحوال، نحن لا نفهم لماذا يجب ان تفسر دائماً ملاحظاتنا واعتراضاتنا وانتقاداتنا للثورة الفلسطينية وكأنها تعبير عن عداء لها ولقضيتها! الكل يعترف في السر، بأن الاخطاء كثيرة. ولكن أحداً لا يجرؤ على اعلانها والتشهير بها، الا نحن. وعندما نفعل، تلصق بنا رأساً تهمة العداء للقضية الفلسطينية والمناضلين في سبيلها. وهي أفضل طريقة لترسيخ الاخطاء، وتعميم التجاوزات والمهالك، وهدر الطاقات على اغراض لا علاقة لها بالقضية ومصيرها! . . ثم، وهي أفضل طريقة ايضاً لتنفير الناس، والشعوب الاخرى، من الشعب الفلسطيني والعرب جميعاً. وعندي، ان قضية الشعب الفلسطيني، بما هي عليه من وضوح، وبما فيها من حق، وعدل، تفرض نفسها على كل انسان. . وعلى كل عقل وقلب. انها، بنظري، قضية قيم ومبادىء تجمع عليها الشعوب قبل ان تكون قضية سياسية. انها القضية التي تجمع بين الناس بدلاً من ان تفرقهم، هي «قاسم مشترك» انساني اذا جاز القول.

اقصد بذلك انه، في المبدأ، لا عدو لها الا من كانت له مصلحة ذاتية من العداء. . أو، من فرض عليه العداء فرضاً بتنفيره من اصحابها، وبالاساءة اليه تكراراً حتى يكفر بها بعد كفره بالحق والعدل وسائر القيم الانسانية. والكلام نفسه يقال عن العمل الفدائي الصحيح، الطاهر، الذي هو اشرف عمل يقدم عليه انسان. وحدهم المؤمنون بقضيتهم يقدمون على تضحية كهذه. ومن كان بهذا الايمان يتمتع، عادة، باحترام الناس وتقديرهم الى ابعد الحدود. وغني عن القول، ان الفداء ليس الانتحار. فهذا تعبير عن يأس، وذاك تجسيد للامل. على هذا الاساس، لا أرى مبرراً لاتهامنا بالعداء للقضية الفلسطينية والعمل الفدائي، الا الغباء، عند الآخرين، وقصر النظر، والعصبية العمياء.

. . واما العمل الواعي الصريح على تكثير الاعداء، والتقليل من الاصدقاء!

بيروت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٥

بيار الجميل
رئيس الكتائب اللبنانية

بيان صحافي للشيخ بيار الجميّل
٢٠ شباط ١٩٧٥ بعد مقابلة رئيس الجمهورية.

أنا هنا، عند رئيس البلاد كما في أي مكان آخر، أحاول، قدر استطاعتي، القيام بواجبي في وقاية لبنان من الأخطار التي تهدده.

ومعروف عني، وعن الكتائب بوجه عام، اننا عند ما نؤمن به، لا نتراجع، ولا نمل ولا نتعب. فقبل أسابيع جئت الى الرئيس فرنجية أعبر له عن هذا الإيمان الذي عده بعضهم كفراً وهرطقة، وأعود اليوم للغرض نفسه. ذلك أنني لا أعتبر ما صدر عن مجلس الدفاع العربي المشترك، لجهة تأمين الدفاع عن لبنان، رغم أهميته، يعالج المشكلة في جوهرها. والشأن، في أي حال، قد لا يعنيه بقدر ما يعنينا نحن في لبنان، من لبنانيين وفلسطينيين.

وفي اعتقادي أنه كان بمقدور لبنان أن يتدبر أمره بنفسه، وأن يوفر على اخوانه العرب هذه المشقة، لو عرف، أو أتيح له، أن يوحد كلمته، وأن يواجه الظرف العصيب، بموقف موحد واضح وصريح. والمسألة، عندي، لا تزال مطروحة، رغم هذه «الهدنة» على الحدود، وهي، بلا ريب، موقتة. ولا أدري إذا كان من المتيسر الإستفادة منها لحسم الإختلاف الذي طال. ربما يكون ذلك متعذراً. ولكننا، نحاول مرة أخرى، وسنظل نكرر المحاولة. لأن لا خيار أمامنا سواها. وما يزعجني ويقلق بالي، هو أولاً، هذا الإصرار على النظر الى كلمة نقولها في هذا المجال، من موقع سوء الظن. فيؤخذ كلامنا دائماً بمعناه السيّء. والألفاظ، في هذه الأيام، قد أضحى لها أكثر من مدلول واحد! . إن إساءة الظن بنا هكذا دائماً هي التي تقلقني، لأنها هي ما يجعلني أتساءل عما إذا لم تكن تعبر . . أو تغطي، نية مبيتة، وخططاً غير معلنة، وعزماً على توريطنا في ما لا نتورط فيه لو عرفناه.

لذلك، فنحن لا نغضب أو نثور على التهمة الباطلة. وإثارة الشكوك حول مواقفنا لا تزعجنا. نقلق فقط، ونرد على الإفتراء بطرح مكرر للمسألة الأساسية التي منها يتهربون. فمن كل ما قيل ويقال في هذا الموقف الصريح الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام، لم نسمع كلمة واحدة تحدد فائدة ما نحن فيه من فوضى واضطراب، على الحدود، وفي الداخل أيضاً، سواء كان ذلك على صعيد القضية الفلسطينية . . أم على صعيد قضية لبنان وحدها. الحجة الوحيدة التي أبديت هي التي تأتي تحت عنوان المطامع الإسرائيلية وطبيعتها العدوانية. كالقول، مثلاً، بأن اسرائيل لا تحتاج الى ذريعة لكي تعتدي، وتنتقم وتنزل بالجنوب هذه الويلات. . . واستطراداً من الضروري، أن يكون لبنان مقاتلاً وليس متفرجاً على قتال المقاتلين ويضيفون الى هذا النصح، مسائل الكرامة الوطنية والعنفوان القومي، والشجاعة وما اليها، التي تقضي كلها أن يكون لبنان دولة محاربة، ومن أفضل الدول المحاربة.

من جهتنا، لا نبرىء اسرائيل من الطمع بأرض تجد فيها ضمانة أخرى لسلامتها وتوطيداً لكيانها وتنمية لمواردها وإمكاناتها. ناهيك بانزعاجها المتواصل من استمرار هذه التجربة التي تتم في لبنان وتنقض تجربتها وتحرمها مبرر وجودها أمام الرأي العام الدولي. فاسرائيل، تعتمد على إظهار العرب بمظهر الجماعة التي لا تأتلف أو تتعايش مع الجماعات والمعتقدات الأخرى. إذاً، الكيان العبري، كما هو، ضروري وسط هذه المنطقة: لبنان وحده، بما قد تأمن فيه من تلاق وتفاعل بين الحضارات يدحض مزاعم اسرائيل، ويقوي حجة العرب. لذلك، فمصلحتها ألا تستمر هذه التجربة أو أن تفشل وتهتز

نحن لا نستبعد هذه «الآمال» لدى اسرائيل، ولا نستغربها. كما لا نستغرب أن يحاول شعب من الشعوب، وبخاصة شعب اسرائيل، توسيع مجاله الحيوي الى أبعد حد مستطاع. كل هذا لا يحتاج الى شرح وتفسير. بالنسبة الينا، اننا بغنى عن أي تحريض لكي نكون أكثر يقظة. على العكس من ذلك، انها يقظتنا بالذات، ووعينا لهذه الحقائق ما يملي علينا موقفنا المعروف. وموقفنا في منتهى البساطة والوضوح:

ضعف لبنان العسكري، ليس جديداً، فهو قديم، وملازم لوجوده، ولوجود اسرائيل بالذات أيضاً. نحن بهذا الضعف منذ كانت الدولة العبرية. وقد أتيح لها أن تستغله بالأمس أكثر من اليوم. فبالأمس كانت أكثر تفوقاً، ليس على لبنان، بل على العرب أيضاً. فلماذا، عندما كانت ذروة تفوقها، والعرب . . في أسوأ أحوالهم، لم تستفد من الظرف وتحقق

مطامعها في لبنان؟ الذي نقوله نحن، هو أن لبنان قد اتخذ من ضعفه وسيلة لفضح اسرائيل في حال إقدامها على تنفيذ هذه المطامع. فلو فعلت، لبدت، مائة في المائة، معتدية، وبدا لبنان ضحية. وقد نجح في هذه الخطة الدفاعية وحافظ على سلامة حدوده وأراضيه.

أما لو كان لبنان قد اتخذ وسيلة أخرى.. أو بدا كما يريده بعضنا اليوم، لكان قد أظهر بطولة وشجاعة في الدفاع عن نفسه طبعاً، وقاوم بضراوة، على الأقل مثلما قاوم سواه. ولكن، كان قد خسر المعركة، من الناحية العسكرية، وخسر الجنوب أيضاً لكي يأخذ هذا مكانه بين سائر الأراضي العربية المحتلة. ومن لديه دليل واحد يثبت العكس، فليتفضل به. لأنه لم يقدم الينا أي دليل حسي حتى الآن، بهذا المعنى. أو بالأصح، «الدليل» الوحيد كانت التهمة الباطلة تساق في وجهنا. وهذه لا تقنعنا كما لا تقنع أي انسان عاقل وصادق. فمن حقنا، في هذه الحال، أن نتساءل، وأن نقلق، وأن نكرر طرح المسألة كما لو أنها لم تطرح بعد!

طبعاً، ظروف لبنان، وموقعه في الصراع، تغير منذ دخول المقاومة الفلسطينية الى أراضيه. فإذا موقعه، موقع المقاومة بالذات. والمعركة، في هذه الحال، أضحت مفروضة عليه. لا أريد هنا أن أنكأ الجراح، وأتكلم عن دخول المقاومة الى لبنان، وكيف كان ذلك، وفي أية ظروف، وبأية طريقة. فهو موضوع لن نعود اليه، إلا إذا فرض علينا ذلك.. أي في الحالة التي لا يعود بعدها من مجال أو أمل بالتفاهم والإتفاق. فعند ذاك يصبح الكلام على كل شيء لازماً.. وكذلك المحاسبة الشاملة... ننطلق من موقفنا من واقع التواجد الفلسطيني في لبنان ومن حاجة الشعب الفلسطيني الى موطىء قدم لكفاحه الذي نعتبره أعدل كفاح، صدقنا المشككون أو لم يصدقوا. وكل ما قبل هذا الحد نتركه جانباً. وما نعنيه هنا، من كل ما نقوله أو نعترض عليه، لا يتعدى السؤال عما إذا كانت مصلحة المقاومة الفلسطينية، أو استراتيجية الكفاح، تقضي وتحتم بأن يتنازل لبنان عن مسؤوليته على حدوده.. وما الفائدة من ذلك؟ واستطراداً، من هو المسؤول، بعد هذا التنازل؟.. أية جهة؟.. أية منظمة من المنظمات الفلسطينية؟

عن هذا السؤال لم نلق، حتى الآن، جواباً إلا الجواب الذي يؤكد بأن المسؤولية ضائعة. ولأننا لا نفهم كيف نواجه اسرائيل بهذه الفوضى، نعترض، ونكرر الإعتراض. ولا نطلب إلا أن ينظر في اعتراضنا. فقد يكون ذلك مناسبة لإصلاح الحال، واعادة الأمور الى نصابها، وبما يتلاءم مع مصلحة المقاومة وفعاليتها ويؤمن أيضاً سلامة لبنان. في مطلق الأحوال، لا يهمنا إلا أن يجمع اللبنانيون على موقف يتحملون مسؤوليته كاملة، ويمارسونه بشجاعة، ويكون معبراً عن ارادتهم... أو على الأقل، عن ارادة الأكثرية، ما دمنا في ديمقراطية، والرأي النهائي هو رأي الأكثرية. فأين هي؟

تراودني، منذ مدة فكرة المطالبة بإجراء استفتاء شعبي حول كل هذه القضايا يحسم الجدل، ويضع حداً لهذه الفوضى، ولما نعتبره، نحن، تزويراً، للإرادة الشعبية حتى يثبت العكس. فالإختلاف في الرأي ليس امراً غريبا. إنها حالة تعرفها كل الشعوب. لكن الغريب أن يكون الإختلاف، حول شأن مصيري، ونكتفي به سلاحاً لمواجهة المستقبل والمصير. حول أمور أقل أهمية، يلجأون، عادة، الى حسم الإختلاف بأبسط الوسائل... بما يسمى الإستفتاء. الشعب البريطاني مثلاً، يتنازعه الآن تياران بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة.. تبقى بريطانيا عضواً في هذه الأسرة، أو تنسحب منها. وفي بريطانيا برلمان من أعرق البرلمانات.. وتقاليد برلمانية أصيلة وعريقة. وبرغم ذلك، فقد تعذر حسم الموقف عن طريق البرلمان. فاتفقوا على الإستفتاء.. استفتاء قد لا يكون، من الناحية الدستورية، ملزماً للبرلمان والسلطة المسؤولة، ولكنه يساعد هذه وذاك على تلمس حقيقة ارادة الأمة وضميرها بصورة أعمق وأكثر التصاقاً بها.

نحن نقترح استفتاء كهذا. ونسلم، سلفاً بنتائجه مهما كانت. بل أكثر من هذا، نتنازل عن موقفنا إذا تساوى مع الموقف الآخر بنظر اللبنانيين. ونتنازل عنه أيضاً، إذا لم ينل أكثر من ستين في المائة من أصوات المقترعين. أما إذا كان تسعون في المائة من اللبنانيين، يرفضون هذه الفوضى، ويؤثرون عليها موقفنا، فمن الضروري أن يتنازل الفريق الآخر عن غلوائه. وإذا تعذر الإستفتاء العام، فليكن جزئياً، لأبناء الجنوب وحدهم.. أو فليكن مزدوجاً، واحداً في الجنوب، وآخر وطنياً شاملاً.

ولكن الإستفتاء الذي نعنيه، في هذه الحالة وتلك، هو الحقيقي السليم، ومن النوع الذي لا يمارس فيه الإرهاب الفكري، كما في الأنظمة البوليسية.. ولا تسبقه أية «دعاية» لا تعني في نهاية المطاف، سوى الإرهاب. ولماذا الدعاية؟ فالمواقف واضحة ومعروفة من قبل كل من يعيش هنا. يكفي السؤال.. والجواب الواضح البسيط. لأن الإختلاف لا يستمر

إلا لأن سؤالنا يموه ويؤول ألف تأويل.. ولأن احداً - باستثناء الذين لهم مصلحة في استمرار الفوضى - لا يتاح له أن يقول ما إذا كان يوافق على هذه الحالة أم لا.

أجل، اللبنانيون لم يقولوا كلمتهم بعد، صريحة واضحة. بل فرضت عليهم «كلمة» واحدة سنظل نعترض عليها ونقاومها حتى تقبل بالتفاعل مع كلمتنا.. أو نحتكم سوية الى الشعب، فيقول كلمته هو، وتصبح هي الموقف النهائي والقرار. وأعود هنا مرة أخرى الى هذا الأسلوب الذي لا يعني إلا اصرار على الفوضى والنزاع.

لقد قلت، قبل أيام، كلمة في أوضاع الجامعة اللبنانية فكانت ردة الفعل كما في كل مرة: مئات من المعنيين بالأمر يتصلون بي ويعبرون عن ارتياحهم، ولكن في السر. فيما الآخرون المكلفون بجرجرة لبنان الى هلاكه، يضجون ويرسلون البيانات المغفلة الخالية من أي تهذيب. فتشجيعاً للذين يترددون في رفع الصوت مثلي، ورداً على المزايدين والدجالين أعود فأعلن بأننا نطالب بواحد من أمرين:

إما أن تكون الجامعة اللبنانية، جامعة بالمعنى الصحيح، وإما أن تقفل ويستغنى عن «خدماتها» إذا تعذر رفع هذا المستوى الى الدرجة اللائقة باسم الجامعة ومهماتها. لماذا فسر المغرضون كلامي اعتراضاً على وجود «الجامعة الوطنية اللبنانية»؟ لا أدري.

فليكن مفهوماً، إذاً، بأنه لا غنى، عندي، عن أن تكون للبنان جامعته الوطنية التي ترتبط بوجوده، ولا ترتبط بسواه. جامعة تتسع للقادر، وغير القادر.. وللفقير قبل الميسور أيضاً. لأن هذا يستطيع أن يحصل على المعرفة أينما أراد، أما الفقير أو المعسور فلا يستطيع الا في جامعة وطنية تساوي بين أبنائنا الى أية فئة اجتماعية انتموا. في مطلق الأحوال، لا يجوز أن تكون المعرفة حكراً على أولاد الأغنياء والمترفين. ولكن، ماذا نعني بالجامعة الوطنية؟

بالنسبة الينا، انها تلك التي تنشىء لبنان الجديد، وتعد له ملاكاته، وقياداته، وتخفف، ما أمكن، من تناقضاته.. تكون، باختصار، مصنعاً للرجال وأداة «لتأصيل القيم الإنسانية لدى المواطنين جميعاً». فهل جامعتنا على هذه الصورة؟.

في اعتقادنا، وفي اعتقاد الخبراء، والأولياء، وكل من له علاقة صادقة بهذا الشأن انها أقرب الى مدرسة من هذه المدارس الليلية الكثيرة منها الى الجامعة بالمعنى الصحيح. وإذا قيل بأنها جامعة فتية طرية العود، وينبغي أن ننتظر اكتمال نموها، فقول يكون مقبولاً في حالة واحدة.. أي، عندما يكون المستوى العام فيها، يتدرج صعوداً ولا يتدرج هبوطاً. والذي نلاحظه، أن المستوى في هبوط متواصل.. وبأن الجامعة اللبنانية مرشحة لأن تصبح أي شيء، الا أن تكون أو تصبح «جامعة وطنية». وفي اعتقادي أن المدافعين عن هكذا جامعة، هم الذين يتسببون في استمرار الإعتماد على الجامعات الأجنبية، التي لولاها لكان الجهل.. أو على الأقل، المعرفة الناقصة والسطحية، قد أصبحت ميزة لبنان.

ان الحرص على تأمين التعليم العالي، للذين يعجزون عن التوجه الى الجامعة الأميركية، أو الجامعة الفرنسية، لا يكون بافقار جامعتنا الوطنية وحرمانها القدرة الطبيعية على التطور والإرتقاء. وهذه الأجواء، المخيمة على جامعتنا، هي التي تقف حائلاً دون هذين الإرتقاء والتطور. وأكثر من هذا، انها تجعل التعليم الرسمي، اسوأ تعليم، فيما التعليم الآخر في الجامعات الأجنبية، يحافظ على رصانته، ويزداد ماهية وقيمة وأهمية. وعلى هذا الأساس، يكون الذين لم يعجبهم كلامي على الجامعة، من أشد أنصار التعليم الأجنبي، وان انكروا هذه الصفة. ونحن نكون أصدق أنصار التعليم الوطني. ويخيل الينا، أحياناً بأن مصلحة الجامعة، ليست هي المقصودة، بل أن تعقيم لبنان ما هو مقصود، وتعميم الجهل أيضاً، والمعرفة الناقصة. وعلى هذه الخطة نعترض. وسنواصل الإعتراض حتى تطرح قضية الجامعة كما ينبغي أن تطرح.. وحتى تكون لنا الجامعة الوطنية الحقيقية التي نفخر بها، وتكون «المشتل» والبديل السليم والغد المضمون.

بيروت ٢٠ شباط ١٩٧٥

الشيخ بيار الجميّل
رئيس الكتائب اللبنانية

تقرير الأطباء المعاينين للسيد معروف سعد
في الجامعة الأميركية في ٢٨/ ٢/ ١٩٧٥

«حضرة قاضي التحقيق العسكري المحترم

بناء على تكليف منكم، عاينًا في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت السيد معروف سعد فوجدناه في غرفة العناية الفائقة فشاهدنا جرحاً نارياً قطره حوالي ثلاثة ملليمترات في منتصف الألية اليمنى وهو مستدير وحوله هالة زرقاء لإنسكاب دموي Hematome.

ثم استوضحنا الدكتور ابراهيم داغر، الجرّاح المسؤول، الذي أفادنا أن المقذوف الناري قد اخترق الحوض ومزّق البروستات والمجرى البولي الخلفي (القسم الثالث) فقطعه ثم مزّق المعي المستقيم Rectum وبعض فروع الأوردة الدموية الحرقفية الداخلية وسببت نزفاً دموياً غزيراً ثم حطمت العظم الأسكيوبيوبي العالي الأيمن Ischion وأفادنا أيضاً أنه أجرى العمليات الآتية:

فتح البطن والمثانة وتحويل مجرى المعي الغليظ المستقيم Colo Tomie ووضع أنبوب مطاط في مجرى البول المقطوع وأوقف النزف الدموي بالضغط المتواصل باللفائف وبالضغط على الشريان الأورطي Arote.

ثم بناء على طلب حضرتكم اجتمعنا في المحكمة العسكرية واتصلنا بالدكتور لبيب أبو ظهر الذي أفادنا أنه عاين السيد معروف سعد في صيدا ووجده مصاباً بجرحين نارين بقطرين متماثلين (أربعة أو خمسة ملليمترات) أحدهما في ناحية المشعر الأيسر والثاني في منتصف الألية اليمنى. وفي رأيه أن جرح المشعر هو مدخل قديفة نارية، وان اتجاه الطلق من اليسار إلى اليمين مع انحراف بسيط من الأمام إلى الوراء.

وقد اطلعنا على صورة شعاعية للحوض أخذت بناءً على طلبنا في مستشفى الجامعة الأميركية ودرسناها في المحكمة العسكرية بحضوركم وحضور حضرة مفوّض الحكومة، فتبينّ لنا وجود تحطّم في العظم الأسكيوبيوبي العاني الأيمن ووجود شظية كبيرة ظاهرة طولها على الصورة الوجهية اثنا عشر ملليمتراً بعرض ستة ملليمترات تقريباً بمستوى التحطيم العظمي ووجود شظايا صغيرة عدّة مبعثرة بمستوى الناحيتين الوسطى واليسرى من الحوض.

النتيجة:

١ - ان هذه الإصابات ناجمة عن مقذوف ناري من عيار صغير نقدر أنه تحت السبعة ملليمترات على الأرجح.

٢ - استناداً إلى أقوال الدكتور لبيب أبو ظهر المعاين الأول واستناداً إلى الصورة الشعاعية التي عرضت علينا، وحيث اننا لم نتمكن من معاينة المدخل، أي مدخل القذيفة، تبين أن الإتجاه من اليسار إلى اليمين بانحراف بسيط من الأمام إلى الوراء.

٣ - لا يمكننا تحديد المسافة التي أطلق منها العيار

٤ - لا يمكن بت أمر المصاب في الوقت الحاضر

وتفضلوا بقبول الإحترام في ٢٨/ ٢/ ١٩٧٤

الإمضاء

الدكتور أديب طعمة: طبيب شرعي

الدكتور محمد قليلات: طبيب شرعي

الدكتور الياس صايغ: طبيب شرعي

مؤتمر الرئيس كميل شمعون الصحافي
حول أهداف شركة «بروتيين» في أول آذار ١٩٧٥

«بعد عدة مفاوضات يرجع تاريخها الى كانون الاول ١٩٧٣ واستمرت منذ ذلك التاريخ حتى اليوم. وبعد ان تأكد كل من موقعي هذا البروتوكول من حسن نية الفريق الآخر ومن وجود رغبة صادقة للتعاون الجدي، فقد تم وتقرر ما يلي:

مادة اولى: يؤكد موقعو هذا البروتوكول اتفاقهم على التعاون لتحقيق الاهداف التالية:

١ - تقديم المشورة الفنية الى الصيادين بما في ذلك مساعدتهم على النقاط التالية:

(١ - ١) استيراد الشباك ومعدات الصيد باسعار معتدلة تصون مصالحهم، وذلك ضمن الاعتمادات المتوفرة لديهم، وكذلك التعاون مع نقاباتهم كي يصار الى توزيع الشباك والمعدات بواسطتهم.

(١ - ٢) السعي من قبل الشركة لدراسة انماء الثروة السمكية في المياه الاقليمية اللبنانية بواسطة رش البذور.

(١ - ٣) السعي من قبل الشركة لاستيراد موتورات من ١٥ - ٢٠ حصاناً او اكثر حسب ما تقتضي الحاجة بأسعار معتدلة ضمن الاعتمادات المتوافرة لدى الصيادين على ان يصار توزيعها بواسطة النقابات، وذلك لمساعدة الصياد بان يزيد انتاجه، وبالتالي كي يتمكن بدوره من مساعدة المستهلك اللبناني.

(١ - ٤) السعي بين النقابات والشركة على التعاون مع السلطات الحكومية المختصة لمكافحة استعمال المتفجرات والكومبرسا من جهة، وعلى مكافحة التلوث من جهة اخرى.

(١ - ٥) السعي من قبل الشركة، وبالتعاون مع النقابات لدى السلطات الحكومية المختصة، لتطوير وانماء مرافق الصيد في لبنان وفقاً للاساليب الحديثة.

مادة ثانية: واما من قبل نقابات الصيادين التعاون مع الشركة وتزويدها بالسردين والطون المعد للتعليب من قبل الشركة وكذلك اي كميات من الاسماك لتحويرها الى مادة مسحوق السمك.

مادة ثالثة: بالنسبة الى النشاط الذي ستقوم به الشركة لتسويق الاسماك في جميع المناطق اللبنانية بواسطة اجهزة توزيع حديثة تفتح الشركة كل المجالات للصيادين بأن يبيعوها منتوجاتهم في حال ان ذلك يصون مصالحهم على ان هذا الامر يترك لخيارهم دون اي ضغط من الشركة.

مادة رابعة: بالنسبة الى هذه الامور الهامة المذكورة اعلاه وحيث ان تحقيق الامور المعينة تتطلب دراسة وافية من قبل النقابات والشركة فلقد اتفق الفريقان على انشاء هيئة تمثيلية تتمثل فيها جميع النقابات موقعة هذا البروتوكول تكون مهمتها التنسيق بين النقابات وشركة بروتيين لايجاد افضل الحلول والعمل على تحقيق التعاون المتعلق بجميع الامور التي تشكل مصلحة مشتركة بين النقابات والشركة على ان تعقد الهيئة التمثيلية جلساتها في مركز شركة بروتيين مرتين كل شهر او كلما دعت الحاجة الى ذلك.

مادة خامسة: اما على صعيد تأكيد النوايا الحسنة التي تضمرها الشركة تجاه الصيادين اللبنانيين فلقد تقرر ان تساهم شركة بروتيين بمبلغ حدد بسبعة آلاف ليرة سنوياً لكل نقابة من النقابات موقعة هذا البروتوكول.

حرر هذا البروتوكول على ثماني نسخ لكل موقع واحدة لايداعها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وواحدة لايداعها في وزارة الزراعة وواحدة لايداعها وزارة الاقتصاد والتجارة.»

من نقابة صور: السيد ابراهيم فران

من نقابة بيروت: السيد انطوان حموي

من نقابة الشمال: السيد محمد نوري الصيداوي

من نقابة صيدا: السيد معروف بوجي

من شركة بروتيين: الرئيس كميل شمعون رئيس مجلس الادارة.

ما هي شركة بروتين وموضوعها؟

تأسست شركة بروتين في ١٧ كانون الأول ١٩٧١ بموجب مرسوم جمهوري حمل إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية توقيع رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك صائب سلام حليف الدكتور نزيه البزري على الصعيد الانتخابي وكان الأخير معارضاً للشركة وسار في تظاهرة ضدها.

المؤسسون:
مراد بهيج بارودي - ادوار جورج كرم - عدنان سعد حوراني.
رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام لمدة ثلاث سنوات الرئيس كميل شمعون (انتخبه المساهمون في ١٩/١٢/١٩٧٤)

رأسمالها: ٣٠ مليون ليرة موزعة على ٣٠٠ ألف سهم بسعر ١٠٠ ليرة للسهم الواحد (مع إمكان زيادة الرأسمال)

موضوعها:
١ - صيد الأسماك في المياه الأقليمية اللبنانية وأعالي البحار بواسطة مراكب صيد واجهزة حديثة معدة للصيد لغاية ١٢٠٠ قاتوم عمقاً وذلك وفقاً للطرق الحديثة. وعلى ان تلتزم بالصيد على بعد كيلومترين من الشاطىء كي لا تزاحم الصيادين اللبنانيين.
٢ - حفظ وتبريد الأسماك وتوزيعها وبيعها وتصديرها واستيرادها والاتجار بها. بما في ذلك الأسماك المستخرجة بواسطة صيادين مقيمين في لبنان وعاملين على الشاطىء وانشاء استثمار مسحوق السمك والسماد.
ويحق للشركة القيام بجميع أعمال التصدير والاستيراد والتجارة اللازمة لتحقيق موضوعها واجراء جميع المعاملات التي يقتضيها تحقيق هذا المشروع.
يحدّد نظام الشركة علاقة الشركة بصيادي السمك على الوجه التالي:
- تبتاع الشركة من الصيادين اللبنانيين كامل انتاجهم من السمك الطازج بأسعار تحددها وزارة الاقتصاد.
- تستخدم كل صياد لبناني يرغب في الدخول بخدمتها وذلك براتب يراعى في تحديده الأصول المعمول بها حسب القوانين النافذة.

ملاحظات حول الشركة:
وجه وزير الاصلاح الاداري الدكتور علي الخليل بصفته وزيراً للزراعة بالوكالة أثناء غياب الوزير صبري حماده سنة ١٩٧٤ كتاباً إلى وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور نزيه البزري مقترحاً استصدار مرسوم بتعديل مرسوم رخصة شركة بروتين وذلك لجهة منعها من الصيد على مسافة ١٠ كلم من الشاطىء اللبناني. لكن كتاب الوزير الخليل لم يلقَ صداه عند الوزير البزري الذي لم يتبناه ولم يرفضه بل احتفظ به.
بعض الخبراء رأى ان هذه الشركة تشكل خطراً على مستقبل الصيادين (كانت الذريعة لتحرك الصيادين ضدها وكانت شرارة الاحداث)

المساهمون في الشركة: - لبنانيون - يوغوسلافيون - سياسيون ومحامون ورجال أعمال

١ - كميل شمعون: له ٣٣٣٤ سهماً.
٢ - نمر هبي (نقيب سابق للمحامين): له ٨٠٠٠ سهم
٣ - أحمد بكار: له ٢٠٢ سهم
٤ - عبد الرحمن الرفاعي: له ٨٠٠ سهم
٥ - صالح جمال الدين: له ٢٠ سهم
٦ - مازن عمر سلام: له ١٠ أسهم
٧ - جورج ابو سليمان: له ٢٢٠٠ سهم
٨ - فرنسيس ابو جوده: له ٧١١٥ سهماً
٩ - ملحمة حسن كمونه: لها ٨٠٠٠ سهم
١٠ - جورج لونبكلي: له ٤٠٠٠ سهم
١١ - الكسندر كوربو ٣٠,٠٠٠ سهم
١٢ - ملكو راشيكا (تمثل شركة انفرا اليوغوسلافية) ١١٦ الف سهم
١٣ - ميشال عطوة واخوانه: ٧٠٠٠ سهم
١٤ - ألبير أعجوت: ٨٠٠٠ سهم
١٥ - فريد عيسى: ٨٣٣ سهم
١٦ - أنسي خوري: ١٠٠٠ سهم
١٧ - ادوار كرم: ٢٠,٠٠٠ سهم
١٨ - مراد بارودي: ٢٠,٠٠٠ سهم
١٩ - أمين عور: ٢٠,٠٠٠ سهم
٢٠ - وهيب اروادي: ١٠٠٠ سهم

بيان من رابطة نقابات صيادي الاسماك في لبنان

يا جماهير شعبنا:

لقد كانت وقفتكم معنا في رفضنا لمحاولة مد أخطبوط الاحتكار الى قطاعنا، والمتمثل في قيام شركة بروتين، تعبيراً رائعاً عن غضب كل جماهير لبنان وتصميمها على التصدي لطغمة الاحتكار المهيمنة على أرزاق وخيرات بلدنا.

وإنه لثمن غال قدمته جماهير لبنان وخصوصاً جماهير صيدا باستشهاد المناضل معروف سعد والعديد من أبناء صيدا وتعرض المدينة لأقسى عملية اقتحام ومحاولة قهر صمدت أمامها فاستطاعت بفضل صمودها وبسالتها أن تلهب كل الجماهير اللبنانية في مختلف المناطق معبرة أصدق تعبير عن تضامنها مع أبناء صيدا والمطالب التي طرحتها وفي طليعتها قضيتنا العادلة. ولم تتراجع الجماهير حتى تمكنت من انتزاع اقرار السلطة بمطالبها.

ونحن اليوم وقد أصبحت قضيتنا مرتبطة بقضية صيدا بل وبكل القضية الوطنية من خلال تمسك كافة القوى الوطنية والتقدمية ومختلف الهيئات الشعبية الشريفة بكل المطالب بما فيها قضيتنا، فاننا نعاهد كل الجماهير التي ساندتنا ونقسم بالدم الذي أريق دفاعاً عن قضيتنا ونقسم بروح الشهيد المناضل معروف سعد الذي استشهد دفاعاً عن قضيتنا أننا سنقاتل حتى الموت ولن نسمح للاحتكار أن يمتد ليغتصب لقمة عيشنا.

ونحن وقد وصلت قضيتنا الى ضمير كل لبنان وبعد أن أعلنت مدينة صيدا تعليقها للاضراب على أساس مطالب محددة فاننا نعلن أيضا تعليق اضرابنا بانتظار تنفيذ ما يلي:

أولا: استكمال الصيغة القانونية لالغاء شركة بروتين.

ثانيا: المباشرة بتأسيس تعاونية الصيادين من أجل تطوير هذا القطاع في إطار مصالح الكادحين من أبنائه.

ثالثا: الاستجابة الكاملة لكافة المطالب التي حددتها مدينة صيدا.

تحية لأرواح الشهداء الأبرار، وتحية لكل المناضلين من أجل قضايا الشعب العادلة

نقابة صيادي الاسماك في صيدا	نقابة صيادي الاسماك في صور	نقابة صيادي الاسماك في بيروت	نقابة صيادي الاسماك في طرابلس

صيدا في ١٤/٣/١٩٧٥

ايضاح: كثيرون يقفون على تحديد بداية الأحداث، فيرى بعض المراقبين السياسيين ان بدايتها كانت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ في حادثة كنيسة عين الرمانة و «بوسطة» الفلسطينيين، إنما يقف البعض الآخر على ان البداية الحقيقية للأحداث هي تحركات أصحاب البيان هذا الصادر من رابطة نقابات صيادي الأسماك في لبنان بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ والسابق للأحداث المذكورة أعلاه بمدّة شهر تقريباً. ويبقى المجال للتاريخ للحكم واصدار الحقيقة لأنّ الحجّة اليوم مهما يكن برهانها تبقى مبتورة في ظل غياب وثائق لم يكشف النقاب عنها بعد مما يستدعي دورة التاريخ ولو بعد طول انتظار

نص البيان الذي كان يستعد الشيخ بيار الجميّل لإذاعته قبل أيام من حادث ١٣ نيسان ١٩٧٥ عنوانه:

لبنان، كيف يَجبُ أن يَكون

«سأكون اليوم صريحاً الى أبعد الحدود. أكثر من العادة. وسأترك جانباً كل اعتبار لا يخدم الحقيقة. فالظروف تقضي بالوضوح وكشف الأوراق وتعرية القضايا المطروحة وتمزيق كل ستار. اننا على منعطف مهم من تاريخنا وفي صميم تجربة هي التي ستقرر مقدار اهليتنا شعباً ووطناً ودولة. وفي اعتقادي أن النيات في حال كهذه يجب أن تكون معلنة، والآمال أيضاً وكذلك الأهداف والأفكار. وكل مجاملة هي عندي الآن فريسية.

«وإذا رأى سواي أن الظروف لا تجيز هذه المصارحة فتقديراً احترمه ويبقى لي تقديري الخاص الذي أتحمل مع حزبي مسؤوليته كاملة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة. وفي مطلق الأحوال أشعر بأن الأمانة لمن أتوجه اليهم بهذا الكلام تقضي بأن احيطهم علماً بكل ما يراودنا من أفكار وآمال. والصدق مع النفس ومع الآخرين هو عندي أيضاً سياسة. وقد تكون السياسة الفضلى، والحكمة لا تعني ابداً مداهنة ومراوغة وتحايلا على الناس.

«وأبدأ بهذا السؤال: لماذا هذا الإضطراب في أحوالنا؟

«أو ماذا دهانا حتى اصبح الشارع الأسلوب الوحيد للتعامل في ما بيننا، واللغة لغة الرصاص والمتفجرات والحرائق. وفي أحسن الحالات بيانات مشحونة بالإتهامات؟ يحيل الينا أحياناً أن الدرب لم تعد واحدة وكذلك الأهداف والآمال!

«أو أن الطريق الواحدة أصبحت طريقين. وخطين يتباعدان في وجهتين متناقضتين!! فإما أن الإفتراق هذا، مخطط له ومقصود، وفي هذه الحال ليس من الضروري التستير عليه، وإما أنه النتيجة الطبيعية للتهور والتعامي والفوضى، فحري بنا في هذه الحال أيضاً، أن نحتاط له ونحول دونه بأي شكل من الأشكال. وإذا كنت أنا شخصياً اميل الى الإفتراض الثاني لا استبعد وجود عزم على السير بلبنان في الوجهة التي لا نريدها نحن مع فئات ضخمة من أبناء هذا البلد على الأقل، أو التي ما نص عليها عهد أو ميثاق ولا كانت هي الغاية النهائية والقبلة المتفق عليها.

«وما أبغيه هنا اليوم أن نتصارح بأن ثمة أمانة في عنق الكتائب تحملها منذ كانت وعهداً قطعته على نفسها أمام الناس الذين قبلوا السير على خطاها. عهد المساهمة في صنع تجربة آمنة بها ولا تزال، فيهما بالتالي أن تصونها أو أن تعلن صراحة فشلها لا سمح الله وترد الأمانة الى أصحابها.

«وسواء اعترف الغير للكتائب بهذه الصفة أو لا، لا ريب في أن نصف البلاد على الأقل يقول ما أقوله الساعة. والذي يرفض هذا الواقع وينكره أو يتنكر له يكون فعلاً طالب فتنة أو في أحسن الحالات مكابراً يلعب لعبة الشيطان.

«القصة كلها عندي لا تزال قصة لبنان وكيف يجب أن يكون. ومرد الإضطراب الى اختلاف اللبنانيين على هذا الشأن. حوادث صيدا تعبير عن هذا الإختلاف. وكذلك الأزمة السياسية التي تعصف بنا الآن. وهذه كما تلك حلقات من سلسلة طويلة بدأت ولم تنته بعد!

«مأساة الجنوب تدخل أيضاً في هذا الإطار مع كل ما يتصل بها من شؤون وشجون. وعجز الدولة كذلك وغيابها المتواصل، وهذا التقلص المتزايد في سيادتها وسلطاتها على أراضيها ورعاياها.

«فكل هذا نتيجة استمرار الإختلاف على لبنان. وما لم يتوصل اللبنانيون الى القاسم المشترك، أي الى مفهوم مشترك على هذا الصعيد سيظل لبنان حائراً مضطرباً ومحروماً من الإستقرار. طبعاً، الفوارق لم تعد كما كانت من قبل. ومسافة الإختلاف تقلصت بعض الشيء.

«وهذه شهادة على أن رهان الأربعينات ليس خاسراً. على العكس من ذلك الربح فيه حتى الآن أكثر من الخسارة. وأنا واثق من ذلك. والكتائب غير نادمة على ما عده البعض في ذلك الحين تورطاً ومجازفة.

«ولكن لبنان لم يظهر بعد من ادوائه. والتجربة لم تكتمل بعد. وإذا كان ثمة اجماع على السيادة والإستقلال ليس من اجماع على حدود الإستقلال والسيادة.

«والأمر على بساطته الظاهرة يبقى في منتهى الخطورة لأنه يعرض المكاسب في كل لحظة للضياع. ان أي خطأ نرتكبه في هذا المجال يكون خطأ تاريخياً إذا جاز القول، إذ قد تترتب عليه خسارة ربع قرن ويزيد من الجهاد المجبول بالعرق والدم والعافية والدموع.

«لذلك نرانا من وقت الى آخر نطرح الصوت محذرين ونعترض هذا الميل الطبيعي عند فريق من بني قومنا نحو التساهل في منطق السيادة والإستقلال، وهذا ما نفعله الساعة. نحن الآن نقف في وجه هذا التيار وقفة تؤلمنا كما تؤلم الآخرين. فليس سهلاً علينا أن نحمل هكذا السلم بالعرض ونظهر بمظهر الفريق. كما ليس سهلاً على الفريق الآخر أن يصدم في ميله. ومن الطبيعي في هذه الحال أن نتألم في هذا الجانب وذاك وان نتوجع. وبين هذه الآلام والآلام الأخرى التي تتأتى عن خسارة لبنان اخترنا الأولى. اننا نقدم على ذلك بالشعور الكامل بالمسؤولية.

«وما هم هذا ان تساقطت علينا اللعنات والإتهامات المتسرعة الباطلة. كل هذا يهون أمام سلامة لبنان. وسلامة لبنان الآن مهددة. كيف؟ ولماذا؟ لأننا بدافع الحرص على تقديم أقصى المساعدة للثورة الفلسطينية نسينا لبنان وأنفسنا. وليسمح لنا هنا بأن اعبر عن وجهة نظري بمنتهى الصراحة. ولا أطلب الا بعض الإصغاء وبعض التروي في الحكم. فلا ينتفض بعضهم كما في كل مرة أتناول فيها هذه الأشياء.

«أجل، تحت تأثير العاطفة الأخوية التي تشدنا الى الفلسطينيين وقضيتهم، وبعض الضغوط التي مورست علينا، أيضاً، والمزايدات التي سيطرت على أجوائنا، تنازلنا عنه في أي حال من الأحوال. وأخطر ما في التنازل أن بعضنا راح يفلسفه، تبريراً له، ويعطيه معنى وابعاداً تتصل بمبررات وجود لبنان بالذات. وهذا ما لا نعترض عليه الا لأنه يشكل رجوعاً عما توافقنا عليه في فجر الإستقلال.

«واذا قيل أن لبنان الأربعينات والميثاق الوطني وما يتصل بهما أمور تخطاها الزمن وتجاوزتها ظروف المنطقة فكلام لا يقنعنا وحجة غير مقبولة. وهو في أي حال ذريعة وليس حقيقة. وليكن مفهوماً ان لبنان الذي اعنيه هنا ليس ذاك الذي ينسب الينا خطأ أو بدافع الغرض وسوء الفهم. فتمسكنا بلبنان الميثاق يذهب الى الجوهر ولا يتعلق بالقشور والشكليات. ولبنان الميثاق ليس فقط مناصب ومراكز تصنف تحت عنوان حقوق الطوائف أو الإمتيازات الطائفية.

«فهذه ليست الجوهر ولا هي المسألة. كانت فقط مجرد ترتيبات اتفق على اعتمادها ريثما تتأمن الثقة المتبادلة بين اللبنانيين وتترسخ وتتعمق. فاذا جاز اعتبار هذه الترتيبات موقتة حتى تكتمل الثقة لا يجوز اعتبار الجوهر أيضاً موقتاً. والراهن أن ثمة خلطاً بين الإثنين قد يكون مقصوداً وقد لا يكون ولكنه في الحالين ادى ويؤدي الى سوء التفاهم الذي نتقلب فيه.

«لبنان الذي نعنيه ـ وهكذا فهمناه عندما عزمنا على الإستقلال وبناء الوطن المشترك ـ ليس لبنان الطائفية والتمييز بين ابنائه كما ينسب الينا زورا. انما هو لبنان الحريات وملتقى الأديان والحضارات. وهو الذي نتمسك به ونرى أن ثمة تراجعاً عنه يتأكد من خلال ما نتنازل عنه رضاء وتحت تأثير العاطفة أو مكرهين.

«ولكي أكون واضحاً أكثر ذكرت الشأن الفلسطيني مثلاً. ذكرته ليس لأنه هو موضوع الإختلاف بل لأنه الشأن الذي يضع الصيغة اللبنانية على محك التجربة والإختبار. ففي الأساس وفي معزل عن الحساسيات والمصالح السياسية المتضاربة، اللبنانيون بالنسبة الى القضية الفلسطينية وثورتها من ايمان واحد. ولو سألت أي فرد منهم قال لك مثلاً: ان قضية فلسطين عنوان من عناوين الحق والعدالة. وان الثورة الفلسطينية ظاهرة طبيعية وضرورية. وان الصراع في المنطقة صراع لا ينتهي الا بعودة الحق الى أصحابه الشرعيين. وان الدولة العبرية كيان يقوم على حساب هذا الحق. ونضيف نحن في نوع خاص على ذلك ان اسرائيل التي أريد لها أن تكون مستقراً لليهود وواحة سلام تحمل في ذاتها أكثر من سبب لتشريدهم مرة أخرى. وفي أحسن الحالات لن تؤمن لهم السلام والإستقرار.

ولو سألت أي لبناني أيضاً قال لك من دون تردد: ان مساندة لبنان للشعب الفلسطيني ضرورة حياتية وواجب أخوي وانساني. وان سلامة لبنان واستقراره وامنه وتقدمه أمور ترتهن بعودة الفلسطينيين الى بلادهم. فاذا كل مساعدة تؤدي لقضيتهم ولنضالهم هي في الوقت نفسه مساعدة للبنان بالذات. كل هذه الأمور متفق عليها ومسلم بها. انها بمثابة مبادىء أساسية يجمع عليها اللبنانيون كما لم يجمعوا على أي امر آخر. فأرجو الا يفسر كلامي كما في كل مرة اعتراضاً على هذه المبادىء التي نؤمن بها ربما أكثر من سوانا. وهل يعترض المرء على ايمانه؟! انما الإعتراض يذهب فقط الى فوضى المساعدة التي نقدمها للفلسطينيين. وقد ادت بنا الى هذا الضياع. والمسألة هنا أن نتفق على ما اذا كان ثمة فوضى أو لا؟ وما هي؟ **وهل هي** ضرورية أو ملائمة للكفاح الفلسطيني أو لا؟ وهل يجوز أو يمكن السكوت عنها أو التسليم بها، **فلا تشكل كما نراها نحن مثلا توريطاً ومجازفة** بمصيرنا المشترك بالذات؟!

«في تصورنا نحن أن الفوضى هذه واقع أكيد وحال مدمرة، وهي التي تسأل عما نحن فيه. وفوق هذا نعتبرها مجازفة بالمصير. وسأبين ذلك مرة أخرى بالبرهان والأدلة الحسية. والذي يخالفنا الرأي مطلوب منه أن يثبت ذلك بالحجة والمنطق أيضاً، فلا يخلط بين الأمور. عمداً ولا ينطلق من سوء الظن والأحكام المسبقة وينفجر باللعنة والشتائم والإتهامات.

«الفوضى التي نعنيها هي المتأتية عن وجود سلطة أخرى تمارس على البلاد، هي غير سلطة الدولة مدنياً وعسكرياً. فالسلطة المدنية في لبنان لم تعد واحدة وكذلك السلطة العسكرية. واراني في غنى عن وصف عواقب الحال هذه على صعيد السلامة العامة. سلامة الفرد وسلامة الجماعة. فتعدد السلطات هكذا والمسؤوليات هو الفوضى بعينها. وإذ قيل أنه واقع سابق للوجود الفلسطيني فحجة لنا لا علينا. فإذا صح أن ثمة قوى محلية كانت تنازع الدولة سلطتها قبل قيام الثورة الفلسطينية، لا يصح ترسيخ هذا الشذوذ وتنميته واضعاف الدولة مرة أخرى. وفي أي حال كان الصراع بالأمس في ما بيننا نحن اللبنانيين وليس كما يتجلى الآن.

«وليكن مفهوماً أنني لا أطرح الوجود الفلسطيني على بساط البحث. لم أفعل هذا ابداً في السابق كما قيل عني زوراً. وليس هو ما اعنيه هنا واعترض عليه. وأكثر من هذا، أن هاجسي هاجس لبناني وفلسطيني معاً، وخوفي على سلامة لبنان هو خوف على سلامة الشعب الفلسطيني أيضاً. وفي اعتقادي أن الفوضى التي اتحدث عنها تسيء الى السلامتين معا. وعندما قلت اننا نفضل الف مرة أن تحكمنا المقاومة الفلسطينية وتكون هي المسؤولة عن المصير المشترك لم أكن أمزح أو اتحدى أو اتعمد الإساءة. لقد كنت جاداً. وكنت أعني ما أقول، وكنت أحاول من خلال هذا الكلام تبيان خطورة هذا التوزع في السلطات والمسؤوليات.

«أنا أفهم مثلاً أن تكون المقاومة الفلسطينية مثل جيش حليف. وقد قيل ذلك أكثر من مرة. ففي هذه الحال نعرف أن ثمة جيشاً معروفاً واحداً يخضع لقيادة واحدة معروفة ومسؤولة تعمل بالتنسيق التام مع القيادة اللبنانية وتكون معها قيادة مشتركة، وتكون قرارات الحرب والخطط كلها متناسقة بل واحدة أيضاً. ولكن واقع المقاومة يخالف هذه الحال مئة في المئة. انها منظمات عدة أو على الأقل فريقان يتصادمان. وفي طبيعة الحال القرارات متناقضة والخطط أيضاً. وكلها توضع وتنفذ في معزل عن السلطة اللبنانية وفي غيابها: فهل هذا فوضى أو لا؟

«وفي المناسبة نتساءل: الثورة الفلسطينية جيش نظامي هي أو ثورة وعمل فدائي؟ وأي مقاومة هي هذه التي تكشف مواقعها وتحدد مراكزها هكذا علناً وتحار بين العمل العسكري الصرف والعمل الفدائي الذي نادراً ما كان فداء بالمعنى الصحيح؟ وهل المعركة الآن حرب كلاسيكية مكشوفة أو ماذا؟ اذا كانت حرباً يشكل ما يعمل الآن من هذا القبيل في نظري دعوة صريحة الى اسرائيل لتستولي على جنوب لبنان أو في أحسن الحالات لتدمره. وان لم تكن حرباً فما هي؟ وافهم أيضاً أن تكون الثورة مشتركة: اللبنانيون والفلسطينيون في خندق واحد. أليس هذا ما يقال من قبيل التأكيد على الأخوة ووحدة المصير والهدف وعلى الخطر المشترك أيضاً؟

«عال! أنا أقبل بهذا التحديد شرط أن يكون عملياً. ولكنه يظل كلاماً وفي نظري كلاماً فارغاً لأن لبنان دولة. وساعة يتخلى لبنان عن هذه الصفة ويصبح ثورة أيضاً ومقاومة يخسر طبعاً كل ما يشكل ضمانات دولية. يخسر مركزه والحصانة الدولية التي يتمتع بها. أليس كذلك؟ والمقاومة الفلسطينية أيضاً تخسر. وتخسر كثيراً. وقد تفقد النافذة الوحيدة التي تتنفس منها الآن. ولو سلمنا جدلاً بهذا الإفتراض وأصبحت الثورة مشتركة هل تستغني عن القيادة الواحدة؟ هل من غنى عن أن تكون المسؤولية موحدة ومحصورة في رأس واحد فلا تتوزع في رؤوس عدة؟! وهكذا يتأكد لنا أن الوجود الفلسطيني كما هو الآن مغاير لأي قاعدة ولأي عرف. أنا لم أجد مثلاً أو سابقة في التاريخ حصل فيها تنازل مثل الذي فرض على لبنان. ومن الطبيعي أن يقدم لبنان للشعب الفلسطيني منطقة معينة. أو بعض مناطقه ينزل فيها على الرحب والسعة كما لو كان في وطنه. لكن ليس من الطبيعي أبداً أن تصبح هذه المناطق ممنوعة على السلطة اللبنانية في صورة مطلقة، وأن تكون في الوقت نفسه بلا قيد أو ضابط لها، أي من دون سلطة واحدة واضحة ومعروفة ومسؤولة ترعاها.

«واخطر ما في كل هذا أن الإختلاف على هذه الفوضى أدى ويؤدي الى تنحية الإختلاف اللبناني التقليدي. فإذاً اللبنانيون بالنسبة الى الواقع الفلسطيني فئتان: فئة تعترض على الفوضى وفئة تتساهل ليس حباً بالفوضى في طبيعة الحال بل لاعتبارات أخرى عاطفية. وقد صدف أن منطق الإعتراض منطق الدولة هو فان الدولة وفئة من الشعب في جانب، والفلسطينيون مع الفئة المتساهلة من الشعب في جانب آخر. واذا الشأن الفلسطيني يدخل طرفاً في الصراع الداخلي، صدفة

كان ذلك أو عمداً. ومن الطبيعي أن يرتاح الفلسطينيون لمن يتساهل والا يرتاحوا للآخرين، وأن يكونوا مع الجانب المتساهل قبل الجانب المعترض.

«الذي يحدث الآن يبدأ من هذا الواقع الشاذ. فاذا استمر الواقع هذا فمعناه أن لبنان أضحى مهدداً في كل لحظة بالإنفجار. وقد كان قبل أيام على قاب قوسين من ذلك. والأزمة السياسية أو الوزارية التي نحن فيها الآن لا تعني الا أن الواقع المذكور يضغط أيضاً على الحكم فلا يتركه يهدأ أو يستقر. كان رؤساء الحكومات واجهوا المأزق ذاته. بعضهم انقذ نفسه منه بالإستقالة وبعضهم الآخر دفع دفعاً اليها.

«لماذا؟ لأن ثمة عاملين اثنين يتجاذبان دائماً رئيس الحكومة أياً كان. فهو في الحكم، في المسؤولية، «رجل دولة». ومن الطبيعي أن يكون مبدئياً رافضاً لواقع ينتقص من سلطة الدولة وسيادتها ومسؤولياتها. ولكنه من جهة ثانية يتعرض دائماً لضغط شارع مغاير لمنطق الدولة بالذات. فإذا تحركت المزايدات، وغالباً ما تتحرك، يصبح بقاؤه في المسؤولية مشقة كبرى ومجازفة. حال عرفها على التوالي الرؤساء رشيد كرامي، صائب سلام، أمين الحافظ وتقي الدين الصلح. وهي التي يتقلب فيها الرئيس رشيد الصلح الآن. فاذا المشاركة معطلة. المشاركة في مسؤولية صنع المصير وبناء الدولة التي تطرح من وقت الى آخر المشاركة في المناصب والنفوذ وما اليها، فغني عن القول أنها ترتهن بالمشاركة الحقيقية القويمة.

«فعجز رئيس الحكومة عن أن يكون الشريك الفعلي في قرارات الحكم ليس من النقص المزعوم في الصلاحية بمقدار ما هو من عجزه الطبيعي عن التوفيق بين منطق الدولة والمسؤولية من جهة ومنطق آخر يقول باخضاع الدولة لنفوذ آخر غير قراراتها من جهة ثانية. والمشاركة اذا كانت مفقودة أو معطلة ليس لأن رئيس الجمهورية لا يشرك رئيس الحكومة بل لأن هذا نفسه عاجز عن أن يكون هذا الشريك. وأن حاول قامت عليه القيامة ودفع الى الإستقالة.
«وهكذا، اعتداءات اسرائيلية وحرب على الحدود. ودمار واضطرابات هنا وهنالك، يقابلها من جانب آخر حكم غير مستقر وازمات وزارية وسياسية متواصلة أو متتالية. فإذا لم يكن هذا مجازفة دائمة بلبنان فماذا يكون؟

«أعود واختصر وجهة نظري وأقول: التساهل غير المحدود وضعنا على منزلق خطر، فإما أن تعاد الأمور الى نصابها عبر صيغة عملية ومعقولة تنظم الوجود الفلسطيني في لبنان وتنظم علاقته بالسلطات اللبنانية والمسؤوليات، وإما أن يترك الحبل على الغارب هكذا فيترك لبنان فرصة لكل المفاجآت. نحن مع كل من يقول قولنا لا نرضى بهذه المراهنة على وجودنا. أولاً لأنها لا تنفع القضية الفلسطينية بمقدار ما تؤذيها. انها بلا معنى لأن لبنان مهما بلغت قدرته لن يحل مكان العرب في ارغام اسرائيل على التنازل عن الضفة الغربية للفلسطينيين. وهي مؤذية لأنها تؤدي في نهاية المطاف الى خسارة الجنوب خسارة تكتمل بفك ارتباط آخر يؤمن الحدود الآمنة لإسرائيل ولا يؤمن للمقاومة شيئاً. ونحن ضد هذه المراهنة أيضاً لأنها بالتأكيد خاسرة بالنسبة الى وجودنا القومي. فانهيار الدولة وهو يبدأ دائماً باضعاف مؤسساتها يعني انهيار لبنان.

«والذين يحاولون فلسفة هذه اللعبة بالكلام على «وحدة المصير» وما اليها يعبثون عبث الأطفال. فوحدة المصير لا تعني توريطاً مثل هذا. وفي أي حال ليس على هذا توافقنا في بداية الإستقلال ولبنان الذي تعهدنا ببنائه ليس له قيمة الا أن يكون وطن الحرية ووطن التعايش بين الأديان. لمثل هذا الوطن يحتاج اللبنانيون على تعدد مذاهبهم ومعتقداتهم. ولا حياة لهم من دون. ولمثل هذا الوطن يحتاج العالم العربي وقضاياه وليس الى ثلاثة ملايين من البشر وعشرة آلاف كيلومتر مربع لا تقدم أو تؤخر في قدرات العرب وامكاناتهم. فالثروة في أي حال لا تنقصهم ولا فائدة من هذا الحرص على تعرية لبنان من كل خصائصه وميزاته بحجة المساواة المطلقة بينه وأقطار العرب.

«على العكس من ذلك، القضاء على هذه الخصائص يعني حرمان العرب من هذه الرئة التي يتنفسون من خلالها. ويعني حرمانهم أيضاً من هذه الشهادة التي يشكلها لبنان على تسامحهم وانفتاحهم على كل الحضارات والأفكار. إنها حقيقة واضحة كالشمس ان لبنان يؤمن للمسيحيين مثلاً ما لا يتأمن لهم في أي بلد آخر من بلدان هذه المنطقة. كيف ولماذا؟ هذا السؤال آخر. ولمثل هذا الوطن أيضاً تحتاج القضية الفلسطينية لأنه النموذج للحل النهائي العادل للنزاع والمدخل العملي الى سلام حقيقي في هذه المنطقة أضف الى ذلك أن الدعم العربي المادي والعسكري تجده في كل مكان، أما الدعم الذي تستطيع طبيعة لبنان تقديمه فلا تجده في مكان آخر. لبنان العسكري لا يشكل فيلقا من الجيوش العربية الجرارة. أما لبنان الحرية والمنبر الإعلامي الفريد والحل النموذجي الإنساني للقضية الفلسطينية فيشكل قوة لا تضاهى ودعماً لا يقدر بثمن. والمسألة كلها أن نحسن تثمير هذه القيمة في المعركة الطويلة، فلا نبددها ونخسرها بالتهور والهوس والعصبية. فمطلوب منا في هذه الحال أن

نفتش لبنانيين وفلسطينيين عن صيغة أخرى للعلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية، تأخذ في عين الإعتبار الوجود الفلسطيني الشعبي في لبنان والمسلح أيضاً الذي يجب أن يصان، فتضبطه من دون أن تقيده أو تخنقه، وتعيد الى الدولة سيادتها وسلطاتها التامة، وتحدد أدوار لبنان ومهماته قياساً على طبيعته وقدراته، وتعين المسؤوليات وتنظمها وفي اختصار تضع حداً لهذه الفوضى المدمرة،

«فإذا كان مطلبنا هذا سيفسر مرة أخرى بالعداء للمقاومة الفلسطينية فمعناه أن الفوضى هي المطلوبة والمرغوبة. وفي هذه الحال لا نجد مفراً من اللجوء الى كل ما يجيزه لنا حقنا في البقاء وحق لبنان في الإستمرار. والفداء عند الضرورة نتقنه كما نتقن المودة والمحبة وما اليها. ونحن على استعداد للذهاب في الفداء كما في المحبة الى أبعد الحدود، يحيا لبنان».

الفصل الثاني

انفجار الأزمة

نص المعلومات

التي نشرت لأول مرة عن احداث ١٣ نيسان ١٩٧٥ في مجلة النهار العربي والدولي

العدد رقم ٣٦٣
تاريخ ١٦ ـ ٢٢ نيسان ١٩٨٤

ما نشر عن ١٣ نيسان ٧٥ وحول الحادثة بالذات ظل ناقصاً، برغم ما رواه الفرقاء المعنيون بالحادثة، حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية (الجبهة الشعبية) وما ورد في بيان المديرية العامة لقوى الامن الداخلي. الا ان شهود عيان دونوا في مفكراتهم تفاصيل ما حدث، لاسيما الذين تابعوا عن كثب ما حصل قبل ذلك اليوم. وهنا معلومات تنشر لأول مرة، مع تقرير رئيس الاستخبارات الاميركية في بيروت حول ما حدث آنذاك.

تقول المعلومات:

يوم الاحد ١٣ نيسان ١٩٧٥ كانت عين الرمانة منذ الصباح، تستعد لتدشين كنيسة سيدة الخلاص في شارع مارون مارون برعاية رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، وقد ابلغت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المكلفة آنذاك حماية المنطقة، بتوفير الامن نظراً الى الحساسية التي ظهرت من خلال ابناء عين الرمانة بمنع مرور سيارات الفلسطينيين المسلحين داخل عين الرمانة، بثياب عسكرية واسلحة ظاهرة، وقد عملت عناصر قوى الامن على تغيير وجهة سير جميع السيارات الفلسطينية في تلك المنطقة في اتجاه بولفار كميل شمعون ـ كاليري سمعان، الشياح ـ صبرا. وفي يوم ١٣ نيسان كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقيم في صبرا احتفالاً بذكرى الخالصة وقد انتقلت وفود من تل الزعتر الى صبرا للمشاركة بهذا المهرجان مروراً بعين الرمانة، حيث جموع المصلين المحتشدين قرب كنيسة سيدة الخلاص. في العاشرة صباحاً مرت سيارة فولكسفاكن بيضاء في داخلها اثنان من الفدائيين، فمنعها الضابط المسؤول عن الامن من المرور تخوفاً من اي اصطدام. واتخذت احتياطات امنية اضافية، عند مفرق السكة مدخل عين الرمانة، وعلى آخر تقاطع شارع مارون مارون ـ طريق صبرا القديمة ومهمة هذه القوة منع اي سيارة فدائية من المرور هناك.

وفي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، مرت سيارة فيات في داخلها اربعة ملثمين، وحاول عناصر قوى الامن توقيفها لكنهم فشلوا، لانطلاقها بسرعة جنونية في اتجاه عين الرمانة وعملت هذه السيارة على اطلاق الرصاص على الجموع الغفيرة امام الكنيسة، فقتل على الفور جوزف كميل ابو عاصي. فيما كانت سيارة قوى الامن الداخلي، تطارد المسلحين وتطلق النار عليهم، فاصابت احدهم، وهرب الثلاثة في بساتين الليمون، واعتقلت قوى الامن الجريح وارسلته الى مستشفى القدس (تبين ان هذا الجريح اختفى تماماً ولم يعرف له اي اثر). في هذه الاثناء كانت عين الرمانة تغلي اثر الاحاديث التي سرت بين الجموع والاهالي من ان هناك محاولة لاغتيال رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، وان جوزف ابو عاصي قتل، وقتل معه عدد من الأشخاص، فهرع الاهالي الى حمل السلاح. وبعد خمس دقائق بالتمام، مرت «البوسطة» التي تقل فدائيين مسلحين عائدين من صبرا الى تل الزعتر.

ولدى وصول «البوسطة» الى تلك المنطقة، ونظراً الى ان غياب قوى الامن الداخلي اثناءها حال دون تحويل اتجاهها، وبعدما علم بعض المسلحين الفلسطينيين بمقتل ابو عاصي، قفز هؤلاء واتخذوا مركز رمي لهم قرب المرايا، وما هي الا لحظات حتى لعلع الرصاص ودوي اسلحة الصيد، ونظراً الى كثافة النار لم تتمكن قوى الامن الداخلي من السيطرة على الوضع، الى ان هدأ الجو ووصلت تعزيزات امنية فعملت على نقل قتلى الاوتوبيس والجرحى الى المستشفيات.

في هذه الاثناء كانت ثلاث فرق من الفلسطينيين، كما تبين من خلال خريطة وجدت في جيب احد المسلحين، مع امر مهمة، مؤداه قيام هذه الفرق باقتحام عين الرمانة من ثلاثة محاور.

الاول: محور كنيسة مار مخايل ـ قصر الطيار.
الثاني: شارع اسعد الاسعد ـ باتجاه مارون مارون.
الثالث: من مشاتل شمص نحو الطيونة.
وكانت هذه الفرق وعدد كل منها ٨٠ عنصراً مجهزة بصواريخ الآربي جي.

واستمر التوتر حتى الغروب، حيث بدأ القصف على عين الرمانة، وتبعه الهجوم، وقد شارك مخيم تل الزعتر في القصف على عين الرمانة، وتقدمت عناصره من مستديرة الشفروليه، لأن الخطة كانت تقضي باحتلال مسافة ٥٠٠ متر، وهي عرض عين الرمانة، التي تمتد من الشياح حتى تخوم مخيم جسر الباشا.

ودخلت الفرقة الاولى الى قصر الطيار، والثانية الى سينما لبنان ـ الشياح قرب محمصة صنين. والثالثة الى الرد شو ـ دار الكتاب اللبناني.

خلال هذا التوتر كان الرئيس كميل شمعون يحضر جنازة أحد الدركيين (ناصيف بويز) من دير القمر، قتل في اوائل نيسان على ايدي مسلحين من الشياح. ولما ابلغ الخبر اجرى اتصالات سريعة، بقائد سرية بعبدا بالوكالة، بسبب غياب الاصيل العقيد سليم درويش في مصر في مهمة، في هذه الاثناء عمل قائد السرية بالوكالة. آمر فصيلة عاليه، على استدعاء قوة احتياطية من قوى الامن الداخلي، أدخلت الى عين الرمانة وتمركزت في شارع بيار الجميل، وعملت على رد الهجمات عن عين الرمانة.

اثناءها اجرى الرئيس رشيد الصلح، وزير الداخلية، اتصالاً بمديرية قوى الامن، وطلب سحب القوة الامنية من عين الرمانة وعمل على تعيين احد الضباط (ميشال خوري) قائداً للقوة الامنية في تلك المنطقة، وسلم الرئيس الصلح الضابط خوري ورقة خطية تتضمن امراً باقتحام عن الرمانة، لاعتقال الاشخاص الذين اطلقوا النار على «البوسطة» وطلب ان تكون عملية الاقتحام على الفور. هذا فيما كان اهالي عين الرمانة يتعرضون لقصف عنيف، من كل المناطق، وقد وعدوا قوى الامن بتسليمهم الاشخاص، وتمنوا عليها العمل على رد الهجوم عليهم. وبعد وقت، تم تسليم بعض الاشخاص، ثم ما لبثت التفاعلات السياسية والنزاعات ان بدأت فطلب وزراء الكتائب والاحرار تدخل الجيش على الفور، لحسم الموضوع بينما رفض وزراء جبهة النضال (المرحوم كمال جنبلاط) انزال الجيش. الا انه من خلال الاتصالات المكثفة، تم الاتفاق على تطويق عين الرمانة بقوى الامن الداخلي من:

١ ـ كنيسة الشياح.
٢ ـ شارع اسعد الاسعد.
٣ ـ الطيونة.
٤ ـ الشفروليه.

واستمرت المعارك بعد ١٣ نيسان ١٩٧٥ ثلاثة ايام حتى صباح الثلثاء ١٥ نيسان، حيث قامت قوى الامن الداخلي، بقصف مراكز الهواوين ٦٠ التي نصبتها المقاومة الفلسطينية قرب محمصة صنين. وعملت الكتائب والاحرار، آنذاك، على تنظيم هجوم من جهة غاليري زعتر، واشتبكت مع الفلسطينيين حتى أوصلتهم الى شارع اسعد الاسعد، وبقي الوضع حتى يوم الخميس.

ماذا يقول التقرير

التقرير اللبناني يقول، انه في خلال عشرة ايام، يتم القضاء على حزبي الكتائب والاحرار، وتسقط العاصمة بيروت، وذلك بسبب تطويق الفلسطينيين للعاصمة، من الكرنتينا، النبعة، سن الفيل، تل الزعتر، جسر الباشا، الشياح صبرا.

التقرير الاميركي:

رئيس الاستخبارات الاميركية في بيروت ذكر في تقريره، الذي تم الحصول عليه بعد سنتين، ان سقوط الحكم في لبنان سيتم في اليوم الثامن بعد ١٣ نيسان. واعتبر المسؤول الاميركي، ان الحصار المضروب على عين الرمانة وسن الفيل وعدد سكانها ٦٠٠ ألف نسمة، سيؤدي الى سقوط هاتين المنطقتين في ايدي الفلسطينيين الذين يطوقونها من كل جانب، وسقوط هاتين المنطقتين يعني سقوط العاصمة في يد المقاومة الفلسطينية، وسقوط الحكم (في حينها كان الرئيس فرنجيه في المستشفى). الا ان ما حصل في عين الرمانة وسن الفيل أفشل ما جاء في تقرير المسؤول الاميركي.

وبعد مدة قصيرة تم نقل المسؤول الاميركي.

تصريح مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥.

«حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥، وفي اثناء مرور احدى السيارات التابعة لاحدى فصائل الثورة الفلسطينية، تعرضت السيارة في محلة «عين الرمانة» في بيروت للاحتجاز ثم لاطلاق النار على السائق من قبل عناصر مسلحة من حزب الكتائب اللبناني.

وفي حوالي الساعة الاولى من بعد الظهر، وفي المحلة نفسها واثناء مرور احدى سيارات الباص التي تقل عدداً من المواطنين الفلسطينيين، الذين شاركوا في الاحتفال بذكرى شهداء الخالصة الابطال، تعرضت السيارة التي كانت في طريقها الى مخيم تل الزعتر لاطلاق كثيف من مكامن نصبتها عناصر من حزب الكتائب بتدبير مسبق».

«اننا استطعنا ضبط النفس حتى اقصى الحدود ومنعنا حتى هذه اللحظات، اياً من عناصر الثورة من القيام بأي رد فعل. لكي نقطع الطريق على المتآمرين والمخربين، الذين يريدون لهذا البلد الدمار...».

تصريح ناطق باسم لجنة الاعلام المركزية في الجبهة الديمقراطية
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥.

«صباح يوم الاحد اعترض حاجز اقامه افراد مسلحون من حزب الكتائب في عين الرمانة سبيل المارة وقام افراده بقطع الطرق واطلاق النار وترويع المنطقة». وقال ان هؤلاء اوقفوا «سيارة فولكسفاكن تعود الى الجبهة الديمقراطية ويقودها سائق مدني اعزل واطلقوا عليه النار فاصابوه برصاصتين. وجرى ذلك في اثناء وجود افراد سيارتين تابعتين للفرقة ١٦ التي نقل افراد منها الجريح الى مستشفى القدس».

بيان الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥.

«حينما انتهت احتفالات الخالصة حيث اشتركت الجماهير ومنظمات المقاومة في مسيرة الى مقبرة الشهداء، وفي اثناء عودة المشاركين الى منازلهم ومناطقهم في سيارات مدنية فوجئوا باطلاق النار من مكامن مدبرة نصبتها ميليشيا الكتائب وقواتها في ٣ مناطق رئيسية في طريق عودتهم هي عين الرمانة والشياح والاشرفية.

وقد تصدت هذه المكامن بنيران كثيفة من اسلحة رشاشة للسيارات المدنية ولاتوبيس كبير ينقل المحتفلين العزل. وقد سقط برصاص الكتائب نحو ٣٢ بين قتيل وجريح (احصاء اولي). وقد تم توزيعهم على أربعة مستشفيات هي: القدس والمقاصد وقلب يسوع والكرنتينا». وبين هؤلاء سائق الاتوبيس مصطفى رضا وهو مصاب بجروح في رأسه وكتفه وحالته غير خطرة».

بيان حزب الكتائب اللبنانية
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥

«الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الاحد ١٣ نيسان، بينما كان يحتفل بتدشين كنيسة في شارع الشيخ بيار الجميل في عين الرمانة، اذ بسيارة فولكسفاكن مغطاة الرقم تخترق الشارع، فاوقفها احد رجال الامن محاولاً الاستفسار من سائقها عن سبب تغطية رقم سيارته، فأجابه بأنه فدائي وينتمي الى احدى المنظمات. فطلب منه رجل الامن أن ينزع الغطاء عن رقم السيارة ويعود.

وبعد لحظات اجتاحت الشارع سيارة فيات مسرعة ومغطاة الرقم ايضاً وفي داخلها أربعة مسلحين ووراءها اوتوبيس في داخله ٢٠ مسلحاً، واخذوا يطلقون النار على جموع المصلين. مما أدى الى سقوط قتلى وجرحى بينهم الرفيق جوزف ابي عاصي».

نداء السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
الى الملوك والرؤساء العرب. بخصوص حادث عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥

«صباح هذا اليوم قامت عصابات حزب الكتائب المسلحة في لبنان بعمل كمين مسلح لسيارة اتوبيس مدنية وفتحت عليها نيراناً غزيرة استشهد على اثرها ٢٧ من ركابها بين طفل وامرأة ورجل واصيب عدد كبير من الجرحى. ان المجزرة الدموية التي نظمتها عصابات حزب الكتائب المسلحة ضد ابناء شعبنا الابرياء العزل هي مؤامرة مكشوفة تقوم بها هذه العصابات بتنسيق وتوجيه من الامبريالية والصهيونية على ارض لبنان الشقيق في محاولة مكشوفة لخلق فتنة وضرب الاخوة الفلسطينية - اللبنانية.

اننا ونحن نشهدكم على مقدمات هذه الفتنة ونتائجها الخطرة ندعوكم الى التدخل العاجل الفعال لاحباط هذه المؤامرة ودعوة السلطات المسؤولة في لبنان الشقيق للضرب على ايدي عصابات الكتائب الآثمة.

اخوكم ياسر عرفات

بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٥

«عقدت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعاً طارئاً للبحث في المجزرة التي نفذها حزب الكتائب ضد المدنيين من ابناء الشعب الفلسطيني وسقط خلالها اكثر من ٢٥ شهيداً.

ان هذه المجزرة هي جزء من المخطط الاستعماري الصهيوني المتعدد الجوانب الذي نيط بحزب الكتائب تنفيذ بعض اقسامه ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية.

وليس ادل على ارتباط حزب الكتائب بالقوى الاستعمارية والصهيونية من ان اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل اجاب قبل ايام قلائل عن سؤال في الكنيست قائلاً ان حكومته لن تقوم باعتداء مباشر على المقاومة ولبنان لأن من شأن ذلك دفع اللبنانيين والفلسطينيين الى الاتحاد والتماسك، وان الحل هو في اثارة الصراعات الطائفية في لبنان وصولاً الى الحرب الاهلية لشل المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية المساندة لها.

ولقد بات واضحاً ان حزب الكتائب اضافة الى ضلوعه في هذا المخطط الاجرامي الصهيوني للاعتداء على المقاومة، يحرص في الوقت نفسه على استغلال هذا المخطط بالذات للمزايدة الطائفية بغية تعطيل دور الرأي العام الوطني المسيحي وقياداته الوطنية ومحاولة ربطها بقيادة الكتائب الطائفية المتواطئة مع اسرائيل منتهزاً مرض رئيس الجمهورية لوضع الجميع امام الامر الواقع.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تثق بوعي الرأي العام المسيحي وقياداته الوطنية وبحرصه على احباط مخطط الفتنة ونبذ حزب الفتنة، وتحمل قيادة حزب الكتائب مسؤولية المجزرة وتؤكد تضامنها مع المقاومة وحرصها على حماية المدنيين من لبنانيين وفلسطينيين من عبث عصابة الكتائب وتطالب الحكومة اللبنانية بأن تحزم امرها وتضرب بيد من حديد على محترفي الاجرام السياسي وتدعو الى:

١ - معاقبة رؤوس مخططي المجزرة والفتنة الطائفية.
٢ - اقتحام المناطق التي تحتلها ميليشيا الكتائب وتطهيرها واعتقال المجرمين جميعهم.
٣ - حل حزب الكتائب.
٤ - طرد وزيري الكتائب من الحكم ومقاطعة هذا الحزب وطنياً وسياسياً وقطع كل حوار معه.
٥ - المشاركة في كل مظاهر القضية الشعبية على مدبري المجزرة ومن يقف وراءهم.
٦ - التنادي الى عقد مؤتمر وطني تمهيدي لكل القوى الوطنية الحية يوم الثلاثاء في ١٥ نيسان ١٩٧٥ لاتخاذ الخطوات التي يقتضيها الوضع المتطور.

والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تعقد اجتماعات مفتوحة للبحث في التطورات واتخاذ الخطوات العملية.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تدعو الجماهير الى اليقظة والحذر والاستعداد لخوض كل اشكال النضالات من اجل الدفاع عن سلامتها وعن مصير البلاد والمقاومة الفلسطينية ولتأديب عصابات الكتائب ومن يقف وراءها.

وتحذر الاحزاب والقوى الوطنية الحكومة والسلطات اللبنانية من اي تقاعس عن ضرب المجرمين وعزل القوى التي تدعمهم، لان ذلك سيحمل القوى الوطنية على ان تتولى بنفسها مسؤوليات الامن الوطني دفاعاً عن سلامة المواطنين والمقاومة الفلسطينية».

نداء الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية
الى الملوك والرؤساء العرب بخصوص حادث عين الرمانة بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٥

الى اصحاب الجلالة والسيادة الملوك والرؤساء العرب، والى كل مخلص يغار على قضايا لبنان وفلسطين ويحرص على وحدة الصف العربي، وعلى استمرار الوئام والتعاون.

اليكم نحتكم للكشف عن الحقيقة كاملة جلية، في الحوادث المؤلمة التي وقعت بين الاهلين وبعض عناصر المقاومة في احدى ضواحي بيروت فسقط عدد من الضحايا الغالية على قلوب الجميع. نحتكم لاحقاق الحق وجلاء الواقع، واجتناب الكوارث وحقن الدماء، وايجاد صيغة تنسيق وتوفيق بين اللبنانيين والمقاومة الفلسطينية، صوناً للسيادة الوطنية وللامن وللنظام.

نحتكم اليكم وانتم المؤهلون لذلك، والمعنيون بما يحفظ لبلد شقيق ولشعبين شقيقين دوام التعاون والتناصر والصمود معاً في وجه العدو المشترك. حفظكم الله وسدد خطانا الى الثواب والحق والعدل.

لا اظن ان لبنانياً مخلصاً او فلسطينياً مخلصاً او عربياً مخلصاً، الا ويدمى قلبه لما وصلت اليه الحالة في لبنان من دمار معنوي ومادي.. وما يحدث ليس في مصلحة لبنان ولا مصلحة احد، وانا على يقين من ان هناك يداً مجرمة تقوم منذ مدة باستفزاز اللبنانيين، واستغلال قوى معينة ضد لبنان وقضية فلسطين.

هذا هو الواقع، فالدولة مغلوبة على امرها، وقد تنازلت عن مسؤولياتها وعن سيادتها، الشيء الذي اقام، بدلاً من الدولة والجيش، دويلات وجيوشاً غير رسمية وغير منضبطة ومجهولة الهوية. وافظع من ذلك، هناك امكنة ومناطق على الاراضي اللبنانية وفي قلب المدن، خارجة عن كل سلطة وحتى عن سلطة المقاومة، الشيء الذي جعل هذه المناطق مأوى وملجأ لكل الخارجين على القانون.

اننا نفكر بان نطرح القضية على الجامعة العربية، ونطلب من كل الاخوان العرب وعلى رأسهم الاخ ياسر عرفات بأن يكون هو الحكم، ويقول لنا اي بلد في العالم، مهما كان ضعيفاً، يقبل بالحالة التي فرضت علينا، والتي ليست وبدون ادنى شك، لمصلحة لبنان، ولا لمصلحة العرب، ولا لمصلحة القضية الفلسطينية، ولكنها لمصلحة فئات عدوة للعرب وعدوة للقضية الفلسطينية وعدوة للبنان. ومن الضروري اذا كنا عاقلين ومخلصين لقضايانا، ان نعالج هذه القضية بأسرع وقت ممكن، لان استمرار هذه الحالة خراب على الجميع.

نقول اننا لا نقبل بأن تكون هناك سلطة فوق سلطة الدولة، ولا نقبل بأن تكون هناك مناطق خارجة عن سيادة الدولة، ومن غير المعقول ان نقع في الخطأ الذي نشكو منه، وأؤكد انه لو تم تطبيق القانون بعدل وانصاف وحق على الجميع، لما كنا وصلنا للحالة التي نحن فيها، وهذه الحالة سببها تطبيق القانون على فئة وعدم تطبيقه على فئة اخرى.

وانا اعتبر ان هذه اكبر مصيبة على لبنان وعلى المقاومة، لذلك طلبت، وبح صوتي وانا اطالب، بأن نسعى لبنانيين وفلسطينيين وعرباً، فنتعاون مخلصين على ان تسترد الحكومة اللبنانية سيادتها، وتقضي على الفوضى وضياع المسؤوليات وتعدد السلطات.

ان وزيري الكتائب يقومان بواجباتهما، وهذه من جملة الاسباب التي دفعت الكتائب لان تكون في الوزارة، لا بهدف استلام بعض الحقائب، بل لنقل وجهة نظر الحزب الى داخل مجلس الوزراء. وانا اعتبر ان وزيرينا يؤديان المهمة بكل اخلاص وصدق وجرأة ومسؤولية، وعليه فلا مبرر لسحبهما من الوزارة التي جاءا معها ومعها يذهبان.

قلت اننا لا نقبل بأن تكون في لبنان دولة فوق الدولة اللبنانية وفوق القانون، وان يطبق القانون علينا وحدنا، واننا مستعدون لان نعطي المثل. وعندما روجعت بالقضية، قلت اننا نضع انفسنا بتصرف الدولة، ونطلب بالحاح ان يأخذ العدل مجراه، والحق يعلو ولا يعلى عليه والقانون يطبق على الجميع، شرط ان لا يكون تطبيقه علينا وحدنا، ولم يعد بيدنا، ان نطلب من اللبناني ان يطبق القانون عليه ولا يطبق على غيره.

انطباعي ان اكثر اخواننا الفلسطينيين واكثر اخواننا في المقاومة الفلسطينية متألمون، ككل مخلص من هذه الحالة، والحمد لله ان المخلصين لم يعدموا في هذه الجهة او تلك الجهة، وهم يسعون لكي لا يعطوا مجالاً للمخربين المكلفين بمهمات تخريبية في لبنان بأن ينالوا من القضية اللبنانية والفلسطينية، وآمل اخيراً ان تنجح مساعي التهدئة، لأن هذا هو هدفنا اولاً وآخراً.

بيان مؤتمر الرؤساء العامين للرهبانيات
حول حادث عين الرمانة بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٥

في الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء، ٢٣ نيسان ١٩٧٥، عقد مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية اجتماع عمل للنظر في الواقع اللبناني القائم، وذلك من خلال الاحداث الدامية الاخيرة التي بدأت سحبها القاتمة تتبدد، واخذت الرؤية تنجلي في الامور الكبيرة والصغيرة، وشرع اللبنانيون يستعيدون قياد النفس وضبط الاعصاب.
وقد انتهى المؤتمر الى استجلاء طائفة من الوقائع الخطيرة اتبعها بطائفة من القرارات التي قضت تلك الوقائع باتخاذها.
وها هوذا يقدمها الى الشعب اللبناني وحكامه بكل واقعيتها المجردة العارية.

أولاً: الوقائع

لقد ظل المؤتمر، في غضون هذه السنة، يراقب سير الاحداث المتعاقبة في لبنان، مستجلياً روابطها بمصادرها من داخل، وبالرياح الهابة وصراعها من خارج، وما ادت اليه، في النهاية من وخيم المغبات، وما قد تؤدي اليه في الآتي القريب والبعيد، بالنسبة الى كيان لبنان في مقوماته الوجودية بالذات، وفي مختلف مرافقه الحيوية، القومية والمجتمعية، الاقتصادية والفكرية والاخلاقية. فتبين له ما يأتي:

١ ـ ان لبنان بفعل الفوضى الرهيبة المستحكمة المستبدة بكل مقوماته القومية والوطنية، وبفعل تشريع ابوابه لكل طارىء متشرد، ولكل متاجر بعقائدية مشبوهة ان لم تكن هدامة، وكل حاقد موتور، اكره ما يكرهه ان يظل للبنان اثر بعد عين، قد بات خلطاً عجيباً سوف لا يعتم ان تضيع معه هويته الاصلية، وتتلاشى شخصيته الذاتية.

٢ ـ ان لبنان بفعل غياب القيمين على شؤونه في شخص حكوماته المتعاقبة، ولا سيما الحكومة القائمة قد امسى مجتمع دويلات تتمتع بالفعل بما يشبه الاستقلال والسيادة، وتتنازع فيه الوجود على اوسع الامداء، ولا يجد من حاملي مسؤولياته للحد من طغيان هذه الفوضى، سوى الاخذ باسباب الهزيمة، والتذرع بوسائل المساومة واساليب التخدير والترقيع، والخاسر ابداً هو لبنان وحده وابناؤه الاصيلون.

٣ ـ ان لبنان، بما هو عليه من غياب السلطة المسؤولة وموميائية القانون، قد فقد نعمة الامن في مختلف ارجائه حتى امسى شبه غاب لا سيادة فيه الا للظفر والناب، ولا ارخص على ارضه من حياة العباد وارزاقهم، مع استجرار النكبة على نموه الاقتصادي والثقافي والحضاري، وجعل سمعته وكرامته مضغة عار وصغار في فم العالم والزمن.

٤ ـ ان لبنان، نتيجة لهزال ايمان اهله بقوميته الاصيلة، ولما يهب عليه من خارج من رياح ضاغطة قد يكون اخطر عواقبها عليه تقلص سيادته الذاتية المستمر، وتخاذله في اثبات وجوده بالقدر الذي تقضي به شروط الاستمرار وعزة الكرامة، قد امسى يحمل وحده، على ضآلة طاقاته، وقر القضية الفلسطينية المرهق، ولا سيما وان هذه القضية قد انقلبت فيها المقاييس الانسانية والسياسية والحقوقية الى مقاييس عنصرية وطائفية قد لا تكون عواقبها الا وبالاً على الشعب الفلسطيني وحقوقه.

٥ ـ ان الاحداث الدامية الاخيرة، وما تقدمها من احداث تماثلها على تفاوت في الابعاد عمقاً وامتداداً، ان كل لبناني

نزيه، صادق اللبنانية، يعرف منها مواطن الداء، ويعرف ايضاً العلاج الناجع. ولكن قل جداً من تجرأ او يتجرأ على الاعتراف، في نبل الاستقامة بما يعرف، اما بدوافع شريرة ونيات خبيثة مبيتة، او بعامل من عوامل الجبن والتذلف والمكسب الخسيس، او بفعل المزايدات الخرقاء، او بعامل انعدام الايمان بلبنان بلداً مستقلاً سيداً، لا موضع في قاموسه لمفاهيم الاندماج، والذوبان، والعروبة المحرقة من معانيها الاصيلة.

ففي مثل هذا الواقع الكارثة، اذا امتدت جذوره وتأصلت، وظل الحكام يعالجون الداء في اخمص القدمين وموطنه العمود الفقري، فقل السلام على لبنان، ارض الحريات والكرامة، وملجأ مضام في حقه وحريته وكرامته.

ثانياً: القرارات

وان مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية اذ انتهى بتدارسه الوضع اللبناني القائم من مختلف جوانبه وابعاده، الى تحديد الوقائع المذكورة آنفاً، وتأكدت له بوجه قاطع لا موضع فيه للشك واللبس.
واذ يحرص فوق كل حرص على بقاء لبنان على الزمن واستمراره على ما كان عليه منذ ما اوجده وركز دعائمه ابناؤه الاصيلون ـ اي وطناً مستقلاً كامل الاستقلال، سيداً كامل السيادة، حراً كامل الحرية.
واذ يعلن على مسمع الكون والزمن انه في سبيل الحفاظ على لبنان اللبناني بكل مقوماته الذاتية الاصيلة، مستعد لأن يجند جميع قدراته المادية، وجميع طاقاته الفكرية والمعنوية، بل ان يدق باب المستحيل اذا قضت الحال.
يقدم للرأي العام اللبناني وغير اللبناني المقررات التي خرج بها من اجتماعه:

١ ـ يرفض المؤتمر استمرار الفوضى الناشبة في جسم لبنان، على كل ارضه. فعلى السلطات المسؤولة من مختلف المستويات ان تبادر الى وضع كل شيء في موضعه الطبيعي، ووضع كل انسان على ارض لبنان في حدود حجمه وحجم حدوده، وان تفرض على الجميع سيادة القانون والانضباط كفالة للسلام والامن في جميع الاراضي اللبنانية.

٢ ـ يرفض المؤتمر كل وجه من وجوه الازدواجية في مختلف مجالات الحكم والسيادة والقوة المسلحة، على ارض لبنان كلها: فلا سيادة الا سيادة السلطة اللبنانية وحدها، ولا حكم الا الحكم اللبناني البحت، ولا قوة مسلحة الا قوة الجيش اللبناني الاصيل. وكل سلاح آخر يرمي الى استرجاع الحقوق المسلوبة فاثما بامرة الجيش اللبناني وقيادته. وفي حال اقدام الحكومة على انتزاع السلاح من يد اي لبناني، يطلب المؤتمر بحزم وتشديد ان يشمل هذا الاجراء جميع المقيمين على الاراضي اللبنانية بأسرها.

٣ ـ يرفض المؤتمر ان يستمر لبنان على وقر القضية الفلسطينية وحده. فعلى المسؤولين عن حماية لبنان ان يبادروا الى اصلاح ذات البين بتقاسم الاعباء مع الغير على مقادير الطاقات والامكانات.

٤ ـ يرفض المؤتمر ان يظل لبنان مسرحاً مباحاً للعقائديات المستوردة، المشبوهة والهدامة، في غير قيود ولا حدود تفرض شريعة الانضباط واحترام السيادة اللبنانية، اسوة منه بكل بلد في العالم: متمدن راق، حريص على استقلاله وسيادته واستمراره.

٥ ـ يطالب المؤتمر رجال الحكومة، وكل مسؤول سياسياً كان ام مدنياً، ان يفهموا اخيراً، فهماً حراً جريئاً، موطن الداء في جسم لبنان، وان يعالجوه بالعلاجات الصحيحة الناجعة، متحررين نهائياً، من (وصفات) المخدرات والتسويات والمساومات على حساب المصلحة اللبنانية العليا. ويطالب ايضاً بأن تبادر الحكومة الى وضع اليد على الجراح بكشف النقاب عن وجه (الطابور الخامس) بكل حقيقته وعريه، ومنه الشيوعية المتغلغلة في جسم لبنان، والمتواطئة باجمعها على قلب نظام الحكم فيه.

٦ ـ يطالب المؤتمر الحكومة بالتعويض على جميع الذين تضرروا في الارواح والارزاق، نتيجة الاحداث الدامية الاخيرة: فالحكومة بتغاضيها واهمالها كانت هي العلة.

٧ ـ لا يرى المؤتمر اي وجه للصواب والانصاف ومنطق الحق في الحملة الشعواء التي تشنها عناصر مسؤولة وغير مسؤولة، من الداخل ومن الخارج، على حزب الكتائب اللبنانية. فالمؤتمر يستنكرها بشدة، ويصرح بأنه يسند هذا الحزب، كما يسند كل حزب وحركة وتجمع آخر، ماثل حزب الكتائب او يماثله في عقيدته اللبنانية الصرف، وفي دفاعه الحر المستميت في سبيل بقاء لبنان بلداً مستقلاً سيداً حراً عزيزاً.

والمؤتمر فيما يقر الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني يستنكر كل انحراف عن اهداف هذا النضال الكريم اياً كان اتجاه هذا الانحراف.

٨ ـ والمؤتمر يتمنى على الصحافة اللبنانية الحرة ان تكون ابداً، باعلامها النزيه، على مستوى المسؤولية في خط الدفاع عن حرم الحق والحقيقة حفاظاً منها على استمرار لبنان عزيزاً يواصل شوطه بيسر في ميادين التقدم الحضاري، واستثمار طاقات ابنائه الميامين المقيمين والمغتربين.

٩ ـ ويدعو المؤتمر بكل الحاح جميع اللبنانيين، على اختلاف مذاهبهم الدينية، الى شد بعضهم ازر بعض، في مجالات الكرامة والحرص على لبنان وضاء الجبين بما يعتز به من قيم روحية، وطاقات انسانية.

وان مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية، بحكم ما يشده من الروابط التليدة الوثيقة، الروحية والقومية والاجتماعية، الى الشعب اللبناني بكلا جناحيه المغترب والمقيم معاً، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، ومن الشرق الى الغرب.

اذ يعلن موقفه هذا الصريح الحازم الحاسم من الواقع اللبناني القائم ومواصلة مراقبته لتطورات هذا الواقع.

واذ يعلن اعتبار اجتماعاته مفتوحة.

يؤكد مرة اخرى، انه يضع جميع طاقاته وامكاناته المادية والانسانية في خدمة المصلحة اللبنانية العليا الى ان يستعيد لبنان لبنانيته الاصيلة بكل قيمها الروحية والخلقية والقومية معاً. وعسى ان الله يلهم جميع اللبنانيين المخلصين، وغير المخلصين انفسهم، الى ما به خير لبنان واللبنانيين جميعاً.

بيروت في ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٧٥

التواقيع :

الاباتي شربل القسيس
الرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية.
الارشمندريت سمعان عبد الاحد
الرئيس العام للرهبانية الباسيلية الشويرية.
الاباتي لويس البستاني
الرئيس العام للرهبانية الباسيلية الحلبية
الارشمندريت برتلماوس سمان
الرئيس العام للرهبانية الباسيلية الحلبية
الاباتي روفايل لطيف
الرئيس العام للرهبانية الانطونية المارونية

الارشمندريت ميشال حكيم
الرئيس العام للرهبانية الباسيلية المخلصية
الاب يوسف العنداري
الرئيس العام للمرسلين اللبنانيين الموارنة
الاب حبيب باشا
الرئيس العام للمرسلين البولسيين
الاباتي لويس البستاني
الرئيس العام للرهبانية المارونية المريمية

التقرير الذي أعده المونسنيور بول باسيم ورفع إلى المراجع الكاثوليكية في العالم

Au lendemain des événements tragiques, vécus par le Liban, au cours de la 3ème semaine d'avril 1975, Mgr. Paul BASSIM, évêque des Latins, le P. AYAD, président du tribunal latin, et le P. Rémy SAFATLY, curé de la Cathédrale Latine, se sont fait un devoir de visiter celles des Communautés Latines, qui ont le plus souffert dans leur âme et dans leurs biens. Par la même occasion, ils eurent la douleur de constater combien ont été éprovées certaines autres Institutions, surtout maronites.

A TRIPOLI

Par ordre chronologique, leur première visite fut pour Tripoli; Parmi les Latins, ce sont **les Pères Carmes** qui furent les plus touchés. Deux groupes de terroristes se sont attaqués à leur Institution: l'un a criblé de balles la magnifique porte, en bois de cèdre, de l'Eglise paroissiale; tandis que l'autre faisant sauter à coups de roquettes, la porte en fer forgé du couvent.

Une fois à l'intérieur du couvent, les sinistres visiteurs agirent en véritables vandales. Ils commencèrent par casser le central téléphonique. Puis commençant l'inspection, ils tirèrent des balles dans les salons, les classes, les dortoirs, les chambres des Pères. Du couvent ils devaient passer à l'Eglise, car la porte de celle-ci n'avait pas cédé. Le sanctuaire est troué en tous sens. L'orgue est désormais inutilisable. La sacristie a été saccagée. Les troncs de l'Eglise, brisés et volés. Les terroristes ne manquèrent pas de faire un tour à la cuisine, dont ils cassèrent le frigidaire et les ustensiles, renversant, pêle-mêle, conserves et denrées

Sur le tableau d'affichage, à l'entrée de l'Ecole, ils laissèrent, en gros caractères, l'inscription suivante:

«L'ISLAM EST LA RELIGION LA PLUS FORTE»

En partant les inspecteurs, emmenèrent avec eux, jusqu'au camp palestinien, le P. Gabriel MEKARI, Directeur de l'Ecole, ainsi qu'un autre professeur. On tira sur un deuxième Père Carme, le P. Michel. Heureusement, il ne fut touché que légèrement à la tête.

LES FRERES DES ECOLES CHRETIENNES, ont été moins éprouvés; non à cause de la civilité des visiteurs, mais parce que la grosse porte d'entrée, forgée à l'ancienne, résista à leurs balles. Ce furent les vitres de l'Ecole, qui devaient voler en éclats.

Parmi les Institutions Féminines, **les SŒURS DE CHARITE DE KOBRE,** n'ont pas été épargnées. On leur vola un calice précieux et un autocar.

Quant **aux SŒURS CARMELLES,** elles firent désamorcer à temps, trois bombes, qui avaient été placés autour de leur Institution.

Il ne nous appartient pas de parler de l'horrible vandalisme et du sacrilège perpétrés à la **CATHEDRALE MARONITE DE TRIPOLI.** Contentons-nous de dire que la porte d'entrée a été trouée à coup de roquettes; le tabernacle en marbre, cassé; le ciboire, renversé sur l'autel avec la Sainte réserve, un second tabernacle d'un autel latéral, forcé Ici aussi la sacristie a été saccagée et le santuaire volé, les fenêtres, les presbytères criés de balles. Les statues en marbe à droite et à gauche du maître-autel, portent la trace des coups de fusils. Les couronnes des statues n'ont pas été volées, parce que, l'on s'est aperçu qu'elles n'étaient pas de métal précieux. On essaya de forcer le coffre-fort de la sacristie, mais en vain.

BANLEU DE BEYROUTH

Voilà pour Tripoli. A Beyrouth, ce sont les Institutions de la banlieu, que l'on pouvait atteindre et que l'on a atteint

La maison **DES SŒURS DU BON PASTEUR, A DEKOUANE:** fut la scène d'une véritable tragédie. Eloignée à peine de 300 mètres du camp palestinien de Tal Zatar, une trentaine d'hommes en armes, commencèrent par scier le cadenas du portail de nuit. Ce qui leur permit d'entrer dans le jardin de l'Institut, d'où ils tirèrent dans la fenêtre de la cuisine pour forcer la sœur cuisinière de leur ouvrir la porte

du couvent. Alertée par le bruit, celle-ci s'était réfugiée, avec son aide-cuisinière, dans les sous-sols. Ce qui n'empêcha pas les terroristes de casser la porte du couvent et de faire irruption, les fusils à l'épaule et les roquettes en main.

Imaginez les cris des bébés, des filles mères, des religieuses, du personnel... Tout ce monde venait à peine de s'endormir, les supplications des sœurs ne firent rien. Les terroristes grimpèrent jusqu'à la terrasse, d'où ils lancèrent des roquettes sur plusieurs appartements voisins, galeries, station d'essence, le tout propriété de chrétiens. La chapelle des sœurs eut droit à sa roquette, tirée de plein flanc, qui troua le mur, cassa le tabernacle et alla tomber par ricochet, au bord de la fenêtre.

A côté de ce banditisme sacrilège, le vol de trois voitures passerait facilement sous silence, n'était le fait qu'un pro-Fedaï libanais, voisin des sœurs, obtint que les voitures leur soient rendues. Mais dans quel état... Elles étaient toutes déchiquetées. Il leur manquait les batteries, les lampes, les transistors et jusqu'aux papiers. C'est la troisième fois que l'Institution des Sœurs du Bon Pasteur est victime de ses voisins de Tal Zatar. Même en temps ordinaire, ces Fedaïs ne se gênent pas de se promener, tout comme chez eux, dans le jardin des sœurs et dans leur orangeraie. Ils sont allés jusqu'à rosser la vieille domestique qui leur demandait de respecter le bien d'autrui affirmant que ce bien était aussi le leur.

Naturellement les sœurs vivent depuis trois ans sur leurs nerfs. Désormais, elles se sentent dans l'obligation de vider les lieux. Elles ont déjà dispersé dans leurs autres maisons, les filles-mères. Restent les enfants trouvés, qui ne tarderont pas. Adieu maison d'accueil, pour ceux que la société n'est pas prête d'accueillir.

Pour finir, nous ne pouvons pas ne pas relever le dinamitage de l'Eglise MARONITE DE LAILA-QUYE, près Borj-el-Barajné. L'explosion a été si forte que tout un pan de l'Eglise a sauté, que les vitres de l'Eglise voisine de Bourj-el-Barajné ont volé en éclats et que les portes de fer des tombes du cimetière voisin ont été arrachées.

Ajoutons à ceci le fait affreux survenu à **Myé-ou-Myé, village du Sud du Liban, dans le diocèse grec-catholique de Saïda.** — Des Fedaïs ont pénétré dans la maison d'un prêtre grec catholique, aujourd'hui décédé: le P. Joseph WAKIM. ils en ont fait sortir le fils, Georges avec ses deux enfants 22 et 20 ans. Ils ont abattu le papa et son ainé et ils ont blessé gravement le puiné.

S'il fallait prendre en considération la lonque liste des plastiquages et l'ajouter à tout ce qui précède, nous devons tirer les conclusions suivantes.

1 — La destruction des usines, des galeries, des appartements, des magasins, des stations d'essence, eut uniquement pour objet des établissements chrétiens.

2 — Le vol à grand échelle fut perpetré dans les quartiers où les chrétiens, étant minoritaires, avaient fermé leurs maisons et leurs établissements de commerce pour se réfugier dans leurs maisons de campagnes.

3 — Le vandalisme a visé uniquement les maisons religieuses et les lieux de culte chrétiens. Aucun établissement musulman, aucune mosquée, aucun minaret n'ont été égratinés.

4 — La mort dans l'âme, nous devons affirmer que c'est la première fois dans l'histoire que nos frères les musulmans se permettent ou ferment les yeux sur la profanation des lieux de culte chrétiens. Même du temps des Turcs, celui qui se réfugiait dans une Eglise ou dans un couvent pouvait se fuger en sûreté.

Daigne le Dieu d'Abraham, d'Isaac et de Jacob;
Daigne le Dieu, père de tous les hommes;
Daigne le Dieu de la fraternité et de la paix;
rouvrir, en ce Proche-Orient et ailleurs, la brèche, dans le chemin barré de l'égoïsme et du fanatisme humains.

Daignes Jésus-Christ, à jamais le seul Médiateur entre Dieu et les hommes, nous rendre à Dieu et à nos frères.

Beyrouth, le 26 Avril 1975

FRATERNITAS - Bulletin du Vicariat Apostolique des Latins au Liban. Mai 1975

مقررات الجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية
أثر اجتماعها بخصوص احداث لبنان ودعوتها لعزل حزب الكتائب اللبنانية بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٧٥

بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ نيسان ١٩٧٥ عقدت الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية اجتماعاً طارئاً لمناقشة الأحداث الأخيرة التي شهدها لبنان واتخاذ المواقف والمقررات المناسبة بشأنها. حضر الإجتماع كمال جنبلاط الأمين العام للجبهة المشاركة وياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية وسائر الأحزاب والتنظيمات العربية الأعضاء في الأمانة العامة للجبهة.

وبعد أن استمع الأخوة المجتمعون الى التقارير المقدمة من الأمين العام ومن المكتب التنفيذي للجبهة ومن منظمة التحرير الفلسطينية حول الأحداث الأخيرة التي شهدها لبنان نتيجة الجريمة التي ارتكبها حزب الكتائب اللبنانية ضد أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، جرت مناقشة واسعة لأبعاد ومعاني هذه الأحداث وما ترتبه من مسؤوليات على مجمل القوى الوطنية العربية. وفي ضوء هذه المناقشة ترى الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة من واجبها اعلان الحقائق والوقائع التالية أمام الرأي العام العربي كله:

أولاً: ان الجريمة الأخيرة التي ارتكبها حزب الكتائب حين تصدت عناصره المسلحة لسيارة باص كانت تقل بعض اللبنانيين والفلسطينيين فقتلت ٢٧ رجلاً وطفلاً كانوا في طريقهم الى أحد المخيمات. ان هذه الجريمة وما تلاها من افتعال صدام مسلح واسع موجه ضد ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني أتت في امتداد حملة التحريض والتعبئة الفاشية التي دأبت قيادة الكتائب على القيام بها منذ فترة طويلة، وهي الحملة التي كانت وما تزال تروج لمواقف التخاذل حيال العدو الصهيوني وتنطق بالعداء لكل ما هو وطني لبناني وعربي وتنادي بعزل لبنان كلياً عن ساحة الصراع العربي المصيري مع اسرائيل، وتطالب بالتعرض للوجود الوطني الفلسطيني ومحاصرة الثورة الفلسطينية.

ثانياً: ليست جريمة الكتائب الأخيرة حادثة مقطوعة الصلة بسائر التطورات التي شهدتها الساحة اللبنانية والعربية في المدة الأخيرة.. وهي بالتالي ليست بعيدة عن مخططات القوى الإستعمارية والصهيونية الهادفة الى الإعتداء على الثورة الفلسطينية واضعاف قضية الشعب الفلسطيني ولا سيما بعد المكاسب المهمة التي حققها هذا الشعب على أكثر من صعيد.

ولقد كان تعثر مهمة كيسنجر بمضمونها الأساسي القائم على محاولة شق قوى المواجهة العربية، ايذاناً للفئات العميلة في لبنان ـ وفي مقدمتها حزب الكتائب ـ للمزيد من التآمر على المقاومة ولا سيما بعد طرح فكرة القيادة المشتركة السورية ـ الفلسطينية كمقدمة لتوحيد سائر قوى المواجهة

ثالثاً: ولعل أخطر ما تنطوي عليه سياسة افتعال التقاتل الداخلي على أرض لبنان التي مارستها وتمارسها القوى المعادية للثورة الفلسطينية.. انها تشكل عوناً لإسرائيل لتمكينها من تجاوز المأزق الذي انتهت اليه محاولاتها الإنتقامية المتكررة لمنع حركة المقاومة من تصعيد كفاحها المسلح داخل الأرض المحتلة. ولقد كشف اسحق رابين عن هذا التلاقي الوثيق بين ما نفذه حزب الكتائب من عمليات ضد بعض التجمعات السكنية للشعب الفلسطيني وبين ما يهدف اليه المخطط الإسرائيلي من تصد غير مباشر للثورة الفلسطينية حين قال بعد عملية تل أبيب (سافوي) البطولية: ان في لبنان جهات وظروفاً تسمح له بالثأر من عملية سافوي دون أن تتورط اسرائيل في عملية مباشرة ضد المقاومة قد تعطي مفعولاً معاكساً أي قد تؤدي الى مزيد من التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني.

رابعاً: ان ما رافق الحملة الكتائبية المسلحة من تسعير للعصبية الطائفية وللدعوات الإنعزالية ومن محاولات مكشوفة لتمزيق وحدة الشعب اللبناني، أتى ليقدم خدمة كبيرة للسياسة الصهيونية المعروفة حيال لبنان والتي لم تخف يوماً سعيها لتفكيك وحدة اللبنانيين تبريراً لمطامعها القديمة والمستمرة في أرض لبنان وجنوبه بشكل خاص، والعمل لزعزعة مثال الدولة الديمقراطية الذي تدعو له المقاومة الفلسطينية من خلال اثبات استحالة الوحدة الكيانية والتعايش بين فئات الشعب اللبناني

خامساً: وعلى الرغم من العون الذي حصل عليه حزب الكتائب من عناصر التقت معه وساعدته في بعض المؤسسات والأجهزة فانه فشل في جر السلطة السياسية والجيش الى صدام ظاهر وشامل مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، كان من شأنه لو حصل أن يزج البلاد في هوة حرب اهلية تدمر الوحدة الوطنية والمصير اللبناني وتقوض معالم الوضع الإقتصادي كما تصيب المصلحة الوطنية اللبنانية والمصلحة القومية العربية بافدح الأضرار.

وقد كان للدور الوطني الحكيم الذي اضطلع به رئيس الجمهورية ومعه الحكومة بالإستناد الى ارادة الأغلبية الساحقة من اللبنانيين ابلغ الأثر في تجنيب لبنان هذه المخاطر وفي صون الوحدة الوطنية وتغليب الأخوة اللبنانية - الفلسطينية على كل محاولات الإيقاع بين الشعبين الشقيقين اللذين تشدهما الى بعضهما روابط العروبة والمصير المشترك.

سادساً: ان كل الدلائل الراهنة تشير الى مضي العناصر المعادية للقضية الفلسطينية في سياستها الرامية الى الخروج على موقف لبنان الرسمي والوطني وتجديد افتعال الصدام الداخلي خدمة للمخططات ذاتها التي كانت تلك العناصر وما تزال تتحرك بوحي منها.

ان استمرار تدفق السلاح على حزب الكتائب وامعانه في التسعير الطائفي المحموم واصراره على التصدي للوجود الوطني الفلسطيني وللقوى الوطنية اللبنانية التي تمكنت من احباط محاولته الأخيرة ان ذلك كله يشير بوضوح الى تصميم القوى المعادية للثورة الفلسطينية وللنضال العربي كله على تنفيذ المزيد من المؤامرات في الساحة اللبنانية.

ان الأمانة العامة للجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية في ضوء هذه الحقائق جميعاً تقرر باجماع الأطراف الممثلة فيها ما يلي:

١ - ادانة الدور الذي يمثله حزب الكتائب كفصيلة منفردة معادية للوجود الوطني الفلسطيني وللمصلحة الوطنية اللبنانية والمصلحة القومية العربية في مواجهة المخططات الصهيونية والإستعمارية.

٢ - الوقوف الحازم الى جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها لحماية الساحة اللبنانية مما يدبر لها على يد القوى المعادية، مع كل ما يتطلبه ذلك من اشكال الدعم والمساندة على مختلف الأصعدة.

٣ - توفير مقومات الصمود اللبناني في وجه مخططات القوى الصهيونية والإستعمارية وذلك من خلال الحرص على وحدة الشعب اللبناني والتلاحم الفلسطيني - اللبناني وتكريس السياسة اللبنانية التي تعكس مبدئياً وعملياً اتجاه الرأي العام بجميع فئاته حيال القضية الفلسطينية والنضال الوطني للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وهي السياسة التي تجسدت في التزام لبنان الرسمي بمقررات الرباط التي أكدت على ضرورة دعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤولياتها ضمن كافة اماكن تواجدها كما تجسدت في الدور الذي اداه لبنان حين تحدث رئيسه باسم العرب جميعاً في هيئة الأمم المتحدة دفاعاً عن القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني، ودعم سياسة المواجهة للعدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان بخطة عون عربي تستهدف توفير الأسلحة الدفاعية الموجهة فعلاً لرد الهجمات الإسرائيلية وفي اطار الحرص البالغ على أن يكون الجيش اللبناني قوة حماية لحدود لبنان، وعلى احباط كل محاولة ترمي الى صرفه عن هذه المهمة الوطنية الأصلية.

٤ - دعم الموقف الحازم الذي اتخذته الحركة الوطنية اللبنانية حيال حزب الكتائب بما يمثله من سياسة متنافية لأبسط متطلبات المصلحة الوطنية اللبنانية والمصلحة القومية العربية

٥ - العمل على عزل حزب الكتائب سياسياً في المجال العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي، واعداد الرأي العام العربي وتهيئة الأجواء العربية الرسمية لتطبيق هذا العزل. واعتبار هذا الموقف الذي ينبغي تعميمه عربياً حيال الكتائب اجدى الوسائل الفعالة للمحافظة على صلة لبنان بالوضع العربي وتمتينها وتقويتها من كل الملابسات التي ولدتها وتولدها الدعوات الإنعزالية الحاقدة التي يروج لها اعداء الثورة الفلسطينية في لبنان.

٦ - مقاطعة الكتائب اللبنانية واعوانها وشركائها والضالعين في سياستها على الصعيد الإقتصادي والمالي وفي علاقة هؤلاء واعمالهم في العالم العربي وتكليف المكتب التنفيذي للجبهة بمتابعة العمل على تنفيذ هذا القرار.

٧ - عقد الإجتماع المقبل للأمانة العامة خلال مدة اقصاها شهران من أجل البحث في كيفية تطبيق مقررات المجلس العام المنعقد في أواخر كانون الأول من العام المتصرم في الجزائر.

خطاب الدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في مخيم تل الزعتر، بمناسبة الاول من ايار (١٩٧٥)

(...)

نقطة اخرى هي مسؤولية حماية الثورة الفلسطينية في لبنان التي تعتبر الساحة الرئيسية الثالثة بالنسبة للعمل الفلسطيني ليس فقط من حيث كونها تشكل التجمع الفلسطيني الثالث وانما لوجود البندقية الفلسطينية المشرعة على هذه الارض. فالعدو الصهيوني يحاول مستميتاً، ضرب هذه الظاهرة وتصفيتها، ووضع حد لنشاطها الثوري. وسلاح العدو في محاولاته هذه استخدامه للقوى الرجعية والعميلة في لبنان وكان هذا هو مغزى تصريح اسحق رابين الاخير الذي ادلى به قبل ايام من مجزرة عين الرمانة.

ان اسرائيل بعد ان عجزت عن تصفية حركة المقاومة الفلسطينية في الكرامة وفي كفرشوبا وفي عمليات القصف المستمرة فانها عن طريق السفارة الاميركية في لبنان وعن طريق القوى العميلة والرجعية والمرتبطة في لبنان تضع الخطط المشتركة من اجل الوصول الى خطة مشتركة لتنفيذ مؤامرة ضرب الثورة الفلسطينية في لبنان.

ان مؤامرات القوى الرجعية والعميلة في هذا القطر لا يجب ان توقعنا في فخ مخططات الاعداء. ففي الاردن ضربت الثورة عن طريق ايجاد شرخ ما بين الشرق اردنيين وما بين الفلسطينيين.. الا انهم في لبنان لن يستطيعوا خلق مثل هذه النعرة، ومع ذلك فستستمر محاولاتهم الرامية الى خلق نوع من القتال المستمر على اساس طائفي ليتمكنوا من تحقيق اهدافهم ومآربهم.

لذلك فان واجبنا، واجب الثورة الفلسطينية ان تمنع هذه المعركة التي يراد لها ان تتحول الى معركة طائفية.

ان هذا يتطلب منا ان نعي مجموعة من الخطوط السياسية والعسكرية الضرورية التي تؤهلنا لخوض معاركنا مع الاعداء بكل هداية ويقظة وحذر. ومن ثم واجبنا ايضاً ان نفضح المخطط الطائفي فكلنا نعرف ان الجماهير الكادحة المسيحية تعاني نفس معاناة الجماهير الكادحة المسلمة. ومن هنا فان المطلوب منا هو ان نحول الصراع الطائفي الى صراع طبقي بين كل المحرومين والمضطهدين والفقراء سواء كانوا مسلمين او مسيحيين، ضد كل الرجعيين في لبنان الذين ينفذون مخططات الأمبريالية، وبذلك وحده تنجح في ضرب الطائفيين في لبنان وكشف مخططاتهم الامبريالية.

ولا بد من ان ترتقي صيغة العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية اللبنانية، والثورة الفلسطينية حتى تصل الى صيغة جبهوية.. نستطيع من خلالها توجيه ضرباتنا الاقوى والاشد الى معسكر الاعداء في الداخل والخارج. ولكي نستطيع ان نوجه لهم مقابل كل صفعة صفعتين بل ثلاثاً..

لان في لبنان قوى عميلة لا تفهم الا لغة القوة ولا يمكن ان تحاور الا بالرد الثوري العنيف على كل مخططاتها ومؤامراتها.

اننا نعرف جيداً ان ميزان القوى في لبنان يضعنا في موقع الدفاع عن النفس. فنحن لا نستطيع ان نبدأ من موقع الهجوم ونشن حرباً مستمرة مع الحركة الوطنية اللبنانية دون الوقوع في اخطاء كبيرة، ولكننا الان علينا مسؤولية الدفاع الرادع وليس الدفاع السلبي. الدفاع الرادع الذي نستطيع به رد الصاع صاعين، وحتى تصبح القوى الرجعية واليمينية في موقع الدفاع عن نفسها.

حديث سماحة مفتي الجمهورية، الشيخ حسن خالد
لوفد اهالي الدكوانة، كما اوردته «وكالة اخبار لبنان» بتاريخ ١٣ ايار ١٩٧٥

«استقبل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، في ١٢ ايار، وفداً من اهالي منطقة الدكوانة على رأسه النائبان العقيد فؤاد لحود واوغست باخوس، ومختار الدكوانة وبعض شخصياتها.

وقد عرض الوفد على المفتي اوضاع الدكوانة خصوصاً المنطقة الصناعية وما تتعرض له من خسائر فادحة بسبب فقدان السلطة اللبنانية من جراء علاقتها بمخيم تل الزعتر.

وطالب العقيد لحود بمساعدة المفتي على الاستعانة بسرية من الجيش لحفظ الامن هناك.

وقال المفتي انه مع ضرورة استتباب الامن في منطقة الدكوانة، كما في غيرها، وانه مع ضرورة التعايش الوطني بين جميع اللبنانيين واخوانهم الفلسطينيين، الا ان المشكلة اذا كانت واقعة في الدكوانة فانها اليوم واقعة في لبنان كله.

واضاف: «نحن معكم في حل المشكلة ولكن ينبغي ان نحلها كلياً وليس جزئياً، وجذرياً وليس سطحياً، والا فاننا اذا قضينا عليها في الدكوانة فانها ستظهر في مناطق اخرى.

ان جوهر المشكلة هذا الحكم الطائفي والامتيازات الطائفية التي يحاول حزب الكتائب ترسيخها واحتكارها باسم المسيحيين مع اننا نعيش اخوتنا الحقيقية مع المسيحيين، وان اسلامنا يدعونا الى ذلك لكنني لست اعلم لماذا التمسك بهذه السياسة الطائفية؟ ان السياسة الطائفية تتجلى في سياسة الدولة منذ عهد الانتداب حتى اليوم، على كل الاصعدة، منها صعيد الجنسية وصعيد الادارة وصعيد تنظيمات الجيش حتى اصبحت اليوم تتمثل على صعيد الميليشيات العسكرية».

وتابع المفتي خالد: «انني اتساءل هنا، لماذا هذا التسلح الذي تتسلحه الكتائب والاحرار، تحت سمع الدولة وبصرها، بل وبمساعدة السلطة نفسها في الوقت الذي لا توجد اي ميليشيا طائفية اسلامية عندنا.

ان هذا التسلح والاستفزاز الكتائبي وغيره تمثل اكثر ما تمثل في مجزرة عين الرمانة، وفي حوادث ترشيش، واننا لنتساءل: لمصلحة من هذا السلاح؟ تسألون عن التسلح لدى الفلسطينيين في مخيماتهم، والغاية معروفة، والعدو الاسرائيلي معروف. اما الامن والاستقرار والمحبة والازدهار في لبنان فكلها شروط ضرورية لنجاح الثورة الفلسطينية نحرص عليها في محاربة العدو الاسرائيلي خارج الحدود حتى يتسنى للشعب الفلسطيني العودة الى بلاده. ولا تعتقدوا ابداً ان الفلسطينيين تعجبهم حياة المخيمات التي يعيشونها اليوم.

ولقد تمثل الاحتكار الطائفي لدى حزب الكتائب في تفرده بالاستقالة من الحكومة والتحريض عليها من طرف واحد، مما جعل الوزراء المسلمين حتى امس يتمسكون بالبقاء في السلطة رداً على حزب الكتائب وحفاظاً على كرامة المسلمين ومشاركتهم الحقيقية في الحكم».

ومضى يقول: «ان الطائفية التي تنتهجها الكتائب لا بد أن تولد الطائفية، وعلى كل حال ينبغي لنا جميعاً ان نعي، وحزب الكتائب في طليعة المطالبين بهذا الوعي، ان لبنان لا يمكن ان يحكم بعد اليوم الا بالحكم الوطني، اما الحكم الطائفي والاستقالة الطائفية والمناطق الطائفية والحقوق الطائفية، فكلها امور تخطاها الوعي الوطني، خصوصاً عند المواطنين الشرفاء.

انني اعتقد انه لا يجوز للحكومة ان ترضخ لأي ضغط طائفي من اي حزب طائفي كان. وعلى كل القوى الوطنية ان تتعاون لتوحيد الصف الوطني وبناء لبنان المستقبل، وعندما تتوحد هذه القوى المخلصة مسيحية واسلامية، فانه لن تكون هناك ازمة سلطة لا في الدكوانة ولا في غيرها».

وخلص المفتي الى القول: «انتم تعلمون ان المسلمين لا يرضون بنزول الجيش من اجل موضوع هو من اختصاص الامن الداخلي. نحن مع الجيش ومع نزوله للمحافظة على الامن عند اللزوم، ولكن ينبغي ان يسبق ذلك اجراء تنظيمي فيه يضمن قيام مجلس قيادة مشتركة من جميع العناصر الوطنية اسلامية ومسيحية على قدم سواء يكون لها امر الفصل في توجيهه وتحريكه لمصلحة الوطن والمواطنين».

بيان رئيس الحكومة، السيد رشيد الصلح
في جلسة الاستقالة في مجلس النواب بتاريخ ١٥ ايار ١٩٧٥

حضرة النواب المحترمين

جئنا زملائي وانا، لا حباً بلعبة نلعبها او مناورة نمارسها، ولكن لمبدأ ديمقراطي برلماني التزمناه وتعاهدنا عليه، وهو واجب المثول امام مجلسكم الكريم لاننا بارادتنا اتينا الى الحكم وبثقته حملنا المسؤولية،

جئنا وكتابنا بيميننا لا لبس فيه ولا غموض.

ايها الزملاء الكرام

انكم سمعتم او قرأتم الكثير من تصريحات الذين سددوا اعنف حملات التهجم على حكومتنا وعلي شخصياً، فكم تجنوا ورشقوني بنابي الكلام الذي مررت به مر الكرام.

حضرة النواب المحترمين،

قبل ان ينجز المجلس النيابي الكريم مناقشة بيان الحكومة، مع ما تضمنه من عرض لاعمالها ومنجزاتها على كل الاصعدة، ومن تحديد لسلوكها حيال الاحداث الدامية المؤسفة التي وقعت في صيدا وذهب ضحيتها بعض المواطنين، وفي مقدمتهم المناضل الوطني معروف سعد، وقبل التمكن من التوقف ملياً امام النتائج الهامة لتلك الاحداث ومضاعفاتها، شهدت البلاد مرة اخرى احداثاً دامية اكثر خطورة واتساعاً، ما زلنا نعيش ذيولها حتى اليوم، انطلاقاً من مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان المنصرم.

وانني اليوم اذ اعود لتبني ما ورد في بيان الحكومة السابق، فانما احرص على الادلاء امامكم ببيان مخصص لتوضيح موقفي من الاحداث الراهنة، لما ترتديه من خطورة، وذلك قناعة مني بضرورة ممارسة المؤسسات الدستورية دورها كاملاً في بحث ومعالجة القضايا المصيرية التي تواجهها البلاد، وفي مقدمة هذه المؤسسات المجلس النيابي الكريم...

ظهر الثالث عشر من نيسان وقعت جريمة منكرة في عين الرمانة ضد اوتوبيس ينقل عدداً من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين العائدين الى تل الزعتر.

ومن الواضح ان حزب الكتائب يتحمل المسؤولية الكاملة عن المجزرة، وعن المضاعفات التي اعقبتها، والضحايا والاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالبلاد نتيجة لها. وقد ثبت ذلك منذ اللحظة الاولى للجريمة البشعة، ومن خلال اصرار هذا الحزب على عدم شجب الجريمة، وممانعته في تسليم المسؤولين عنها طوال ثلاثة ايام، ثم اقراره الصريح والعلني بالمسؤولية من خلال تسليمه اثنين من مرتكبي المجزرة ووعده بتسليم اخرين.

ويتضح الحجم الحقيقي لمسؤولية حزب الكتائب عن الحادث، حين نربطه بالمقدمات التي سبقته، وبالمحاولات التي تلته، لتوسيع الصدام الناشىء عنه، وتحويله الى تقاتل واسع بين اللبنانيين والفلسطينيين وبين اللبنانيين انفسهم.

فمنذ مدة طويلة، دأب حزب الكتائب من خلال جميع مواقفه على التحضير السياسي والمعنوي والمادي والعملي لمثل هذه الاعمال.

فالمذكرات التي توالت بمناسبة وبدون مناسبة، تطرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان، وتدعو صراحة الى التصدي له، وتحرض عليه، والدعوة المستمرة للخروج على سياسة الدولة الرسمية المعتمدة حيال العلاقات اللبنانية الفلسطينية واللبنانية العربية، وهي الدعوة التي تصاعدت بشكل مفتعل مع رسوخ دور لبنان في مساندة النضال الفلسطيني، كما تجسد في الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية، وفي سفر فخامة رئيس الجمهورية الى الأمم المتحدة لعرض القضية الفلسطينية باسم العرب جميعاً...

كل هذا التحضير السياسي الكثيف المتوسل اثارة النعرات الطائفية، كان يرافقه تحضير عسكري محموم تمثل في اقامة ميليشيا مجهزة باسلحة، يجري الحصول عليها بكثافة، وبتسهيلات من جهة معروفة، كما اكد ذلك سماحة مفتي الجمهورية،

ولم يعترض احد على كلامه. وكل ذلك بحجة وجود سلاح في ايدي المناضلين الفلسطينيين، يعرف الجميع انه موجه لمقاتلة العدو الاسرائيلي، بينما السلاح الآخر لا وظيفة له سوى الاعداد لضرب المقاومة الفلسطينية، وافتعال عمليات تقاتل داخلي تدفع بالبلاد نحو الفتنة من اجل حماية امتيازات طائفية وسياسة انعزالية باتت ترفضها غالبية اللبنانيين.

واذا كان مشروعاً ومفهوماً ان يحمل السلاح من يريد مقاتلة العدو، فكيف يمكن تبرير كل هذا التسلح الاستفزازي من جانب طرف يكرر دائماً حيال الاعتداءات الاسرائيلية، ان قوة لبنان في ضعفه، عازفاً عن الانخراط في صفوف الجيش وقوى الامن، جاعلاً من الوطن بيتاً بلا سقف، وارضاً بلا سياج.

هذه الحقائق جميعاً مهدت لمجزرة عين الرمانة، وتأكدت بعد المجزرة حين اتضح ان حزب الكتائب يرمي الى توسيع الصدام، وتحويله الى صدام شامل من خلال طلب توريط الجيش وزج الدولة في عملية مواجهة مع الاخوة الفلسطينيين، ومع الكثرة الساحقة من اللبنانيين الذين لا يرون رأي الكتائب.

حضرة النواب المحترمين

ان ادراكنا لهذه الاهداف جعلنا نعتبر منذ اللحظة الاولى ان واجبنا الرئيسي هو منع تحويل مجزرة عين الرمانة الى صدام شامل، كنا نرى بوضوح انه يستهدف تدمير الوحدة الوطنية. وضرب الاخوة اللبنانية الفلسطينية، ومن هذه الزاوية حددنا طبيعة الاجراءات التي يجب ان تتخذ لمواجهة مضاعفات الحادث. واذا كانت للبعض انتقادات حول ممارستنا لهذه الاجراءات التي سوف نعود الى الرد عليها، فانه من المستهجن استخدام هذه الانتقادات لتغطية او لتمويه المسؤولية الحقيقية التي يتحملها الطرف الذي مهد سياسياً وعسكرياً للجريمة، ونفذها واصر على تبنيها وحاول ان يطورها بحيث تتحول الى فتنة شاملة.

هنا تكمن المسؤولية الرئيسية، وليس في جوهر العلاقات اللبنانية الفلسطينية ولا في ما يسمى بغياب الدولة عن ممارسة دورها. ذلك ان ما اتخذناه من اجراءات لمواجهة الاحداث كان يمثل اقصى ما نستطيعه في ظل الوضع العام الذي تعيشه البلاد، واوضاع مؤسسات الدولة واجهزتها التي لا بد من القول صراحة ان التركيبة الطائفية السائدة تشل الجزء الاكبر من فعاليتها، ولا سيما عندما يتعلق الامر بحزب يتخذ لنفسه صفة المدافع عن امتيازات طائفية معينة.

حضرة النواب المحترمين

ولا بد لي من ان اكون صريحاً بشأن الموقف من مسألة الاستعانة بالجيش.

اجل لقد كان رأيي عدم الاستعانة بالجيش لانني ارى ان زج الجيش في الصراع من شأنه الوصول الى نتائج اكثر تدميراً واشد ضرراً.

فالتظاهرات الطائفية التي نظمت تحت ستار الانتصار للجيش اثر حوادث صيدا المؤلمة قد الحقت ابلغ الاساءة، وصورتها وكأنها لفئة من اللبنانيين دون سواها.

عدا عن انه سبق لاكثر من رئيس وزراء ان طرح موضوع قيادة الجيش على بساط البحث، ولاكثر من فئة سياسية ان طرحت مسألة التوازن المفقود داخل هذه المؤسسة. وقد شكل هذا الموضوع احدى القضايا الاساسية في الازمات الوزارية السابقة، كل ذلك جعل استخدام هذه المؤسسة في اغراض الامن الداخلي موضع معارضة شديدة من قبل اكثر من نصف البلاد.

وكان لا بد من اعادة النظر بقانون تنظيم الجيش باتجاه اخضاع هذه المؤسسة كسائر المؤسسات لسيطرة السلطة السياسية، واعادة التوازن اليها لتتمكن من القيام بدورها الوطني على اكمل وجه. غير ان افتعال الازمات لم يتح لنا الوقت لانجاز ذلك، وبالتالي لم يكن بامكاننا استخدام الجيش في الاحداث الاخيرة، بل لقد حلنا دون زجه في هذه الاحداث ونحن مرتاحو الضمير، لقناعتنا اننا حلنا دون تدهور اكثر خطورة، وانقسام اعمق واشمل، وصراع اكثر عنفاً ودموية، ربما كان هو الحرب الاهلية بالذات مع ما تجره من خطر على وحدة لبنان واستقلاله.

واذا كانت هذه هي «جريمتي» فانا مستعد ان اقدم الحساب، وان ادفع الثمن! وقد بات واضحاً ان موقفي هذا هو الذي دفع بحزب الكتائب الى حملته المكشوفة ضد الحكم والحكومة، والى استقالة وزرائه، من اجل تفجير ازمة سياسية سنعود فيها بعد الى كشف اغراضها. وانني اتفهم موقف بعض الوزراء الاخرين، واعي ظروفهم كما اتفهم موقف بعض الزملاء الكرام من النواب الذين يوجهون لي الانتقادات وبعضها يصل حد التجريح، مسيئين فهم قصدي من وراء استمراري في تحمل مسؤولية الحكم.

واني اقول بكل صراحة انني لم اكن يوماً من المتمسكين بهذا الكرسي. وما بقيت مثابراً على تحمل مسؤولياتي اثر احداث صيدا الا باصرار من القوى التي امثل، والتي لم تعد ترضى بان يكون رؤساء الحكومات والحكومات كبش المحرقة، والثمن الذي يقدم كل مرة اما لتغطية المسؤولية الحقيقية عن الازمات الكبرى، واما لتمييع المطالب الوطنية وتضييعها...

وبعد الاحداث الاخيرة، كنت ارى ان المصلحة الوطنية تقضي بفترة من التهدئة، بدأتها فوراً بتعزيز العلاقات اللبنانية الفلسطينية، لامساً كل تجاوب واستعداد من الاخوة الفلسطينيين للتقيد بالاتفاقيات والمساعدة على ضبط الامن واحترام القانون لما فيه مصلحة الطرفين. ويبدو ان النجاح في تأكيد علاقات الود والتعاون على اسس سليمة بين الدولة اللبنانية وبين الاخوة الفلسطينيين، وسير الامور في البلاد نحو عودة الاجواء الطبيعية، قد اثار حزب الكتائب ومن وراءه، فدفع بوزيريه الى الاستقالة بحثاً عن تصعيد جديد للتوتر ومحاولة لقطع الطريق على بحث واقرار مشروع قانون تنظيم الجيش، ومشروع قانون التجنس الذي تقدمت به لمجلس الوزراء، والمشاريع المالية التي تقدم بها وزير المالية، ومشروع زيادة رواتب موظفي الدولة الذي سبق لمجلس الوزراء ان اقره مع مفعول رجعي له ابتداء من اول سنة ١٩٧٥ والذي تأخر ارساله للمجلس النيابي الكريم لربطه بمشروع زيادة رواتب القضاة، وكذلك لقطع الطريق على مشاريع وزارة الاقتصاد والتجارة لتطبيق البطاقة التموينية وتحديد اسعار المواد الاستهلاكية على اساس النسب المشروعة للربح، ومشاريع وزارة التربية لزيادة رواتب المعلمين وانصافهم وغير ذلك من القضايا الهامة.

حضرة النواب المحترمين،

ان حرصي على عدم مجاراة وزراء الكتائب في استقالاتهم، كان نابعاً من حرصي على عدم تمكين فئة طائفية تتجه نحوها اصابع الاتهام من فرض ارادتها على البلاد، وتحدي مركز رئاسة الحكومة وما ومن يمثل هذا المركز، لا سيما وان هذا التصعيد السياسي يرافقه بالنسبة لهذه الفئة الطائفية، تصعيد في تحضير اجواء الاستفزازات العسكرية الامر الذي ان لم يجر وضع حد سريع له، عرض مرة اخرى امن البلاد للخطر ودفع الوطن نحو الكارثة...

حضرة النواب المحترمين

لا بد لي في الختام من ان اطرح امام مجلسكم الموقر بمنتهى الصراحة والمسؤولية ما اراه ضرورياً من استنتاجات زادتني تجربة الحكم في هذه الظروف قناعة بها، وهي استنتاجات تنطلق من قناعة الاكثرية الساحقة من اللبنانيين. ان الامتيازات الطائفية التي تشكل اساس النظام السياسي اللبناني قد تحولت في ظروف تطور لبنان وعلاقاته بمحيطه العربي الى عائق يمنع اي تقدم ويهدد بالعودة الى الوراء وبنسف ما شيده بناة الاستقلال.

فهذا الواقع هو الذي يحول دون المشاركة الحقيقية في الحكم، ودون توزيع سليم للصلاحيات في مراكز السلطة، ودون اضطلاع المؤسسات السياسية والتنفيذية بدورها المطلوب، ودون قيام تمثيل نيابي ديمقراطي سليم، ودون تعزيز الجيش وتمكينه من القيام بدوره بشكل طبيعي في الدفاع عن الوطن، ودون تعزيز قوى الامن الداخلي، ودون اصلاح الادارة، ودون المساواة الحقيقية بين المواطنين بما يقضي على الحرمان ويرفع من مستوى المناطق المحرومة.

واني ارى من واجبي وقد عشت تجربة مرة في الحكم، ان اقول بصراحة وموضوعية ان الوضع السياسي اللبناني لم يعد يحتمل التمويه ولا المساومة. امامنا خياران لا ثالث لهما للخروج من الوضع المتردي اما وضع معادلة جديدة في اطار الفلسفة القائمة للنظام السياسي الحالي، وفي ضوء حاضر الطوائف اللبنانية، عددياً واجتماعياً، واما وضع معادلة ديمقراطية جديدة في اطار متطلبات النهوض الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وباتجاه علمنة مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والانماء الشامل في آن معاً، وقيام لبنان بالتزاماته العربية.

واني والفئات الوطنية نختار دون تردد الخيار الثاني النابع من منطق التاريخ، وواقع الوطن وروح العصر وتطلعات الاجيال الجديدة.

لذا فقد بات من الضروري ان نتجه لمعالجة اوضاع البلاد، معالجة جذرية لن تكتسب فعاليتها مرحلياً الا وفقاً للاسس الآتية:

أولاً: تحقيق اصلاح سياسي ديمقراطي يؤمن توزيعاً صحيحاً للصلاحيات بين مختلف مراكز السلطة، ويوفر امكانية قيام تمثيل سياسي يعكس الارادة الشعبية الحقيقية من خلال تعديل ديمقراطي لقانون الانتخاب.

ثانياً: الالتزام بمقتضيات المعركة العربية المشتركة في مواجهة العدو الصهيوني، وفي صميم ذلك الالتزام، بمساندة

القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني الشقيق بكل الاشكال والامكانيات، ومهما بلغت التضحيات، واقامة اكثر العلاقات توطداً ورسوخاً مع المقاومة الفلسطينية على أساس التنسيق الكامل الذي يضمن المصلحة المشتركة.

ثالثاً: تعديل قانون تنظيم الجيش، واخضاعه للسلطة السياسية واحلال التوازن في صفوفه ومده بكل الامكانيات المادية والبشرية، ليتمكن من القيام بدوره الوطني الاساسي، وتجنب اقحامه في قضايا الامن الداخلي مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز لقوى الامن الداخلي عدة وعدداً.

رابعاً: اقرار قانون التجنس بما يضع حداً لمأساة عشرات الالوف من اللبنانيين المحرومين من الجنسية، وأخص بالذكر منهم عرب وادي خالد.

خامساً: معالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي بما يؤمن الموارد الكافية وفق سياسة ضريبية، تطال المداخيل المرتفعة، للوفاء بمتطلبات الدفاع الوطني والمشاريع الانمائية، والتقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وسواها والتي ينبغي ان يجري توسيعها وتعميمها لتشمل كل اللبنانيين في كل المناطق، مع العمل على ضرب الاحتكار والسير نحو العدالة الاجتماعية بخطى اسرع.

حضرة النواب الحترمين

قيل انني متمسك بالحكم. والحق انني منذ اعلنت على سلم القصر الجمهوري انني قبلت تشكيل الوزارة على اساس المطالب الوطنية المعروفة كنت اعلم ان المهمة عسيرة، وان المستأثرين بالامتيازات الطائفية لن يمكنوني من اتمام الشوط حتى نهايته. وعليه، كنت مستعداً على الدوام بأن يكون بقائي في الحكم مرهوناً بقدرتي على التحرك باتجاه تنفيذ المطالب الوطنية التي قبلت الحكم على اساسها. وما كنت لابقى في الحكم دقيقة واحدة بعد كل الازمات التي افتعلت في وجه حكومتي، لمنعها من العمل، لولا ان حزب الكتائب حاول استفزاز مقام رئاسة الحكومة، ومن تمثل لاخراجي عن غير طريق الاصول الديمقراطية. فكان لا بد لي من ان ابقى لاغادر موقع المسؤولية بالتفاهم مع الفئات الوطنية، وبعد وضع الامور في نصابها.

حضرة النواب المحترمين

اسمحوا لي ان اختم بياني بالتوجه الى اصحاب الارادات الطيبة الذين يعتقدون بان تغيير الاشخاص كفيل بحل قضايا البلاد، فينهمكون في عملية البحث بالمواصفات الشخصية لهذا او ذاك من السياسيين، الى هؤلاء اؤكد قناعتي وقناعة اكثرية اللبنانيين، بان اسلوبهم ينطوي على مضيعة للوقت وملهاة وتمييع. فالعلة هي في الاساس، في مبادىء الحكم والمؤسسات والقوانين، وليست في الاشخاص. فليتجه كل جهد مخلص نحو مصارحة ديمقراطية مسؤولة وجدية، من اجل تشخيص موضوعي للداء ومعالجة جذرية له.

اقول هذا وانا في طريق العودة الى صفوفكم شاكراً كل من وجدت لديه العون والمساندة، وفي الطليعة فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجيه الذي احفظ له اصدق شعور الاحترام والتقدير، وكذلك اخواني وزملائي الوزراء ولا سيما هؤلاء الذين رافقوني في المسيرة الديمقراطية البرلمانية الى نهاية الشوط.

حضرة النواب المحترمين،

اني اعلن امامكم عزمي على زيارة قصر الرئاسة لاقدم استقالة حكومتي سائلاً المولى تعالى ان يحفظ لبنان والسلام.

رد حزب الكتائب اللبنانية
على بيان استقالة السيد رشيد الصلح بتاريخ ١٥ أيار ١٩٧٥

لما كان نواب الكتائب اللبنانية قد استجابوا لإلحاح المجلس النيابي ودعوة رئيسه في جلسة أمس بالإمتناع عن الرد على بيان رئيس الحكومة للإعتبارات التي عددها النواب والتي أوردها رئيس المجلس في كلمته المدونة بالمحضر وبعد أن قرر المجلس حذف ما ورد على لسان رئيس الحكومة. وتناول به حزب الكتائب من محضر الجلسة. ولما كان ما ورد على لسان رئيس الحكومة يستوجب الإيضاح، لذلك يعلن حزب الكتائب اللبنانية للرأي العام ما يلي:

أولاً: الأسف الشديد للحوادث التي حصلت في البلاد وما سقط من ضحايا.

ثانياً: الإستنكار البالغ لانحدار رئيس الحكومة الى هذا الدرك من اللااخلاقية الوطنية والسياسية وانعدام الشعور بالمسؤولية العامة والشخصية.

ثالثاً: ادانة ممارسته اللاديمقراطية في مواجهة المجلس بحيث خرق مبدأ فصل السلطات، واستبق حكم القضاء.

رابعاً: شجب استغلال رئيس الحكومة منبر المجلس لخلق فتنة في البلاد بما ضمن بيانه من أكاذيب وافتراءات.

خامساً: التنديد باسلوبه في عدم فسح المجال للرد عليه، اظهاراً للحقيقة بهربه من المجلس فور القاء بيانه مما يتنافى مع أبسط مبادىء الرجولة.

سادساً: التنديد باسلوبه في التمويه والتضليل واقتناص المكاسب، فبعد أن بقي أسابيع عديدة يتملق الكتائب للبقاء في الوزارة، متشبثاً بالكرسي، اذا به ينقلب لمهاجمة الكتائب في المجلس وعليه فان حزب الكتائب اللبنانية يوضح ما يلي:

ـ ان حوادث «عين الرمانة» وما سبقها من حوادث في صور وطرابلس وصيدا وسائر انحاء البلاد ما كانت لتحصل اطلاقاً لو أن رئيس الحكومة وزير الداخلية تقيد بمقررات مجلس الوزراء ومارس واجبه في تطبيق القانون وحفظ النظام، ولو أنه لم يتعمد افراغ السلطة من محتواها وزعزعة مقوماتها بالتواطؤ مع جهات خارجية وداخلية معروفة متحيناً الفرص لقلب نظام الحكم في لبنان.

والدليل على ذلك يمكن استخلاصه من وثائق رسمية نعرض منها حالياً بعض ما يتعلق بحوادث «عين الرمانة» نفسها:

١ ـ البرقية ٣٠٨٧ تاريخ ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥ الساعة التاسعة و٤٠ دقيقة من النقيب آمر فصيلة جسر بيروت الى المراجع الأمنية المختصة في وزارة الداخلية وفيها بالحرف الواحد:

«انطلق الآن موكب مؤلف من ثلاثة أوتوبيسات ومن خمس سيارات خصوصية من مخيم تل زعتر وبداخلها عناصر فدائية مسلحة بالأسلحة الخفيفة الظاهرة باتجاه صبرا بمناسبة احتفال تأبيني لشهداء ١٠ نيسان يرجى أخذ العلم».

٢ ـ البرقية رقم ٢٦٦٨ تاريخ ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥ الساعة ١٢,٣٠ من النقيب آمر فصيلة فرن الشباك الى المراجع الأمنية نفسها وفيها افاد الآن رئيس مخفر «عين الرمانة» انه الساعة ١١,٠٥ من تاريخه أثناء مرور المدعو منتصر أحمد ناصر في شارع الجميّل يقود السيارة رقم ٤٩٩١٤١ فولسفاكن وهو ينتمي الى الجبهة الديمقراطية في الوقت الذي يقام فيه قداس احتفالي في كنيسة سيدة الخلاص أقدم شخصان مجهولان على التعرض لمنتصر المذكور وأطلقا عيارين نارين وفرا لجهة مجهولة بعد أن جرح في يده.

للأثر توترت الحالة ويتمركز الآن عدد من المسلحين على سطوح الأبنية، باشرنا التحقيق أعلمنا السلطات.

٣ ـ البرقية ١٦٧١ تاريخ ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥ الساعة ١٤ من المصدر نفسه الى المراجع ذاتها وفيها الحاقاً ببرقيتنا رقم ٢٦٦٨ تاريخ اليوم اقفلنا شارع مار مارون بدوريتين لعدم مرور عناصر فدائية، حيث مرت سيارة فيات فيها مسلحون عنوة لم تمتثل، وما أن وصلت الى منتصف شارع مار مارون حتى تبادلت اطلاق النار مع عناصر من المحلة وكانت نتيجة المراماة أن جرح فدائي وشخص آخر يدعى جوزف أبو عاصي ويشاع أنه توفي. وأضافت البرقية «حالة الأمن مضطربة جداً ويمكن أن تجر البلاد الى حوادث دامية انها تتضاعف تدريجياً وتتطلب التدخل السريع».

ملاحظة: «كان قد اتفق على عدم مرور أي مواكب مسلحة في تلك المحلة نظراً لوقوع عدة حوادث سابقة وكان الإتفاق بين الأهلين والمقاومة.

٤ ـ برقية رقم ٣٢٤٠ تاريخ ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥ الساعة ١٦,١٠ من النقيب آمر فصيلة جسر بيروت الى المراجع عينها وفيها:

«افادنا الآن رئيس مخفر تل زعتر أنه شاهد تحركاً فدائياً، أي أن الفدائيين يأخذون أمكنة استحكام حول مخيم تل زعتر وعلى مقربة من المخفر، اعلم ضابط الإرتباط برجاء «اخذ العلم».

هذه الوثائق الأربع تدل على تسلسل الأحداث ذلك اليوم المشؤوم لترتب مسؤولية وزير الداخلية في عدم تلافي وقوع أي من هذه الحوادث، وبالتالي تفضح مخططه لعدم تطويق ما وقع منها، لوقف تدهور الحالة خاصة انه كان لديه الوقت الكافي للتدخل.

وهنا لا بد من التوقف عند وقائع هي في حد ذاتها دليل ومؤشر: دليل على عدم ضلوع حزب الكتائب في ما رماه به رئيس الحكومة ومؤشر على نية رئيس الحكومة اياه في تفريغ البلاد من السلطة ومسؤوليته التامة عن الأحداث التي تعرضت لها البلاد وما زالت تعاني من نتائجها.

هذه الوقائع هي ما جرى في الإجتماع الوزاري الذي عقد مساء ١٣ ـ ٤ ـ ٧٥ في مقر المديرية العامة للأمن الداخلي بحضور رئيس الحكومة والوزراء ومدعي عام التمييز ومدعي عام جبل لبنان ومديري الأمن الداخلي والأمن العام، وكبار ضباط الجيش والأمن الداخلي.

في هذا الإجتماع أخذ رئيس الحكومة يبحث: «عن مخرج واخراج» فطلب من الوزيرين الكتائبيين جورج سعاده ولويس أبو شرف أن يساعداه على «تسليم كام واحد» متعهداً بتسليم العناصر التي سببت الحادث عندما اخترقت حاجز الأمن سيارة فيات وقتلت جوزف أبو عاصي وأنطوان الحسيني، فكان جواب وزيري الكتائب أن لا معلومات اطلاقاً لدى الحزب عن كيفية حصول الحادث ولا عن الذين قاموا به، وعلى كل حال فنحن مستعدون لتسليم أي كتائبي تثبت علاقته بالموضوع.

وطلب الوزيران الكتائبيان من رئيس الحكومة تزويدهما بأسماء الأشخاص الذين أظهر التحقيق علاقتهم، فطلب رئيس الحكومة من مدير عام الأمن الداخلي تحضير لائحة ببعض الأسماء «كيفما اتفق» استكمالاً للإخراج التمويهي الذي خطط له منذ البدء، وقال بوضوح ان المقصود: «تقديم بعض الأشخاص للتهدئة» فغاب المدير العام للأمن الداخلي، ثم أحضر حوالي منتصف الليل لائحة بسبعة اسماء، فسأله الوزيران الكتائبيان هل لهم علاقة بالحادث؟ فاجابهما لا ولكن هذه الأسماء موجودة في الأرشيف، ومع ذلك حمل الوزيران الأسماء الى بيت الكتائب، وكان ذلك فجر الإثنين فتبين ما يلي:

- ان واحداً من السبعة على الأقل مسافر خارج البلاد منذ أكثر من شهر ونصف الشهر.
- ان واحداً آخر مريض في المستشفى منذ عدة أسابيع.
- انهم جميعاً لم يكونوا موجودين بمكان حصول الحادث.
- ان أكثرهم لا ينتمون الى الحزب.

وفي هذه الأثناء وبفضل رئيس الحكومة وزير الداخلية الذي أخلى البلاد من أي مظهر للسلطة وسحب رجال الأمن، اشتعلت العاصمة والضواحي بالقنابل والصواريخ العشواء وبدأت حرب رهيبة سادت فيها شرعة الغاب بكل معنى الكلمة.

وما أن طلع الصباح عن ضحايا جديدة وتخريب ودمار حتى عاد رئيس الحكومة يعطي سبعة اسماء أخرى بديلة للأولى تبين انها لا تختلف عنها من حيث النوعية ومصدرها، دائماً من الأرشيف وضمن هذه اللائحة اثنان فقط ينتميان الى الكتائب ولم يكونا موجودين في «عين الرمانة» ساعة الحادث فرجا رئيس الحكومة تسليمهما مع الوعد الجازم بتسليم المسؤولين من الفريق الآخر متعهداً باطلاق سراحهما خلال ايام معدودة، فطلبنا من هذين الرفيقين أن يقدما نفسيهما للتوقيف وهما بريئان، فارتضيا التضحية بكل اخلاص وانضباط وهكذا كان.

هذه هي المعطيات والوقائع لحوادث عين الرمانة التي يعرفها غير رئيس الحكومة، شهود عدول شرفاء فضلاً عن أنها مؤيدة بوثائق رسمية ذكرنا بعضها أعلاه.

كما يعرف هو نفسه أي رئيس الحكومة أن لا علاقة اطلاقاً لحزب الكتائب في حوادث «عين الرمانة» لأن الرئيس الشيخ بيار الجميّل كان قد حضر لدقائق معدودة القداس الذي اقيم في كنيسة سيدة الخلاص، ومضى الى مواعيد اجتماعية أخرى. وقد انصرف المحازبون بانصرافه ومن تبقى منهم رافق الشهيد جوزف أبو عاصي الى المستشفى بعد اصابته، وكان ذلك قبل مرور الأوتوبيس.

ولم يتواجد بعد ذلك أي كتائبي في «عين الرمانة» وحصل حادث الأوتوبيس المؤسف في جو من التوتر والشائعات وغياب السلطة المقصود على يد عناصر من واجب القضاء أن يكشفها ويطبق امكاناتنا بتصرف القضاء لجلاء الحقيقة، طالبين من سائر الفرقاء أن يسلكوا هذا السبيل.

ان حزب الكتائب اللبنانية الذي دعا وما برح يدعو الى استعادة الدولة سلطتها على الأراضي اللبنانية كلها، وعلى جميع المقيمين عليها دون استثناء لمصلحة الجميع، والذي أظهر خلال نضاله الوطني والإجتماعي الطويل منذ ٣٩ عاماً انه يسير في خط مبدئي متكامل، خط الوحدة الوطنية اللبنانية والأخوة العربية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه الباسل من أجل قضيته العادلة.

ان حزب الكتائب الذي لا يحتاج في ذلك الى شهادة احد ولا الى تزكية احد في رؤيته اللبنانية والعربية والإنسانية وفي نزعته العلمانية المتطورة الديمقراطية، الإجتماعية إذ يرفض أساليب الإبتزاز الرخيص والممارسات الدنيئة التي تجلت في تهجم رئيس الحكومة المتشنج، يعلن استمراره في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية بالأساليب المشروعة جمعاء ووقوفه بالمرصاد لكل من تسول له النفس العبث بقيم هذا الوطن والمقامرة بمصيره.

مراسيم قبول استقالة السيد الصلح
وتشكيل الحكومة العسكرية بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٧٥

١ ـ المرسوم الرقم ١٠٤٠١ قبول استقالة الوزارة التي يرئسها السيد رشيد الصلح
ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على كتاب السيد رشيد الصلح تاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٧٥ المتضمن استقالة الوزارة التي يرئسها.
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة الوزارة التي يرئسها السيد رشيد الصلح.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة. بعبدا في ٢٣ أيار ١٩٧٥
الإمضاء: سليمان فرنجيه

٢ ـ المرسوم الرقم ١٠٤٠٢ تعيين العميد الأول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي رئيساً لمجلس الوزراء
ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على المرسوم الرقم ١٠٤٠١ تاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٧٥ المتضمن قبول استقالة الوزارة التي يرئسها السيد رشيد الصلح
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عين العميد الأول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.
بعبدا في ٢٣ أيار ١٩٧٥

الإمضاء: سليمان فرنجيه

٣ ـ المرسوم الرقم ١٠٤٠٣ تشكيل الوزارة
ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على المرسوم الرقم ١٠٤٠٢ تاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٧٥ المتضمن تعيين العميد الأول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي رئيساً لمجلس الوزراء
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عين السادة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي رئيس مجلس الوزراء وزيراً للعدل وللصحة العامة وللصناعة والنفط.

العميد الركن موسى كنعان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإعلام وللتربية الوطنية والفنون الجميلة.
العماد اسكندر غانم وزيراً للدفاع الوطني وللموارد المائية والكهربائية.
العماد سعيد نصرالله وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات.
العميد الركن فوزي الخطيب وزيراً للإقتصاد والتجارة وللتصميم العام.
العميد الركن فرنسوا جينادري وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية وللبريد والبرق والهاتف.
لوسيان دحداح وزيراً للخارجية والمغتربين وللمال وللسياحة.
العميد الركن زين مكي وزيراً للأشغال العامة والنقل وللزراعة.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٢٣ أيار ١٩٧٥

صدر عن رئيس الجمهورية
الإمضاء: سليمان فرنجيه

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: نور الدين الرفاعي

بيان وزير الإعلام في الحكومة العسكرية، العميد الركن موسى كنعان في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٧٥

«ارحب بكم أجمل ترحيب في وزارتنا هذه وهي المرة الأولى التي ترون فيها من سمعتم أنه عسكري ولكني لست بالبذلة العسكرية، عسكري يتكلم والعسكري قلما يتكلم، فلقد اصطلح على تسمية الجيش بالصامت الأكبر لكنها مناسبة استثنائية وظروف استثنائية املت الواقع الحاضر.

ان الغاية من اجتماعي بكم اليوم ممثلاً للحكومة الجديدة، هي توضيح تساؤلات ربما تكون جالت في خاطر المواطنين، تساؤلات ترتدي طابعاً مهماً في ظروف استثنائية كهذه. وانني بلقائنا هذا سأحاول أن أوضح وأن القي بعض الأضواء على هذه التساؤلات.

أول ما أود أن أقول هو تصحيح عبارة وردت وترد حالياً على الألسن، وهي عبارة «جاؤوا بحكومة عسكرية».

ارجوكم، أيها السادة والسيدات، ان هذه الحكومة ليست حكومة عسكرية بل هي حكومة عسكريين والفرق لا يخفى عليكم، أيها السيدات والسادة.

ثانياً، مهمة هذه الحكومة، ولا أريد أن أستبق ولكنني أريد أن أطمئن، هذه الحكومة أتت لغاية واحدة فقط هي إعادة الأمن والهدوء والرفاهية (تصفيق) الى هذه الربوع. ان الأمن والطمأنينة غاية كل مواطن.

ان فخامة الرئيس عندما استدعانا لتحمل هذه المسؤوليات، كان هاجسه الأول تخفيف الآلام التي تفتك في جسم هذا الوطن. كان طنين لعنات الأمهات الثكالى يصم الآذان وهو ما يزال. الأمهات اللواتي يرين أولادهن يخرجون ولا يعودون. هذا كان هاجسه الأول وما يزال: اشاعة الطمأنينة واعادتها الى النفوس التي افتقدتها».

«اننا نرى أن الطريقة الوحيدة لإعادة الهدوء الى هذه الربوع هي أولاً أن ننطلق من منطلق واحد وهو ان ما يجري حالياً على الأرض اللبنانية ليس الا خلافاً بين اشقاء. وسنعالج هذا الأمر من هذا المنطلق. ان من يعيش تحت سقف واحد ويستظل سماء واحدة ويحس بأحاسيس واحدة يصيبه ما يصيب شقيقه، والفريقان مصيرهما واحد. هكذا نرى الأخوة اللبنانية - الفلسطينية ومن هذا المنطلق سنعالجها».

الرئيس، كان توجيهه الأول هو استئناف الحوار. هذا الحوار، وأقول استئنافه أو متابعته، لأنه في نظرنا لم يتوقف على كل المستويات من أعلاها الى أدناها. هذا الحوار مع الأخوة الفلسطينيين كنا نحن العسكريين قد حملنا الجزء الأكبر منه في ما مضى وما زلنا نحمله، وسنتابعه بروح منفتحة أخوية شأننا قبلاً. هذا الحوار الذي كانت سدته الموقف الرسمي المعلن بلسان أعلى سلطة وطنية من أعلى منبر دولي، أعني الأمم المتحدة. هذه المهمة التي تولاها وبكل جدارة واعتزاز فخامة الرئيس في الأمم المتحدة.

هذه سدة الحوار، اما لحمته فهي الإتفاقات الماضية والمعقودة مع الإخوان الفلسطينيين ابتداء باتفاق القاهرة وانتهاء باتفاق ملكارت. هذه الإتفاقات التي يحرص الجانبان على الإلتزام بها والتمسك بمضمونها والتي تهدي جميع المحاورين وهم يستقون منها ما يلزم من مواضيع ومن طريقة لمعالجة ما يطرأ. فليكن معلوماً عند الجميع انه لم يتبدل شيء، فالموقف الرسمي هو هو، والإلتزامات هي هي، والإتفاقات هي هي، وواجبنا نحن أن نمد الحوار على هذا الأساس ومن هذا المنطلق فحسب».

«ان لبناننا يجتاز مرحلة عصبية والحكومة تدعو جميع المواطنين المخلصين أن يعقدوا الجهود للخروج من هذه الأزمة والمساعدة على اشاعة الطمأنينة في النفوس. وأنتم يا رجال القلم، من أحرى منكم بهذه المهمة؟ ان مهمتكم الآن هي أصعب من أي وقت مضى. أنتم ناقلو الكلمة الفاعلة وناشروها. والكلمة هي بدء الفعل، فانني أدعوكم وأتوجه الى ضمائركم والى قلوبكم أن نتقي جميعاً الله في ما نقول، وأن نساهم في ذر الماء على النار للخروج في أسرع وقت من هذه المحنة.

انني على ثقة بأنكم ستكونون خير معوان للحكومة، وان تؤدوا واجبكم، واجب الإطفائي، الذي يمر احياناً على النار، وأنتم تمرون احياناً، وأنا أعلم أن واجبكم المقدس هو نقل الحقيقة. نحن لا نطلب منكم تعريف الحقيقة، لكننا نتوجه الى ضمائركم لإظهار هذه الحقيقة بطريقة لا تثير.

وأنتم كرام والشاعر العربي قال:

ان الكرام اذ صحبتهم
ستروا القبيح واظهروا الحسنا

بيان دار الفتوى الذي طالب باستقالة الحكومة العسكرية بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٧٥

«ان المجتمعين في دار الفتوى، بدعوة من صاحب السماحة الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية، بعد تدارس الوضع الناتج عن تأليف حكومة عسكرية خلافاً للاعراف الدستورية وللمارسة الديمقراطية وحرصاً منهم على توفير الامن والاستقرار والعدل في لبنان وتأكيداً منهم على ضرورة دعم المقاومة الفلسطينية وجوداً ونضالاً والتضامن معها في معركة المصير العربي الواحد ضد العدو الصهيوني يعلنون مطالبتهم باستقالة الحكومة كسبيل لصون الوحدة الوطنية وانقاذاً للحياة الديمقراطية والعدالة».

نص كتاب استقالة الحكومة العسكرية بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٧٥

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ سليمان فرنجية المحترم.

«ان الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حدت فخامتكم على تشكيل حكومتنا الاستثنائية بغية اعادة الامن والطمأنينة والاستقرار وانقاذ البلاد من الاحداث الدامية. ولقد قابلنا ثقة فخامتكم الغالية بما كنا دائماً حريصين عليه من تجاوب مخلص في سبيل تحمل المسؤولية التي تفرضها المصلحة العامة.

وعلى هذا الاساس قبلنا الحكم شاكرين معاهدين الله وانفسنا على ان نعمل لما فيه خير لبنان وامنه واستقراره. ولقد عمدت الحكومة منذ الساعات الاولى الى بذل العمل والجهد في سبيل اعادة الاحوال الطبيعية الى البلاد. وقد ادى ذلك بفضل الاتصالات والمساعي وتبادل وجهات النظر الى تحقيق بعض الانفراج.

ورغبة منا في افساح المجال امام قيام حكومة جديدة اصبحت مهمتنا اقل صعوبة.

لذلك، واني اذ اعرب لفخامتكم مجدداً عن شكري العميق على ثقتكم الغالية، اقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي ارئسها مفسحاً المجال لفخامتكم لمعالجة الوضع بحكمكم ووطنيتكم.

وتفضلوا، يا فخامة الرئيس بقبول اسمى اعتباري وفائق احترامي.

بيروت في ٢٦ - ٥ - ١٩٧٥
رئيس مجلس الوزراء
نور الدين الرفاعي

برقية لاسلكية فلسطينية
التقطها جهاز تنصت الجيش اللبناني في صور

نظراً لتشكيل حكومة عسكرية تكون جميع قواتكم بدرجة الإستنفار الفوري تحسباً لكل طارىء، وسنوافيكم بأي تفاصيل جديدة. تحدد حركة السيارات عند الضرورة القصوى.

تقارير عن البرقيات - المخططات الفلسطينية في لبنان

ايضاح: هذه مجموعة من البرقيات اللاسلكية والأوامر - المخططات التي كان يعدها الفلسطينيون إبّان الأزمة اللبنانية سنة ١٩٧٥.

وهذه الوثائق عائدة إلى أيار ١٩٧٥ إثر تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة الرئيس نور الدين الرفاعي في ٢٣ أيار ١٩٧٥.

برقية رقم ٤٠٤٠٠

من فارس الى الجميع
ان اعلان الحكومة العسكرية في لبنان يعني الآتي:

١ - ان سليمان فرنجية هو الذي دفع الكتائب خلال المرحلة الماضية للتحرش بنا لتنفيذ خطة تخدم الإستعمار والرجعية والصهيونية.
٢ - المواجهة المقصودة بين النظام والرجعية من جهة، والمقاومة والقوى الوطنية من جهة أخرى.
٣ - لا نعرف بالضبط اذا أخذ النظام الضوء الأخضر من بعض الدول العربية لتنفيذ المؤامرة وستظهر ذلك خلال الساعات القادمة.
٤ - يمكن أن تكون المواجهة بيننا وبين النظام مع أحد احتمالين:
أ - مواجهة شاملة في كل لبنان
ب - مواجهة محدودة تبدأ في مخيم تل الزعتر والمسلخ وبعد يبدأ النظام بفرض شروطه.
٥ - يجب أن يعرف الثوريين أن هذه المعركة فاصلة بيننا وبين النظام لذلك تحتاج منا التضحية والإستبسال؛ ورفاقنا الذين ضربوا الأمثال في الخالصة وام العقار وتل أبيب قادرين أن يدافعوا عن هذه الثورة.
٦ - يجب الإنتباه الشديد لحركات النظام.
٧ - يجب دراسة واستطلاع الأهداف المعادية فوراً.
٨ - يجب عندما تبدأ المعركة وتعطى الأوامر أن ننطلق الى الهجوم وليس الى الدفاع.
٩ - يجب أن تكون ضرباتنا قاسية الى جسم النظام وعملائه.
١٠ - يجب أن نؤمن المواد التموينية من وقود وماء واسعاف وبطاريات لمدة عشرة أيام.
١١ - يجب عدم السماح لقطاع الطرق واللصوص باستغلال القتال ومنع التصرفات الشاذة.
١٢ - يجب التفريق بين الأعداء والأصدقاء وبشكل جيد حيث يسكن الكثير من الأصدقاء وحيث يتواجد الأعداء.
١٣ - قوات الرفض تخوض المعركة تحت قيادة واحدة.
١٤ - تنسيق العمل بشكل جيد مع باقي المقاومة والقوى الوطنية.
١٥ - يجب دراسة واستطلاع الأهداف المعادية فوراً.
١٦ - الإختصار بالذخائر ويمنع الرمي رشقاً.
١٧ - لن نسمح لهم باستفراد رفاقنا في تل الزعتر والمسلخ.
١٨ - يجب أن نتبادل المعلومات والتقارير الصادقة وغير المبالغ بها.
١٩ - يجب أن نكون في غاية الإنضباط وعدم التصرف الا بأوامرعدا الدفاع عن النفس

تقرير عسكري حول الخطط الفلسطينية

نتيجة الإتصالات الفدائية بتاريخ ٢٣ و٢٤/ ٥/ ١٩٧٥ بعد الإعلان عن تأليف الوزارة، تبين بأن القيادات الفدائية قد أعطت الى كافة قواتها الموجودة على الأراضي اللبنانية ايعازاً باتخاذ الحيطة والحذر والتجهيز لمدة ١٠ أيام وتحضير خطط دفاعية وهجومية بغية تثبيت الجيش في قواعده كما يلي:

أ - في العرقوب:

الخطة الدفاعية

أ - الإنسحاب فوراً من القواعد الى تجمع الحاصباني - المرج
ب - قطع محور الحاصباني والسيطرة عليه
ج - قطع محور الحاصباني الفرعون
- يتم تنفيذ البند ب وج فيما بعد بناء لأمر

٢ - الخطة الهجومية

أ - الإندفاع باتجاه جزين
ب - الإندفاع باتجاه «٣١» (يعتقد مشغرة)
ج - فتح طريق شتوره
- يتم تنفيذ الخطة فيما بعد بناء لأمر.

ب - في صيدا وصور

١ - الخطة الدفاعية

أ - تثبيت الجيش ومنع الحركة في منطقتكم
ب - السيطرة على طريق بيروت الساحل
ج - السيطرة على مدينة صيدا
د - السيطرة على طريق مشغرة جزين
- التنفيذ فيما بعد بناء لأمر.

٢ - الخطة الهجومية

أ - ادفعوا قواتكم الى الشمال على الطريق الساحلي والطرقات الجبلية
ب - انهوا موضوع الدامور
ج - ساعدوا في الضغط على بيروت
- التنفيذ فيما بعد بناء لأمر.

تقرير فلسطيني حول الموقف السياسي في بيروت

طاهر الى ماهر فلسطين وائل وفادي:
اليكم تقرير الموقف السياسي من بيروت «٤٢»

١ ـ ستقوم السلطة بمخططها وأعمالها على مراحل خلال الأيام القادمة لعدم اثارة الجو الغربي.
٢ ـ ستبدأ السلطة بضرب الحركة الوطنية كي تستطيع أن تعزل المقاومة أي أنها ستقوم باستفزازها بحجة أن الأمر داخلي واذا تدخلت المقاومة يكون لديها الذريعة عربياً.
٣ ـ لا نستبعد أن تنتظر السلطة يومين على المزيد من الفوضى والإضطرابات ثم يتدخل الجيش وذلك بقصد:
أ ـ المزيد من الإستعداد وجمع المعلومات عنه (أي وضع الجيش)
ب ـ ليصبح تدخل الجيش مطلب شعبي
ج ـ لمزيد من شحن عناصر الجيش
د ـ لمزيد من انهاكنا بواسطة الكتائب.
٤ ـ ثبت لدينا أن الجيش وهو بلباس مدني أو درك يقوم بفتح النار ليلاً على الأحياء خاصة الشياح وحارة حريك. وتعمد هذه الليلة (أي الماضية) أن تكون حارة حريك والحدث هدفه كونها قريبة على قصر بعبدا حيث ينام عبد الحليم خدام لمحاولة التأليب (أي المقاومة).
٥ ـ الجيش يتابع حشده حول العاصمة.
٦ ـ الشارع المسلم جيد وكذلك قطاع من المسيحيين غير الراضيين.

المطلوب:

١ ـ لا نسمح باستفزاز القوى الوطنية بل مزيداً من الإلتصاق مع هذه القوى
٢ ـ الإستفادة من الوقت لمزيد من الإستعداد
٣ ـ عدم اطلاق النار إلا حيث الحاجة الماسة جدًا والإقتصاد بالذخائر لأن خطة السلطة أن تقوم الكتائب بانهاك قوانا لتكون المهمة سهلة أمام تدخلها.
ـ للعمل فوراً.

تقرير عن برقيات فلسطينية
حول نقاط الواقع العسكري أعدته الجهات الفلسطينية المسؤولة

ـ معهم قوى الأمن الداخلي المتمركزة في منطقة مار ميخائيل يوجد حتى الآن عدد حقيقي ٤ قتلى و١٨ جريح بين قوى الأمن الداخلي والكتائب ولدي شخص يعلمني عن كل المعلومات والناس قد دخلوا الى الملاجيء والإشتباكات ما زالت مستمرة.

ـ اجتمعنا مع الأسد وكان موجوداً من جانبنا أبو المجد وأنور عبد العزيز خليل الوزير ـ أبو ماجد ـ أبو العبد (ياسين باسل) ونحن قابلنا أيضاً عبد الحليم خدام وناجي جميل وحكمت الشهابي تداولنا في الأمر وقد اقترحت على الرئيس الأسد أن يرسل خدام برسالة الى فرنجية يطلب منه تهدئة الأوضاع أو يتصل به هاتفياً من أجل نفس الغاية أو يصدر تصريح رسمي سوري يعبر عن القلق ازاء الوضع في لبنان. وقد وافق الرئيس على ذلك وسيتم ذلك (التيسير محمد).

الموقف السياسي لن يسمح بضرب المقاومة وقد اتفقنا على اجتماع عسكري اذا تطور الموقف ويتم تحريك القوات الفلسطينية وقد اتفقنا على عقد لقاء غداً بيننا وبينهم لبحث مواضيع الوحدة رغم غياب نصف الأعضاء، الغاية من ذلك الضغط على لبنان من خلال اظهار الموقف السوري الفلسطيني الموحد،

لذلك
قد يطلب الأخوة في حضور اجتماع الغد كبديل مؤقت بسبب غياب الآخرين، أرجو الجواب على ذلك لدينا اجتماع الساعة ٧,٠٠ مساءً مع سامي وأبو العبد خليل.

بيان السيد رشيد كرامي
اثر تكليفه بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٧٥

اريد ان اتوجه الى اخواني اللبنانيين عامة لاشكرهم اولاً على وعيهم وثقتهم لانني افخر بان اكون عند حسن ظن الجميع بي.

ولهذا اقول اننا يجب ان نلتقي اولاً على ازالة جميع اجواء 'التحدّي والعنف وما يجري حالياً في لبنان، لانه بعيد عن طبيعتنا، بعيد عن اخلاقيتنا، بعيد عن ماضينا وتراثنا الذي نعتز به ونفتخر. لذلك فنحن اليوم سنقوم بما يمليه الواجب من اجل التعاون في سبيل حل هذه الازمة، ونحن لسنا ابداً ولا يمكن ان نكون من اجل تعقيدها. او تضخيمها. اقول هذا لاننا بالمحبة وحدها يمكن ان نبني لبنان والمجتمع الاصيل الذي نطمح اليه.

وأضاف: العنف والقوة لم تكن يوماً لتحل محل العقل، او لتحقق الانتصار، لان القوة المادية ليست هي ما يميز الانسان، وانما الانسان يتميز بعاطفته، بقلبه، والمحبة هي الاطار الذي يجب ان نعمل في ضوئه، ومن ضمنه لكي ننقذ بلدنا، ولكي نضع حداً لكل من يحاول ان يخلق فيما بيننا الاقتتال من اجل تنفيذ مآرب وغايات هي ابعد ما تكون عن اهدافنا وعن مصلحتنا. لقد جرت الاستشارات واطلعني فخامة الرئيس على نتائجها، وبالتالي كلفني بتأليف الحكومة من اجل القيام بهذه المهمة التي ستكون هدفنا الاول. اي تحقيق الامن والطمأنينة وبالتالي اعادة الثقة الى النفوس لنتمكن من الحوار العاقل فيما بين الجميع ولمصلحة الجميع.

انني اذ اشكر جميع من سموني في الاستشارات، وشكري ايضاً للذين اعطوا الحرية، هذا الشكر المتساوي ينبع من قناعة بالديمقراطية اللبنانية التي نريد ان نعمل حسب اصولها واسسها ليظل لبنان رائداً في هذا السبيل وهذه هي امنية جميع اللبنانيين.

انني اشكر فخامة الرئيس على ثقته، ولا بد من ان أقول بأن هذا الاجتماع الذي استعرضنا فيه مختلف القضايا، وتكلمنا بصراحة حول مختلف المواضيع، يسرني ان اعلن بكل صدق وصراحة بان الاتفاق كان تاماً حول جميع هذه الاسس، وهذه الامور. ونحن بهذا التعاون الصادق من اجل مصلحة لبنان وفي سبيل خير جميع ابنائه، سنظل نعمل ليطمئن الجميع على ان الدولة ستكون للجميع، وستقوم بما يفرضه عليها الواجب من اجل تأمين جميع الاسباب والوسائل لاقرار الامن وخلق الطمأنينة في نفوس المواطنين.

لقد استدعي فخامة رئيس الجمهورية الشيخ بيار الجميل، وجرى الحديث حول هذه الرغبة، وهذا الاستعداد من اجل ان نوجه جميعاً نداءنا الى المواطنين ليعمل الجميع على ازالة جميع مظاهر التوتر، والعنف ولكي يسحب المسلحون من كل الفئات، وتزول المتاريس، ويعود لبنان الى صفائه والى هنائه والى اطمئنانه. وهذا يتطلب تعاوناً بين الجميع، وهذا ما وعدنا به جميع الفرقاء الذين تم الاتصال فيما بينهم وبيننا، ولذلك فانني اعلن بان هذا الجو الذي يوحي بالاستعداد للتعاون في سبيل عودة الحياة الطبيعية الى لبنان، مما يبشر باننا في خلال الساعات المقبلة سينتهي كل هذا الذي اشرت اليه، وستبدأ الترتيبات اللازمة من اجل تكثيف الدوريات حتى تقوم بواجبها في تأمين الامن حسب ما يطلبه الجميع ويتمناه بالاتفاق مع جميع الفرقاء.

انني اعتبر بان لبنان هو بيتنا، واللبنانيون عائلة واحدة تشدهم الى بعضهم البعض مصلحة مشتركة ومصير واحد. ولبنان هذا بوحدة ابنائه هو دائماً وابداً مع اخوانه الفلسطينيين الذين نقدر جهادهم في سبيل نصرة قضيتهم، ومن اجل تأمين حقوقهم الوطنية المشروعة في فلسطين، لهذا اقول اننا نحن والفلسطينيون سنتعاون التعاون الوثيق من اجل تأمين الاستقرار والامن، وفي سبيل التعاون من اجل نصرة الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني الشقيق.

ونحن على الصعيد العربي كذلك سنقوم بجميع الاجراءات اللازمة من اجل توضيح المواقف ومن اجل التأكيد على ان

سياسة لبنان العربية لم يطرأ عليها اي تغيير. فنحن جزء من هذه المنطقة نتفاعل معها، وسنظل نعيش بالتعاون والأخوة، ويجب علينا ان يكون رائدنا ابداً العمل لما فيه الخير والعزة والمنعة لنا ولاخواننا جميعاً.

وقال رداً على سؤال: في هذا الجو الذي شرحت، والكل يتحسس بمسؤوليته، ويظهر رغبته واستعداده للتسهيل في سبيل الوصول الى تأليف حكومة بأسرع وقت ممكن، لتنطلق الى القيام بواجباتها لاعادة كل مظاهر الاستقرار والامن، وبالتالي العمل على تحقيق مصالح وحاجات المواطنين، وبالتالي من اجل تطوير البلد، ومن اجل تحقيق المشاريع العمرانية المختلفة، ومن اجل تأمين العدالة الاجتماعية.

وأضاف: ان الدولة التي يطمح اليها لبنان، هي الدولة التي تتمكن من ان تكون دائماً عند طموح اللبنانيين، فتخدم قضاياهم وتحقق ما يصبون اليه في العدل والمساواة. فكل قضية حق وكل مطلب عادل لأي فريق في لبنان سيكون موضع اهتمامنا وتلبيتنا بأسرع وقت.

وقال حول سؤال يتعلق بطبيعة الحكومة العتيدة: ان الذي اريد ان اعلنه باسمي، وانا المكلف رسمياً اليوم، وقبل ان تشكل الحكومة بان الاتحاد الوطني هو ما يجب تأمينه في صفوف الشعب وعندما يكون الشعب حريصاً على وحدته، وعلى تعاونه فالحكومة التي تؤلف ستكون صورة عنه.

واضاف: لا بد لي من القول بان حرصي الكبير هو على ان لا يشعر احد بأنه مغبون، بمعنى ان الحكومة يجب ان يتمثل فيها جميع التيارات.

وقال: انني افضل ان تكون الحكومة برلمانية. وهذا هو تفضيلي، لانني حسب الاصول البرلمانية، يجب ان يكون للمجلس الدور الاول، لان حرصي هو على ان تكون المؤسسات قادرة على القيام بدورها بكل الظروف.

وحول سؤال عن بدء الاستشارات اجاب الرئيس كرامي: لقد اتصلت برئيس مجلس النواب، وسنتفق على الترتيبات، ولا بد لي من التأكيد، بأن الاستشارات ستبدأ غداً، واليوم سأنصرف لمعالجة قضايا الامن بغية ازالة جميع معالم التوتر، وازالة المتاريس حتى نبدأ كورشة عمل اطفائية، وتنظيفات، وقوى امن، من اجل ان نعيد للبلد هناءه وصفاءه، وهذا ما ارجوه بناء على طلب اللبنانيين عامة، ولذلك فلبنان اليوم من شماله الى جنوبه، من جبله الى ساحله، المطلوب منه ان يعطينا الثقة، وان يطمئن لان لبنان هو امانة في اعناق اللبنانيين جميعاً. واليوم لبنان احوج ما يكون الى وعي ابنائه وتضامنهم وتعاونهم.

بيان السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول احداث لبنان، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٧٥

في صباح يوم الإثنين الموافق ٢٣ ـ ٦ ـ ٧٥ تم في القصر الجمهوري في بعبدا لقاء بين فخامة الرئيس سليمان فرنجية وبحضور الأخ صلاح خلف وسفيري جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

وقد تم في هذا اللقاء بحث العلاقات اللبنانية الفلسطينية برمتها وكل ما اعترضها من شوائب وخاصة خلال الأحداث التي وقعت منذ شهر ابريل المنصرم حتى الآن.

وجرى النقاش في جو من الأخوة والتفهم والصراحة. ويهم قيادة الثورة الفلسطينية أن تؤكد أن فخامة الرئيس سليمان فرنجيه عبر عن حرصه الرسمي والشخصي على الثورة الفلسطينية التي كررت بدورها ايمانها وتفانيها في سبيل سيادة لبنان وأمنه واستقراره.

ومن وحي هذا اللقاء ومن وحي العلاقة القوية التي تربط بين شعب لبنان والشعب الفلسطيني نقول انه لا يمكن أن يعصف ما عصف بلبنان مؤخراً دون أن يقف أمام ما حدث كل مخلص للبنان وفلسطين والوطن العربي وقفة تأمل حزين عميق. لقد وصف البعض ما حدث بالأزمة ووصفها غيرهم بالمحنة، غير أن الوصف الأدق هي «الفاجعة» هي فاجعة، لأن الإقتتال بين الأشقاء فاجعة، هي فاجعة لأن كل دمعة أسى هنا تقابلها دمعة فرح عبر الحدود عند العدو المشترك، هي فاجعة لأنه حصل تجاوز للحد الأدنى من الضوابط البشرية المعتادة حتى في الحروب النظامية وبين الأعداء المزمنين ليس فقط من حيث

التعدي على الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال دونما وازع أو رادع بل وأيضاً من حيث انتهاك أقدس المقدسات وأشرف الرموز، هي فوق كل هذا وقبل كل هذا فاجعة لأن ما حدث كان نافلاً: أي كان لا داعي له أن يحدث ولا مبرر الا أن يكون المخطط الذي ندفع اليه ضد لبنان وفلسطين معا.

من البديهيات التي لا بد من تكرارها هي ان ما حدث وما قد يحدث في لبنان ـ لا قدر الله ـ ليس في صالح لبنان أو الثورة الفلسطينية. فلبنان لا يمكن أن يستفيد من فتنة تذهب بالأخضر واليابس وتقضي على ما حباه الله من مزايا. والثورة الفلسطينية بالمقابل التي تعرف ميدان معركتها الحقيقي وتقاتل من أجل التحرير وتناضل في سبيل العلمانية على أرض فلسطين وتتصدى لشتى أنواع التحديات. والمؤامرات هذه الثورة لا يمكن هي الأخرى أن تستفيد من معارك جانبية تستنزف قواها وتلهيها عن مسارها الرئيسي ومعركتها الحقيقية.

بديهي إذن أن الفتنة في لبنان تعود بأبلغ الضرر على الشعبين الشقيقين. فلماذا والأمر كذلك حدث ما حدث؟

هل هو مخطط أجنبي ساءه أن يرى لبنان ينعم ويزدهر ويقوى ويضع ثقله في اتجاه امتنا العربية.

هل هو مخطط صهيوني لا يحتمل أن يرى لبنان يحتضن، بفعل ظروف مؤقتة لا بد أن تزول اخوة له في السلاح والنضال والمصير؟

هل هي محاولة لإشعال الفتنة بين الشعبين الشقيقين للتشويش على ما حققه الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة من انتصارات حاسمة على الصعيدين العربي والدولي. وانتزاعه اعتراف العالم بقيادته وبكيانه وبحقه في تقرير مصيره؟

أم هي مساندة لإسرائيل التي بدأت تتململ وتتألم بفعل ضربات ثوارنا المتلاحقة في العمق المحتل؟

لا بد أن نضع في الحسبان أن هناك مخططاً يستهدف ضرب لبنان في وحدته كفاية في حد ذاتها ويستهدف أيضاً ضرب الوطن العربي من خلال ضرب الوحدة اللبنانية بغية زحزحة أحد أركان الأمة العربية القائم على التلاحم الإسلامي المسيحي حتى تصاب الأمة بشرخ عامودي مستحدث في بنيانها بعد أن لاحت في الأفق أثر حرب رمضان بوادر تغير جذري في موازين القوى الإقليمية بل والدولية لصالح العرب، وبعد أن انتقلت الثورة الفلسطينية من موقع حصين الى موقع أحصن وأقوى.

رغم كل ما حدث وانطلاقاً من موقع المسؤولية، لا يسعنا إلا أن نكبت الألم، ونصبر على الجرح ونتخطى الأحداث تاركين الأمر لعدالة القضاء أو حكم التاريخ على من تسبب في تلك المأساة واطلق العنف المجنون من عقاله.

ان الفلسطينيين في لبنان مثلهم مثل قافلة تمر بين قوم كرام نحو محط رحالها المقصود، فالفلسطينيون لم يأتوا الى لبنان بمئات آلافهم طوعاً واختياراً والذي وقع للفلسطينيين عام ٤٨ و٦٧ وبعد ذلك لا يزال ماثلاً للذاكرة بل وللعيان فلا حاجة الى الإسترسال في تبيانه.

ولقد كان لا بد بعد ربع قرن من البؤس والشتات (وما امره) من أن تترجم الإرادة الفلسطينية الى عناد قتالي يعتمد الفداء ويقدم الشهداء أفواجاً اثر أفواج ـ ضريبة فرضها الضمير والواجب على الفلسطينيين تجاه تاريخهم وذريتهم ودفاعاً عن أمتهم العربية وتراثها وحضارتها واقتصادها ومستقبلها. وكان لا بد بطبيعة الحال من أن تفرض القربى والجوار والتراث والمصير المشترك ضريبة قاسية كذلك على الشعوب العربية التي كشف الزحف الصهيوني طيلة هذه السنوات المريرة الماضية انها ليست بمنأى من مخططاته وأطماعه.

غير أن لبنان على حسن وفادته واستقباله ليس نهاية المطاف للشعب الفلسطيني، إذ بغية الفدائي ومناه أن يسكب الدم مدراراً فوق الأرض المحتلة. ذلك أن استشهاده عليها انما هو تعبير عن حنينه اليها، ورمز عودته الى اعماقها.

لم يحمل الثائر الفلسطيني السلاح ليشهره بوجه هذا العربي أو ذاك في لبنان أو خارج لبنان بل انطلاقاً من ايمانه بالثورة مدافعاً عنها، مناضلاً في سبيل انتصارها ضد عدونا الصهيوني. بيد أن الفداء ليس بنزهة والثورة ليست بالمغامرة أو التسلية والعدو الرابض على أكبادنا ومقدساتنا محترف للظلم والدمار والتآمر.

ان موعد الفلسطينيين مع بعضهم البعض زماناً ومكاناً ليس على أرض خارج وطنهم وأن ابتعاد الثورة عن تحقيق هذا الموعد هو ابتعاد عن الهدف النبيل الذي لا تملك أن تحيد عنه ولن تقبل أن تحاد عنه.

لقد مر على مأساة فلسطين ما قرب من ثلاثة ارباع القرن ابتداء بالمؤتمر الصهيوني الأول الى يومنا هذا وأنه لمن دواعي اعتزازنا أن الشعب الفلسطيني لم يعرف طوال هذه السنوات معنى للطائفية التي غدت اسماً لغير مسمى في قاموس فلسطين فلقد كان التلاحم المسيحي الإسلامي في صفوف الشعب ولا يزال بنياناً مرصوصاً أمام قوى الصهيونة والإستعمار وهو من البداهة والديمومة والعضوية بحيث لم يحتج في يوم من الأيام الى تأكيد أو إفصاح ابتداء باللجان المسيحية الإسلامية المشتركة التي استلمت عفوياً دفة القيادة الوطنية في اوائل العشرينات عقب فرض الإنتداب البريطاني ومروراً بالأدوار الفذة التي قام بها اعلام الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين في مجالات النضال السياسي والتعبئة والبناء الإقتصادي والنشاط الدبلوماسي والكفاح المسلح والتي توجت باستشهاد كمال ناصر جنباً الى جنب مع محمد يوسف النجار وكمال عدوان مع وقفة العز التي وقفها المطران الكبوجي والشيخ أبو طير أمام طغاة تل أبيب، ـ هكذا مشى الفلسطيني مسلماً كان أم مسيحياً على درب الآلام الواحد والمعاناة المشتركة.

ان ايماننا بالتلاحم العضوي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ليس اجتهاداً ولكنه نابع من حقائق تاريخية ومادية ثابتة لا مجال لإغفالها أو نكرانها. فالشعب الفلسطيني من أقرب الشعوب الى الشعب اللبناني تاريخاً وتراثاً، طباعاً وعادات، طبيعة ومناخاً، لهجة ومزاجاً، لباساً وطعاما. ومنذ أن كانت فلسطين والإختلاط والتمازج قائم بين الشعبين.

ولم يكن لبنان يوماً غريباً عن تبصر في طبيعة الصهيونية واخطارها على لبنان. ففي الصف الأول من رواد المحذرين منها يقف نجيب نصار اللبناني الأصل والفلسطيني الإقامة في مؤلف أصدره عام ١٩٠٨ لعله الأول من نوعه بالعربية ويليه فيمن يليه أمين الريحاني الذي يصف الصهيونيين عام ١٩٣١ بأنهم «رواد حلم قائم على الفتوحات، حلم امبراطورية تساندها الأموال الأميركية والحراب البريطانية» أما ميشيل شيحا فيناشد لبنان عام ١٩٤٨ الى أن «يكون أول من يبتغي الدفاع عن نفسه» وهو الذي يقول عام ١٩٥٢ «ان اسرائيل رائدها التوسع في كل عقد من السنين أو عقدين» و«ان الدولة اليهودية خلقت لتكون دائمة التوسع» وان «باطله هي جميع ضمانات اسرائيل.. فسياق التقدم الذي سلكته يدل على ان ساعة التوسع... لا محيد عنها».

لم تقتصر هذه الإدانة المستشفة لأخطار الصهيونية على لبنان على كبار رجال الفكر بل انعكست كذلك على الصعيدين الشعبي والرسمي وكان تتويجها بوقفة فخامة الرئيس سليمان فرنجية الرائعة من على أعلى منبر في العالم نيابة عن الأمة العربية بأسرها يقدم فلسطين ويدافع عن الحق فيها محذراً من الصهيونية وأخطارها.

لم يقتصر دور شعب لبنان على المواقف الفكرية والنظرية بل تعداه الى مجال العمل والتنفيذ والمشاركة في الفداء والتضحية فخلال الثورة الفلسطينية الكبرى بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بلغ العون اللبناني حداً اضطر السلطات البريطانية الى اقامة حائط اسلاك شائكة على امتداد الحدود الفلسطينية ما بين الناقورة والمطلة، واتخذت القيادات الفلسطينية من لبنان مقراً لها بعد أن طاردتها السلطات البريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية وانتقلت القيادات الفلسطينية الى لبنان مرة أخرى في اواخر الأربعينات وخلال حرب فلسطين اشترك الجيش اللبناني النظامي في القتال. واسهم لبنان في مقدمة دول الجامعة العربية في التقيد بكافة الإلتزامات المترتبة عليه وعلى رأسها المقاطعة والدعاية والتحرك الدبلوماسي دون كلل أو ملل وقام بكل ما يمليه عليه الواجب ضمن حدود امكاناته خلال حرب رمضان دون الإلتفات الى خطر يحدق به أو ضرر يصيبه، وأخيراً لا آخراً شرب في جنوبه الأبي من نفس كأس فلسطين قصفاً وحرقاً وتشريداً ودماراً وعلى أيدي نفس الساقي الخبير.

وبعد، فماذا يريد الفلسطينيون من لبنان وللبنان،

- ان المقاومة الفلسطينية في لبنان ليست فئة سياسية تنتمي الى هذه الجهة أو تلك ولا تريد أن تكون كذلك،
- ان المقاومة الفلسطينية في لبنان ليست طرفاً في الحلبة الداخلية اللبنانية ولا تريد أن تكون كذلك،
- ان المقاومة الفلسطينية في لبنان ليست طائفة ولا رديفاً لطائفة ولا تريد أن تكون كذلك،
- ان استقرار لبنان هو استقرار الثورة الفلسطينية
- ان طمأنينة لبنان هي طمأنينة الثورة الفلسطينية
- ان منعة لبنان ومنعة أي بلد عربي هي منعة للوطن العربي بأسره
- ان التعايش بين الطوائف هو ما تسعى الثورة الى تحقيقه في فلسطين الغد.

ـ ان الثورة الفلسطينية تحمل السلاح فقط من أجل التحرير ومن أجل الدفاع عن الوجود فهذان صنوان لا ينفصمان فلا تحرير بلا ثورة ولا ثورة بلا ثوار.

بيد أن الثورة الفلسطينية لا رأي لها فيما يرتضيه لبنان نفسه نظاماً وحكماً وتشريعاً، سياسة واجتماعاً واقتصاداً سوى التمني له بالإزدهار المطرد والمزيد من الفلاح والتوفيق.

وهل يعقل والأمر كذلك أن تقبل الثورة الفلسطينية أن تدفع الى ساحة قتال جانبية وهي ترى ساحة القتال الحقيقية فسيحة الإرجاء وأرضنا المحتلة وشهداؤنا واسرانا واراملنا وايتامنا يستصرخون ضمائر رجال هذه الأمة أن يتكتلوا ويتحدوا ازاء أشرس عدو والام باغ.

هل يعقل أن تتخلى الثورة عن شعارها ودينها الرامي الى انقاذ اليهودي من عنصريته ليعيش في دولة فلسطينية علمانية وذلك عن طريق الدخول في نزاعات طائفية في لبنان.

- ان ثورة قامت أصلاً على استرداد كرامة شعب لا يعقل أن تمس كرامة شعب شقيق.
- ان ثورة قامت أصلاً على استرداد سيادة شعبها لا يعقل أن تهدد سيادة شعب شقيق.

لذا فإن ايماننا ينطلق من أن للبنان حقاً على الفلسطيني حتى يظل كريماً عزيزاً قوياً مستقرا.

ولفلسطين حق على اللبناني بدعم ثورتها حتى يعود أهلها اليها وقد تحررت من العنصرية والصهيونية.

هذه بلا تعقيد هي معادلة الأخوة اللبنانية الفلسطينية وكل ما عدا ذلك يبقى خارج الأساس والجوهر.

فلنوسع دائرة الوفاق والثقة والمحبة حتى يحجب ما عداها ضمن حدود الإلتزام والجدية بكل ما بيننا من نصوص واتفاق ومن هذا المنطلق فإن لب الموضوع للحفاظ على معادلة الأخوة اللبنانية الفلسطينية تكمن في التالي:

أولاً: احترام الثورة الفلسطينية للسيادة اللبنانية احتراماً لا تحفظ فيه ولا إبهام،
ثانياً: اقرار لبنان بحق الثورة في التواجد على أرضه ضمن الإلتزام نصاً وروحاً بالإتفاقات المعقودة،
ثالثاً: توفر الثقة المتبادلة مع جميع الفئات والطوائف وازاحة غشاوة المخاوف من الأذهان والبصائر،
رابعاً: ترسيخ القناعة بأن الخندق واحد والعدو واحد والمصير واحد،
خامساً: تجلي ارادة التنسيق من القمة الى القاعدة وبالعكس.

ان الثورة الفلسطينية تناضل لإستعادة القيامة والأقصى أرض الاسراء ومهد المسيح.

هذا هو هدفنا وليس لنا سواه ودعمكم وتأييدكم لا غنى لنا عنه لأن اخوتنا قديمة قدم الأرز والزيتون.

فالطريق طويل والنضال شاق والعزم شديد والحرص أكيد وثقتنا هائلة وثورتنا نصر.

فلنمسح الدمع عن كل عين ولنبن فلسطينيين ولبنانيين صرحاً علياً من المحبة المتبادلة نباهي به شعوب الأرض.

بيان الإمام السيد موسى الصدر
حول اعتصامه في مسجد الكلية العاملية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٥

أيها المواطنون الكرام. يقول علي عليه السلام «اذا ظهرت البدعة فعلى العالم أن يظهر علمه، والا فعليه لعائن الله». والقول المأثور «الساكت عن الحق شيطان أخرس» يؤكد هذا المبدأ. والإمتناع عن اداء الشهادة ذنب عظيم.

واليوم، والفتن تغشى الوطن والمواطنين، بل تهدد المنطقة بأسرها.
واليوم، والحق يضطهد، والشهادة مصلوبة أمام محكمة التاريخ، أمام الله، أمام الوطن.

وبعد أن مارست حتى الإرهاق مسؤوليات المواطنية، بل الواجبات الوطنية خلال الأزمة الدامية الراهنة فعشت عن

كشب ابعاد الأزمة وتفاصيلها، ونتائجها، أرى من واجب الأمانة أيضاً أن أضع شهادتي ومشاهداتي أمامكم، وأن أبلغ رأيي ورؤيتي للأحداث الى مسامعكم متحملاً مسؤولية ما أقول، طالباً الى الله سبحانه وتعالى أن يحفظنا جميعاً عن العثرات والزلات والإنفعالات.

أولاً: ان هذه المحنة الكبرى، رغم أنها أخطر الأزمات التي عصفت بوطننا العزيز، ليست ناتجة عن الخلافات في المبادىء العامة بين المواطنين، ولا بينهم وبين الفلسطينيين على الإطلاق.

فسيادة لبنان وأمنه واستقراره، وواجب الإحتفاظ بالثورة الفلسطينية والإيمان بالتعايش حتى الإندماج بين أبناء الوطن الواحد، رغم تفاوت طوائفهم وضرورة العدل الإجتماعي والمساواة بين المواطنين جميعاً، والأخطار الناجمة عن وجود الحرمان سياسياً واجتماعياً ومعنوياً، وعن التصنيف والتمايز بين فئات الشعب. إن هذه المبادىء هي الأسس التي يبنى عليها الوطن، وتنبع من صميم قناعات اللبنانيين وقناعاتهم عبر التاريخ، والجميع يعرفون أن لبنان بتركيبه البشري الحالي ضرورة حضارية للعالم ودليل الإنفتاح والتسامح لدى المسلمين ورمز الحوار العربي ـ الأوروبي، ولذلك فلا يفرط أحد به، وبهذه الثورة الإنسانية الكبرى.

والجميع يؤكدون أيضاً أن بقاء الوطن أي وطن، وبخاصة لبنان المنفتح الحر، مرتبط بالنظام العام، وأن الفوضى والخروج على التنظيم خطر على الحرية، وقضاء على ثروات لبنان وأمجاده، وتصغير لدوره الحضاري. وأخيراً ولا آخراً، يعرف الجميع أن جنوب لبنان أعز نقطة في الوطن معرض اليوم للمطامع والإعتداءات الإسرائيلية وان الدفاع عنه واجبنا الوطني الأول، وان التخلي عنه يعرض كيان الوطن كله للخطر. والساحة اللبنانية تحمل أكثر من شهادة على ذلك.

ثانياً: إذن ما هو الخلاف، وما هي أسباب الأزمة المستعصية وما هو السبب في استمرارها الخطر على كل شيء؟

والجواب أقوله بكل أسف، ان السياسة في لبنان أصبحت هدفاً لا وسيلة، يعيش بها ومن ورائها أفراد وجماعات، زعامات وأحزاب ومفاتيح. ان السياسات هذه هي السبب في كل ما يجري أمام أعيننا والذي تجاوز كل حد، وجعل الإنسان يتساءل ويتألم: هل هذا هو لبنان؟

ان السياسة في لبنان كانت السبب في الحرمان وعدم مواجهة الحقائق وتأجيل الحلول، وفي خلق الأرضية المناسبة للأزمات. وهي مع الأسف لم تزل تناور وتساوم دون رحمة ولا مبالاة. فلتسقط الضحايا البريئة ولتهدم احياء أخرى، ولتتعطل الحياة العامة. المهم ان تنجح المناورات وان تربح المساومات.

ثالثاً: من الغريب أن بعض رجال السياسة خلال الحوار اعترفوا بخطورة الموقف وان الإنفجار سيتجاوز نطاق لبنان، وان أيادي السوء تخطط لمؤامرات دولية تهدف الى القضاء على لبنان والثورة الفلسطينية معا. بل انها ترمي الى تغيير المعادلات في المنطقة لمصلحة اسرائيل.

ورغم هذا الإعتراف، ورغم ادراكهم الواضح بأنهم عاجزون عن ترويض الأزمة ومنع التفجر. . رغم ذلك فإنهم مستمرون في التلزيم وفي التصعيد وفي خلق المناخات التي لا تساعد على علاج المحنة.

وأخطر من ذلك، انهم قطعوا كل حوار، ودمروا الجسور وجعلوا أنفسهم والآخرين في مواقف أصعب مما هي بين الأعداء الذين يجتمعون احياناً لأجل القضايا الإنسانية المحضة بمعزل عن الإتجاهات السياسية. وبذلك منعوا تطويق التدخل من قبل الطرف الثالث.

رابعاً: ومنذ بداية الأزمة، وبعد ادراك الأبعاد الخطيرة، حاولت وحاول الكثيرون بكل ما نملك من طاقة، علاج المشكلة. اتصلنا بالجميع، وبحثنا في كل شيء وناقشنا الحلول وتمنينا، دون جدوى.

لقد كان الدم ينزف من قلوبنا، والإعتداءات تقصدنا بوجه خاص، والمناطق المحرومة التي لا تملك لقمة العيش، فكيف بلقمة السلاح. كانت هذه المناطق تتحطم والضحايا تتساقط. لقد كان ذلك وكان الإدراك بخطورة الموقف، فكنا نعض على الجرح، ونحاول انقاذ الوطن والتخفيف عن آلام المواطنين، اشتدت المناورات من هنا وهناك، وزادت الأزمة تعقيداً وكل يطلب صيدا، ولكل فرد سند غير الوطن وأبنائه الحقيقيين المحرومين الذين لا سند لهم. وبعد الوصول الى المأزق، وبعد تفاقم الوضع في الشياح، وبعد أن شاهدنا ليالي مظلمة من النور اشتركت فيها فئات تمد من المواطنين، وآليات

توفرت بأموال الشعب لكي تكون حكماً لا خصماً، وبعد أن شاهدنا أجواء لا حد لها حتى في الحروب الطاحنة، وبعد أن كان من المقرر الإعتصام لمصلحة المحرومين، ثم أصبح الوطن هو المحروم الأول، بعد ذلك، رأيت أن الحوار لا ينفع، وأن الآذان لا تسمع، وأن الضمائر تحتاج الى ضمائر تهزها، والى مناشدة تؤنبها، ورأيت أن الوطن بحاجة الى شيء أقوى من السلاح، واصرح من الكلمة، وجدت نفسي في طريق المسجد للإعتكاف.

انهم دنسوا أرض الوطن فلجأت الى بيت الله مستمداً منه القوة والعون، وسأبقى في حالة الإعتكاف الى أن تتجاوز البلاد الأزمة والى أن تخرس أصوات المدافع.

أيها الأخوة المواطنون، انني لا أملك إلا نفسي، ولذلك وضعتها في الميدان، أقدمها قرباناً للوطن ولحياة المواطنين، ولقضية الوطن الكبرى، واعتقد أن استمرار الإعتصام وشموله للمواطنين من جميع الطوائف والمناطق وبقاءه سلمياً غير مسلح، شرط أساسي لنجاحه حيث أن التظاهرات المسلحة، والمناورات السياسية، وكافة مظاهر العنف اجتاحت البلاد فزادت آلام الناس وتعقيدات الأزمة وبقي الإنسان برمته، بخيراته، بوجوده، بطاقاته، بروحه، بصحته، وبحياته الشخصية، بعلاقاته الإنسانية، وبما أنعم الله على كل فرد من طاقات وعلاقات، أقول بقي الإنسان وحده، وهو ثروة الإنسان وحده، بقي لكي يدخل الساح.

وهذا هو الإنسان، فرد متواضع منه، بعيداً عن كل سلاح متجاوزاً كل عنف وكل ضغط يلتجىء الى بيت الله يطلب منه النجاة. أما المطلوب الآن فهو:

١ ـ إيقاف النزيف البشري وكافة الأعمال المسلحة في جميع المناطق اللبنانية، وبصورة خاصة منطقة الشياح ـ عين الرمانة، تلك المناطق التي نزح اليها المواطن من الجنوب مرة، ثم نزح الى الجنوب مرة ثانية.

٢ ـ الخروج من الأزمة الوزارية التي تهدد البلاد بأسرع وقت ممكن.

٣ ـ تشكيل وزارة غير حزبية تعيد البلاد الى الحالة العادية خلال وقت سريع.

٤ ـ تشكيل هيئات ثلاث الى جانب الوزارة العتيدة تهتم احداها بإجراء تحقيق شامل بالحوادث التي حصلت لكشف أسبابها، وتفاصيلها، ومعرفة المسؤولين. أما الثانية فمن أجل وضع مشاريع تنمية للمناطق المحرومة موضع التنفيذ. والثالثة لإجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

أيها الأخوة، بعيداً عن كل مطمع وانحياز، بانتظار مواقفكم وتجاوبكم ولا أعتقد ان في تعرض صحتي للتدهور ما يدعو للإهتمام العاجل أكثر من شعوركم بأن صحة وطنكم في تدهور خطير.

انني والوطن وكافة المخلصين بانتظار مواقفكم، ونبلغكم مناشدة الحسين ليلة مقتله «الا ومن كان منكم باذلاً مهجته متشوقاً أو متلهفاً الى لقاء الله نفسه، فليرحل معنا».

تصريح سماحة مفتي الجمهورية، الشيخ حسن خالد حول
عدم صدور قرار بموضوع العزل عن اجتماع دار الفتوى بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٧٥

لم يصدر عن المجتمعين بدار الفتوى بالإجتماع المعروف، أي قرار بموضوع العزل، خصوصاً وان اجتماع دار الفتوى لم يكن القصد منه إلا المطالبة باستقالة الحكومة العسكرية، وفي جو من الهدوء والحكمة ومع الحرص الشديد على الصيغة الوطنية المجردة من أي لون طائفي، يدل على ذلك ان الإجتماع ما كاد ينتهي حتى تقرر ايفاد وفود الى كل من غبطة البطريرك الماروني، والرئيس، ورئيس الوزراء، لإطلاعهم على مقاصد المجتمعين ومطالبهم، وعلى الجو الذي كان يسود اجتماعهم.

كل هذا يؤكد أن الإجتماع بدار الفتوى كان اجتماعاً وطنياً يدور في فلك المحبة وفلك التعاون حرصاً على المصلحة الوطنية العليا.

مراسيم قبول استقالة الحكومة العسكرية
وتأليف حكومة الانقاذ بتاريخ ١ تموز ١٩٧٥

المرسوم الرقم ١٠٥٠١ تاريخ ١ ـ ٧ ـ ١٩٧٥ : قبول استقالة الوزارة التي يرئسها العميد الاول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي.

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على كتاب العميد الاول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي في تاريخ ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٧٥ المتضمن استقالة الوزارة التي يرئسها.

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: قبلت استقالة الوزارة التي يرئسها العميد الاول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في اول تموز ١٩٧٥ — الامضاء: سليمان فرنجيه

المرسوم الرقم ١٠٥٠٢ : تعيين السيد رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء.

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على المرسوم الرقم ١٠٥٠١ تاريخ ١ ـ ٧ ـ ١٩٧٥ المتضمن قبول استقالة الوزارة التي يرئسها العميد الاول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي.

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: عين السيد رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في اول تموز ١٩٧٥ — الامضاء: سليمان فرنجيه

المرسوم الرقم ١٠٥٠٣ : تشكيل الوزارة

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على المرسوم الرقم ١٠٥٠٢ تاريخ ١ ـ ٧ ـ ١٩٧٥ المتضمن تعيين السيد رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء.
بناء على اقتراح مجلس الوزراء.

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: عين السادة:
رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء وزيراً للمال وللدفاع الوطني وللاعلام.
كميل شمعون وزيراً للداخلية وللبريد والبرق والهاتف وللموارد المائية والكهربائية.
عادل عسيران وزيراً للعدل وللاشغال العامة والنقل وللاقتصاد والتجارة.
الامير مجيد ارسلان وزيراً للصحة العامة وللزراعة وللاسكان والتعاونيات.
فيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللتصميم العام.
غسان تويني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وللسياحة وللصناعة والنفط.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء رشيد كرامي — صدر عن رئيس الجمهورية

بعبدا في اول تموز ١٩٧٥
الامضاء: سليمان فرنجيه

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء رشيد كرامي

نص حديث الأباتي شربل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية
إلى مجلة «La revue. du. Liban» رقم ٨٦٢ تاريخ ١٢ تموز ١٩٧٥

«Ils ont tort tous ceux qui croient que les Chrétiens ont un complexe de peur; les Chrétiens ont plutôt un complexe de liberté»

nous déclare le R.P. CHARBEL KASSIS, Supérieur Général de l'Ordre Libanais Maronite

Par Jean AUCAGNE s. j.

Les récents événements ont fait connaître le T.R.P. Charbel Kassis, Supérieur Général des Moines Maronites, bien au-delà des cercles ecclésiastiques: on a lu les déclarations du Congrès des Moines dont il est le Président; on l'a vu à la Présidence de la République avec les leaders politiques chrétiens au moment des réunions decisives pour la formation d'un gouvernement.

Cette position, le R.P. Kassis la doit certes à sa fonction à la tête de son Ordre, en même temps qu'à celle qu'il occupe au Congrès des moines. Mais une fonction vaut surtout par la personne qui l'occupe. Qui est le R.P. Charbel Kassis?

Né en 1927 à Kartaba, il a fait ses études supérieures à Kasslik et à Louvain. Il complète son expérience internationale par un apostolat de sept ans en Afrique où, de 1966, il est directeur de l'Institut N-D. du Liban à Dakar, et s'emploie auprès des émigrés libanais de toute la région à maintenir vivants l'amour de Dieu et l'amour de la Patrie.

Vicaire Général auprès du T.R.P. Azzi de 1974, il est le représentant du Vatican au congrès de la FAO qui se tient au Koweit en 1973, et en 1974, il est élu Abbé Général de l'Ordre.

Dans la droite ligne de la tradition syriaque, où le moine, même s'il est ermite, reste un participant à part entière de la vie de la Cité, le R.P. Kassis est toujours resté en contact constant avec le peuple: peuple maronite de la montagne, mais aussi peuple chrétien si nombreux désormais à Beyrouth. Ses qualités de caractère, d'intelligence et de cœur en font vite un conseiller écouté: non point un leader politique, ce qui ne serait pas son rôle, mais un directeur de conscience dont l'influence est telle que ses avis ne peuvent être ignorés. En période de crise et de doute, de tels hommes jouent un rôle décisif. Cette brève interview permettra de saisir un peu mieux le secret de cette action et de cette influence.

Le Congrès est né à la suite d'un événement très précis: le 26 juillet 1966, la Chambre des députés votait une loi sur «La propriété foncière des étrangers au Liban», loi que le gouvernement adoptait dans sa séance du 8 août 1966, et que le Président Charles Hélou promulguait le 11 septembre 1966. Elle était publiée dans le «Journal Officiel» le 19 septembre de cette même année.

Officiels, responsables, partis politiques - y compris les Kataëb -presse tous avaient soutenu cette loi; la Hiérarchie ne sembla pas non plus réaliser le danger qu'elle constituait.

Pour leur part, cependant, les moines, attentifs selon leur habitude de toujours, à tout ce qui a trait à la sauvegarde de la souveraineté et de l'identité libanaises, ont vite senti le danger.

Les huits supérieurs généraux des Ordres catholiques libanais se réunirent en deux sessions au couvent des Pères Antonins à Deir el Kalaa, les 13 et 17 août 1969; Le T.R.P. Joseph Torbey (O.L.M.), le T.R.P. Saba Youakim (Basilien Salvatorien), le T.R.P. Maroun Harika (Antonin), le T.R.P. Pierre Raı (Basilien Alépin), le T.R.P. Egid Adm (Maronite), le T.R.P. Athanase Hage (Basilien Choueirite), le T.R.P. Zeidan (Missionnaire Libanais) et le T.R.P. Jean Chami (Missionnaire Pauliste), réunis ainsi en conclave, ont tenté de dessiller les yeux des responsables.

Deux télégrammes étaient envoyés par cette assemblée: le premier, adressé au Président Hélou, le mettait en garde contre les dangers de cette loi et demandait qu'elle soit abolie; le second, à feu le Patriarche Méouchy, lui demandait son soutien dans la lutte contre cette loi.

Ces télégrammes soulevaient trois questions capitales:

- Le rejet de cette loi sur la propriété foncière des étrangers;
- La mise en garde contre un projet de loi sur la naturalisation et la nécessité de l'étudier avec soin en

conformité avec les exigences de la souveraineté et de l'identité libanaises;
- La réglementation de l'immigration et la nécessité de la contrôle.

Une nouvelle étape était franchie la semaine suivante. Une seconde réunion avait lieu, en effet, à Mayfouk, au couvent de l'Ordre Libanais Maronite, le 24 août 1969, et les Supérieurs Généraux décidaient de se constituer en Assemblée permanente, avec ses statuts, son président, vice-président et secrétaire général. Ces fonctions furent alors occupées respectivement par le T.R.P. Joseph Torbey, (Supérieur général de l'Ordre Libanais Maronite), l'archimandrite Saba Youakim, (supérieur général de l'Ordre Basilien Salvatorien) et feu le T.R.P Maroun Harika, supérieur général des Antonins.

L'assemblée fut alors reçue par le Président Charles Hélou et discuta longuement avec lui de la loi sur la propriété foncière et les dangers qu'elle comportait; le Président demanda à l'Assemblée de lui remettre un mémoire et si possible un nouveau projet de loi sur ce sujet.

Mémoire et projet d'une nouvelle loi furent étudiés durant une troisième réunion à Deir el Kalaa, le 5 septembre 1969; la rédaction en fut confiée à des juristes civils et religieux, spécialistes de ces questions, et le 7 septembre 1969, au cours d'une nouvelle audience, le Président Hélou, après avoir parcouru le mémorandum, reconnaissait que la loi devait être amendée, mais disait ne pouvoir le faire, puisqu'elle était maintenant promulguée.

Deux réunions se succédèrent alors; le 20 septembre 1969, au Couvent Saint-Sauveur, l'Assemblée faisait paraître un nouveau mémorandum, qualifié par la presse de mémorandum le plus grave dans l'histoire du mandat du Président Hélou». Le 24 septembre 1969, réunie au Couvent Saint-Paul à Harissa, l'Assemblée publiait un manifeste proclamant qu'au cas où cette loi ne serait pas amendée, il serait fait appel à des meetings populaires de manières à créer des groupes de pression pour obliger le gouvernement à amender ladite loi.

Le dynamisme ainsi manifesté ne tardera pas à porter ses fruits: diverses personnalités publiques et privées, ainsi que des partis politiques, et divers organes de presse finirent par changer d'avis et apportèrent leur soutien au point de vue exprimé par les supérieurs religieux.

Le résultat, c'est que le 28 septembre le Conseil des ministres décidait de renoncer à la loi sur les naturalisations, et de former un comité pour réviser la loi sur la propriété foncière. Ce comité, présidé par M. Abdallah Yafi, alors président du Conseil, fit diligence, puisque le 2 novembre suivant, la loi était amendée.

L'événement avait ainsi montré la nécessité et l'efficacité de ce Congrès permanent des Ordres religieux. Depuis cette date, celui-ci n'a pas cessé d'étudier toutes les questions qui ont trait à la souveraineté et à l'identité libanaises (notamment la loi sur la propriété foncière des Rois et Chefs d'Etats arabes au Liban, loi rejetée par les commissions parlementaires).

Aujourd'hui, au moment où le Liban traverse de nouveau une crise très grave, le Congrès des Ordres religieux a de nouveau fait entendre sa voix en vue du bien public et de la sauvegarde de la Patrie. ILa publié deux manifestes. Le T.r.P. Charbel Kassis, supérieur général de l'Ordre Libanais Maronite et président du Congrès a bien voulu nous donner quelques commentaires sur ces textes.

- Mon Révérend Père, le texte des manifestes publiés par le Congrès des Moines est bien connu; pourriez-vous pourtant nous en rappeler le but essentiel?

- «Le premier manifeste peut se résumer comme suit: les moines demandent que les Libanais soient maîtres chez eux, que leur armée soit seule à exercer son rôle militaire, et que nos hôtes, reçus fraternellement sur la terre libanaise depuis 1948, se comportent en hôtes et en frères. Nous ne demandons, donc, rien d'autre que ce que doit souhaiter tout vrai Libanais. En effet, les chrétiens comme les autres Libanais ont cherché dans le Liban un climat de dignité et de souveraineté, et de tout temps, contre vent et marée, ils ont lutté pour la sauvegarde de ces valeurs».

- C'est donc à la fois comme citoyen et comme religieux, comme chrétien, que vous avez voulu les défendre. Quel est le lien entre ces deux aspects?

- «Seriez-vous étonnés d'un tel lien? Pour vous le faire comprendre, je voudrais d'abord vous citer une phrase de Talleyrand: «La véritable primatie, la seule qui convienne à des hommes libres et éclairés,

c'est d'être maître chez soi et de n'avoir jamais la ridicule prétention de l'être chez les autres».

«Ils ont tort ceux qui croient que les chrétiens ont un complexe de peur; les chrétiens ont plutôt un complexe de liberté. Ce désir de liberté et de souveraineté a bien été saisi par le Colonel Churchill qui visita le Liban au XIXème siècle et écrivit: «Les chrétiens du Liban donnaient seuls parmi les races assujetties les signes d'une redoutable vitalité» (cf. Histoire du Liban par Michel Chébli, P. 441). L'amour de la liberté est donc un trait caractéristique du chrétien et c'est aussi la marque du citoyen d'un pays libre».

- Dans votre manifeste, vous soulignez aussi que la voix des moines a toujours été, au cours de l'histoire, la voix du peuple. Comment s'explique cette union entre les moines et le peuple chrétien?

- «Entre les chrétiens du Liban et leurs ordres religieux, il y a beaucoup plus qu'une simple coexistence et de simples échanges de service, il y a une union existentielle, une liaison organique. N'oubliez pas que nous sommes des autochtones du pays; ils sont très rares les villages libanais chrétiens - si même il en existe - qui n'ont pas donné aux Ordres religieux plus d'une vocation; d'où ce lien organique dont je viens de parler.

«En outre souvent des villages ont pris le nom même du couvent: Deir Jinnine dans le Akkar, Koutarrat dans la région de jbeil, etc...

«Cette union existentielle est le résultat de facteurs géographiques, des services rendus, et de l'activité commune du peuple chrétien et des ordres religieux.

«L'implantation géographique des couvents des différents ordres sur tout le territoire libanais - comme aussi dans d'autres pays où l'on trouve des chrétiens orientaux - manifeste déjà clairement cette union entre les moines et le peuple chrétien; union d'autant plus grande quand on sait que dans un village, le couvent est la grande maison où tous les habitants peuvent venir, où ils se sentent chez eux; il est aussi un centre d'attraction et d'activité pour toute la région.

«En effet, chaque convent avait jadis quatre vocations, quatre types d'activité:
- Activité religieuse et pastorale;
- Activité scolaire et sociale;
- Activité agricole;
- Activité artisanale.

«De plus, le couvent était souvent regardé comme la citadelle qui défendait le village et la région.

«Cette union existentielle a ainsi été renforcée par les activités entreprises en commun. En effet, les moines se trouvaient aux côtés des chrétiens libanais dans le travail agricole et artisanal; les uns et les autres étaient métayers chez les féodaux, et ils gagnaient ainsi ensemble leur pain à la sueur de leur front; dans cette union, il y avait d'ailleurs plus que le partage de l'effort et de la peine; il y avait aussi un échange de témoignage et de vie spirituelle et mystique qui a donné naissance à ces exigences de justice sociale réclamée par les agriculteurs, exigences qui allèrent jusqu'à la révolte comme au temps de Tanios Chahine.

Durant la guerre de 1914 - 18, la famine a sévi au Liban. Pour venir en aide aux miséraux, le R.P. Ignace Dagher El Tannoury, supérieur général de l'Ordre Libanais Maronite, avait mis en hypothèque tous les biens de la communauté. Bénéficiaire de cette hypothèque: La France, dont le représentant avait versé d'importantes sommes d'argent au supérieur des moines. A la fin de la guerre, le R.P. Dagher El Tannoury ayant voulu retirer cette hypothèque remit au Général Gouraud, alors gouverneur du Liban, la somme due. Mais, le général refusant de toucher le montant, le rendit au brave curé, avec la reconnaissance de dette. «La France, dit-il, ne sera pas moins généreuse que l'Ordre Libanais Maronite».

A la fin de la Seconde Guerre Mondiale, le Couvent St-Georges de Naamé, près de Damour, a hébergé un grand nombre de pauvres gens, sans distinction de confession.

Les Moines Libanais

«Le célèbre voyageur Volney a bien perçu la force de cette union quand il écrit: «La force des

chrétiens au Liban est le fruit de leur union avec les religieux, qui sont organisés, dynamiques et qui travaillent». De même Lamartine, cité par le P. Lammens, a bien décrit cette union existentielle: «Excellents religieux, qui sont les fils et les frères du peuple, qui ne vivent pas de sa sueur, mais qui travaillent nuit et jour pour l'avancement de leurs frères; hommes simples qui ne visent à aucune richesse... Travailler, prier, vivre en paix et mourir en grâce, voilà toute l'ambition des religieux maronites». (cf. Histoire du Liban michel Chiha; P. 180).

«Enfin cette union existentielle est illustrée par le fait que là où les moines construisaient un couvent, un village chrétien naissait, et là où il y avait des chrétiens, un couvent se construisait. Les religieux libanais ont suivi leurs ouailles jusqu'en dehors du Liban: à Damiette, à Alexandrie, à Jaffa, à Chypre; ils ont été jusqu'en Amérique, en Afrique, en Australie...

«Enfin, nous pouvons citer Maroun Abboud qui met bien en relief ce caractère et cette origine monastiques des chrétiens du Liban: «Sans les couvents, les chrétiens n'auraient jamais aimé habiter les crêtes des montagnes, sans les moines, les chrétiens n'auraient jamais trouvé le calme et la sécurité.

«Ils n'auraient jamais osé vivre dans des régions exposées à leurs ennemis... Sans les moines le Liban ne serait jamais devenu ce qu'il est».

- On peut donc dire le Congrès des ordres religieux continue aujourd'hui, avec des moyens adaptés à l'époque moderne, un travail séculaire; pourriez-vous, pour conclure, nous dire quelques mots sur l'avenir, sur l'espoir que vous avez?

- «Toutes les crises survenues au Liban depuis 1958 sont des crises politiques. Elles sont le reflet des différents et des querelles au sein du monde arabe. Ces querelles ont fini par miner la confiance réciproque qui était à la base de cette formule libanaise qu'a sanctionnée en 1943 le «Pacte National». Or, ce pacte était le fruit d'une double confiance islamo-chrétienne.

- Comment caractériser cette formule?

- «Je crois qu'on peut l'exprimer en quelques principes très simples: Respecter autrui, ne rien lui imposer de force, chercher toujours les voies d'un accord en prenant pour base l'intérêt général, et pour principe la confiance mutuelle.

«C'est ce qu'exprime fort bien l'article 54 de la Constitution Libanaise: il stipule que pour tout décret, il faut la signature conjointe du Président de la République (maronite), du Président du Conseil (sunnite) et du ministre concerné, qui peut appartenir à l'une des 17 communautés reconnues dont est composé le Liban.

«D'où vient alors la crise actuelle? Si nous analysons attentivement les pétitions de «Dar el Fatwa», nous constatons que toutes s'expliquent finalement par un retrait de cette confiance de la part de l'un des deux partenaires. Du fait que c'est l'un des partenaires du Pacte National qui a ainsi retiré sa confiance, la crise prend une dimension confessionnelle, même si à l'origine elle était comme nous l'avons dit, politique.

«Pourtant nous gardons espoir, car nous tenons toujours à cette formule exemplaire de coexistence; et nous gardons confiance, puisque le Saint-Père lui-même, comme il vient de le rappeler, tient aussi à cette formule. Nous avons donc espir que cette confiance peut renaître qu'elle peut être restaurée si l'on sait créer l'atmosphère de sécurité et de justice sociale, seul terrain fertile pour la compréhension et l'entente mutuelles.

«C'est pourquoi aussi nous espérons qu'un nouveau ministère d'union nationale pourra être mis sur pied avec un programme très réduit:

- Rétablir la sécurité; faire régner la justice sociale.

«Ainsi pourra naître une atmosphère calme et sereine où une revision éclairée et respectueuse des droits et des désirs des deux partenaires du pacte National sera possible et féconde».

نص البيان الوزاري لحكومة السيد رشيد كرامي
بتاريخ ١٥ تموز ١٩٧٥

دولة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

الحمد لله الذي أعاننا على أمرنا، فيسر من جهود المخلصين من أبناء هذه البلاد الطيبة والمقيمين في رحابها واخوان لنا كرام ما أزال الغمة ورفع عن كواهلنا وصدورنا ثقل المحنة القاسية التي انتابت هذا الوطن الحبيب، القائم قبل كل شيء على المحبة والثقة والسلام.

ولقد انبثقت حكومتنا من رغبة اجتماعية في لجم الفتنة فوراً، ثم ضبط الأمن من مختلف الجوانب وتأمين الناس على حياتهم وممتلكاتهم وموارد رزقهم، ثم العمل العاجل على اعادة دولاب الحياة الى دورته الطبيعية في جميع المرافق. ولتحقيق هذه الغايات الأولية والأساسية بذلنا كل جهد ممكن فتحققت الى حد بعيد بفضل تجاوب جميع المواطنين ووعيهم.

ونعتمد صادقين أن واجب المصارحة يقتضينا، كما تقتضي المسؤولية الحكومية، إجراء تحقيق عادل ونزيه، بعيداً عن جميع الإعتبارات والمؤثرات، لجلاء حقائق الأحداث وبيان أسبابها وتحديد التبعات في جميع مراحلها.

هذا، ولا يجوز لنا كذلك أن نتغاضى عما سببته الأحداث من آلام وأضرار لفريق من المواطنين، كان أكثرهم ضحايا بريئة، نخص بالذكر منهم أولئك الذين من الواجب مساعدتهم بقدر المستطاع، لأن أحوالهم الإجتماعية والمعيشية لا تمكنهم من تحمل النكبة.

غير أن الأضرار التي لحقت بلبنان لم تقتصر على الأفراد، بل تجاوزتهم الى الوضع الإقتصادي العام، مما يفرض على الحكومة - في إطار الوقت المتوافر لها - أن تبادر الى إيجاد علاجات سريعة تعيد الى لبنان حيويته، في جميع قطاعاته التجارية والصناعية والزراعية والحرفية، فضلاً عن التعجيل في تنفيذ بعض المشاريع الهامة كتوسيع المرفأ وحل أزمته الحاضرة، وتطوير المطار، وتعزيز المرافق السياحية فوراً على أمل أن يتجاوب مع ندائنا اخواننا واصدقاؤنا ومغتربونا في العالم كله الذين عرفوا لبنان بلد الضيافة والألفة والجمال، وتعودوا التمتع بما حبتنا به الطبيعة، جبلاً لعل الأزمة الدابرة تحفزنا جميعاً على تأكيد بعض الحقائق التي يفرضها علينا واقعنا والتزاماتنا وتطور أحوال الدنيا عندنا ومن حولنا،

الحقيقة الأولى التي يجب التنويه بها هي أن الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله تبنى القضية الفلسطينية بل اعتبرها وما برح يعتبرها قضيته الأولى، وناضل ويناضل من أجلها بكل ما في وسعه من فكر وعمل، وبصدق وأمانة وإخلاص، متقيداً بجميع المواثيق والقرارات المتخذة في هذا الشأن، معتبراً أن أي حل لهذه القضية لا يمكن أن يقوم إلا على أساس العدل والحق.

ويطيب لنا هنا أن نؤكد اننا واثقون من أن اخواننا الفلسطينيين يحترمون بدورهم، كما أكدوا مراراً، أوضاعنا وشرائعنا، وما بيننا وبينهم مما ينبع من الحرص المشترك على سلامة لبنان ونصرة القضية الفلسطينية.

والحقيقة الثانية هي أن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية، على أساس أنه جزء لا يتجزأ من العالم العربي يقاسم اخوانه العرب سراءهم وضراءهم وأنه منفتح على الدنيا بأسرها وغير منحاز لأي محور أو تكتل. وهو ينتظر من الجميع أن يبادلوه ثقة بثقة ومحبة بمحبة ليتمكن من متابعة اداء رسالته، لخيره وخيرهم وخير البشرية جمعاء.

والحقيقة الثالثة هي أن الأحداث والتطورات على مختلف الأصعدة باتت تفرض علينا المبادرة الى معالجة بعض أمورنا بمزيد من الجراة والعمق.

فحرصنا على أمن لبنان وسيادته يهيب بنا الى أن نعنى بقواتنا المسلحة كلها، وخصوصاً بجيشنا، العناية التي تجعلها موضع اطمئنان الى قدرتها المادية والمعنوية، عدة وعددا. ولذلك لا بد من أن توفر لجيشنا الإمكانات اللازمة ليضطلع بواجباته وفق ما تمليه مصلحة الوطن وأن يتأمن له وفيه توازن يوحي الثقة للجميع وينأى به عن مجالات الإنتقاد، فتكون هذه

المؤسسة الوطنية عدتنا في الصعوبات ودرعنا الواقية في وجه الإعتداءات. وستتقدم من مجلسكم الكريم في أقرب وقت بمشروع قانون عصري لتطوير أوضاع الجيش أوشكت دراسته على النهاية، واستوحيت في وضعه أحدث التشريعات في الدول التي يشابه وضعها وضعنا. أما مشروع خدمة العلم فهو بين أيديكم وستتعاون معكم على التعجيل في مناقشته واقراره.

وايماننا بأن العدل بين الناس يجب أن يكون شعار الحكم وأن المساواة الفصلية بين المواطنين في الحقوق والواجبات هي الكفيلة باحياء الثقة بين المواطن والدولة، وايماننا بأن الحكم ليس غاية في ذاته بل ان غايته الأصلية هي أن يسوس الشعب على وجه يشيع الطمأنينة في قلوب الجميع ويحقق من العدالة الإجتماعية، ما ينتفي معه الحرمان عن أية فئة وأي فرد وتتكافأ فيها كل الفرص أمام المواطنين أياً كانت أوضاعهم في المجتمع كل هذا الذي نؤمن به يدفعنا الى نشدان تحقيق المجتمع الذي يؤمن به كل اللبنانيين: مجتمع العدل والكفاية والحريات.

إذ اننا نؤمن أيضاً بالحرية في أوسع معانيها، ومناخ الحرية والإنفتاح إنما هو المناخ الطبيعي في هذا الوطن اللبناني كما يتمناه ابناؤه كافة ان يكون. لكننا الى جانب هذا نقول أن الحرية يجب أن تبقى لها ضوابط كي لا تنقلب الى فوضى، وأن المبادرة الفردية تبقى نافعة وجديرة بالتشجيع إذا نأى بها أصحابها عن دروب الإحتكار.

واستناداً الى هذه المبادىء والى قناعاتنا، لا بد لحكومتنا، بالإضافة الى أنواع العمل التي تستوجبها ادارة البلاد والتي لن ندخل الآن في تعدادها، أن تبادر الى اتخاذ تدابير ووضع مشاريع قوانين تؤدي قدر الإمكان الى تحقيق الغايات التي أشرنا اليها. ونذكر في هذا الصدد مشروع قانون للتجنس يضم الى العائلة اللبنانية أولئك الذين يحق لهم ذلك.

ولا يخفى على مجلسكم الكريم ما للإدارة القادرة السليمة من أهمية في تقديم الخدمات وتحقيق المشاريع، العادية منها، والإستثنائية، التي ينتظرها المواطنون. ولذلك فإن الحكومة لن تتردد في اتخاذ جميع التدابير التي قد نراها ضرورية في هذا السبيل.

أيها السادة،

ان حكومتنا منفتحة منذ الآن على كل حوار يهدف، في الإطار الديمقراطي الى تقييم الأحداث الأخيرة وتحليل أسبابها، والتخطيط لسياسة وطنية اجماعية، كفيلة بمعالجة هذه الأسباب في الأصول والجذور. ذلك أن الحكم ملزم بتطوير أساليبه وقواعد عمل مؤسساته بما يتيح التوافق مع متطلبات العصر ويضع سلماً للأولويات يجري على أساسه التخطيط الإنمائي لتلبية حاجات المناطق والمواطنين، وبصورة خاصة الفئات غير الميسورة.

حضرات النواب المحترمين،

هذه هي سياسة حكومتنا الإجمالية وتلك هي اهدافنا المرحلية التي نسعى الى تحقيقها، بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية وبالإشتراك والتعاون المخلصين معه، وبتأييد من مجلسكم الكريم.

وعلى هذا الأساس نتقدم منكم طالبين منحنا ثقتكم الغالية من أجل العمل لما فيه خير البلاد وأهلها، بصفوف متراصة وارادات موحدة تتعبأ في ظلها كل الطاقات، فيبذل كل لبناني، مقيماً كان أم مغترباً، ما بوسعه ليبقى وطننا لبنان سليماً من كل أذى ومزدهراً، ويبقى شعبنا الأصيل سيداً حراً عزيزاً، متطلعاً باستمرار الى المستقبل الأفضل.

بيان مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك
حول أحداث لبنان بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٧٥

ان مجلسَ البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان، بعد أن عقد جلساته السنوية في اعقاب الأحداث الدامية، واستعرض الوقائع استعراضاً موضوعياً، آخذاً بعين الإعتبار مختلف وجوه الأزمة وما جرته من ويلات على الصعيد الروحي والأدبي والإقتصادي والوطني، واستمطر شآبيب الرحمة على أرواح الضحايا البريئة، والعزاء الإلهي على القلوب الكسيرة واستغفر الله تعالى عما ارتكب من جرائم منكرة، ما كانت يوماً من الشيم اللبنانية والعربية الأصيلة، وسأله ألا يشيح بوجهه الرحيم عن لبنان،

رأى من واجبه أن يصدر هذا البيان ايقاظاً للضمائر وحفزاً للهمم في سبيل الإبقاء على لبنان وطناً لكرامة الإنسان وللتعايش الأخوي الصافي بين المواطنين.

أ ـ من الخارج

ليس من يجهل أن منطقتنا تعيش منذ سنوات وكأنها على فوهة بركان لما يهب عليها من رياح سياسية، دولياً وإقليمياً ومحلياً، زاد في عنفها قيام المأساة الفلسطينية وما رافقها من ظلم وبؤس وتشرد واغفال دولي عن احقاق الحق، مما أدى الى بعث ثورة مستمرة اضطرارية.

ب ـ من الداخل:

وقد هبت هذه الرياح على حالة داخلية مأسوية لما ظهر فيها من تدهور في الأخلاق وعدم شعور بالمسؤولية على مختلف المستويات وانتشار الفساد في معظم المرافق العامة وشيوع الحرمان في بعض المناطق وبعض الفئات واستفحال النزاع الإجتماعي بين يسار هدام ويمين متحجر، وقد زاد في تأزم الحالة غياب الدولة وشل أجهزة الأمن وتعطيل دور الجيش وترك أبواب البلاد مشرعة أمام الطارئين والغرباء من كل حدب وصوب، فانقلبت الحرية الى فوضى وشاع التراشق بالتهم في الصحف والمجلات وهانت الكرامات وطغت المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وسيطرت الأنانيات، فردية وطائفية وحزبية، وانتشرت الأسلحة بين الأيدي، فكان ما كان من انفجار رهيب استيقظت فيه الغرائز وجفت مشاعر التسامح والأخوة وارتكبت مخاز ومظالم واجتياح وغزو، استهدفت الأرواح والممتلكات وبنوع خاص مقدسات لنا كانت على مدى التاريخ موضوع احترام الجميع.

ومما لا شك فيه أن الفتنة الطائفية كانت قد ذرت قرنها لو لم يتداركها العقلاء، من رجال دين ودنيا، بمساعيهم الحكيمة، ومع ذلك فإن ما حدث من قتل وقنص وخطف، وتعذيب وتشويه، وتخريب وتدمير، وكلها مآس استنكرناها ونستنكرها بشدة، كادت تزعزع الإيمان بقدرة لبنان على البقاء والإستمرار في تأدية رسالته الإنسانيّة الحضارية.

ج ـ مدعاة يقظة وحذر.

وإذا كانت الحالة قد أخذت تعود، ولله الحمد، في مجملها، الى ما كانت عليه من أمن واستقرار، بعد تسلم الحكومة الجديدة سلطاتها وتعهدها بما سبق أن طالبنا به من تعويض على المتضررين، وسعيها الى القيام بما يمكن القيام به من مبادرات ومشاريع تخرج البلاد من النكسة وتضعها على طريق البناء والعمران والإزدهار، فإن هذه الحالة لا تزال مدعاة يقظة وحذر، خشية ايقاظ الفتنة النائمة، وتوجب علينا جميعاً أن نبحث عن دواء لكل هذه الأدواء.

ولهذا علينا أن نمعن النظر في ما صرنا اليه، وإذا كان لا بد لنا في تحويل السياسة الدولية عن مجاريها، فيمكننا، أقله، أن نحتاط لأمرنا فنعالج أسباب التوتر التي أدت الى هذا الإنفجار.

أ ـ القضية الفلسطينية

وقد قابلنا في هذا المجال، بالإرتياح، ما اعلنته القيادة الفلسطينية من عزم على عدم التدخل في شؤون السياسة اللبنانية الداخلية، وعلى تجنب إثارة الحساسيات والمس بالكرامة الوطنية، واحترام السيادة اللبنانية، وقد تبنى لبنان القضية الفلسطينية وتحمل في سبيلها التضحيات الجسام ودافع عنها وعن حق أصحابها في العودة الى بلادهم، بشخص فخامة رئيس الجمهورية وبكل ما أوتي من إمكانات في شتى المناسبات والمحافل، وقد جاهرنا، نحن، بعدالتها في الرسالة التي وجهها مجلسنا هذا، السنة الفائتة، الى أساقفة العالم الكاثوليكي فأصبحت وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

غير أن التزامنا بهذه القضية لا يجيز لنا أي تفريط بواجبنا نحو وطننا، لبنان، فحق لنا أن نطالب اخواننا الفلسطينيين بأن يحترموا سيادة هذا البلد وسلامته، بشكل عملي، يحول دون استغلال أي فئة من الناس للقضية الفلسطينية، تحدياً للقانون وسعياً الى أغراض غريبة عنها. وما من شك في أن الوضع العام يقتضي مزيداً من الإخلاص وضبط النفس واليقظة والحكمة لتأمين الإستقرار وفرض هيبة القانون على الجميع وفي كل الحالات وفي شتى انحاء الوطن.

ب ـ العدالة الإجتماعية

أما القضايا الداخلية، ففي مقدمتها العدالة الإجتماعية التي يجب أن يشمل خيرها لبنان بكامله، من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، قياماً بواجب ديني وطني نحو المحرومين والمعوزين من أي طائفة أو منطقة كانوا، وتحقيقاً لإنمائهم الإنساني الكامل.

وقد نهضت الكنيسة بهذا الواجب قبل مناداة من ينادون به اليوم عن طريق تؤدي الى الإلحاد وإثارة البغض والأحقاد، وما كانت الثورات التي اضرموا نارها في كثير من البلدان لتحقق ما وعدوا به الشعوب من نعيم مقيم.

وان ما أعلنه قداسة الحبر الأعظم، البابا بولس السادس، في رسالته الشهيرة «ترقي الشعوب»، هو أبلغ ما قيل في هذا المجال: «ان ما يباعد بين الناس هو القضية الإجتماعية. والسؤال هو لمن الغلبة؟ ـ لروح الأنانية أم لروح التضحية؟ وهل يكون المجتمع مزرعة يستغلها الأقوياء أم ميداناً يتبارى فيه جميع الناس في سبيل الصالح العام، ولا سيما في سبيل الضعفاء؟ ـ هناك بعض أناس يملكون كل شيء ويرغبون في الإستزادة، وهناك عدد غفير من الناس لا يملكون شيئاً ويريدون أن يغتصبوا ما يحتاجون اليه ان لم يعطوه. وبدأنا نسمع صلصلة السلاح، وستدور المعركة حامية، طاحنة، ساحقة بين قوة الذهب من جهة وقوة اليأس من جهة ثانية».

ويتابع قداسته قوله: «على كل أن يفحص ضميره، وللضمير في عصرنا صوت جديد: هل هو مستعد لأن يساعد بماله الأعمال والبعثات المنظمة في سبيل الفقراء، وأن يدفع المزيد من الضرائب لتضاعف السلطات العامة جهودها في سبيل الإنماء؟ ونزيد، هل هو مستعد أن يخفف من مظاهر البذخ والثراء التي هي صفعة للفقراء، ليعيش عيش البساطة؟ وأن يعيد للفقر ما هو له؟ ـ أن المسيح لم يقل عبثاً: «جعت فاطعمتموني».

وأنا ندعو، في هذا المجال، الأغنياء الى إدراك مسؤولياتهم بالتخلي عن الكماليات، سداً لعوز المحتاجين الى الضروريات، ومساعدة الدولة بدفع الضرائب المحقة ومطالبتها بتوزيعها في وجهها العادل المجدي في سبيل التنمية والعمران ومراقبة انفاقها مراقبة فعالة، وهذا من أفجع الوسائل لردم الهوة القائمة بين فئات الموسرين والمحرومين.

واننا، فيما نطالب الدولة بوضع مخطط شامل للإنماء، يؤمن العدالة الإجتماعية لجميع المواطنين والإزدهار المتسق لجميع المناطق، بحيث تتكافأ الفرص أمام المواهب الفتية وتتأمن لها السبل لإرضاء طموحها والإضطلاع بمسؤولياتها فتجنب الإنزلاق في مهاوي اليأس والإنجراف في التيارات الهدامة، نعلن أن الكنيسة في لبنان، علاوة على ما كان لها من أياد بيضاء على تطوير المجتمع في هذا الشرق، لا تزال مستعدة لتأييد ودعم كل تدبير يتخذ لتحقيق العدالة الإجتماعية والإسهام الفعلي في كل ما يقتضيه من بذل وتضحية.

ج ـ العلاقات الوطنية

وإذا كان الغبن على الصعيد الإجتماعي ينعكس على استقرار الوطن، فإن عدم الطمأنينة على الصعيد السياسي يخلخل قواعده ويحدث الفرقة بين فئاته. وان هذا القلق لا يمكن تبديده عن طريق التكتل الطائفي والتحديات الفئوية وتجاهل المؤسسات الديمقراطية والمواثيق الوطنية، بل عن طريق جعل هذه المؤسسات ذات فعالية وهذه المواثيق مقدسة محترمة. واننا نحمد الله على أننا لا نزال نعيش في لبنان في جو من الحرية ينفسح فيه المجال لطرح القضايا ومعالجتها بالحوار الهادىء السليم، بعيداً عن محاولات فرض الإرادة وإثارة المشاعر. وليس غير هذا الحوار، بقصد التفاهم لا التصادم يمكننا من العيش معاً متحابين متضامنين في منأى عن مزالق الفرقة والشقاق.

ومهما يكن من أمر، فإن الميثاق الوطني الذي تجاهله بعضهم وقال غيرهم أنه استنفد غاياته، إنما أوجبت قيامه ضرورة بعث ثقة متبادلة بين فئات المواطنين، تقوم مقام ما كانت كل فئة تعتمد عليه من ثقة بشرق أو بغرب.

وما مبدأ مراعاة الطوائف في توزيع الوظائف على علاته، وفقاً لتطوق الدستور، إلا من قبيل توفير هذه الثقة مع التقيد بما تقتضيه المصلحة من كفاءة. أما التنكر لهذا الميثاق والخروج على هذه القاعدة، دون الإهتداء الى صيغة توفر هذه الثقة كاملة، مما يؤدي الى الفرقة وتقويض أركان الوطن، علماً بأن الصيغة اللبنانية لا تزال مثالاً لكل بلد تعددت فيه المذاهب، وأن شعب فلسطين ذاته يطمح الى تحقيق مثلها في وطنه السليب.

وهذه الثقة لا تترسخ في أعماق النفوس ولا تشمل جميع المناطق، ولا سيما تلك التي تعيش فيها أقليات بين أكثرية، ما لم تبذل في سبيلها تضحيات جمة يجب أن يرتضيها جميع المواطنين ليرتفعوا الى مستوى خلقي يقتضيه بقاء الأوطان.

وبدون هذه الخلقية المثالية لن يتسنى للدولة أن تنهض بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما في توحيد الإرادة الوطنية واصلاح الإدارة وتنقيتها من الفساد، والتنزه عن الأنانيات وتوطيد الأمن والرقابة المجدية على الغرباء والطارئين، والتصدي لوسائل الإعلام التي تستغل ما تتمتع به من حريات عندنا لتسيء الى أمن البلاد واستقرارها بتهييج الخواطر وإثارة النعرات واستعداء المواطنين بعضهم على بعض.

وهذه الخلقية ذاتها هي ما نأمل أن يعتنقه شبان لبنان الذين نقدر فيهم الإخلاص للحق والصدق في المقصد والبذل في سبيل الوطن بلا حساب، والتجند لتطوير أوضاعه ملتزمين بوحدته، متضامنين لنصرته، ثابتين في وجه التيارات التي تعمل على تشتيتهم، فيقيمون صفوفهم سداً منيعاً أمام الطامعين بأرضه والمستهينين بقيمه وكرامة أبنائه، وقد كانت دوماً الدماء الذكية التي اريقت في سبيل هذا الوطن بذار بطولات وتضحيات للحفاظ عليه.

هذا موقفنا من الأحداث التي مرت

بيان حزب الكتائب اللبنانية

الصادر في اعقاب الإجتماع الإستثنائي الذي عقد في الأرز بين ١٥ آب و١٧ منه وأذيع بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٥ (والمعروف بـ«بيان الأرز»)

عقد المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية بين يوم الجمعة ١٥ آب ويوم الأحد ١٧ منه في فندق سانت برنار ـ الأرز، سلسلة اجتماعات برئاسة رئيس الحزب الشيخ بيار الجميّل، عرض فيها معطيات المرحلة الراهنة من تاريخ البلاد، وناقش عدداً من التقارير المتعلقة بالأوضاع العامة والأحداث الجارية والقضايا المطروحة، وأعلن بنهايتها ما يلي:

١ ـ حيال حملات التشكيك وتيارات التخريب الهادفة الى زعزعة المقومات الأساسية للبنان الوطن، يؤكد الحزب ايمانه الذي لا يتزعزع في هذا الوطن، وتصميمه على رفض كل استدراج لأي فتنة.

٢ ـ ان لبنان الوطن في وجدان الكتائب، هو لبنان الواحد الموحد في الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية في الرسالة العربية الأصيلة، والدور العالمي الرائد، يؤهله لذلك كونه صيغة نموذجية فريدة في تعايش الأديان والحضارات وتفاعلها الرائع.

٣ ـ بالنسبة لأي موضوع لبناني أو عربي، تعتبر الكتائب أن الحوار البناء يجب أن يكون وحده وسيلة تفاهم، وتؤكد الإستعداد للحوار حول أي موضوع أو مطلب مع جميع الفرقاء والأطراف الحسني النية، على أساس الولاء الكامل لإستقلال الوطن وسيادة الدولة وضمن مبادىء الصيغة اللبنانية.

٤ ـ تهيب الكتائب بالدولة الى مواجهة مسؤولياتها على صعيد الأمن بمزيد من الحزم، لتستعيد هيبتها وتوطد الثقة في النفوس.

٥ ـ وتدعو الكتائب بالحاح الى تنمية المؤسسات الديمقراطية والوطنية، وبعث نشاطها، فتصبح مؤهلة لاداء واجبها البديهي، في المحافظة على البلاد وتحقيق تقدمها.

٦ ـ وتتشدد الكتائب على وجوب أخذ الدولة مبادرات شجاعة وسريعة لتوطيد العدالة الإجتماعية مساواة بين المناطق جمعاء وتكافؤ فرص بين المواطنين كافة، فلا تبقى مناطق متخلفة ولا مواطنون محرومون، ضمن رؤيا مبدعة للحكم وخطة انمائية شاملة وبرنامج زمني محدد.

٧ ـ وترى الكتائب أن لا بد من مواجهة تحديات العصر بتحديث الدولة فكراً ومؤسسات وممارسة واستباق المعضلات

بالحلول العلمية الوافية.

٨ ـ يؤكد الحزب حرصه على الوفاء بالتزامات لبنان العربية، كمقررات مؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك، وما انبثق عنها أو تفرع منها.

٩ ـ ويكرر الحزب ما سبق ورددہ منذ سنوات طويلة، في مواقفه ومؤتمراته وبياناته ومقرراته في مذكرات رئيس الحزب الشيخ بيار الجميّل وتصريحاته، ان قضية شعب فلسطين هي أعدل قضية في عصرنا، واننا مع هذا العشب في نضاله المشروع من أجل استعادة حقوقه الوطنية وفي طليعتها حق تقرير المصير على أرضه المحررة.

١٠ ـ كما يؤكد الحزب التزامه بجميع الإتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي نعتبرها وفقاً لقرار مؤتمر القمة في الرباط الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني متوقعين منها أن تتصرف على هذا الأساس في الساحة اللبنانية، شأنها في غيرها وخصوصاً لجهة تنفيذ التزاماتها والتقيد باتفاقاتها مع الدولة وملاحق هذه الإتفاقات.

ولا غرو في أن قدرة منظمة التحرير على ذلك هي المقياس والبرهان العملي لصفتها التمثيلية تلك.

١١ ـ ولا بد للحزب من تسجيل ظاهرة خطيرة مؤشرة، وهي أن فئات وجهات داخلية وخارجية متناقضة في ما بينها متصارعة في كل ساحة تتلاقى على هدف واحد في الساحة اللبنانية، هو ضرب النظام الديمقراطي البرلماني الحر، الذي اختاره لبنان رافعة شعارات مزيفة لإستدرار التأييد واستغلال عواطف الجماهير، فيبدو ضرب النظام اللبناني والحالة هذه بالنسبة اليها هدفاً مرحلياً تعطيه الأولوية حتى إذا ما قيض لها تحقيقه، ولن يتم ذلك، ارتدت بعضها على بعضها لتصفية حساباتها.

لذلك تحذر الكتائب الشعب اللبناني من هذه الفئات، وتدعوه الى إحباط مخططاتها وتفشيل مؤامراتها كما تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى عدم فسح مجال استغلالها لها لما في ذلك من ضرر مزدوج للبنان والقضية، إذ يتسبب بهدر طاقات الكفاح الفلسطيني وتوريطه في نزاعات لا يفيد منها سوى العدو المشترك.

١٢ ـ ان المكتب السياسي اتخذ حول هذه الشؤون وغيرها مقررات تفصيلية ستكون موضوع تشاور مع حلفاء الحزب واصدقائه وستعرض في الوقت المناسب على المراجع الرسمية والوطنية، وتعلن على الرأي العام.

كما سيدأب المكتب السياسي في عقد اجتماعات لاحقة لمناقشة سائر المواضيع المطروحة من مختلف جوانبها اسهاماً في بناء لبنان العدل والطموح.

يحيا لبنان

خطاب الرئيس اللبناني سليمان فرنجية
في بعقلين بمناسبة ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين بتاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥

وهل يمكن التاريخ، أن يفصل بين فخر الدين ولبنان.

ألم يكن لبنان: استقلاله، منعته، عزه، كرامته، انفتاحه على العالم وسموه الحضاري نصب عيني الأمير الكبير طوال حياته، وهدف نضاله الدائم المستميت

أو لم يجعل فخر الدين من الإمارة الصغيرة المرتبطة بالأمبراطورية العثمانية دولة مستقلة ذات شخصية مميزة لها معاهداتها وعلاقاتها الخاصة مع الدول الأوروبية كما لهذه الدول قناصلها وممثلوها لدى الأمير الكبير. فلا تكبر دولة عليه، ولا يهون لدولة. ان هو إلا ند شامخ الرأس عزيز الأباء.

هذا الإنفتاح على العالم، شرقاً وغرباً، يأخذ منه لبنان ـ الأمير، كل جديد جيد، فيطور مؤسساته، ويرقى بأساليب الحياة فيه رقياً يروي ظمأ الناس الى التقدم.

هذه النظرة الخارجية الفسيحة لم تصرف الأمير عن الإنتباه الطموح الواعي للشؤون الداخلية: زراعة وصناعة وتجارة، ادارة وعدالة وثقافة.

وسيظل التاريخ يذكر بالفضل ما أدخله فخر الدين على كل هذه المرافق:

من حد بناء البيوت، والدارات، والقصور، والخانات على النسق الفلورنسي الرشيق الشيق.

الى حد بناء العقول والنفوس بإدخال أول مطبعة عبر لبنان، على الشرق الأدنى، وظهور أول كتاب مطبوع، السنة ١٦١٠، في دير مار أنطونيوس قزحيا بقنوبين.

مروراً بتعزيز الزراعة، ولا سيما الشوارات والأجلة في صدور الجبال ادراج عمالقة الى الله.

ومروراً بتسهيل سبل الصناعة والتجارة حتى غدا الحرير اللبناني سيداً في أسواق أوروبا وغدا تجار الغرب يتهافتون على الأسواق اللبنانية فشاع في الخافقين اسم صيدا وبيروت.

ثم مروراً بأوائل الأشياء الحضارية في المسكن والمأكل، والملبس، والتصرف.

وإذا فخر الدين، بعد كل ذلك، وبعد أن اطلع من غمر السلطنة العثمانية إمارة في مستوى الدول الحديثة علاقات خارجية ونهضة داخلية. . . إذا فخر الدين يبدو وكأنه أمير زمانه، لا ألمع من إسمه اسم في السلطنة جمعاء، ولا أبرز، على مسرح الأحداث، من بلاده، التي مشى بها شوطها التأسيسي الأول، ثم بلغ بها ذروة من ذرى السيادة والحضانة والإزدهار.

فما كانت مكامن قوة الأمير، مواهبه ابعاد رؤياه، طاقته الفائقة على العمل، استهانته بالموت، ثم شعبه.

ذلك الشعب الذي وجد نفسه، بسحر ساحر، في سباق بهيء مع أميره الى الكبائر والمكرمات. لا عائق يعيق ولا فارق يفرق في مسيرة المجد. بل ايمان واحد بالله يجمع الهمم واعتزاز واحد يوثق القلوب. فلا الأديان كانت ذرائع للفتك، ولا الطوائف مفاتن للفتن، أو هي طوعت لتكون مجذبة المهالك على يد اذلاء يلعبون بالمقدسات ليغنموا بالتوافه.

آنذاك من من ابناء هذا الشعب الكبير كان يهمه أن يعرف: هل مدبر الأمير درزي، أم ماروني، أم سني، أم شيعي.

وما يهم الزارع المنتجة أرضه، أو الصناعي الرائجة صناعته، أو التاجر المزدهرة سوقه، أو المساعي الآمنة دروبه، أن يكون القيم على شأنه الزراعي، والصناعي، والتجاري، والأمني، أن يكون المسؤول عن بسط الطرقات، وعقد الجسور وتسهيل المواصلات، أن يكون المشرف على جباية الرسوم والمكوس والضرائب أن يكون هذا وذياك وذاك من طائفته هو، أم من طائفة جاره.

وما يهم الجندي الباسل المقدود من جبل بلاده الحامل علمها من نصر الى نصر، أن يكون آمره من هذه الطائفة أو تلك.

كل هذا كان يبدو تافهاً في تلك الغمرة من العزة والكرامة والمجد.

ولقد استمر ذلك في عهد الشهابي الكبير الزاهر المزدهر هو أيضاً. فذكر التاريخ أن الأمير بشيراً أمر بجلد أحد رعاياه مائة سوط وسوط لأنه جرؤ أن يسأل عما هي طائفة أميره.

وخير دليل على أن الطائفية لم تخطر على بال اللبنانيين إذ ذاك. ان دين غير واحد من كبار معاوني فخر الدين لا يعرفه إلا الراسخون في العلم.

غير أن الأمير وحده كان يعرف هذه الطاقة الهائلة في المستودع اللبناني، وهذا الكنز المرصود في خزانة لبنان ألا وهو تعدد الطوائف، فيستخدم هذا الكنز كما يستخدم أقوى المعدات قدرة، وأشدها بلاء.

لقد كان يضع كل طائفة في مجال فاعليتها في خدمة لبنان. ولا يضع لبنان في خدمة الطوائف.

كان يرسل الماروني سفيراً لدى الفاتيكان، لدى توسكانه، لدى اسبانيا، ويوفد الشيعي الى ايران، ويحتفظ بالسني للباب العالي.

وضع الرجل الصالح في المكان الصالح تلك كانت سنة الأمير، وبها كان خير الرعية الأمر الذي رسخ ايمان اللبنانيين بلبنان.

فاللبناني المخلص ـ وهل يستطيع لبناني أن لا يكون مخلصاً ـ يجد الكفاية، كان ولا يزال. في أن يؤمن بلبنانه وطناً حراً كريماً سيداً سعيداً مستقلاً، باقياً، على الدهر، له ولأبنائه من بعده، إذا وجد أن أميره، وساسته، وقواده في الحرب والسلم، يؤمنون ايمانه مخلصين، ويعملون له جاهدين، فيرتاح للحاضر، ويطمئن الى المستقبل، وينصرف الى أعماله بمسرة وفرح.

كم هي تناقضاتنا، وخلافاتنا ومنازعاتنا صغيرة، يا لبنان، حيال عظمة تاريخك، وطموح بنيك.

واننا لننظر، اليوم، الى شؤوننا الطارئة من رأس هذه المشارف، فلا نحاول أن نبزها علوا. وهي قمة القمم. كما لا ندع أنفسنا تنحدر فنغضب التاريخ وفخر الدين.

فالمطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها غير هذا اللون ولا هوية. فما هو نابع من صميم الناس، ينبع، هو هو، عفوياً، من ضمائر حكامهم. فلا نائل ولا منيل. ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة ـ سوية.

اما الميثاق الوطني وهو صيغة تعايش أخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الإستقلال، فسيبقى صيغة للتعايش الأخوي الكريم متجاوباً، أبداً، مع ارادة اللبنانيين ومتطوراً مع طموحهم في إطار الإستقلال.

وما الدستور، في نظرنا، بالشيء المنزل إنما الدستور تطوره ظروف الحياة، ولطالما تطور دستورنا بالممارسة، وسيظل حتى يتم لنا جميعاً ما ننشد. فضرورة التطوير شيء والتعنت في التغيير شيء آخر.

وفي حمى الدستور، مؤسساتنا، وحرياتنا، وأمننا:

فما لم تع مؤسساتنا الدستورية ماهيتها، وتعرف بعضها بعضاً، ثم تتعاون تعاوناً وثيقاً مخلصاً وما لم تدرك الهيئات الأهلية التي تتكاثر يوماً بعد يوم ما لها وما عليها حيال هذه المؤسسات الدستورية فتدرك من تمثل وما تمثل هي، كما تدرك من تمثل وما تمثل تلك، فلن يستتب لنا أمر ويستقيم لنا نظام. على أن نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعاً، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء ورخاء.

والحرية إن لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالإختناق. إذ ذاك أي منقلب ننقلب وماذا يكون المصير.

ولن يكون أمن ما لم يأمن اللبناني جانب أخيه اللبناني، فيؤمنان، معاً، ايماناً سوياً، بأن أرض لبنان لجميع ابنائها، وخيرات هذه الأرض لهم جميعاً بالسواء. كل بمقدار ما يقسم لنفسه، بالعمل والكد والإجتهاد، ثم يؤمنان معاً بأن لبنان نعمة من السماء، والنعمة لا تجحد، والمجحد ملحد.

عندها يرى الجميع أن التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الأمور التي تكون، بداهة، ولا تطلب.

يا أبناء لبنان، وابناء بعقلين، اننا نكرم، اليوم، فخر الدين في عرينه. لا لأنه كان درزياً، ولا لأنه ولد في بعقلين. فخر الدين لم يكن ابن طائفة معينة، ولا ابن مكان محدود، بل كان ابن لبنان، كل لبنان، فكل طائفة في لبنان كانت طائفته، وكل مكان في لبنان، من شواهق ارزه الى مكاسر موجه، كان مهده، ومقامه وقبره.

ولد فخر الدين في كل لبنان، واستشهد لكل لبنان، وسيبحث، منذ اليوم، بالعظمة التي استحق في قلب كل لبناني.

فيا أميرنا عشت لنا أبداً، عاش لبنان.

بيان المؤتمر الروحي لرؤساء الطوائف في لبنان
الذي عقد في بكركي بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٧٥

أدلى المدير العام لشؤون الإفتاء السيد حسين القوتلي ببيان المؤتمرين، وهذا نصه:

«كان من عناية الله على لبنان وعلى ابنائه أن وفق رؤساء الطوائف اللبنانية بعقد الإجتماع الأول من اجتماعاتهم في جلستين، الصباحية في بكركي والمسائية في دار الفتوى الإسلامية.

وقد تدارسوا المآسي الرهيبة التي تسود البلاد والأخطار التي تهدد وحدتها واستقلالها وسلامة ابنائها وتعرض سلامة البلدان العربية الشقيقة والقضية الفلسطينية للخطر الكبير.

ولاحظوا أن هذه المآسي بدأت تأخذ في صورة متزايدة طابعاً طائفياً فتحصل اعتداءات أثيمة على الأبرياء وتجاوزات على الكنائس والمساجد وعلى رجال الدين باسم الدين والدين منها براء. ومن هنا فإن الخطر بات يهدد كيان لبنان وطابعه الحضاري المميز.

وبعد البحث المسؤول في هذه الأوضاع عقدوا العزم على متابعة اجتماعاتهم المشتركة في سائر بيوت الطوائف اللبنانية ووضعوا مخطط عمل وشكلوا هيئة للمتابعة وأصدروا في نهاية اليوم الأول البيان الآتي:

١ ـ ان المجتمعين يؤكدون أن الله تعالى هو الذي يجمعنا مسلمين ومسيحيين، وأنّا منه واليه، وان لنا في عدل الله ورحمته ولطفه ما يوحد بيننا عندما نتخلق بأخلاق الله ونحيا في التعاون والتراحب ونلتزم القيم الروحية الكبرى وكرامة الإنسان في سبيل لبنان أفضل.

٢ ـ يؤكد المجتمعون ان ما وقع على أرض لبنان من أعمال عنف بما فيه القتل والذبح والخطف والسلب والتهجير واحراق المساكن والمتاجر وانتهاك حرمة الكنائس والمساجد، هي أعمال تستنكرها المسيحية والإسلام.

٣ ـ يعلن المجتمعون ايمانهم بأن أبرز ما في لبنان، بل سبب وجوده وتمايزه، هو وجود التعايش الفريد في العالم على أرضه. وان هذه الصفة امانة الله ووديعة المؤمنين لديهم. لذلك فانهم متمسكون بها ويرفضون كل ما يؤدي الى تصديعها، خصوصاً يرفضون التقسيم بكل معانيه بما في ذلك التقسيم النفساني الذي يكاد أن يتورط الوطن فيه ويعتقدون ان تصدع هذه الصيغة إدانة للمسلمين والمسيحيين معاً كما انه يتناقض مع رسالة المسيحيين العرب بوجه خاص ويسيء الى مستقبل العالم الذي يسير نحو المتقارب.

٤ ـ يؤكد المجتمعون أن الأمن ضرورة حياتية لا يستغنى عنها لحظة، وانه مقدمة ضرورية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة. لذلك فانهم يطلبون من الدولة استعمال أقصى ما يخولها القانون من اجراءات للحفاظ على سلامة الوطن والمواطنين، كما يؤكدون لتحقيق هذه الإصلاحات ان تبقى هيئة الحوار الوطني في حالة انعقاد دائم للخروج بنتائج عملية وسريعة.

٥ ـ يحذر المجتمعون اللبنانيين عامة والمقيمين على أرض لبنان، من عواقب الوضع المتدهور في البلاد وما قد يجره من ويلات على الوحدة الوطنية واستقلال لبنان وسلامة أراضيه وما ينجم عنه من أخطار على القضية الفلسطينية وعلى القضية العربية في شكل عام.

٦ ـ ينبه المجتمعون جميع المواطنين الى أن لغة التخاطب بينهم ينبغي أن تكون لغة العقل والحوار من دون سواها، على أن يؤدي ذلك الى عمل سريع على صعيد التغيير السياسي والى تطوير لبنان وتقدمه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً وتحقيق العدالة والإنصاف بالنسبة الى المحرومين ومناطقهم وتحقيق المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وذلك باصدار القوانين والأنظمة والقرارات المناسبة لتحقيق ذلك ضمن خطة عمل واضحة تلتزم بها الدولة، واعتبار ذلك من المهمات التي تحظى بالأولوية المطلقة.

٧ ـ يؤكد المجتمعون حرصهم على السيادة الوطنية على كل الأراضي اللبنانية وسلطان القانون على الجميع، كما أنهم يؤكدون دعمهم للقضية الفلسطينية ووجوب الإلتزام بالإتفاقات المعقودة بين لبنان والأخوة الفلسطينيين.

٨ ـ يدعو المجتمعون الى تحرك إعلامي واع ورسالي يلتزمون به في الكنائس والمساجد وسائر المعابد لتوعية المواطنين بالأسس والمبادىء الدينية كما يناشدون بإصرار الصحافة ومختلف وسائل الإعلام، ان تلتزم بهذه الأسس والمبادىء وان تتجنب الإثارة دائماً وفي هذا الظرف العصيب رفقاً بلبنان وسلامة للوطن والمواطنين.

٩ ـ يطالب المجتمعون بتعويض جميع المتضررين من الأحداث واتخاذ الوسائل القانونية والعملية لتأمين هذا التعويض.

١٠ ـ يهيب المجتمعون بالمواطنين كافة والمؤسسات التربوية مذكرين بأهمية التربية وتأثيرها في بقاء الأوطان. لذلك فإنهم يطلبون من الجميع أن يستعملوا كل إمكاناتهم لتأسيس الأبناء على روح الأخوة والألفة والتعاون بعيداً عن الخوف والحقد والبغضاء وعدم الثقة المتبادلة.

١١ ـ ان المجتمعين يدعون الجميع الى العودة الى الله سبحانه وتعالى، بعدما ابتعدوا عنه في مجتمع يعيش جاهلاً بتعاليم الدين وكأنه في غنى عن ربه. ويسألون جميع المؤمنين ان يتوجهوا الى الله بصلاة خاشعة يطلبون فيها أن يقصر أيام المحنة ويعيد عليهم جميعاً نعمة الطمأنينة والسلام وان يتغمد بالرحمة والمغفرة الضحايا البريئة وأن يربط على قلوب ذويهم بالصبر والسلوان.

١٢ ـ في نهاية الإجتماع المنعقد في دار الفتوى اغتنم الرؤساء الروحيون الفرصة ليقدموا التهاني لرؤساء الطوائف الإسلامية ولجميع اللبنانيين والعرب بعيد الفطر المبارك داعين الله سبحانه وتعالى أن يعيده على الجميع بالخير والمحبة والسلام.

وقد كلفت لجنة الصياغة والمتابعة المؤلفة من الإمام موسى الصدر والمطران جورج خضر والمطران نصرالله صفير وحسين القوتلي المدير العام لشؤون الإفتاء إبلاغ هذا البيان الى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء والهيئة الوطنية للحوار».

رسالة المفتي خالد
في عيد الفطر بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٧٥

الحمد لله على نعمه، ونعوذ برحمته من نقمه، لا إله غيره، ولا ملجا سواه، ولا نصرة ولا قوة إلا به، ولا رجاء إلا فيه، ولا اتكال إلا عليه.

فرض علينا العبادة وجعلها غاية للخلق فقال: «وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون»، وذلك لنتفكر في خلقنا وفي خلق السموات، ولنستمد منه معاني الحق والخير والمحبة، فنطور أنفسنا ودنيانا بما يتناسب مع سمو مبادىء الحق ومقاصده.

وها نحن أيها الأخوة الؤمنون قد قمنا بعبادتنا خلال رمضان الكريم، وكان من حقنا أن نفرح بتمام نعمة الله علينا بإكمال الصوم، إلا أن فرحتنا به اليوم، يخنقها الحزن، وتكبلها المآسي ويطمسها الخراب، وتفرقها الدماء المسفوكة ظلماً في كل مكان من لبنان.

ماذا نقول؟

الويل للإنسان في لبنان.

لقد ظن أنه بأنانيته وهواه قادر على امتلاك الأرض والأشياء والناس، فإذا به يكتشف في بحر من الدماء وركام من الخراب أنه أعجز من أن يكون قادراً على امتلاك نفسه يقول تعالى «وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى». ويقول «ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله، ان الله لا يهدي القوم الظالمين».

الويل للإنسان في لبنان.

الويل للمجرمين الظالمين، العابثين بالأمن الضاربين وحدة لبنان، القاتلين بنيه، الآكلين لحوم اخوانهم امواتاً، الذين يخربون بيوتهم واسواقهم بأيديهم ويحولونها ناراً ودخاناً ورمادا.

صدق رسول الله صلوات الله وسلامه عليه حيث يقول: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب». وحيث يقول: «انكم لن تسموا الناس بأموالكم فسموهم بأخلاقكم».

لقد كان حرياً باللبنانيين وهم الأذكياء أن يعتبروا بغيرهم من المتقاتلين في ارجاء الدنيا فيهتدوا الى أن لغة الرصاص ليست بأي حال لغة التخاطب بين الأخوة، وأن الخراب ليس بأي حال مجدياً في بناء الأوطان، وأن سفك الدماء البريئة ليس بأي حال وسيلة توحيد المواطنين.

أجل يا رب.

لقد حق للعنف أن يفشل في لبنان، لأنه جعل لبنان كله على شفا جرف هار، ولم يبق للبنان بعد اليوم، إلا الوسيلة التي يخاطب بها المؤمنون ربهم.

يا رب العالمين.

انها لغة الصلاة ـ لغة الرجاء والوقوف على اعتاب مالك الملك لأنها هي وحدها القادرة على ان تصلنا بمبادىء الحق، لنلتقي على قيمه، ونغترف من معانيه، متساوين فيه، متعاونين على البناء، تظللنا المحبة، ويجمع بيننا السلام... وصدق رسول الله حينما قال: «ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني جالس يوم القيامة؟ . أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون».

أليس إله رب العالمين يقول: «وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله» فاذاً أن العبادة، والصلاة سنامها تهدي الى البر، والبر يهدي الى الحق ومنه الحوار بين ابناء الوطن الواحد فيما يختلفون فيه.

ونحن المسلمين الملتزمين، برسالة محمد، المسؤولين عن تبليغها للناس كافة، مأمورون في القرآن صراحة باعتماد هذه اللغة، لغة الحوار، مع أنفسنا، ومع غيرنا من أصحاب الديانات السماوية وذلك يتجلى في قوله تعالى:

«ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة».

وفي قوله: «وجادلهم بالتي هي أحسن».

وفي قوله: «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

وفي قوله تعالى: «قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم، ان لا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون».

أجل...

تعالوا أيها الأخوة المسيحيون الى قدسية الكلمة... كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، فإن لدينا جميعاً من القيم الروحية المشتركة السامية ما يجعلنا قادرين معاً ليس على بناء لبنان فحسب، بل على بناء المجتمع الإنساني بأسره.

تعالوا الى المحبة نبرد بها صدور الحاقدين، والى المساواة نمسح بها جبين المحرومين، والى العدالة نطفىء بها حرقة المظلومين.

ان هذه الرسالة اليوم هي في عنق الهيئة الوطنية للحوار، ولذلك فان اعضاء هذه الهيئة ليسوا اليوم في موقف حوار او جدل بل انهم في موقف صلاة وعبادة انه موقف بالغ الخطورة والدقة معاً.

لأن عليها ان تصيب عين الحقيقة فلا تخطئها، والا انهارت وانهار معها لبنان وعليها ان تعلم ان عين الحقيقة لا تتسع لانصاف الحلول او اجزاء المبادىء، فليس للمحبة نصف، وليس للمساواة بعض، وليس للعدالة جزء، ان الواحد منها كل بذاته لا يتجزأ، فاذا غمط الجزء غمط الكل، فاما ان تكون العدالة كلها او لا تكون، واما ان تكون المساواة كلها او لا تكون، واما ان تكون المحبة كلها او لا تكون، واما... ان يكون لبنان كله لكل اللبنانيين او لا يكون.

وانه لموقف بالغ الخطورة والدقة ايضاً لان المطلوب من هذه الهيئة ان تكون ذات ارادة وقدرة معاً لتتحول بمنهج الحوار التقليدي في لبنان، من الظرفية الى الديمومة، ومن السطحية الى العمق، ومن الفوقية الى التعبير عن ارادة جميع المواطنين.

لقد تعودنا في لبنان ان نلجأ الى مظلة الحوار الاسلامي المسيحي تحت ضغط الظروف ازالة لنقمة، او تضييعاً لمطلب، فلا نتناول الا القشور، ولا يشترك في الحوار الا من اوجدوا ظروفه من الذين يكونون غالباً اصحاب المصلحة في افساده وقطع الرجاء منه.

ان حوار الميثاق الوطني الذي دار مع مطلع الاستقلال كان كحوارات لبنان التقليدية، حواراً ظرفياً وسطحياً وفوقياً معاً، فهو ظرفي لانه عالج ظرفاً سياسياً معيناً، فلم يلحظ ديمومة لبنان الشعب والوطن في مبادىء ونصوص وقوانين مكتوبة.

وهو سطحي لانه رفع شعار التعايش من غير ان يضع له المضامين الروحية والاجتماعية، وهو فوقي لانه بقي اتفاقاً شفوياً شخصياً بين من خلقوا ظروفه من كبار المسؤولين.

وكذلك احداث عام ١٩٥٨ ونتائجها كانت محكومة بهذه العوامل الثلاثة، بحيث لم يؤد الحوار في نهايتها لأي تغيير سياسي يمنع تكرارها، ولم تستطع الحكومة الرباعية ان تفعل اكثر من ان ترفع شعار «لا غالب ولا مغلوب» فكان من نتيجة ذلك ابقاء الحال على حاله، وابقاء الامتيازات لطائفة الامتيازات وابقاء الحرمان عند اهل الحرمان، وابقاء الغالب غالباً والمغلوب مغلوباً على امره.

هكذا دائماً كانت ترفع الشعارات المخادعة التي تناقض الواقع، وتخالف الحقيقة، وتكذب على الناس.

لقد كان اولئك المسؤولون يسلمون بغلبة طائفة على طائفة ثم يرفعون فوق التسليم شعار «لا غالب ولا مغلوب» ويمارسون الطائفية السياسية ويرفعون فوق هذه الممارسة شعار التآخي بين الأديان، ويقيمون دولة الامتيازات ويركزون فوقها شعار العدالة والمساواة، ويضعون معادلة التفرقة بين المواطنين ثم يرفعون فوقها شعار الوحدة الوطنية.

لهذا ايها المسلمون، ولان الحوار كان ظرفياً وسطحياً وفوقياً، فقد بقيت الشعارات عديمة الجدوى، كشعار لا غالب ولا مغلوب، ووطني دائماً على حق، والوحدة الوطنية، والمشاركة الوطنية، ولبنان واحد لا لبنانان، والتفهم والتفاهم، والثورة من فوق، وناموا ايها اللبنانيون وابوابكم مفتوحة، ولبنان المحبة، ولبنان الاشعاع... كلها بقيت شعارات جوفاء، تحترق بنار الانانية، وتغرق بدماء الضغينة، وتطمس بانقاض الخراب والدمار.

ايها المسؤولون المتنفذون،

حرام عليكم ان تظلموا لبنان، حرام ان تزيفوا الحقائق وتشوهوا المعالم وتقولوا ما لا تقصدون وتفعلوا غير ما تقولون اين تذهبون في قول الله تعالى «لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون».

نعود ونتساءل بخوف على لبنان على مواطنية الابرياء هل تعود لجنة الحوار الى رفع الشعارات، ام تراها تتحول الى الارض فتغرز فيها الاظافر لتحفر بها في الاعماق وتضع الاسس لبناء لبنان الواحد؟ لبنان المنفتح على الحق والخير؟؟

هل نعود الى الاقتتال، ام ترانا نقتنع بان هذه الدماء التي اهرقت، وجبلت بتربة لبنان، اصبحت كافية لترفع من جبلتها مداميك المحبة والعدالة والمساواة؟

هل نظل على ما نحن عليه، ام ترانا نتخلى عن مصالحنا لمصلحة الوطن، وعن الطائفية لمصلحة الدين، وعن الانانية لمصلحة الاخلاق.

اسئلة، غزيرة كغزارة الدموع التي سكبت على الضحايا البريئة، مسلمين ومسيحيين، قلقة كالقلق الذي عاناه الناس من جراء الخوف على ارواحهم ومتاجرهم وممتلكاتهم.

ونحن من جهتنا قمنا بالتوجه الى اخوتنا العرب نطلب منهم تأدية واجبهم في التضامن مع المتضررين في لبنان، وسوف يفعلون من غير شك لأنهم يدركون الواجب العربي كما يقدرون الاخوة العربية.

ان على هيئة الحوار الوطني مسؤولية استباق ما يمكن ان يستجد من محن، في الحوار ذاته، فتوفر له ثلاثة ابعاد:
اولها الديمومة فلا يكون الحوار ظرفياً ينشأ بين المسلمين والمسيحيين بفعل الظروف والازمات، ثم ينطفيء لينغلق كل انسان على نفسه.

ان ديمومة الحوار عندنا تعني الصلة الضرورية المستمرة بحاجات المواطنين، كما تعني، الصلة الضرورية الدائمة بعوامل التغير اللازمة لبناء الاوطان.

وثانيها العمق، لان السطحية في الحوار تقوي العقد ولا تحلها، وتتوقف عند الظواهر دون الغوص الى اسبابها، وعمق الحوار عندنا يستلزم القضاء نهائياً على الطائفية السياسية التي كانت سبب كل علة ومصدر كل بلاء، انها طائفية الانتخابات والرئاسات، والوزارات، والادارات، والمكاتب التي عطلت البرلمان، وشلت الرئاسات، وافسدت الادارات، وجمدت الجيش، وخربت الاقتصاد، وانتهكت حرمات الدين، وجعلت لبنان تحكمه شريعة الغاب.

ان على هيئة الحوار ان لا تدخل في الحوار ما ليس منه، كما عليها ان تأخذ بالاعتبار ان المطالب المطروحة ليست مطالب يسار او يمين، انها مطالب مواطنين مؤمنين بالله وبالكتب والملائكة والنبيين ولا ينتمون في كثرتهم الكاثرة الى شرق او غرب او يمين او يسار.

ايها المؤمنون

اننا مهما تعرضنا له من عدوان طائفي، فاننا لن نتخلى عن ايماننا بالمسيحية ديناً من السماء وبعيسى رسولاً من عند الله وبقدرنا في العيش مع اخوتنا المسيحيين في وطن واحد، لنا فيه ما لهم من حق، وعلينا نحوه ما عليهم من واجب.

هذه هي صيغة التعايش التي نفهمها، ونحرص عليها حرصنا على انفسنا، وهنا لا بد لنا من ان نفرق على مسمع من الجميع بين امرين: بين الصيغة اللبنانية التي نتمسك بها، وبين المعادلة اللبنانية التي نرفضها، الاولى تعايش رباني عادل، تتوحد فيعه القيم الروحية في قلوب اللبنانيين فيتعايشون في ظلال المحبة والاخاء والتعاون في هناء وطمأنينة ورجاء.

والثانية تعايش جائر، تتوزع فيه المكاسب على اللبنانيين، فيعطى الأقل للكثيرين، ويعطى الكثير للاقلين، فينحدر اللبنانيون الى درك التنازع على المكاسب، والى مستوى التجارة بالاوطان، وينقسم لبنان، ويكون اول ضحايا التقسيم دعاة المعادلة اللبنانية والذين يقولون عن انفسهم انهم حماتها.

انه لمن الخطورة اذن بمكان، ان نخلط، عن قصد او غير قصد، بين الصيغة والمعادلة، . . . الصيغة انصهار وتوحيد، والمعادلة استئثار وفرقة، وشتان بين ما هو من عدالة الله، وبين ما هو من صنع الانسان وجوره.

ان واجبنا الروحي. والوطني والانساني معاً يكمن في تطويع الاستئثار الذي درجت عليه المعادلة، لصالح الوحدة التي فرضتها الصيغة، وذلك لن يكون لنا، نقولها بوضوح، الا بتغيير معادلة الاكثر والاقل، الى مبدأ المساواة، التي من بابها يمكن ان ندخل حقيقة الى قدسية الصيغة، ونعيش في بركة جمالاتها ساعتها فقط نكتشف انفسنا، ونكتشف لبنان، صاحب الرسالة الكبرى في لبنان دنيا العرب وفي العالم اجمع.

ان الضمانات التي يحتج بطلبها دعاة المعادلة التجارية من الاحزاب الطائفية، لن تتوفر الا في المساواة، لان المساواة هي الضامن النهائي الوحيد لجميع المواطنين بلا استثناء.

ان الهيئة الوطنية للحوار اذا استطاعت ان تبني على هذه الاسس مستقبل لبنان، انطلاقاً من التغيير السياسي الذي لا يستقيم اي حل للمحنة الا به، فانها تكون قد عبدت امامنا الطريق لحوار اسلامي مسيحي دائم يكون على مستوى رسالات السماء، وبحجم طموح لبنان الذي يتطلع ابناؤه الى اطراف العالم لينقلوا من بلدهم غراً الخير والمحبة والعطاء.

وبعد ايها الابناء،

ان على الجميع ان يعلم ان هذه المحنة هي داخلية محضة، سيحلها اللبنانيون باذن الله، بوعي العقل وعمق الحوار، ولا علاقة لاحد فيها من قريب او بعيد، سواء كان من الاخوة العرب او من غيرهم من الاباعد لنفكر في رفعها الى جامعة الدول العربية، او الى الدول الاجنبية في الامم المتحدة ولقد وعت الثورة الفلسطينية هذه الحقيقة، فوقفت جانباً ترقب الامنا بألم اكبر، وتضمد جراحاتنا وجراحاتها تنزف، كما وعت هذه الحقيقة ايضاً سوريا العزيزة، فلم تتحرك بوساطتها الا بناء على طلب لبنان والحاحه، فحملت متاعبنا فوق متاعبها، وكرست لنا ليالي ونهارات، ثم تركت قلبها معنا، قبل ان تتركنا مع الهيئة الوطنية للحوار.

ان لبنان الذي يخرج اليوم من هذه المحنة ومآسيها سيحفظ من غير شك الدور الواعي والنبيل لكل من سوريا والمقاومة الفلسطينية، ولكل من جهد معنا من الاشقاء، طليعة المواجهة مع اسرائيل، بكثير من التقدير والعرفان.

اننا نعلم ان هناك صراعات عربية ودولية محورها التسويات والتصفيات، واننا ندعو الله ان يوحد كلمة العرب ويسلك بقادتهم في طريق العزة حتى النصر على الاعداء، لاسترجاع الحقوق العربية والفلسطينية المسلوبة ويلهمهم ان يكونوا في عون لبنان ليبقى بعيداً عن تلك الصراعات ليظل قادراً على ان يلعب دوره البناء في داخل لبنان ولمصلحة العرب والعروبة في كل مكان.

ايها الاخوة المسلمون،

الصبر . . . الصبر، فالصيام صبر على الجوع، وجلد على المكاره، واحتباس عن الغضب، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان سابك احد او شاتمك فقل اني صائم». واذا نحن لم نخرج من صيامنا الا بهذه العبرة نبذلها من اجل وحدتنا وقوتنا وعزتنا جميعاً، فذلك يكفي، جعل اله صيامكم مقبولاً، وعيدكم آمناً، واعاده الله على لبنان، وعلى العرب والمسلمين، وهم في حال اهدأ، وقلوب اصفى، وصدور اكثر امتلاء بالايمان والمحبة والسلام.

مذكرة الرابطة المارونية والرهبانية اللبنانية

الى الرئيس فرنجيه، كما نشرت بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥. طالبين عرضها على مجلس الوزراء

«حضرة صاحب الفخامة الاستاذ سليمان فرنجيه رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم

في الجلسة المشتركة المنعقدة في تاريخ الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٧٥ بين الرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية والمجلس التنفيذي للرابطة المارونية، قر الرأي على ان يرفع المجتمعون بصفتهم المشار اليها اعلاه، هذه المذكرة الى فخامتكم، راجين عرضها على مجلس الوزراء، نظراً الى اهمية وخطورة المواضيع التي تحتويها.

١ ـ في هذا الظرف العصيب الدامي من تاريخ لبنان، وعلى مفترق الطرق الذي يتوقف عليه مصير الوطن لعشرات السنين بل لاجيال مقبلة رأينا لزاماً علينا ان نصارحكم بما يأتي:

- فالخراب عم كل شيء،
- والحرائق المتكررة اتت على البقية الباقية من مؤسسات وآمال،
- والعصابات المسلحة عاثت في البلاد فساداً وتدميراً وتقتيلاً ونهباً،
- والهوة بين افراد المجتمع اللبناني ازدادت اتساعاً وعمقاً بحيث كاد التلاحم بين افرادها ان يصبح مستحيلاً،
- والتعصب الديني والاقتتال الطائفي، وذبح الناس وعلى رأسهم الرهبان الثلاثة، والهجمات البربرية على القرى المسيحية وقتل ابنائها وتشريدهم وهدم منازلهم وتدنيس كنائسهم، ان دلت على شيء فعلى وجود مخطط رهيب ينفذ بدقة متناهية لتشويه وجه لبنان وطمس رسالته وقتل معالم حضارته وازالة كيانه، وبالاختصار لقد مات الانسان في لبنان واستفاق الوحش الكاسر.

ازاء هذا الوضع الذي يزداد تفاقماً وخطورة يوماً بعد يوم، حاولت السلطة ان تعالج الامور بالمجيء بحكومة انقاذ تضم نخبة من زعماء البلاد.

فكانت النتيجة ان ازدادت الحالة سوءاً والكارثة هولاً.

ووقفت الحكومة عاجزة عن القيام باي عمل من شأنه اعادة الامن الى الربوع والطمأنينة الى النفوس.

٢ ـ اضف الى ذلك ان لبنان واقع تحت الاحتلال الفعلي، فأجزاء كبرى من اراضيه خرجت عن سيادة الدولة. فالكل يعلم انه لم يعد من وجود للسلطة اللبنانية:

- في جنوب لبنان: ابتداء من صيدا حتى آخر الحدود الجنوبية من ساحل البحر الى البقاع الغربي.
- وفي شمال لبنان ابتداء من البحصاص فطرابلس فعكار لغاية الحدود السورية.
- وفي البقاع الشرقي، في قضائي بعلبك والهرمل لغاية الحدود السورية.
- وفي بيروت نفسها: المنطقة الغربية من العاصمة ومعظم مداخلها بما في ذلك طريق مطار بيروت، والمنطقة الشرقية للمرفأ.

كل هذه المناطق خرجت تماماً عن سلطة الدولة اللبنانية واصبحت تحت سيطرة المنظمات الفلسطينية ومن يناصرها كما يعرف ذلك القاصي والداني.

٣ ـ ومما لفت المواطنين المعارضة الشديدة لانزال الجيش الى الساحة في محاولة لوضع حد لاعمال الفوضى والشغب والقتل والنهب والتدمير. ومما زاد الامر خطورة كون العذر الذي كان يتحجج به البعض بقصد منع انزال الجيش قد زال تماماً.

فرئيس الوزراء جيء به بشبه اجماع من الهيئات الاسلامية الكريمة، فهو اذاً يمثل طائفته ويشارك في الحكم وهو اضافة الى ذلك وزير الدفاع المشرف على الجيش اشرافاً مباشراً. أضف الى ذلك ان تشكيلات مهمة قد حصلت في القيادات ومنها نقل قائد الجيش بالذات من دون اي سبب مسلكي او عسكري، واخرها كان اقرار قانون تنظيم الجيش واحالته بصفة المعجل على مجلس النواب.

كل هذه المطالب تحققت بكاملها بقصد تسهيل مهمة الجيش من اجل القيام بواجبه وقطع الطريق على كل عذر او سبب يمكن ان تلجأ اليه اية فئة لتحول دون تدخله في محاولة مقصودة لتحييده وشل فعاليته.

فماذا كانت النتيجة بعد كل ما تحقق؟

كانت ان دخلت قوى عسكرية غير لبنانية طرابلس وعكار ومنع الجيش اللبناني من دخول بيروت لاطفاء الحرائق ومساعدة قوى الامن في كبح جماح العصابات المسلحة التي نزلت الى الساح لتقتل وتنهب وتدمر من دون رادع من احد في مدينة اشباح استبيح فيها كل شيء، والزم هذا الجيش بان يكتفي من شرف القيام بواجبه، بالتفرج على البلاد كيف تحترق وتنهار، وعلى المواطنين الابرياء كيف يخطفون ويعذبون ويقتلون...

هذا هو الواقع الذي نعيش، فهل يمكن ان نكمل الشوط على هذا النمط وفي كل صباح تزداد لائحة الشؤم وتتزعزع اساسات الوطن اكثر فاكثر؟ بالطبع كلا، فالتاريخ لنا جميعاً بالمرصاد.

فالدستور، بفعل اليمين التي اقسمها رئيس الدولة، وتعهد بموجبها بالمحافظة على سيادة الوطن وسلامة اراضيه، قد اولاه في هذا السبيل صلاحيات خاصة.

لذلك،

وانطلاقاً من هذه اليمين نلفت فخامتكم ومجلس الوزراء الى الحقائق المهمة والخطيرة الآتية:

أولاً: ان اي موضوع او طلب او مفاوضة لا يمكن اطلاقاً ان تتم الا بعد سيطرة السلطة اللبنانية سيطرة تامة واضحة مطلقة، على كامل الاراضي اللبنانية في كل الظروف والاحوال.

وهل يعقل، ان يبحث في اي مطلب قبل ان تستعيد الدولة سيادتها وهيبتها وهيمنتها على كامل اراضيها؟

فكل مطلب من دون السيادة لا قيمة له ولا نفع منه.

ثانياً: ان تحقيق هذا الامر البديهي، اي استعادة السيادة مطلوب بسرعة من مجلس الوزراء ومن رئيسه بالذات، خصوصاً ان المناطق المحتلة الخارجة تماماً عن سلطان الدولة انما هي مناطق تقطنها اكثرية ساحقة من اخواننا المسلمين وبينها المنطقة الغربية من بيروت وبينها طرابلس مدينة رئيس وزراء لبنان نفسه.

ثالثاً: اننا ندعو رئيس الدولة الى طرح القضية اللبنانية فوراً، من زاوية السيادة، امام الرأي العام اللبناني، لكي يفهم الناس الحقيقة كل الحقيقة، لان الظرف الحالي بات يستوجب المصارحة التامة لا العمل في الخفاء، ووضوح الرؤيا لا ضباب الديبلوماسية، والجرأة في قول الحق لا الاكتفاء بالمجاملات.

كما ندعو الى طرح هذه القضية ايضاً على الرأي العام العالمي سواء عن طريق الجامعة العربية ام هيئة الامم المتحدة لكي يعرف العالم حقيقة ما يجري في لبنان بعدما ضللته الدعايات المغرضة وصورت له الخلاف على غير حقيقته، ولكي يتأكد هذا العالم من حقيقة الاحتلال الذي يتعرض له جزء من الاراضي اللبنانية.

رابعاً: ولمناسبة الدعوة الى عقد مؤتمر وزراء خارجية جامعة الدول العربية، اننا نصر كل الاصرار، على ان يبحث صراحة ومن دون مواربة وبشكل واضح جداً، في الوجود الفلسطيني في لبنان على النحو الذي اشرنا اليه اعلاه وتدخل الفلسطينيين في شؤون لبنان الداخلية، وامتدادهم في عمق المناطق اللبنانية واحتلال جزء كبير منها واشتراكهم المباشر في الحوادث الاخيرة، كما يعرف ذلك القاصي والداني وكما اقر بذلك كل من السادة: ياسر عرفات، جورج حبش، زهير محسن وياسر عبد ربه الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، في تصاريح متعددة ومؤتمرات صحافية نشرت في الصحف المحلية والعالمية، وفي احاديث مختلفة بثت عبر بعض محطات الاذاعات الاجنبية

كما اننا نصر على الا يبحث في هذا الاجتماع في اي امر سواه، وعلى ان تعرض وجهة النظر هذه من قبل الوفد اللبناني بكل صراحة وجرأة ووضوح.

ومتى تحقق هذا الامر، يصبح في الامكان البحث في مطالب كل الفرقاء ضمن اطار المؤسسات الدستورية وعن طريق الحوار السليم.

واملنا وطيد، يا صاحب الفخامة، في ان تتجاوبوا ويتجاوب مجلس الوزراء، مع هذه المطالب الوطنية المحقة، خشية ان يفقد المدافعون عن لبنان، كل لبنان، املهم في وحدة وطنهم وسيادته، وخشية ان يصبح التقسيم الواقعي بقوة الاحتلال والتهجير الكرهي، امراً، لا سمح الله، محتوماً وهذا ما لا نريده اطلاقاً.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامنا.

عن الرابطة المارونية	عن المؤتمر الدائم لجمعية الرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية
الرئيس شاكر ابو سليمان	الاباتي شربل قسيس

بيان الرئيس رشيد كرامي
امام مجلس النواب، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥

اكرر ما قلته في جلسة امس. وانا على استعداد عندما يلتئم المجلس لاتحدث عن كل ما يطلب مني الحديث عنه، لاننا يجب ان نكون بتعاوننا في وضع نستطيع معه ان نخرج بنتيجة ما يتوضح من حقائق الى ما يجب ان نخرج اليه ولنتفق في ضوئه على ما يجب ان نفعله من اجل انقاذ البلد مما يحيق به.

اسارع الى القول ان ما يجري حالياً في لبنان من حيث ضخامته وبشاعته يدل على انه قد تكون وراءه اهداف مختلفة لا يمكن عاقلاً منا وهو يحللها ان يدرك ان هذه الاهداف قد تكون في مستوى ضخامة الاحداث والوسائل ذاتها. هناك من يتحدث عن التقسيم والقبرصة وسمعت في جلسة امس من يردد ذلك. وهناك من يتحدث عن الدويلات الطائفية ومن يتحدث عن اقتتال يقصد من ورائه استدراج لفئات مختلفة بقصد تمييع القضية الفلسطينية في ظروف تجعل من البحث على اعلى المستويات في الحلول لقضايا المنطقة.

اقوال واحاديث تتردد في كل مكان. تسألونني كحكومة هل لدي وقائع حول كل ذلك. اقول لكم كلا ايها السادة. ليس لدى الحكومة من وقائع او دلائل حسية حول هذه الاحداث. ما نعيشه ونمر به يؤكد ان السلاح المنتشر بين المواطنين والذي بدأ انتشاره يجعلني اقول ان وجود السلاح في هذه الكثرة ومن مختلف الانواع يجعل الحكومة ككل مواطن تحس بالخطر المترتب على هذه الظاهرة التي بدأت على رغم سهر اجهزة الامن وسلطات الدولة. لا استطيع ان اؤكد كيف تم ذلك، وان كان هناك كلام كثير حول الموضوع. وجود السلاح بهذا الشكل يجعل الخطر الذي نمر به هو ما حذرنا منه فلفتنا اليه.

اذا كان المقصود من الذي يجري السيادة اللبنانية، واقولها صراحة من اجل ضبط المقاومة ومنع التجاوزات المشكو منها، فانا اقول اننا جميعاً نحرص على السيادة ومنع التجاوزات، لكن السبيل الى ذلك هو الحوار والتفهم والتفاهم لأن القوة كما جربت سابقاً وفي مرات مختلفة اثبتت انها قد تؤدي الى ضرر اكبر، خصوصاً ان المقاومة تبدي الاستعداد الكلي للبحث والتعاون والالتزام بالاتفاقات المعقودة مع السلطة. من هنا كانت المذكرة التي رفعتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تضمنت استعداداً صادقاً واسساً ومبادىء واضحة والتزاماً بتطبيق الاتفاقات. وهذا ما يتجاوب مع الرغبة الرسمية وهو ما حملنا في مجلس الوزراء على تكليف فخامة وزير الداخلية مع هيئة من المعاونين ليبدأ البحث والحوار. ونحن نعتقد انه في مثل هذه الاجواء الايجابية يمكن بالحوار الوصول الى ما نهدف اليه.

الى جانب هذا لا بد من القول ان علينا كلبنانيين ان نوحد صفوفنا وآراءنا ونتفق في ما بيننا على التفصيلات التي يجب الا تحول، ما دمنا متفقين على المبادىء، دون الاتفاق على الامن والسيادة وكل الاهداف التي نطمح اليها.

لا اريد اطالة الحديث، لكن الحكومة التي تؤمن بالديمقراطية وهي من المجلس تريد ان تتعاون معه في هذه الظروف الصعبة لنتفق على ما فيه مصلحة لبنان.

ولهذا نحن في هذه المسؤولية وسنظل نعمل في هذا الطريق حتى يستقر الوضع وتهدأ الخواطر.

نص التقريرين المرفوعين إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية
بتاريخ ٢٣ و٢٧/ ١٠/ ١٩٧٥ وإلى وزارتي الدفاع والداخلية وقيادة الجيش حول مخطّطات للفتنة

التقرير الأول

«هناك مخطط من قبل عناصر فلسطينية تضم منظمات جبهة الرفض بالتنسيق مع الشيوعيين لإغتيال عناصر درزية مسؤولة (جنبلاطية كانت أم يزبكية) من منطقة عاليه والمتن الأعلى بنوع خاص وقضاء الشوف بشكل عام بغية توتر الوضع بين الدروز والمسيحيين وخلق فتنة طائفية في الشوفين والمتن الأعلى.

سينفذ هذا المخطط في القريب العاجل واستهلت بشائره بعمليات الخطف في منطقة عاليه لعناصر من مختلف الطوائف بالإضافة الى التواجد الفدائي الكثيف في قضاء عاليه».

التقرير الثاني

«صرح المدعو محمد محفوظ من بلدة مشغرة المسؤول العسكري للحزب الشيوعي اللبناني في سن الفيل بأن الحزب غير راض عن المصالحة التي تمت بين النبعة وسن الفيل، وانه يعمل بالتنسيق مع المنظمات الرافضة وبعض الأحزاب والقوى الوطنية في المنطقة لإشعال الفتنة من جديد.

كما علم بأن هناك مخططاً لإحتلال عين الرمانة، ومن ثم مدينة بيروت، وذلك بنقل القتال الى الجبل قضائي عاليه والمتن الأعلى بغية توسيع رقعة القتال الطائفي، لتشمل الطائفة الدرزية واذا عارض جنبلاط سيعمدون الى جر محازبيه قسراً وبذلك يحملون الكتائب ومن يساندهم الى سحب مقاتليهم من بيروت لتضعف جبهة عين الرمانة خاصة، وباقي الجبهات عامة. وعندها تتم مهاجمة عين الرمانة واحتلالها، ومد رأس جسر حتى سن الفيل، وتقطع كافة الطرقات عن بيروت فتسقط حكماً».

كلمة الرئيس كرامي
حول باخرة الأكوا مارينا بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥

«ان القضية مبدئية. وفي هذا المجال لا يمكن التساهل. فنحن عندما نعمل من أجل الأمن وفي سبيل الطمأنينة والإستقرار وعودة البلاد الى الوضع الطبيعي، لا يمكن أن نقبل بأي عمل قد يسبب العودة الى التأزم والإقتتال. هذا هو الموقف من باخرة الأسلحة الذي وضعني أمام المسؤولية التي حملتها باسم هذا الشعب ومن أجل مصلحته وخيره.

فأنا عندما كنت في السراي أبحث مع لجنة التنسيق في ملاحقة الترتيبات وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها، بلغني أن هناك باخرة تحمل أسلحة راسية على شاطىء جونيه ناحية الأكوامارينا، فاتصلت بقائد الجيش وطلبت اليه أن يقوم بالتحقيق، وبعد فترة أفادني أنها تحمل غنماً وطحينا. ولكن خلال ذلك أرسلت بعض الأشخاص الذين أثق بهم، فعادوا الي مؤكدين ان ما بلغني عن وجود الباخرة والسلاح هو صحيح، وان هناك ريبة ومسلحين، وانه قد اشتبه بأمرهم لكنهم استطاعوا أن يقوموا بالمهمة خير قيام.

وهكذا أعدت الكرة مع العماد حنا سعيد ونقلت اليه المعلومات وطلبت منه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لملاحقة الأمر وحجز الباخرة والسلاح. ومن أجل هذه الغاية طلبت من العقيد الضابط في الإرتباط الذي كان يحضر الإجتماع أن يذهب بنفسه. وقد وردني منه في ما بعد تأكيد عن الباخرة وحمولتها وانه يحتاج من أجل تنفيذ المهمة الى قوة عسكرية نظراً الى وجود المسلحين بكثرة. فاتصلت مجدداً بقائد الجيش ونقلت اليه هذه المعلومات فطلب أن يتصل به العقيد يزوده بما يحتاج.

وبعد ذلك علمت أنه بالفعل توجهت قوة من الجيش. وما أن وصلت الى تلك المنطقة حتى أقيمت الحواجز وأطلق الرصاص حتى على الذين نزلوا في البحر ليتوجهوا صوب الباخرة.

وبعد ذلك تتابعت التطورات، فعلمت ان قوة الجيش سحبت وبقيت الخافرة مع أمر بأن ترسو في مكان أمين لمراقبة الباخرة. وتحسباً لكل الإحتمالات طلبت من النيابة العسكرية أن ترسل قاضي التحقيق الى هناك ففعلت، وطلبت من مدير الجمارك أن يرسل قوة ترافق القوة العسكرية لتسير الأمور كلها في مجراها القانوني. وقد بقيت في السراي حتى الثالثة صباحاً أراقب الموقف وأتابع التطورات.

وفي السادسة صباحاً صحوت على هاتف من ضابط في الجمرك يخبرني بأن الأسلحة تنزل من الباخرة على مرأى من الخافرة، وبعد ذلك اتصل بي قاضي التحقيق وأبلغني أنه يرى في المنظار الأسلحة تحمل في الزوارق. فاتصلت مجدداً بقائد الجيش وطلبت منه بموجب تعليمات صريحة وتكراراً أن يقوم بواجبه، ذلك لأنه لا يعقل بعدما عاد الهدوء واستتب الأمن، أن نفسح في المجال لدخول الأسلحة بحيث ينفجر الموقف من جديد. ولكن بسحر ساحر عندما أقدم الجيش تراجع. وهكذا بقيت التعليمات من دون تنفيذ، مما يفرض علي كرئيس للحكومة وكوزير للدفاع، أن أقف عند هذا الأمر، لأنه لا يعقل ولا يقبل أن تصبح آلة الحكم خربة بهذا الشكل، إذ لا يستطيع أي مسؤول أمام هذا الوضع الفالت وهذه السلطة الضائعة والموزعة أن يؤدي واجبه في تحقيق مصلحة المواطنين. والغريب في الأمر أنه عندما كانت الباخرة تفرغ الأسلحة كان التلفزيون يبث رسالة قداسة البابا التي تدعو الى نبذ الإقتتال والغاء السلاح والدعوة الى المحبة والتضامن. وفي الوقت ذاته كانت الأطراف كلها في لجنة التنسيق تعمل على تنفيذ ما اتفق عليه، وفي رأس ذلك نزع السلاح وازالة كل المظاهر المسلحة وتكليف السلطة ضرب كل من يخالف ذلك. ومن المفارقات أيضاً بلاغ الصادر عن وزارة الدفاع، قيادة الجيش والذي ينذر باطلاق النار على كل من يحمل السلاح».

وأضاف كرامي: «كيف يمكنني، وأنا المسؤول كحكومة أن أقبل بهذا الغش أو أن أتغاضى عن هذا الواقع المرير الذي وصلت اليه حالة الدولة بحيث لا أطمئن الى أن الأوامر التي تصدر باسم المصلحة العامة ولخير الشعب تنفذ بواسطة الأجهزة، خصوصاً الجيش الذي يعتبر في نظر الكثيرين المؤسسة المنضبطة والسليمة.

ولعل في ما جرى تأييداً لموقفي المتحفظ لناحية إنزال الجيش لأني اعتبر أن نزوله كان سيترتب عليه مخاطر لم أشأ أن أدخل في التجربة بسببها.

لذلك فإني قد أعلنت بعد اجتماعي مع رئيس الجمهورية ما دار من حديث صريح أوضحت فيه رأيي، وأعلنت عن موقف سأتخذه، ولكن رأيت من واجبي أن أعود الى اخواني. فكان هذا الإجتماع في دار سماحة مفتي الجمهورية حيث جرى التشاور في الأوضاع التي نمر بها ونتألم منها جميعا. فكان الإتفاق على أن يبقى الإجتماع مفتوحاً وأن يصار الى إجراء الإتصالات المكثفة مع مختلف الشخصيات والجهات التي تهتم بالشؤون العامة لتحديد الموقف النهائي في الوقت المناسب، لأنه يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أنه في ما نسعى اليه وما نعمل من أجله، هو موقف وطني عام من أجل تصحيح الإعوجاج القائم ومن أجل تنزيه الحكم عن التخلل الحاصل فيه بسبب الممارسات الجارية حتى تستقيم الأوضاع وحتى نتفادى بالعقل هذه الأزمات التي تتعاقب والتي كلفت البلاد غاليا. فلا يعقل أن يكون ثمن كل هذا الخراب وكل هذه الضحايا البريئة سوى اصلاح ما أفسده الدهر.

فنحن لا نفكر في أشخاصنا، لكننا نتحسس مسؤولياتنا ونعتبر أن واجب الأمانة يفرض علينا أن نكون عند ثقة المواطنين نمارس دورنا بكل شجاعة وصراحة، لأن مواجهة الواقع خير من التهرب ومن اللعب من وراء الظهر.

اننا جادون ومصممون في ما نسعى وراءه. واننا سنحقق ما نهدف اليه لأن ما نهدف اليه هو لخير جميع اللبنانيين ومصلحتهم في وجه المؤامرات التي تحاك والتي أصبح الجميع اليوم يدركون ان لا مصلحة لأحد في ما هو جار، بل ان مصلحة الجميع هي في المحافظة على لبنان ووحدة أرضه وشعبه، في ظل حكم ديمقراطي سليم تتحدد فيه الصلاحيات وتكون الأجهزة على قدرة وامانه في تلقي التعليمات وتنفيذ الأوامر حتى تستقيم الأوضاع ويتنزه الحكم وتكتسب الدولة ثقة الناس بها.

اننا سنتابع عملنا في ضوء هذا كله ولن يثنينا عن عزمنا أي شيء ما دام الجميع متضامنين في هذه الأهداف».

بيان حزب الكتائب اللبنانية
حول قضية التسلح بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥

«ان حزب الكتائب اللبنانية بعد الإطلاع على تصريح رئيس الحكومة حول موضوع السلاح الذي يصل الى لبنان يعلن ما يأتي:

١ ـ ان وقف تدفق السلاح على لبنان من أي مصدر كان ولأي جهة كانت غير الدولة اللبنانية، هو مطلب مزمن ما برح حزب الكتائب يلح على المسؤولين لتحقيقه منذ سنوات.

٢ ـ ان الدافع الأساسي لإضطرار الفئات اللبنانية الى التسلح هو وجود السلاح بكثرة مقلقة لدى جهات ليس للدولة اللبنانية عليها أي سلطة فعلية وشعور هذه الفئات اللبنانية بأنها مكشوفة وبلا أي حماية من الدولة.

٣ ـ من حق كل لبناني اليوم أن يسأل الحكومة وغير الحكومة عن مصدر السلاح الثقيل والخفيف الموجود بكثرة في العاصمة والضواحي وسائر المناطق وعن قواعد الصواريخ ومرابض المدافع التي صبت آلاف القذائف على الأحياء السكنية طوال ستة أشهر.

٤ ـ كما يسأل عن موقف الحكومة وغير الحكومة عن كميات السلاح التي أنزلتها الزوارق فجر يوم الخميس في محلة الكرنتينا وهي جزء من عمليات الإنزال الليلية التي تتم على طول الشاطىء وفي بعض المطارات لتغذية الإعتداءات والهجوم من مراكز معينة وليس في سبيل غايات دفاعية ولا أمنية.

٥ ـ ان الكتائب التي تقدر ما يبذله الرئيس كرامي من جهود في سبيل توفير الأمن والعودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية وتتعاون معه بإخلاص من أجل هذه الغاية، تتمنى عليه أن يعمل على بسط وجود الدولة على كل المناطق اللبنانية، خصوصاً طرابلس وعكار وصيدا والجنوب وراشيا والبقاع وقسم كبير من العاصمة بيروت، وأن يفرض الرقابة المشددة على كل نقاط الحدود لأننا نعلم جميعاً أن وجود الدولة الفعلي تقلص حتى انحصر في جزء من العاصمة وجبل لبنان وبعض الأقضية ذات الغالبية المعينة.

٦ ـ ان مكافحة التسلح ووضع حد له يتمان بخطة شاملة تطبق على الجميع من دون استثناء، فيشعر المواطن بالمساواة التي تعزز ثقته بالدولة وركونه الى الحماية التي توفرها له. وبكلام أوضح ان «رفض استمرار عملية التسلح» يجب أن يشمل كل المرافىء اللبنانية على طول الشاطىء الممتد من الناقورة الى النهر الكبير، وكل المطارات العامة والخاصة، وكل مناطق الحدود الرسمية وغيرها.

٧ ـ ان الكتائب دعت وتدعو بالحاح شديد الى أن لا يبقى الجيش «عاجزاً عن القيام بما يفرضه عليه الواجب» أياً كانت الأسباب وتجاه أي كان لأن الواجب لا يتجزأ.

٨ ـ ونحن على يقين أن كثيراً من المضاعفات والنكبات ما كانت لتحصل لولا الخطة التي اعتمدت لشل الجيش ومنعه معنوياً ومادياً من القيام بواجبه في الدفاع عن الوطن وحماية الشعب وانقاذ الأرواح والمؤسسات والممتلكات.

٩ ـ ونلفت الى أن الإستمرار في التشكيك في الجيش والإستعداء عليه والتهجم على عناصره وحصر استعماله في حالات جانبية ولأغراض فئوية سيؤدي الى مزيد من الإساءة اليه والى الوطن.

١٠ ـ كما نصارح من يعنيهم الأمر بأن اللبناني يجتاز اليوم مرحلة من الشك والحذر لا تمكن معالجتها إلا بالثقة المتبادلة وتوطيد الأمن وتأمين سيادة الدولة وضمان الحريات والسلامة العامة والملكية الخاصة بكل تفاصيلها.

١١ ـ كما أن التصريحات الإستفزازية والدعوات السافرة الى التدخل ضد فئات لبنانية واستمرار تدفق المساعدات من أموال ومعدات على فئات أخرى، والتهديدات العلنية الموجهة يومياً من مصادر لبنانية وغير لبنانية ومن تجمعات مرتبطة بالخارج، كل ذلك يضاعف الشكوك ويبعث على القلق ويدعو الى الحذر ويشكل تحريضاً مباشراً على أخذ الحيطة لمواجهة الخطر بكل الوسائل والتحسب لكل الإحتمالات.

١٢ ـ ان الكتائب اللبنانية تؤيد الحكومة ورئيسها في كل مبادرة أمنية يتخذانها ولا تفوت أي فرصة للتعاون مع جميع المخلصين من دون استثناء وانقاذ الوطن من محنته والعودة بالبلاد الى أجواء الصفاء والأخاء».

تصريح الرئيس كرامي

إثر اعتكافه ودعوته الى «جعل الدولة دولة» بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٧٥

«انني في كل موقف أقوم به أهدف الى خدمة المصلحة العامة بالأسلوب الذي أراه مفيداً، لأنني أشعر بالمسؤولية الكبيرة المطلوبة منا جميعاً في هذه المرحلة الحرجة التي لا يجوز فيها المسايرة أو طمس الحقائق أو الإنتظار ريثما يأتي الوقت بالحلول. . . فنحن نعيش عصراً ليس فيه من مجال للأعاجيب، وإنما العمل المخطط والمصمم هو وحده الذي يؤدي الى النتائج المرجوة».

وأضاف: «أنا لا أريد خلافاً مع أحد ولا أسعى إلى ذلك، وأنا لا أريد أن أرد على أحد. واذا كان هناك من يتصور خطأ انني أريد في موقفي أن أتجاوز المصلحة العامة للنيل من الأشخاص أو من الجماعات، الى أية جهة أو فئة أو طائفة انتموا، فأنا أؤكد أنني أحرص على ثقة الجميع ولا هدف لي إلا خير الجميع. ان الغاية الأساسية التي يطلبها المواطنون هي الأمن، وللأمن متطلبات وأصول حتى يتحقق ويستمر. فأنا لا يمكن أن أغش نفسي وأن أغش الناس عندما أعلن عن الإستقرار والطمأنينة في حين أن التسلح يجري بصورة مستمرة.

لذلك ان قضية الباخرة المعلومة هي حادثة كان يمكن تجاوزها لولا انها تكشف عن خطة لا يمكن اذا بقي الإصرار عليها أن ندعي أن الأمن قد تحقق وعلى طول.

ولأنه من جهة اخرى لا يمكن أن أتصور منطقياً أن وجود الميليشيات والمسلحين بحجة انه ما دامت هناك المقاومة الفلسطينية والتجاوزات التي تحصل، فإن الحل لهذا هو في إقامة التوازن عن طريق وجود الميليشيات المسلحة لحماية الوطن والدفاع عن سيادته.

ان هذا المنطق هو الذي أدى الى هذه الكارثة المحنة التي نمر بها والتي كلفت البلاد غالياً من دماء ابنائها ومن اقتصادها ومن سمعتها ومن القضاء على ما بنيناه في مدى سنين طويلة.

فأنا أقول أن المنطق الصحيح هو أن تقوم الدولة بهذا الواجب وهذا الدور لا سواها، لأن الدولة وحدها باسم الشعب وباسم القانون وباسم الواجب هي التي تستطيع بقوتها أن تضع حداً للتجاوزات، وأن تحفظ التوازن وأن تصون الإستقرار وأن تجمل العدالة والمساواة بين الجميع. عندها يتحقق الإستقرار المنشود والطمأنينة التي هي ضمان الأمن في كل الأحوال، إذ أن الدولة القادرة الموثوق بها هي التي تستطيع أن تقوم بدورها وبرسالتها في كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية عن طريق خطة مصممة وسياسة انمائية مدروسة. هذا هو الحل الذي لا بديل له لأنه هو الذي يحفظ المقومات والأسس التي من دونها لا يمكن المواطنين أن يطمئنوا الى حاضرهم ومستقبلهم.

وعلى ذلك وفي هذه المرحلة بالذات وحتى نتمكن كشعب من الخروج من هذه المحنة بالثمرات الخيرة وبالوصول الى ما نطمح اليه، لا بد من أن نبني الكفايات والقدرات ليكون كل مواطن خفيراً ينطلق بدافع من المواطنية وما تفرضه من أعمال وتضحيات بحيث نقوم جميعاً بخدمة هذا المجتمع وهذا الشعب فتؤلف اللجان وينطلق الشباب والشابات بتعاون مدروس للعناية بالنظافة وبالسير وبالتموين وبمساعدة المتضررين والمساكين الى ما هنالك من خدمات يجب تقديمها.

وفي ضوء ما كشفته باخرة السلاح من هزال الأجهزة والإدارات لا بد من إعادة النظر في أوضاع الدولة لإجراء إصلاح شامل يمكن الدولة من أداء دورها وخدمة المواطنين».

ثم قال: «لا بد من التركيز على الجيش وقوى الأمن المطلوب منها حفظ الأمن ووضع حد للتجاوزات أن يكون لها النصيب الأوفر وفي أسرع وقت لإعادة القدرة والهيبة معاً بتوفير كل الأسباب التي تمكنها من ذلك ووضع التشكيلات التي تقتضيها هذه المرحلة كما هو الحال بالنسبة الى سائر أجهزة الدولة. وبعدها أن يصار الى المطالبة سريعاً كي يتجاوب جميع الفرقاء، بجمع السلاح والتعهد بذلك والإتفاق على نبذ كل عمل حتى عدم التفكير في كل ما من شأنه العودة بالبلاد الى الإقتتال والأزمة، إذ أنه لا بد عن طريق الإقناع وبالحوار من أن نصل بالقناعة التامة عند الجميع من أجل هذا وفي سبيل الأمن.

وهكذا نستطيع أن نقول أننا وصلنا الى ما يريده الشعب وهو الإستقرار المضمون بكل هذه التدابير التي لا بد من تحقيقها. وفي أثناء ذلك لا بد أيضاً من وضع الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة البلاد لتتمكن من خلق لبنان الجديد عن طريق الأبحاث التي تقوم بها الهيئات واللجان ومختلف العناصر المتخصصة في البلد. ونحن إذ نطالب بهذا ونسعى وراءه لا نريد المس بمصلحة فئة أو طائفة من الطوائف. إنما نعتبر أن مصلحة الجميع هي في ايجاد الدولة الحديثة القادرة على التجاوب مع مصلحة الجميع وتحقيق الخدمات التي يحتاجون اليها، وبالتالي القدرة على تنفيذ الخطط المدروسة في مختلف المجالات العمرانية والإقتصادية والإجتماعية.

وخلص الرئيس كرامي الى القول: «انني لست متمرداً ولست متهرباً، وانما أنا أعيش فترة تأمل وتحليل وتقييم لمتطلبات المرحلة التي نمر فيها حتى يكون عندي التصور الحقيقي لما فيه خير هذا الشعب، وليكون عندي في ضوء كل ذلك برنامج عمل أريد أن أطرحه حتى يبدي الجميع رأيهم فيه، وعندها نتعاون بوضوح وارادة لتحقيق ما فيه خير هذا الوطن وسيادته واستقراره».

بيان «حركة المحرومين»

باتهام السلطة وتبرؤها من احمد صفوان و «فتيان علي» بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٧٥

مرة اخرى هدأت الاجواء وتنفس المواطنون الصعداء، ومرة اخرى بدأ المخربون المتآمرون بالتعاون مع بعض عملاء السلطة، فبدأ الخطف والخطف المضاد ثم القتل والتنكيل بالابرياء ثم الغضبة فالانفجار. . . وتدور الحلقة الدامية الملتهبة ويبقى الوطن والمواطنون تحت رحمة المجرمين سلعة لاستغلال الاقطاع والعملاء وبعض السياسيين الذين لم تخلق في قلوبهم رحمة.

عشرات من اللبنانيين لم يعودوا الى بيوتهم وخطف شباب ثمنين من آل نصر يتفاعل في النفوس ويحول دون التصعيد وعي ذويهم واخلاصهم للوطن وتساميهم عن الانتقام من الابرياء. وفي هذه المناسبة يتحرك عملاء السلطة الذين أصدرت عنهم العفو قبل بدء الحوادث الدامية لكي يلعبوا ادوارهم القذرة.

فحركة المحرومين اذ تواسي المواطنين وتصل ليلها بالنهار لخدمتهم ولانقاذ من يمكن انقاذه، تعلن:

- ان أحمد صفوان وأمثاله لا علاقة لها بهم ولا للمجلس الشيعي وان «حركة فتيان علي» جمعية منحلة منذ سنة، وتؤكد انهم من عملاء السلطة يفجرون الاجواء عند الهدوء ويبيعون السلاح والذخيرة للمتآمرين ويخطفون الابرياء بحجة الغيرة على الطائفة، ثم تتحرك أبواق السلطة وتلصق هذه الجرائم بالشرفاء وتحرض المواطنين أصحاب العلاقة بمراجعة مكاتب الحركة رغبة منها في تشويه سمعتها وقلع جذور الامل من النفوس وخلق الانفصام التام في الوطن.

الا فليعلم المواطنون وليراجعوا مكاتب السلطة المفضوحة وليساهموا في تمزيق الاقنعة من دون ان ينجرفوا في ادعاءاتها.

كلمة الرئيس شمعون

امام مجلس النواب بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥

اسمحوا لي ان اردد قول الشاعر:

فصرت اذا اصابتني سهام
تكسرت النصال على النصال

ان الحوادث التي حصلت مسؤوليتها ليست على الحكومة. لقد جاءت هذه الحكومة في وقت كانت الحوادث على أشدها. فعلت ما امكنها لوقف القتال وتوصلت الى تحقيق ذلك، وقد دام الامر شهرين او اكثر عادت خلالها الحياة الى طبيعتها. ثم بغتة فوجئنا بحوادث جديدة. مَن سبّب هذه الحوادث؟ وما هو سبب عودة الحوادث كلما اتفق الفرقاء على وقف اطلاق النار؟

هنالك عناصر مخربة تريد التخريب وتعمل له. تريد التخريب الاقتصادي والصناعي والحياتي في لبنان، لأن لها غاية واحدة هي قلب النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي نعيش في ظله. ولسوء الحظ لم تكن هذه العناصر وحدها ـ وهي من

العناصر التي تشجعها دول كبرى في تصريحات علنية ـ لم تكن هذه العناصر وحدها في التخريب، بل هناك عناصر مأجورة من بعض الدول، ولا اريد ان اسمي هذه الدول، تعمل من اجل التخريب.

وهنالك اختلافات حصلت بين الفريقين الفلسطيني واللبناني. وانا الذي امضيت ٧٥ عاماً من حياتي مدافعاً عن قضية فلسطين بما لدي من وسائل، اسف ان يكون وقع الخلاف بين الفلسطينيين واللبنانيين، وكان هناك قتال بين الفريقين.

لقد عظمت المصيبة وكبرت الأمور وكان دور الحكومة أن تهدّيء الحال وتعيد الأمن تمهيداً لاعادة الحياة الى طبيعتها. وهنا اقول صراحة انها بالوسائل التي لديها لم تتمكن من القيام بهذه المهمة. هنالك قوى امن لا يتجاوز عددها ٧٥٠٠ عنصر ينقص عديدها ١٨٠٠ عنصر، اي ان هناك ٥٧٠٠ عنصر فقط لحفظ البلاد كلها. وهذه القوى مقسمة، منها في المخافر ومنها يعمل في العاصمة وضواحيها وكل الانحاء اللبنانية. ولقد قامت هذه القوى بواجبها على اكمل وجه.

وكانت لنا وسيلة طلب مساندة الجيش. طلبنا مساندة الجيش في الشمال، فوقف بين الفريقين المتقاتلين ونجح نسبياً في مهمته. وطلبنا مساندة الجيش في البقاع وعلى رغم الحوادث المؤلمة تمكن من القيام بدوره. وطلبنا منه مساندة الشرطة في المنطقة الخضراء في العاصمة ففعل.

أخيراً كلفت قوى من الجيش تتألف من ٣٠٠ عنصر حتى تتمكن من ان تكون قوة ضاربة في يد السلطة. لسوء الحظ لم يتم استعمالها لتقوم بالمهمات التي كلفت العمل بموجبها، فاستعملت كدوريات بسيطة وهي لم تتألف الا منذ اربعة ايام. لذلك صرفت يوم الاثنين الماضي لاعادة تشكيل هذه القوة واعطيت التعليمات بحيث لا تكون دورية، بل للقيام بدورها على اكمل وجه. ان التعليمات اعطيت ظهر امس وارتقب ان تكون الآن في عز القيام بواجباتها.

اما استعمال الجيش بكامله، فلا اعلم اذا كان هناك من استطاعة لذلك، لان قوات الجيش اصبح قسم منها في الشمال والبقاع وعلى الحدود. ان القوة الضاربة التي تشكلت، اذا صحت اعمالها تضع حداً للخطف ولبعض الحوادث.

هذا ما يمكن ان اقوله الآن. انني لا اتباهى بشيء ولا اضع نفسي موضع الرجل القدير على عمل كل شيء. انني اعمل ليل نهار، اسهر الليل حتى طلوع الفجر لاتمكن من معالجة كل الحالات.

هذا ما نستطيع القيام به. هناك لجنة تنسيق تعمل ايضاً، وولداي يعملان فيها ليتمكنا من مساعدة قوى الامن بالاتصال المستمر مع كل الفرقاء بغية وقف القتال.

لقد قيل ان لوزير الداخلية منظمة مسلحة. كانت لي منظمة، بل هي على هامش حزب الاحرار. المهم انني اتحدى اياً كان ان يقول ان هذه المنظمة عوملت بطريقة تختلف عما عومل به جميع المتقاتلين.

ان تعليماتي الى الشرطة والدرك ان يضربوا اذا كانت هناك مخالفة من منظمة تابعة للاحرار. اقول ذلك بشهادة الكبار والصغار من رجال الامن. لقد قلت واردد انني لا اريد ان تعامل هذه المنظمة معاملة استثنائية.

واضاف: لقد نمي الي ان مخزناً كبيراً سرق في الحازمية واعطوني اسم السارق والمحتفظ بالمسروق وعلمت انهم من اهالي الحدث فأعطيت الامر للدرك لمنع السرقة وتسلم المسروق والقبض على السارق. لم ينفذ الامر فاستدعيت القائد الاكبر وهو سليم درويش وسألته لماذا هذا التردد، فقال: عم يصير معنا مشاكل. فأجبته: انا الوزير الماروني اقول لك أضرب هذا البيت الماروني وجيب كل شيء منه. وهذا البيت يتتخبي اهله.

لو كان السيد كمال جنبلاط موجوداً بيننا لكان قال لكم من خلص نجله والاشخاص الذين خطفوا واقتيدوا الى الجمهور. لقد رميت بكل ثقلي وذهبت شخصياً الى هناك حيث خلصت ثمانية اشخاص وهجمت على حاملي السلاح وحررت المخطوفين وارسلتهم بسيارتي الى منازلهم.

ان كل واحد منا يضع دم قلبه، واقول ذلك عن رئيس الحكومة والوزراء، من اجل اعادة الامن الى البلاد. ان وسائلنا ضعيفة ونحن غير مسؤولين عن هذه الوسائل التي وجدناها. كنت اتمنى ان يقر مشروع خدمة العلم بسرعة ليعوض النقص الحاصل.

بيان الرئيس كرامي
الشامل امام مجلس النواب بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥

«لا اريد ان نضيع الوقت وراء الشكليات او وراء تصور اننا نستطيع ان نحمل الحكومة استدراجاً على قول قد يتسبب في امر ما، وهذا ليس في وارد احد منا.

وانني في موضوع الامن، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الاصلاح، وهذا ما يستتبع القول انه في جو الامن يمكن البحث في الاصلاح، هناك رأي ورأي معاكس يقول ان الاتفاق على الاصلاح قد يكون من جرائه انفراج الامن.

الموضوع الذي نحن في صدده، هو الازمة المستمرة منذ زمن بعيد والتي ادت الى أضرار لم يعد من الممكن السكوت عليها او الوقوف هكذا نتفرج بينما الحالة كل يوم تسوء اكثر، لان المريض في اول ايام مرضه يستطيع جسمه ان يقاوم، ولكن بعد فترة يمكن ان تكون للمرض مضاعفات لا يصح ان يقف امامها كل مسؤول من دون ان يعمل كل ما يستطيع من اجل الانقاذ.

وعملية الانقاذ هذه لا يمكن الا أن تتم بتعاون شامل، ومن كل الاطراف. فهذه الحكومة عندما الفت كانت البلاد في ازمة. واكبر دليل انها سميت حكومة الانقاذ. وعلى هذا الاساس عملنا ما وسعنا العمل واستطعنا بفضل هذا التعاون بين كل الاطراف، ان نعود بالبلاد الى حالتها الطبيعية. ولكن بعد فترة من الزمن لم تلبث الامور ان فلتت من جديد. ولست ادري ماذا كان من جراء هذا الانفلات الذي تسببت به حوادث فردية، لكن الذي كنا نطلع عليه يوماً بعد يوم تصريحات وكلام ينشر هنا وهناك محذرين من الجولة الرابعة التي قاومناها بكل ما نستطيع، ادت الحوادث الى ان وصلنا بالفعل الى الجولة الرابعة.

وهذه الجولات التي تتكرر بين الحين والآخر، اسبابها مختلفة، ولقد شرحتها في المجلس الكريم، وانني هنا اريد ان اؤكد انه عند كل جلسة كان المجلس يطلب الينا ان نتحدث عن الازمة وكنا نفعل. وفي كل جلسة ستعقد سنسأل وسنجيب. لهذا اقول ان هذه الازمة هي داخلية بالدرجة الاولى، هي لبنانية وعلى هذا الاساس فحلها بأيدينا نحن اللبنانيين.

اما عن التقسيم، وهنا اسمحوا لي ان اكون صريحاً، فأن ما يجري في البلد وحسب الواقع الذي نعيشه، يشير الى ان هناك خلافاً يرتدي في وجه من وجوهه الطابع الطائفي، وذلك لانه منذ العام ١٩٤٣ وحتى العام ١٩٧٥ تطورت الاوضاع في لبنان. وقلت وأكرر ان عدداً كبيراً من اللبنانيين قد زال وعدداً اكبر قد حل محله. واعني بذلك ان الاجيال الجديدة في الظروف المستجدة قد اصبح لها رؤية تختلف عن السابق. ونحن في الديمقراطية التي نعيش لا يجوز الا ان نتطور مع الواقع وان نتجاوب مع تطلعات ابناء هذا الوطن. الا ان شيئاً من هذا لم يكن. وربما يكون الجمود الذي نحن فيه قد تسبب بهذه الهوة القائمة بين الشعب من جهة والحكم من جهة اخرى. وما يضيرنا اذا تطورنا الى الافضل والاحسن وبما يؤدي الى خلق الفرص والمجالات امام شبابنا المتعلم المنفتح على الدنيا قاطبة؟ فطالما قلنا نحن بالحريات وطالما افتخر لبنان بأنه بلد التقدم والثقافة والديمقراطية، لكن هذا يستتبع فعلاً وعملاً ان نكون ايضاً على هذا المستوى نتجاوب مع تطلعات العصر ونستطيع ان نحقق طموح الشعب ونتجاوب مع امانينا وامانيه.

وهناك ايضاً من يعطي وجهاً آخر لهذه الازمة عن طريق وصفها بأنها صراع بين اليمين واليسار. قد يكون هذا ايضاً وجهاً من وجوهها ولا احد يستطيع ان ينكر هذا الواقع وان هناك تيارات في البلد يجد فيها بعض شبابنا ما يحقق احلامهم، ولا ازيد على هذا.

ونحن في ضوء هذا الصراع نتقاتل، بعضنا بحجة الدفاع عن سيادة لبنان امام خطر المغتربين او المقيمين على ارضه واعني بهم الفلسطينيين وهذا وجه آخر من وجوه الازمة اللبنانية القائمة.

وانا في هذا الصدد اريد ان اعزل القضية الفلسطينية لانني اعتبر ان اتفاقنا في ما بيننا كلبنانيين اولاً، هو الحل الذي يمكّن الدولة من ان تقوم بمسؤوليتها فتضع في ضوء الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية التنفيذ والتقيد بمضمون هذه الاتفاقات. وهذا ما اعلن عنه الجانب الفلسطيني عندما تقدم بالمذكرة التي كانت تعبيراً عن نيته وارادة الالتزام بهذه

الاتفاقات. وهذا مما يسهل عمل السلطة، ولكن شرط ان يتفق اللبنانيون في ما بينهم لتقف هذه المجزرة ولتنصرف السلطة الى تنفيذ الامور وتوضيحها ووضعها في اطارها الصحيح.

اما في ما يتعلق بالاقتتال الحاصل، فهو نتيجة طبيعية لانتشار السلاح الذي لم يكن من الممكن السكوت عليه او التغاضي عن استيراده وتوزيعه والتدريب عليه، لانه من البديهي القول انه مع انتشار السلاح ووجود هذه التناقضات والحساسيات لا بد من ان تنفجر الامور وان تؤدي الى ما نحن فيه من اخطار استدركها البعض منا ولكن في وقت متأخر.

ومع هذا، وبعد هذه التجارب المريرة، لا بد لنا من ان نعود ليتحدث بعضنا الى بعض ولنتفق على طرح كل الامور التي هي مطروحة اساساً في الساحة اللبنانية: الاصلاح السياسي، والاصلاح الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي، والتنسيق والتعاون مع المقاومة الفلسطينية بما يحفظ السيادة ويؤدي الى استقرار الامن. هذه هي المواضيع التي يجب ان يصار الى الاتفاق عليها حتى نتمكن من ضبط الامور، لانه بالقوة، واقولها صراحة، لا يمكن ان نصل الى الحسم الذي يضع حداً للعنف وللقتل وللدمار.

موضوع الاصلاح السياسي اولاً وهنا لا بد من ان اقول ان فريقاً يطالب به وآخر يرفضه، فريقاً يقول لا نبحث في التعديل تحت وطأة الظروف وضغط الحوادث، وآخر يقول بعد كل الذي جرى كيف يمكن ان نخرج من هذا الوضع من دون ان يكون هناك ما يجعل المواطنين يطمئنون الى غدهم ومستقبلهم مما يكفل الوضع الافضل والمناخ الاحسن، فاننا نشعر بأن لبنان أخذ يفكر تفكيراً عصرياً حديثاً ومتطوراً.

هذه هي آراء اسمعها كل يوم ولا يمكننا في صحن هذا المجلس ونحن في نظام ديمقراطي وهذا المجلس يمثل الشعب، الا ان نطرح امورنا وأن نتصارح حولها لاننا بغير هذا لا يمكن ان نخرج من الوضع الذي نحن فيه.

ما هو الاصلاح السياسي المنشود؟

أنه يدور حول شعارات هي المساواة والعدالة والمشاركة. ولا أظن ان أحداً لا يقول بالمساواة. وهناك نص في الدستور ينص على المساواة. وهناك العدالة التي يجب ان تكون بين المناطق والفئات والمناطق. ولكن لنعترف صراحة بأنه في مجال الممارسة والتطبيق ما زالت هناك فوارق لا بد ونحن نسعى الى تصحيحها من ان نتفق عليها، لانه لا يصح ان يشعر مواطن لبناني له الحقوق نفسها التي لسواه انه لا يستطيع ان يصل الى وظيفة معينة او أن يحتل مركزاً معيناً. فما دام هذا التمييز قائماً، فالمساواة ناقصة. ونحن حين نقول هذا انما نعبر عن واقع. وهكذا، وبالتالي أخلص الى موضوع الدستور.

ان الدستور ايضاً مطلوب تعديله. وهل يمكن أحداً ان ينكر هذا المطلب أنه قائم وموضع بحث؟ هناك من يقول ان الدستور مقدس ولا يمس لاننا اذا فتحنا باب التعديل يمكن ان نصل الى تغيير شامل وفي مثل هذا نكون قد فتحنا ابواباً يجب ان تبقى مغلقة. وهناك من يقول ان الدستور هو من وضع الانسان والانسان لا يمكن ان يجمد امام عمل من صنعه اذا كانت مصلحته تتطلب مثل هذا التغيير أو هذا التعديل.

ونحن اليوم نتساءل: الدستور مقدس، لكن البلد في حالة لم يعد فيها شيء مقدس لان الحياة، وهي أثمن شيء عند الانسان، تزهق ومن دون سبب. اذاً، هذه التناقضات التي تواجهنا يجب ان نواجهها بجرأة وان نطرحها في ما بيننا للحوار والاتفاق، لانه بغير الاتفاق سنظل على ما نحن فيه ندور في الحلقة المفرغة. وهو جو من الاضطراب والاقتتال يهون كل شيء عندما نصل الى البحث في حله. وانا قلت بالتفسير الدستوري أو الملحق الدستوري لنضع ما تفرضه تطورات العصر، وما يشكو منه بعض المواطنين، لان هذه الشكوى يقابلها خوف، والخوف والشكوى معاً يفرضان علينا الاتفاق.

وأعود الى موضوع الامن، فأتساءل امام انتشار السلاح ووجود المسلحين الذين يتقاتلون بهذه القسوة من أين مصدر السلاح ومن أين تمويله؟ وكيف يمكن لبنان ان يقاتل أشهراً مستمرة وان يصمد هكذا، ونحن نعلم كم يكلف هذا الاقتتال!

سؤال في الواقع أطرحه على نفسي ولا أستطيع ان أعطي الوقائع والدلائل على المصادر والتمويل، لان هذا ليس عندي من أدلة ثابتة عليه. ولكن أتساءل بالمنطق والعقل كما يتساءل المستغرب: اذاً من أين وكيف؟

وهنا أريد أن أقول أيضاً وصراحة، نتيجة هذا التأزم والإقتتال وهذا الجو الصاخب، أن هناك من يكفر بلبنان أو هناك من يطرح أقوالاً غير مسؤولة عن التقسيم وعن التهجير والى غير ذلك مما رفضه البعض بل الكثرة إن لم نقل الإجماع. فنحن، كما قلت سابقاً في هذا المجلس، سنظل ندافع عن لبنان الواحد الحر السيد المستقل. ونحن نرفض كل أشكال التقسيم والتجزئة.

ونحن نريد المساواة والعدالة للجميع. ونحن نشكر صاحب القداسة البابا بولس السادس كما نشكر لفرنسا الصديقة موقفها عن طريق موفدها الرئيس موريس كوف دو مورفيل كما نشكر سائر الدول التي أظهرت عاطفتها وتأييدها للبنان في هذه المحنة التي يمر بها، لأن الجميع يقفون الى جانب لبنان الواحد الحر السيد المستقل.

وهناك خطر اسرائيل الذي يجب ألا نغفل عنه وهو خطر دائم ومستمر، وهي لا تخفي نياتها ولا تصرفاتها حيال لبنان الذي يشكل بتركيبه وصيغته ونظامه ورسالته دحضاً مطلقاً لعنصرية اسرائيل ولقيامها على الإحتلال والتوسع. ولذلك فلبنان يجب أن يلقى تمسكاً من ابنائه بصيغته ووحدته ورسالته، ولبنان هذا يجب أن يلقى العناية والرعاية والمساعدة من اخوانه العرب عموماً لأن العرب مسؤولون أيضاً بقدر مسؤولية سواهم من أجل المحافظة على بلد شقيق وعضو في جامعة الدول العربية عندما يمر بخطر كالذي يواجهه.

فنحن، إذاً، كحكومة موقفنا واضح وصريح، اما من حيث الإجراءات الأمنية ومن حيث السياسة التي نتبعها في سبيل السيطرة على موضوع الإستقرار والطمأنينة لينعم الجميع بالهدوء والراحة، فنحن لم ندخر وسعاً بالوسائل التي نملكها. ونحن منذ أن أتينا الى الحكم قبل خمسة أشهر لم يتسن لنا في الواقع أن نقوم بعملية إصلاح داخلية من أجل تدعيم ادارات الدولة وسواها، سواء قوى الأمن أو قوى الجيش، لأن الظروف لم تسمح بذلك قط ولأننا في دوامة مستمرة نحاول أن نعالج من هنا وأن نعالج من هناك، لأن الوضع الفالت هو الذي يستأثر بكل ما نتمكن منه ومن رصيد شخصي نضعه في الحساب. ومع ذلك ان قوى الأمن على رغم كل التعليمات الصادرة اليها باستعمال القوة وباطلاق النار، تواجه أولاً النقص في عديدها وعددها، وثانياً تأزم الوضع في سائر المناطق اللبنانية وثالثاً هذا الوقت الطويل الذي استمرت فيه المعركة، وكل ذلك وضع قوى الأمن في حالة صعبة لم تقو معها على الحسم.

ولا بد لي هنا من أن أجيب سلفاً عن موضوع الجيش. إذ يتساءل الكثير لماذا لا يستعمل الجيش. أنا قلت لكم وأردد أن الجيش في مثل هذا الإقتتال الشامل، ومؤلف من ابناء هذا الشعب، وفي الظروف القائمة وما أحاط بالجيش نتيجة ما جرى سابقاً، قد وضع في حالة لم يعد من الممكن استعماله معها. وأنا لا أذيع سراً إذا قلت أن الجيش أيضاً فيه نقص في العدد. وهناك طلبات قدمت من أجل الإفادة من بعض قواه، لكن الواقع الذي هو عليه لم يمكننا من أن نستفيد منه على الوجه الذي كنا نتوخاه. كذلك أقول أن هذا الجيش وهو الورقة الأخيرة في يد الدولة، لا يجوز التفريط به في عملية غير مأمونة الجوانب ولا يمكن إذا ما نزل الجيش في هذا الوضع القائم في لبنان أن يحسم الأمر ولا يمكن نزوله أن يؤدي الى الغاية المرجوة.

أقولها بكل صراحة وعلى مسؤوليتي، لأن ما أقوله ليس من عندي فحسب، وإنما هو نتيجة دراسة وتحليل وتقييم، ولا أظن انه إذا طلب مثل هذا من الجيش رسمياً أستطيع أن أقول ماذا سيكون الجواب.

هذا ما أردت أن أقوله لمجلسكم الكريم ونحن في انتظار آرائكم وأسئلتكم لنجيب عنها».

بيان ممثلي «القوى السياسية الشيعية» في ٦ كانون الأول ١٩٧٥

في ٦ كانون الأول، عقد أول مؤتمر لممثلي «القوى السياسية الشيعية» في دار الإفتاء الجعفري وفي رئاسة الإمام السيد موسى الصدر. وأعلن المؤتمرون تأييدهم ورقة العمل التي وضعتها الهيئتان الشرعية والتنفيذية للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وتأييدهم لجهود الإمام الصدر. وكان الإمام قد أشار في الكلمة التي ألقاها الى أن الطائفة الشيعية كانت أكثر الطوائف تضرراً بالحوادث لوجود ابنائها في مناطق المواجهة الساخنة وذكر ان أكثر من ١٢٠٠ قتيل سقطوا من ابناء الطائفة ما عدا الجرحى والخسائر المادية.

وبعد القتل الجماعي الذي حدث خلال وبعد يوم «السبت الأسود» صدرت بيانات استنكار عن كل من رؤساء الطوائف المسيحيين والمفتي الجعفري في لبنان وتجمع المسيحيين الملتزمين.

وفي ١٠ كانون الأول صدر عن لجنة البحوث المجتمعة في الكسليك، والمنبثقة عن المؤتمر العام للرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية بيان جاء فيه أنه «يجب أن يعرف العالم أن قضية لبنان اليوم هي قضية شعب يحتل غرباء أرضه، ويحاولون

بقوة الحديد والنار، وبالتعاون مع عناصر من داخل الحدود، أن يفرضوا عليه هوية جديدة أو الإبادة والإنسحاق.

إن شعب لبنان البطل الجريح اليوم يعلن للعالم وللتاريخ أن القومية العربية لن تفرض عليه بالقوة.

شعب لبنان الذي شارك الشعوب العربية الإسلامية - وبنوع خاص الشعب الفلسطيني - جميع آلامها وتطلعاتها، وكان الى حد كبير صانع نهضتها بحكم الجوار وحكم التواصل الإنساني في المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، يرفض أن يستغل الفلسطينيون ضيافته، ويحاول بالإشتراك مع «بعض» المسلمين اللبنانيين أن يفرضوا عليه بالقوة هوية عربية، مما يتنافى مع أصالته وحضاراته وطرق عيشه وتطلعاته المستقبلية ومميزات شعوبه الخاصة.

إن زعماء لبنان لم يكونوا في الماضي القريب ليعيروا كبير انتباه لما يكتبه ويتلفظ به الغرباء على أرض الوطن، والمتعاونون معهم من اللبنانيين، بسبب جو الحرية المطلقة التي بني عليها لبنان منذ أقدم العصور.

أما اليوم، وبعد أن استغل الغرباء والمتعاونون معهم، وداعة هذه الحرية، لاغتصابها، فالقومية اللبنانية تقف وقفة الأبطال في وجه أي مخطط لابتلاعها في قوميات مزعومة وموضوعة أصلاً لغير مصلحة شعوب هذه المنطقة التاريخية. والزعماء بمختلف طوائفهم ملزمون اليوم، أكثر من أي يوم مضى، أن يكونوا طليعة المدافعين عن هذه القومية اللبنانية الرافضين استبدالها بأية قومية أخرى مزعومة.

وقال البيان أخيراً: ان شعوب البلدان العربية المجاورة، خصوصاً الشعب السوري المتاخم للشعب اللبناني، عرفت وتعرف أن لبنان المدافع اليوم بصلابة عن أصالة قوميته اللبنانية، إنما يتحمل مرة أخرى مسؤولية رفع السراب عن شعوب المنطقة بأسرها.

كلمة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية
محملاً اليسار والصهيونية المسؤولية بتاريخ كانون الأول ١٩٧٥

«يقع عيد الأضحى المبارك بعد غد الجمعة، ويطيب لي أن أوجه الى الطوائف الإسلامية الكريمة في لبنان والدول العربية الشقيقة وسائر الدول أصدق عواطف التهنئة والتمنيات الحارة، سائلاً الله أن يفيض من بركة هذا العيد ارشاداً على النفوس وصلاحاً على البصائر وأن يعيده على العائلة اللبنانية والإنسانية بالطمأنينة والخير العميم وأن يعيد الى لبنان، بلد الإلتقاء الأخوي على صعيد الروح والقيم، وجهه المشرق الوضاح ودوره ورسالته في دنيا العرب والعالم».

ثم قال الرئيس: «ان شؤون الحكم شورى وتعاون مخلص وان مجلس الوزراء بعدما عرض نهار أمس الأول ما وصلت اليه حالة البلاد تمنى على رئيس الجمهورية دعوة عدد من الشخصيات لتبادل الرأي في الوضع الراهن والتشاور في الحلول العملية التي يمكن أن يلتقي عليها الجميع والتي تشكل بالتالي قاسماً مشتركاً يساعد الحكومة على الإنطلاق منه لمعالجة الوضع معالجة فعالة.

وقد تعذر ويا للأسف، عقد هذه الإجتماعات في الموعد المحدد لها لأسباب أمنية، وإذا كان بعض الذين وجهت اليهم الدعوة قد وجد لنفسه اعذاراً مختلفة لعدم الإشتراك فيها، فالأمر يعنيه، ولست هنا في معرض مناقشة موقفه من هذه الدعوة.

ان الجهود التي بذلتها الحكومة على صعيد المعالجة إذا كانت لم تفض الى النتائج المرجوة، فلأنها كانت تصطدم بتباين في الآراء حول دوافع هذه الحوادث المؤلمة الدامية وأسبابها.

فمن قائل أن محركها اليسار الدولي الى قائل أن محركها الصهيونية العالمية، ومن رأي يقول انها وليدة التواجد اللبناني الفلسطيني على أرض ضيقة واحدة في لبنان، وبالتالي فقدان السيادة، الى رأي يقول انها خلافات بين اللبنانيين أنفسهم على بعض المطالب وعلى حرمان بعض الفئات وعلى ظلم اجتماعي الى آخره... مروراً بالقول انها حرب طائفية أو انها محاولات لتقسيم لبنان أو لتدويل لبنان. ولكن الكل مجمع على أن هناك مؤامرة ضد لبنان.

ليس علينا الآن أن نتبين نظرياً الدوافع والأسباب فنبعد بعضها ونحتفظ ببعضها الآخر، بل علينا أن نأخذ بواقع الحال ونتطلق منه: واقع الحال هو ان في الساحة اللبنانية متقاتلين غير لبنانيين. وواقع الحال ان في أيدي المتقاتلين أسلحة يستحيل أن تتوافر من حيث المصدر والنوع والحجم والكثرة إلا لدى الجيوش. وواقع الحال ان الإقتتال يرتدي طابعاً طائفياً. ذلك أنه

يدور بين فريقين اساسيين: فريق يقاتل فيه مسيحيون وفريق آخر يقاتل فيه مسلمون. وواقع الحال ان الإقتتال يقع وكان أحد الفريقين يحبس لديه مطالب المحرومين وتعديل الدستور والميثاق والنظام والمشاركة والمساواة وسواها... فيقاتله الفريق الآخر للحصول على هذه المطالب.

وواقع الحال ان الإقتتال يقع وكأن احد الفريقين لا يعترف بأن سيادة لبنان انتهكت فيقاتله الفريق الآخر ليحمله على هذا الإعتراف وبالتالي على استعادة السيادة.

ان ما يقاتل من أجله المتقاتلون من واجب الحكم أن يحققه، فهو المسؤول عنه وهو الذي يحاسب عليه، ولكن هل في إمكان الحكومة أية حكومة أن تتولى معالجة هذه الأمور في هذا الجو المحموم؟ بل كيف يمكن أي حوار أن يجري في جو محموم كهذا؟

لقد سبق لي أن قلت في جلسة سابقة لمجلس الوزراء: «ان الإصلاح السياسي يكون بتقديم مشاريع مدروسة ومتكاملة تناقش في مجلس الوزراء وتحال على مجلس النواب. ولا يمكن الإصلاح السياسي أن يأخذ طريقه الصحيح عن طريق القتال، فالإصلاح هو ارادة وتفاهم واتفاق. ولا سبيل اليه إلا بذلك».

واني أؤكد تكراراً انه عندما تحضر مشاريع الإصلاح وتصبح جاهزة للدرس فان النية والرغبة حاضرتان لدرس هذه المشاريع في مجلس الوزراء والإتفاق في شأنها.

ولا بد من توضيح نظرتنا الى الأمور. فما دام لا يوجد لدينا قاسم مشترك نتفق عليه، فلا يمكن الوصول الى نتيجة.

واني اتساءل بالنتيجة على ماذا نحن متفقون؟

هناك الإصلاح السياسي والإصلاح الإجتماعي والإصلاح الإقتصادي، واني اتمنى أن تأتينا المطالب في شكل مدروس حتى نأخذ منها ما نأخذه».

وخلص الرئيس الى القول: «اني آمل في ألا نكون نحن واخواننا العرب مطية لأغراض الآخرين خصوصاً اليسار والصهيونية.

ولا أعتقد أن احداً من اخواننا العرب يجهل ما هي أغراضها. فأغراض اليسار هي قلب ما في لبنان من أنظمة وطرائق عيش ليقعد مكانها أنظمته وطرائق عيشه فينشيء هكذا على جبين الشرق العربي قاعدة له، منها يتحرك ويمتد حتى يصل الى عرين العرب وكنوزهم.

وأغراض الصهيونية العالمية هي غزو الدول المحيطة باسرائيل لإنشاء دويلات عنصرية تبرر قيام هذه الدولة.

وأتساءل: هل في مقدورنا أن نفصل بين الطريق التي تسلكها الصهيونية وتلك التي يسلكها اليسار وقد رأيا بحكم مصالحهما أن يترافقا في طريق واحدة وان اختلفت بينهما الغايات؟».

رد الجيش على الجهات التي اتهمت الشعبة الثانية «بافتعال الحوادث الدامية» بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٧٥

«أخذ بعض الجهات منذ مدة يتمادى في اتهام الشعبة الثانية في الجيش بافتعال الحوادث الدامية وأعمال القنص والخطف والنهب وتسعير النيران الطائفية وكان آخر هذا المسلسل اليومي اتهامها بمقتل الشهيد الشيخ قاسم العماد محافظ الشمال في مدينة طرابلس يوم ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٥ بعد ربع ساعة من استشهاده. كما سبق أن زعمت الجهات نفسها أن المدعو الكسي معلوف ضابط في الشعبة الثانية كلف بعض المهمات التخريبية في طرابلس. وعلى رغم التوضيحات التي صدرت في هذا الخصوص وتنصل البعض من هذه التهمة المفضوحة ووعد الجهة التي قبضت عليه بتسليمه الى القضاء بناء على طلب النيابة العامة لكشف ملابسات هذه الرواية فقد اختفى هذا المواطن من مستشفى الحسيني في الميناء في ظروف غامضة على رغم أنه كان موضوعاً تحت الحراسة المشددة من قبل القابضين عليه. كما اتهمت الجهات نفسها الشعبة الثانية بمقتل المواطنين الأربعة في

الفنار والمجزرة التي تلتها في بيروت فضلاً عن افتعال حادثي حارة الغوارنة وسبنيه ومقتل منصور عيد في شارون.

في كل يوم تهمة جديدة تطبخها هذه الجهات وتفرضها على الرأي العام من خلال الصحف. ففضحاً للمواقف المشبوهة والمضللة نتوجه الى الجهات المتجنية بالأسئلة الآتية:

١ ـ هل لدى هذه الجهات امكان لكشف هوية قاتلي محافظ الشمال بمثل هذه السرعة لو لم يكن هناك مخطط سابق لإلصاق هذه التهمة بالشعبة الثانية.

٢ ـ هل تتجرأ على تسليم القتلة المجرمين، كل المجرمين، في الحوادث المذكورة أعلاه وغيرها المعروفين منها اسماء وانتماء الى العدالة لمحاكمتهم علناً، علماً أن هوياتهم أصبحت معروفة لدى السلطة.

٣ ـ هل تتجرأ هذه الجهات على تفسير الغموض الذي اكتنف قضية اختفاء الكسي معلوف، الموضوع تحت حراستها المشددة، وسكوتها عن اختفائه وبالتالي نكثها بوعد قطعته من خلال الصحافة؟

٤ ـ ألا ترى هذه الجهات أنه من السذاجة والسخافة الصاق التهم بالغير جزافاً من دون حجة أو برهان، أو انها تحتقر القارىء والرأي العام الى درجة انها لا تقيم وزناً لعقله وتفكيره.

قليلاً من الموضوعية والصدق والإلتزام بمبدأ احترام الكلمة. فدفع التهمة عن النفس لا يكون بالصاقها بالغير، لأن هذا الأسلوب يؤكد الإتهام ولا ينفيه.

ان الصدق والرصانة في مثل هذه المواقف جرأة، أما الإفتراء فليس من الأخلاق ولا من الشرف في شيء».

الفصل الثالث

الدور الفلسطيني

تقرير الجهات الأمنية المختصّة السري
بالخطة الفلسطينية للاستيلاء على الحكم في لبنان ـ تشرين الثاني ١٩٧٥

«مساء ابتداء اعتصام الرئيس رشيد كرامي في السراي، عقد اجتماع سري لقادة منظمة فتح برئاسة ابو اياد وحضور اكثرية القادة مثل عاطف بسيسو والحاج اسماعيل قائد كتيبة قوات القسطل في النبطية والمقدم سعد الدين ابو الزعيم وسواهم... باستثناء ابو عمار. وقد جرى هذا الاجتماع بحضور الدكتور نبيل شعت المنظم العقائدي لحركة فتح وهو استاذ العلوم السياسية والادارية في الجامعة الأميركية.

وبعد التداول ودرس اوضاع الساعة على الساحة اللبنانية قدم نبيل شعت الى المجتمعين مشروعه الخطير التالي:

الهدف: الاستيلاء على الحكم في لبنان بطريقة غير مباشرة، نظراً للحوافز الدولية والاقليمية التي يمكن ان ترافق الاستيلاء المباشر.

الفوائد:

١ ـ توسيع ارضية الثورة بحيث يمكنها استخدام طاقات بشرية اكبر واكثر انتاجاً وفعالية.

٢ ـ استعمال امكانيات لبنان الهائلة فيما يتعلق بالمواصلات الدولية والمرافق والطرقات لصالح الثورة الاعلامي والتمويني.

٣ ـ تأمين تموين الثورة من الحلفاء الإشتراكيين بكل ما تحتاجه من مواد وعتاد ومتطوعين من اليوغسلافيين والروس والأتراك.

٤ ـ توطيد الجبهة الشرقية بحيث يصبح لبنان دولة مشاركة مع سوريا في الحرب ضد اسرائيل.

٥ ـ تسهيل العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة دون عائق.

٦ ـ تمكين الثورة من رصد وملاحقة الخونة العاملين لحساب الاسرائيليين والامبريالية على ارض لبنان.

٧ ـ تقوية طاقة الثورة لتتمكن من الضغط على الحكم السوري سياسياً للنفاذ الى الأردن والاطاحة بحكمه.

المحاذير:

١ ـ القوى الانعزالية.

٢ ـ ان كل ما جرى حتى الآن على الساحة اللبنانية كان عمل هواة فبدلاً من توزيع القوى الثورية على جميع المناطق اللبنانية واشعال الفتن فيها على دفعات متتالية بدون تخطيط ولا تلاحم في الأهداف، يجب حصر امكانيات الثورة مع مناصريها للاستيلاء على العاصمة بيروت، فيفرض اذ ذاك حكم وطني صوريا على جميع الأراضي اللبنانية تكون الثورة الفلسطينية مهيمنة عليه في جميع مرافقه.

٣ ـ اما فيما يتعلق بالجيش اللبناني فلنا فيه محبذون ومناصرون وان لم يكن فيجب شراؤهم او استمالتهم، وهؤلاء المناصرون بامكانهم تجميد الفئة المناوئة حتى يصبح الجيش اللبناني مشلولا.

وعلى كل حال، فبامكان الثورة الفلسطينية، حسب توزيعها الجغرافي في لبنان ان تشل تحركات الجيش اللبناني على جميع الأراضي اللبنانية.

المطلب: تأليف لجنة عسكرية من قادة فتح لوضع الخطة العسكرية لتنفيذ هذا المخطط.

هذا ورغم عدم حضور ياسر عرفات هذا الاجتماع، فقد اطلع على هذا المخطط ووافق عليه.

وفي ختام الاجتماع اصر الدكتور نبيل شعت على ان تقوم اول مرحلة من تنفيذ المشروع (الخطة) على احكام الحصار الحديديّ على مدينة بيروت وذلك باقتحام مناطق عين الزمانة والحدث، كمرحلة اولى لاحتلال العاصمة بيروت».

تقرير حول التجاوزات الفلسطينية العسكرية والسياسية في لبنان

● ١٩٧٤/٦/٢٨:

اشتباكات في مخيمي صبرا وتل الزعتر بين الجبهة الديمقراطية (حواتمه) والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة (احمد جبريل). سقوط ٢٥ قتيلاً وعدد مماثل من الجرحى.

● ٢٧ ـ ١٩٧٤/٧/٣١... مع الكتائب في الدكوانه.

السبت ٢٧ تموز: صدام في الدكوانه بين نزلاء سيارتين، كتائبية (داخلها ابراهيم جدعون ونقولا عون)، وسيارة فدائية، بسبب خلاف على أفضلية المرور. مقتل فلسطيني (ابو الموت) من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، واصابة الكتائبيين... تبعه اشتباك في الدكوانه بين الاهالي والفدائيين، طوق بسرعة، بعد تدخل رئيس الكتائب.

ـ ٢٩ تموز: هجوم فدائي بالقنابل والصواريخ والمدافع وقذائف الار. بي. جي. على منازل الدكوانه، الحادية عشرة ليلاً.

ـ ٣٠ تموز: وقف اطلاق النار الساعة ١١ ليلاً، اثر اجتماع في مخيم تل الزعتر بين الكتائبيين كريم بقرادوني وجوزف ابو خليل، والفلسطينيين توفيق الصفدي وابو الزعيم وابو الحسن.

اجتماع لاحق في مخيم تل الزعتر ايضاً، حيث اتفق على انشاء ٩ نقاط مشتركة (قوى امن، كتائب، مقاومة)، للسهر على وقف اطلاق النار.

حصيلة الاشتباكات: ٧ جرحى من الاهالي، ٥ جرحى كتائبيين، ٣ قتلى فدائيين.

ـ ٣١ تموز: ضحايا الاشتباكات الاخيرة، حسب التقارير الرسمية: قتيلان و ١٤ جريحاً من الاهالي (رصاص طائش)، ٨ قتلى و ٢٠ جريحاً من الفدائيين.

هذا وعلق بيار الجميل على احداث الدكوانه الاخيرة، كما يلي[1]:

بيار الجميل: «الله ينجينا من الاعظم!»

«من كل قلبنا نرجو ان يكون الاتفاق الاخير الذي تم التوصل اليه، اتفاقاً في العمق. فقد عالجنا، في كل مرة، الحوادث التي تقع، بالمسكنات، وكانت النتيجة انها تجددت.. والحادث الاخير هو الرابع من نوعه، والله ينجينا من الاعظم..!

«والحقيقة هي انه لا خلاف على القضية الفلسطينية التي هي اعدل قضية، ولا خلاف على العمل الفدائي الذي هو اشرف عمل.. لكن اختلافنا ومصيبتنا ومصيبة القضية الفلسطينية كلها متأتية من الاقلية الضئيلة، غير المنضبطة وغير المسؤولة ـ عن حسن نية او سوء نية ـ والتي تقوم ببعض الامور التي لا يمكن لاي لبناني شريف، يتحسس كرامته، ان يقبل بها.

«والمصيبة الكبرى، هي انه على الارض اللبنانية وفي قلب المدن، توجد مناطق خارجة عن اي سلطة: السلطة اللبنانية، وسلطة المقاومة، الامر الذي جعل هذه المناطق ـ كما سبق وقلت مراراً ـ ملجأ لكل الخارجين على القانون، لا في البلاد العربية وحسب، بل في العالم كله.

«وتسألونني ماذا بعد هذا الاتفاق، فأجيب واقول بكل صدق انه من اجل المصلحة الفلسطينية ومصلحة المقاومة، وبالطبع من اجل مصلحة لبنان، يجب الا يكون على الاراضي اللبنانية الا سلطة واحدة مسؤولة، هي السلطة اللبنانية، ويجب الا يكون على الاراضي اللبنانية الا دولة واحدة وجيش واحد، وان نتعاون كلنا، لبنانيين وفلسطينيين، مع الحكومة اللبنانية، ومع الجيش اللبناني، حتى تكون المسؤوليات واضحة ومحددة ومحصورة، فلا تكون هناك مسؤوليات ضائعة ومائعة، كما هو الآن...»

(١) «العمل» ـ ١٩٧٤/٨/١.

التجاوزات الفلسطينية السياسية:

يمكن قسمة التجاوزات السياسية الى قسمين رئيسيين: تجاوزات اللقاءات وتجاوزات المواقف.

يتجسد الشق الاول في حصر الفلسطينيين لقاءاتهم وحوارهم مع فئة معينة، مدنية ودينية، من اللبنانيين، بنسبة ٩٩٪. وظهرت هذه الظاهرة الخطيرة بنوع خاص خلال حرب السنتين، وفي المرحلة التي لحقتها...

والشق الثاني، عبرت وتعبر عنه سلسلة من المواقف السياسية، اعلن ويعلن عنها في خطب وبيانات ومقالات فلسطينية، هي تدخل سافر في شؤون البلاد الداخلية، وتحامل احياناً كثيرة على السلطة والنظام اللبناني، او على الانظمة العربية، احياناً اخرى...

فكان هذا الانحراف الفلسطيني عن محور السياسة الفلسطينية الصرف منطلق شق الوحدة اللبنانية..!

الخالدي: لماذا مع جنبلاط ضد الجميل؟

وقبل استعراض نماذج عن تلك التجاوزات، نشير الى اعتراض الفلسطيني وليد الخالدي على دخول المقاومة اللعبة اللبنانية، اذ قال[2]:

«لماذا تكون المقاومة الفلسطينية طرفاً في النزاع بين اللبنانيين؟ لماذا نكون مع كمال جنبلاط ضد الشيخ بيار الجميل؟.. نحن موجودون في لبنان من اجل قضية فلسطين، لا من اجل ان ننتصر لليسار على اليمين، ويكفي ما تحمله لبنان بسبب وجودنا العسكري فيه، وهو لم يتحمله اي بلد عربي آخر!»

في ما يلي غيض من فيض التجاوزات السياسية:

● ١٩٧٥:

ياسر عرفات: «لا بد ان نحكم لبنان.. لا بد للثورة الفلسطينية من ان تحول الارض اللبنانية الى ساحة رئيسية للمعركة مع اسرائيل[3].

● ١٦/٢/١٩٧٦: مع النضال الجماهيري اللبناني!

بسام ابو شرف، الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية: الوثيقة الدستورية «لا تحل مشاكل الجماهير اللبنانية». ويدعو الى متابعة النضال، مشيراً الى ان المرحلة ستشهد تصاعد النضال السياسي للجماهير!

● ٧/٣/١٩٧٦: اصلاح البنية السياسية.

ابو اياد، يقول، في مهرجان اقيم في صيدا، بمناسبة مرور سنة على وفاة معروف سعد:

«نحن للبنان الواحد... ونحن مع اصلاح جذري لبنية البلد السياسية!»

● ٨/٣/١٩٧٦: تجاوز اتفاق القاهرة..

ممثل «جبهة القوى الرافضة»: «عام ١٩٦٩، كان حجم المقاومة محدوداً عددياً وعسكرياً، وهم يريدوننا سنة ١٩٧٦ تنفيذ (اتفاق القاهرة) الذي استطاعت المقاومة ان تتجاوزه خلال السنوات السبع الماضية).

● ٤/٤/١٩٧٦: الخندق الواحد:

مجلة «فلسطين الثورة» تكتب:

«نحن في الثورة الفلسطينية اعلنا ونعلن اننا في خندق واحد مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية».

● ١٥/٥/١٩٧٦: اطماع ومكتسبات جديدة!

«أبو العباس»، الناطق الرسمي بلسان الجبهة الشعبية، يصرح:

(٢) كان وليد الخالدي استاذاً للعلوم السياسية في الجامعة الاميركية ـ بيروت. قال هذا الكلام لعرفات في منتصف ١٩٧٦، قبل ان يضطر لمغادرة لبنان! مجلة «الحوادث»، العدد ١٠٤٤، تاريخ ١٢/١١/١٩٧٦، ص ١٩.

(٣) عام ١٩٦٥ سجن عرفات لمدة اسبوعين في ثكنة الحلو (بيروت). روى ماجد ابو شرار (مسؤول الاعلام الفلسطيني الموحد) عن عرفات القول الذي أتى على لسانه في السجن. مجلة «الحوادث»، رقم ١٠٤٤، تاريخ ١٢/١٢/١٩٧٦.

«ان الامن لن يستتب الا بهزيمة عسكرية لقوى اليمين اللبناني. وان اتفاقية القاهرة قد تجاوزها الزمن، وبات يفصلنا عنها سبع سنوات، حقق الفلسطينيون خلالها منجزات جديدة، لا يمكنهم التخلي عنها مطلقاً. ولذلك ان هناك ضرورة للنقاش مع اي طرف ضمن هذه المعطيات الجديدة، وتخطي اتفاقية القاهرة...»

● ٢٥/٥/١٩٧٦: عمل ديلوماسي!

منظمة التحرير الفلسطينية تطلب رسمياً من الجامعة العربية اتخاذ تدبير عربي موحد ضد العرض العسكري الفرنسي، بغية ترك مهمة الامن للشعب اللبناني! وجبهة الرفض الفلسطينية تهدد بضرب المصالح الفرنسية في العالم العربي، اذا تدخلت فرنسا عسكرياً في لبنان.

● ١/٦/١٩٧١: لسنا محايدين في لبنان!

أبو اياد يعقد مؤتمراً صحفياً عاجلاً في بيروت، يعترض فيه على تدخل الجيش السوري في لبنان، ويضيف:

«لقد جرت محاولات كثيرة لتحييدنا، ونحن قلناها ولم نخدع احداً، لسنا محايدين في ما يجري في لبنان، فنحن جزء من الحركة الوطنية ـ ... ـ هذه الحركة، التي قدمت من دم ابنائها وشبابها الشيء الكثير، دفاعاً عن الثورة الفلسطينية في لبنان...»

«الانوار» ـ ٢/٦/١٩٧٦

● ٢/٦/١٩٧٦: ادعاءات «ابو اللطف».

ابو اللطف (فاروق قدومي)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، يرسل مذكرة الى الجامعة العربية، يطلب فيها عقد مؤتمر عاجل لوزراء الخارجية العرب وقمة عربية، لدرس قضية دخول الجيش السوري الى لبنان، وقد وردت فيها الادعاءات التالية:

بذلت منظمة التحرير «طيلة اربعة عشر شهراً اقصى الجهود مع كل الاطراف المعنية، من اجل الوصول الى حل سياسي، يعيد الامور الى نصابها في هذا البلد الشقيق، ويحفظ له وحدته الوطنية واستقلاله وتقدمه!!!»

«الانوار» ـ ٣/٦/١٩٧٦

● ١/٧/١٩٧٦: جهل وتخطي لاتفاق القاهرة.

جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية، يصرح في مقابلة اجرتها معه وكالة الصحافة الفرنسية:

«بصراحة، اني لا اعرف ما هي بنود اتفاق القاهرة، وهذا لا يهمني!... ان من حقنا المطلق القول اننا لن نتنازل قيد انملة عن المستوى الذي وصلت اليه المقاومة في لبنان: المقاومة بالحجم الذي وصلت اليه الآن، بحجمها الاعلامي وبحجمها العسكري وبحجمها الجماهيري، من المفروض ان تبقى ومن المفروض الا نلتزم بأي اتفاق، سواء كان اسمه اتفاق القاهرة او أي اسم آخر، يتطلب منا مللمتراً واحداً من التراجعات.»

«النهار» ـ ٢/٧/١٩٧٦

● ٨/٨/١٩٧٦: السيطرة الفلسطينية.

جورج حبش يخطب في صيدا:

«يجب ان نعد انفسنا، كي نبقي المناطق التي حررت تحت سيطرة الثورة والحركة الوطنية».

● ١٦/٨/١٩٧٦: نبقى في الجبل.

جاء في مؤتمر صحفي، عقده ياسر عبد ربه، رئيس دائرة الاعلام في منظمة التحرير:

المقاومة الفلسطينية «لن تتنازل عن مواقفها في الجبل، مهما تعاظمت الحشود السورية والانعزالية.»

● ٢٢/٨/١٩٧٦: طريق جونيه وزغرتا وزحله.

مهرجان خطابي للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، في سينما هيلتون، صيدا. من خطاب عبد الفتاح غانم (كلمة الجبهة):

«... فطريق فلسطين لا يمكن تحريرها الا من خلال عمان ودمشق والقاهرة، وايضاً الا اذا فتحنا الطريق الى جونيه وزغرتا وزحله.»

● ١/ ٩/ ١٩٧٦ : تحذير للكويت..

بيان جبهة الرفض الفلسطينية حول التطورات السياسية الاخيرة في الكويت:

«... اننا نحذر السلطة الكويتية من مغبة اضطهاد او ملاحقة اي عنصر وطني فلسطيني او لبناني او عربي، نتيجة نشاطه السياسي لدعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية..»

● ١١/ ٩/ ١٩٧٦ : شروط الانسحاب من الجبل:

عرفات يقول ان موضوع الانسحاب الفلسطيني من جبل لبنان مرتبط بالحل السياسي الشامل للازمة اللبنانية.

● ٢٨/ ٩/ ١٩٧٦ : صامدون في عينطورة!

اذاعة «صوت فلسطين»، التي تبث من بيروت، تعلق، الساعة ٧,٤٥ مساء، على معركة الجبل:

«شامخون وصامدون، مقاتلون وابطالنا في عينطورة!»

● ١١/ ١٠/ ١٩٧٦ : نريد جزءاً من لبنان.

صحيفة «البعث» السورية، تنقل، في افتتاحيتها، الكلام التالي، الذي قاله ابو أياد للواء ناجي جميل، أثناء احد اجتماعات شتوره الاخيرة:

«لن نعارض سوريا في ضم اي جزء من لبنان، على ان نستولي نحن على الجزء الثاني..»

● «الحوادث» ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٧٦ : «طربقة» لبنان..

في موجة احتجاجاته على اتفاقية سيناء، قال عرفات انه:

«سيطربق لبنان على رأس اميركا والسادات!»

● «الانوار» ـ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٦ : خجل فلسطيني..

يروي نسيب نمر، احد أركان «التجمع اليساري اللبناني»، عن ضابط من «فتح»، انه رمى سلاحه وغادر لبنان قائلاً:

«صرت اخجل من حمل هذه البندقية، وانا لم آت الى لبنان، لاحارب المسيحيين فيه.»

● ٦/ ١١/ ١٩٧٦ : اعتراض على قائد الردع.

أبو اللطف يقابل في الكويت وزير الخارجية صباح الاحمد، ويعترض امامه على تعيين لبناني (العقيد أحمد الحاج) قائداً لقوة الردع العربية.

● «البيرق» ـ ١٨/ ٤/ ١٩٧٨ : مهاجمة النواب... وديستان...

خطاب ابو أياد في الهرمل (البقاع) خلال مهرجان تأبيني..

«نطالب بفتح الملف اللبناني قبل الفلسطيني، ونحن نرفض ان يفتح مجلس النواب (اللبناني طبعاً) الملف الفلسطيني، لانه تتحكم به القوى الانعزالية والجبهة اللبنانية.

«... ولكننا مستعدون لفتح هذا الملف امام الشعب اللبناني فقط، ورفضنا نابع لاننا لا نعترف بأية هيئة تريد بحث هذا الامر، لان جميع الهيئات تسيطر عليها طبقة الـ ٤ بالمئة من السماسرة والرأسماليين والتجار والانعزاليين.

«... وهم يراهنون ايضاً على القوات الفرنسية في الجنوب، لكي يجري ضربنا بواسطتهم.

«فليعلموا ان باستطاعتنا ان نقتل عشرة من الجنود الفرنسيين، لكي يجري انقلاب على الرئيس ديستان في فرنسا!»

في ختام هذا العرض السريع للمآسي التي حلت بلبنان، من جراء معاناة عشر سنوات من الوجود الفلسطيني، لا يسعنا الا استخلاص عبر، والدعوة الى خطوات جريئة، هذا أبرزها:

- تجريد جميع الفلسطينيين والاجانب المقيمين في لبنان، كلياً، من السلاح، على مختلف انواعه.
- تجريد جميع هؤلاء، ايضاً، من اي سلاح سياسي، يمنعهم، منعاً باتاً، من الدخول في اللعبة اللبنانية، او لعبة «الصراعات العربية» المباشرة على أرض لبنان.
- تحديد نسبة الرعايا الاجانب المقيمين في لبنان بـ ١,٥٪...

ذلك ان مصير لبنان، لبنان المستقر والقائم على دعائم قوية وثابتة، مرتبط عضوياً بالمبادرات الشجاعة...

والمبادرات تترجم خطوات تنفيذية... هي غير الافكار والطروحات النظرية.. !

مقتطفات من مقال السيد زهير محسن

رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، في مجلة «الطلائع» حول «مهمات لبنانية ومهمات فلسطينية على الساحة اللبنانية» بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٧٦

«ان استمرار التأزم في لبنان وتباين الأغراض المرحلية التي يسعى الى تحقيقها كل من الفلسطينيين والقوى الوطنية الداخلية في لبنان، قد بدأ يخلق في بعض الأحيان نوعاً من التعارض في النظرة الى اسلوب معالجة الأزمة (...) فالقوى الوطنية الداخلية في لبنان ولا سيما منها القوى التي لا تنطلق من منطلقات الإلتزام القومي العربي، لا تستطيع أن تنفلت من إطار الرؤية المغلقة للأوضاع الداخلية ولا تستطيع تجاوز الحدود الجغرافية أو السياسية للبنان الى ما هو أبعد من ذلك، بل تركز اهتمامها على تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والإجتماعية الداخلية، آخذة في الإعتبار حساب موازين القوى الداخلية فقط من دون أي اعتبار للمؤثرات والعوامل الخارجية في الصراع. بكلمات أخرى، هذه المعركة بكل شراستها وضخامتها التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان، تمثل بالنسبة الى الحركة الوطنية فرصة لا تستطيع معها أن تتساهل في حجم المطالب والإصلاحات المطلوب تحقيقها كثمن يبرر هذا السيل الضخم من الدماء وهذا الحجم الهائل من التضحيات والدمار، بينما تنطلق الثورة الفلسطينية في معالجتها للأزمة من متطلبات الأمن القومي للمنطقة وحماية رأس الثورة أكثر مما تنطلق من الحرص على تحقيق المكتسبات السياسية والإجتماعية الداخلية على أهمية ذلك (...) انها تنطلق في هذه المرحلة بعد خروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي من الشعور بانها في حالة الدفاع عن نفسها وبأن مهمتها الرئيسية أو الحلقة المركزية في نضالها هي المحافظة على رأسها واحباط المؤامرات والمحاولات الجارية من أجل تدميرها وتمزيقها (...)

كثيرون ربما يتساءلون الآن الى متى يستمر هذا الوضع؟ وكثيرون بدأوا يضيقون ذرعاً باستمرار هذه الحالة المائعة من دون أن يتم حسمها.

وربما قيادة الثورة الفلسطينية، وحدها تدرك أن ليس عليها أن تتسرع على الإطلاق ولا أن تستعجل شيئاً. وقيادة هذه الثورة أيضاً تشعر بأن ليس عليها أو لا ينبغي لها أن تسعى الى تحقيق انتصار عسكري ساحق وكامل ضد هذه القوى نظراً الى الأخطار التي قد تترتب والتي سوف تترتب أو تنتج حتماً عن تحقيق مثل هذا الإنتصار. وبالتأكيد إن أي انتصار كبير نسبياً سوف يستدرج تدخلاً اسرائيلياً على نطاق أوسع، ثم وهذا هو الأهم يخشى أن تؤدي هذه الإنتصارات الواسعة الى خدمة مخطط العدو نفسه، نعني خلق رأي عام متعاطف على نطاق أوسع مع فكرة التقسيم. فالإنتصار لا يمكن أن يعني إلا الإحتلال والسيطرة على مناطق معينة تسكنها طوائف معينة، وبالتالي سوف يبرز الوضع العام أمام العالم الخارجي وكأن في لبنان شعبين يسيطر أحدهما على الآخر، وبالتالي فإن الآخر يسعى ويناضل من أجل تحقيق تحرره واستقلاله عن الشعب الآخر المتسلط.

هذه الصورة التي يريد الإنعزاليون والصهاينة الوصول الى ابرازها في العالم الخارجي، هي التي نحرص على ابراز نقيضها عن طريق التأكيد ان هذا القتال قتال عابر مصطنع، قتال ابناء شعب واحد ولا مبرر له، وبالتالي نحاول في استمرار، ان نخفف من حدة الأحقاد الطائفية بدلاً من تصعيدها وتعقيدها، وبالتأكيد ان الإنتصارات الساحقة والهزائم الساحقة من شأنها أن تعقد الوضع وأن تزيد من حدة الأحقاد الطائفية وتوسع الشقة كثيراً فيما بين فئات معينة (...) وهذا تقدير ربما يعجز الكثيرون عن استيعابه، وكثيرون لا يريدون أن يشاركونا فيه، وفي المنطق الذي نتطلق منه، خصوصاً في القوى الوطنية في الداخل التي تقر في الوقت ذاته بأنه ليس في امكانها أن تحدث انقلاباً جذرياً في بنية النظام السياسي والإجتماعي وليس في امكانها مهما اشتد القتال، ومهما بلغت الإنتصارات العسكرية من الضخامة والأهمية، أن تصل الى سدة السلطة، وأن تقلب بالتالي الوضع العام رأساً على عقب. فعلى رغم كل طموح القوى الداخليّة الى تحقيق انتصارات واسعة وحاسمة في المجال العسكري، فانها على الصعيد السياسي لا تطمح إلى أكثر من تحقيق اصلاحات محدودة أو جزئية في بنية النظام، وعلى الأغلب ان الإنتصارات العسكرية مقصودة في نظر هذه القوى لاعتبارات معنوية أكثر مما هي مقصودة لتحقيق انجازات أو تغييرات جذرية في الواقع الإجتماعي والسياسي. وبالنسبة الينا في الثورة الفلسطينية، لا نستطيع أن نضع هذه الإعتبارات العاطفية في حساباتنا، أو لا نستطيع أن نعطيها أكثر من حجمها بالمقارنة مع أهمية المعطيات أو الإعتبارات الأخرى المتعلقة بصون الثورة وحمايتها ووقف عملية استنزافها وأيضاً وقف عملية تلهيتها عن مسؤولياتها وواجباتها الوطنية الأخرى، سواء على المستوى العسكري في الداخل أم على المستوى السياسي على الصعيد الدولي. هذا التعارض في منطلقاته، معالجة الوضع وطريقة فهمه أدى، ولنكن صريحين في ذلك، أدى في المدة الأخيرة الى بروز بعض التباينات في مواقف كل من قيادة المقاومة

وقيادات أطراف الحركة الوطنية في لبنان، كذلك في ما بين شقين أو خطين داخل هذه الحركة الوطنية ذاتها، وكان واضحاً ان خطي الحركة الوطنية كان احدهما ينطلق من قدرة أكبر على استيعاب ضرورات الأمن القومي للمنطقة والشعور بالمسؤولية تجاه الأقطار الأخرى وسلامتها تجاه القضية القومية بكاملها، بينما كان فريق آخر يحصر اهتمامه في الحدود أو داخل الحدود الإقليمية للبنان مستفيداً من أن ذلك يحقق له بعض الكسب الجماهيري، فدائماً الإندفاعات العاطفية يمكن أن تحقق مكاسب آنية على صعيد الجماهير في حين أن الروح الإستراتيجية والإعتبارات ذات الأفق الأوسع ربما تتطلب وقتاً أطول لكي تستوعبها الجماهير وتدرك كامل ابعادها. لقد كنا في الوقت ذاته في قيادة الثورة الطرف الأكثر ادراكاً لمدى خطورة النتائج التي يمكن أن يحملها استمرار هذا التباين وتحوله الى تشقق داخل الصف الوطني. لذلك حرصنا منذ البداية على ألا نسمح لمثل هذا الشق أن يتسع وعلى أن ندفع جميع الأطراف الى محاولة فهم بعضها بعضاً عن طريق الحوار الديمقراطي وعن طريق إعادة تجميع هذه القوى في إطار أكثر تماسكاً حول برنامج أكثر تحديداً للعمل المرحلي.

لقد امكن، ولو عن طريق استعمال الضغط الشديد في بعض الأحيان، معالجة هذا الخلل الطارىء واعادة التضامن بين سائر أطراف الطرف الوطني بما في ذلك الطرف الفلسطيني، لكي يواصل الجميع معركتهم ضد القوى المعادية، وفق تنسيق متكامل، ووفق خطة عمل مرحلية واحدة، تتكامل معها الأهداف الداخلية المحلية للقوى الوطنية مع الأهداف القومية والعامة للثورة الفلسطينية ولمجمل حركة التحرر العربية، وبخاصة الموقف الوطني للجمهورية العربية السورية باعتبار انها القطر الوحيد الذي بقي في حالة مواجهة مع العدو الصهيوني، وباعتبار انها أيضاً القطر العربي الأكثر تأثراً وتأثيراً في ما يجري في لبنان».

خطاب أبو أياد، أحد قادة فتح

في مهرجان الرمل الظريف لمناسبة ذكرى انطلاق الثورة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٧٦

«كان الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩١٧ يقف وحيداً ضد المؤامرة، مؤامرة تقسيم فلسطين، بالحجارة والعصي وأغصان الزيتون (. . .) وكأننا بعد مضي هذه السنوات نعيش في لبنان المؤامرة نفسها وكأنه مكتوب على هذه الأمة العربية ان تناضل عبر كل هذه السنوات ضد محاولات الإستعمار لخلق كيانات صغيرة في عالمنا العربي على أساس طائفي لأنهم يعرفون قيمة هذا العالم موحداً مرفوع الرايات، ومرت السنوات وشعبنا في كل مرة يقدم الشهداء والتضحيات حتى لا تنفذ المؤامرة. وفي غيبة الضمير العربي الرسمي وبتآمر من كل الأنظمة العربية خلقت اسرائيل. وأظن أن التاريخ يعيد نفسه، فما يجري في لبنان هو ما كان يجري في فلسطين. الدول العربية تقف موقف المتفرج المتآمر على هذا القطر من أجل أن يخلقوا اسرائيل ثانية في لبنان، وعندما نعرض التاريخ نجد الأدوار نفسها والتوزيع نفسه وحتى التفاصيل الصغيرة نجدها الآن كما كانت قبل أكثر من ٢٥ عاما. جيلنا نحن حضر التقسيم الأول حيث كان القادة غائبين عن الساحة. الا أن تقسيم لبنان لن يحصل بعدما حصل تقسيم فلسطين لأننا نعرف ما معنى تقسيم هذه المنطقة دويلات صغيرة. وإذا كان البعض لا يقرأ التاريخ فنحن مؤمنون بأن حركة التاريخ لا تصنعها مجموعة من الخوَنة والعملاء مهما كبروا بل ان حركة التاريخ يصنعها الشعب والشعب لا يمكن ان يخطىء. نحن الذين دفعنا عشرة آلاف قتيل حتى لا يقسم لبنان، مستعدون لأن ندفع ٥٠ ألف شهيد حتى لا يتم ذلك. لأن هذه المعركة هي معركتنا جميعاً».

وأضاف: «يحسب البعض أن القضية قضية بعض الزعماء وأن هؤلاء مختلفون على بعض المطالب. ليست هذه القضية اطلاقاً ونظلم لبنان وأنفسنا إذا نحن بسطنا المسائل الى هذا الحد.

بعد العام ١٩٤٨ خدعتنا الدول العربية كما خدعتنا في العام ١٩٣٦. وكما خدعنا في الماضي نخدع الآن. في العام ١٩٤٨ قالوا لشعبنا عليك أن تستضاف في مخيمات اللاجئين وسوف تزحف الجيوش العربية لخلاصك. فصدَّقت جماهيرنا وخدعتها القيادات في ذلك الوقت عندما كانت تطالبها بالرحيل والهجرة كما يجري الآن في لبنان. لقد صدقت الجماهير هذه المقولة وبدأت تحس أن الدول والجيوش العربية سوف تخلصها في ٤٨ ساعة أو أيام معدودة، لكن هذه الأيام كانت ١٨ عاماً عشناها في ذل وشقاء ومعاناة. عاش اخواننا في لبنان في مخيمات أشبه ما تكون بـ«الغيتو» منها بالمخيمات التي يعيش فيها البشر. عاشها اخواننا في الأردن حكماً متسلطاً عميلاً يحاسبهم على كل حركة. عشناها في غزة تحت سيطرة بعض الأخوان الذين كانوا يأتون بحكام ليحكموا الشعب بالسياط. حاولوا معنا بكل الوسائل طوال ١٨ عاماً، أن نركع وكانت معركتنا ضد

الركوع لأنهم كانوا يريدون أن يمسحوا من الخريطة السياسية شعباً اسمه فلسطين. لم نكن يوماً اقليميين ولا متعصبين لهذا الإسم لأنه يرمز الى قطعة من الأرض بمقدار ما كنا متعصبين لهذا الإسم لأنه يرمز الى قلعة من قلاع التصدي والتحدي للمؤامرات. وهذا ما كان يجعلنا نتمسك وما زلنا نتمسك بفلسطين التي هي رمز النضال الطويل.

وكانت المخابرات العربية عبر هذه الأعوام تلاحقنا في كل مكان لتخنق هذا الصوت قبل أن يكبر ولم تكن تريد أن تظهر حركة ثورية في المنطقة من دون أن تكون لها فيها يد. وكنا في هذه المرحلة نحارب من كل الأنظمة العربية، نحارب في أرزاقنا، في أفكارنا، وكان لا بد أن تقوم ثورة وتقتحم هذه الثورة ميدانها العام بشيء جديد ليست فيه مزايدات وخطب. هذا الشيء هو شعارات بسيطة يفهمها هذا الشعب ولا يعرف غيرها لأنه تعب من كثرة الكلام والحديث. قلنا لا بد أن تبدأ البندقية. وفي ١ - ١ - ١٩٦٥ كان لنا اخوة قاموا بأول عملية فدائية وكنا نعرف أن هذه العملية بالنسبة الينا تمثل صرخة كبيرة تقول لجميع العرب: لقد خرج الفلسطينيون عن وصايتكم. وكانت تلك المجموعة تمثل الحرية لكل انسان عربي وهي تتحدث باسم كل حر في الأمة العربية لتقول لهم ان هذا هو الطريق الذي يعيد فلسطين التي لا تتحرر إلا بالبندقية».

وقال أبو أياد: «منذ اليوم الأول وهم يحاصرون الثورة الفلسطينية بعوامل ثلاثة: التشكيك، الوصاية ومحاولة فرضها واحتواء الثورة، اسقاط البندقية.

لقد كانت فرحاتنا وانتصاراتنا محاطة بهذه العوامل. وعندما بدأنا فتحوا علينا أبواقهم وصحفهم ليقولوا: «عملاء السنتو تحركوا في المنطقة». ولم يكن هذا البطل في الأرض المحتلة يعرف أن خناجر الغدر سوف توجه اليه بالكلمات لتتهمه وتشكك فيه، إلا أنه كان أكبر من الغدر فاستمر يقاتل. وبعد البلاغ الخامس، هوت كل الأقلام الساقطة التي كانت تحاول التشكيك في هذه الإنطلاقة والمسيرة. ومع ذلك بدأوا يتجهون نحو الوصاية والإحتواء في مختلف الأشكال، ونحن احياناً منا نظهر لهم اننا لا نفهم ماذا يفعلون. ولكن أقول في هذه الذكرى أنه على رغم كل شيء وما يقال ويدعى، فإن حركة فتح دفعت ثمناً غالياً وكبيراً لا يعرفه إلا القليلون لأنها كانت تتحدى الوصاية العربية. حاولوا أكثر من مرة أن يجعلونا قيادات بالأجرة وحاولوا أكثر من مرة أن يحاصرونا بالمال، ونحن في هذه الأيام نعيش حصاراً مالياً كبيراً، وهم يعرفون، وليسمحوا لنا بأن نقول بعدما بلغ السيل الزبى ان فتح ظلمت أكثر من مرة. حتى في معركة لبنان تظلم فتح. بعض الألسنة الطويلة تعرف معنى فتح ووجودها وهي تتطاول على الثورة، وهي سواء بسواء مع هذه الأنظمة التي تحاصر فتح وتحاربها.

اننا نعرف قيمتنا، فطبعنا الأساسي هو الصمت والممارسة هي ركيزة العمل في لبنان كانوا يسمعون عن اسماء تقاتل وتدافع عن شعب لبنان وثورة فلسطين ولا يذكرون فتح، لكني أقول للجميع لا منة، لأن هذا واجبنا، انه لولا فتح لسقطت اشياء كثيرة في هذا البلد، وكانت نفذت مؤامرة التقسيم وسقطت الثورة الفلسطينية لولا وجود فتح ووقفتها التي يعرفها الجميع خصوصاً ابناء شعب لبنان».

وأوضح ان «هناك ظلماً وألسنة تحاول أن تشكك في هذه الحركة وتضربها على محاور ثلاثة:

١ - المحور الدولي: هناك من يحاول أن يصور للأصدقاء انهم وحدهم يقاتلون وان فتح تتفرج ولا تدافع. اننا نقول لهؤلاء ان فتح كانت رائدة هذا النضال وستبقى. صحيح انها لا ترغب في اصدار البلاغات ولا ترغب في الإدعاء لكن الحقيقة ان فتح في هذا البلد تترك الحكم لشعب لبنان، هذا الشعب العظيم الذي لا يعرف أي انسان خارجه قيمة تضحياته وما قدم الينا وهو الوحيد الذي يعطي الشهادة. وليسمع اخواننا الأصدقاء في العالم عند هؤلاء الأصدقاء وليعرفوا ان وقفة فتح مع الجماهير كانت صادقة لأنها وقفة تدافع فيها أولاً عن هذه البندقية التي انطلقت بها طلائعها في ١ - ١ - ١٩٦٥.

٢ - المحور العربي: فعلى الصعيد الشعبي نسمع النغمة نفسها والحديث نفسه وهو ان فتح تتفرج في المعركة. اننا نقول في هذه المناسبة ان فتح لا يمكن في يوم ان تتخلى عن الشعب اللبناني أو الثورة الفلسطينية على أساس انها هي الثورة الفلسطينية ولولاها لما كان وجود للثورة الفلسطينية.

أما على الصعيد الرسمي، فإن البعض يفهمها معركة بين اليسار واليمين والبعض يفهمها بين المسلمين والمسيحيين والبعض يفهمها معركة بين الثورة الفلسطينية وجميع اللبنانيين. والحقيقة أن هذه الصورة مرسومة في أذهان كثير من اخوتنا المسؤولين العرب، بعضهم عن جهل وبعضهم يعرف الحقيقة.

قلنا أكثر من مرة أن المعركة في لبنان كانت في الأساس ضد الوجود الفلسطيني والثورة الفلسطينية. ولقد قام شعب لبنان بكل فئاته ليدافع عن الثورة الفلسطينية سوى هذه الفئة الإنعزالية التي خلقت من أجل تنفيذ المؤامرات على شعب لبنان وامتنا العربية. وإذا كانت هناك أنظمة لا تعرف هذه الحقيقة فنقول لها أن المعركة في لبنان هي معركة مع الثورة الفلسطينية التي تريدونها ثورة مفرغة من كل امكاناتها وطاقاتها حتى توقع على الحل السلمي. وكل من يحاول تجاهل هذه الحقيقة يضع رأسه في الرمال».

وقال أبو أياد: «في لبنان صراع عربي يدفع ثمنه الشعب اللبناني. وخيوط هذا الصراع وخطوطه ظاهرة في هذا البلد. كل خيط من هذه الخيوط يريد أن ينتصر على حساب هذا الشعب.

الذين يقولون انها معركة بين يسار ويمين نقول لهم انها معركة بين الوطنية اللبنانية والإنعزالية التي تحركها الجيوب العربية. والذين يقولون انها معركة بين المسيحيين والمسلمين نقول لهم ان نقولا عبدالله سعاده سقط في الشياح.

ان هذه المذابح الطائفية ـ ونحن لا يمكن أن نتصور ابداً أن يكون القتال بين مسيحي ومسلم ـ هي ذات صيغة صهيونية وان المعركة في لبنان عبارة عن مسرحيات وهي ليست عسكرية بل سياسية ولو كانت عسكرية لكانت حسمت من زمان. وليست صدفة أن تبدأ حرب لبنان بعد اتفاق سيناء وفي وسع الدول العربية أن توقف المجزرة لكنها لا تريد وفي وسعها أن توقف النزف لكنها لا تتحرك (...).

انني باسم الثورة الفلسطينية ادين للمرة العاشرة ظاهرة الخطف والقتل على الهوية ولا نقبل اطلاقاً أن تكون المعركة اسلامية ـ مسيحية.

ونكرر انه لو استمرت المعارك في لبنان وغيره من البلدان ٥٠ سنة، فلا يمكن أن تركع الثورة أو توقع التسوية».

ودعا «الدول العربية التي تشجع على التقسيم» الى «ان تفهم ان فتح هي أول حركة رافضة في الوطن العربي وليست قياداتها بالأجرة حتى تقف الموقف السياسي الذي يريدون. هناك أنظمة عربية تقدمية ونفطية تحاصر فتح مادياً لإركاعها، لكن هذا مستحيل. وهناك من يساومنا على لقمة العيش (...).

وفي المناسبة نؤكد على أن اللحمة الفلسطينية ـ اللبنانية هي وحدها قادرة على افشال المؤامرة وبالتالي لا بد أن تنشأ جبهة داخلية لبنانية ـ فلسطينية. ونعلن اننا مستعدون لوقف القتال نهائياً في لبنان من دون قيد أو شرط ونكرر أن الصراع السياسي في لبنان قائم قبل وجود الثورة الفلسطينية».

وحث على الإلتزام بالنقاط العشر التي أعلنها المؤتمر الوطني الفلسطيني ما دام الفلسطينيون يحاربون في خندق واحد.

مقال منظمة التحرير والإنحراف عن الهدف الكبير[1]

«سوف نستمر في العمل حتى يخرج لبنان من أزمته الحالية سلياً معافى موحداً بأرضه وبشعبه.. مستقلاً يملك سيادة كاملة..

ولتخرج المقاومة الفلسطينية أيضاً من هذه المشكلة التي تورطت فيها بفعل الظروف.. وبفعل خطأ بعض فصائل المقاومة».

حافظ الأسد

بعد حرب تشرين المجيدة برزت القضية الفلسطينية على ساحة الأحداث العالمية وكان هذا الإنعطاف الكبير محصلة طبيعية للنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها حرب تشرين التحريرية..

(١) نشرت في مجلة «الفكر العسكري» في الجمهورية العربية السورية ـ السنة الرابعة ـ العدد الثالث ١٩٧٦ وفي مجلة «اللبناني» مجموعة ١٩٧٦ ـ العدد ٤٣ ـ ص ٥ ـ ٧

ونستطيع أن نعتبر أن قبول هيئة الأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً فيها[2] «بعد أن طرحت المنظمة مبدأ الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين»، وكذلك ادانة اسرائيل واعتبارها كياناً عنصرياً[3] يجب معاملته على قدم المساواة مع الكيان العنصري في جنوب افريقيا هما قمة النجاحات التي حققتها القضية الفلسطينية... ونود أن نقول للتاريخ أن هذين النجاحين ما كان بالإمكان بلوغهما لولا التضامن العربي الذي تجلى واضحاً في حرب تشرين وفي الأيام القليلة التي أعقبتها...

لقد أفزع هذان الإنتصاران قادة الكيان الصهيوني والقوى التي تتعاطف معه وفي مقدمة هؤلاء طبعاً الولايات المتحدة الأميركية... وأدرك الدكتور هنري كيسنجر أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد سابقاً ووزير الخارجية الأميركية لاحقاً أن الزمن أصبح يسير ضد اسرائيل والحركة الصهيونية إذا استمر المناخان العربي والدولي على حالهما... ولذلك فلا بد من التغيير حتى تتنفس اسرائيل... وتتمكن الحركة الصهيونية من المضي قدماً في تحقيق أهدافها.

أجرت الإدارة الأمريكية بعد حرب تشرين تحليلاً شاملاً ودقيقاً للموقف في الوطن العربي، وانني أعترف أن محللي الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا أذكياء بقدر ما كان بعض اخواننا العرب أغبياء...

كان الدكتور هنري كيسنجر القائد الأعلى الفعلي للمخطط الأمريكي الصهيوني وما دام يحمل الجنسية الأمريكية وينحدر من أصل يهودي، فقد حاز على موافقة أمريكا واسرائيل في تفويضه الكامل بقيادة اللعبة الى آخر الشوط.. «على الرغم من الفقاقيع التي كانت تظهر في وجهه، من آن لآخر، ذراً للرماد في العيون وتمويهاً دقيقاً ومحكماً للخطة الماكرة». ويمكننا القول في هذا المجال ان أمن اسرائيل كان هاجس الدكتور هنري كيسنجر الأول، ولذلك فقد سارع الى توجيه ضربة غير مباشرة للتضامن العربي عن طريق توقيع اتفاق سيناء الذي أخرج مصر والمغرب العربي كله من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي وأعطى اسرائيل هامشاً في الزمان تستطيع فيه أن تسترد أنفاسها وتعزز قدراتها العسكرية... وهي آمنة البال...

وبقي هاجس الدكتور كيسنجر، الثاني هو ذلك الحجم الضخم للقضية الفلسطينية الذي يطفو دائماً وابداً على سطح الأحداث العالمية.. ولم يكتم ذلك في صدره بل قال في أحد مجالسه الخاصة: «يجب أن تعود القضية الفلسطينية الى حجمها الطبيعي ولا يجوز ابداً أن تأخذ هذا البعد والوزن الذي تأخذه اليوم»... وبدأ بالعمل... كان كيسنجر يدرك أن العرب قد تطوروا فعلاً عندما طرحوا مبدأ إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين لأن هذا المبدأ هو المقبول عالمياً، فالشعارات التي رددها بعض العرب سابقاً، والتي تقول: يجب ابادة ثلاثة ملايين يهودي والقاؤهم في البحر حتى نقيم دولة فلسطين، لم تعد مقبولة لدى المجتمع الدولي «وان كان حكام العراق ما زالوا يعيشون هذا الوهم حتى الآن» ولذلك فإن طرح شعار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين أصبح تهديداً حقيقياً للفكرة الصهيونية... وذلك للأسباب التالية:

أ ـ ان هذا المبدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي ويقدم الحل الحضاري النموذجي للقضية الفلسطينية.

ب ـ ان هذا المبدأ ضربة غير مباشرة للفكرة الصهيونية، في أساسها، التي تقوم على الإغتصاب والعدوان والتوسع.

ج ـ ان هذا المبدأ فيما لو تحقق سيعيد الأمور الى نصابها... إذ سيعود الشعب العربي الفلسطيني ـ كما كان ـ أغلبية في بلده ووطنه... لأن عدد المهاجرين اليهود سيتقلص الى الحدود الدنيا بينما تزداد الهجرة المعاكسة. فإذا أضفنا الى هذين العاملين عامل زيادة النسل لدى العنصر العربي بالنسبة للعنصر الصهيوني، أدركنا أن الزمن كفيل بتصحيح الأمور الحالية والعودة بها الى مسارها الطبيعي والصحيح...

كان هذا المبدأ هو الهدف الأول الذي ركز الدكتور هنري كيسنجر كل امكاناته على الإحاطة به... ووجدت الإدارة الأمريكية في الساحة اللبنانية المناخ الملائم لتحقيق أغراضها ومخططاتها التي تتلاقى مع الأهداف والمخططات الصهيونية. أن القطر اللبناني الشقيق يعج بالتناقضات المختلفة «اجتماعية... طائفية عشائرية... ايديولوجية... اقليمية...» ثم زاد في الطنبور نغمة التناقضات الفلسطينية اللبنانية كنتيجة حتمية للممارسات الخاطئة لبعض فصائل الثورة الفلسطينية ومداخلاتها اليومية في السياسة الداخلية اللبنانية... ولذلك علينا ألا نعجب إذا اختارت الإدارة الأمريكية الساحة اللبنانية

(٢) راجع القرار رقم ٣٢١٠ تاريخ ١٩٧٤/١٠/١٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك

(٣) راجع القرار رقم ٣٣٧٩ تاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك

لتنفيذ مخططاتها . . . لأن لبنان كما ذكرنا مليء بالتناقضات . . . وهو إضافة ، الى ذلك ، يعتبر خاصرة سورية ومجنبتها وهو على تماس مباشر بفلسطين المحتلة . . . في حدوده الجنوبية . . . وهذا الوضع الجغرافي السياسي Géopolitique يجعل للبنان أهمية استراتيجية خاصة في الصراع العربي الصهيوني ويعطيه حساسية خاصة حيال تشابك المصالح الدولية فيه . .

وقد استهدفت الادارة الامريكية من اثارة الفتنة الطائفية في لبنان تحقيق الاغراض التالية :

أ ـ الهدف المباشر :

التعمية على اتفاق سيناء لان رائحة الدم تفوق كل رائحة وتغطي عليها سيما عندما يكون القاتل والمقتول اخوين في العروبة . . .

ب ـ الهدف غير المباشر :

١ ـ البرهان بصورة عملية للمجتمع الدولي على خطأ المبدأ الذي تنادي به منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو اقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين . . . لان المجتمع الدولي لا يمكن ان يصدق ان من يذبح اخاه على الهوية . . . وعبر الحواجز الطيارة . . . يمكنه ان يتعايش واليهودي في فلسطين . . . ثم ان الاساليب اللاانسانية والهمجية التي اتبعتها بعض فصائل الثورة الفلسطينية لا تدل ابداً على روح حضارية . . وانما تذكرنا بالاعمال الوحشية التي ارتكبها الغزاة الصهاينة في فلسطين المحتلة . . . ولعل اصرار بعض فصائل الثورة الفلسطينية على الولوغ في وحل المأساة اللبنانية . . . ومتابعة اللعبة حتى نهايتها يعطينا الدليل الافضل على صحة المثل السائر : «فتش عن هويات المدعين بأقصى اليسار في دفاتر مخابرات من يمثلون اقصى اليمين» .

٢ ـ تقسيم لبنان الى دولتين وربما اكثر . . وهذا الموضوع يهم اسرائيل والحركة الصهيونية اكثر من امريكا وقد ورد صراحة في «رسالة بن غورين الى موسى شاريت»[3] والآن تقوم بعض فصائل الثورة الفلسطينية بالسعي الحثيث لتنفيذ ما كان يتمناه ويحلم به مؤسس اسرائيل . . .

واستميح القارىء عذراً اذا استطردت بعض الشيء في هذا المجال . . . لقد نبهت سورية اكثر من مرة المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية ان مشاركتهم الفعلية في الحرب الطائفية القذرة ستؤدي بالضرورة الى تقسيم لبنان وهذا الامر اذا ما تم سوف يؤذي القضية الفلسطينية الى أبعد الحدود . واذا كان المستر براون قد وعد صديقه الحميم كمال جنبلاط بأن امريكا لن تتدخل في لبنان . . . فان هذا لا يعني ان أمريكا لن تتدخل الى الابد؟ . . ابداً انه يعني ان أمريكا لن تتدخل ما دامت اللعبة تدور ضمن المخطط المرسوم . . . ولكن اذا اختلت الموازين . . . هل يعتقد المسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية ان أمريكا تسمح باقامة نظام ماركسي على الطريقة الجنبلاطية في لبنان ابداً . . ان المنطق العلمي يقول ان امريكا ستتدخل في هذه الحالة ولكن بواسطة اسرائيل . . «لان من يملك طباخاً لا يحتاج الى حرق اصابعه بالنار» . فاذا تدخلت اسرائيل بتوجيهات من الولايات المتحدة الامريكية كما ذكرت . . . واعلنت على الملأ انها انما فعلت ذلك لحماية العرب المسيحيين من اخوانهم العرب المسلمين . . . كيف ستتصور ردود الفعل؟ . . ان العالم كله سيصفق لاسرائيل التي قامت بعمل حضاري . . . ونحن كعرب سوف يكون من الصعب علينا ان لا نقيم عمل اسرائيل هذا على انه عمل انساني ، ما في ذلك ريب . . . اما المواطن اللبناني الذي ينتمي الى الطائفة المارونية «وانا آسف ان استخدم هذه التعابير لاننا لم نتعود في حزب البعث العربي الاشتراكي ولا في القطر العربي السوري على استخدامها مطلقاً لان الدين لله والوطن للجميع»[5] سينظر الى اسرائيل على انها المخلص والمنقذ . . . اما باقي المواطنين اللبنانيين على اختلاف منازعهم ومشاربهم فسيرون في عمل اسرائيل هذا ، الاسلوب الوحيد الذي انقذهم من الجحيم . . .

وانني أقول مخلصاً لاخواننا الفلسطينيين «واقصد بالطبع المنظمات الفدائية» . . ان المسلمين في لبنان بدأوا يكرهونكم . . . لانكم اصبحتم تتدخلون في حياتهم اليومية وفي حرياتهم الشخصية . . . وهذا أمر لا يجوز مطلقاً لانه يخالف صراحة المبادىء التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية . . . لقد كان الوطن العربي كله يصفق لعملية فدائية ناجحة في

---

(٣) راجع النص الكامل لرسالة بن غورين المنشورة في جريدة تشرين العدد ٢٢٣ تاريخ ١٩٧٦/٧/٦

(٥) «الدين لله والوطن للجميع» كانت هذه العبارة هي الشعار السائد في سورية ولبنان ايام النضال ضد الانتداب الفرنسي .

الارض المحتلة . . . أما ان نضحي بأكثر من عشرة الاف فلسطيني في لبنان من اجل ان يأخذ كمال جنبلاط مقعداً وزارياً زيادة او تزداد كتلته النيابية نائبين او اكثر . . فان هذا التصرف اللامسؤول لا يمكن الا ان يبعث الاسى في نفس كل مواطن عربي . . . ثم اي استهتار في القيم والمبادىء عندما تتحول منظمة التحرير الفلسطينية ١٨٠ درجة عن هدفها الرئيسي وهو فلسطين لكي تنزل الى دكاكين السياسة اللبنانية وتقبع في حجر كمال جنبلاط . . . وتنادي أن طريق فلسطين يمر بعين طورة وجونيه وشكا . الخ . . . وتنسى ان هدفها الرئيسي هو العودة الى فلسطين وليس المشاركة في حكم لبنان . . . في الحديث الشريف «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» : ولقد جربت منظمة التحرير هذه السياسة الخاطئة في الاردن عندما طرح بعض منظريها ان طريق فلسطين يمر في عمان وان السلطة للمقاتلين . . . وكيف اخفقت هذه السياسة العشوائية التي لا تبصر ابعد من انفها . . . فكيف تعيد منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق هذه السياسة مرة ثانية في لبنان . لقد حاولت الدولة العثمانية في القرن الماضي اخراج الموارنة من جبل لبنان فلم تفلح . . . فكيف تورط منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في موضوع لم تستطع السلطنة العثمانية حله قبلها بكل طاقاتها وامكاناتها . . .

يحضرني في هذه المناسبة موقف الرسول العربي قائد الثورة الاسلامية عندما ارسلت له قريش عمه ابو طالب محاولة لثنيه عن مواصلة الثورة الاسلامية مقدمة له كل الاغراءات في سبيل ذلك ، لقد وقف بصلابة في وجه هذه المحاولة وقال كلمته المشهورة لعمه ابي طالب : «يا عم ، والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على ان اترك هذا الامر حتى يظهره الله او اهلك فيه ما تركته» .

ان عامل الثبات والاصرار على تحقيق الهدف هو من أول مبادىء الثورات . . . فلنسأل اخواننا في منظمة التحرير اين انتم الان من هدف التحرير . . . هل اصبح قتل اللبنانيين الهدف الاسمى؟ . . هل اصبح القاء المتفجرات على السكان الآمنين والاطفال الابرياء وعمال جمع القمامة ونزلاء فندق سميراميس في سورية هو الهدف الكبير؟ . .

بكل محبة اقول لكم انكم مخطئون . . . لانكم تثيرون اشمئزاز كل مواطن عربي شريف . . . لان العربي قد يستخدم الغدر مع اعدائه لكنه لا يستخدمه ابداً مع اهله وابناء عشيرته . .

ثم اذا تتبعنا الطريق الى نهايته وتم التقسيم وحققت المنظمة بأيديها حلم الصهيونية وامريكا . . . لنكن واقعيين ونسأل انفسنا بتعقل بعيد عن العاطفة والمزاجية :

ـ هل يمكن ان تقبل الدولة المسيحية التي تسيطر عليها بالطبع الطائفة المارونية الوجود الفلسطيني في الاراضي التي تملكها؟ . . الجواب : كلا . . .

ـ هل تقبل الدولة التي يسيطر عليها المسلمون الوجود الفلسطيني كما هو قائم حالياً او كما كان قائماً قبل سنة ونيف؟ . .

الجواب : كلا . . . لانه لا يوجد نظام حكم في الدنيا يقبل ان تمارس على أراضيه تلك الممارسات الخاطئة وغير القانونية التي ترتكبها المنظمات الفلسطينية . . . ولعلنا ندرك السر الكامن خلف الشعار الذي طرحه كمال جنبلاط عندما قال : «سأقاتل الموارنة حتى آخر فلسطيني» . . . ولقد تحقق الجزء الكبير من هذا الشعار بفضل تهافت الفراش على النار . . . فالى متى يظل ضمير قادة منظمة التحرير غافياً عن هذا الخطر الداهم الذي يحيق بأبناء شعبنا العربي الفلسطيني؟ . .

وبهذه المناسبة اقول : انني انظر بعين التقدير لاحترام عدونا الاسرائيلي لمن معه من اليهود . . . فعندما يموت يهودي . . . وهذا اصبح مضرب المثل . . . تقوم الدنيا ولا تقعد . . . اما اخواننا في منظمة التحرير فيضحون بمئات الاطفال والنساء والشيوخ في تل الزعتر من اجل كسب اعلامي رخيص . . . لا يسمن ولا يغني من جوع . . . مع انه لا يوجد قائد ثورة في العالم الثالث كله يقبل بأن يضحي بأبناء شعبه بهذا الشكل غير الانساني وغير الاخلاقي .

في صيف ١٩٧٣ ذهبت الى فيتنام على رأس وفد عسكري للاستفادة من تجربة هؤلاء الرجال الذين وقفوا في وجه الغزو الامريكي . . . واجتمعت ساعات الى الجنرال جياب القائد العسكري للثورة والخبير المحنك في حرب العصابات وفي احد احاديثه قال لي : «لقد جاء وقت بلغ فيه عدد سكان العاصمة هانوي ثلاثين ألفاً فقط . . . وهو تعداد الحامية العسكرية ورجال الحكومة والمسؤولين الحزبيين . . . اما الباقي فقد أخليناه الى خلف الخطوط لاننا لا يمكن ان نبقي الشيوخ والاطفال والنساء غير المحاربات تحت رحمة القصف العشوائي . . .»

هكذا يتصرف الرجال الثوار . . . اما الذين يعيشون في فنادق بيروت فأصبحوا بحاجة الى ثورة داخلية لكي تعيدهم الى الخنادق على حدود فلسطين . . .

واخيراً أحب أن أسأل قادة التحرير: ما هي رؤيتهم المستقبلية لامكانات التحرير والعودة؟. سيما بعد ان تقزمت المنظمة واصبحت لعبة في يد كمال جنبلاط يلعب بها على الساحة اللبنانية كيفما شاء... والا كيف تفسر نسف تمثال رياض الصلح في لبنان بالديناميت... وهل في هذا الصنيع خدمة للقضية الفلسطينية.. اعتقد انه لا يوجد في الوطن العربي كله من يشكك في وطنية رياض الصلح.. وفي نضاله ايام الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بل لا يمكن لأي مناضل قومي ان ينسى كلمته التاريخية: «لا يمكن ان نسمح في ان يكون لبنان مقراً او ممراً للاستعمار»... فهل في هذا الكلام ما يناقض مبادىء الثورة الفلسطينية.. ام ان بعض المتاجرين باليسار زينوا لبعض فصائل المقاومة سوء صنيعها...

نعود الى سؤالنا الاول.. كيف يتصور قادة المنظمة امكان التحرير بعد ان وضعوا كل بيضهم في سلة السادات الذي بدوره وضع بيضاته في يد امريكا؟..

كيف يتصورون امكان التحرير؟ وقد اساؤوا التصرف في الاردن وفي لبنان وهم يناضلون الان لقطع آخر الحبال التي تصلهم بسورية... ان نظام السادات لم يسمح في الماضي ولن يسمح في المستقبل بأن تكون سيناء قاعدة انطلاق للثورة الفلسطينية... رغم صلاحيتها لذلك من الوجهة العسكرية... وبعد ان وضع محطات التجسس الامريكية اصبح العمل في سيناء اكثر صعوبة... اذن لم يبق هناك اي مجال للعمل الا من دول المواجهة الشرقية المتاخمة لفلسطين... سورية، الاردن، لبنان... فجاء المنظرون العسكريون لمنظمة التحرير الفلسطينية وخططوا لافساد العلاقات ما بين المنظمة وما بين الاقطار الثلاثة... وكأني بهم يريدون ان يحرروا فلسطين بالاقتحام الرأسي. بواسطة عمليات الانزال الجوي... ان عمليات الانزال الجوي تصلح لتحرير هدف صغير... ولكنها لا تصلح مطلقاً لتحرير بلد بكامله يحتله جيش اسرائيلي مسلح حتى اسنانه من قبل الولايات المتحدة الامريكية...

ان من يضحي بسورية وجيشها الباسل اكراماً لخاطر كمال جنبلاط وشلته... لا يمكن ان ننظر اليه على أنه يريد التحرير فعلاً... اننا ننظر اليه كمن باع قضيته الى الشيطان... واذا كان قادة المنظمة صادقين مع أنفسهم ومع أبناء شعبهم فليقولوا لنا كم قدم كمال جنبلاط من رجاله... لقضية اليسار الوطني اللبناني الذي يزعم؟.. وكم قدمت المنظمات الفلسطينية؟.. وبالمناسبة لو كنت لبنانياً لما قبلت ابداً ان يفرض علي اخي الفلسطيني في ان اكون ماركسياً بقوة السلاح.. نحن في سورية «عرين الاسد» نقتفي ونتمثل بقائدنا الرسول العربي الاعظم محمد صلى الله عليه وسلم... وبصحابته الاكرمين.. وبأجدادنا من آل عبد شمس الغر الميامين... واذا كان قادة المنظمة يعتبرون الشاوي... والحاوي... والواوي هم أعمدة العروبة... والتقدمية... والاسلام... في لبنان فانني لا أملك ان أقول لهم الا ما قالته هند ام عمرو بن كلثوم: «واذلاه يا ابناء تغلب».

اللواء الركن مصطفى طلاس
نائب القائد العام ـ وزير الدفاع السوري

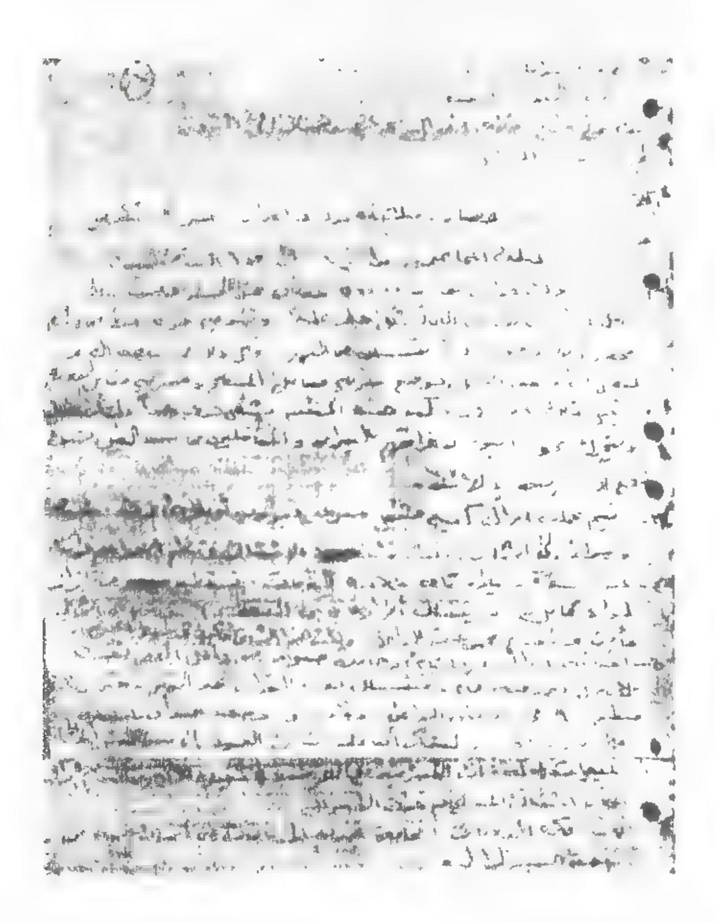
كتاب المسؤول عن قوات الصاعقة النقيب بلال حسن
إلى المسؤولين عن القوات اللبنانية في معركة تل الزعتر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٥

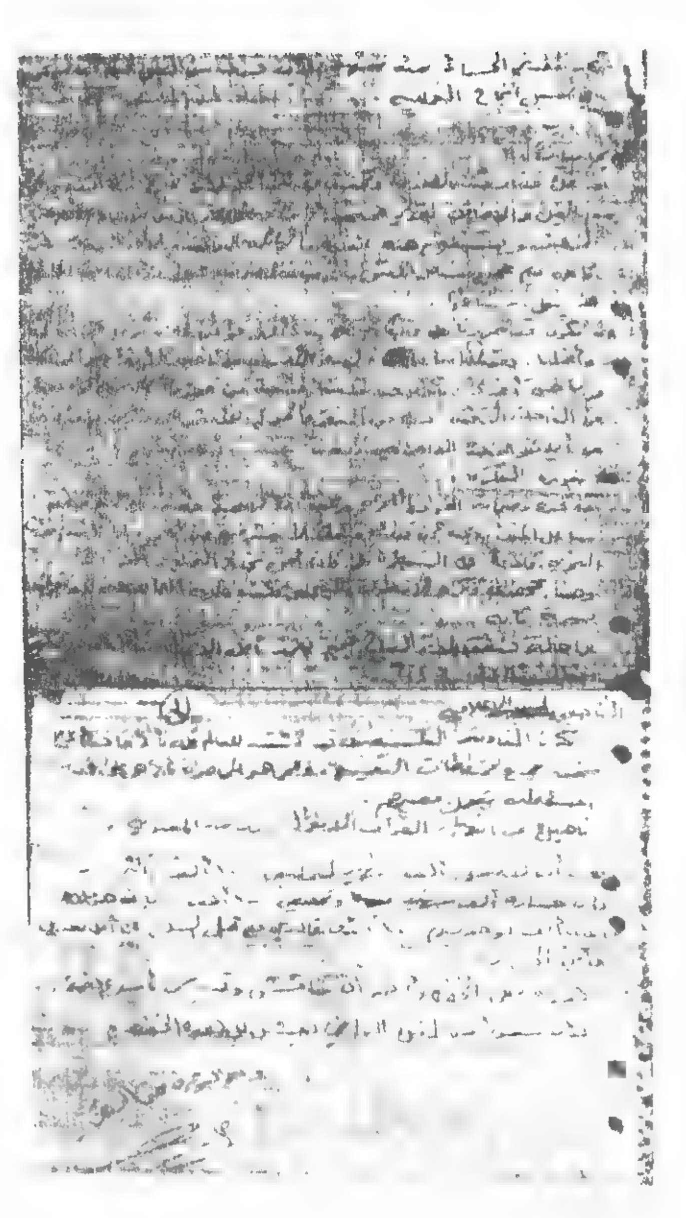
طلائع حرب التحرير الشعبية قوات الصاعقة

حضرة المسؤولين عن القوات المهاجمة مقدمه: مسؤول الصاعقة في تل الزعتر.
أولاً: من اجل فلسطين حملنا السلاح وليس من اجل هدف آخر ولن نرضى بغير ذلك بديلاً.
ثانياً: نطلب انقاذ عشرة آلاف من الأبرياء المدنيين وسحبهم الى الغربية.
نطلب انقاذ الجرحى عن طريق الصليب الأحمر والهلال الى المستشفيات فوراً.
نطلب سحب المسلحين الى المنطقة الغربية.
ثالثاً: نطلب لجنة مشرفة من القوات العربية وبالأخص ضباط سوريين ليتم التفاوض على ذلك.
رابعاً: ما هي ضماناتكم ومقدماتكم لضبط عملية التنفيذ.
خامساً: نأمل وقف اطلاق النار على جهة الدكوانه كنيسة مار الياس لتبقى طريق التفاوض.
ولكم الشكر.

وقد استوضحت الجهة اللبنانية في كتاب جوابي بذات التاريخ عن فصائل المقاومة الفلسطينية التي توافق على مضمون الكتاب وهل من معارضين، واكدت استعدادها لتأمين سلامة المستسلمين وايصالهم للمنطقة الغربية مع مراعاة النواحي الإنسانية المتعارف عليها بمثل هذه الأحوال ويشمل الاجلاء المقاتلين وجميع سكان المخيم والجرحى.
لكن القيادة المركزية للفلسطينيين اصرت على ان يتابع معسكر تل الزعتر القتال وعلى رفض الاستسلام ولو على حساب مئات الضحايا من قتلى وجرحى وترويع وتدمير، مع علمها بانه لم يعد من امل البتة بامكانية الصمود.

وثيقة «خطة الإنزال البحري والتسلل إلى النبعة التي وضعها الفلسطينيون لفك الحصار واحراز نصر عسكري» ـ سنة ١٩٧٦





حديث الرائد طارق نجيم
حول الوضع العسكري في البقاع وحصار زحلة سنة ١٩٧٦*[1]

* اثيرت تساؤلات وشكوك حول سقوط ثكنة ابلح مما تسبب بحصار زحلة ومن ثم الهجمات البربرية على الجبل. ما رأيك بهذا الصدد؟

- ان ثكنة ابلح التي منها فصلت للدفاع عن زحلة هي مقر قيادة منطقة البقاع العسكرية وتحتوي اساساً على كتيبة مدرعات وكتيبة مشاة وكتيبة لواء، هذا بالإضافة الى مخازن الذخيرة للهواوين ومدافع الدبابات والرشاشات الثقيلة وباقي الأسلحة على انواعها.

كانت هذه القوة التي عهد بامرتها الى احد الضباط المقاتلين تتمركز خارج الثكنة لتكون لها حرية العمل. وقد قامت بدورها المشكور.

في هذا الوقت كان المأجورون والعملاء من منظمة العمل الشيوعي وامل وغيرهما يلعبون دورهم في تفريق الصفوف وزرع الفتنة الطائفية بين الجنود.

وقد بلغ الهدامون اهدافهم بسبب تخلي الضباط على اختلاف رتبهم وطوائفهم عن دورهم التوجيهي اذ اهملوا واجباتهم القيادية والمهنية ولازموا بيوتهم خاصة اثناء الليل حيث لا تجد ضابطاً واحداً في الثكنة. في هذا الجو وفجأة تتحرك قوة ابلح المعسكرة في الفرزل وتدخل الى زحلة وتستقر فيها. اما سبب هذا الانتقال المفاجيء فلا نزال نجهله خاصة ان العقيد قائد المنطقة والمقدم رئيس اركانه صرحا فيما بعد انهما لم يصدرا امراً الى الضابط المسؤول بالانتقال الى زحلة في وقت لم تكن فيه المدينة بحاجة الى مساعدة. بهذا الانتقال وقعت الكارثة: لازم العسكريون الباقون منازلهم. واستولت عصابات جيش لبنان العربي على كل المحتويات ونهبتها كعادتها حتى انه لم يبق ابواب ولا نوافذ.

ثم وصل جيش التحرير الفلسطيني فاتى على ما تبقى.

اما نحن في زحلة فقد فقدنا بسقوط ابلح كل انواع المساندة خاصة من ناحية الذخائر والأسلحة واصبحت المدينة كالجزيرة في بحر هائج، فجميع الطرقات المؤدية اليها مقطوعة ولم يبق لنا اي منفذ للتموين عسكرياً ومعيشياً خاصة بعد سحب القوات التي كانت تتمركز في مرتفعات التوينة وعين الرهبان وكانت تسيطر على طريق زحلة ترشيش. وسبب هذا الانسحاب كان بحجة تعزيز القوات المدافعة عن ابلح!! اما نتيجته فكانت سيطرة الأعداء على محور هام استعملوه في مهاجمة واحتلال عينطورة وضواحيها، وجعلوه طريق تموين دائم في معركة الجبل. وحتى هذا التاريخ كانت القوة المتمركزة في تلك المرتفعات بقيادة الملازم الشهيد سمير زيادة قد منعتهم من السيطرة عليه.

وبالنسبة للهجمات البربرية على الجبل فان سقوط ثكنة حمانا وما كانت تحتويه من اسلحة وعتاد وذخائر قد فتح الطريق للقوات المعتدية للانتقال بحرية من الشوف والبقاع عبر ممر المديرج وتعزيز مواقع الأعداء في مرتفعات المتن الجنوبي وصليما وقرنايل وكفرسلوان والمتين وعينطورة الخ...

ولا بدّ لي من التأكيد ان اية ثكنة ما كانت لتسقط لو عمد المخلصون فيها الى بذل قسط من الدفاع قليل خاصة وان المتآمرين جبناء ولصوص. واللص ما كان يوماً مقاتلاً. لذلك فان المسؤولين في المستقبل القريب مدعوون الى فتح تحقيقات مسهبة لتوضيح نقاط الاستفهام وتحديد المسؤوليات أياً كان اصحاب العلاقة!

* صمود زحلة بفضل الجيش اللبناني ظاهرة تكاد تكون فريدة في احداث لبنان بعد انفراط الجيش. الى اي مدى تجاوب المواطنون والمسؤولون في المدينة مع قيادتك لمعركة الصمود هذه؟

- كل الأدلة تشير الى ان زحلة لم تكن مهيأة لخوض المعركة من الناحيتين البشرية والعسكرية، لكن الفئات الأخرى عمدت الى افتعال الحوادث لادخال المدينة في الحرب تمهيداً لاحتلالها، لكن الخطة لم تنجح.

فعندما تسلمت قيادة الدفاع عن زحلة عمدت فوراً الى تبديل مراكز القوى وقطعت طرق التموين عن حوش الأمراء حيث كانت تعشعش كافة العناصر التخريبية التابعة للمنظمات الفلسطينية والقوى المسماة بالوطنية وقد كان الحي المحتل من حوش الأمراء مصدر الاعتداءات المتواصلة على المواطنين. لذلك اعطيت قواتنا الأوامر الصريحة للرد على مصادر النيران بقسوة، وبعد هجرة المواطنين من جميع الطوائف اضطررت الى الضرب بمدافع الدبابات والقصف بالهواوين على مراكز المرتزقة من جميع الألوان. لذلك عمد الأعداء الى اختلاق الحوادث الطائفية وقتل وذبح النساء والشيوخ والأطفال بالاضافة

*[1] راجع مجلة اللبناني العدد ٣٣ ص ٦.

الى التعرض للسيارات العسكرية والمدنية. عندئذ عرضت الموقف على قيادة المنطقة ووضعت الخطة اللازمة لتنظيف حوش الأمراء. وقد دام التنفيذ حوالي ست ساعات.

وبعد ابعاد المخربين اصبحت حوش الأمراء مع زحلة والمدينة الصناعية والمعلقة مدينة واحدة وهدفاً واحداً لرمايات المعتدين وقصفهم البربري على الأحياء الآهلة خاصة بعد سقوط ثكنة ابلح، وكذلك كانت مراكزنا هدفاً لمدافع الـ١٢٢ و١٣٠ ملم وللمهاجمات المتكررة. لكن الأعداء لم ينجحوا في محاولاتهم بل على العكس كانوا يتكبدون الخسائر الجسيمة. وبعد سقوط ابلح وعزلة زحلة عمدنا الى شق طريقنا عبر الثلوج لتأمين الذخائر والأسلحة لعلمنا ان المعركة طويلة ولا بدّ من المحافظة على المدينة كي لا تصبح دامور البقاع.

اما الزحليون فسيذكر التاريخ بطولاتهم الى جانب الجيش اللبناني. فقد تدربوا من عمر العشر سنوات حتى الستين وقد شاركوا جيمعاً في المعارك وفي الخطوط الأمامية ضمن تنظيمات حزب الكتائب اللبنانية والتجمع الزحلي العام. وقد سقط منهم عشرات الشهداء. ولا بدّ لنا ان نذكر ايضاً مقاتلي المدينة الصناعية من الطائفة السريانية الذين كان لصمودهم ايضاً اثر كبير في انتصار المدينة وبقائها. اما ابطال المعلقة فكانوا من مقاتلي الكتائب الذين اعطوا المعتدين دروساً قاسية في الدفاع والهجوم.

اتفاقية السلام رقم ٣/٧٦ في لبنان

سرى للغاية
اتفاقية السلام رقم (٣/ ٧٦)

انطلاقاً من قرارات مجلس الجامعة العربية وتحقيقاً للسلام وعودة الحياة الطبيعية في جميع أنحاء لبنان تقوم قوات الأمن العربية بالاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية والتي اتفق الأطراف المعنية على تنفيذها بصورة جدية طبقاً للأسبقيات التالية:

* أولاً: وقف اطلاق النار الشامل مع وقف القتال في جميع الأراضي اللبنانية اعتباراً من الساعة ٨٠٠. يوم ١٥/٨/١٩٧٦ ولتحقيق ذلك يتم ما يلي:

١ - الاعلان عن وقف اطلاق النار بواسطة جميع الأطراف في كافة وسائل الاعلام (الراديو - التليفزيون - الصحف... الخ) يوم ٤/٨/١٩٧٦.

٢ - التنبيه بايقاف أعمال القنص والقصف بأنواعه والتسلل.

٣ - وقف أعمال الخطف للأفراد والسيارات وغيرها.

٤ - ازالة كافة المظاهر المسلحة في جميع أنحاء لبنان.

٥ - تقوم الأطراف بوقف حملات الاعلام الحالية وتحويلها لصالح السلام اعتباراً من ٤/٨/١٩٧٦.

٦ - مراقبة وقف اطلاق النار والعمل على تثبيته بتعيين نقط مراقبة من قوات الأمن العربية في بيروت الشرقية والغربية بالتنسيق مع الجانبين كالآتي:

أ - أماكن نقط المراقبة

١ - بيروت الشرقية

أ - بناية رزق.

ب - مخفر طريق الشام (العبد) سوديكو.

ج - دائرة الشرطة على ساحة البرج (ساحة الشهداء).

د - فتال.

٢ - بيروت الغربية

أ - برج المر.

ب - هوليدي آن.

٣ - ضواحي بيروت

أ - تل الزعتر (المخفر).

ب - النبعة (البراد اليوناني).

د - طيونه.

٤ - باقي المناطق في لبنان

أ - محور صيدا / جزين.

ب - عالى.

ج - عنطوره.

د - طرابلس.

ب - يقوم ضباط الاتصال من الجانبين بمقابلة مجموعة استطلاع لقوات الأمن العربية سعت ١٠,٠٠ يوم ٦/٨/١٩٧٦ بمبنى الأمن العام لقطاع بيروت الشرقية، ومن فندق ملكارت لقطاع بيروت الغربية للتعرف على قطاعات المسؤولية على الطبيعة مع أهمية تحديد القطاعات التي بها ألغام لتأمين القوات بعدم الاقتراب منها.

ج - تقوم نقط المراقبة باحتلال أماكنها المحددة عالية قبل سعت ١٥,٠٠ يوم ٧/٨/١٩٧٦ على أن تتم مقابلة مع ضباط اتصال من الجانبين في نفس الأماكن الموضحة في ٦ - ب - عاليه سعت ٩٠٠. من نفس اليوم.

د - تتم سيطرة قيادة قوات الأمن العربية، والعمليات على نقط المراقبة المعينة بشبكة لاسلكية تربط قيادة قوات الأمن العربية، ونقط المراقبة مباشرة.

هـ - تقوم الأطراف باعلان جميع العناصر التابعة لها بمضمون هذا الاتفاق قبل نهاية يوم ٤/٨/١٩٧٦.

* ثانياً: اعادة الحياة الطبيعية للبلاد

١ - استكمال توصيل الكهرباء والمياه

٢ - استكمال توصيل التليفونات بما فيها حراسة الكابلات (مقابل هوليدي آن).

٣ - فتح مطار بيروت للملاحة الجوية قبل ١٥/٨/١٩٧٦ (تراقب قوات الأمن العربية تأمين وصول المسافرين من جميع الأطراف الى المطار).

* ثالثاً: تقدم السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية تصور عسكري شامل عن أسلوب تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها مصحوباً بجدول زمني لأسلوب ومراحل التنفيذ المقترحة الى قيادة قوات الأمن العربية بأسرع وقت ممكن.

وتود قوات الأمن العربية أن تكون الثقة المتبادلة بين الأطراف هي أساس تنفيذ الاتفاقيات المعقودة ولا شك أن الحرص على اعادة السلام والأحوال الطبيعية في لبنان هو المفهوم الذي تعمل من اجله قوات الأمن العربية ولذلك تناشد جميع الأطراف التعاون مع هذه القوات لتحقيق السلام الذي تنشده في ربوع لبنان.

التوقيع:

١ - الطرف الأول:

الشيخ بشير الجميّل
السيد: فؤاد روكز
العقيد: انطوان بركات
السيد: مارون حلو
السيد: جورج عدوان
السيد: ابو ارز

٢ - الطرف الثاني.

السيد: ابو حسن
السيد: توفيق الصفدي
الدكتور: سمير صباغ
السيد. حكمت العبد
النقيب احمد عصام
النقيب ناجي حسن

٣ ـ قيادة قوات الأمن العربية

لواء: محمد حسن غنيم
عقيد ١ ح: عبد الماجد حامد خليل
عقيد أ ح: هاشم عبد الرزاق السامرائي

رسالة الرئيس الياس سركيس الجوابية
على تهنئة ياسر عرفات لمناسبة تسلمه سلطاته الدستورية

سيادة الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.
أشكر لكم مضمون الرسالة التي وجهتموها إلي في ٢٣ ايلول الجاري والتي أعربتم فيها باسمكم واسم اللجنة التنفيذية والشعب الفلسطيني عن تمنياتكم، لمناسبة تسلمي مهامي الدستورية كرئيس للجمهورية اللبنانية.

لقد طالعت باهتمام عرضكم للوقائع التاريخية التي رافقت المأساة التي حلّت بالشعب الفلسطيني منذ ١٩٤٨ وللأحداث التي يعيشها لبنان وتشهدها المنطقة والتي تعتبر امتداداً لنتائج هذه النكبة وانعكاساً لها على الصعيدين السياسي والعسكري. وأراني لست بحاجة إلى القول بأن اللبنانيين، كل اللبنانيين، يتحسسون هذه القضية المحقة، ويدركون ابعادها ويؤمنون بعدالتها. ولعلكم تقرّون معي بأن قضية فلسطين انطلاقاً من قناعة لبنان القومية، استقطبت هموم الدولة اللبنانية فاحتلّت في سياستها الخارجية مركزاً مميّزاً فعملنا دائماً حكومة وشعباً سواء في اطار العمل العربي الجماعي أم منفردين على وفائها حقها وفق امكانياتنا وطاقتنا.

إن تأكيد حرصكم وحرص منظمة التحرير الفلسطينية على احترام السيادة اللبنانية، وتكرار اعلان التزامكم بالاتفاقات المعقودة يجعلني انظر بتفاؤل إلى مستقبل العلاقات بين الدولة اللبنانية والمنظمة. واني ارجو ان نحول في المستقبل دون تكرار المسببات التي أدّت إلى الأحداث الدموية المفجعة، والتي دفع ثمناً باهظاً لها، كل من الشعبين اللبناني والفلسطيني، وان تكون المأساة التي نعيشها عبرة قاسية ننطلق منها لتقويم سبل التعامل بيننا في المستقبل، والتي ينبغي ان تنطلق في مطلق الأحوال من مبدأ احترام هذه الاتفاقات ومن تأمين فرض سلطة القانون اللبناني وهيبة السلطة والمؤسسات اللبنانية على الأراضي اللبنانية كافة، وعلى جميع المقيمين عليها، دون استثناء، في إطار ما ورد في هذه الاتفاقات من احكام.
وتدركون معي ان الاعتراف الدولي الذي لقيته منظمة التحرير الفلسطينية والذي تكرس بقبولها كعضو كامل في جامعة الدول العربية وكعضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة قد عمّق مسؤولياتها وأضفى على أعمالها وتصرفاتها ابعاداً سياسية وادبية تلتزم بما نص عليه ميثاق الجامعة وشرعة المنظمة الدولية.

إنكم تنظرون إلى اسباب الأزمة الراهنة من زاوية لا تتوافق مع زاوية الرؤيا التي ينطلق منها الفرقاء الآخرون في النزاع، ويقيني بأن الانزلاق في الظروف الراهنة وراء جدل حول هذا الموضوع ولاسيما حول الخلفيات الظاهرة والمستترة التي دفعت بجميع الفرقاء إلى المواجهة والمجابهة من شأنه، ان لا يسهم في تعبيد السبل الرامية إلى وضع حدّ نهائي لهذا الصراع وان يضع عقبات جديدة في طريق الأمن والوفاق التي آلينا على انفسنا تحقيقها بأسرع ما يمكن من الوقت، فقد كفانا ما عانينا من إراقة دماء ومن خراب ودمار ومن هدر للطاقات... وأملي كبير، بأن تصفوا النيات وتتضافر الجهود وتتعزّز الثقة المتبادلة لكي نبدأ مسيرتنا معاً ومن جديد بشجاعة وإقدام ونبدأ صفحة جديدة من العمل المشترك يعيد إلى لبنان اجواء الصفاء والمحبة والوئام فينهض مجدّداً للقيام بدوره القومي واداء الرسالة الانسانية التي اضطلع دائماً بها في الدفاع عن الحق والعدل.

أكرر خالص شكري لسيادتكم واسأله تعالى أن يسدّد خطانا في تحقيق آمالنا وتطلعاتنا.

اخوكم
الياس سركيس
رئيس الجمهورية اللبنانية

رسالة السيد ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٧/٢/٢٢ إلى رئيس الجمهورية اللبنانية
الرئيس الياس سركيس

فخامة الأخ الرئيس الياس سرئيس حفظه الله
تحية طيبة مباركة وبعد:
كنت، أثناء مؤتمري القمة اللذين عقدا في الرياض والقاهرة، قد أثرت أمام الأخوة الملوك والرؤساء العرب موضوع الجنوب اللبناني لأظهر مدى خطورة ذلك الوضع والأخطار الكامنة لسببه وذلك من خلال التحركات الاسرائيلية التي تتخذ من بعض اللافتات الانعزالية ستاراً لها.

وقد مارست منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المتواجدة في تلك المناطق أقصى درجات ضبط النفس حيال ذلك الوضع طيلة الفترة الماضية أملاً في حل تلك المشكلة حلاً سياسياً لبنانياً ـ لبنانياً، وتقديراً منا لخطورة هذا التصعيد المتعمد من قبل الاسرائيليين وبهذا الستار، والذي يستهدف إثارة هذه المشكلة التي قد تؤثر على مجمل الجبهة العسكرية العربية.

كما أثارت وفود منظمة التحرير الفلسطينية في لقاءاتها المتعددة مع الأخوة المسؤولين العرب مدى الأخطار الكامنة والمتزايدة باستمرار لتلك التحركات الاسرائيلية المذكورة والتي تزداد خطورتها يومياً على الجنوب اللبناني.

وتعلمون ايها الأخ الكريم، أن القوات الاسرائيلية قد قامت خلال الفترة الماضية باحتلال عدة قرى لبنانية نذكر منها: الخيام، والطيبة ودير ميماس ومرجعيون والعديسة وحانين وغيرها، وهي قرى وطنية تشرد معظم أهلها لاجئين في المناطق المجاورة بعد هدم بيوتهم ونهب ارزاقهم كما ادى ذلك إلى تكبيدهم أفدح الأضرار المادية والبشرية.

وفي الآونة الأخيرة ازدادت حدة هذه الاعتداءات شراسة وظهرت جلية صحة تقديراتنا لمدى خطورة هذه الاعتداءات.

واننا، انطلاقاً من كل هذا، لنحذّر من خطورة هذا الوضع المتفاقم في الجنوب اللبناني، ونناشدكم مواجهة هذه المسؤولية تجاه حماية هذا الجزء من الارض العربية في لبنان، كما نناشدكم اتخاذ الاجراءات السريعة الحاسمة لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يتعدّى طاقة الثورة الفلسطينية وحدها في حالة استمراره. وقد طلبت من الأخ السيد امين عام جامعة الدول العربية ادراج هذا الموضوع كبندٍ في جدول أعمال أول مؤتمر للقمة العربية.

دمتم للعروبة ووفقكم لما فيه خير أمتنا العربية وحماية ترابنا المقدس.

اخوكم
ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

خطاب ياسر عرفات
في مهرجان الأول من أيار في ذكرى كمال جنبلاط

أيها الأخوة،

ان أقسى شيء هو أن أقف حتى أؤبن رفيق الدرب المعلم. . أؤبن القائد الفلسطيني، القائد اللبناني، القائد العربي، القائد التقدمي، القائد العالمي، أؤبن أخي وحبيبي ورفيق دربي، كمال جنبلاط.

الكلمات لا تجدى، الخسارة هنا ليست خسارة عادية، شعبنا اللاجيء والفلسطيني وجد في كمال جنبلاط وفي صدر كمال جنبلاط وفي صدور اخوانه في الحركة الوطنية صدراً حنوناً، وجدنا فيهم اخوان طريق ورفاق درب وأصحاب خندق واحد ودم واحد وقضية واحدة. ومن هنا يشعر شعبي الفلسطيني، يشعر اخواني في الثورة الفلسطينية، يشعر اخواني ورفاقي في الحركة الوطنية اللبنانية، ان الخسارة فادحة، وان المصاب صعب، ان المصاب اليم. ولكن يا كمال جنبلاط، يا كمال ناصر، يا كمال عدوان، يا أبا يوسف، يا اخواني الشهداء، أقول لكم، باسم هؤلاء الأبطال، هنا في لبنان، وهنالك في الأراضي المحتلة، وهنالك في هذا العالم، أقول لكم، ان القضية ثائرة وان الثورة مستمرة، وان الحركة الوطنية اللبنانية، الحركة العملاقة، أقول لكم ان هذا التزاوج اللبناني ـ الفلسطيني أعطى هذا العطاء السخي، العطاء الثوري في منطقتنا العربية، سوف يستمر وسوف يتقوى وسيتصلب من خلال هذا الدم الذكي الذي أعطاه كمال جنبلاط، ورفاق كمال جنبلاط، وشعب كمال جنبلاط.

أقول لكم مثلما بكى كمال جنبلاط جبل صنين، وجبل الشوف، وجبل عامل، بكته جبال الغار ووادي القدس وجبل الزيتون في القدس. أقول هذا وأنتم تعرفون ان الخسارة كبيرة بالنسبة لي وبالنسبة لنا جميعاً. وان كمال جنبلاط ليس شهيداً لبنانياً، ولكنه شهيد فلسطيني، وليس شهيداً عربياً فقط، انه شهيد فلسطيني، ليس شهيداً عالمياً فقط، ولكنه شهيد فلسطيني.

ومن هنا يا وليد، ابن أخي وليد، ويا أخي وليد، أقول لك باسم الثورة الفلسطينية، أقول لك باسم المناضلين الفلسطينيين، أقول لرفاقك في الحركة الوطنية اللبنانية. . أقول لكل الأشراف والأحرار في هذه الأرض اللبنانية، أقول لكم العهد هو العهد، القسم هو القسم، وان اليد ستظل في اليد الأخرى قابضة من أجل تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها كمال جنبلاط.

ردّ الرئيس اللبناني الياس سركيس
على رسالة السيد ياسر عرفات في ٦/ ٥/ ١٩٧٧

سيادة الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

تحية طيبة وبعد، عزمت بعد تردد أن أوجّه اليكم هذه الرسالة ولعل في العزم والتردّد على السواء تعبير عن بعض ما يخالجني في هذه الحقبة الدقيقة والخطرة من تاريخ شعبينا سيّما واني آليت على نفسي كما تعلمون أن لا أدّخر جهداً أو طاقة كي نسير ونحقق معاً ما نصبو إليه نحن الإثنين في هدى ما سبق أن توافقنا عليه وشاركنا في هذا التوافق اخواننا الرؤساء العرب في الرياض والقاهرة.

أقول ذلك وقد بلغت دهشتي ما بلغت عند اطلاعي على نص الكلمة التي القيتموها في المهرجان التأبيني لذكرى المغفور له كمال جنبلاط والتي تضمّنت مواقف إن دلّت فعلى نقضٍ لعهدٍ التزمنا به هو في رأينا عهدٌ يسمو في قدسيته على أي ارتباط آخر بالنظر لطابعه وأبعاده وانعكاساته اللبنانية والفلسطينيّة والعربية والدولية على حدّ سواء.

إن تحسّسي المسؤول بوجوب حماية الأهداف القومية للشعب الفلسطيني يدعو في الوقت نفسه أن الفتكم إلى البيانات الصادرة عن مؤتمري الرياض والقاهرة وما تضمّنته من تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية «بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي». وانطلاقاً من ذلك أراني بدافع من حرصي على سلامة شعبينا أن أكرر إليكم دعوة مخلصة، لا سيّما في الظروف المصيرية الدقيقة التي نمر بها لتطويق كل ما من شأنه أن يزجّ بنا مجدّداً في دوامة التناقضات المؤلمة والتي لا شك عندي بأنكم تحرصون على استدراك خطورة نتائجها.

بعبدا في ٦/ ٥/ ١٩٧٧

اخوكم
الياس سركيس
رئيس الجمهورية اللبنانية

دخول قوات الردع العربية إلى مناطق المخيمات الفلسطينية*[1]

ساعة الصفر ٦ صباحاً الردع يدخل مناطق المخيمات اللجان الفنية الرباعية تشرف على توزيع القوات

ساعة الصفر تحددت في السادسة من صباح اليوم، بحيث تتحرك قوات الردع العربية للدخول الى مناطق المخيمات الفلسطينية، تنفيذاً لإتفاق شتورا، ولكن الإجراءات التمهيدية سبقت ساعة الصفر، فأزيلت المظاهر المسلحة، وتحددت نقاط التمركز، وبدأت اللجان الفنية الرباعية مهماتها، وقال المقدم سامي الخطيب قائد قوات الردع العربية: نأمل أن يكون التنفيذ مئة بالمئة حسب المراحل المحددة له. وحتى الآن كل النوايا جيدة.. وعجلة العمل تمشي بصورة طبيعية جداً.

كل الترتيبات والإستعدادات كانت طوال يوم أمس موضع بحث في القصر الجمهوري، وقيادة المقاومة الفلسطينية، وفي الإجتماعات المفتوحة للجان الفنية الرباعية، وأبرز الإجتماعات هي اجتماع اللجنة الفنية الفلسطينية التي تضم السادة: أبو صالح، ياسر عبد ربه، عبد الرحيم أحمد، والتي تولت ترجمة عمليات التنفيذ والإشراف على إزالة المظاهر المسلحة وإقفال مكاتب التنظيمات خارج المخيمات، ورسم حدود هذه المخيمات، وحدود المناطق المجاورة بحيث يكون دخول قوات الردع سهلاً، ابتداء من بناية نصر قرب الجامعة العربية تجاه الكولا، المدينة الرياضية، مستديرة السفارة الكويتية، مستديرة المطار، مستديرة شاتيلا.

كما ترأس السيد ياسر عرفات اجتماعاً للقيادة الفلسطينية، لتقييم الترتيبات.

وعقدت اللجنة الفنية الرباعية اجتماعاً تم الإتفاق خلاله على تسمية أعضاء لجنتين فرعيتين الأولى تتولى الإشراف على التنفيذ في بيروت والثانية في جبل لبنان ـ برج البراجنة ـ وعقد السيد صلاح خلف أبو أياد اجتماعاً مع منظمات الرفض كانت نتائجه أيجابية بحيث بدأت في نهايته سيارات تابعة للكفاح المسلح تجوب الشوارع المحيطة بالمخيمات وتذيع عبر مكبرات الصوت بأن قوات الردع ستدخل في الساعة السادسة صباحاً، وان الأوامر تقضي بتسهيل مهمتها والإمتناع عن أي عمل مخل بالأمن تحت طائلة العقوبة.

أما ترتيبات التنفيذ فهي التابعة:

١ ـ دخول قوات الردع الى مناطق المخيمات بعد الإتفاق على رسم الحدود ونقاط التمركز.
٢ ـ شرطة الكفاح المسلح تتولى ضبط الأمن داخل المخيمات، منع حمل السلاح واللباس المرقط.
٣ ـ يمكن لقوات الردع وقوات الجيش اللبناني دخول المخيمات بالتنسيق مع الكفاح المسلح، وتشكيل دوريات مخيم للتنسيق مع قوات الردع والجيش اللبناني.
٤ ـ تتولى قوات الردع حالياً والجيش اللبناني مستقبلاً حماية المخيمات من الخارج.
٥ ـ يقام مخفر للردع على مدخل كل مخيم ونقاط تمركز حوله.
٦ ـ اخراج الأسلحة الثقيلة غير المقررة في الإتفاق، وتأليف لجنة لتسلمها ونقلها الى خارج المخيمات بحيث توضع في أمكنة بإشراف الردع. أما الأسلحة الباقية فتوضع في مخازن داخلية.

وذكرت مصادر مطلعة أن زيارة السيد ياسر عرفات التي كانت مقررة الى القصر الجمهوري أمس، تأجلت الى يوم الإثنين المقبل، بحيث يكون اللقاء بمثابة تقييم لمراحل التنفيذ.

---

*[1] راجع جريدة الأنوار تاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٧

تصريح الرئيس عادل عسيران الصحفي:

الفلسطينيون ارتكبوا خطأً مميتاً

«المسيحيون اصحاب الحق في قول الصدق» ١٩٧٨/٨/٢٤

اكد الرئيس عادل عسيران ان ابناء الطائفة الشيعية لم يدر في خلدهم في يوم من الايام ان يطلبوا الحماية من اسرائيل وهم لن يلجأوا لهذه الحماية مهما بلغ حجم التعديات عليهم «لان لهم رباً يحميهم وعقولاً تهديهم وسواعد تدفع عنهم كل سوء». واتهم عسيران الدولة عبر عهود الاستقلال باهمال حقوق الطائفة الشيعية ومعاملة ابنائها كاولاد الجارية وليس كاولاد الست مما جعلهم يتأخرون عن ركب الحضارة، وهم مع ذلك يؤمنون بهذا الوطن ويهمهم المحافظة على كل شبر من ارضه وعلى وحدة ابنائه وعلى بقائه سيداً حراً مستقلاً». واعرب عن ثقته بان الاكثرية الساحقة من المسيحيين ترفض بدورها الحماية الاسرائيلية ولا يجدون في اسرائيل الدولة المحبة والصديقة وهم يرفضون بالتالي رفضاً قاطعاً قيام دولة عنصرية مسيحية في لبنان.

جاء ذلك في تصريح للرئيس عسيران رد فيه على ادعاءات رئيس وزراء اسرائيل «بيغن» حول مساعدة اسرائيل للمسيحيين والشيعة في الجنوب وتأمين الحماية لهم.

حماية المسيحيين تاريخياً

واستهل عسيران تصريحه بالقول: كان يقال في الماضي ان فرنسا هي الحامية للكاثوليك من الغزاة الفاتحين الذين يريدون ان يسيطروا على اوروبا تحت شعار الدين. وهذا القول كان حقيقياً لان المطامع الدولية آنئذ حيث كانت هناك رغبة لدى كل دولة في التفوق على جاراتها لتأمين السيطرة والسلطان والتسلط في القارة الاوروبية. وفي وقتنا الحاضر، يبدو ان خيال الاسرائيليين ان يمثلوا دور فرنسا فينتحلون لانفسهم صفة الحماية للمسيحيين وللشيعة في لبنان.

واضاف: انا لا اتصور ان المسيحيين يطلبون حماية اسرائيل من اي كان، لانهم في اعتقادي، وقد اثبتوا ذلك قادرين على حماية انفسهم من كل من تسول له نفسه الاعتداء عليهم.

اما الشيعة فلم يحاولوا الدفاع عن انفسهم لان الاعتداءات التي حصلت عليهم كانت تأتي من داخلهم او من اسرائيل او عملائها.

وقال: في سنة ١٩٤٨ عندما وقع التقسيم واثناء الحرب العربية الاسرائيلية وقتئذ، دخلت اسرائيل الجنوب واحتلت اجزاء من اراضيه وامعنت فيها استبداداً بهدف البقاء في الجنوب. ولكن كان في لبنان دولة لجأت الى هيئة الامم وطلبت منها ان تحافظ على حدود لبنان الدولية، وتدخلت اميركا آنئذ واجبرت الاسرائيليين على الخروج من القرى التي احتلوها.

وفي سنة ١٩٦٩ دخلت اسرائيل الجنوب ايضاً وحاولت ان تتمركز فيه وفي زعمها ان الظروف الدولية مؤاتية لها وانه بامكانها ضم الامكنة التي غزتها الى دولة اسرائيل. ولكن اميركا وبناء على مداخلة لبنان وهيئة الامم التي فزع اليها لبنان ارجعت اسرائيل الى حدودها وابقت الحدود الدولية في لبنان كما كانت عليه عند اعتراف عصبة الامم الدولية بالجمهورية اللبنانية.

خطيئة الفلسطينيين مميتة

اضاف: ولا يفوتني في هذا المجال ان اذكر ان الاخوان الفلسطينيين الذين ارتكبوا خطيئة التدخل في الشؤون اللبنانية مما ساعد الاسرائيليين على التفاهم مع فريق من المسيحيين عن طريق امدادهم بالمساعدات المطلوبة، كما ساعد على ذلك ايضاً ضعف الحكمين.

وقال عسيران: ان الخطيئة التي ارتكبت في لبنان كانت خطيئة جماعية اشترك فيها كثيرون من ابناء الطوائف المختلفة اما بدافع الحماية الوطنية واما بدافع الكسب المعنوي والمادي ووصلت الامور في لبنان الى ما وصلت اليه وتردت الحالة الامنية الى درجة فكر اخواننا المسيحيون ان يلجأوا الى اميركا التي احالتهم بدورها الى اسرائيل لكي لا يكون لاميركا مظهر التدخل مع المسيحيين ضد اي فريق من الفرقاء. وحسبما يقال حصلت اجتماعات بين فريق من المسيحيين والاسرائيليين ويقال ايضاً انه قد تم وضع خطة عمل لحماية المسيحيين من الفلسطينيين وبعدئذ من السوريين.

واستطرد عسيران قائلاً: هذه الامور التي ذكرتها تظل مجرد اقوال، لانني لا يمكنني ان اثبتها وان ذكرتها في معرض الحديث عن الحماية الاسرائيلية للمسيحيين، فالمسيحيون هم اصحاب الحق في قول كلمة الصدق في هذا المجال، ولا اظن ان هذه الكلمة ستصدر في الوقت الحاضر ولكن التاريخ هو الكفيل وحده لاثبات هذا الامر وتوضيحه ان كان حقيقة ام مجرد شائعات واقاويل.

وقال الرئيس عسيران: وانا بدوري اقول ان الكثرة الساحقة من المسيحيين هنا في بيروت وفي جبل لبنان وفي الجنوب وفي كل مكان لا يرغبون بالاتصال باسرائيل ولا يفكرون بطلب الحماية منها، لانه وكما اسلفت فهم قادرون على حماية انفسهم بالاضافة الى ان بين المسيحيين من العقلاء والمفكرين من لا يرون في اسرائيل دولة صديقة ولا يهمها فعلاً حمايتهم. والاغلبية الساحقة من المسيحيين لا تريد ان تكون في لبنان دولة عنصرية مسيحية تبرر وجود اسرائيل كدولة عنصرية في الشرق العربي. فلبنان هو لجميع ابنائه تعايشوا مع بعضهم وتعاونوا في الحياة الاقتصادية وفي الحياة السياسية واختلطوا في الحياة الاجتماعية وتزاوجوا من بعضهم البعض. ولولا الغرور والحماقات التي حصلت والنفور الذي اجج في الصدور لما وصلت الحال في لبنان الى ما هي عليه في وقتنا الحاضر من انقسام وتشرذم وتفكير في التقسيم وحماية من اسرائيل ولجوء الى الجامعة العربية وغيرها للمحافظة على السيادة اللبنانية والحقوق الوطنية المعترف بها، ولكن سامح الله الذين تضخمت جيوبهم وتوهموا انهم يمكن ان يصبحوا حاكمين.

وتابع الرئيس عسيران: اما الشيعة فما فكروا وما دار بخلدهم وما آمنوا يوماً ان اسرائيل يمكن ان تكون حاميتهم ولا يقبل احد منهم مهما بلغ الاعتداء عليه من اي فريق من الفرقاء، وليس من شيعي على الاطلاق سواء في القرى الحدودية او في سائر انحاء الجنوب او في البقاع او في جبل لبنان او في الشمال، يمكن ان يقبل ان يطلب حماية اسرائيل للشيعة.

فالشيعة في لبنان وان كانت هضمت حقوقهم وان كانوا قد عوملوا كابناء جارية وان كانوا عاشوا حياة التخلف والمذلة والهوان، وان كانوا ظلوا متأخرين عن ركب الحضارة نتيجة اجرام الجمهورية اللبنانية بحقهم، فهم لبنانيون اقحاح يؤمنون بهذا الوطن ويهمهم المحافظة على كل شبر من ارضه وعلى وحدة ابنائه وعلى بقائه سيداً حراً مستقلاً، ويعتمدون على ايمانهم بالله وعلى سواعدهم المفتولة وعلى عقولهم النيرة التي لم تكتشف وعلى دأبهم واستمرارهم في طلب العلم وعلى صقل نفوسهم حتى يصبحوا وحدة متراصة يتمكنون بواسطتها ان يجابهوا كل التحديات ويدافعوا عن انفسهم كل الاذى ويبرهنوا للعالم انهم طاقة خلاقة لو اتيح لهم المجال كما اتيح لغيرهم لاوجدوا في انفسهم دوياً ضخماً وحيزاً كبيراً ومجالاً رحباً وليس في لبنان فحسب بل في دنيا العرب والعالم اجمع.

وتابع: فمن بينهم ظهر مخترعون لن ينساهم التاريخ وظهر ابطال سجلوا صفحات نيرة في بطون التاريخ وسجلوا انتفاضات حديثاً وقديماً لا يزال الجيل الحاضر يذكرها جيداً. فالصحافة اللبنانية ذكرتها ومجدتها، وكانت هذه الامور بداية لانتفاضات ضخمة في سبيل الكرامة والحرية والتحرر لا يمكن لاحد نكرانها.

ان الشيعة شعب كريم، وذا كان لبعضهم ذلات في سلوكهم الوطني وهو ما لا يبرأ منه اي شعب من الشعوب، فجلهم تحدروا من انساب كريمة وحملوا في صدورهم شمائل طيبة واخلاقاً عالية وسيستمرون في تطورهم الاجتماعي وفي نهضتهم البناءة وفي سلوكهم الوطني نموذجاً للوحدة الوطنية وعلماً لافتداء لبنان بكل ما يملكون من طاقات وقدرة على الحياة الكريمة.

وختم قائلاً: واكرر منهياً كلمتي ان الشيعة يرفضون رفضاً قاطعاً واسمح لنفسي ان اقول باسمهم جميعاً لأنهم لا يقبلون على الاطلاق حماية اسرائيل ولو اتى عليهم الاعتداء من اي جهة كانت فلهم رب يحميهم وعقول تهديهم وسواعد تدفع عنهم

رسالة الرئيس اللبناني الياس سركيس
إلى أمين عام جامعة الدول العربية السيد محمود رياض في ١٩٧٧/٨/٢٥

السيد محمود رياض
الأمين العام لجامعة الدول العربية
اطلعت اليوم على نص البرقية التي وجهها اليكم السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٥ آب ١٩٧٧ والذي طلب بموجبها احاطة جميع الدول الأعضاء علماً بخطورة الموقف في لبنان الجنوبي كما اطلعت على نص المذكرة التي وجهتها اليكم بنفس التاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بطلب ادراج موضوع الموقف في جنوبي لبنان بالأولوية على جدول أعمال مجلس الجامعة.

ويهمني ان أذكركم بموقف السلطات اللبنانية في هذا الصدد والذي سبق لي أن عبّرت عنه بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٧٧ خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي بالقاهرة إذ قلت وقتذاك وفي مناسبة وظروف مشابهة: «يعود الى السلطة اللبنانية وحدها ودون سواها أن تثير المشاكل القائمة في بعض مناطق لبنان الحدودية وأن تخوض فيها سواء في هذا المؤتمر أو لدى أي هيئة أو مرجع آخر».

ان مضمون برقية السيد عرفات اليكم ومذكرة منظمة التحرير الفلسطينية الى الأمانة العامة يشكلان نقضاً خطيراً لنص وروح ميثاق الجامعة ولقرارات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة المتضمنة التزام المنظمة بضمان السادة الملوك والرؤساء العرب بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وبالإضافة الى ذلك فان التصرف الأخير للمنظمة ورئيسها يعتبر تجاوزاً للإتفاقات المعقودة بينها وبين الدولة اللبنانية والتي تقضي باحترام الطرف الفلسطيني للسيادة اللبنانية. وقد استغربنا توقيت تقديم السيد عرفات برقيته اليكم بينما ندخل في مرحلة تنفيذ اتفاق القاهرة في جنوبي لبنان.

وانطلاقاً من ذلك أرجو التفضل بالإمتناع عن إدراج أي طلب يرد اليكم أو الى الأمانة العامة يتعلق بشؤون لبنانية أو بأي من المناطق الواقعة على الأراضي اللبنانية مهما يكن طابع هذا الشأن، اذا لم يكن الطلب صادراً عن السلطات اللبنانية التي يعود اليها وحدها ودون سواها طلب اثارة هذه المواضيع أمام المحافل الدولية.
واقبلوا صادق اعتباري.

بعبدا في ٢٥ آب ١٩٧٧

الياس سركيس
رئيس الجمهورية اللبنانية

تفســـــير
السلطـات اللبنانيـة لاتفاقية القاهـــــــــــرة
حــــــول
تنظيم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمـــقاومـة

الموضـــوع: الرئيسي	الفرعـــي	المستنــــدات	مفهوم السلطة اللبنانية لكيفية التطبيق	ملاحظـات
التعاريف	السيـادة	القانون العـــام القانون الدستوري	تقتضي السيادة بممارسة السلطات الدستورية التشريعيـة والتنفيذية والقضائية لكافصلاحياتها على جميع الاراضـــي اللبنانية وتجاه جميع المقيمين على هذه الاراضي وتجـــاه المواطنين بالنسبة لجميع الاموال المنقولة الكائنة على اراضيها وفي اجوائها ومياهها الاقليمية ٠ يشمل الامن اللبنانـــــي الحقوق التاليـــة :	وردت كلمتا السيادة والامن اللبنانيتين في اتفاقيـــــة القاهرة اكثر من مرة وهمـــا تشكلان ركيزة هذه الاتفاقية ، لذلك بات من الضروري شرح مضمونها منعا لكل تفســير يؤدي الى تعقيدات فـــي المستقبـل ٠
	الامـــن اللبناني	القانون العام	— أمن الدولة الخارجي في سلامة الاراضي اللبنانية وأمن الوجود واستمرارية الدولة ومؤسساتها ٠ — الامن الداخلي : احترام القوانين والانظمة وضبـــط المخالفات ومعاقبة المخالفـين ٠ — كل ما يتعلق بالجرائم والجنـح ٠ — كل ما يتعلق بوجود المواطن وحياته وممتلكاته ومنشآته وتحركاته حسب تقدير الثورة نفسها ٠	
	مصلحة الثورة الفلسطينية		— تقضي مصلحة الثورة الفلسطينية بان يؤدي كل عمل الى تحقيق استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعـة في ارض فلسطين على ألا يتعارض ذلك والاستراتيجيـة التي ترسمها جامعة الدول العربية لهذه الغاية والا يتعارض ذلك ايضا مع سيادة الدولة المضيفة ٠	
	الفدائي	قرار رقم (٨٩) صادر عن وزير الداخلية بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٧٠	هو الفلسطيني الذى ينتمي الى احدى المنظمات المعترف بها من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ويحمل بطاقـة انتساب صادرة عن منظمته تحمل صورته ومهورة بخاتـــم المنظمة وموقعة من المسؤول عنها ٠	
			فيما بعد) مهمته حصر معالجة كافة القضايا مع سائر ادوات الدولة ويكون المرجع الوحيد للتخاطب في كافة المراسـلات الرسمية بغية تسهيل عمل ومتطلبات المنظمات والسلطة معا ٠	المراجع التي تعمل في حقل واحد ٠
	الوظائف والاختام	ورد الكلام عنها في معظم التعليمات وخاصة في مذكرة الخدمة عدد ١٦١ م٠ت٠ف تاريـــخ ٣/ ٧/ ١٩٧٧٠ تعليمات تنسيق العمل الفدائي في القطاعات العسكرية بتاريـــخ ٧/ ٤/ ١٩٧٠٠ قرار رقم ٨٩ صادر عن وزارة الداخلية في ١٨ ايار ١٩٧٠٠	تجنبا لكل تزوير من قبل عناصر مدسوسة او مشبوهة يـزود (٠٠٠) بنموذج واحد عن الاتي : — بطاقة هوية فدائـي — الاحـــازة — الاختام المستعملة — شعار المنظمـــة — امر المهمة داخل البلاد وخارجها — اية مطبوعات اخرى	
الوجود الفلسطيني	حق العمل والاقامـة والتنقـل للفلسطينيين المقيمين حاليا في لبنان	اتفاقية القاهرة تنص الوجود الفلسطيني بند — ١ —	يعتبر صاحب الحق الفلسطيني الذى كان موجودا في لبنان بتاريخ ١٩٦٩ ويحمل بطاقة من منظمة الاغاثة وسجل فـــي سجلاتها في ذلك التاريخ،ويطبق عليه الانظمة والقوانـــين اللبنانية المتعلقة باللاجئين،يتمتع هؤلاء بحق الاقامة والتنقل بموجب ابرازهم البطاقة التي بحوزتهم ٠ يحق لهم ممارســة الاعمال خارج القطاع العام ويطبق عليهم القانون اللبناني،كـل من لا يسرى عليه مضمون البند الاول اعلاه تطبق بحقه نصـوص القوانين والانظمة اللبنانية ٠	يحمل بطاـ التحريـــر

ٍرقم	الموضـــوع: الرئيسي	الفرعـــي	المستنــــدات	مفهوم السلطة اللبنانية لكيفية التطبيق	ملاحظات
	الكفـــاح المسلح			في الحقل النفسي : اذكاء الروح الوطنية والقومية فـي نفوس الفلسطينيين عن طريق شرح ما يعد لهم من خير وشر ٠ على ان تتم النشاطات المذكورة اعلاه دون المساس بسيادة لبنان وامنه ومصالحه ـ وتسهيلا للمعالجة وزيادة في الوضوح يقسم الموضوع الى قسمين : المشاركة في الثورة داخل البلاد ٠ العمل الفدائي على الحدود ٠	الجامعة العربية فـي دار السفارة المصرية بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٧٣ وعلى ضوء اتفاقية ملكارت
	المشاركة بالثورة في داخل البلاد	التواجـــد والتمركـــز العسكريين	اتفاقية القاهـرة اتفاق ملكـارت	لا تواجد ولا تمركز للفدائيين او للعناصر العسكرية او المسلحة خارج المراكز الحدودية المتفق عليها باستثناء نقاط الكفـاح المسلح داخل المخيمات ومركز التدريب ٠	
		التدريـــب	اتفاقية ملكارت	يخصص مركز واحد للتدريب العسكري في المكان المتفق عليه في محلة النبي سباط ويحظر أي نوع من التدريب العسكري خـارج المركز المذكـور ٠ تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية كافة الاضرار التي تلحق بالمواطنين وممتلكاتهم من ادوات ومنازل ومحلات ومزارع ومواشــــي واشجار نتيجة لاعمال تقوم بها العناصر التابعة لها وذلك وفـــق الانظمة المرعيـــة ٠	
		اقتنـــاء السـلاح والذخيرة	مذكرة خدمة عدد ١٦١/م٠ت٠ف تاريخ ٧/ ٣/ ٧٠ اتفاقية ملكارت	يستخدم الحقل المخصص للتدريب على الاسلحة المسموح بها فقط ٠ يمنع اقتناء وخزن السلاح والذخائر خارج المراكز الحدودية المتفق عليها باستثناء الاسلحة المتفق عليها لتسليح عناصر الكفاح المسلح وعناصر المليشيا في المخيمات ٠	
		التجـــول		يفهم بالتجول تنقل العنصر الفدائي خارج المراكز الحدودية لقضاء امور خاصة لا علاقة لها بالمهمات ٠ يتم تجول كافة العناصر الفدائية خارج المراكز الحدودية باللباس المدني ودون سلاح ويحظر ارتـداء اللباس العسكري والمرقط ٠ يتم انتقال العناصر اعلاه بموجب امر مهمة رسمي صادر عن قيادة المنظمة صاحبة العلاقة يذكر فيه اسم المكلف بالمهمة ، نـــوع المهمة ، نوع السلاح ورقمه ٠ الانتقالات الجماعيـــــة : يفهم بالانتقالات الجماعية تلك التي تتم بين الداخل ومراكز الحدودية بقصد الاستبدال او المداوية ٠	
		النشاطات غير العسكرية	القوانين اللبنانية انطلاقا من مفهوم السيادة ٠ اتفاقية القاهرة التي تؤكد على سيادة لبنان ٠ اتفاقية ملكارت ٠	الاجتماعات والندوات الخطابية : (٠٠٠) يعلم عن اى اجتماع عام اوحفلة خطابية لاية مناسبة كانت قبل ٧٢ ساعة ٠ السيارات والاشتراك بالمآتم : يعلم (٠٠٠) عن كل مسيرة قبل ٢٤ ساعة على الاقل وانتظار الموافقة ٠ أما المآتم التي ترافقها حشود ومسيرات فيعلـــم عنها (٠٠٠) في حينه ٠ النشاطات الاعلاميـــة : يفهم بالنشاطات الاعلامية كل ما يصدر عن منظمة التحرير وفصائل المقاومة من تصريحات وكتابات وبأى وسيلة من وسائل النشـــر (صحف وكتب ومنشورات وملحقات وبيانات وبلاغات واذاعة الخ ٠٠٠) تحصر كافة النشاطات الاعلامية باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدائرة الاعلامية فقط ٠ **يخضع كل ما يصدر من نشاطات اعلامية عن الدائرة الاعلاميـــة لموافقة مسبقة من (٠٠٠) على أن يراعى في جميع الاحـــوال سيادة لبنان وأمنه ومصلحته وفقا للقوانين اللبنانية ٠ تراعـــى الاسس الآتية في النشاطات الاعلامية :**	

الرقم	الموضوع الرئيسي	الفرعي	المستندات	مفهوم السلطة اللبنانية لكيفية التطبيق
٦	تنظيم العمل الفدائي	مقدمة الاحصاء	اتفاقية القاهرة تطبيق مبدأ السيادة	يتناول هذا الفصل التسهيلات الممنوحة للفدائيين بموجب اتفاقية القاهرة للمرور والاستطلاع والاقامة الموقتة في بقعة محددة من منطقة الحدود الجنوبية • يتولى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ايداع (•••) بيانات احصائية (عددية واسمية) لعناصر كل من المنظمات المعترف بها من قبله كما يعلم (•••) عن كل تعديل يطرأ على البيانات المذكورة •
		تنظيم الدخول والخروج نقاط الدخول والخروج		يفهم بالدخول دخول العناصر الفدائية واسلحتها وعتادها من القواعد في خارج لبنان الى داخل لبنان • ويفهم بالخروج هو مغادرة العناصر الفدائية واسلحتها واعتدتها الاراضي اللبنانية • تحصر نقاط الدخول والخروج من والى لبنان بنقطتين : ـ الطريق المؤدية من الحدود السورية الشرقية مرورا ببلدة دير العشائر اللبنانية • ـ مركز المصنع الحدودى •
		اصحاب الحق بالدخول والخروج	اتفاق التنسيق المعقود بتاريخ ٧ نيسان/ ٧٠ (تنسيق العمل الفدائي في القطاعات العسكرية اتفاق ٧نيسان/٧٠)	طريق دير العشائر : هو الطريق الوحيد المسموح سلوكه في الدخول والخروج من قبل العناصر الفدائية والذى يؤدى الى العرقوب • تسلك العناصر الفدائية هذا الطريق افراديا وجماعيا مع سيارات النقل • تدخل الاسلحة الفردية والاسلحة الخفيفة والمتوسطة وذخائرها عن هذا الطريق فقط • تحدد بالتفصيل لاحقا • مركز المصنع الحدودى : هو الطريق الاستثنائي للدخول وخروج العناصر الفدائية ويسمح بسلوكه من قبل العناصر التاليـة : العناصر القيادية المتوجهة الى الداخل او المغادرة • العناصر الفدائية المتوجهة الى العرقوب أو التي تغادره في حال انقطاع طريق دير العشائر بسبب الثلج • لذلك يحظر ادخال كمية اضافية الا لسد نقص ناتج عن مصروف او تعويضا عن الخسائر التي لحقت بها من جراء عمليات مع العدو ، وفي هذه الحالة يخضع كل ادخال للاسلحة والذخيرة لترخيص مسبق من (•••) مبني على طلب من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يتضمن ما يأتـي : النوع والكمية ـ المبررات ـ القصد ـ التاريخ والمسلك • وكل نقل للاسلحة والذخيرة غير مرخص به يعتبر غير قانوني وتصادر الكميات المنقولة •
		مماثل		المواد التموينية والطبية : يتم ادخال المواد التموينية من غذاء ولباس ومواد طبية وفقا للشروط التالية : يخضع ادخال هذه المواد عن طريق دير العشائر واستثنائيا مركز المصنع لترخيص مسبق من (•••) مبني على طلب من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يبين فيه النوع والكمية والقصد • في القطاع الغربي : لا يسمح بالوجود والتمركز الفدائي في هذا القطاع •
	تنظيم العمل الفدائي	اماكن التمركز وحجمه	مذكرة خدمة عدد ٩٤ ٢تاريخ ٧١/٧/٢ عدد ١٣/ ٣/م ت ف تاريخ ٥/ ٧/ ٧١	في القطاع الاوسط : لا يسمح بالتمركز الدائم في هذا القطاع وانما يسمح بانشاء نقاط مرور في الاماكن المتفق عليها مع القيادة العسكرية (النقاط محددة ولم تذكر هنا لضرورات أمنية) على ان يجرى الابتعاد عن القرى الآهلة والابتعاد عن المواقع العسكرية •
			محضر اجتماع بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ٧٢ ويحمل الرقم ٥٣٨/م س اتفاقية ملكارت	الامتناع عن التواجد في شرقي وجنوبي الخط الممتد من القصير ـ العندروب ـ ديركيفا الشهابية ـ بير السلاسل ـ السلطانية ـ تبنين ـ حاريص ـ كفرا ـ صديقين ـ قانا • جميع هذه القرى ضمنها • السماح بتركيز مخفر جنوبي بلدة حداثا من فصائل المقاومة على الا يتجاوز عدده العشرة عناصر باللباس المدني ويمون بواسطة الحيوانات • يحدد عدد العناصر بمائتين وخمسين عنصرا على الاكثرية لجميع نقاط المرور في هـذا القطـاع •

الرقم	الموضوع الرئيسي	الفرعي	المستندات	مفهوم السلطة اللبنانية لكيفية التطبيق
				القطاع الشرقي (العرقوب) يسمح لكل سرية من ماية عنصر تقريبا الاحتفاظ بالاسلحة التاليـة : ـ ثلاث قطع هاون ٦٠ ـ قطعتين هاون ٨١ ـ ومجموع القطاع : ثمانية قطع هاون ١٢٠ ـ اثني عشر ستريلا (سام ٧) يسمح بانشاء مستودعات للمواد الغذائية في اماكن التمركز تكفي حاجة العناصـر لمدة شهر على الاكثر • يسمح بانشاء مراكز اسعاف ميدانية فقط قرب مراكز التواجد •
	العمل الفدائي على الحدود	التموين والتنقل والتجول	وخ عدد ٧٣/ ٣س تاريخ ٢٧/ ١/ ٧٠• اجتماع تنسيق في بيادر العدس بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٧٧• اتفاقية العمل رقم ١٢٣/ق •	التنقل : يفهم بالتنقل ، انتقال العناصر الفدائية افراديا وجماعيا بين العرقوب والقطاع الاوسط العكس او داخل القطاعات او بين القطاعات الحدودية والداخل شرط ان تكـون للقيام بمهام رسمية • التجول : يفهم بالتجول انتقال العناصر الفدائية افراديا وجماعيا بين العرقوب والقطاع الاوسط وداخل القطاعات او بينها •
		شروط التنقل والتجول	مماثـل	التنقل : يتم التنقل للقيام باحدى المهمات الاتية : ـ التبديل • ـ التموين على اختلاف انواعه باستثناء الاسلحة والذخائر • ـ الاسعافات الطبيـة • ـ المهمات الفردية الى الداخل •
			مماثـل	ـ التبديـل : يتم تبديل العناصر عددا بعدد مماثل ما بين العرقوب ونقاط المرور في القطاع الاوسط وتخضع هذه العملية للشروط الآتية : الاستطلاع : يحدد مسلك الانتقال بقصد الاستطلاع من كل نقطة مرورا الى الحدود اللبنانية بالاتفاق ما بين القائد اللبناني المحلي والمسؤول عن نقطة المرور • تنتشر عناصر الاطلاع على مسافة ٥٠ مترا عن الحدود وفي المناطق وعلى مسافة كلم واحد للمناطق الاخرى • المرور للقيام في عمليات داخل الارض المحتلة : تنتقل قوات الفدائيين من نقاط المرور الى اهدافهم داخل الارض المحتلة بأسلحتها وعتادها على ان تفاد قيادة القطاع العسكرى قبل ٢٤ ساعة من التنفيذ مع تحديد مصدر الانطلاق • المرور من الاراضي اللبنانية ـ ساعة اعتبار الحدود والوقت التقريبي للعودة دون الحاجة لتحديد الهدف • تحدد مسألة الانتقال من نقاط المرور الى الحدود باتفاق الجانبين • اذا كلفت بعض العناصر غير الموجودة في القطاع بمهمات خاصة داخل الارض المحتلـة من قبل قيادة الكفاح المسلح بعد تزويدهم بتراخيص من قيادة الجيش تمر هذه العناصر على محور القطاع الاوسط الاساسي في بئر السلاسل وتمهر تراخيصهم ويؤشر عليهـا ساعة الدخول والخروج •
		تجميد العمل الفدائي	الاجتماع الذى عقد في منزل سفير المملكة العربية السعودية	تجمد كافة العمليات الفدائية انطلاقا من الاراضي اللبنانية ولا تعود للانطلاق الا بنـاء لاتفاق مسبق ما بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية •

نص البيان الذي اصدرته جبهة التحرير الفلسطينية

لمناسبة توقيع معاهدة الصلح المصري ـ الاسرائيلي الصادر في ٢٦ آذار ١٩٧٩

إن الإتفاقية الخيانية التي سيوقعها السادات ستلحق افدح الخسائر بكامل قضيتنا الوطنية الفلسطينية حيث انها ستمكن العدو الصهيوني من التفرغ الكامل لمواجهة حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وجماهير شعبنا في الوطن المحتل بشكل خاص وحركة التحرر الوطنية العربية بشكل عام.

ان توقيع الاتفاقية الخيانية مع الكيان الصهيوني سيلحق افدح الاخطار بجماهير شعبنا العربي في مصر وقواه الوطنية والديمقراطية حيث ستكون مصر منطقة نفوذ امبريالية ومركزاً تنطلق منه الامبريالية لضرب حركة التحرر العربية بما يخدم الاستراتيجية الامبريالية في عموم المنطقة، خاصة بعد ان فقدت الامبريالية اهم مواقعها بعد الانتصارات العظيمة التي انجزتها الشعوب الايرانية وحطمت بها عرش الشاهنشاه العميل.

ان مواجهة خيانة السادات تقضي انجاز وحدة حقيقية على اسس صحيحة للموقف الفلسطيني وتعميق التحالف وتمتينه مع الحركة الوطنية اللبنانية في سبيل مواجهة العدو القومي والطبقي المشترك.

ان انجاز جبهة عربية شعبية تقدمية تضم كافة فصائل حركة التحرر العربية على اساس برنامج واضح يتصدى لمؤامرة التسوية السياسية الراهنة بكل تعبيراتها مسألة غاية في الاهمية لمواجهة الحلف الامبريالي الصهيوني ـ الساداتي، ولاسقاط مخططاته الرهيبة التي ستهدف الوجود العربي التقدمي في منطقتنا.

ان مواجهة الخيانة السافرة لنظام السادات تطرح بالحاح ضرورة تنفيذ ما اسمته الانظمة الرسمية بالمقررات العلنية والسرية التي اتخذت بقمة بغداد والخاصة بمقاطعة النظام المصري سياسياً واقتصادياً وفضح الانظمة التي ستحاول الالتفاف من اجل تمييع هذه المقررات.

ان جبهة التحرير الفلسطينية تناضل مع كافة القوى التقدمية العربية لاتخاذ جملة مواقف عملية تتمثل في:

ـ دعم الحركة الوطنية المصرية على طريق الاطاحة بالنظام.
ـ نبذ اوهام التسوية بشكل كامل بما في ذلك رفض قرار ٢٤٢ وكافة القرارات التي تكرس شرعية الوجود الصهيوني على الارض الفلسطينية.
ـ ضرب المصالح الامبريالية بالمنطقة وضرب الانظمة العربية المتسترة على الخيانة.
ـ اطلاق طاقات الجماهير العربية الهائلة وتوظيفها في خدمة المعركة المصيرية مع الامبريالية والرجعية والصهيونية.
ـ الدعم الكامل لحركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لتنمية قدراتها بما يكفل مواجهتها بشكل حاسم للمخطط الصهيوني الانعزالي في لبنان.
ـ تمتين عرى التحالف مع دول المنظمة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الصديق الذي قدم ولا زال يقدم الدعم والاسناد الكاملين لشعوبنا العربية وقواها المناضلة.

نص وثيقتين

يعطي فيها ياسر عرفات أوامر لضرب المناطق في شمال اسرائيل في ١٨/٧/١٩٨١

Document 5A

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
"فتح"
كتيبة الشهيد كمال عدوان

الرقم:
التاريخ:

الأخ جبريل
الأخ عزمي

وانها لثورة حتى النصر

٨١/٧/١٨

الأخ الحاج ...

منظمة التحرير الفلسطينية
المجلس العسكري الأعلى
العمليات المركزية

الأخ الحاج إسماعيل

بيان المعلومات
الصادر عن المصادر العسكرية اللبنانية في ٤ تموز ١٩٨٣

ايضاح: وقعت في منطقة «البحصاص» الواقعة جنوبي مدينة طرابلس مجزرة ذهب ضحيتها حوالي ١٥ شخصاً نتيجة إطلاق النار عشوائياً على المارة من قبل جماعة مسلّحة.

هيئة التنسيق الطرابلسية التقت في منزل رئيسها رشيد كرامي وأصدرت بياناً اتهمت فيه اجهزة رسمية بتدبير المجزرة فما كان من المصادر العسكرية اللبنانية إلا ان اصدرت بياناً بالأسماء المشتركة في العملية وكيفية تأليف مجموعات معينة لتنفيذها وبالتالي كيف نفّذت وذلك بتاريخ ٤ تموز ١٩٨٣

البيان:
«في تاريخ ١٦/٦/١٩٨٣ نفذت مجزرة البحصاص جماعة ارهابية على النحو الآتي:

١ ـ التأليف:
اشتركت في العملية ثلاث مجموعات. الاولى، مؤلفة من: كريم الصياد، عدنان احمد الجماس، سليم عيسى، محمد طيطة الملقب «ابو الزعيم»، ابرهيم سقا، شوقي الموسوي، وكان هؤلاء يستقلون سيارة «مرسيدس» بيضاء من طراز ٤, ٢٣٠٠ الثانية، مؤلفة من: محمد نافذ رسلان الملقب «ابو الرور»، يحيى سقا، نزيه الجقموري، علي الناشف، محمد خليل الملقب «ابو علي». الثالثة، مؤلفة من: ابرهيم عبد اللطيف الايوبي، زهير تنورة ومسلحين آخرين.

٢ ـ التنفيذ:
انتقلت المجموعات الثلاث الى محلة رأس الصخر في البحصاص حيث أطلقت النار عشوائياً وعلى نحو هستيري على كل من وجد في هذا المكان. وبعدها توجه المسلحون الى احد الاماكن في طرابلس بسياراتهم المعروفة والتي لا يزالون يستعملونها حتى تاريخه.

ولقد قرر المخططون اتهام جهاز امني رسمي بارتكاب هذه المجزرة والقيام بحملة اعلامية لابعاد الشبهات عنهم.»

«ان لدى الاجهزة الامنية المختصة معلومات دقيقة ومفصلة عن اسماء اشخاص وجهات معروفة خططت وحرضت على تنفيذ هذه المجزرة، ستحال على المراجع القضائية المختصة لاتخاذ التدابير القانونية في حقهم».

وردّ المصدر على «حملة الافتراءات التي توجه ضد بعض الاجهزة الامنية او ضد عسكريين»، فقال: «انها ليست الاولى ولا الاخيرة من نوعها ولا يمكن الركون اليها خصوصاً ان بعض الذين استخدموا اداة اعلامية لا تربطهم بالجيش وباجهزته اي صلة، وما حيك كان اخراجاً ملفقاً من نسج الخيال. اما خالد السكاف فكان جندياً غراً، وقد سرّح طرداً من الجيش في تاريخ ٥/٦/١٩٨٣ لانتمائه الى الجهات المعروفة اياها التي اشتركت في المجزرة».

نص الرسالة الوداعية
التي ارسلها ياسر عرفات إلى الرئيس رشيد كرامي قبيل مغادرته مع القوات الفلسطينية
مدينة طرابلس الأنوار ٢٠/١٢/١٩٨٣ صفحة ٥

دولة الأخ الرئيس رشيد كرامي*
تحية طيبة مباركة وبعد.
اكتب اليك هذه الرسالة وانا مغادر لمدينتكم العربية المسلمة طرابلس الباسلة، بعد ان شاءت ظروف خطيرة هذا الخروج، وتتابعت بعد ذلك الاحداث الخطيرة والمعارك الضارية التي جرت من حول المخيمات الفلسطينية في الشمال، ومن حول المدينة لتزيد الموقف خطورة.

ولقد كنت اود ان يحدث لقاء بيننا قبل هذه المغادرة، ولكن الظروف حالت دون ذلك.

انني اترك طي هذه الرسالة حوالة مالية من الصندوق القومي الفلسطيني بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، راجياً توزيعها ان تكرمتم كما يلي:
- ٦٠٠ الف ليرة لملجأ الايتام في بلدة البداوي.
- ٢ مليون و ٤٠٠ الف ليرة تعويضات عاجلة لعدد من الاسر المتضررة الفقيرة حسب الكشف المرفق كمساعدة عاجلة لهم.

مع الرجاء التكرم باصدار اوامركم لمتابعة تنفيذ هذا التوزيع عليهم وبصفة عاجلة بسبب احوالهم المادية الصعبة.

واخيراً اتمنى لسيادتكم وللاخوة ابناء طرابلس الصامدين الابطال المثابرين كل التوفيق، راجياً من المولى عز وجل ان يسدد خطاكم على طريق الحق ومن اجل قضايا امتنا العربية المجيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ياسر عرفات

* فور تبلغه مضمون الرسالة اصدر الرئيس كرامي، الموجود في العاصمة السورية، توجيهاته بايداع الكشف المرفق مع رسالة ابو عمار بعدد المتضررين واسمائهم اللجنة الاجتماعية العليا المنبثقة عن هيئة التنسيق والتي يرئسها رئيس بلدية طرابلس عشير الداية بغية صرف المبلغ وفق ما اشار اليه ابو عمار في رسالته، حيث تضمن الكشف المرفق اسماء ٨٩٤ شخصاً

الفصل الرابع

الدور المحلي

رد الرئيس رشيد كرامي
على تصريح الرئيس شمعون في شأن الجيش بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٧٦

«لقد استمعت الى تعليقات من هنا وهناك، من سياسيين ومسؤولين، كلها تدور حول الأوضاع الراهنة، وخصوصاً بالنسبة الى الحلول التي تمكن من الخروج من هذه الأزمة، المحنة التي قلت ولا أزال أردد أن القوة ليست هي الحل، وإنما الحل هو سياسي. والوصول اليه بالحوار والإتفاق

هذا ما أعلنته في مجلس النواب قبل شهر، وحينذاك قامت الإنتقادات حوله، ولكن بعد فترة اقتنع الكثيرون بأنني كنت ولا أزال على حق في ما أقول. وفي موضوع إنزال الجيش الذي يراه البعض الحل العلمي لوضع حد للتقاتل، أي استعمال العنف، كنت أريد أن أسلم مع الرئيس شمعون بنظريته خصوصاً عندما نفى إمكان إنقسام الجيش، هذا في حال الإتفاق على ذلك في مجلس الوزراء.

وهنا أسأل: أو ليست البلاد منقسمة حول هذا الأمر؟ وبصورة أوضح ان الذي طالب بإنزال الجيش هو الفريق المسيحي والذي يرفض إنزال الجيش هو الفريق المسلم. إذاً الإنقسام حاصل ومن يستطيع أن ينكر ذلك؟ وخير تعبير عنه هو في موقف كميل من جهة وموقف كمال من جهة أخرى.

فبين كميل وكمال وصلت بنا الأمور الى هذه الحال. فهما متفقان في منطقة ومختلفان في المنطق. ثم ان ما أوصل البلاد الى هذه المحنة هو انتشار السلاح على هذا النحو الذي تم بموافقة السلطة منذ سنوات ثلاث أو أكثر وتحت سمعها وبصرها بحجة إقامة التوازن بين القوى، لعله يصار بهذه الطريقة الى اضعاف الجميع وبالتالي السيطرة عليهم. وهكذا انتهت الأمور. انه منطق ساذج كانت نتيجته ما وصلنا اليه، وإذا بالدولة هي التي تصبح الفريق الأضعف الذي فقد سيطرته وكل وسائله خصوصاً الجيش، وذلك لأن التصرفات السياسية الرسمية التي أحاطت به ولا أذكر سوى تلك التظاهرة الشهيرة التي طبعته بالطابع الطائفي وهو غير مسؤول عن ذلك. وهنا لا بد لي أن أسأل مع المتسائلين كيف الخروج من الأزمة، وقد قلت وأردد انه قبل التفكير في إنزال الجيش الذي لا يمكن إنزاله إلا باتفاق جميع الأطراف على ذلك.

لهذا قلت وأردد ان من عنده ميليشيا ومسلحون عليه أن يسحب مسلحيه، إذ ذاك يستطيع أن ينفذ القانون، إذ يكون قد أعطى المثل على ارادته في حفظ الأمن. وانه لمن المؤسف اننا لاحظنا منذ أيام تصعيد الموقف عن طريق اجتماعات القمم وما صدر عنها من تصريحات، وكذلك الحصار التمويني وعدم القيام بما يجب لفكه، مما أدى الى تأزيم الوضع من جديد والعودة الى الإقتتال. وعلى ذلك، فانني اقترح على كل الأحزاب أن تعلن وقف الإقتتال وسحب المسلحين وإزالة كل المظاهر المسلحة، وهكذا تعود البلاد الى الأمن والطمأنينة والحالة الطبيعية. وقلت في الماضي أن يداً واحدة لا تصفق. وأكرر اليوم هذا القول. وقلت ان حاميها يجب أن يقوم بما يفرضه الحب لهذا الوطن ولهذا الشعب.

كيفية سقوط مخيم ضبية
في كانون الثاني ١٩٧٦*[1]

ايضاح: مخيم الضبيه يقع على رابية ساحلية شمالي بيروت قبل صخور نهر الكلب. في موضع جميل طبيعياً واستراتيجي عسكرياً، لذلك استعمله الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية منطقة حربية، فحفروا في باطن الأرض الخنادق والممرات وبنوا المستلزمات العسكرية من مستودعات وغرف ومستوصف. . . . ونشر تفاصيل معركة مخيم الضبيه، والمفاوضات بشأنه، وسقوطه، وذيول السقوط. معتمدة الى مصادر ثقة عايشت تلك الحقبة وشاهدت وقائعها واشتركت في ظروفها.

---

*[1] هذا التقرير كتبه السيد فارس الحاج في مجلة اللبناني - العدد ٤٨ ص ٣٩٦.

* الأسباب التمهيدية للمعركة:

مع نشوب الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية التحق بمخيم الضبيه مقاتلون فلسطينيون وشيوعيون ورفضيون، ليسوا اصلاً من السكان اللاجئين المعترف بهم من وكالة الغوث وبفعل وجودهم، اصبحت الطريق الدولية بيروت ـ طرابلس عند ممر نهر الكلب التاريخي تحت هيمنتهم وهي التي تربط كسروان بالمتن.

وتبين من المستندات التي ضبطت في المخيم من مكتب فتح وجود شبكة مهيأة للأعمال الحربية باشراف وقيادة مخيم الضبيه تشمل تجمعات الفلسطينيين واعوانهم في حارة الغوارنة ـ انطلياس (تجمع شيوعي هام جداً) ـ وجل الديب مركز القوميين السوريين الرئيسي وبياقوت ـ والرويسات ـ وديك المحدي... والعملاء التابعين لهم والموزعين سكنياً في قرى الساحل من الضبيه الى الزلقا ـ وتتضمن هذه المستندات جداول تفصيلية بكل تجمع وانواع الأسلحة التي بحوزته، ووزعت على افراده مع ذكر اسماء العناصر ومحل اقامتهم ونوع ورقم قطعة السلاح المسلمة لكل منهم ـ راجع المستند ـ وهناك دليل حسي قاطع لدور المخيم العدواني في المنطقة، وهو اشتراكه بمعركة حارة الغوارنة:

أ ـ بالقصف المدفعي من المخيم باتجاه انطلياس.

ب ـ بارسال امدادات من عناصر بشرية وذخيرة مروراً باحراج ديك المحدي، الرابية ـ حارة الغوارنة ـ اكد هذا مأمون في مقابلة اجرتها معه مجلة صباح الخير العدد ٢٦ ص ١٣ تاريخ ٧٦/٢/٢).

ومع تطور الأحداث والمعارك، كانت تزداد تجاوزات لاجئي المخيم وخاصة المسلحين الطارئين عليه بايعاز من قياداتهم، داخل المخيم وخارجه التي كانت تتجسد:

بقطع طريق نهر الكلب اما باقامة حواجز مسلحة واما بتكثيف عمليات القنص من تلة الشوار باتجاه الأوتوستراد، واما بتعديات مختلفة منها الخطف والتحديات للمواطنين ابناء بلدة الضبية، وكان بعض من الفلسطينيين قد تغلغلوا وسكنوا في بعض منازلها، وكانوا يلاقون تشجيعاً لمثل هذه الإرتكابات ومشاركة من جماعة الأحزاب المسماة يسارية.

* السبب المباشر للمعركة:

خلال الأحداث تجندت الشبيبة اللبنانية في صفوف الجبهة اللبنانية وبمقدمتها حزب الكتائب اللبنانية، وانتظمت معظم شبيبة الضبيه وسكانها في قسم الكتائب في البلدة الذي نما وقوي بسرعة، واتخذ له مقراً سياسياً وعسكرياً، مما اثار حفيظة الأعداء وازعجهم باعتباره سوف يكون قوة مجابهة وعائقاً في طريق تحقيق اهدافهم.

وبتاريخ ١٩٧٦/١/١١ مرت سيارة بداخلها عنصران من الحزب السوري القومي (فصيل انعام رعد) وعنصر ثالث من منظمة فتح امام بيت الكتائب في ضبيه وفتحت النار على حراس البيت الذين ردوا عليهم بالمثل، واصابوا ثلاثتهم بجراح وبذات الفترة قامت مجموعة من الفلسطينيين باقتحام منازل الكتائبيين في محلة زوق الخراب وحطمتها بعد ما اسرت اصحابها كما بدأ قذف الضبيه بكل انواع الأسلحة من المخيم والتلال المحيطة به والمطلة على الطريق الدولي وتسلل الفلسطينيون واعوانهم بين المنازل حتى وصلوا الى مقربة من بيت الكتائب.

المعركة في يومها الأول الأحد ١٩٧٦/١/١١

جرى التراشق بالنيران بين المخيم من جهة، وقوى الكتائب والأحرار من جهة البلدة، وصباح ٧٦/١/١٢ صدر بيان عن الحزب السوري القومي يزعم فيه ان القوات الفلسطينية و«التقدمية» اقتحمت بيت الكتائب ودمرته، وردد هذا الزعم مصدر فلسطيني فيما بعد نشرته الصحف بتاريخ ١٩٧٦/١/١٦ (من بينها السفير).

وكان هذا مجرد زعم باطل عن الصحة. والواقع ان مركز الكتائب وان تعرض للقصف من جهة المخيم إلا انه لم يتعرض لأية اصابة.

* اجتماع تهدئة:

وقد تداعت لجنة التهدئة من الأهالي، وهي التي اخذت على عاتقها السعي لتجنيب المنطقة المعارك الحربية، الى اجتماع عقد في منزل عبدالله ضومط في الضبيه حضره المسؤولون عن حزبي الكتائب والأحرار في البلدة وممثل رئيس مجلس اقليم المتن الكتائبي، في محاولة للتفاهم على وقف القتال وبعد اتصال هاتفي مع المسؤول السياسي عن المخيم طلب اليه اطلاق سراح جميع المخطوفين والإنضمام الى المجتمعين وبعد تنفيذه الأمرين ووقف التراشق موقتاً جرى البحث لناحية امكانية وقف القتال وتحديد شروط التفاهم للمستقبل

بالرغم من المرونة التي سادت جو الإجتماع واعلان الفريقين بان لا مصلحة لأحد باستمرار المعركة، وتكليف لجنة متابعة بمراقبة الوضع ومنع تدخل المخيم بشؤون البلدة. وبينما أوشك الإجتماع على نهايته سمعت فجأة وبجدداً اصوات المدافع تقصف من والى المخيم وقد فسّر هذا الأمر فيما بعد المسؤول العسكري عن المخيم وهو ينتمي الى فتح «بان القوميين الإجتماعيين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية هؤلاء خططهم العام التصعيد».

اليوم الثاني للمعركة الإثنين ١٩٧٦/١/١٢

واستمرت المعركة لليوم الثاني من غير ان تكون الجبهة اللبنانية مهيأة لها كفاية، خطة وذخيرة.

مساء الإثنين، تلقى ابو وجدي ممثل رئيس اقليم المتن الكتائبي مخابرة هاتفية يسأل فيها المتكلم عن تطورات المعركة ويفيد نقلاً عن مصدر قومي سوري مسؤول في ديك المحدي بان المخيم على استعداد لتسليم الأسلحة الثقيلة ولكن للجيش اللبناني مقابل وقف القتال.

ونقل ابو وجدي مضمون المخابرة الى الشيخ امين الجميّل، الذي طلب اليه ان ينتقل الى الضبيه ويجري المفاوضات اللازمة للحؤول دون هدر اية نقطة دم من اية جهة.

الساعة الثامنة من مساء الإثنين اتجه ابو وجدي الى بيت الكتائب في الضبيه وإذ تعرضت السيارة التي تنقله ومرافقيه على الأوتوستراد للقنص الصادر من منازل احد القوميين في الضبيه، اضطر ان يتبع في الظلمة وسيراً على الأقدام ممراً يوصله الى بيت الكتائب حيث وجد في مكتب رئيس القسم عنصرين تمكنا من مغادرة المخيم بمنأى عن الرصاص، ناقلين رغبة المخيم في التفاوض وبالتالي يطلبان وقف اطلاق النار وتأمين المعنيين الفلسطينيين على حياتهم في حال حضورهم للتفاوض.

فكان جواب ابو وجدي سريعاً وواضحاً:

الموافقة على التفاوض في بيت الكتائب انطلاقاً من تسليم المخيم بامرين:

١ ـ ابعاد المسلحين الغرباء عنه نهائياً.

٢ ـ تسليم الأسلحة الثقيلة للجبهة اللبنانية.

وقد اتخذت الترتيبات لتأمين ذهاب الموفدين وعودتها الى ومن المخيم، وقد عادا بعد فترة برفقة المسؤول السياسي عن المخيم فضيل حمدان ـ وهو من منظمة فتح ـ الذي اظهر مرونة ملحوظة واستعداداً كلياً للتفاهم باحثاً بجهد عن مخرج للحرج الناتج عن الرغبة العامة للوفاق وتصميم جماعات الرفض على التصعيد.

وبنتيجة ليلة مفاوضات طويلة، اشترك فيها سمعان كرم مفوض الإعلام في اقليم المتن الكتائبي، تمّ التوصل الى اتفاق درس ملياً ودققت كل كلمة فيه، وقّعه محلياً عن الجانب الفلسطيني فضيل حمدان، كان قد غادر الإجتماع الفترة اللازمة لاستشارة سائر المنظمات في المخيم والقيادة العامة في بيروت.

وفيما يلي صورة النص الكامل للإتفاقية المذيلة بتوقيع «مسؤول فتح التنظيمي والعسكري»* هذا الإتفاق الذي سارعت اجهزة الإعلام الفلسطينية الى تعميم نفي وجوده في اليوم التالي:

«وكان ناطق عسكري فلسطيني قد نفى ما نشر عن «شروط» معينة تم الإتفاق عليها لوقف القتال في منطقة ضبيه» (جريدة السفير العدد ٦٤٧ تاريخ ١٩٧٦/١/١٤ وسواها).

اليوم الثالث الثلاثاء ١٩٧٦/١/١٣

كان من المتفق عليه ان يوقع محلياً عن الجانب الكتائبي جورج خوري رئيس قسم الضبيه، وفي الوقت الذي اكد ابو وجدي موافقة الشيخ امين الجميّل على الإتفاق، ارسل داني شمعون... يطلب الإجتماع برئيس القسم والمسؤول العسكري الكتائبي في منزل عبد الله ضومط.

وبينما سمعان كرم وفضيل حمدان ينتظران في بيت الكتائب، توجه ابو وجدي الى منزل عبد الله ضومط واذ بالجو الغالب رفض الإتفاق وعدم القبول إلا بتسليم كافة الأسلحة.

- ابو وجدي: لا نرضى بنود الإتفاق مرضية جداً والمهم توفير اراقة الدماء.
- داني شمعون: لا نرضى إلا بكافة الأسلحة.
- ابو وجدي: ارى ان الموضوع خطير جداً، ويلزمه مزيداً من دراسة كل الإحتمالات.

---

* انظر صورة الإتفاقية في آخر هذا التقرير

ـ داني شمعون: شو بدو يصير؟ لن يحصل اكثر مما حصل.

ـ ابو وجدي: معركة حارة الغوارنة كانت ضد الشيوعية، ومع ذلك استغلت اعلامياً للإثارة الطائفية، علينا الحذر هذه المرة تجنباً للمحاذير وردود الفعل المهم بالنسبة للمخيم ان يبقى مسالما.

ـ داني شمعون: نحن اتخذنا قراراً لا رجوع عنه، ونتابع معكم وبدونكم.

ـ ابو وجدي: لا بدّ من الإجتماع بالشيخ امين لتقرير الملائم.

الساعة الخامسة صباحاً طلب الى فضيل حمدان تسليم كافة الأسلحة خلال مهلة يتوقف فيها اطلاق النار ولا تتعدى السابعة صباحاً والا يكون الاتفاق بحكم غير الحاصل.

ويبدو ان تفاعلات وتطورات كثيرة تداخلت، وحالت دون الجواب في الوقت المحدد بحيث انقطع كل اتصال بين المخيم وخارجه. وسارت المعركة في يومها الثالث والمبادرة بيد داني شمعون، لجنة الأهالي للتهدئة (المحامي فارس الزغبي، ناصيف جبور، جوزف خوري. . .) تجتمع بأمين الجميّل في مكتبه في محاولة اخيرة لتجنب الموقف الحسم، وتوفير معركة على منطقة الضبيه، وتلتقي الأراء على تحقيق الأهداف باقل اضرار ممكنة وتقرر اجتماع في منزل رئيف جبور في النقاش حيث تحددت نقاط امكانية وضع اتفاق نهائي مع مسؤولي المخيم، ترك من ثم الشيخ امين الاجتماع مفوضاً ابو وجدي بتمثيله والتوقيع عنه عند الاقتضاء.

* ليلة مفاوضات ثانية وكاملة:

وافق المجتمعون على الإتصال بالمخيم وابلاغ المسؤولين فيه بالفرصة الأخيرة المتاحة للتفاوض والحضور الى مكان الاجتماع.

وبينما اللجنة المكلفة تنتظر في الضبيه، ورد هاتف مصدره نزار اسد الأشقر ديك المحدي، يفيد بان فضيل حمدان وبرفقته مسؤول عسكري فلسطيني سوف يصلان مباشرة الى مقر الاجتماع!؟

وفي مرحلة اولى من التفاوض بين لجنة التهدئة والفلسطينيين بدت نتيجتها سلبية وقد بادر المسؤول العسكري مأمون (ولم يكن حاضراً بالأمس المفاوضات في بيت الكتائب) المجتمعين قائلا: لدينا صواريخ كثيرة وفعالة اذا استمر تطويق المخيم سنضرب الضبيه ومختلف المناطق.

مع ذلك تمت المرحلة الثانية وقد اتسمت بمزيد من الليونة وطلب فضيل حمدان مهلة قصيرة للعودة الى المخيم واستشارة من يلزم من هناك لناحية كيفية تسليم الأسلحة وكميتها بما يرضى عنه الفريقان.

* انتظار وحوار:

بالانتظار، ومع الحديث دار حوار بين «ابو وجدي» والضابط مأمون حول تورط الفلسطينيين بالوضع اللبناني، وضياعهم السبيل عن هدفهم النهائي، جاء فيه:

ـ مأمون: تخلقون اجواء مشحونة ضد الثورة الفلسطينية.

ـ ابو وجدي: المؤلم ان الاعلام العربي عامة والفلسطيني خاصة يشوه الحقائق ويعتمد المغالطات فيحرك العاطفة لا العقل ثم انكم دخلتم فريقاً في السياسة اللبنانية.

ـ مأمون: الفئة التي تماشيها تساندنا وتخدم قضيتنا بالتالي لا يمكننا رفض التعاون معها.

ـ ابو وجدي: الواقع في خدمة القضية الفلسطينية لا خلاف عليها، وليس اكثر من الكتائب بل ليس اكثر من الرئيس كميل شمعون من عمل على خدمة القضية منذ نكبة ١٩٤٨، انما الخلاف على من يحاول المتاجرة بها واستغلالها لأغراض وطموحات سياسية.

ـ مأمون: ولكن لماذا لا تستمرون، وهذه الخدمة يجب ان تتجسد عملياً، وما بيانات الكتائب المتكررة إلا لاذكاء الكراهية لنا.

ـ ابو وجدي: مرة جديدة، يبدو انكم تريدون فهم الكتائب اللبنانية والموقف اللبناني عامة عن طريق اخصامها.

انتم تريدون فهم مواقفنا من خلال كمال جنبلاط، الذي يريدكم بدوره وسيلة لتمكين نفوذه وتحقيق ماربه. وتستمعون الى عبارات قاموسه المغرضة والمثيرة كأنها حقائق وهنا الخطأ. ان الكلمات عند الكتائب تفي مدلولها، ثم الكتائب غير معقدة، وهي من القوة بحيث تعرف ما تريد وتعمل ما تريد على انه حق، ومن هنا كره الكتائب اذا صح وجوده هو لتجاوزاتكم وليس لكم ولا لقضيتكم.

ـ مأمون: انت تبالغ في تصديقنا لكمال جنبلاط أو لسواه، نحن جماعة قضية ونقبل اية مؤازرة تقدم لنا، ونأمل للمستقبل ان تكثر لقاءات التعاون والمصارحة فيما بيننا فنتجنب (على صعيد الضبيه) ما امكن من السلبيات ونأمل صباح غد ان نلتقي في المخيم ونأخذ القهوة.

ـ ابو وجدي: بكل طيبة خاطر، بعودة فضيل حمدان من المخيم بدا الانشراح على محياه وكأن الاتفاق حاصل ومن ضمنه تسليم الأسلحة، لكن قبل اكتمال حلقة الاجتماع طلب امكانية الاتصال هاتفياً ومباشرة بالقيادة في بيروت مع ابو الحسن شخصياً، فتأمنت المخابرة من جهاز في الغرفة المجاورة والى جانبه مأمون، ثم نادى داني شمعون لمكالمة ابو الحسن، ثم طلب ابو وجدي للاستماع الى بنود اتفاق يتبادله داني وابو الحسن على الهاتف في اللحظة ذاتها ومضمونه:

* سحب كل المسلحين الى مواقعهم.
* سحب الأسلحة الثقيلة الى المستودعات داخل المخيم
* عدم الظهور بمظاهر مسلحة داخل او خارج المخيم؟
* فتح طريق الأوتستراد.
* تسليم كل المخطوفين.
* اخراج الغرباء من المخيم (من ليس من سكانه من الفلسطينيين والليبيين والعراقيين و. . .)

وسأل داني ابا وجدي رأيه، الذي اجاب الم يكن من الأجدى توقيع اتفاق الأمس.

ـ داني شمعون: ولكن اهمية الاتفاق بالنسبة للضبيه، في انه يلغي اتفاقية القاهرة بحيث يمتنع الظهور بالمظاهر المسلحة.

ـ ابو وجدي: ما يمكنني البت به هو وقف اطلاق النار اما وقف القتال على ضوء هذه البنود فيقتضي الرجوع الى الشيخ امين بالذات.

وكانت الساعة الخامسة و٤٥ دقيقة صباحاً ولاحظ المجتمعون ان مثل هذه النتيجة لم تكن بحاجة لمثل هذه المفاوضات واتصل ابو وجدي فوراً بقسم الضبيه الكتائبي معطياً الأمر بالتوقف عن اطلاق النار بانتظار التعليمات النهائية من رئيس الاقليم.

ماذا كان الوضع حقيقة في المخيم، ولم يفد احد عنه المجتمعين؟ منذ الأمس، والمخيم بحكم الساقط عسكرياً، وقد تم التشاور بين سكانه بوجوب الإستسلام، وقد كلفوا فتاتين الساعة الثانية من بعد ظهر الثلاثاء برفع رايات بيضاء وبالسير في منتصف الطريق باتجاه بيت الكتائب لابلاغ الرغبة بالاستسلام، لكن بسبب كثافة القصف والتراشق اضطرت الفتاتان للاختباء لمدة ست ساعات متواصلة ولم تتمكنا من تنفيذ المهمة، مما ساعد على الظن بانهما قتلتا أو خطفتا، ولم يبق إلا انتظار الصباح للتجمع انطلاقاً من الملاجىء ورفع الرايات البيضاء بصورة جماعية.

اما اجتماع المفاوضة فقد انتهى على تقرير وقف اطلاق النار فوراً، وانتظار موقف الشيخ امين الجميّل فيما يتعلق بسائر البنود، وعلى هذا وبترقب تفاؤلي قام ابو وجدي وسمعان كرم بتأمين ايصال فضيل حمدان ومأمون الى المخيم، بعد ان تعهد الأولان بارسال سيارة اسعاف مجهزة لنقل جريحين منذ الأمس يتعذر علاجهما في مستوصف المخيم لفقدان وسائل العلاج. . .

وامام بيت الكتائب جاء من يفاجيء ابا وجدي بان الرجال والنساء والأطفال اصبحوا جميعاً خارج المخيم تعبيراً عن الاستسلام، فافاد ابو وجدي فضيل حمدان طالباً اليه طمأنة الأهلين بعد ان يتأمن ايصالهما الى المخيم ولم يكن بدراية احد بعد بان القوات اللبنانية كانت على وشك الانتهاء من عملية الاقتحام.

واذا لم يتم تلبية الوعد بشرب فنجان قهوة في المخيم بفعل التطورات السريعة، فان حياة مأمون انقذها سمعان كرم، وحياة فضيل انقذها ابو وجدي وان المخيم الذي سقط نهائياً حوالي الساعة السابعة صباحاً عاد اليه ساكنوه قبل الواحدة ظهراً بفضل المعاملة الإنسانية وسرعة التدابير المتخذة من القيادة اللبنانية والمسؤولين الكتائبيين.

اما التغطية الاعلامية المتحيزة على ضخامة ما نشر من اضاليل واكاذيب وارهاب فكري، فلا بدّ من ان تتكشف وقد انكشفت، فبيت الكتائب الذي عمموا خبر تدميره لم يدمر ولم يصب بأذى، والخوري المسن الذي سحلوه على صفحات جرائدهم بقي حياً يرزق، ومأمون الذي كذبوا صحة مؤتمره الصحفي قال الحقيقة كل الحقيقة بحضور امين الجميّل، وخان الحقيقة وخانته الجرأة في مؤتمره الصحفي في قيادة فتح.

صورة الاتفاقية المذيلة بتوقيع «مسؤول فتح التنظيمي والعسكري» التابعة لتقرير «كيفية سقوط مخيم ضبيّة»

بيان حزب الكتائب اللبنانية
حول المبادرات العربية بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٧٦

«في الإجتماع اليومي الذي عقده المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية برئاسة الشيخ بيار الجميّل، اطلع على النصوص الحرفية لتصريحات الرئيس أنور السادات والسيد اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر وبيان وزير الإعلام السعودي وبيان حكومة قطر كما تناقلتها الصحف والإذاعات، وأعاد تقييمها في ضوء التطورات العامة على الساحة اللبنانية، وأعلن ما يأتي:

١ ـ حدد الرئيس أنور السادات موقف مصر بقوله تكراراً: ارفعوا أيديكم عن لبنان، وكان سبق له أن أطلق هذه العبارة في مناسبة حافلة وتردد صداها في العالم أجمع، كما أكد في مناسبات أخرى قبلها وبعدها ان هناك تدخلاً خارجياً في شؤون لبنان عربياً وغير عربي. وعين في وضوح بعض الجهات التي تقوم بهذا التدخل.

٢ ـ لكن دعوة الرئيس السادات الى رفع الأيدي عن لبنان بقيت مجرد مناشدة عامة وفي المطلق من دون أن يعقبها أي مسعى عملي يساعد على اخراج لبنان من محنته المصيرية، بينما استمر التدخل الخارجي سافراً وعلى أوسع نطاق موقعاً في البنية اللبنانية أفدح الخسائر بلا رادع ولا وازع.

٣ ـ اما بالنسبة الى جواب الرئيس السادات عن سؤال عن موقف مصر إذا حاولت اسرائيل الإعتداء على لبنان في هذه الظروف وقوله: «اننا لن نتحمل أن تستغل اسرائيل هذا الموقف، وإذا حدث فلدينا مسؤولياتنا التي سنتخذها» أما بالنسبة الى هذا الإعلان فاننا نؤكد للرئيس السادات ان أي اعتداء اسرائيلي في السابق واللاحق ما كان ليلحق بلبنان جزءاً يسيراً مما ألحقه به عدوان الإخوان من داخل وخارج، وبالتالي اننا نعتبر أن مسؤولية الشقيقة الكبرى يجب أن تكون تجاه العدوان وليس فقط تجاه مصدر العدوان في الوقت الذي يعرف الجميع أن اسرائيل لا تطمح الى أن تكبد لبنان أكثر مما يكبده الإخوان من ضحايا وخسائر، خصوصاً بالقضاء على الصيغة اللبنانية التي هي الدحض الحسي الوحيد للدولة الصهيونية.

٤ ـ وعلى هذا الأساس، فمن حق لبنان أن ينتظر من الرئيس السادات، بطل العبور الذي نكن له كل مودة وتقدير واحترام، ومن الشقيقة الكبرى مصر مبادرة عاجلة للمساهمة في عملية انقاذ لبنان من الدمار المادي والمعنوي.

٥ ـ وفي الوقت الذي نتلقى بارتياح قول وزير خارجية مصر بضرورة التحرك من دون ابطاء لوقف النزف وحقن الدماء بين أبناء الأمة الواحدة ووجوب كف عناصر التدخل والإثارة عن العبث والإستغلال لإثارة فتنة دامية تعصف بمصالح شعب لبنان والمصالح القومية العليا، في الوقت عينه نستغرب ما نسبه الى عناصر كتائبية وبعض الفئات الموالية لها من أعمال ضد مخيمات الأشقاء الفلسطينيين، لأننا نفترض أن شخصية في مسوى وزير خارجية مصر، الرجل الموضوعي والعقلاني، يجب أن تكون مطلعة على الحقائق المجردة ولا يجوز أن تأخذ بالإشاعات والدعايات المغرضة المضللة وأن تتأثر بالشحن الإعلامي الذي خبرته مصر وكان في أساس قرارها بوقف اذاعة «صوت فلسطين» من القاهرة. ان الذي يتعرض للعدوان اليوم في لبنان هو لبنان نفسه واللبنانيون وليست مخيمات الأشقاء الفلسطينيين التي تحولت كلها الى معسكرات وترسانات للأسلحة الثقيلة في قلب الوطن اللبناني، تقصف الأحياء السكنية وتحتل أجزاء واسعة من الأرض اللبنانية وتفرض سلطانها على مناطق بأسرها في طرابلس والشمال كما في صيدا والجنوب وبعلبك والبقاع وقسم من العاصمة بيروت، ممعنة تخريباً وارتكاباً واستقرارا».

ولا شك في أن المقاومة الفلسطينية لم توجه الى اسرائيل جزءاً من ألف من الأسلحة التي تستعملها ضد اللبنانيين ولم توقع باسرائيل جزءاً من مليون من الأذى الذي الحقته بلبنان.

وان اللبنانيون تجاه هذه المأساة المتواصلة منذ عشر أشهر وبغياب الشمل العربي والمشاركة العملية في الإنقاذ، هم في موقع الدفاع عن الوطن والدولة عن الأرض والكرامة عن الحياة والمقدسات وكلها اليوم تنتهك وتستباح من قبل الإخوان على أرض لبنان، وان أي عملية يقوم بها اللبنانيون تكون فقط في نطاق الدفاع المقدس عن الوطن والنفس وقد أعطى اللبنانيون ولا يزالون يعطون الأمثلة العليا لنبل الضيافة وشهامة القتال وهم لا يطلبون سوى ما يطلبه كل مصري شريف لمصره وكل انسان شريف لوطنه. وكم يحز في نفس اللبنانيين أن يروا بعض الدول العربية تصدر عن عصبية فئوية لا عن روح اخوية، مما

يضاعف قلقهم ويعزز شكوكهم في النيات المبيتة لهم.

٦ ـ وهذا هو حالنا عندما نطلع على البيان السعودي، مثلاً، والذي حصر اهتمامه وقلقه في موضوع تطويق مخيمات اللاجئين، في حين كنا نتوقع منه أن يلتفت الى المناطق اللبنانية المحتلة والمطوّقة وآلاف العائلات المهجّرة والمرافق المعطلة والمؤسسات المشلولة والأمن السليب والسيادة المفقودة، خصوصاً أن جميع اللبنانيين يكنون للمملكة العربية السعودية كل محبة واكبار ويعتبرون ملكها وامراءها ورجالاتها خير الأهل وصفوة الأصدقاء.

ان جميع الإخوان العرب يعرفون وجميع الفلسطينيين الصادقين يعترفون بأن لبنان كان ولا يزال أوفاهم بقضية فلسطين واسخاهم في سبيلها واحرصهم عليها وارحبهم في استضافتها، وحسبه انه قدم لها فلس الأرملة في حين تصدق عليها غيره بفضلات الموائد.

واننا نسأل لمذا يطلب من لبنان ما لا يطلب من غيره من الدول العربي؟ ولماذا يفرض عليه ما لا يفرض على سواه؟ ولماذا تريد منه الدول العربية أن يتحمل ما لا تريد هي أن تتحمل، بل ما تأبى أن تشارك في حمله؟ هل لأن لبنان مستضعف وقد استقووا عليه؟ هل لأن اللبنانيين متقسمون طوائف ومنقسمون مناطق، وقد استغلوا هذا الإنقسام والتقسيم لإلهاء الفلسطينيين عن قضيتهم فأصبح لبنان هو البديل لفلسطين وأصبحت معركتهم ضده بديلاً لمعركتهم مع اسرائيل؟

٧ ـ هذه الأسئلة تتوارد في كل الأذهان، ونحن مضطرون الى طرحها من قبيل الإخلاص مع النفس والصدق مع الآخرين، خصوصاً عندما تلتقي مصادر مسؤولة في بعض العواصم العربية على نوع واحد من الإعلانات المبنية على الإنحياز الذي يجب أن يترفع عنه رجال الدولة والقادة المسؤولون.

٨ ـ لقد توجهنا منذ اللحظة الأولى الى الملوك والرؤساء العرب، ليقفوا بأنفسهم على حقيقة ما يجري في لبنان واحتكمنا اليهم، واننا لا نزال نتوجه اليهم واليهم نحتكم. كما اننا رحبنا بالبادرة السورية المشكورة ولا نزال نرحب باستئنافها يقيناً منا ان البلدين التوأمين مرتبطان حياتياً، ومن الطبيعي ألا يقف أحدهما متفرجاً على محنة الآخر، خصوصاً عندما تكون لمحنة أي منهما انعكاسات حتمية على الآخر.

٩ ـ ولا يفوتنا للمناسبة التنويه بالدعوة الأخوية الكريمة التي صدرت عن دولة الكويت الى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب حول موضوع الأزمة اللبنانية، لكن كل هذه التحركات بقيت من دون نتيجة ملموسة ولا يزال لبنان يعاني التمزق ويتكبد الخسائر التي تفوق قدرة احتمال أي دولة قريبة أو بعيدة من دون نجدة ولا اغاثة، كأن مأساته لا تعني احداً.

١٠ ـ من أجل ذلك، نجدد النداء الى كل الدول العربية، ملوكاً ورؤساء وحكومات وشعوباً، للقيام بمبادرة انقاذية حاسمة، طالبين أولاً تأليف لجنة تحقيق رسمية مشتركة تتولى في أسرع وقت وضع تقرير عن حقيقة ما جرى ويجري في لبنان لأخذ اجراءات لمنع تفاقم الكارثة اللبنانية وتحويل لبنان الى قضية دولية، لأن اللبنانيين مصممون على استنفاد كل الوسائل الأخوية قبل سلوك سائر الدروب انقاذاً للبنان الوطن والدولة، لبنان التراث والحضارة والقيم الإنسانية.

١١ ـ اننا لا نزال نثق بإمكان الإنقاذ عن طريق مبادرة عربية جماعية أو متعددة أو منفردة، فعسى ألا يدفعنا الإمعان في التجاهل واللامبالاة أو التردد والإنحياز الى شفير اليأس الذي لا يبقى معه مناص من الحلول القصوى التي نتمنى ألا نضطر الى اللجوء اليها».

رسالة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية
الى قائد الجيش حنا سعيد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٧٦

«حضرة العماد قائد الجيش.

في غمرة الأحداث الدامية المؤلمة التي تعصف بلبنان العزيز، وأما استمرار الحملات التي تحاول النيل من لبنان وجيشه بمختلف السبل والأساليب، يطيب لي أن أوجه تحية تقدير واعتزاز الى جيشنا الباسل وأن أسجل له ما برهن عنه دوماً من انضباط فرض احترامه على الجميع ومن صمود في وجه كل التجارب التي مرت وتمر بها هذه المؤسسة التي غدت من كيان هذا الوطن وحجر الزاوية في سياج السيادة.

ان الروح الوطنية الواحدة التي يتحلى بها أبناء جيش لبنان، تجعل منه القدوة التي يجب أن يستنير بها جميع أبناء لبنان. فالسياسات تتبدل ورجال السياسة يزولون لكن لبنان باق وباقية معه مؤسسة الجيش. ذلك أن دين الجيش، ويجب أن يبقى بعد الله، لبنان، وأن طائفة الجيش كانت ويجب أن تبقى لبنان. وعندما يحافظ الجيش على وحدته وتماسكه ويعززهما، يحافظ في الوقت ذاته على وحدة اللبنانيين وتماسكهم ويجنبهم خطر الإنقسام.

فالى هذا الواجب، واجب الدفاع عن وحدة الجيش أدعوكم. واعلموا أن ثقة جميع اللبنانيين بجيشهم لا تتزعزع وان كل المحاولات التي تستهدف تفريغ هذه المؤسسة من قدراتها ستتحطم كما في كل المحاولات السابقة أمام ايمان الجيش بلبنان وطناً لجميع بنيه.

رئيس الجمهورية
سليمان فرنجية».

بيان استقالة السيد رشيد كرامي
بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٦

«في غمرة الأحداث الأليمة والتطورات التي تخلق كل يوم واقعاً جديداً، يحملنا كل ذلك على التفكير الدائم بما يجب أن نعمله في سبيل اخراج البلد مما يتخبط فيه وانقاذا للمواطنين مما يتعرضون له. ويشهد الله انني حاولت منذ اليوم الأول لتسلمي المسؤولية أن أعمل بكل ما أستطيع في سبيل هذا الهدف. ولقد حاولت مراراً وتكراراً، وكلما انست الوصول الى الحل المنشود، كنت أجد من جديد الأحداث تتفاقم بحيث أن جهودنا تذهب مع الريح.

وعلى رغم ذلك لم نيأس بل كنا في كل مرة، وبثقة وايمان، نتابع السير في الطريق الذي شاء القدر أن نسير فيه في هذه المرحلة التاريخية من وجودنا وحياتنا ومصيرنا.

انني في ضوء ما جرى هذين اليومين، وبعد كل الجهود المبذولة والوقائع التي بدأت بالحصار في المنطقة الشرقية، ثم موضوع مخيم ضبيه، وبعده قضية الدامور وجوارها والسعديات، ثم اليوم، وبعد وقف اطلاق النار الذي وافق عليه جميع الأطراف، لكنه على رغم ذلك لم يبصر النور ولم يتحقق لساعة واحدة إذ ان النار بقيت مشتعلة ويا للأسف، وإذا بموضوع المسلخ والكرنتينا يتجدد، بل انه لم يهدأ. . . وصلت الى قناعة بتعذر الإستمرار في المسؤولية على رغم كل المساعي التي بذلت والتي لم تؤد بالنتيجة الى ما هو مرغوب فيه.

وهنا لا بد لي من أن أنوه بأن الدولة كسلطة، كامكانات، كمؤسسات لم يعد لها من فاعلية تجعلني أستطيع بواسطتها أن أقوم بما يفرضه الواجب على رغم كل ما قيل ويقال، خصوصاً بالنسبة الى الجيش الذي رفض البعض مجرد استعماله كجيش في حين أن البعض الآخر أصر على استعماله ونزوله للقيام بدوره. وعلى رغم هذا الإختلاف في الرأي الذي لم أقف عنده إلا نتيجة قناعتي الشخصية بأن الجيش استعماله لا يمكن أن يحسم الموقف، بل في رأيي قد يكون من جراء استعماله تفاقم في الوضع وزيادة في التدهور. ولربما بعض الوقائع والحوادث تشهد على صحة ما أقول. وما لنا ولهذا كله، فالأيام ستثبت من

هو على حق بالنسبة الى هذا. ولكن اليوم، وقد شعرت بأن الأبواب كلها سدت ولم يعد من سبيل أمامي، وبأن المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقي وما يأمله المواطنون منا كسلطة، لم يعد من الممكن أن أقف عنده من دون الإقدام على الخطوة التي لا بد من تحمل مسؤولية الإقدام عليها، لا تهرباً أمام الصعوبات والمخاطر، ولكن آملاً في أن يكون في مثل هذه الخطوة ما يفسح في المجال أمام أي شيء آخر، فيساهم في أي حل لعل فيه ما يحقق الذي نريده ونتمناه جميعاً، أي العودة الى الإستقرار والحياة الطبيعية. ولا أريد أن أدخل الآن في أمور كثيرة حتى لا أخرج أبداً، فأنا دوري كان وسيبقى العمل على التهدئة وعلى اطفاء هذا الحريق المستمر، وحسبي انني مرتاح الضمير وان الأيام ستشهد بما تحملته، إذ ان ما تحملته هو كثير. ولا أريد أن أزيد.

والآن أقول، انني في ضوء هذا التحليل وهذا الشعور، اتصلت بفخامة رئيس الجمهورية وأبلغته موقفي هذا، أي الإستقالة، تاركاً لفخامة الرئيس أن يتخذ في ضوء مسؤوليته ما يراه في مصلحة هذا البلد. وشكراً».

نص حديث الرئيس كميل شمعون
الى هيئة الإذاعة البريطانية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٦

س ـ ما هو الأمل في دوام الإتفاق الأخير لوقف اطلاق النار بعد تجربة الإتفاقات السابقة؟

ج ـ لنأمل فقط. وأنا آمل في أن يدوم أكثر أو يكون نهائياً. ربما تريد الآن أن تسألني إذا كنت متفائلاً أو متشائماً. حسناً أنا لست متفائلاً ولا أحب أن أكون متشائماً. وعدم تفاؤلي يعود الى خبرتي بالتجارب السابقة لاتفاقات وقف النار التي انتهت دائماً نهاية غير سارة. وهذا الإتفاق أيضاً يمكن أن تكتب له النهاية نفسها.

س ـ ما هي في رأيك مدة دوام هذا الإتفاق؟

ج ـ قلت لك انني آمل في أن يدوم الى الأبد، ومن المستحيل أن اعطيك جوابا. ان ذلك يتعلق بالإرادة الحسنة والناس الذين بدأوا المشاكل. هل تعرف ان بين الناس الذين بدأوا المشاكل عناصر كثيرة تريد تهديم النظام السياسي والإقتصادي القائم في لبنان؟ كل اليساريين والشيوعيين الفلسطينيين والفلسطينيين يريدون تهديم النظام اللبناني. وهناك، ويا للأسف، بعض الدول العربية التي ترسل قوات وعناصر واموالاً ومعدات عسكرية لتهديم النظام اللبناني.

س ـ الى من تشير بالتحديد؟

ج ـ بالتحديد الى السيد القذافي الذي كان يعمل مع غيره. لكنه هو بالتحديد الذي عمل منذ البداية على إرسال مرتزقة واموال ومعدات عسكرية لتهديم النظام اللبناني. لماذا؟ من الصعب معرفة السبب. إذ ليست بيننا حدود مشتركة ولا مصالح خاصة متنازع عليها. انه يفعل ذلك لأنه يريد أن يفعل ذلك. وبين الذين قتلوا منذ بدء المشاكل والحوادث العديد من الليبيين.

س ـ كيف ذلك، وقد اتهمت قبل ايام وفي الوقت ذاته سوريا باجتياح لبنان، وكيف تقبل الآن الإتفاق السوري لوقف اطلاق النار؟

ج ـ التقارير الرسمية التي تلقيناها أفادت ان فرقاً سورية اجتاحت الحدود اللبنانية في البقاع والشمال. وقد أكد هذه التقارير عسكريونا.

س ـ هل تتحدث عن الجيش السوري الرسمي أم عن جيش التحرير الفلسطيني؟

ج ـ من الصعب جداً التمييز بين الجيش السوري وتلك التشكيلات العسكرية التي يأمرها عدد من الضباط السوريين والتي يقاتل في صفوفها عدد آخر من الضباط السوريين في صورة غير رسمية. ولا ننس ان كل التجهيزات والمعدات العسكرية تأتي من سوريا. وأنا لا أرى كبير فرق بين فلسطينيين تسلحهم سوريا أو تأمرهم والجيش السوري نفسه. انه ربما أقل رسمية من التعدي بواسطة الجيش السوري لكن النتيجة واحدة تماما.

س ـ كيف يتفق أن تتهم سوريا باجتياح لبنان وفي الوقت نفسه تقبل مشروعها للسلام؟

ج ـ أنا قلت انه لا اعتراض لدي. وأنا لا أعرف المشروع السوري ولم أقبله. وانما قبلت المبادرة السورية لإعادة السلام الى هذه البلاد للحفاظ ما أمكن على علاقات جيدة بين لبنان وسوريا.

س ـ تقول انك لا تعرف شيئاً عن المشروع السوري؟

ج ـ لم أطلع عليه. قلت ما قلته أمس من أنه ليس لدي اعتراض على المبادرة السورية. هذا كل شيء وهذا كل ما قلته أمس ولم أضف شيئاً الى ذلك.

والآن إذا كان السوريون يريدون فعلاً وقف المشاكل التي بدأت بفضل المعدات العسكرية السورية، واذا كانوا مخلصين ففي امكانهم ذلك.

س ـ ماذا يجب أن يتضمن مشروع السلام السوري حتى يكون مقبولاً في رأيك؟

ج ـ يجب بادىء ذي بدء تطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت المعقودين بين اللبنانيين والفلسطينيين. إذا طبقا اعتقد أن السلام سيعود الى البلاد.

س ـ ما هو موقفك من التدخل السوري؟

ج ـ قلت أن لا اعتراض على التدخل السوري لأجل الحفاظ على العلاقات الجيدة بين لبنان وسوريا على رغم ما حدث أخيرا. وأنا أريد أن أكون بناء لا هداما. إذا كان السوريون راغبين في المساعدة لإعادة السلام، ففي امكانهم أن يفعلوا ذلك لأن كل المنظمات الفلسطينية تحت حماية سوريا.

س ـ بصفتك وزيراً للداخلية، ما هو موقفك من وقوع اجزاء لبنانية عدة تحت الإشراف الفلسطيني؟

ج ـ انه واقع لا احبه ويا للأسف ليس لدي الإمكانات والوسائل لمنعه بسبب تدهور وضع الأمن ولأنه ليس لدينا شرطة كافية، كذلك بالنسبة الى الدرك. وفي ما يختص بالجيش كان هناك دائماً خلاف بيني وبين رئيس الحكومة حول استعماله. منذ البداية طلبت استعمال الجيش لأن المشاكل كانت ذات حجم كبير وأهمية ضخمة. ولكن كان علينا استعمال الجيش منذ البداية وكان في امكانه عندها أن يعيد الوضع الى طبيعته لو استعملناه. وإذا استعملنا الجيش الآن نكون فاعلين ما يجب أن نفعله بموجب القانون الذي سمح لنا باستعماله إذا بلغت الأحداث حجماً لا تستطيع قوات الشرطة مواجهته، وكوزير للداخلية يسمح لي بالقانون باستدعاء الجيش.

س ـ هل توافق على أن عدم تدخل الجيش كان لتجنب الإنقسام في البلاد؟

ج ـ لأن الجيش لم يتدخل منذ البداية توسعت الحوادث توسعاً خطيراً كما نراها جميعا. وفي ما يتعلق بالتقسيم أقول لكم انه ضده ولكن ربما يأتي وقت يصبح فيه التقسيم غير ممكن تجنبه إذا تجددت الحوادث.

س ـ هل تعتقد-أن التقسيم أصبح غير ممكن تجنبه منذ الآن؟

ج ـ حتى الآن في استطاعتنا منع التقسيم ونريد ذلك. ولكن إذا تجددت الحوادث سيكون تجنبه غير ممكن.

س ـ أليس التقسيم واقعاً فعليفا الآن؟

ج ـ واقعياً هناك نوع من التقسيم. ولكن إذا عادت الحال الى طبيعتها وتجاوزنا الصعوبات، ففي الإمكان توحيد البلاد البلاد مجدداً. وإذا لم يكن وقف النار نهائياً فانني أعتقد أن التقسيم يصبح غير ممكن تجنبه.

س ـ هل تعتقد أن السيادة اللبنانية مرتبطة بتجريد الفلسطينيين من السلاح؟

ج ـ إذا استطعنا تطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت، اعتقد أن السيادة اللبنانية ستكون في مأمن. وإذا لم تتمكن من تطبيقها أعتقد أن السيادة اللبنانية تبقى ناقصة ومنتهكة، وعندها العلاج الوحيد يكون في طلب تدخل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، لأن توسع الحوادث على هذا النحو سيشكل تهديداً خطيراً للسلام في كل مكان.

س ـ اعتقد ان ذلك يتوقف على تجريد الفلسطينيين من السلاح، كذلك المسيحيين المقاتلين.

ج ـ في الدرجة الاولى لنمنع العناصر الغريبة من الحاق الاذى الذي كانت تلحقه حتى الآن بلبنان. لدينا لبنانيون يدافعون عن وطنهم في وطنهم ضد الغرباء. وبعد كل شيء الفلسطينيون هم غرباء في ما يختص بلبنان. قدمنا لهم كل اسباب الضيافة الممكنة ولكن كما رأينا حاولوا انشاء دولة ضمن الدولة وجيشاً اقوى من الجيش اللبناني. والآن يحاولون ان يسيطروا على الوضع ضد السيادة اللبنانية والقتال قاد معظمه فلسطينيون. والعناصر اللبنانية التي قاتلت الى جانبهم اقل من ١٠٪ و ٩٠٪ من المقاتلين الفلسطينيين. وفي كل مكان هذه حقيقة، وقد حصلنا على عدد من الهويات والمعدات العسكرية التي يستعملها الفلسطينيون. خذ الدامور مثلاً. معظم المقاتلين كانوا فلسطينيين وربما ١٪ او أقل كان لبنانياً. هؤلاء الذين قتلوا في الجية فلسطينيون. حتى في بيروت معظمهم فلسطينيون. والذين نسميهم «المرابطون» هم جزء من فتح.

س ـ بما ان لديهم هذه القوة الهائلة، فكيف استمر القتال؟
ج ـ عددهم كبير جداً ولكن ليست لديهم شجاعة التنظيم وفعاليته.

س ـ وما دام العدد حاسماً، فلماذا استمر القتال؟
ج ـ عدد المقاتلين الفلسطينيين كبير والمعدات العسكرية لديهم مذهلة، ومع ذلك لم يتمكنوا من التغلب على المقاومة اللبنانية، وآمل الا يتمكنوا ابداً من ذلك. فمعظم هؤلاء مرتزقة في حين ان اللبنانيين يقاتلون من أجل الحفاظ على بيوتهم ووطنهم. وهذا هو الفرق.

س ـ هل ان السيادة اللبنانية متوقفة على تجريد الفلسطينيين من السلاح؟
ج ـ نعم.

س ـ اذا طبق اتفاقا القاهرة وملكارت هل تتحسن الحال؟
ج ـ نعم.

س ـ هل تعتقد ان دور بيروت كعاصمة مالية للشرق الاوسط قد انتهى؟
ج ـ اقول جازماً لا. شرط وقف القتال. واذا توقف فبعد سنة او سنتين يمكننا اعادة بيروت عاصمة مالية للشرق الاوسط.

س ـ كيف ذلك؟
ج ـ سيعاد بناؤها. اللبنانيون يملكون امكان البقاء. صادفنا في تاريخنا صعوبات عدة وتمكنا من اجتيازها.

س ـ ولكن ليس مثل هذه الصعوبات.
ج ـ اوافق على ان الحال الراهنة هي اكثر صعوبة لكننا نستطيع تجاوزها.

س ـ كيف يمكن بناء بيروت مجدداً؟ لقد تحدثت مع عدد من الاقتصاديين، فأكدوا لي استحالة ذلك، خصوصاً ان اموالاً كثيرة اخرجت من البلاد والخسائر التي وقعت تقدر بالملايين.
ج ـ صحيح ان الخراب كبير والخسائر جسيمة لكن البلد الوحيد الذي تتمتع فيه الشركات بالحرية والمناخ الملائم لنشاطاتها يبقى لبنان شرط ان يعود الى حاله الطبيعية، وهذا مهم جداً. اذا نظرنا حولنا نجد ان القاهرة اكبر من بيروت ومصر اكثر من لبنان سكاناً. وثمة بلدان اخرى في المنطقة اغنى من لبنان وفيها نفط، ومع ذلك بقيت بيروت مركز خيار هذه الشركات.

س ـ قررت بعض الشركات النزوح عن لبنان.
ج ـ ستعود مجدداً. ربما في بطء لكنها ستعود. وفي استطاعتنا نحن ان ننشىء شركات وان نبني اقتصادنا. لا صعوبة في ذلك.

س ـ ماذا بالنسبة الى الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية؟
ج ـ ستعود مجدداً. بيروت ستبنى مجدداً. لا مشكلة في ذلك اذا عادت الحال طبيعية. من الآن حتى سنة اذا عدت الى بيروت ستراها مبنية من جديد.

س ـ من تظن انه المنتصر في هذه الحرب الاهلية؟
ج ـ لا منتصر في هذه الحرب الاهلية. وآمل في ان يكون المنتصر احياء الوطن وسيادته. هذا ما آمله. نريد السلام والديمقراطية وشعبنا يتجول من دون ان يوقفه غرباء في منتصف الليل على الطرق ويقتلوه اذا لم يبرز لهم جواز سفره او يسلمهم نقوده.

س ـ لا يزال ذلك يحصل الآن.
ج ـ اننا ما زلنا في حالة حرب. لذلك تحصل هذه الامور. ولم يكن ذلك يحصل بين اللبنانيين قبل الصيف الاخير. كان يحصل من الجانب الفلسطيني ضد اللبنانيين، وهذا ما سبب الاصطدامات وتدهور الوضع الامني. في العام ١٩٦٩ حارب

الفلسطينيون الجيش اللبناني وفي العام ١٩٧٣ حاربوه كذلك. وبين ٧٣ والآن بدأ الفلسطينيون كل الاصطدامات والمشاكل التي ادت الى هذه الحال.

س ـ اذا كان هناك من منتصر، فهل توافق على انه الجانب الفلسطيني الذي يشرف على جزء كبير من البلد؟
ج ـ صحيح انهم يشرفون على جزء كبير من البلاد، لكن الوطن ما زالت لديه الارادة وستتابع ما دام لا حل هناك.

وبعد ذلك دردش شمعون مع الصحافي الذي سجل الحديث وقال: «ان ما يحدث في لبنان يذكرني بالحرب التي وقعت في اوائل العشرينات بين اليونان وتركيا. يومها ارسلت فرنسا مدفع الـ ٧٥ الشهير في ذلك الحين الى اليونان لمساعدتها. وبعد انتهاء الحرب حاولت فرنسا ترميم علاقاتها مع تركيا، فقدمت لها بعض المساعدات. فكتبت صحيفة انكليزية لا اذكر اسمها ان فرنسا تحاول تضميد الجروح التي سببتها مدافع الـ ٧٥ الفرنسية».

ثم ادلى بتصريح في العربية جاء فيه:
«رحبت بالمبادرة السورية لان من مبادئي ان تبقى صلات التعاون والاخوة قائمة بين كل الدول العربية، على رغم كل ظرف آني من شأنه ان يلقي الشك على هذا التعاون، خصوصاً اذا كان من شأن هذه المبادرة ان تشفي الجروح التي ولدتها الظروف الاخيرة التي نعلمها جميعاً».

نص حديث الشيخ بيار الجميل
رئيس الكتائب اللبنانية حول اتفاق التسوية لـ «وكالة الانباء الصحافية» بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٦

س ـ ما هو تعليقك على انتهاء الاحداث في لبنان ونجاح الوساطة السورية ولقاء الرئيسين فرنجيه والاسد؟
ج ـ كل يوم نلمس ونتأكد ان الذي خطط للاحداث في لبنان والذي نفذها يد غريبة عن لبنان، ويد مجرمة اختصاصية في التخريب استعملت الطريقة الكلاسيكية التي اتبعت في اضطرابات كثير من بلدان العالم: بدأت بهدم المعنويات والاكاذيب واظهار القادة السياسيين على غير حقيقتهم والباسهم التهم الباطلة وتكبير الاخطاء واخفاء الحسنات. ثم تحول التخريب الى قوى الامن والجيش فتم تحطيم العمود الفقري للبنان وخلت الساحة لهذه اليد الغريبة التي طرحت وسط المأساة مطالب معينة ادعت انها مطالب الشعب، ثم تبين للجميع انها لا تمت لا من قريب ولا من بعيد الى مطالب الاكثرية الساحقة من هذا الشعب.

وبعد الخراب والدمار والكوارث التي نزلت باللبنانيين، نحمد الله على ان الشعب كان واعياً فلم يحفظ من هذه المطالب الا تلك التي يجري فيها البحث الآن. ولو حللتها لما وجدت فيها شيئاً غير اعتيادي كان يستحق كل الضحايا التي ذهبت وكل الدمار الذي حصل. فقد كان من الممكن ان ندرسها في اجواء الامن والاستقرار والتفاهم، وكان من الممكن ايضاً، وانا واثق من ذلك، ان يتفق عليها جميع اللبنانيين من دون ان يخسروا شيئاً.

لكن هذه المطالب لم تكن هي الاساس، بل افقار البلد وتجويع اهله تمهيداً لايجاد الجو الذي نعيش فيه الآن.

وفي نظري ان اليسار الدولي والشيوعية الدولية والاشتراكية، اعادت البلاد، عن سوء أو حسن نية، مئات السنين الى الوراء بعدما كنا في السنوات الثلاث والثلاثين الماضية انجزنا خطة جيدة بالانصهار فأعطينا العالم مثلاً رائعاً للتعايش، هو لبنان.

أما اذا كان الهدف مما حصل ـ كما يقول اليسار الدولي ـ هو الغاء الطائفية، فان الذي حدث ان الطائفية كرست ولم تضعف، بدليل ان ما رفضه المسلمون والمسيحيون على السواء، في العام ١٩٤٣، ليحافظوا على الطابع اللاطائفي للبنان، يطالبون به اليوم، اي تثبيت رئاسة الجمهورية للمسيحيين. وقد كان لبنان الوحيد بين الدول العربية العشرين، غير الطائفي. اما الآن فلم يعد في استطاعتنا ان نفخر بذلك. لقد أعادونا مئات السنين الى الوراء، فأين التقدمية وأين اللاطائفية في ما حدث.

اما المحرومون، فاني اتساءل بكل اخلاص: هل ان المناصفة النيابية كانت من مطالبهم؟ وهل ان انتخاب رئيس الحكومة في مجلس النواب كان من الشعارات التي رفعوها؟ وباختصار هل ان المطالب المطروحة الآن هي مطالب المحرومين

او انها تساعدهم على التخلص من حرمانهم؟ وبصراحة اكثر: هل كان ضرب الاقتصاد اللبناني وهدم الفنادق التي كانت مفخرة للبنان وحرق المعامل ونهب المحلات، بسبب المطالب التي تسمى زوراً وطنية وتقدمية، وهي في الحقيقة خلاصة الرجعية وخلاصة الطائفية!

وعلى كل حال، وبعد كل هذا الخراب والدمار والعذاب، لا يسعنا الا ان نشكر الشقيقة سوريا التي تدخلت، في غياب الجامعة العربية والامم المتحدة، وعرضت هذه المطالب غير المثيرة للحساسيات والتي لا تشكل استفزازاً لاحد، فبحثت وتم الاتفاق عليها بعد وقف اطلاق النار.

وكم كنا نود لو ان هذه المطالب طرحت قبل القتال في اجواء هادئة، اذن لتوصلنا اليها بسهولة وبعيداً عن الخراب بل ربما كنا توصلنا الى ما هو اكثر منها بصفاء النيات وصدقها. اما وقد حدث ما حدث، فالمهم ان نخرج منه باقل الاضرار الممكنة على الجوهر. وانا على ثقة بان اللبنانيين، عندما يعودون الى رشدهم وعقولهم، ويرفع اليسار الدولي يده عنهم، يمكنهم ان يجلسوا معاً مخلصين وصادقين ليقرروا الصيغة اللبنانية ويعملوا على ارجاعها نموذجاً للعالم كله.

س ـ اقترحت قبل يومين ان تتقاسم الدول العربية ذات الامكانات الكبيرة العدد الكبير من الفلسطينيين المقيمين في لبنان. هل جرت محادثات مع الدول العربية الاخرى في هذا الشأن؟

ج ـ لا ادري. لكن هذا الامر مطروح منذ ١٥ سنة. ولبنان ذو العشرة آلاف كيلو متر مربع يستطيع ان يتحمل نسبة معينة من اخواننا الفلسطينيين تتوافق وامكاناته وقدراته المادية والمعنوية.

اما اقتراحي فقد اطلقته عن حسن نية وبصدق واخلاص، سواء من الناحية السياسية او من الناحية الاجتماعية. ان بعض الدول العربية الغنية كليبيا والمملكة العربية السعودية، في حاجة ماسة الى كثافة سكانية، فيما يعاني لبنان تضخماً في السكان على ارضه حتى يكاد يكون الدولة الاكثر كثافة سكانية في العالم كله. فلماذا لا تستضيف هاتان الدولتان مثلاً بعض الاخوان بحيث يتنقلون من مناخ اجتماعي سيء الى مناخ افضل ويتمكنون بذلك من ان يخدموا قضيتهم على وجه احسن واكمل؟

وكل ما ارجوه في هذه المناسبة الا يفسر اقتراحي على غير حقيقته. واذا كان فيه ما يضر بالفلسطينيين، فانا غير متمسك به على رغم قناعتي بان الفلسطينيين يستطيعون ان يخدموا ايضاً قضيتهم بفعالية اقوى من ليبيا ومن السعودية ومن اية دولة عربية اخرى قادرة على ان تستقبلهم في انتظار عودتهم الى وطنهم الاصيل.

س ـ قال السيد ياسر عرفات في تصريحه امس الى التلفزيون الاميركي، ان وكالة المخابرات الاميركية هي التي تقف وراء احداث لبنان. فما هو تعليقك على ذلك؟

ج ـ من المؤكد ان كل اعداء لبنان وكل اعداء القضية الفلسطينية وكل الذين يريدون الحاق الضرر بهما هم وراء ما حدث في لبنان. ولكن كان علينا، لبنانيين وفلسطينيين، الا نسمح لا للصديق ولا للخصم بان يخرب القضية الفلسطينية ولبنان بواسطتنا وبايدينا نحن اللبنانيين والفلسطينيين والعرب. وعلينا بعد اليوم الا نتهم الآخرين ونبرز الحجج على ذلك، وان نمتنع بكل قوة وتصميم عن تخريب قضايانا وبلادنا، لئلا نظل نحقق ما تريده اسرائيل واميركا وكل من يريد رأسنا في هذه المنطقة من العالم.

حديث الرئيس صائب سلام
حول الاتفاق السياسي بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٦

ـ قيل للرئيس سلام ان الامام موسى الصدر لم يمانع في تكريس رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية حتى في نص دستوري. فهل جرى بحث ذلك في اجتماعات عرمون؟

وهنا عاد سلام الى الاجتماعين الاخيرين اللذين عقدا في عرمون وقال ان الاتفاق تم على ست نقاط وهي: المناصفة في المجلس النيابي، انشاء المحكمة الدستورية العليا، انتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابي، الغاء طائفية الوظيفة باستثناء وظائف الفئة الاولى بحيث يحافظ فيها على المناصفة في عدد المراكز وليس في تكريس مراكز معينة لطوائف معينة، انشاء محكمة لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وتجنيس من يحق لهم الجنسية اللبنانية.

وأضاف: لم نتطرق في اي من هذه اللقاءات الى تكريس رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية. وأي اتفاق خطي في هذا الصدد انا ضده، كما اني ضد تكريس رئاسة الحكومة للطائفة السنية ورئاسة المجلس للطائفة الشيعية، فهذا تكريس للطائفية ونحن نريد الغاء الطائفية. وهذا لا يعني اننا ضد انتخاب ماروني لرئاسة الجمهورية، فالمجلس النيابي هو سيد نفسه وهو ينتخب من يريد. وانا اقطع يدي قبل ان اوقع ما يسمى الميثاق الوطني الجديد. والميثاق الوطني الذي نعيش في ظله معروف ما هو، وعو يتلخص في شيئين لا ثالث لهما، الاول ان تتخلى فئة من اللبنانيين عن الحماية الاجنبية والفئة الثانية عن طلب الوحدة السورية او العربية.

واوضح سلام انه لم يحصل في عرمون اي اتفاق على تكريس طائفية رئيس الجمهورية، وان الاتفاق تم في حضور الوفد السوري برئاسة الوزير عبد الحليم خدام على ان يعود رئيس الحكومة عن استقالته «شرط ان يذهب مع رئيس الجمهورية الى دمشق».

وسئل سلام عن رأيه في الحل بالنسبة الى قضية رئاسة الجمهورية، فقال: «ارى الحل الذي قد يكون لأجيال وأجيال، ويتلخص في مشروع الاصلاح السياسي الذي اعلنته الاسبوع الماضي ويقضي، في ما يقضي، بانشاء مجلس رئاسي من ستة اعضاء يمثلون الطوائف الست الرئيسية، وان تكون رئاسته دورية كل سنة لاحد المتنخبين، واطلاق رئاسة الحكومة حرة بين مختلف الطوائف، فمن ينتخبه المجلس النيابي رئيساً للحكومة يتسلم رئاسة الحكومة».

وسئل: كيف ترى ان يكون رئيس الجمهورية الجديد؟، فاجاب: «المجازر والازمة التي دمرت البلاد وخربتها كان لها اسباب عدة ولعل ابرز هذه الاسباب هو التنافس المسلح بين الزعامات المارونية على رئاسة الجمهورية. كل واحد من هؤلاء الزعماء يريد رئاسة الجمهورية لنفسه، او لواحد يرشحه هو ورئيس الجمهورية الجديد يجب ان يكون نظيف اليد، نظيف الخلق، واقصد بنظافة اليد الا يأكل مالاً ولا يعقد سمسرات وصفقات، وبنظافة الخلق الا يحمي المجرمين والخارجين علس القانون».

واتصل سلام بالامام الصدر واتفقا على الاجتماع اليوم للبحث في «الاتفاق السياسي» الذي سيعلن. كذلك سيلتقي سلام والسيد كمال جنبلاط للبحث في الموضوع نفسه.

وكان سلام استقبل النائب حسين الحسيني، ثم النائب ناظم القادري. واستقبل عند الظهر السيد باسل عقل مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة والسيد يحيى المحمصاني من كبار موظفي وزارة الخارجية اللبنانية وعضو الوفد اللبناني الى اجاماعات مجلس الامن الدولي في الشهر الماضي للبحث في القضية الفلسطينية.

نص البلاغ رقم «١»
الذي اذاعه العميد الأحدب في ١١/٣/١٩٧٦ معلناً فيه الانقلاب

ايضاح: بينما كانت الأحداث على الساحة اللبنانية تتفاعل، وبين مترقّب حذر ومواطن خائف على المصير وحفنة زعماء متصارعين أطل على شاشة التلفزيون مساء ١١/٣/١٩٧٦ العميد الأول عزيز الأحدب معلناً انقلابه بهذا البلاغ:

نص البلاغ رقم واحد

«انقاذاً لوحدة الجيش واعادة اللحمة الى العسكريين وانقاذاً للوضع المتدهور في البلاد ولما كانت تحذيراتي المتواصلة قد ذهبت أدراج الرياح وحفاظاً على المصلحة اللبنانية العليا واعادة اللحمة الى الشعب اللبناني الكريم وبوحي من ضميري واصالتي العسكرية وانطلاقاً من مسؤوليتي امام الله والتاريخ أقرر ما يلي:

أولاً: أطلب من الحكومة اللبنانية ان تقدم استقالتها خلال ٢٤ ساعة والا اعتبرت بحكم المستقيلة.

ثانياً: أطلب من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية محافظة على الوحدة اللبنانية ان يمتثل بزميله الاسبق الشيخ بشاره الخوري ويقدم استقالته من سدة الرئاسة والا اعتبر بحكم المستقيل.

ثالثاً: أطلب الى جميع القطاعات المدنية والعسكرية ان تؤيد حركتي الاصلاحية وان تلتزم بالهدوء والسكينة تحت طائلة المسؤولية.

رابعاً: أعلن حالة الطوارىء في البلاد وأمنع التجول في منطقة بيروت حتى اشعار آخر.
خامساً: ادعو مجلس النواب خلال سبعة أيام من تاريخ هذا القرار الى انتخاب رئيس جديد للبلاد.
سادساً: أدعو فخامة رئيس الجمهورية الجديد الى تشكيل حكومة جديدة فور انتخابه.
سابعاً: أطلب الى المديرين العامين تأمين الاعمال في وزاراتهم كالمعتاد.
ثامناً: أطلب الى جميع القوات المسلحة ان تطلق النار فوراً على كل من تحدثه نفسه القيام بأعمال الشغب او السلب تحت طائلة المسؤولية.
تاسعاً: أؤيد ما جاء في نداء العماد قائد الجيش الموجه الى العسكريين بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٦.
عاشراً: أؤيد المبادرة السورية الاخوية بكل قواي لاخراج البلاد من الازمة الكارثة التي تتخبط فيها الفئات المتصارعة.
حادي عشر: اعلن الالتزام بالاتفاقات السابقة بحماية فخامة الرئيس سليمان فرنجيه مدى الحياة.
حادي عشر: اعلن الالتزام بالاتفاقات السابقة المعقودة بين السلطة اللبنانية واخواننا الفلسطينيين.
ثاني عشر: اعلن بأن الجيش سيلتزم بحماية فخامة الرئيس سليمان فرنجيه مدى الحياة.
ثالث عشر: اعلن منذ الآن انني لست طامعاً في الحكم ولا اؤمن بالحكم العسكري الا كوسيلة لانقاذ حكم متدهور لذلك قررت الاحتفاظ بمركزي الطبيعي كقائد لمنطقة بيروت وسأسلم أمانة الحكم الى أصحابها فور انتخاب الرئيس الجديد.

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم الوكيل.

بيروت في ١١/٣/١٩٧٦
العميد الاول الركن عزيز الاحدب قائد منطقة بيروت
والحاكم العسكري المؤقت

بيان مجموعة من الضباط الأعوان
الموجّه إلى قيادة الجيش في اليوم التالي لانقلاب العميد الأول الركن الأحدب تاريخ ١٢/٣/١٩٧٦

«أصبحت البلاد على شفير الهاوية، وخلاصها بوحدة جيشها وشعبها، لذلك أجمع عدد وفير من الضباط بمختلف طوائفهم على الوقوف صفاً واحداً مطالبين بما يلي:

صيانة وحدة الجيش الذي هو الضمانة الوحيدة لوحدة الوطن الغارق في محنة التمزّق، بزرع الألفة والمحبّة في الصفوف مع تأمين العدالة والمساواة والتصرّف بوحي من الضمير والواجب العسكري دون التأثر بأي تيار طائفي أو سياسي. لذلك يطلب الضباط الموقعون أدناه من القائد العمل الفوري والحاسم لتأمين ذلك، وهم يتعهدون له بشرفهم العسكري أمام الله والوطن أنهم وراءه صفاً واحداً بقلب واحد».

ملاحظة: قائد الجيش في ذلك التاريخ هو العماد حنا سعيد.

ما نشرته جريدتا «الأنوار» اللبنانية و «القبس» الكويتية حول انقلاب الأحدب

نشرت جريدة «الأنوار» اللبنانية نقلاً عن جريدة «القبس» الكويتية خبراً ورد على لسان ياسر عرفات زعيم فتح جاء فيه انه ابلغ السوريين في يوم ٩ آذار ١٩٧٦ بواسطة الامام موسى الصدر عن عزم العميد الاول الركن عزيز الاحدب القيام بحركة انقلابية. وقد أيد السوريون ـ على حد قوله ـ هذه الخطوة وباركوها في حينه، وهو يستغرب اليوم الصمت السوري المفاجىء حيال هذه الحركة.

بيان قيادة الجيش
الذي صدر في اليوم التالي للانقلاب الأحدبي

يعاني الشعب بمختلف فئاته وطبقاته مما وصلت اليه حالة البلاد من تفسخ وانهيار عم المؤسسات بما فيها الجيش. والجيش شعوراً منه بمسؤوليته تجاه الوطن لا يسعه وفقاً لما يقتضيه الشرف والضمير الا ان يناشد المسؤولين الاستجابة الى ما يأتي:

أولاً: المبادرة الى تشكيل حكومة قادرة على ايقاف النزف وتوطيد الامن.
ثانياً: اصدار عفو عام وفقاً لنداء قائد الجيش بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٦.
ثالثاً: الاستمرار في التعاون مع الشقيقة سوريا والاخوة الفلسطينيين للخروج من الازمة.

ان قيادة الجيش حرصاً منها على وحدة صفوفه تضع السلطات السياسية أمام مسؤولياتها وترى ان الوضع بات يهدد بأسوأ الاحتمالات ضمن مهلة ثمانية واربعين ساعة ما لم يستجب الى هذه المطالب.
وعليه فان قيادة الجيش تهيب بالعسكريين كافة الالتفاف حولها، وتستحث جميع الاطراف الاسهام في انقاذ البلد مهما عظمت التضحيات.

اليرزة في ١٢/٣/١٩٧٦
العماد حنا سعيد قائد الجيش
الامضاء: سعيد
للتعميم: العقيد الركن تقي الدين رئيس الشعبة الخامسة

البيان الثاني لقيادة الجيش
بعد انقلاب الاحدب

«أعلنت قيادة الجيش في بيان سابق أذيع بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٦ عن مناشدتها المسؤولين الاستجابة الى تمنيات رأت فيها وسيلة لانقاذ البلد وهي التالية:

أولاً: المبادرة الى تشكيل حكومة قادرة على ايقاف النزف وتوطيد الامن.
ثانياً: اصدار عفو عام وفقاً لنداء قائد الجيش بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٦.
ثالثاً: الاستمرار في التعاون مع الشقيقة سوريا والاخوة الفلسطينيين للخروج من الازمة.

كما انها لفتت المسؤولين الى ان الوضع بات يهدد بأسوأ الاحتمالات ضمن مهلة ثمانية واربعين ساعة وهي الآن تصرخ بألم ان هذا ما وقع فعلاً.
لذلك فان قيادة الجيش حرصاً منها على سلامة الوطن والمؤسسات ومنها الجيش تعود لتطالب باصرار أصحاب السلطة والفعاليات العمل بسرعة للتوصل الى حل منقذ ضمن اطار شرعي.
كما انها تكرر نداءاتها الى أبنائها العسكريين الالتفاف حولها والتوجه دون ابطاء الى الثكنات التي تلائم اوضاعهم والمحافظة عليها.

اليرزة في ١٤/٣/١٩٧٦»

أسباب الأزمة في لبنان كما يراها كمال جنبلاط

«الأزمة اللبنانية مصدرها أسباب واقعية يمكن تقسيمها الى الآتي:

أولاً: النظام الطائفي الذي يعطي المسيحيين في لبنان حصة الأسد في جميع الوظائف العامة، بما في ذلك التمثيل النيابي، ٥٤ نائباً مقابل ٤٥ نائباً للمسلمين، في الوقت الذي أضحى فيه عدد المسلمين في لبنان ما يقرب من ٦٥ بالمائة من عدد السكان الفعلي.

ثانياً: الإمتيازات التي يتمتع بها الفريق الإنعزالي الماروني بالنسبة للمسلمين ولسائر الطوائف المسيحية الأخرى وأيضاً بالنسبة للموارنة الوطنيين، في حين لا يتجاوز نسبة عدد الطائفة المارونية في لبنان أكثر من ١٧ بالمائة من مجموع سكان لبنان.

ثالثاً: التناقض القائم بين الفئات الشعبية والجيل الجديد من جهة، وبين زمرة السياسيين التقليديين المعروفين والوجوه التقليدية من جهة أخرى. وبكلمة صريحة هناك صراع أجيال، وصراع فكر، وصراع منهج، وبين صراع تقليدي أعمى وأبله وتافه. فنحن نسعى الى تجديد يتوخى إقامة دولة حديثة عصرية ونظام حكم شعبي في لبنان.

رابعاً: الصراع القائم بين فئات المحرومين الواسعة من جميع الطوائف اللبنانية وبين فئة قليلة من المتملكين وأرباب المال. فهناك ٤ بالمائة من سكان لبنان يملكون ٦٠ بالمائة من الدخل القومي، وسائر اللبنانيين أي بـ٩٦ بالمائة من الشعب لا يملكون من هذا الدخل سوى الـ٤٠ بالمائة المتبقية.

خامساً: الصراع القائم على الصعيد القومي بين الجمهور الواسع من اللبنانيين الذين يعتبرون لبنان وطناً عربياً وشعبه شعباً عربياً وبين فئة من اللبنانيين وخاصة هذه الفئة الإنعزالية من الموارنة التي لا تريد الإعتراف بعروبة لبنان وتسعى تحت طابع الهيمنة السياسية والإدارية الى خلق دولة ذات طابع صهيوني بالمعنى الصحيح للكلمة، أي وطن قومي ماروني يعتمد على نفوذ القلة ضد الكثرة.. انهم بمعنى آخر يريدون خلق وطن معاد للعروبة.

سادساً: الطلائع الفاشستي العسكري الذي ابتدأته بعض المنظمات الطائفية المارونية على غرار التهجير أو الهجرة الصهيونية (...)

سابعاً: عدم رغبة جمهور العرب الواسع قيام نظام حكم متطور ومتقدم وعلماني يجمع بين الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية من جهة وبين الديمقراطية السياسية المنتظمة من جهة أخرى.

فحكام العرب يريدون أن يبقى لبنان مركزاً للإنتجاع الصحي وللترفيه عن النفس «أي أن يكون لبنان على غرار هونغ كونغ» وقد جاءت المعارضة، لإلغاء الطائفية السياسية ولقيام نظام ديمقراطي علماني تقدمي أصيل في لبنان، من بعض الحكام العرب ومن النظام السوري بشكل خاص، حتى ان هذه المعارضة وصلت الى حد التدخل العسكري المباشر لتفويت فرصة قيام نظام ديمقراطي في لبنان ـ ولعل مصدر هذا الخوف ناتج من أن نظام البعث السوري هو نظام طائفي مذهبي (...) يرتكز الى حزب البعث ظاهراً ولكنه ينتمي الى المذهبية النصيرية العلوية في تشكيله الأساسي لمقومات الحكم والإدارة. وتعود أيضاً هذه المعارضة الى أن معظم الحكام العرب وفي طليعتهم السوريين متضايقون من الحرية السياسية التي يتمتع بها المواطن اللبناني في لبنان.

ثامناً: نضيف الى ذلك أن معظم الحكام العرب تضايقهم الثورة الفلسطينية بما تركزت اليه في لبنان على قيام هيئاتها التوجيهية الأساسية، ونظراً الى الحرية الواسعة التي تتمتع بها هذه الثورة الفلسطينية على أرض لبنان، بينما جميع الحدود مقفلة والأفواه مكممة تجاهها، فيما اصطلح على تسميتها خطأ بالأنظمة التقدمية (...)

تاسعا: المؤامرة الأمريكية الصهيونية التي نرى أنها اعتمدت على سوريا لأجل تنفيذها. فتخطيط المؤامرة هو امريكي صهيوني والإخراج والأداة هما من صنع النظام البعثي العلوي السوري هذه المؤامرة التي ترمي الى تحجيم الثورة الفلسطينية وضربها وضرب الحركة الوطنية اللبنانية التي أصبحت بتفكيرها وبمدى انتشار فكرها ونفوذها في العالم العربي تهدد بعض الأنظمة «التقدمية» والرجعية.

عاشراً: ومما اسهم في تنفيذ هذه المؤامرة الخلافات العربية القائمة، وميوعة معظم الحكام العرب في الرد السريع وفي اتخاذ مواقف حاسمة».

ويعتبر نفسه مسؤولاً عن الأحداث فيقول: «صحيح إنني مسؤول مباشر عن هذه الأحداث لأنني أول صوت قوي، وجوّي ومنهجي ارتفع ضد هذا التمييز الطائفي في لبنان الذي اسميته بالقهر الإجتماعي للقهر في لبنان».

ملاحظة: وردت أقوال المرحوم كمال جنبلاط في مجلة الصياد العدد رقم ١٦٦١ تاريخ ١٩ - ٢٦ آب ١٩٧٦.

الصياغة الأولى لخطاب القسم الرئاسي

لعهد الرئيس سركيس مع تعديلاته بخط يده

حضرة الرئيس والنواب المحترمين

من ايمان بلبنان لا تزعزعه المحن، وثقة بشعبه لا تنال منها الاحداث، ومن تأييدكم الجماعي الثقة الغالية التي منحتموني اياها والتي اقدرها كل التقدير فاكرر لكم شكري عليها، استمد اليوم القوة، متكلا على المولى القدير، لحمل تبعات جسام وضعتموها امانة في عنقي، واني مطمئن الى المصيرية خطورتها وابعادها وصعوباتها. مهمة شاقة، ورسالة مقدسة، وواجب وطني يرتفع في ظروف لبنان القاسية الى اسمى معاني التضحية.

ان الايمان بلبنان الواحد هو من اقوى ما نتسلح به في مواجهة الازمة الخطيرة. واني على يقين من ان هذا الوطن، على الرغم من كل ما عهد وعانى، يملك القدرة على النهوض وعلى اعادة ذاته اقوى واجلى مما كان، قادرا على التطور والتجدد لبلوغ ما يصبو اليه من اهداف.

واذا كان الميثاق الوطني من السبل المؤدية الى تلك الاهداف فالميثاق طريق لا غاية، والانصهار الوطني هو معنى الوطن، فليس الوطن بالطوائف والمناطق، انما الوطن شعب واحد وارض واحدة.

واذا كان استلهام روح الوحدة الوطنية يبقى النبراس الاول، فظروف المرحلة التاريخية تنطق بان صيغ الوفاق السياسي، على اهميتها وضرورتها، لا تكفي وحدها لشق الطريق الى لبنان الغد. بل يجب ان تعود نشاطاتنا، كدولة وكمجتمع، مفاهيم جديدة، وان تتعزز وسائل بدونها لا يكون لبنان مالئا عصره ومالئا دوره. اننا معرضون للتقهقر اذا لم نحدث في افكارنا وهمومنا حياة المستقبل.

والميثاق طريق لا غاية والانصهار الوطني هو معنى الوطن، والوطن ليس طوائف ومناطق انما الوطن شعب واحد وارض واحدة

ان ما يشعر به شعبنا الآن من حزن وألم لمآ خلفته من مآسي

في نفوس ارواح بنيه وممتلكاتهم وفي مركزه المعنوي وسمعته في العالم

يحز في اعماق نفسي . ان آلام هذا الشعب آلامي وطموحه هو طموحي .

واني لمدرك ما على رئيس الدولة من مسؤولية كبرى - وكلنا مسؤول -

في التوجيه والتخطيط لبناء لبنان الذي نريد .

ان لبنان الذي ننشد هو لبنان لا يعرف الطائفية . بل عدالة اجتماعية

شاملة وكرامة موفورة وحرية مصونة . ولقد سعت الى ذلك جهود مخلصة قبل

اليوم وما زال امامنا شوط طويل .

ان العدالة الاجتماعية تقتضينا تأمين العيش الكريم لجميع

المواطنين ، ومحاربة ضروب التخلف والمرض والفقر والبطالة والامية ، فلا

يكون متخم على حساب جائع ومترف على حساب محروم ، بل تكافؤ في الفرص

للجميع ، ليس ما يحول دون ان يتلقى كل مواطن ما يحتاجه من علم ومعالجة

ودواء .

بذلك نفتح صفحة تليق بماضي هذا الوطن ، وطن العلم والكفاءات

وطن فيه القانون سيد وسلطان ، يطمئن المواطن على حياته وكرامته وممتلكاته

ومصيره ، وتصبح المصلحة العامة هي الغاية يلتقي الجميع فيها

لا يتفضل احد الا بالعطاء .

وبالغ تقديري لارواح الضحايا البريئة التي أزهقتها المحنة ، ولاولئك

الذين ابقت على ارواحهم ، لكن سلبتهم جنى حياتهم وحرمتهم فرصة السعي

وراء رغيف العرق .

ايها السادة ،

اني امد يدي الى جميع اللبنانيين ، ولا سيما الى القادة

السياسيين ، وادعوهم الى التلاقي في عمل وطني جامع تذوب فيه الخلافات

وتنقشع معه في النفوس غيوم المعركة ، ليحل محلها صفاء القلوب . الى

الى المحبة ادعو الجميع لان المحبة وحدها تبني والبغضاء تهدم .

ولا يقتصر البناء على تشييد ما تهدم وعلى العمران فوق ارض

لبنان ، بل يتعدى ذلك الى بناء الانسان اللبناني . وفي هذا المضمار

تتجه افكاري الى الشباب بصورة خاصة ، اذ علينا ان نعمل لجعل الشباب

يسهم اسهاما خلاقا في تكوين الغد لان الشباب هو الغد

لا يجوز ان يشعر انه على هامش الحياة العامة ، لئلا يدفعه هذا الشعور

الى الاهمال او الى الرفض . بل يجب ان يتحسس تحسسا عميقا بان حياة

الوطن ، الى حد بعيد ، تتوقف عليه . وكلما ازداد الشباب تمرسا

بالتبعات ازداد صرح الوطن رفعة ومنعة .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الديمقراطية ككل نظام ، خلاصها بتطويرها . وفي اساس كل

تطوير علمي ، درس وتخطيط بأبعاد الارتجال . ان تحقيق العدالة ورفع

مستوى الشعب والدولة لا يتمان دفعة واحدة ، بل هما ثمرة عمل متصل

ودرس عميق . والتطوير الذي نطمح اليه ، يجب ان يتناول النظام

الاقتصادي بحيث يبقى للمبادرة الفردية دورها الاول كما يكون للدولة دور

في الرقابة والتوجيه ، فلا يكون النظام الاقتصادي الحر وسيلة للفوضى

وللاستغلال .

في هذه الاحوال للافراد ان يعملوا باقصى طاقاتهم

في اطار المنافسة الصادقة ، نزيهة على ما يكفل تنسيق الحرية

وبقائها في عصمة دواعي الفوضى والطغيان

والعدالة الاجتماعية الحقة تنبع من شعور كل من الفئات التي تشارك في تثمير الاموال والخدمات من اصحاب رؤوس الاموال الى الاجراء والعمال والمستخدمين وغيرهم ، أنْ لا فئة اخرى تستغلها وتسيء معاملتها . فالربح ضرورة اقتصادية فهو يجتذب رأس المال ويشجعه ويؤمن بالتالي التمويل الذاتي . ومؤسسات الاعمال لا سبيل لها الى الازدهار وبالتالي لا سبيل لها الى رؤوس الاموال اذا كانت لا تؤمن دخلا كافيا . وان اجراء اية مؤسسة لا يمكنهم ان ينكروا انها تتحمل انواع الاخطار وان ازدهارها هو الضمان لاستخدامهم فيها وهو شرط تحسين مستوى معيشتهم ، فعليهم ان يقبلوا بما يوفره الانتاج من امكانات .

وفي مقابل ذلك ينبغي ان لا يذهب عن ذهن ارباب العمل ان اليد العاملة هي التي تسهم في ازدهار مؤسساتهم وان لها على هذه المؤسسات حقا في اجور تمكنها من العيش الكريم والترقي الاجتماعي وحقا في ضمانات لا بد منها تنبع من صميم العدالة الاجتماعية . وان التقدم الاجتماعي موصول بالتقدم الاقتصادي ، لذلك ينبغي على افرقاء المعنيين ان يحرصوا كل الحرص على تأمين هذا التقدم الذي لا يتحقق الا في مناخ السلام الاجتماعي الصحيح والعدالة الاجتماعية مفهومها الشامل

ايها السادة ،

ان اعادة الامن الى البلد والطمأنينة الى نفوس ابنائه هي الحاجة الملحة الاولى ، ولن تتحقق هذه الغاية الا بتعاون مخلص بيننا يتيح لنا ل[illegible] ، ثم اعادة بنائها على أسس تجعل منها قوى متضامنة متكاملة ، تعمل لوطن واحد ، وتكون مؤهلة ، بعددها وعدتها واعدادها ، للدفاع عن الوطن وحفظ الامن فيه .

../.

ومبدأ التضامن والتكامل لا يقتصر على القوى المسلحة وحدها ، بل ينطبق على مؤسسات الدولة جميعها . وما ذلك بالنسبة الى ما نتوخاه من ازدهار وعدالة وخدمة للمواطن في شتى الحقول وحسب ، بل لما لكل ذلك من أثر اكيد حتى في حقلي الامن والاستقرار بالذات . من هنا ما ينبغي بذله من جهود خاصة وما نوليه من اهتمام كبير لتأمين التجهيزات الاساسية من شتى النواحي ، من حقل الاشغال العامة والمواصلات على تنوعها ، الى الحقول الاجتماعية والصحية والتربوية والمالية والاقتصادية وغيرها مما هو ركيزة لكل تطور وكل انماء . وفي اساس كل ذلك ينبغي تأمين العدل الذي هو اساس لكل حكم .

ايها السادة ،

ان لبنان عضو من اعضاء الاسرة العربية ، ولقد اسهم ابناؤه في الوطن والمهجر بالنهضة العربية الحديثة وحملوا مشعلها في مجالات الفكر والسياسة والحركات التحررية الرائدة وبشروا بها تحت كل سماء ، وانا لداعمون على تنمية العلاقات الاخوية مع شقيقاتنا ، عاملين معها باخلاص وايمان ، لنا ما لها وعلينا ما عليها .

واذ نخص بالذكر الشقيقة سوريا شاكرين لها بادرتها الكريمة في المحنة الاليمة التي انتابت لبنان ، نمدها يدا صريحة الى جميع الاشقاء ، لنمضي معا بروح التجرد والتآخي في خدمة قضايانا المشتركة ، ومنها قضية فلسطين وهي من القضايا الكبرى في التاريخ وقضية لبنان بالذات . واذ نفخر ، ونفاخر ، بما قدمنا لها نعلن هنا عن عزمنا الوطيد على ألا نألو جهدا في سبيلها حتى يبلغ الشعب الفلسطيني الشقيق اهدافه الوطنية ويسترد حقه السليب غير منتقص والحق اساس للسلام السليم .

../.

واذ نولي مخططنا الداخلية وروابطنا العربية ما تستحقه من كبير الاهتمام، لا ننسى العلاقات الوثيقة التي تشدنا الى العالم الاكبر والتي تنعكس لنا من تراث حضاري ضخم. ويطيب لي ان اعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول الصديقة التي ابدت تحسسا نبيلا ازاء أزمة لبنان واستعدادا كريما لمساعدته على الخروج من محنته.

ولا يسعني الا ان أوجه من هنا تحية قلبية الى اخواننا المغتربين مقرونة بآيات الاعجاب والتقدير لما حققوه ويحققون عبر القرون و... من اعمال ومواقف بها نعتز. وان ما قدموه ويقدمونه لبلدان العزيزة التي أمّوها لهو اصدق صورة عما يتحلى به اللبناني من صفات انسانية اصيلة وحيوية وانفتاح.

حضرات النواب المحترمين،

هذه مسؤوليتي امام الله ووطني وضميري، مسؤوليتي امام التاريخ. سأعمل جاهدا مسترخصا كل تضحية حتى ينجلي الطريق امام وطننا وتذلل فيه العقبات فيعود العمران الى خرابه، والخضار الى يباسه والابتسامة الى اشفاهه. ليكن ذلك رسالتنا جميعا ونتسرع في تأديتها فورا ودونما ابطاء. ولتبق امام اعيننا صورة آلاف الضحايا وليكن لنا فيها عبرة وهداية. فاذا ما اهتدينا الى سواء السبيل، سبيل العقل والمحبة والضمير، ويجب ان نهتدي، لا تكون تضحياتنا قد ذهبت سدى بل يكون شهداء لبنان اليوم قد ماتوا ليحيى لبنان.

خطاب «القسم» الذي القاه الرئيس الياس سركيس في صيغته النهائية*[1]
٢٣ ايلول ١٩٧٦

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين،

في هذه اللحظة، لا املك شيئاً اقدمه للبنانيين سوى الايمان بلبنان ينهض من الدمار بما اوتي من حيوية وطاقات.

وفي هذه اللحظة بالذات أشعر باني امثل ارادة وطنية، رفعتني الى المسؤولية الأولى بوسعها ان تخلق دولة جديدة بعد ان عطلت الأحداث وسائل نشاط ومظاهر فقدان الدولة اللبنانية وفي هذه اللحظة، تبدأ مسيرة المستقبل باذن الله، هذه المسيرة هي استمرارية الشرعية، والشرعية بمفهومها هي الاستقلال والسيادة والديمقراطية والحرية. فلصيانة الاستقلال والسيادة والديمقراطية والحرية. اتعهد والتزم. لنأخذ العبرة مما حصل في لبنان حتى نتعرف من جديد على رسالة هذا الوطن وحتى نعرف كيف يسلم لبنان ويؤدي رسالته، رسالة لبنان التي توارثناها عن الجدود الذين ضربوا في هذه الأرض اول معول وبنوا اول مدماك، هي ان يكون اللبناني سيد نفسه، خادم وطنه، رسول محبة ووئام، وناشر حضارة ومعرفة، نصير جاره، شجاعاً رائداً في معارك الحق اينما كان الظلم وعلى من كان.

اني اعرف ما يتنظره اللبنانيون مني، وهم يعرفون ولا شك ما انتظر منهم، وان كل ما انتظره وينتظرون، يبقى مجرد آمال واحلام، ان لم تكن الثقة في البدء، متكاملة متبادلة تغسل القلوب وتطهر النفوس وتصحح العقول، ان من استشهد على ارض لبنان، لن يعوض، حسبه انه مات عن ايمان، اما الضحايا فذاك كان قدرهم في وطن تخلت عنه الأقدار ردحاً من الزمن، ولكننا لن ننساهم انه حق علي وعليكم، أن نفي بالأرواح التي خطفتها المحنة ولاولئك الذين سلبتهم القسوة جميع حياتهم، ولكل انسان فرصة السعي وراء رغيف الشرف المبلل بعرق الجبين.

اما الوطن الذي غيرت معالمه المدافع، فاننا نقف على مشارفه بحزن يشاركنا فيه العالم. اذا من ايمان بلبنان لم تزعزعه المحنة وثقة بشعبه لم تنل منها الأحداث، ومن التأييد الغالي، الذي اوليتموني اياه، استمد القوة لحمل التبعات الجسام، وضعتموها امانة في عنقي، اعرف حق المعرفة، ضخامتها وصعوباتها.

ان الايمان بلبنان الواحد الذي يعلو الولاء له على كل ولاء، وهو اقوى ما نتسلح به في مواجهة ازمة لم يعرف لها وطننا مثيلاً، وفي ضميرنا صوت الواجب للتغلب عليها.

اننا نمر في مرحلة تاريخية من حياتنا، لا اصعب منها ولا اشد خطراً، والتحدي الكبير، الذي يواجهنا اليوم، يكون في السؤال: هل نحن قادرون على الخروج من النار التي احرقتنا طوال ١٩ شهراً ونيف كما يخرج المعدن الأصيل اكثر وهجاً، واشد صفاء، اما ان تلك النار قد اذابت فينا القدرة والارادة والعزم؟

علينا ان نقبل هذا التحدي، ونقهره ونخرج منه ومن المحنة ظافرين، ونقضي على العلل التي اضعفت كياننا، فنبعث لبناناً جديداً معافى، وهو لبنان الغد، الذي نتطلع جميعاً اليه. ان النزيف المهلك، الذي هد قوانا، والدمار الذي نزل بنا، والأحداث المروعة التي عصفت ببلادنا كل ذلك يحدو بنا، لنشرع ابوابنا لبناء مستقبل زاهر، بكلمة واحدة اقول: اننا بحاجة الى بداية جديدة. ان الأحداث الجسيمة، التي عانى منها لبنان ما عانى، لم تعد تجيز لنا الابقاء على الكثير من الأساليب والسبل، التي اعتمدناها، وسرنا عليها حتى اليوم، لقد جمدناها وجمدنا حيالها بدلاً من ان نطورها ونتطور معها، بينما سنة الحياة تفرض التطور دوماً نحو الأسمى والأفضل، وتأبى الجمود، لأن الجمود هو الموت، والموت هو نقيض الحياة. ويقيني اننا جميعاً متفقون على ان ساعة الخروج من الجمود قد دقت، وقد آن الأوان لمصارحة بعضنا البعض في حوار مخلص بناء عاهدت نفسي على ان اكرس حياتي لحمل اللبنانيين على جعله وسيلتهم الوحيدة لفض نزاعاتهم، وحل ازماتهم صغيرة كانت، أم كبيرة، وفي يقيني ان هذا الوطن رغم كل ما شهد وعانى ما يزال يملك القدرة على النهوض، وعلى بناء نفسه اقوى واعلى، سالكاً طريق الوحدة، نابذاً طريق الانقسام، مقبلاً بعزم على التطور والتجديد، واني ارسم هنا الخطوط الكبرى للسياسة التي اتعهد بان اوجه الحكم في اتجاهها ضمن حدود صلاحياتي الدستورية.

ان الشرط الأساسي، الذي بدونه لا يبقى اي مجال للتخطيط ولرسم السياسة المستقبلية، هو انهاء الاقتتال، بغية سلوك الطريق المؤدي الى الحوار، ذلك الحوار الذي اعلنت ايماني به تكراراً حفاظاً على جوهر لبنان.

اني عازم على القيام بدور ايجابي في سبيل الوصول الى حلول سياسية نتيجة ذلك الحوار، تصون المصلحة، اللبنانية

العليا، دون ان تسيء الى القضية الفلسطينية، فمهما اعترضت سبيلي من عقبات فاني سآخذ دوماً الموقف الذي يفرضه علي واجبي الوطني، وتحسسي بمسؤولياتي. اني ارى ان الضرورة الملحة في المعطيات الحاضرة لاعادة النظر في اسس الحكم واساليبه بنظرة اكثر واقعية، تراعي التطور العلمي، فالتجربة المريرة التي عاشها لبنان، اكدت ان كثيراً من الأمور يتحتم تغييرها، انسجاماً مع تطور الظروف ومستلزماتها.

ان مفهومنا التقليدي للوطن اصبح بحاجة الى تصحيح، فلم يعد الوطن، طوائف ومناطق وشعباً فحسب، بل اضحى تلك الوحدة التاريخية والجغرافية والإنسانية، والمصيرية، التي تؤمن للمنتسب اليها سبل العيش الكريم، وقسطاً من الكرامة والطمأنينة، والحقوق مقابل ما ترتب عليه من واجبات...

يعيش العالم اليوم، عصر التحديات الكبرى، وهو في سباق مع الزمن، فاذا فشل الحكم في مواجهة هذه التحديات، لا بل في التغلب عليها، فقد مبررات وجوده، وعرض الوطن الى التخلف والى اخطار التفسخ والانهيار. فمواجهة المستقبل ومعضلاته، اي مشاكل الغد، ومشاكل الأجيال الطالعة، هي في نظري، اولى الأولويات وهذه المواجهة، اما ان يكون شعارها الجرأة والاقدام، أو لا تكون.

أما التغيير فبابه مفتوح في جميع المجالات، وفي مقدمتها المجال السياسي.

ان الأنظمة التي ترعى الحكم في لبنان، اذا ما استثنينا ركائز النظام الديمقراطي البرلماني، وهو نظام اؤمن به واعتبر نفسي مؤتمناً عليه، ليس فيها من المقدسات ما يحول دون المساس بها لتطويرها مع حاجة المجتمع اللبناني.

أما المقدسات التي لا يجوز المساس بها، فهي في نظري سيادة لبنان ووحدة ارضه ووحدة شعبه. وفي ما خلا ذلك فاني عازم على ادخال وتبنّي اي تعديل ارى فيه اساس في رقي الشعب. وفي تقوية اللحمة بين فئاته. وهي توفير اكثر ما يمكن من العدالة والمساواة بين اللبنانيين والمناطق اللبنانية كافة.

والحريات التي هي عزيزة على شعبنا، والتي بها وعليها تفتحت مواهبه، وتألق مركزه في العالم، هي في حاجة لأن نصونها، بحس المسؤولية الوطنية، الذي هو دائماً درع الحرية الأقوى.

ان ما يشعر به شعبنا بعد المأساة من حزن وألم لما اصابه في ارواح بنيه وممتلكاتهم وفي مركزه المعنوي وسمعته في العالم، يحز في اعماق نفسي. ان آلام هذا الشعب، هي آلامي، وطموحه هو طموحي. واني لمدرك ما على رئيس الدولة من مسؤولية كبرى في التوجيه والتخطيط لبناء لبنان الذي نريد.

ان لبنان الذي نريد، هو لبنان لا حرمان فيه بل توازن اجتماعي كامل وكرامة موفورة، وقد سعت الى ذلك جهود مخلصة، قبل اليوم، وما زال امامنا سعي طويل، ان التوازن الاجتماعي يفرض علينا، تأمين العيش الكريم لجميع المواطنين، ومحاربة التخلف والمرض والفقر والبطالة والأمية. فلا يكون في لبنان متخم على حساب جائع، ومترف على حساب محروم بل تكافؤ في الفرص للجميع. يتوافر معه لكل مواطن ان ينال ما يحتاجه من عمل وعلم ومعالجة ودواء. لذلك نفتح صفحة تليق بطموح هذا الوطن الذي نريده وطن العلم والكفاءات، وطناً فيه القانون، سيد وسلطان، لا يفضل فيه احد على احد، الا بالولاء والعطاء ليطمئن كل مواطن على حياته وكرامته وممتلكاته، ومصيره فتصبح المصلحة العامة هي الغاية التي يلتقي عليها الجميع.

وطن، نفسح فيه المجال امام جميع اللبنانيين في التنافس الخير على أساس المساواة والكفاءة. واني اتطلع الى يوم قريب، يصبح فيه مستوى الثقافة والعلم والأخلاق والجدية المقياس الوحيد الذي يميز لبنانياً على آخر، ان الأهداف التي نسعى اليها، ليس بوسعنا تحقيقها دفعة واحدة، وبسحر ساحر، بل ستكون ثمرة عمل متواصل ودرس عميق، يسهم فيه جميع اللبنانيين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة المالية والاقتصادية، وتتأثر بعلاقة رأس المال بالعامل، وفي هذه المناسبة أؤكد ثقتي بالمبادرة الفردية، ان ضرورة المحافظة على حرية المبادرة الفردية، يحدها واجب الدولة في مراقبة القطاع الاقتصادي الخاص، وضبط المنافسة الحرة لئلا تتحول الى اداة فوضى واستغلال فتعرض المجتمع بسائر فئاته، وخاصة الفئات الضعيفة اقتصادياً الى التداعي.

كما اعلن ان من حق الدولة ان توسع رقعة القطاع العام في بعض المجالات الاقتصادية وان تتدخل لممارسة حق التوجيه في حالات طارئة وبصورة محدودة اذا قضت المصلحة الوطنية بمثل هذا التدخل.

اما العلاقة بين رأس المال واليد العاملة، وهي حجر الزاوية في تشييد المجتمع الحديث وفي استقراره فهي من الأمور التي تتطلب منا سهراً متواصلاً، وسعياً دائباً للوصول الى حلول عادلة ومتوازنة، بحيث لا يقع الحيف على اي فئة من الفئتين، وبديهي ان يكون ازدهار المؤسسة شرطاً اساسياً لحمل ارباب العمل على توظيف اموالهم. وبالتالي لايجاد العمل لليد العاملة،

كما وان اجور اليد العاملة، لا بدّ ان تكون على مستوى يتناسب مع الاسهام الذي يكسبه العمل في الانتاج.

ايها السادة،

اني امد يدي الى جميع اللبنانيين، وادعوهم الى التلاقي في عمل وطني جامع تذوب فيه الخلافات، وتنقشع معه في النفوس غيوم المعركة ليحل محل صفاء القلوب. ان المحبة تبني والبغضاء تهدم، ولن يقتصر البناء على العمران فوق ارض لبنان بل يجب ان يتجاوز ذلك الى بناء الانسان فيه، ولم يعد خافياً ان التوظيف في الانسان هو الأساس، وان هذا التوظيف يثمر حتى على الصعيد الاقتصادي ولو على آجال متوسطة وطويلة، وفي هذا المجال، تتجه افكاري الى الشباب بصورة خاصة، اذ علينا ان نعمل ليسهم الشباب اسهاماً خلاقاً في تكوين الغد، والشباب هو الغد. وهذا يفرض علينا اعتماد سياسة تربوية وثقافية سليمة متطورة ترمي الى رص جميع ابنائنا في صف واحد، متناسق التفكير متوحد الأهداف. فالى اجيال الشباب اقول ان لا غنى للبنان عنكم، وانكم لن تكونوا على هامش الأحداث، ان الوطن بحاجة الى حيويتكم، الى ايمانكم، الى علمكم. كما اني امد يدي الى اخواني المغتربين، الذين توزعوا جميع اقطار العالم فكانوا خير رسل للبنان. من مدننا اللبنانية العريقة في مدنيتها عبر التاريخ ومن قرانا الصغيرة الخضراء، انطلق لبنانيون برز منهم في ديار الاغتراب فلاسفة وادباء وشعراء وحكام وشيوخ وقادة عسكريون، ورجال علم واقتصاد وصناعة ومال. انهم يشكلون طاقات فاعلة مدعوة لاداء دورها ولا اقول لاداء واجبها في اعادة تعمير لبنان. وكما كانوا موضوع فخرنا واعتزازنا، فهم كذلك موضوع املنا وثقتنا، لأنهم لن يتأخروا عن تلبية نداء لبنان حين يدعوهم الى الاسهام في بعثه من جديد.

ايها السادة،

ان الخطوط الكبرى للسياسة التي رسمت لا يساعد في تحقيقها إلا جو من الأمن المطمئن، ان اعادة الأمن الى البلد، والطمأنينة الى نفوس ابنائه، هو مطلبنا جميعاً. ولن تتحقق هذه الغاية إلا بتعاون مخلص يسمح لنا باعادة بناء الجيش وقوى الأمن على اسس تجعل منها قوى متضامنة، متكاملة، تعمل لوطن واحد، وتكون مؤهلة بعددها وعدتها واعدادها للدفاع عن الوطن وحفظ الأمن فيه.

ايها السادة،

ان لبنان لم يبتعد يوماً في آماله وآلامه عن واقعه العربي. فقد رسمت له طبيعة انتمائه الى هذا الواقع دوراً مصيرياً هيأه له القدر واختاره كذلك هو بنفسه اختياراً وبقوة هذا الاختيار، حمل المشعل عاملاً فكراً واقتصاداً وسياسة.

ولبنان، هذا البلد العربي سيكون الملتزم الوفي بكل قضية عربية، ودوره في اسرته العربية لا يختلف عن دور اي عضو فيها حقوقاً وواجبات، وقضية فلسطين بالذات قضية لبنان، كما هي قضية اي بلد عربي، وكما تقتضي ان تكون قضية اي بلد يعرف معنى للحق والعدالة. ولم يبخل لبنان بأي جهد وتضحية مستفيداً من خصائصه الذاتية ليقوم بدوره في مجابهة الخطر الإسرائيلي ويساعد الشعب الفلسطيني على بلوغ اهدافه الوطنية فيستردّ ارضه، ويعود اليه وطنه، فتنعم المنطقة عند ذلك بالأمن والسلام.

ان علاقة لبنان، مع المقاومة الفلسطينية، وما ينتج عنها من تقاتل واحداث، ما تزال تتفاعل على ارض هذا الوطن، يجب ان تعالج وتركز على اساس من الصراحة والثقة تحترم معها سيادة الدولة وحرمة المواثيق والاتفاقات، لتحول في المستقبل دون اي تجاوز فتصان مصلحة لبنان، وتسلم القضية الفلسطينية من كل اذى.

وان لبنان المستعيد عافيته، لن يكتفي بالعلاقات الصافية بينه وبين اشقائه العرب، بل سيحرص على ان يكون عامل تقريب وتضامن لما فيه خيرهم وخيره، وهو يأمل في المقابل ان يعي اشقاؤه دقة ظروفه الحاضرة، وان يساعدوه بصدق واخلاص على اجتياز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه. ونحن اذ نسجل للدول الشقيقة اهتمامها بلبنان في المحنة التي حلت به، نسجل لسوريا الشقيقة علاقاتها الخاصة بنا في اطار ما تحتمه الأخوة والجوار، والنضال المشترك، من تلاق وتكاتف، وتعاضد.

أما وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية، فهو ضمن هذا الإطار بالذات وباستطاعتي ان اعلن ان مستقبل هذا الوجود، وكل ما يتصل به، يخضع للسلطات الدستورية اللبنانية التي لها ان تتخذ حياله بموجب المسؤوليات الملقاة على عاتقها، الموقف الذي نراه متوافقاً مع المصلحة اللبنانية العليا في الظروف القائمة.

اننا نمد يداً مخلصة الى جميع الأشقاء، لنسعى معاً بروح الاخلاص والتآخي لخدمة قضايانا المشتركة وفي رأسها المأساة اللبنانية مما يحتم السعي الصادق والمخلص للخروج منها، وبديهي ان التعاون الصادق يخدم جميع قضايانا العربية، اننا نسجل ايضاً لجامعة الدول العربية ولمنظمة الأمم المتحدة اهتمامها بمأساتنا، كما اننا نذكر بالتقدير العاطفة التي ابدتها دول صديقة، والمساعي الجادة التي بذلتها لمعاونة لبنان على الخلاص من محنته، ولا غرابة في ذلك ان لبنان كان وسيظل منفتحاً على العالم امينا

للقيم الإنسانية والحضارية وفياً لالتزاماته الدولية. وهنا اود ان اسجل لهذا الوطن الجريح ظاهرة ان دلت على شيء فانما تدل على ارادة الحياة والاستمرار، وذلك بتعلقه بنظامه البرلماني الحر، وفي محافظته على جوهر هذا النظام، وبتمسكه بمبادىء الشرعية، برغم من المأساة التي يعيشها. ومن الطبيعي ان تتجه افكاري الآن الى سلفي الكريم الرئيس سليمان فرنجية الذي نسجل له ايمانه بلبنان ونظامه ذلك الايمان الذي لم تزعزعه الظروف القاسية والمصاعب الجسام التي واجهها البلد والتي لم تنل من ثقته بالوطن حتى في الأيام الصعبة التي لا يطيب فيها الحكم لأي حاكم.

ايها السادة،

ان اول عمل يقدمه لبنان لنفسه وللعالم ولكل من آمن به، هو مشهد التجدد والانبعاث لوطن طالما سيرت له عبقرية شعبه وحيوية بنيه الاستمرار والنهوض من المحن، وانه لشرف لنا جميعاً، ان نطلع على العالم، من جو المحنة القاتم المكفهر، بالاطلالة المشرقة والخطوة الواثقة لنعود الى اصالتنا اللبنانية، الى فضائل شعبنا، مرتفعين فوق الحقد والضغينة، عاملين بعزم وتفان يداً واحدة لاعادة بناء صرحنا اللبناني على قواعد متينة من وحدة شعبه الصادقة مع نفسها ليعود لنا ذلك الصرح الجميل اشد بنياناً وتألقاً واكثر انفتاحاً على العصر.

حضرات النواب المحترمين، هذه مسؤوليتي امام الله، ووطني وضميري سأعمل جاهداً مسترخصاً كل تضحية حتى ينجلي الطريق امام وطننا وتذلل فيه العقبات وقد رهنت كل لحظة من عمري، من أجل النهوض بلبنان، لا ليعود كما كان فحسب، بل ليصبح الوطن الذي نريده والذي سيتحقق باذن الله، وبارادتنا جميعاً، ليكن هذا هدفنا جميعاً لتبقى امام اعيننا صورة آلاف الضحايا، وليكن لنا منها عبرة وهداية فاذا اهتدينا الى سواء السبيل، سبيل العقل والمحبة والضمير، لا تكون تضحياتنا قد ذهبت سدى، بل يكون شهداء لبنان اليوم، قد ماتوا ليعيش لبنان.

عاش لبنان

* [1] لقد تمّ قسم الرئيس الياس سركيس الدستوري الساعة الأولى والدقيقة الثالثة من يوم الخميس الواقع فيه ٢٣ ايلول ١٩٧٦.

مرسوما تعديل الحقائب الوزارية
وتعيين رئيس بالوكالة للوزراء ـ ١٥ ايلول ١٩٧٦

* مرسوم رقم ١٠٩١٥
اعادة توزيع الحقائب الوزارية وتعيين وزير
ان رئيس الجمهورية بناء على الدستور ولا سيما المادة ٥٣ منه
بناء على المرسوم ١٠٥١٣ تاريخ ١ ـ ٧ ـ ١٩٧٥ تشكيل الوزارة.
بناء على المرسوم ١٠٩١٣ تاريخ ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٧٦ اعتبار وزير مستقيلاً من الوزارة وتعيين نائب لرئيس الوزراء ووزير بديل.
بناء على الضرورة الناتجة عن الظروف الاستثنائية الراهنة، يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: اعيد توزيع الحقائب الوزارية على السادة: رئيس الوزراء والوزراء على الشكل التالي:
رشيد كرامي رئيس الوزراء: وزيرا للزراعة والسياحة، وللاسكان والتعاونيات.
كميل شمعون: نائب رئيس الوزراء، وزيرا للداخلية والخارجية والمغتربين وللدفاع الوطني.
عادل عسيران وزيرا للعدل وللتربية الوطنية والفنون الجميلة، والتصميم العام.
الأمير مجيد ارسلان: وزيرا للاشغال العامة والنقل وللموارد المائية والكهربائية وللصحة العامة.
غسان تويني: وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية وللاعلام وللصناعة والنفط.
المادة الثانية: عين السيد جورج سكاف وزيرا للمالية وللاقتصاد والتجارة وللبريد والبرق والهاتف.
المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

الكفور في ١٥ ايلول ١٩٧٦
الأمضاء: سليمان فرنجيه

* مرسوم رقم ١٠٩١٦
تعيين رئيس بالوكالة للوزراء
ان رئيس الجمهورية بناء على الدستور ولا سيما المادة ٥٣ منه
بناء على الضرورة الناتجة عن الظروف الاستثنائية الراهنة يرسم ما يلي:
المادة الأولى: عين الرئيس كميل شمعون نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والخارجية والمغتربين والدفاع الوطني، رئيساً بالوكالة للوزراء عند غياب الرئيس الأصيل او تعذر حضوره.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

الكفور في ١٥ ايلول ١٩٧٦
الأمضاء: سليمان فرنجيه

مذكرة الجبهة اللبنانية التي رفعتها إلى «العالم»

(في النصف الأول من العام ١٩٧٧ وزعت الجبهة اللبنانية هذه المذكرة على الشخصيات السياسية الدولية التي زارت لبنان: سايروس فانس - لوي دو غيرينغو - كورت فالدهايم، كما سلمت للرئيس الياس سركيس، وأرسلت الى عدد من الزعماء والرؤساء العرب والأجانب).

«. . . أليس عمّا قليل يتحول لبنان حقلاً مثمراً والحقل المثمر يحسب غاباً؟ وفي ذلك اليوم يسمع الصمّ أقوال الكتاب وتبصر عيون العمى بعد الديجور والظلام. . . لأن الحائر قد انقرض والساخر قد فني واستؤصل كل الذين يسهرون لأجل الأثم. الذين يؤثمون الإنسان لأجل الكلمة». . .

اشعيا - ٢٩: ١٧ الى ٢١

ان الجبهة اللبنانية الممثلة بالرئيس كميل شمعون والرئيس سليمان فرنجية والشيخ بيار الجميّل والآباتي شربل القسيس وبأحزابهم ومؤسساتهم ورفاقهم في النضال، وهي تعبّر عن الأكثرية الساحقة من المسيحيين في لبنان وعن كثير من غير المسيحيين فيه ممن يشاطرونها تحسسها بالمسؤولية والواجب وينظرون نظرتها الى القضية اللبنانية ويتطلعون تطلعها الى مستقبل لبنان، يعزّها أن تظهر، في هذه المذكرة، موقفها من الشؤون الأساسية الخطيرة التي تجبه لبنان في هذه اللحظة المصيرية من حياته. وهو هذا:

١ - في التاريخ كله أن لبنان، وبخاصة مجتمعه المسيحي، لم يعتد ولم يتآمر على أحد، ولا هو وأطأ أحداً على شر. فلقد كان لبنان، في التاريخ كله، وبخاصة مجتمعه المسيحي، مصدر خير وخدمة وسلام لذاته، لمحيطه وللعالم أجمع.

٢ - بعد التطلع بانذهال ووجوم الى الأحداث المجرمة التي كان فيها لبنان هدف اعتداء الآخرين، وكان فيها دائماً مدافعاً شريفاً عن نفسه، تلك الأحداث التي خضّبت ترابه بدماء أبنائه في السنوات: ١٨٤٠ - ١٨٤٥ - ١٨٦٠ - ١٩١٦/١٨ - ١٩٢٠ - ١٩٢٥ - ١٩٣٦ - ١٩٥٨ - ١٩٧٣ ولا سيّما حرب السنوات ١٩٧٥/ ٧٧ التي أظهر فيها اللبنانيون بطولة دفاعية خارجقة أذهلت العالم كله فانتزعت اعجابه، ترفض الجبهة اللبنانية أي تقرير أو تدبير أو تنظيم لأي لبنان يكمن في بنيانه السياسي واتجاهاته الحكمية أي امكان في أي زمن تتكرر فيه أي من هذه الفواجع والمآسي. ولا يقبل لبنان، بعد الآن، وبخاصة مجتمعه المسيحي، أي اعتداء عليه، أي أمر، مهما صغر، من شأنه أن ينتقص من كرامته، أو ينال من مقدساته.

٣ - تذكّر الجبهة اللبنانية بأنّ المسيحية في لبنان كانت دائماً حرّة - سيّدة - أمينة على قيمها وتراثها ومصيرها. وهي تعتزم، اليوم أكثر من كل يوم آخر، أن تبقى حرّة - سيّدة - أمينة على قيمها وتراثها وما تنشد لنفسها من مصير.

٤ - وهي تذكّر بأن هذه المسيحية لا تستطيع أن تكون وتحقّق ذاتها، ثم أن تبدع قيماً باقية إلاّ إذا كانت حرّة مطمئنة الى وجودها بعيداً عن أي افتئات أو تسلط. ذلك أن الحرّ، وحده، هو الذي يكون ويخلق.

٥ - وتذكّر الجبهة أيضاً، بأن المسيحية في لبنان لم ترد لنفسها، يوماً في الماضي، ولا تريد، الآن، لنفسها، وتعتزم ألاّ تريد في المستقبل ما لا تريده لغيرها من الجماعات الروحية التي تتكوّن منها الأسرة اللبنانية. على أنها لا تريد لنفسها، كذلك أن تصبح، في مطلق حال، مسودة، أو أن تقبل لنفسها ما لم تقبل به لغيرها.

٦ - ان لبنان الجديد الذي تريده الجبهة اللبنانية، ويريده معها محازبوها وأصدقاؤها وأنصارها وجميع الذين يدورون في فلكها، هو لبنان العريق الأصيل المتواصل التراث منذ ستة آلاف سنة، المتناقل الينا من جيل الى جيل، في احترام قدسي، بكامل واقعيته التي تحتوي أعرافه وعاداته وتقاليده وأساطيره وحكاياته وممارساته الحياتية، كما تحتوي مؤسساته ومنشآته وانجازاته المعجزة بعض الأحيان.

ولبنان الذي تريد هو لبنان المنسجم، الحيّ، القادر على تحقيق ذاته في بقاء كريم.
لبنان الحرّ، المنفتح، المتعدد المجتمعات.
لبنان الذي يحترم الإنسان في شخصه وكرامته.
لبنان الذي تحظى فيه المسيحية بذاتية مميّزة، وتتمتع فيه باستقلال ذاتي مجتمعي وثقافي وروحي يمكّنها من الإتصال العضوي الدائم بينابيع الفكر والروح في العالم المسيحي.

ثم أن لبنان الذي تريده الجبهة اللبنانية، هو الذي يشجّع فيه الإبداع، الى أقصى حدوده، في جميع نشاطات المجتمع، حتى يصبح نتاجه الفكري والفني والعلمي في مستوى يتساوى فيه مع أرفع المستويات الفكرية والفنية والعلمية في العالم. وهذا يشمل الثقافة العلمية - المنضبطة - والمتصلة بجامعات العالم الكبرى، ويشمل تنمية التكنولوجيا حتى مستويات عالمية، ويشمل، أيضاً، تعزيز العدالة المجتمعية على أسس علمية تهدف الى الخير العام، الى توزيع خيرات الأرض والمجتمع توزيعاً عادلاً، والى اشاعة الرفاهية والرخاء دون المساس بالمبادرة الفردية. كما يشمل الحرص على الإنسان اللبناني من أن يغرق في الماديّة العلمية. إذ تريده الجبهة أن يبقى، استقاء من عناصر تراثه الروحية والإنسانية، حلرا كريماً عزيزاً ليبقى له دوره، وأن متواضعاً، في اعادة التوازن بين الروح والعقل، وبين الإنسان والآله.

ولبنان الذي تريده الجبهة هو لبنان الذي يؤمنْ ايماناً نابعاً من كيانه ومن تراثه هو بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة في هذه الآونة بالذات إذ تشتدّ المطالبة باحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

المساواة وتكافؤ الفرص:

وهو لبنان الذي تجعل فيه سيادة القانون فوق كل سيادة، وتقدّم فيه الكفاءة الشخصية على كل اعتبار، والذي يضع في رأس اهتماماته تأمين المساواة وتكافؤ فرص الحياة بين جميع أبنائه، هؤلاء الأبناء الذين يأخذ على نفسه، أولاً، حمايتهم من الطارئين بتدابير حكيمة صارمة.

ولذلك، ترى الجبهة لزاماً عليها أن توقي هذه الصورة الهدف من كل شريان تعمل، بلا هوادة وبجميع الوسائل، على أن تحيطها، وتسيّجها، بضمانات وبالتزامات رسمية عربية - غربية - وأمم متحدية، بغية أن تبقى وأن تفعل.

٧ - تلك هي الصورة - الهدف عن لبنان الغد التي تتمسك بها الجبهة اللبنانية. فكل ما تخطط له من بنيان سياسي، واتجاه حضاري، وعلاقات دولية ففي سبيل هذا الهدف تخطيطها. لذلك فإن هذه الصورة - الهدف هي، عند الجبهة، المقياس الذي به تقيس لتقرّ أو ترفض ما هو مبحوث، اليوم أو سيبحث غداً، من حدود وظن واتجاهات سياسية وعلاقات.

ثوابت التاريخ:

٨ - كما يعزّ الجبهة أن تظهر، في هذه المذكرة، خطة عملها التي ترتكز على حقائق من ثوابت التاريخ اللبناني، وأخرى من حصاد التجارب ومن حتمية الفكر والمنطق يجب أن يعرف بعضها وأن يعلن.

أ - ان لبنان هو وطن اللبنانيين المقيمين فيه، ووطن اللبنانيين المتحدّرين من أصل لبناني والمنتشرين في العالم، وهو وطن المسيحيين العائشين في العالم الإسلامي المحيط، وهو وطن المناضلين المروّعين، من كل دين ومذهب، في هذا العالم المشرقي الفازعين من بلادهم اليه.

ب - لبنان قيمة عالمية بحدّ ذاته. ويجب أن يظل هكذا ليستطيع أن يبقى مختبراً حضارياً فذًّا فيه تعالج وتنقد النظم والمذاهب والتيارات الروحية، وفيه يحكّ الناس. على أنه يرفض أن يعيد اختبار ما كان قد أختبر.

ج - ولأنه قيمة بحدّ ذاته يستطيع لبنان أن يكون ملتقى تفاعل وتبادل بين حضارات الشرق والغرب والمتخيّر الأمثل لروائعها جميعاً.

د - وبما أنه سيد هذا الملتقى يستطيع لبنان، أيضاً، أن يكون سدًّا في درب ما لا يصلح، ودرع وقاية من قحمة الشرور.

هـ - يعيش لبنان الحاضر على متاعب وهواجس قديمة - حديثة، كلها مريرة. أهمّها:

١ - اقتناعه بأن وجد أعداؤه في تلاقي الظروف البترولية، والفلسطينية، والوحدوية - العربية، والشيوعية - الدولية مع ظروفه الداخلية: من تفكّك قياديّ، وانحلال أخلاقيّ، وتخاذل في الحكم. . . وجد أعداؤه في كل هذا فرصة جهنمية نادرة للسعي الى أغراضهم فيه، فكانت هذه الحرب القذرة التي شنّت عليه بواسطة الفلسطينيين والتي زيّن، خداعاً، للناس أنها خلاف بين اللبنانيين واللبنانيين. على أن الأمر لو كان خلافاً، وكان هذا الخلاف بين اللبنانيين واللبنانيين لهان. أمّا وان الأمر حرب والحرب بين اللبنانيين والفلسطينيين المعتدين ومن ورائهم فمن هنا المتاعب.

٢ - لقد شاع في العالم، بعد الحرب اللبنانية الفلسطينية، أن لبنان صدّ على أرضه الشيوعية الدولية. ومعلوم أن الشيوعية لا تبيت على ضيم، فولّد هاجس لبنان الأكبر لأمرين: ماذا إذا باتت أرض لبنان ساحة حرب للشيوعية؟ وماذا إذا تغلّبت، هي، فصار لها موطىء قدم على أرضه؟

٣ ـ ثم يعيش لبنان هاجس العودة الى صيغة حكم قبل بها في الظروف الخاصة بالسنة ١٩٤٣، فكانت من جرّائها مجازر ودمار. فماذا سيكون الثمن إذا عاد اليها من جديد؟

٤ ـ وهو يعيش متاعب حياة مشتركة، حتى الآن، بين ناس في مستويات ثقافية وحضارية وحياتية متباينة. بعض هؤلاء الناس لا يصدق القول بعضهم الآخر، ولا يخلص في ولائه، ولا يقبل إلاّ أن يتسلّط. وبعضهم الآخر ـ وهو الفريق المسيحي ـ يعيش هاجس الإيهام والإتهام بأنه أعطي امتيازات مجحفة بحقّ الفريق المسلم متجاهلاً أنها ليست امتيازات ان هي إلا ضمانات وجدت، في الأصل، لحمل الفريق المسيحي على التخلي عن الحماية الأجنبية.

٥ ـ ثم يجد لبنان نفسه، اليوم، أمام غرباء تمادوا في الإعتداء عليه حتى نهبوا الأديار والكنائس، ودمّروها، ودنّسوا مقدساتها، وهتكوا حرمة الموتى في المقابر، واعتدوا على الراهبات والرهبان، تشنيعاً واذلالاً وقتلاً، وحتى أخرجوا أبناءه من قراهم ومن بيوتهم فشغلوها، هم ومكانهم على عين العالم المقرّ بحقوق الأفراد والشعوب، وهذا العالم لا يبدي ولا يعيد كأنه قبل بأن تحلّ شرعة الغاب، في لبنان، محلّ شرعة حقوق الإنسان. وهذا العالم القابل منتسب، كله، اليها.

تلك هي الحقائق التي تستلهمها الجبهة اللبنانية، وتلك هي المتاعب والهواجس التي تخيّم على لبنان فيعيش اللبنانيون في همها المقضّ.

ثلاث مؤامرات:

٩ ـ وعلى هذه الأسس تجد الجبهة اللبنانية أن مؤامرات ثلاثاً تستهدف، اليوم، لبنان لتعطّل الصورة ـ الهدف التي ترمي الى جلائها، ولتداول الحقائق ـ الأصل التي تعمل دائبة، بوحيها:

الأولى: مؤامرة لقطع لبنان عن تراثه التاريخي ـ المتواصل بصورة تعسفية ـ قهرية.
الثانية: مؤامرة لقطع لبنان المقيم عن لبنان ما وراء البحار.
والثالثة: مؤامرة لقطع اللبنانيين عن جذورهم في التراث الغربي المتراكم الكثيف الذي تفاعلوا معه عبر التاريخ، والذي أعطوه الكثير وأخذوا منه الكثير.

وبديهي أنه إذا نفذت هذه المؤامرات الثلاث، أو احداها، الى ما تهدف اليه تكون قد دكّت كل أو بعض ما يميز لبنان، فيتساوى، اذاك، والعالم المحيط، ويبطل النفع من وجوده، فيبطل الخير المرتجى لذاته وللعالم. لذلك تعتزم الجبهة اللبنانية، بشكل قاطع، أن تقف في وجه هذه المؤامرات الثلاث ليبقى لبنان ذاتاً مميّزة في قيمها وحرياتها الأساسية.

١٠ ـ ان الجبهة اللبنانية، انسجاماً مع تلك الصورة ـ الهدف ومع هذه الحقائق ـ الأصل، واعتقاداً منها بأن الولاء للدولة أيسر من الولاء للوطن، وبأن ذلك هو توطئة لهذا، تؤكد أن البيان السياسي الجديد للبنان الموحّد، المعزز للولاء المطلق له والمانع للتصادم بين اللبنانيين، يجب أن يعتمد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما يتعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة المجتمعية، ما يتعلق بعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج، وفقاً لخياراتها الخاصة.

طبيعي أن تطوير هذا البنيان السياسي الجديد يعود الى اللبنانيين أنفسهم. غير أن الجبهة تأمل أن يرافقها الأغيار على طريق حسن النيّة والقصد الصالح فيكرموا أنفسهم ويكرموها بالتفهم والتأييد.

١١ ـ ولا يسع الجبهة اللبنانية، متهيّبة حكم الأجيال والتاريخ، الا أن تتوقف عند أمور أربعة:

ألف ـ المبادرة السورية:

ان الجبهة اللبنانية، إذ تعطي المبادرة السورية التي أفضت الى وقف الإقتتال في لبنان مكانها اللائق من الصداقة بين البلدين، ترجو أن تظل هذه الصداقة التي بنيت عليها هذه المبادرة في مجراها الطبيعي، فتسهم في المحافظة على استقلال لبنان وعلى تقوية قيم مجتمعه الحرّ المنفتح، ويكون لها وله الأثر الفاعل ببناء السلم والتقدّم في الشرق الأوسط. وفيما يتطلّع لبنان، باطمئنان، الى استعادة حريته الكاملة فوق جميع أراضيه، وفيما يبدي حرصه الحريص على قيمة المجتمعية يرجو، مخلصاً، ألاّ يصيب الصداقة السورية ـ اللبنانية في حلتها الجديدة ما يزيح بها عن طريق الأخوّة الخالصة.

باء ـ الدول العربية:

المبادرة السورية التي أوجبتها حرب الفلسطينيين على لبنان، وهذه الحرب الفلسطينية بالذات، هما اللتان جرّتا الى قيام قوة الردع العربية.

ان الجبهة اللبنانية التي كانت ترحّب بكل ما كان من شأنه أن يوقف، في حينه، الحرب العدوانية على لبنان تذكّر بأن جامعة الدول العربية بقيت ستة عشر شهراً متفرّجة على الفاجعة اللبنانية قبل أن تظهر أي اهتمام فعّال. ومع ذلك لم تستطع الجبهة إلاّ أن ترحّب بقوة الردع هذه. ولقد كاد يكون ترحيبها أقوى لو أن هذه القوة كانت عربية ـ غربية في آن، إذاً لكان الردع ردعاً سويًّا متوازياً. غير أن الجبهة، منطلقة في مواقفها من اعتبارات أخرى، ترى أن التحفّظ الذي تبديه، الآن، مما كان ليتبدل حتى لو كان تأليف قوة الردع قد بني على أساس آخر شارك فيه الغربيون العرب. ذلك أن الجبهة لم تكن تسعى، آنذاك، ولا هي تسعى، الآن، الى قوة توقف الإقتتال، بل كان سعيها الى قوة تزيل أسبابه.

وجليّ أن قوة الردع العربية هذه، وقد حدّدت مهمتها على ما حدّدت عليه، قد تكون الصيغة الثامنة والخمسين من صيغ وقف الإقتتال التي توالت على لبنان منذ سنتين الى يومنا الحاضر. فلماذا ـ تسائل الجبهة ـ لا يكون شأن هذه الصيغة، من حيث عدم الجدوى، شأن الصيغ السبع والخمسين السابقات. وقد كانت جيمعها تردّ، أو لا تحترم، أو تبطل ساعة بعد الإتفاق عليها في غالب الأحيان. فالجبهة اللبنانية، إذ تشكر الملوك والرؤساء العرب على بادرتهم الكريمة، ترى من واجب المصارحة والإخلاص أن تبدي تحفظها حيال الذين يقوم على سواعدهم عمل قوة الردع. إذ ترى أن القصد الصالح الذي شاءته القمة في الرياض والقاهرة لم يصل سلبياً الى القاعدة المنفذة في لبنان. الأمر الذي تتراءى لها فيه نتائج غير محمودة.

ويهم الجبهة أن تبدي حرصها، بل رجاءها، أن تكون العلاقات المتبادلة بين لبنان الجديد والدول العربية علاقات شرف ومساواة وتعاون صادق، بحيث لا تعكّر ولا تقوّض ولا تعطل الصورة ـ الهدف التي يرمي اليها لبنان، فلا يلوث ذاتيته المميّزة أي تلوين أو تشويه.

جيم ـ الفلسطينيون:

لولا الفلسطينيون، لولا مطامعهم الوهمية بلبنان، لولا غرورهم، لولا هذه الحرب التي ارتكبوها بفعل هذا الغرور، ولولا انسياقهم في التيارات الشيوعية الدولية وتحالفهم معها، لما كان موجب لأي تدخل، عربياً كان أو غير عربي.

اما وأن التدخّل قد حصل، وأن القصد البعيد ـ إذا صحّت المقاصد ـ هو وضع حدّ لهذا التدخل، ثم الحؤول دون العودة الى الحرب للحؤول دون التدخل من جديد ـ وقد يكون، هذه المرة، على مدى أوسع قد يجرّ الى نتائج بعيدة الأغوار ـ فلم يبق بدّ من اختيار طريق الخلاص ذات الشعب الثلاث. وهي التالية:

أولاً: نزع قيادة القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب الأولى، والتي ليس للفلسطينيين فيها غير أسم، نزعها من يد الفلسطينيين وتكليف مجلس الدفاع المشترك العربي قيادتها. ذلك لإبعاد هذه القضية عن النزوات الشخصية، والمزاجات الخاصة، والمساومات التي تصل الى حدّ جعلها مطيّة طيّعة للشيوعية، للمخربين، ولغيرهم.
ثانياً: توزيع الفلسطينيين، كل الفلسطينيين، الموجودين في لبنان على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. كل واحدة منها بمقدار طاقتها على التحمّل.
ثالثاً: وضع نظام إقامة واحد يطبّق على الفلسطينيين حيثما أقاموا في الديار العربية.

دال ـ العالم الخارجي:

لبنان، من طبعه، لم يكن، يوماً في ماضيه، مصدر خطر على أحد. ولن يكون، في المستقبل، مصدر أي خطر على أنه، محمولاً بطبعه أيضاً، كان، طوال أيام التاريخ، يوثّق صلاته بالغرب، حضارة وشعوباً. هذه الصلات التقليدية الوثيقة، وما سيجدّ منها، يصبّر لبنان على ألاّ تنقطع. فهي طريقه السوي الى العالم الحرّ المنفتح الذي هو جزء منه ولا يتجزىء. بل يصرّ على تعميق هذه الصلات وتثميرها لخيره، لخير محيطه، ولخير العالم.

لنا في الدنيا، تحت كل سماء في المشارق والمغارب، خمسة ملايين لبناني ومتحدر من أصل لبناني. هؤلاء الملايين الخمسة

لهم في كل باب علم ويد في كل مكرمة. فان الجبهة اللبنانية تعمل، مواصلة جهد من سبق، على تكريس لبنانيتهم وعلى اشراكهم في حياة لبنان الجديد السياسية. ذلك أن لبنان الذي تؤمن به الجبهة اللبنانية ليس تلك المساحة الجغرافية الضيقة على حوض البحر الأبيض المتوسط فحسب، ان هو إلاّ امتداد، في كل أرض، للمساحة الروحية التي يشغلها لبنان ويحييها أبناؤه على جبين هذا المشرق العربي الإسلامي.

١٢ ـ انطلاقاً من كل هذا، واستناداً اليه، ثم اتعاظاً بالتجارب الماضية وبهذه التجربة المريرة التي عشنا ويلاتها ومآسيها، في السنتين الأخيرتين، تؤكد الجبهة اللبنانية على أنها لا تسمح بأن تذهب سدى كوارث حرب ١٩٧٥/ ٧٧ وعلى ألا تهدر دماء أبنائها دون أن تستخلص من هذا كله العبر التي تخطط على أساسها بنياناً جديداً للبنان يستحيل معه تكرار مثل هذه الفواجع. وهي تعلن:

أولاً: أنها تطمح الى مجتمع لبناني جديد يصير فيه التغلّب على الضعف والعيوب التي شابته من جرّاء تراخيه ـ ككل شعب عيوبه ـ وبخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة. كما يصير فيه العمل على تحقيق القيم المبنية على الصدق والشرف والكرامة والمحبة والنخوة والطموح والإقدام، وبخاصة على احترام الحقيقة والكلمة المسؤولة والحق، حتى نعود فتتجذّر في التراث اللبناني وفي التراث العالمي، لنستحق، أكثر فأكثر، قيمنا اللبنانية الأصيلة التي توارثناها، جيلاً بعد جيل، في أحسن حالات صفائها وتألقها.

ثانياً: وتعلن الجبهة عزمها على أن يكون لها دور بنّاء مبدع في أيّ نظام جديد تتمخّض به أحداث الشرق الأوسط، أو ستؤول اليه الدبلوماسية العالمية بالتعاون مع ديبلوماسيات المنطقة المحيطة. ذلك أن لبنان شغل، في مكان وجوده على مدى التاريخ، مركزاً حضارياً وروحياً وتوازنياً وسلمياً مميزاً. وتؤمن الجبهة اللبنانية بأن اسهامها الأصلي في تكوين هذا النظام المرتقب من شأنه أن يثريه وأن يقوّيه. كما تؤمن أن عدم اسهامها في هذا التطوير الخطير أو الحؤول دون هذا الإسهام من شأنه أن يفقر هذا النظام المرتقب وأن يضعفه.

أما النظام المرتقب الذي تعتزم الجبهة اللبنانية أن تسهم في تكوينه فهو ذاك الذي يضمن لجميع شعوب المنطقة، لثقافاتها وحضاراتها، الحرية والإستقلال. كما يضمن تفاعلاً سلمياً يضمن تفاعلاً سليما خلاّقاً بين بعضها وبعضها الآخر. ذلك أن الجبهة تؤمن بأن لبنان الحرّ يستطيع أن يقوم في عملية هذا الخلق بدور حضاري توازني فذ.

ثالثاً: وتعلن الجبهة، في الختام، أن لا سلم في الشرق الأوسط بدون لبنان حرّ ـ سيّد ـ مستقلّ ـ ذي مجتمع متّصل اتصالاً بالحضارة العالمية ـ الفاعلة ـ الواحدة ـ المتواصلة العطاء، مجتمع حرّ منفتح تتمتع فيه المسيحية، كما غيرها من المذاهب الروحية، باطمئنان تام الى ذاتيتها، وسيادتها على نفسها، والى بقائها على تواصل حرّ بجميع ينابيع الروح المسيحية في العالم.

بدون لبنان هذا المرتاح الى وجوده والمطمئن الى ذاته، سيجد الشرق الأوسط نفسه أمام مجتمع مقهور ـ مضطهد ـ ثائر يكون مصدر متاعب كثيرة تؤذي مسيرة السلام في العالم ومسيرة العالم الى مصيره.

وبدون اللبنانيين هؤلاء الذين، بعد أن ألفوا الهناء، يضنيهم، اليوم، القلق والتهجّس والإنغماس في المتاعب والهموم... بدون هؤلاء اللبنانيين لا سعادة ولا تمدن. أوليس صحيحاً: أنه لا يحقّ لشعب أن يكون سعيداً، وحده؟ أو أن يكون سعيداً بين تعساء؟ وصحيحاً: أن لا يكون تمدّن حيث يكون ـ بفعلنا، أو باغضاء منا ـ اجحاف، أو ظلم، أو افتئات، أو اعتداء، أو ألم، أو تعاسة، أو بؤس؟ فكيف اذا كانت جميع هذه المؤذيات متجمعة في أرض واحدة، وهي الأرض التي شهدت، في التاريخ، بذوغ مدنّيات أصيلة ما زالت وستظل متمادية ـ متفاعلة ـ فاعلة.

ان من حقّ لبنان هذا أن يلفت العالم المتمدن اليه. وهو مهد مدنيات باقية.

ومن حقّ اللبنانيين هؤلاء أن يلفتوا أهل السعادة اليهم. وهم مصدر سعادة وهناء.

ويرى لبنان واللبنانيون، واثقين، أن ليس من حق العالم كله، بل ليس من حق أي جزء متمدن فيه، أن يحجم، يوم يدعى الى تحقيق ذلك، عن العمل لتحقيق ذاته في ما يحقق للبنان.

بكل هذا تؤمن الجبهة اللبنانية.

ومن أجل كل هذا تعمل.

كميل شمعون ـ سلميان فرنجيه ـ بيار الجميّل ـ الآباتي شربل القسيس

نص بيان الجبهة اللبنانية
بعد خلوة زغرتا، ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٨

«ان الجبهة اللبنانية مغتبطة بتوافق انعقاد هذه الخلوة والتذكار السنوي الثاني لمعركة زغرتا التي اعتبرت من أروع الإنتصارات الحربية اللبنانية ونقطة ارتكاز رئيسية في المصير اللبناني، وسعيدة بأن تنعقد هذه الخلوة في اليوم ذاته الذي انعقدت فيه خلوة سيدة البير لسنة مضت، وذاكرة بألم أنها كذلك الذكرى السنوية الثانية لمعركة الدامور التي اعتبرت بحق اغتيالاً لحضارة عريقة.

وان الجبهة اللبنانية نظراً الى الاحداث التي تتوالى بسرعة في المنطقة وفي داخل لبنان، وتلبية لعزم الجبهة على إنجاز وضع ميثاقها وانجاز وضع نظامها المرتقب، وعزماً منها على السير خطوة جديدة في بناء لبنان الغد، وتعبيراً عن ارادتها التي تجسدت في خلوة اهدن في تاريخ ٢٥ و ٢٧ آب ١٩٧٧، وفي ختام اجتماعاتها يوم الأحد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٨ في دارة الرئيس سليمان فرنجيه في زغرتا برئاسة الرئيس كميل شمعون وحضور الرئيس فرنجيه والشيخ بيار الجميل والأباتي شربل قسيس والأساتذة جواد بولس وشارل مالك وفؤاد افرام البستاني وادوار حنين، تعلن:

أولاً: انها فرغت من وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الجبهة الذي يدور على أحد عشر بنداً تتناول جوهر الكيان اللبناني والبعيد الواضح من أهداف اللبنانيين.

ثانياً: انها أنهت وضع نظامها الداخلي في صيغته الأخيرة منشئة مجلساً وطنياً يشارك في أعمالها. وقد خصت الجبهة في هذا النظام بجهاز اجتهد على ان تظل معه رشيقة التحرك سريعة الإستجابة. كما خصت الأمانة العامة بمعاونين وبمركز لها وبتجهيزات تقدر معها على تسيير أعمالها بلا تباطؤ وبدقة وإحكام.

وقد خصص المجتمعون جانباً من اجتماعات يوم السبت لدرس ثلاثة مطالب:

* الأول، يتعلق بالدامور. فلما كانت قد انقضت سنتان على اغتيال الدامور فقتل من أبنائها من قتل وهجر من بقي وحل محلهم الفلسطينيون المغتصبون. ولما كانت السلطات قد وقفت على حقيقة أوضاع أبناء الدامور وعلى الحال التي دبهم فيها الإغتيال وما جر عليهم من عذاب وقهر وآلام استهدفتهم جميعاً بما في ذلك شيوخهم ونساؤهم ومرضاهم وأطفالهم. ولما كانوا لا يزالون يتخبطون في متاعب الإبتعاد عن الدار والجار وثمار العقار، وكانت السلطة قد وعدت غير مرة بإرجاعهم الى بيوتهم وممتلكاتهم في مواعيد موقوتة. ولما كنا اليوم في التذكار الثاني لجريمة الدامور، فقد رأت الجبهة ان تخص أبناءها، غير لاهية عن أحد من المهجرين الآخرين ولا عن اية بقعة أخرى من لبنان مغتصبة أو محتلة، بالتفاتة محبة وعطف عازمة على أن تمدهم بمساعدتها في كل ما يجدونه من الخير في طريق عودتهم الى ديارهم، مؤكدة قرارها السابق بتأييد حق كل مهجر لبناني مالك في العودة الى ملكه.

* الثاني، يتعلق بلبنانيي ما وراء البحار، وهو اقتراح قدمه السيد دوري شمعون الأمين العام لحزب الوطنيين الأحرار في شأن خلق مؤسسة تسمى «مؤسسة لبنان»، تكون منبثقة من الجبهة اللبنانية وتقوم على توحيد الجماعات اللبنانية في العالم في العمل على تعبئة قوى البلدان التي ينزل فيها المغتربون لخدمة القضية اللبنانية بشتى الوسائل. فتقرر تكليف الأمانة العامة درس المشروع مع صاحبه واقتراح نظام يكون ضامناً لنتائجه الجلى.

* الثالث، يتعلق بجباية التبرعات التي تجري باسم الجبهة اللبنانية على يد اللجنة المالية المشتركة في حزبي الكتائب والاحرار، فقرر المجتمعون اعتبار هذه الجباية شأناً يعود فقط الى اللجنة المالية المشتركة وانه ليس للجبهة أية علاقة به.

وبعدما عاد المجتمعون الى ايلاء موضوع لبنان الغد كل ما يستحق من العناية تحقيقاً لعزمهم على السير به خطوة جديدة بالمقدار الذي تأذن به الظروف الجارية، وبعد الإستماع الى الأعضاء المؤسسين الأربعة في ضوء ما جرى مع كل واحد منهم في الأيام الأخيرة من اتصالات، وبعد التشاور في المذكرات والإقتراحات الواردة في موضوع لبنان الغد، قرر المجتمعون أن يعلنوا الآتي:

١) ان الجبهة اللبنانية تعتبر نفسها مؤتمنة على القيم اللبنانية الأصيلة كما عبرت عنها في كثير من بياناتها السابقة وبخاصة في ميثاقها وفي البيان الختامي لخلوة سيدة البير وفي مذكراتها الديبلوماسية ورسائلها السياسية. وتعتبر أن السياسة والتركيب البنياني هما من الأدوات التي تستعمل في خدمة هذه القيم.

٢) ان الجبهة اللبنانية تقيس كل بنيان قائم في لبنان وكل بنيان مقترح للبنان بمقدار ما هو صالح أو غير صالح للحفاظ على قيمه المميزة وترسيخها وتعميقها، وبالتالي فهي تقبل ما ينمي هذه القيم ويعززها ولا تقبل غير ذلك. ولا تعترف الجبهة بأي مقياس غير هذا المقياس.

٣) تصر الجبهة اللبنانية اصراراً كلياً على :

- أن يبقى لبنان سيد نفسه غير مندمج بغيره وغير منعوت الا بذاته.
- أن يبقى لبنان محافظاً على شخصيته المميزة وتراثه الأصيل بحيث لا يمتص ولا يتمثل بأي مجتمع آخر.
- أن يبقى لبنان وطناً للحرية المسؤولة وان يستمر مجتمع لبنان في تمكين العقل من نشدان الحقيقة في كل حقل ومعرفتها واعلانها.

٤) وتجسيداً لهذه القيم اللبنانية المميزة، تكرر الجبهة مطالبتها بمؤسسات حية وبخاصة مؤسسة الجيش، تعبر عنها وتؤكدها وتتيح أكثر للبنانيين في شتى مناطقهم المساهمة في تحقيق ذاتهم وبناء مصيرهم وحمايته من أي فئات أو طغيان، وهي اذ تفعل ذلك لا تستهدف الا خدمة هذه القيم.

٥) وتعلن الجبهة استناداً الى ذلك، تمسكها باعتبار الوجود الفلسطيني على أرض لبنان عائقاً في طريق الإتفاق ينبغي تذليله، ومن الطبيعي أن يكون الإجتماع اللبناني حول هذا الشأن ساعداً على ذلك.

على أن الجبهة اللبنانية، بطبيعة حالها وبحكم ما هي، تظل منفتحة لكل اتصال ايجابي كريم حر مثمر مع أية جهة كانت لخدمة الأهداف التي لا يكون لبنان من دونها.

٦) تكرر الجبهة تحذيرها من المؤامرة المثلثة الجوانب على لبنان، وهي التي تتألف من تقطيع تاريخه فلا يظل متواصلاً متمادياً مستمراً فاعلاً، ومن فصله عن جذوره في الحضارة العالمية الإنسانية الواحدة، ومن الحؤول في التواصل الفكري والحياتي والسياسي دون تفاعل لبنان المقيم ولبنان ما وراء البحار.

٧) ولا يسع الجبهة في هذه الخلوة الزغرتاوية الحميمة، الا ان تعيد إعلان إيمانها بكل مقرراتها وبياناتها السابقة، وبخاصة مقررات خلوة سيدة البير التي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الأولى لإنعقادها، ولا سيما منها البند الآتي نصه:

«اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد تعزيزاً للولاء المطلق له ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة المجتمعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة».

ايها اللبنانيون

لقد خطونا واياكم في هذه الخلوة الخطوة المنتظرة المرجوة التي كانت وحدها ممكنة في هذه الظروف العاثرة، فترون كما نرى كم تطول استعادة العافية بعد أن تفقد. غير انكم ترون أيضاً كما نرى أن لا ذهول عنها ما دامت بنا الحياة وان لا بديل. فالى اليقظة والتيقظ. الى الكد والجد. الى العمل الواعي الذي تعودتم لكي نرجع عن قريب نحن نحن وانتم انتم، ولبنان لبنان عشتم وعاش لبنان».

ثم تلا النائب حنين النظام الداخلي لـ «الجبهة اللبنانية» وبنود ميثاقها. وفي ما يأتي نص نظام الجبهة:

«ان الجبهة آخذة بالحاجة اللبنانية التي كانت في أساس قيامها، مستندة الى مقرراتها وبياناتها والمذاكرات السياسية التي سبق أن وضعتها في مناسبات شتى، ومستلهمة مصلحة لبنان واللبنانيين الحاضرة والمستقبلية حتى أبعد الأمداد، ومتعظة بالعبر التي خصها تاريخ لبنان القديم والحديث بأشرف حرف واوقع كلمة، واستجابة لرغبة محازبيها ومؤيديها وأنصارها وأصدقائها في لبنان المقيم وفي ما وراء البحار، ومطاوعة لتوقعهم وطموحهم الى ما يستهدفون، وحرصاً منها على الخط اللبناني الذي وقفت نفسها عليه، واجتناباً لكل طارىء ترى أن تنظم نفسها على الوجه الآتي:

المادة الاولى: تعمل الجبهة على تنفيذ مقررات خلوة سيدة البير التي عقدت ما بين ٢١ و ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ نصاً وروحاً.

تحرص على أن يظل لبنان الجديد متميزاً بالخصائص الآتية:

١) أن يبقى لبنان العريق الأصيل المتواصل التراث لبنان المنسجم الحي. القادر على تحقيق ذاته في بقاء كريم. ان يظل لبنان الحر المنفتح المتعدد المجتمعات.

٢) أن يشجع فيه الإبداع حتى يصبح نتاجه الفكري والفني والعلمي على مستوى عالمي وتنمو فيه التكنولوجيا وتعزز العدالة المجتمعة على أسس علمية وتوزع خيرات الأرض والمجتمع توزيعاً عادلاً وتعم فيه الرفاهية.

٣) ان يعلن التزامه بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤) أن تتأمن سيادة القانون فوق كل سيادة وتقدم فيه الكفاية الشخصية على كل اعتبار وتتأمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أبنائه.

٥) ان تدعم هذه الصورة الهدف بلا هوادة وبكل الوسائل وتحاط وتسيج بضمانات وبالتزامات رسمية عربية وغربية وأمم متحدية.

٦) أن يكون وطن اللبنانيين المقيمين فيه ووطن اللبنانيين المتحدرين من أصل لبناني.

٧) أن يؤسس البنيان السياسي الجديد للبنان الموحّد على تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها وبخاصة ما يتعلّق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة المجتمعية وما يتعلّق بعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة.

٨) أن يكون هذا البنيان السياسي الجديد للبنان معززاً بالولاء المطلق له ومانعاً للتصادم لاحقاً بين اللبنانيين.

٩) أن يتمكن اللبنانيون والمتحدرون من أصل لبناني من المشاركة في حياة لبنان الجديد السياسية.

١٠) أن يعالج الشأن الإقتصادي على أسس حديثة عادلة تأخذ في الإعتبار المبادرة الفردية ضمن النظام الحر المنظم.

١١) أن يتغلب على الضعف والعيوب التي شابته من جراء تراخيه منذ عهد الإستقلال وحتى حرب ١٩٧٥ - ١٩٧٧.

العمل بشتى الوسائل على تحقيق المبادىء والأهداف التي رسمتها الجبهة والتزمت بها.

المادة الثانية: تتألف الجبهة من الأجهزة الآتية:

١) اللجنة العليا
٢) الرئاسة ونيابة الرئاسة
٣) المجلس الوطني
٤) الأمانة العامة.

المادة الثالثة: اللجنة العليا: تتولى ادارة أعمال الجبهة هيئة تقريرية مؤلفة من الأعضاء المؤسسين الأربعة ومن أعضاء يختارهم هؤلاء الأربعة لمدة سنتين قابلتين للتجديد. تجتمع اللجنة العليا في جلسة عادية مرة في الاسبوع وفي جلسة استثنائية اذا طلب ذلك أحد أعضائها المؤسسين، ولا يكون قرار اذا صوت ضده أحد المؤسسين الأربعة. وتكون قرارات اللجنة العليا ملزمة لجميع أعضائها.

المادة الرابعة: الرئيس: يختار أعضاء اللجنة العليا من بين الأعضاء المؤسسين رئيساً للجبهة اللبنانية ونائباً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الخامسة: الأمانة العامة: تعاون اللجنة العليا في مهماتها امانة عامة دائمة للجبهة مؤلفة من أمين عام تعينه اللجنة العليا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ومن معاونين تعينهم اللجنة العليا بناء على اقتراح الأمين العام.

المادة السادسة: المجلس الوطني: ينتدب لسنتين كل عضو مؤسس خمسة أعضاء يؤلفون مجتمعين مع أعضاء اللجنة العليا المجلس الوطني للجبهة. مهمة هذا المجلس ابداء الرأي في قرارات اللجنة العليا واعمالها. ويدعو رئيس الجبهة المجلس الوطني الى الإنعقاد مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة. رئيس هذا المجلس رئيس الجبهة».

نص برقية الرابطات اللبنانية ـ الفرنسية والرابطة المساعدة لمسيحي لبنان
إلى امين عام هيئة الأمم المتحدة

COMMUNIQUE ADRESSE A MONSIEUR KURT WALDHEIM
SECRETAIRE GENERAL DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES

Le Liban, jusque là pacifique et démocratique, modèle de pluralisme culturel et ethnique, est sur le point de sombrer définitivement, et avec lui toutes les valeurs qu'il représente.

- D'une part, les Palestiniens occupent le Sud du Liban où ils règnent en maîtres, se renforcant considérablement en armements, créant ainsi une situation redoutable pour la paix du monde,

- D'autre part, la Syrie est en train d'installer au Liban un régime d'occupation répressive, aggressant quotidiennement la population civile, bloquant le processus de réconciliation nationale, empêchant la reconstitution de l'armée, tenant tout le pays en otage et par là créant également le danger d'un subit et tragique conflit.

Les patriotes libanais, chrétiens et musulmans, décidés à lutter pour sauver le Liban, pourraient être acculés à un combat inégal contre une armée régulière dotée de puissants moyens et les éléments terroristes qui profitent de l occasion. Ils risquent ainsi d'être victimes d'un nouveau génocide, susceptible en outre de provoquer de graves réactions internationales.

Profondement alarmés, et craignant que les Libanais ne puissent exprimer librement leur désespoir, nous vous prions au nom de la Charte des Nations Unies, dont vous êtes le Secretaire Général, de provoquer la réunion d'urgence du Conseil de Sécurité pour faire face à cette situation, en particulier pour exiger le retrait du territoire libanais de toute présence armée étrangère et pour décider l'envoi de " casques bleus"— afin d'aider le Liban à recouvrer la paix sans attendre une solution globale du problème complexe du Proche Orient.

Confiant dans votre constante attention à sauvegarder l'idéal et la Charte des Nations Unies, nous espérons que grâce à votre initiative, un Etat membre de l'ONU, le Liban pluraliste et démocratique, ne sera pas voué à la disparition.

Paris, le 18 Février 1978

Le vice Président de l'Association Française pour les Nations Unies

Le Président et le Comité d'Aide aux Chrétiens du Liban

Le Président et le Comité de Solidarité Franco-Libanaise

Le Président et l'Alliance Franco-Libanaise

الوثيقة البرلمانية التي أقرها مجلس النواب بالاجماع
في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٧ نيسان ١٩٧٨

«انطلاقاً من الإيمان الثابت بوجوب الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وأمنه وسلامة اراضيه ونظامه الديمقراطي البرلماني،

وانسجاماً مع المواقف التي التزمها لبنان في تأييد القضايت العربية ولا سيما منها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة ارضه وممارسة حقوقه الوطنية والسياسية فوق هذه الأرض،

وبناء على مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة ومنها جمع الاسلحة،

وبما أن وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وأمنه وسلامة أراضيه مسلمات يجمع عليها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم وآرائهم،

وبما أن ممثلي الشعب الفلسطيني أعلنوا في البيان الصادر عن القمة العربية السداسية في الرياض وقر قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربي في القاهرة موافقتهم على إشراك الدولة في جمع الأسلحة الثقيلة وازالة كل المظاهر المسلّحة،

وبما ان قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ الذي أعلنت جميع الأطراف التزامها احكامه قد قضى بوضع قوات دولية في منطقة لبنان الجنوبي، للتثبت من انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والامن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الى المنطقة.

ولما كان القرار الرقم ٤٢٥ الذي قبلت به كل الاطراف يفرض تثبيت السلام والامن الدوليين فضلاً عما يفرضه من وجوب عودة السلطة اللبنانية الى منطقة لبنان الجنوبي،

واستناداً الى أن من اولى مهمات قوات الامن العربية تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ومساندة السلطات اللبنانية في فرض الامن وضمان السلامة لكل مقيم على ارض لبنان،

لذلك نعلن ما يأتي:

اولاً: وجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ القاضي:

١ ـ بالاحترام الدقيق لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود الدولية المعترف بها.

ب ـ بإنسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية.

ج ـ وبتأمين عودة سلطة الدولة الفعلية الى منطقة لبنان الجنوبي.

ثانياً: وقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني من كل الاراضي اللبنانية.

ثالثاً: منع أي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع اللبنانيين وجميع الموجودين على ارض لبنان من دون استثناء.

رابعاً: بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية سليمة وصحيحة ليكون قادراً على الاضطلاع بمسؤولياته والقيام بالمهمات الموكولة اليه.

خامساً: إتباع سياسة انمائية اقتصادية في اطار النظام الديمقراطي الحر بمفهومه الحديث تقوم على استثمار كل الموارد الطبيعية في البلاد مما يؤدي الى توفير تكافوء الفرص امام جميع المواطنين وفي تحقيق العدالة الصحيحة في كل المناطق اللبنانية وبين جميع افراد الشعب.

سادساً: الطلب الى السلطات المختصة وضع هذه المقررات موضوع التنفيذ».

مذكرة مفتي الجمهورية
الشيخ حسن خالد لرابطة العالم الاسلامي

المقاطع التي وردت في العدد ٣ من النشرة الاسبوعية الصادرة عن مركز الاعلام الكاثوليكي، من المذكرة الخطيرة التي رفعها سماحة المفتي حسن خالد لرابطة العالم الاسلامي وقد نشر النص بكامله في جريدة «اللواء» في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٨.

هي قضية وجود

«قضية المسلمين في لبنان هي قضية واضحة في اذهان المسلمين في لبنان وضوحاً تتحد معه اسبابها وعناصرها ونتائجها والطرق السليمة لمعالجتها للوصول الى افضل الحلول التي تفيد الاسلام وتعز المسلمين. وقضية المسلمين في لبنان هي قضية الاسلام في لبنان، فلا قضية للمسلمين في لبنان بلا اسلام ولا اسلام في لبنان بلا مسلمين. من هنا فان وجود المسلمين في لبنان مرتبط بتقوية الاسلام في نفوسهم، كما ان وجود الاسلام في لبنان مرتبط بتقوية وجود المسلمين فيه، وعلى ذلك فان قضية المسلمين في لبنان هي في كلمات قضية وجود متكامل ومتنام بين الاسلام والمسلمين».

هذا الوجود مهدد

«ونحن اذا نظرنا في اسباب قضية المسلمين في لبنان والتي جعلت منها بحق قضية لها خطورتها، رأينا ان مجموعة من الوقائع الخطيرة تشترك كلها في تكوين مجمل هذه الاسباب، التي تضع الاسلام والمسلمين في لبنان موضع التهديد المستمر، بل موضع الهدف المحكوم بكل القوى المناهضة للاسلام والمسلمين، عن طريق حروب اعلامية تشن، او حملات تبشيرية تنظم، او اضطهاد طائفي يستحكم، او حتى حملات ابادة عسكرية كانت تتدافع على المناطق الاسلامية خلال حرب السنتين».

«ونحن اذا نظرنا في مجمل هذه الوقائع الخطيرة، التي كانت وما تزال تهدد وجود الاسلام والمسلمين فاننا نستطيع ارجاعها الى الوقائع التالية:

الواقع التبشيري

«والواقع التبشيري ليس جديداً في لبنان، فهو واقع تاريخي بدأ مع ضعف الدولة العثمانية مما مهد السبيل امام النشاط التبشيري الحار الذي اخذ طريقه في اوساط لبنان وسوريا عن طريق بعثات المبشرين الذين تدفق مجيئهم زرافات ووحدانا، يخلطون بين مهمة الدين والسياسة، بل كثيراً ما كانوا يظهرون بمظهر الدعاة المبشرين الدينيين ويعملون في الحقيقة لاغراض دولهم السياسية..»

«وقد لحظ دهاقنة المبشرين النقص التعليمي في الشرق العربي وبخاصة في سوريا ولبنان، فرأوا ان بمقدورهم استغلال هذه الظاهرة وذلك عن طريق فتح المدارس ابتداء من العام ١٨٢٥م. ثم في عام ١٨٢٥م بدأ انتشار المدارس في جبل لبنان على يد المبشرين الذين انشأوا فيها بعد الكلية السورية الانجيلية في بيروت التي اطلق عليها بعد زمن اسم الجامعة الاميركية».

«وقد تبع نشاط الانجيليين هؤلاء نشاط مماثل للمبشرين اليسوعيين حين اصدر بابا روما عام ١٨٨٣ رقيماً اثبت به المدرسة اليسوعية في لبنان كجامعة تحمل اسم القديس يوسف اليسوعي، ثم تبع ذلك نشاط للمبشرين الكبوشيين وهم في غالبهم من الايطاليين، فبنوا الكنيسة الكاتدرائية التي ما تزال قائمة في محلة باب ادريس في بيروت، وهكذا فلقد كانت انشطة مماثلة في لبنان لمبشرين من اتجاهات وبلاد اخرى، اشهرهم الآباء اللعازاريون، وراهبات المحبة، فانشأوا المدارس والمياتم والملاجىء والمستوصفات والمستشفيات في معظم المناطق اللبنانية».

«وقد تألفت خلال سنة ١٨٥٥م في بيروت لجنة خاصة من قنصلي امريكا وبريطانيا ومرسل انجيلي اسكوتلاندي وممثل من المراسلين الاميركان مع بعض من اللبنانيين المسيحيين حيث فتحت هذه اللجنة ست مدارس في بيروت».

«ومن يومها ازدادت حركة التبشير المسيحي بالتعاون بين لجان مؤلفة من مسيحيي لبنان، وممثلين للدول الأجنبية المسيحية اهمها فرنسا واميركا وايطاليا، انتشرت على يديها ولغايات تبشيرية، وبمؤسسات تعليمية واجتماعية وخيرية من كل نوع، في جميع انحاء لبنان، وبذلت من اجلها المبالغ الطائلة التي كانت الدول تغدق بها على الارساليات التبشيرية بلا حساب».

الواقع الطائفي

«منذ دخول الانتداب الفرنسي الى لبنان لجأت السلطات الحاكمة الى ترسيخ الحكم الطائفي على اساس منح الامتيازات في ذلك للمسيحيين يدون المسلمين، وبالرغم من ان المسيحيين كانوا وما زالوا في لبنان اقلية الا انهم وبفضل معاونة الانتداب الصليبي الفرنسي تسلموا زمام الحكم في لبنان ومع الزمن تمت هذه الامتيازات الطائفية في رئاسة الجمهورية، وفي الوزارات، وفي مجلس النواب، وفي الادارات المدنية، وفي الجيش، وفي المرافق الحيوية، الاقتصادية منها والاعلامية والثقافية، وقد ساعد على نمو هذه الامتيازات في عهد الاستقلال وفي العهود التي تلت بعد ذلك، تلك الارضية الصلبة من المؤسسات على انواعها والتي تركتها حركات التبشير في لبنان بالتحالف مع الدول الاستعمارية الخارجية، حتى استطاع المسيحيون في لبنان، منذ مطلع الاستقلال وحتى بداية حرب السنتين السيطرة على كل مقدرات لبنان السياسية وبالتالي الادارية والاقتصادية والاجتماعية العسكرية سيطرة تامة».

الواقع الايديولوجي المسيحي

«ولقد كان من جراء سيطرة سياسة الامتيازات الطائفية المسيحية على لبنان وعلى المسلمين بشكل خاص، ان تكون في لبنان واقع ايديولوجي مسيحي له فلسفته، وله دعاته من المفكرين المسيحيين الانعزاليين المتعصبين يتحركون بنشاط في اطار ايديولوجية نصرانية واضحة وهي الربط في محاولات شبه علمية، بين لبنان والنصرانية. فكل ما هو لبناني ينبغي ان يكون نصرانياً، وهذا ما عبر عنه بوضوح احد مفكري الجبهة المارونية ادوار حنين واحد المبشرين المدعو ميشال ضومط، فكل من ليس نصرانياً ليس لبنانياً، ولقد جاءت حرب السنتين لتؤكد في ارهاب عسكري، هذه الايديولوجية التي استهدفت المسلمين وراحت تذبح وتقتل المسلمين لكونهم مسلمين، نعني، في نظرهم غير لبنانيين».

«اضف الى ذلك ان هذه الايديولوجية المسيحية اللبنانية كانت وما تزال عند فئة من المسيحيين تتضمن سلخ لبنان عن عروبته، فكل من يتعلق باخوان العرب او يدعي العروبة فهو غير لبناني. ولقد كانت محاولات سلخ لبنان عن عروبته تتمثل في محاولات فينقة لبنان، ولتننة لغة القرآن، التي كان وما يزال أبرز دعاتها سعيد عقل، هذا اللبنان اللاعربي الفينيقي الانتماء اللاتيني الحرف، البحر اوسطي الحضارة، النصراني الديانة هو اللبنان الذي ما يزال يعمل له بعض متعصبة المسيحيين بكل قواهم الذاتية مدعومة تاريخياً بقوى الاستعمار وحاضراً بقوى الصهيونية، لان لبنان الجديد الذي يريدون هو اسرائيل مارونية في وسط العالم العربي والاسلامي».

الواقع السياسي

«ويتمسك بعض الساسة المسيحيين في لبنان بالنظام السياسي الحر غير المقيد باي شرط تحت ستار حماية الحرية الانسانية في الظاهر، ولكنهم كانوا وما زالوا يرمون من وراء ذلك الى اتاحة فرص التخريب امام كل التيارات المناهضة للاسلام والمسلمين. فتحت ستار الحرية رخصوا للاحزاب الشيوعية واستقبلوا زعماءها القادمين من موسكو في رئاسة الجمهورية ورخصوا للماسونية بانديتها المعروفة باسماء مختلفة (الروتاري والليونز) وتركوا عملاء الصهيونية يعبثون فساداً في لبنان ويتعاونون معهم، واتاحوا لمذهب الوجودية والاباحية فرصاً لا تجدها حتى في بلادها، فاصبحت دور السينما تعرض افلام الجنس الداعرة بلا حسيب ولا رقيب، وانتشرت بيوتات المنكرات والمحرمات في كل مكان ففسدت اخلاق الناشئة، فانحرفوا وابتعدوا عن الدين، مما سهل على حركات التنصير التقاطهم عن طريق الخدمات الاجتماعية تقدم لهم بشتى الوسائل».

الاهمية الاسلامية العربية والعالمية للقضية الاسلامية في لبنان

«لقد اصبح واضحاً للجميع طيلة حرب السنتين وبعدهما ومن خلال تعاون الميليشيات المسيحية التابعة للمتعصبين المسيحيين الطائفيين مع العدو الصهيوني بهدف تدعيم الايديولوجية النصرانية اللبنانية المشار اليها والتي عبر عنها قائد القوات النصرانية اللبنانية بشير الجميل بتصريح له خلال الحرب بقوله (ان حربنا هذه هي تتمة لحرب دحر المسلمين في معركة بواتييه الفرنسية عندما وصلت فتوحات المسلمين الى هناك). تقول لقد اصبح لبنان واضحاً للجميع من خلال ذلك كله ان القضية الاسلامية في شتى انحاء العالم المسيحي والواقع الايديولوجي التنصيري المعادي، ايديولوجياً، للعروبة وللاسلام، والواقع السياسي الذي يتيح للتيارات الهدامة المناوئة للاسلام كل فرص ضرب الاسلام والمسلمين، فينبغي ان يكون واضحاً ان المسلمين والعرب جميعاً في اخطر جبهة من جبهات المواجهة الحادة المتعددة القوى المعادية والتي لا تتوفر بأي حال من الاحوال، والحمد لله، في أي بلد عربي آخر، ولقد تعود المسلمون ان يكونوا في دفاعهم وبمساعدات ضئيلة من اخوتهم المسلمين والعرب، يواجهون هذه القوى المعادية على مختلف الجبهات على مستوى لا بأس به الا ان اختراق هذا الدفاع من القوى التبشيرية والتنصيرية وامتدادها عن طريق اقامة بعض الكنائس في بعض من البلدان العربية، وتحضير جيوش من الرهبان المعدين في لبنان اعداداً ثقافياً، وباللغة الغربية المناسبة للعمل في البلدان العربية وافريقيا، ان ذلك كله يقتضي منا انعام النظر في ضرورة الانتقال فوراً من موقع الدفاع الى موقف الهجوم، عملاً بالنظرية القائلة ان خير وسيلة للدفاع هي الهجوم، واننا لا نقصد هنا بالهجوم، هجوماً نشنه على حركات التبشير في البلدان العربية وافريقيا فحسب، انما نقصد بالهجوم هنا التصدي المباشر وفي ارض العدوان على الاسلام بالذات، نعني في لبنان. خط المواجهة لكل التيارات المناوئة للاسلام وللغة والقرآن وذلك لن يكون الا بتقوية اداة الاسلام الحقيقية في لبنان وهي مجموعة المسلمين في مؤسساتهم وتنظيماتهم الفاعلة. . .»



لبنان بلد اسلامي ، وليس بلداً كاثوليكياً

بالامس عندما توجه الكاردينال كازارولي ، امين سر الفاتيكان الى بكركي ، كتب في سجل البطريركية المارونية ما يلي

« انا مسرور لوجودي في قلب لبنان الكاثوليكي »

وهذا القول الذي سجله كازارولي من وصف لبنان بانه كاثوليكي هو تدخل في شؤون لبنان ، وهو تحد للمسلمين ، فضلا عن كونه مناقضا للحقيقة والواقع ، وفوق ذلك هو عمل سياسي ، وتدخل في السياسة من رجل لا يحق له ان يتدخل في السياسة وفق مفاهيم الحضارة الغربية التي يعتنقها ٠

اما كونه تدخلا في شؤون لبنان فالكاردينال ليس لبنانيا ، ولبنان ليس بلده ، ولا هو بلد للبابا ، وليس هو جزءا من الفاتيكان حتى يحق لـه ان يتدخل في شؤونه ٠

واما كونه تحديا للمسلمين فلان تسجيله في سجل البطريركية ، ونشر وسائل الاعلان له هو بمثابة اعلان للبنان بانه كيان نصراني كاثوليكي ، وهذا يعتبر تحديا من الكاردينال على المسلمين ، وعلى كرامتهم ، وعلى كيانهم ، وعلى بلدهم ، وهو جعل للمسلمين اتباعا ورعايا ٠ وهو مسخ وتزييف لحقيقة لبنان وواقعه ، ونقض لهما ، فحقيقة لبنان وواقعه انه بلد اسلامي ، منذ ان اكرمه الله بنور الاسلام ، بعد ان فتح بجحافل الجيش الاسلامي ، الذي كان يحمل علم « لا اله الا الله محمد رسول الله » والذي حمله الله مسؤولية هداية العالم ، وحمل الدعوة الاسلامية اليه ، ليخرجه من الظلمات الى النور ، ولينقذه من حكم الطاغوت ، وتسلط الطواغيت ، وليخلصه من العبودية لغير الله الواحد الاحد ، خالق الكون والانسان والحياة ، الذي لا يشاركه احد في الالوهية ، ولا في الخلق والايجاد من عدم ٠ قال تعالى : « قل هو الله احد ، الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفوا احد » وقال تعالى . « بديع السموات والارض ، انى يكون لـه ولد ، ولم تكن له صاحبة ، وخلق كل شيء ، وهو بكل شيء عليم ٠ ذلكم الله ربكم ، لا اله الا هو خالق كل شيء ، فاعبدوه ، وهو على كل شيء وكيل » فجميع ما في الكون مخلوق لله ، وموجود بقدرته ٠

ولذلك فان لبنان ، منذ اشراقة نور الاسلام فيه ، حتى هذه الساعة ، وحتى قيام الساعة ، يوم ان يرث الله الارض ، ومن عليها ، هو بلـد اسلامي ، وسيبقى بلدا اسلاميا ٠ وهو جزء من البلاد الاسلامية وليس جزءا منفصلا عنها ، ويجب ان يلتحم بها التحاما لا انفكاك له ٠ ولبنان ليس بلدا نصرانيا ، ولا بلدا كاثوليكيا ٠ ولا يحق للكاردينال ان يسجل في البطريركية انه بلد كاثوليكي ، لان ذلك تحد وافتئات على المسلمين ، ولا يجوز لهـم السكوت عن ذلك ٠

والكاردينال رجل نصراني ، ومن رجال الكنيسة ، ويعتقد العقيدة الرأسمالية ، التي تحرم عليه التدخل في السياسة ، وفق مفهوم الحضارة الغربية ، التي قامت على اساس فصل الدين عن الحياة ، وبالتالي فصل الدين عن الدولة ، وعن السياسة ، وحرمان رجال الكنيسة من التدخل في الشؤون السياسية ، وقصر عملهم على الاعمال الدينية النصرانية ، وعلى شؤون الكنيسة وادارتها ٠ وحصرت الاعمال السياسية برجال الحكـم والسياسة وفق عقيدتهم هذه ٠

والكاردينال ليس عالما من علماء المسلمين حتى يحق له التدخل في السياسة ، والقيام بالاعمال السياسية ، باعتبار ان الاسلام دين والدولـة جزء منه ، وعقيدته عقيدة سياسية ، انبثقت عنها جميع انظمة الحياة : من حكم ، واقتصاد ، واجتماع ، وسياسة تعليم ، وسياسة خارجية ، وغيرها من القوانين ، التي تنظم جميع علاقات البشر ٠

ولذلك كان تسجيل كازارولي في بكركي نص « انه مسرور لـوجوده في قلب لبنان الكاثوليكي » يتناقض مع كونه من رجال الكنيسة ، ويتناقض مع العقيدة الرأسمالية ، التي يعتنقها ، والتي تحرم عليه ان يتدخـل في السياسة ، كما يتناقض مع لياقة الصياغة ، فضلا عن كونه تحديـا على المسلمين ، وتحديا لهم ٠ وهذا ما لا يقبله المسلمون مطلقا ، ولا يمكنهم ان يسكتوا عنه بحال من الاحوال ، لما يحويه من الخطورة والافتئات ومن تزييف الحقائق والوقائع ٠

ولذلك لا يجوز لمفتي المسلمين الشيخ حسن خالد ، ولا لنائب رئيس المجلس الشيعي الشيخ مهدي شمس الدين ، ولا لسليم الحص رئيس الوزراء ولا لاي مسلم كان ان يستقبلوا الكاردينال ، او ان يقبلوا الجلوس معه ، او التحدث اليه في شؤون لبنان اظهارا لسخطهم الشديد ، ولعدم رضاهم ، ولرفضهم القاطع ، لما صدر عنه ٠ ولئلا يكون ذلك اعترافا منهم بحق البابا في التدخل في شؤون لبنان ٠ ويجب عليهم ، وعلى المسلمين كافة ، ان يطلبوا من الكاردينال ان يسحب ما خطته يمينه في بكركي ، وان يعتذر عن هذا الخطأ الفاحش الذي وقع فيه ، وعن التعدي الذي قام به ، وعن التجاوز الذي صدر منه ، لان ذلك يتناقض مع عقيدتهم التي يعتقدونها ، ومع دينهم الاسلام ، الذي يؤمنون به ، والذي يفرض عليهم ، وعلى جميع المسلمين الالتزام باحكامه ، والتقيد باوامره ونواهيه حتى تكون هي المتحكمة والسائدة في كل شأن من شؤون الحياة ، دون اي اعتبار للمجاملات ، او للظروف ، او الاوضاع ٠ وحتى يوضع حد لتدخل الدول الكافرة في شؤون المسلمين ٠

« والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون »

١٣ من جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ
٣٠ اذار ١٩٨٠ م

حزب التحرير

بيان حكومة المحامي شفيق الوزان
في المجلس النيابي بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٨٠

حضرة النواب المحترمين،

تتقدم الحكومة اليوم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري وسط هموم، ومآس تجثم منذ سنوات على صدر الوطن، وتستبد تفاعلاتها اليومية الدامية بمشاعر اللبنانيين.

ومع اقرارنا بأن الاحداث التي جرت في لبنان مرتبطة الى حد كبير بعوامل خارجية متعددة من أبرزها الصراع العربي الاسرائيلي وانعكاسات الصراعات الخارجية على أرض لبنان، فيجب الاعتراف كذلك بأن الخلافات الداخلية ومعها انقسام اللبنانيين أسهمت في تفاقم الازمة.

وفي الفترة التي كانت تستعد فيها حكومتنا لوضع البيان الوزاري والمثول امام مجلسكم الكريم، وقعت حوادث أمنية تعرفونها أسرعنا لمعالجتها، أمنياً وسياسياً وعلى كل صعيد بما يكفل الحد من اضطراب الامن، ويؤكد التمسك بحق الشرعية لاعادة الامور الى نصابها. واننا نأمل في أن تؤدي هذه المعالجة الى مزيد من التحسن في الوضع العام.

حضرة النواب،

اذا كانت مناشدة البلاد الشقيقة، للاسهام بصورة فاعلة في عودة الامن والاستقرار الى لبنان، مفترضة وطبيعية، واذا كان من حقنا تذكير العالم بالمأساة اللبنانية ودعوته للمساهمة الفاعلة في وضع حد لها، فمن حق الحكومة ومن واجبها التوجه الى اللبنانيين قبل غيرهم، ومن واجب كل بناني ان يحاسب نفسه قبل ان يحاسب الاخرين، فثمة تصرفات نسأل عنها نحن أسهمت في نشوء الازمات منذ سنوات عديدة، وساعدت في المحنة الحاضرة على تعميق الهوة بين ابناء الوطن الواحد وحالت، وتحول دون جشد الجهود والطاقات للخروج من هذه الحالة الخانقة. واننا لعلى ثقة كبيرة بان الازمة ـ المحنة التي يعاني منها لبنان هي حقبة سوداء عابرة في تاريخه المجيد اثقلته بالاعباء والآلام، غير انها لم تنل من جوهر اصالة شعبه الصابر الصامد.

لقد اثبتت هذه الازمة للجميع ارادة اللبنانيين في بقاء لبنان صامداً وموحداً. واثبتت كذلك تمسك اهله، جميع اهله، بكل شبر من ارضه وكل ذرة من ترابه. وابرزت وعياً وقناعات بالتوجه نحو مستقبل افضل يتطور فيه النظام والمؤسسات بما يتواجب مع طموحات الاجيال الطالعة، ويلبي حاجات المجتمع والمواطنين، ويرسي قواعد لبنان الجديد على اساس وحدة ارضه وشعبه ومؤسساته.

حضرة النواب المحترمين،

ان حكومتنا ستحكم ضمن هذا المفهوم بالتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم، وكفريق عمل واحد في مختلف اجهزتها وادارتها وبالمشاركة المخلصة مع ابناء الشعب الواحد، للتصدي للقضايا الاساسية وايجاد الحلول الملائمة لها معتمدين مبادىء الوفاق الوطني التي اقرها مجلس الوزراء في الخامس من اذار ١٩٨٠ والتي اجمع عليها اللبنانيون.

في طليعة المعضلات التي تواجهنا قضية الجنوب، وما يتعرض له باستمرار من اعتداءات وما يحل به من نكبات. واننا نؤكد العزم على متابعة الجهود لمعالجة هذا الوضع سعياً لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بجنوبي لبنان ولا سيما القرارين ٤٢٥ و ٤٥٠ تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، بكل الوسائل الممكنة، بهدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي واستعادة الدولة لسيادتها على كامل ارض الجنوب دون استثناء حتى الحدود المعترف بها دولياً، وتكثيف دعائم الصمود في كافة الحقول بما فيها حقول الاغاثة والاعمار والانماء، الامر الذي يستوجب اعادة النظر في هيكلية وأجهزة وتنظيم واسلوب عمل مجلس الجنوب لتعزيزه وتوفير كل ما يمكنه من تحقيق أهدافه في تأمين الصمود وتقديم المساعدات للمتضررين وتلبية المتطلبات الحياتية بما يتناسب مع صعوبة الظروف ودقة المرحلة، والتنسيق في كل ذلك مع مختلف الادارات والهيئات التي تعمل اليوم لتأمين هذا الواجب.

حضرة النواب المحترمين،

من الطبيعي أن تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا، فالأمن هو مطلب الجميع وهو ما ألحتم عليه في الإستشارات

النيابية، فضلاً عن أنه ضرورة ملزمة تعاون في الخروج من الأزمة المحنة التي يعانيها الوطن منذ عدة سنوات، والتي تعيق سير الدولة، وتفقد المواطن أعز ما يتمناه في وطنه من أمن وطمأنينة على حياته ورزقه. من أجل ذلك تؤكد الحكومة عزمها على استمرارها في معالجة هذا الموضوع باهتمام كلي وبجميع الوسائل الممكنة. ويأتي في طليعة التدابير التي تنوي اتخاذها تعزيز طاقات قوى الأمن الداخلي، واستكمال بنية الجيش وتنظيم قيادته استناداً الى قانون الدفاع الوطني الجديد، وما يستلزم ذلك من مراسيم مع تعزيز قدراته وامكاناته بما يؤمن له الفعالية اللازمة في الدفاع عن الوطن ووحدته وبسط سيادة الدولة على أراضيها كافة وفقاً للسياسة الدفاعية المقررة. ولا بدّ هنا من التأكيد على مسؤولية المواطنين جميعاً في التجاوب مع السلطة في تدابيرها لضبط الأمن وتوطيد أركانه وعلى أنه لا يجوز لغير قوى السلطة الشرعية من قوى الأمن الداخلي والجيش أن تقوم بهذه المهمة بالتعاون والتنسيق مع قوات الردع العربية.

حضرة النواب المحترمين،

إذا كانت شؤون الأمن طليعة هموم المواطنين وفي رأس المسؤوليات المترتبة على الحكومة، وإذا كان الوفاق هو الشرط الأول لبقاء الوطن الواحد وديمومته، فثمة شؤون عامة وخدمات حياتية يعاني الناس من مشاكلها فيزيدهم ذلك شجى وهما فوق هموم.

واننا نتحسس مشاعر الناس فيما يتحملون من أعباء حياتية مما يدفعنا الى تكثيف الجهود لمعالجة هذه القضايا وايجاد الحلول المناسبة لها. هذا وان الحكومة تعتبر من واجباتها الأساسية الإهتمام بصورة خاصة بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتربوية وبتلك التي استجدت أو تعاظمت بفعل الأحداث التي مرت بها البلاد هذا فضلاً عن الإهتمام بمشاريع الإعمار والإنماء في مختلف المناطق اللبنانية وخصوصاً النائية أو المحتاجة أو المتضررة.

وكذلك ستعمد الحكومة الى الإهتمام بقضايا العاصمة بعد الذي أصابها خلال الأحداث وبعد أن تعاظمت فيها كثافة السكان، وأصبح من الضروري ايجاد الحلول اللازمة لأزمة الطرقات والسير والنظافة فيها.

وتبعاً لذلك فلا بدّ للحكومة من متابعة معالجة أوضاع الخزينة وانعكاساتها على الوضع الإقتصادي العام وتأمين الواردات التي تحتاجها البلاد لمتابعة عمليتي الإعمار والإنماء. وكذلك تحريك عجلة القضاء والإدارات والمؤسسات العامة مع توعية روح المسؤولية والإقدام في صفوفها.

وكلنا يدرك بأن نتائج هذه الإهتمامات تبقى مرتبطة الى حد بعيد بالحالة الأمنية، التي نعالجها، لما لها من انعكاسات لا تنكر على الأوضاع العامة.

حضرة النواب المحترمين،

ان سياستنا الخارجية تنطلق من ايماننا بأن لبنان يجب أن يبقى أميناً على نهجه في السياسة العربية والدولية، على أساس أنه جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وعضو فاعل في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة، وهو يمارس سياسته ضمن هذين الإطارين.

ان الحكومة تعلن عزمها على الإلتزام بالعمل على تعزيز التضامن العربي وفاقاً لميثاق الجامعة نصاً وروحاً وانطلاقاً من مبادىء الأخوة والتعاون المتبادل واحترام كل دولة لاستقلال وسيادة وأنظمة الدول الشقيقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالنظر للظروف القاسية التي يمر بها لبنان، فأنه سيكثف سعيه لدى الأخوة العرب لمزيد من التفهم لأزمته وظروفه عند معالجة الشؤون التي تهمه.

والحكومة، إذ تشير الى الجهود التي قام بها لبنان، والتضحيات التي بذلها ولا يزال في سبيل القضية الفلسطينية تؤكد التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من مساندة لبنان للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه، ورفض اتفاقات كامب دايفد وكل ما يؤدي الى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم أو الى توطينهم في البلاد التي استضافتهم ومنها لبنان. كما تؤكد الحكومة على ضرورة تنفيذ الإتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً سليماً وكليفا في إطار سيادة لبنان وسلامة أراضيه ومع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدولي.

أما العلاقات مع الشقيقة سوريا فهي من المسلمات بأنها علاقات خاصة قائمة على أساس الإحترام المتبادل لسيادة

واستقلال ونظام كل من البلدين، انطلاقا من الروابط التاريخية وأواصر القربى بين الشعبين الشقيقين والمصالح المشتركة والنضال المشترك، واننا واعون لما يفرضه ذلك من تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وتنظيم العمل المشترك بينهما.

كما تؤكد الحكومة تمسكها بدور لبنان على الصعيد العالمي، وانفتاحه على أعضاء المجموعة الدولية، وتعامله معهم بوحي من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من عضويته في المنطقة، مع حرصها على الإبتعاد عن سياسة المحاور وفاقاً لسياسة لبنان التقليدية. وفي هذه المناسبة لا يسعنا إلاّ أن نشير الى الأولوية التي نوليها للعمل على الصعيد العربي والدولي على الإستمرار في شرح أزمة لبنان وتوضيحها، لا سيّما من حيث مقوماتها وملابساتها، لتأمين المزيد من الفهم والتحركات التي تهدف الى مساعدتنا على تجاوز الأزمة وعدم الربط بينها وبين حل أي أزمة أخرى.

حضرة النواب المحترمين،

هذه هي الخطوط الأساسية لسياسة حكومتنا وتلك هي أهدافنا التي سنسعى الى تحقيقها بالتعاون مع فخامة الرئيس الياس سركيس خدمة للبنانيين مقيمين ومغتربين، واستجابة لحقهم علينا في أن نعمل لهم بإخلاص وثبات.

واننا إذ نحرص على تعاون وثيق مع مجلسكم الكريم، نطلب ثقتكم الغالية للإنطلاق في العمل المرتجى لخير الوطن وأهله بارادة موحدة تتعبأ معها كل الطاقات والإمكانات لنجمع ونوحد بعد فرقة، نمسح الجراح، ونسير في درب البناء لوطن يتعطش أهله للإستقرار ولمولد جديد.

نص بيان مقررات المجلس الكاثوليكي الأعلى
إثر اجتماعات متتالية بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٨٠ حول احداث زحلة

«تنفيذاً لقرارها القاضي بابقاء جلساتها مفتوحة، عقدت الهيئة التنفيذية للمجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك، اجتماعاً ثانياً برئاسة غبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم الذي قطع جولته في العالم وعاد فوراً الى لبنان، وانتقل مباشرة من المطار الى دار المطرانية وبحضور وفد من أهالي زحلة.

وبعدَ التداول، اتخذت الهيئة التنفيذية المقررات التالية:

١ ـ الإصرار على حل الأزمة الأمنية في زحلة عن طريق الشرعية اللبنانية.

٢ ـ الطلب الى فخامة رئيس الجمهورية، بصفته صاحب الأمر قانوناً على قوات الردع العربية في لبنان، بأن يأمر هذه القوات بوقف قصف مدينة زحلة، وفك الحصار عن أهاليها، والبالغ عددهم مئتي ألف مواطن.

٣ ـ الطلب الى المراجع المختصة، الإستمرار في تحريك المحكمة الأمنية الخاصة التي أنشئت على اثر حوادث الفياضية بموجب القانون رقم ٢/ ٧٨، والتي تنظر في جميع الجنح والجنايات التي تقع على قوات الأمن العربية في لبنان، وتلك التي تقترفها هذه القوات في جميع الأراضي اللبنانية، على أن يشمل التحقيق بنوع خاص الأمور التالية:

١ ـ قضية دخول العناصر المسلحة الغريبة الى مدينة زحلة عبر حواجز الردع والتقصير الذي رافق هذا الدخول.

٢ ـ قضية مقتل المواطنين الزحليين على أيدي قوات الردع العربية.

٣ ـ قضية مقتل أفراد من قوات الردع العربية داخل المدينة.

٤ ـ مطالبة الحكومة بعقد جلسة مجلس وزراء استثنائية لمعالجة هذا الوضع الخطير الذي يهدد تفاقمه بإدخال النار الى سائر المناطق اللبنانية.

٥ ـ أعرب غبطة البطريرك حكيم أنه سيبذل كل ما في وسعه من أجل حل الأزمة القائمة في زحلة، بالتعاون مع أعلى المراجع الزمنية والروحية.

نص بيان الحركة الوطنية
بتاريخ ٦ شباط ١٩٨١ لكلمة لبنان في مؤتمر الطائف ولانتشار الجيش اللبناني

ناقش المجلس المركزي «للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» في اجتماعه الأسبوعي الدوري الجمعة بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٨١ تطورات الوضع السياسي العام في البلاد وتوصل في هذا الصدد الى النتائج التالية:

أولاً: توقف المجلس مجدداً أمام كلمة رئيس الجمهورية في مؤتمر الطائف من زاوية المضاعفات المستمرة لهذه الكلمة وأخطرها ما ذكرته المصادر الإعلامية القريبة من المراجع العليا حول عزم رئيس الجمهورية دعوة الفعاليات السياسية الى مشاورات معه من أجل وضع مضمون كلمته موضع التنفيذ. ان «الحركة الوطنية» التي أعلنت رأيها واضحاً كاملاً في كلمة الطائف الرئاسية في البيان الصادر عنها قبل أسبوع رافضة اياه نصاً ومضموناً، ترفض اليوم فكرة المشاورات حوله جملة وتفصيلاً وترى فيها امعاناً في الإنحراف عن النهج الوطني المسؤول. إذ أن المقصود منها تحويل الكلمة الى وثيقة رسمية تلغي ما صدر قبلها من وثائق وخصوصاً وثيقتي مبادىء الوفاق الوطني المتمثلتين في رسالة رئيس الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء الصادرتين في آذار الماضي ومن أجل العودة بالبلاد الى نقطة الصفر الإنعزالية والى طمس حقيقة الأزمة اللبنانية بما هي أزمة كيان فاشي تقسيمي متصهين يجري العمل على زرعه داخل البلاد وأزمة دويلة عميلة لإسرائيل مزروعة على الحدود، والوصول عبر هذا التشويه الى تلخيص القضية اللبنانية في كل عواملها المتعددة المتداخلة المعقدة قضية وجود فلسطيني ينبغي صب كل الجهد في العمل على اقتلاعه.

وإذ تؤكد «الحركة الوطنية» رفضها فكرة المشاورات حول كلمة الطائف الرئاسية تدعو سائر أطراف «الصف الوطني» الى التزام الموقف نفسه في هذا الصدد والى الجهر باعتراضها على انحراف المسؤولين في طرحهم قضية الجنوب أمام مؤتمر القمة الإسلامي.

ثانياً: ناقش المجلس المعلومات المتسربة عن خطط أمنية يجري الإعداد لطرحها تنفيذاً لكلمة الطائف من ناحية وانطلاقاً من صدور مرسوم تنظيم الجيش والترقيات التي صاحبته من جهة ثانية. وهي الخطط التي تهدف الى نشر الجيش في أنحاء من بيروت والشمال والجبل والبقاع في قصد اختراق «المناطق الوطنية» عسكرياً وأمنياً وسياسيا. ويبدو أن السلطة تتصور في هذا المجال أن صدور مرسوم تنظيم الجيش يشكل جواز المرور الكافي لإعادة فتح ملف الحل الأمني. لذا يهم «الحركة الوطنية» أن تؤكد مجدداً موقفها الأصلي القائل بأولوية الحل السياسي معتبرة أن الحديث عن خطط أمنية من دون تأمين الأرضية السياسية اللازمة والملائمة لها، هو مجرد دوران في حلقة مفرغة، مثلما يهمها أن تؤكد مجدداً موقفها المعروف من أوضاع الجيش والذي يعتبره في تركيبته الراهنة جيشاً طائفياً فئوياً يتغذى الإنحراف السائد في صفوفه من السياسة الرسمية العامة للسلطة حياله. هذه السياسة التي كان مرسوم تنظيم الجيش، إضافة الى الترقيات التي صدرت معه، آخر تعبير عنها.

من هنا وانطلاقاً من ايمانها أن أي تغيير جوهري لم يطرأ على أوضاع الجيش وان السلطة لم تقطع أي خطوة فعلية على طريق بناء جيش وطني قادر على الإضطلاع بدوره في حماية حدود البلاد من الخطر الصهيوني في الخارج وصون وحدتها الوطنية في الداخل. من هنا تسجل «الحركة الوطنية» سلفاً رفضها الخطط الأمنية التي ستطرح والتي تشكل خطراً على «الوجود الوطني اللبناني» واختراقات انعزالية سافرة للمناطق الوطنية. وهي تدعو السلطة، إذا كانت جادة في بناء جيش يتصدى للتقسيم، الى اختبار نفسها والجيش الذي بنته حتى الآن في مواجهة الأمن الذاتي الإنعزالي وميليشيات بشير الجميّل. أما عندما يكون تراث السلطة وجيشها في هذا المجال تراث الإستسلام المتكرر أمام القوات اللبنانية وقد كان ما جرى في عين الرمانة نموذجاً صارخاً له، فان من حق «الحركة الوطنية» أن ترفض كل خطة توكل الى مثل هذا الجيش المشجونة أغلبية أوساطه بالعداء لكل ما هو وطني، دور حفظ الأمن في «المناطق الوطنية». وتؤكد «الحركة الوطنية» في هذا المجال تمسكها بموقفها المعروف من ضرورة اضطلاع قوات الردع العربية بصفتها قوات السلطة الشرعية ـ الى جانب قوى الأمن الداخلي ـ بمسؤوليتها في حفظ الأمن كاملة وواجب كل القوى الوطنية في تقديم العون اللازم لها على هذا الصعيد.

ثالثاً: توقف المجلس أمام استئناف الإتصالات الرسمية بين المسؤولين اللبنانيين والمسؤولين السوريين عبر لقاء وزيري خارجية البلدين تمهيداً لقمة قد تعقد بين الرئيسين سركيس والأسد. وفي هذا المجال حذر المجلس المراجع المسؤولة في السلطة من العودة الى اللعب على حابل العلاقات اللبنانية ـ السورية في طريقة تهدف الى طمس الطبيعة الداخلية الحقيقية

للقضية اللبنانية واحراج سوريا في آن. ان كرة الأزمة اللبنانية ليست في المرمى السوري بل هي في مرمى السلطة اللبنانية أساساً. والوفاق المطلوب هو وفاق لبناني ـ لبناني قبل أن يكون وفاقاً لبنانياً ـ سورياً. لذا نعتقد بأن هذه الجولة الجديدة من المحادثات بين مسؤولي البلدين ستنتهي الى ما انتهت اليه سابقاتها، لأن القيادة السورية أكدت مراراً موقفها القائل أن لأزمة في جوهرها لبنانية وأن الحل يجب أن يكون لبنانياً في الدرجة الأولى وأنه على قاعدة الوفاق اللبناني حول مقومات وجود لبنان الوطنية الأساسية يمكن أن تستقيم وتتحدد العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية من ناحية والعلاقات اللبنانية ـ السورية من ناحية ثانية، ليتحدد بالتالي موقع لبنان عربياً وتتضح التزاماته حيال معركة مصيره الوطني الخاص والمصير القومي العام في مواجهة الخطر الصهيوني.

رابعاً: سجل المجلس تقويمه الإيجابي للتحرك السياسي الذي قامت به «الحركة الوطنية» في خلال الأسبوع الأخير وتجسد في اتصالاتها الكثيفة التي ما زالت جارية في مختلف أطراف «الصف الوطني» من أجل توحيد الموقف حيال كلمة الطائف ومرسوم تنظيم الجيش ومضاعفاتها المتسمرة. وأكد المجلس ضرورة الإستمرار في هذا التحرك من أجل الوصول الى أمتن تنسيق ممكن بين القوى والتنظيمات والشخصيات الوطنية في هذا المنعطف المصيري الذي تجتازه البلاد.

خامساً: عرض المجلس نتائج أعمال الدورة الثانية لمؤتمر «الشعب العربي» المنعقدة في الجماهيرية الليبية. وفي هذا المجال سجل المجلس تقديره العالي للمشاركة النشطة من جانب وفد «الحركة الوطنية» في أعمال المؤتمر، وأكد على أهمية الوثائق والبرامج السياسية الصادرة عن المؤتمر والتي تشكل نقلة مهمة على طريق إرساء أسس قيام جبهة شعبية قومية وطنية تقدمية على الصعيد العربي، كما جدد التزامه في المشاركة النشطة في أعمال مؤتمر الشعب العربي وتثمينه دور الجماهيرية العربية الليبية في ادارته وفي دعم كل عمل شعبي عربي.

وتوقف المجلس في هذه المناسبة أمام قضية مقاطعة حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق أعمال «مؤتمر الشعب العربي» وقرار المؤتمر فصله من عضويته. فتأكد له أن وفد «الحركة الوطنية» سجل تحفظه على هذا القرار وعلى حيثياته ولم يشارك في التصويت عليه حرصاً على العلاقات التي تربط «الحركة الوطنية» بحزب البعث العربي الإشتراكي في العراق. وعندما طرحت في الأمانة الدائمة للمؤتمر قضية تمثيل العراق أعلن مندوب «الحركة الوطنية» أنه لا يحمل من المجلس السياسي المركزي أي تعليمات، لذا فهو يكرر تحفظه في هذا الصدد محيلاً القضية الى هيئات «الحركة الوطنية» صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

وإذ يسجل المجلس هذه الوقائع يؤكد استمرار «الحركة الوطنية» في التزام نهجها الداعي الى وحدة كل القوى القومية والوطنية والتقدمية والديمقراطية العربية والى ضرورة التقائها في عمل جبهوي مشترك.

نص محضر اللجنة الخارجية في مجلس النواب اللبناني

المجتمعة في ١٥ ذار ١٩٨٢

ايضاح: في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف برئاسة الدكتور أمين الحافظ وحضور وزير الخارجية السيد فؤاد بطرس والنواب السادة: الرئيس رشيد الصلح، ادمون رزق، حسن الرفاعي، فؤاد لحود، مخايل ضاهر، سليم المعلوف، عبده عويدات، ملكون ابليغاتيان، شفيق بدر، أنور الصباح، منيف الخطيب، حسين منصور، ميشال معلولي، فؤاد نفاع، بشير الأعور، البر مُخيبر، عبد اللطيف بيضون، ناظم القادري، الأب سمعان الدويهي، فؤاد غصن، بيار دكاش، علي العبدالله.
وفي الثانية والنصف اذاع الرئيس الحافظ محضرها. وأبرز ما فيه بيان استهل به الحافظ الإجتماع، قال:

البيان: «اننا إذ نجتمع اليوم لمناقشة موضوع الجنوب وقرار مجلس الأمن الأخير، فإنما نجتمع في الحقيقة للبحث في المصير اللبناني بأكمله. ذلك لأنكم حزمتم أمركم وأجمعت كلمتكم على أن قضية الجنوب ليست فقط قضية أرض مستباحة وشعب يعاني الإحتلال الإسرائيلي المباشر وغير المباشر وغياب الشرعية بكل مؤسساتها واستشراء الفوضى والإستهانة بالقوانين الداخلية والدولية، بل ان قضية الجنوب هي قبل كل شيء قضية لبنان بأكمله وان مفتاح حل المحنة اللبنانية هو في حل مشكلة الجنوب من الأساس.
انطلاقاً من هذا الواقع، كان اهتمامكم كبيراً بقرارات مجلس الأمن وضرورة تطبيقها، وكنا في كل مناسبة نتطلب من حكومتنا ومسؤوليتنا المزيد من الجهد والحرص على مواصلة السعي لتطبيق هذه القرارات.

وزاد في خشيتنا من إهمال تطبيق هذه القرارات عندما انتهى آخر عدوان اسرائيلي وصدر قرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٠ وتوصلت المداخلات والوساطات الخارجية الى فرض وقف لإطلاق النار كاد أن يصبح هدفاً في ذاته فيكرس الوجود غير الشرعي ويبقي كل شيء على حاله ويديم حال عدم الوثوق مخيمة علينا والجو النفساني المضطرب يعصف بالشعب اللبناني، ولا سيّما منه شعب الجنوب.

عندها كنا نريد لو نستطيع أن نقيم الدنيا ونقعدها للفت العالم الى قضيتنا لأنه آن الأوان للكف عن استخدام لبنان وسيلة وساحة لحل مشكلات أخرى أو للعمل على تهدئة الأحوال في انتظار الحلول الكبرى المرتقبة التي طال انتظارها وقد يطول كثيراً.

فلما اثمر السعي اللبناني بحيث لا يكون التجديد للقوات الدولية هذه المرة تلقائياً ومن دون حساب، ولما رافق التمديد عهد بأن يعاد النظر في مهمة القوات بعد قرار التمديد، تمت دعوة مجلس الأمن خلال شهر شباط استجابة للإلحاح اللبناني. وهكذا كان وأخذ لبنان يترقب صدور قرار يحتوي على تقدم ملموس وعملي لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ والقرارات اللاحقة به.

لقد كان ترقبكم لهذا الحدث منسجماً مع شعوركم بضرورة وصول القوات الدولية في النهاية الى القيام بالمهمة التي أتت من أجلها، وهي انهاء الإحتلال الإسرائيلي ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة سيادتها وسلطتها على أراضي الجنوب. ولقد بلغ هذا الحرص حداً ذهب من أجله الوفد النيابي اللبناني الى نيويورك لمتابعة أعمال مجلس الأمن عن كثب وبذل الجهود والقيام بالإتصالات اللازمة لتحقيق الهدف المشترك المتوخى من مهمة القوات الدولية».

ثم قدم الحافظ شرحاً لأعمال الوفد اللبناني والإتصالات التي اجراها في نيويورك وواشنطن مع مندوبي الدول المعتمدين لدى المنظمة ومع كبار المسؤولين الأميركيين والأثر الذي تركه الوفد لدى المعنيين والذي ظهر في القرار الرقم ٥٠١.

وأوضح أن القرار الجديد فيه تأكيد على القرار ٤٢٥ والقرارات اللاحقة به، ويتميز عنه بما يأتي:

١ ـ قرر إرسال عدد اضافي من الجنود يبلغ نحو ألف جندي، وذلك لتقوية العمليات الحالية وتمكين القوات الدولية من القيام بمزيد من الإنتشار في اتجاه تنفيذ القرار ٤٢٥.

٢ ـ أعاد ادراج مضمون القرار ٤٢٦ ولا سيّما التفسير الذي اعطي لحالة الدفاع عن النفس التي يحق فيها للقوات الدولية اللجوء الى القوة، وذلك بالتصدي لكل محاولة ترمي الى عرقلة قيام هذه القوات بالمهمة التي أتت من أجلها.
٣ ـ أعاد الإعتبار مرة أخرى الى اتفاق الهدنة المعقود في العام ١٩٤٩، وذلك صوناً للحدود المعترف بها دوليا.
٤ ـ طلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً في مهلة أقصاها ١٠ حزيران ١٩٨٢ يتضمن التقدم الذي يتم احرازه في تطبيق القرار الجديد وفقاً لبرنامج عمل منسق مع الحكومة اللبنانية، وان يقدم تقريراً خلال شهرين عن الحال في مجملها.

وأضاف: ذهب الوفد النيابي اللبناني وهو يضع أمام عينيه ثلاثة أهداف على الأقل:
الأول: أن يبذل قصارى جهده من أجل حمل الدول المعنية على تجاهل قرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٠ الذي يكرس الحال الحاضرة التي تشكو منها البلاد وتستمر فيها حال الإحتلال واللاشرعية.
الثاني: أن يبين ان ما يسمى الثغرة وملئها على أهميته أصبح يعتبر أمراً سابقاً لأوانه لأن الوفد كان يعتبر أن الجنوب بأكمله أصبح ثغرة كبيرة بسبب ضآلة الدور الذي تقوم به القوات الدولية في تنفيذ القرار ٤٢٥ والقرارات اللاحقة به.
الثالث: ان زيادة العدد ليست هدفاً في ذاتها وان الرقم لا يهم بل هو من اختصاص الأمم المتحدة، وان ما يعني لبنان هو طبيعة عمل هذه القوات وان يكون وجودها أياً كان عددها خليقاً بأن يرجع الشرعية الى الجنوب وينهي الوجود غير الشرعي.

ولاحظ أن النواحي الإيجابية في القرار كانت:
١ ـ لم يرد ذكر القرار ٤٩٠ ولا وقف اطلاق النار في بنود القرار العملية ولم يذكر في خطابات الوفود «باستثناء الولايات المتحدة».
٢ ـ ان صياغة القرار بكامله في نصه وروحه تتفق مع الفكرة التي نادى بها الوفد والتي توحي بأن الجنوب كله الآن ثغرة كبيرة وعلى مجلس الأمن تدارك الأمر.
٣ ـ في ما يتعلق بزيادة الألف جندي ينبغي التمعن في العبارة التي وردت والتي تقول: «من أجل اقوية العمليات الحالية وتمكين القوات من القيام بمزيد من الإنتشار في الحاضر والمستقبل». ومعنى ذلك أن المجال مفتوح للمزيد من الإنتشار في الحاضر والمستقبل، فإذا راجعنا خطابي المندوبين الفرنسي والإيرلندي (وهما دولتان مشتركتان في القوات) نجد أنهما يذكران أن صراحة ما يطمح اليه لبنان من انتشار ومن تطوير لمهمة القوات ولإنتشارها بحيث تؤدي الى الغرض الذي أتت من أجله، ويصبح من الممكن الآن أن يعطي الأمين العام تفسيراً للقرار ٥٠١ يتخذ هذا المنحى من دون الرجوع الى مجلس الأمن مرة أخرى، بل بالتعاون مع القيادة ومع القائد كالاهان.

وبعدما نوه بموقف الحكومة ووزير الخارجية ورئيس البعثة الدائمة للبنان وأعضائها في الأمم المتحدة وسفراء الدول الشقيقة والصديقة، أبدى الحافظ رغبة في التعون مع الحكومة لتطبيق القرار الجديد، مشيراً الى أنه يجب توظيف الوفاق الأميركي ـ السوفياتي الذي كان القرار ثمرته للبدء بتثبيت مواقع لبنان ومؤسساته، كذلك دعا الى «مباشرة إرسال اعداد جديدة كافية من الجيش اللبناني تعمل بادىء الأمر تحت مظلة قوات الأمم المتحدة وتؤدي ما يطمح اليه الجيش اللبناني من واجب، وبذلك تنمو مصداقيته ويتوافر المزيد من العوامل المؤدية الى جعله مؤهلاً ومقبولاً».

ثم تحدث الوزير بطرس، فقال: «عندما رجعت من تونس وعرفت أن وفداً نيابياً تألف للذهاب الى مجلس الأمن رحبت بالفكرة وطلبت من سفيرنا هناك وسفيرنا في واشنطن أن يسهلا أعماله لأنها تعزز أعمال السلطة
لقد تقدم لبنان في ١٢ تموز ١٩٨١ الى الأمين العام بخطة مبرمجة لتنفيذ القرار ٤٨٨ لمناسبة التجديد للقوات الدولية، والخطة موجودة لدى الأمانة العامة وهي تشمل جميع الأمور ولا سيّما الفقرة السادسة.

ان تصور الحكومة بعد القرار هو الآتي: على أثر صدور القرار ٥٠١ كتب الأمين العام رسالة الى رئيس مجلس الأمن في تاريخ الأول من آذار ١٩٨٢ طلب فيها أن يأخذ مجلس الأمن تصورات رسمية وغير رسمية. وفي تاريخ ١٠ آذار الجاري أجابت رئيسة المجلس (مندوبة أميركا) أن أعضاء مجلس الأمن أخذوا العلم بتصورات الأمين العام وأبدوا بعض الملاحظات من دون أن تشكل هذه الملاحظات شرطاً أو قيداً، وهي تتناول التوازن الجغرافي في القوى المشاركة. وقال الفرنسيون أنهم مستعدون لإرسال كتيبة جديدة. ام في ما يتعلق بطريقة عمل الكتيبة والإنتشار، فالحكومة الفرنسية تريد أن تجري المزيد من الدراسة لأنها تعتبر بعثتها هذه المرة بعثة مقاتلة وليست مساندة».

وأضاف بطرس: «اثار الرئيس الحافظ موضوعاً مهماً يتعلق بالفقرة ٣ التي تربط زيادة العدد بالإنتشار. فالمفروض أن تنشر القوات بحسب ما ترى القيادة وأن يكون انتشارها بحسب اهداف القرار ٤٢٥.
أما في ما يتعلق بالقرار ٥٠١، فإن لبنان كان تقدم بالمطالب منذ زمن، أي من تاريخ ١٤/١٢/١٩٨١ واشترط للتجديد المطالب الآتية:

١ ـ انسحاب اسرائيل من المنطقة الحدودية: استجيب لهذا الطلب باعادة ادراج القرار ٤٢٥ في صلب القرار ٥٠١.
٢ ـ الدفاع عن النفس: كنا نطمح الى أن يرد في القرار صراحة ان القوات أصبحت رادعة، ولكن ليس هناك استعداد لذلك عند عدد من الدول المعنية، فاكتفي باعادة نص القرار ٤٢٦ الذي يفسر مبدأ الدفاع عن النفس.
٣ ـ زيادة القوات الف عنصر: استجيب لهذا الطلب.
٤ ـ التأكيد على اتفاق الهدنة: استجيب لهذا الطلب أيضا.
٥ ـ الخطة المبرمجة: نحن نقوم بكل الوسائل الديبلوماسية ومقبلون على اتخاذ قرار من الدول المشتركة في الزيادة. ثم هناك اتصالات في ما يتعلق بخطط الإنتشار وعمل القوات الدولية. ثم ان هناك دوراً للجيش اللبناني وهذه الخطة هي مدار بحث مع الأمين العام وتستدعي المزيد من المشاورات لنتمكن في النتيجة من الوصول الى قرار».

مناقشة

وسأل النائب الرفاعي هل ان موقف رئيس الحكومة من اميركا في خطابه الاحد الماضي في عاليه يمثل وجهة نظر الحكومة.
ولاحظ النائب ضاهر ان عملية التنفيذ لا تزال جامدة، وان الحال تتدهور، وطلب من بطرس القيام بجولة مع المسؤولين على الدول المعنية لملاحقة القضية اللبنانية.

ورأى النائب لحود ان القرار ٥٠١ اتى يكرس فكرة ارسال الجيش الى الجنوب، معتبراً ان ذلك يقتضي توافر عنصرين: الاول ان تكون لدى الدولة الارادة الفعلية لارسال الجيش، والثاني انه اذا كان الجيش تحت امرة قوات الطوارىء فلا يعود محظراً ارسال اكثر من ١٥٠٠ جندي كما تدعي اسرائيل.
وقال النائب معلولي ان ما يهم اميركا والاتحاد السوفياتي في المنطقة هو عدم حصول مواجهة عسكرية. وتساءل: اذا لم ينفذ القرار ٥٠١ فماذا نفعل وما هو البديل؟ ودعا الى ارسال الجيش الى الجنوب والمطالبة بسحب القوت الدولية اذا لم ينفذ القرار ضمن المهلة المحددة.

وشدد النائب رزق على دور مجلس النواب في المحافظة على الشرعية واستمرار الجمهورية، معتبراً انه ما من قوة مهما كان لها من بنادق ومدافع لديها قوة هذا المجلس. وتساءل عن اعمال لجنة المتابعة وجولة السيد فيليب حبيب وهجرة الديبلوماسيين من لبنان، مؤكداً على اهمية القرار اللبناني المستقل. ودعا الى اتخاذ موقف حيال مرحلة الاستحقاقات، خصوصاً ان ثمة من يراهن على انه لن يتم التسليم، وهذا معناه تفتيت الجمهورية وانهاء الوطن.
وتساءل: اذا لم يعد هناك اية بارقة امل بين المراجعات العربية والدولية، ولم يبق غير الحل اللبناني، فلماذا لا تبادر الحكومة الى الدعوة لمؤتمر وطني لتحديد المسؤوليات على كل الصعد؟ ورأى ضرورة الدعوة الى جلسة لمناقشة الحكومة اذا لم ترد اطلاع الشعب على الحقائق.

وأكد النائب مخيبر انه قطع الامل من الحكم منذ ٦ سنوات. واعتبر ان ما قاله وزير الاعلام في التلفزيون من ان الرئيس الحالي بدأ ضعيفاً واصبح الآن قوياً «يبعث على السخرية». ورأى ان الخوف يسيطر على الحكم وان النقص في السلطة يقضي بتسليمها الى آخر عل المسكلة تحل. ودعا الحكم الى اتباع نصيحة النواب والرأي العام واقترح ان يتصل لبنان بالرئيس المصري حسني مبارك.

وتساءل النائب القادري هل يجوز ان نظل نعيش في هاجس ان الثورة الفلسطينية لا تتوافق مع النظام ومن مصلحتها الا تعيش معه؟
ورأى ان في الجنوب ثلاث قوى كبيرة هي اسرائيل وسعد حداد والقوات المشتركة «فهل يمكن الف عسكري ان يساعدونا كي نتغلب على القوى الثلاث»؟

وتحدث عن لجنة المتابعة قال: «هناك حساسية بين دول المتابعة وبعضها لا يقبل بان يتدخل احد غيره في شؤون لبنان. لذلك هرب البعيجان والاردني قبله». واضاف: «لو اتيتم اليوم بملائكة وعملتم منهم جيشاً، فلن يقبلوا به لانه سينز الصلاحيات. وضعتم ورقة عمل وقدمتموها الى المتابعة لكنها لم تعد تبحث فيها، فتفذوها انتم ولا تنتظروا من السعم الاميركي او الفرنسي ان يحارب عنكم (. . .) ان معظم الاوراق اليوم هي في يد سوريا، فهل استطعتم ان تتفاهموا

واشار النائب بدر الى وجود عطف على القضية اللبنانية في الاجواء الدولية، ولفت الى ان الجميع اشادوا بدور ا اللبناني ونصحوا بارسال المزيد منه الى الجنوب، وطالب اللجنة بان توصي بذلك.

ثم ذكر الرفاعي باتخاذ رئيس الحكومة موقفاً من اميركا وقوله ان لا غنى عن اللجوء الى الحلول العربية، مشيراً الحكم يكلف العرب منذ سنوات ما ليس في مقدورهم القيام به وكأنه يتنازل عن صلاحيته للعرب. واستشهد باقوال ر الحكومة وعدد من السياسيين، معتبراً ان من يستمع الى ارائهم يجد ان الاجواء لا تطمئن.

وقال النائب عويدات ان القرار ٥٠١ لا يقدم او يؤخر في شيء، فاسرائيل تقول انه يشمل كل الجنوب والمقاومة تقول انه لا يشمل، والوضع جمد نتيجة تضارب المواقف.

ثم رد الوزير بطرس معتبراً ان ما سمعه مهم «وان كان ثمة تناقضات كبيرة بين ما قيل من هنا وهناك، مع تأكيدي ان كل ما قيل هو صحيح، وهذا يدل على دقة الازمة وتشابكها وتعقيدها». وقال: «ساحاول ان اعطي الاجوبة الآتية:

قيل ان القرار ٥٠١ لا يغير شيئاً في الجنوب. هذا صحيح، ولكن الى حد ما، باعتبار ان القرارات واي قرار كان حتى القرار ٢٤٢ لا قيمة لها الا بتنفيذها. ومن هذه الزاوية هناك حق ولكن للدخول الى التنفيذ يجب ان ننطلق من قاعدة قانونية قد نوفق قريباً او بعد فترة، وانتظار ان يأتي التنفيذ وقد لا يأتي ابداً. القاعدة لا بد ان تكون قراراً، وهذا شيء ايجابي. قلت ليس للولايات المتحدة حتى الساعة سياسة بعيدة الامد سوى منع الانفجار والمحافظة على الوضع، ويمكن تنفيذ الاتفاقات حتى ٢٥ نيسان، ثم تنظر في ما بعد اذا كان ثمة مجال لوضع سياسة للشرق الاوسط او تكتفي بسياسة موقتة، وهذا هو الانطباع الراجح الذي استخلصته من محادثاتي مع فيليب حبيب ومن خلال التقارير التي تردني والمآخذ على الادارة الاميركية الحالية ولا سيما من سايريس فانس والدكتور كيسينجر.

اما القول بسحب القوات الدولية اذا لم تنفذ القرارات، فلا اكتمكم ان هذه الفكرة راودتني في بعض الايام، ولكن في الايام الاخيرة عندما تعرض الجنوب لتهديدات بالهجوم تساءلت ماذا نفعل اذا وقع الهجوم؟ هل هناك مفر من اللجوء الى مجلس الامن؟ وهل يصح ويجوز لنا ان نتسرع بالانفعال لجلاء هذه القوات لنعود بعد فترة قصيرة لنطالب بها؟ وماذا سيكون موقفنا وسمعتنا من حيث الجدية؟ علماً انني لست من انصار الحل الدولي لانه يقسم اللبنانيين. ولكن هل نقفل على انفسنا باب اللجوء الى الامم المتحدة؟

اما في ما يتعلق بالوفاق اللبناني ـ اللبناني، فمن أجل ان نصل اليه لا بد من ان نلقى مساعدة وتعاوناً اولاً من العرب او بعضهم، ثم من الدول الاجنبية او بعضها. وليس هذا معناه التخلي عن دورنا ولكن لكي يساعدونا. نحن طلبنا من لجنة المتابعة ان تضع جانباً قضية الممرات وغيرها وان تبحث في المواضيع المهمة والوفاق وربما كان هذا هو سبب عدم انعقاد اللجنة.

اما في ما يتعلق بالهيئة المصغرة الموكل اليها وضع الاستراتيجية العربية بالنسبة الى الجنوب، فلست في وضع اجزم فيه بانها ستنتج، ولكن سأبذل قصارى جهدي لاجل بلوغ هذا الهدف، لكني لا اشك في ان ذلك سيكون صعباً وسيستغرق وقتاً.

وفي ما يتعلق بالديبلوماسيين المهجرين، فهذا امر مهم جداً، ونحن نوجه اليه كل اهتمامنا، ولكني اود ان الفت الى ان المنطقة حيث يتعرض فيها الديبلوماسيون لبعض المخاطر ليست تحت سلطة الدولة في صورة كاملة وصحيحة، وان القوى الموجودة هناك والتي تنتمي الى السلطة اللبنانية غير قادرة على حماية الديبلوماسيين. ونحن سنبذل كل جهدنا لتخفيف الخطر لئلا يخرج الحل من يدنا.

هناك تمازج وتداخل بيننا وبين القوى الخارجية بحيث يستحيل ايجاد حل يصل الى نتيجة من دون موافقة بعض هذه القوى. واذا كان اللبنانيون يستطيعون بين ليلة وضحاها ان يقطعوا هذه العلاقات ويعودوا الى انفسهم فقط، فهذا امر جميل لكنه ليس حقيقياً.

اما عن خطاب الرئيس الوزان فاني اقسم لكم انني لم اطلع عليه، ولكن اعتقد ان رئيس الحكومة لم يكن في صدد تحديد اسس سياسة خارجية، بل كان في موقف خطابي فألقى اللوم على دولة مسؤولة.

اما عن ارسال الجيش الى الجنوب، فانا من رأي النائب لحود ان عدد قواته التي سترسل لتعمل ضمن اطار قوات الطوارىء الدولية لا حدود له، لكن ذلك يجب ان يتم في اطار خطة توافق عليها الامم المتحدة، وان اي قوة لبنانية ترسل يجب ان يرافقها اتفاق بين السلطات اللبنانية والامانة العامة وقيادة القوات الدولية، وهذا في جملة المسائل التي نهتم بها في هذه الفترة.

اما عن قرارات الامم المتحدة، وهل تشمل كل الجنوب او قسماً منه، فان القرار ٤٢٥ يشمل كل المنطقة التي دخلها الجيش الاسرائيلي، ونحن مع ذلك نعتبر انه يشمل اكثر من ذلك في الخطة المبرمجة، وقد بحثنا في انتشار القوات في صور والنبطية.

اما عن العلاقات العربية، فلا لزوم للتبسط فأقول ان الاجواء العربية «مخربطة». وهذا التوتر والتأزم في العلاقات ينعكس على لبنان والارض اللبنانية وعندها يصبح التوصل الى حل لبناني ـ لبناني اصعب بكثير، قد نستطيع ان نواجه كل هذه المشكلات، لكن المداخلات الخارجية من جميع الجهات تجعل الوفاق اصعب مما لو كان الحوار محصوراً بين اللبنانيين».

التوصية

واتخذت اللجنة في نهاية الجلسة التوصية الآتية:

«ان لجنة الشؤون الخارجية بعدما استمعت الى عرض مفصل تقدم به رئيسها الدكتور امين الحافظ عن نتائج نشاط الوفد النيابي اللبناني خلال اجتماعات مجلى الامن التي انتهت بصدور القرار الرقم ٥٠١، وبعدما استمعت الى عرض وزير الخارجية الاستاذ فؤاد بطرس، وبعد المناقشة التي اشترك فيها عدد من النواب تقرر ما يأتي:

اولاً ـ اعتبار القرار ٥٠١ خطوة ايجابية في سبيل تنفيذ ما نص عليه القرار ٤٢٥ والقرارات اللاحقة، وان النشاط الذي بذله الوفد النيابي كان فاعلاً في اعطاء القرار هذا الطابع بالذات، وذلك في انتظار التنفيذ وهو العبرة في القرار اولاً واخيراً.

ثانياً ـ الطلب الى الحكومة ان تتابع التنسيق مع الامين العام للامم المتحدة اثناء الفترة التي حددها القرار لوضع التقرير عن التقدم في تنفيذه، وذلك بوضع برامج عمل واتصالات دولية لملاحقة التنفيذ.

ثالثاً ـ الطلب الى الحكومة ارسال العدد اللازم من قوات الجيش اللبناني للقيام بواجب الاشتراك في تنفيذ القرار ضمن اطار قوات الطوارىء الدولية وبالاتفاق معها، وذلك في سبيل استرجاع الشرعية اللبنانية سلطتها وسيادتها على جميع الاضي الجنوب.

رابعاً ـ التشديد على وجوب قيام الحكومة بمبادرة ذاتية تكشف فيها للرأي العام اللبناني والعربي والدولي حقيقة القضية اللبنانية وتضع برنامج عمل وطنياً سريعاً لانقاذ البلاد مما تتخبط فيه ويتهدد مصيرها وعرضه على المجلس النيابي».

بيان الجبهة اللبنانية
القاضي بترشيح الشيخ بشير الجميّل* لرئاسة الجمهورية اللبنانية ١٨ آب ١٩٨٢

«يوم الاربعاء في ١٨ آب ١٩٨٢ عقدت الجبهة اللبنانية اجتماعها الدوري في دير عوكر. وبعد التداول في انتخابات رئاسة الجمهورية التي موعد اجرائها يوم الخميس في ١٩ آب الجاري، وتوكيداً لمواقف الجبهة الرئيسية في كل الشؤون المصيرية وانسجاماً مع مقرراتها المتخذة في السابق في موضوع الرئاسة، قرر المجتمعون اعتبار الشيخ بشير الجميل المرشح باسم الجبهة اللبنانية لمنصب رئاسة الجمهورية، وهي تدعو نوابها وحلفاءها الى الحضور غداً في الساعة المعينة للقيام بهذا الواجب بالاجماع الذي تعودوه في المواقف الرئيسية».

ثم توجه الرئيس شمعون الى الشيخ بشير الجميل بكلمة هنأه فيها. وقال: «نتمنى لك التوفيق وان شاء الله تبني الدولة التي ينتظرها كلنا. نحن نريد دولة بكل ما لهذه الكلمة من معنى، من ادارة وعدلية وجيش وامن وتربية، واصر على كلمة تربية واقتصاد. كل هذه الامور هي رئيسية وتدخل من ضمن نطاق كلمة واحدة اسمها الدولة اللبنانية».

وتمنى الشيخ بيار الجميل ان «يقوم كل نائب بواجبه الوطني ويستعمل ضميره الوطني كنائب يمثل الشعب اللبناني. وكما على الطبيب ان يستعمل ضميره المهني، نحن نأمل من كل نائب حضوره الجلسة بما يمليه عليه الضمير المهني والوطني. وان شاء الله خيراً».

* الشيخ بشير كان احد اعضاء الجبهة وقائد القوات اللبنانية آنذاك.

بيان رئاسة مجلس النواب
بتاريخ ١٨ آب ١٩٨٢

ايضاح: قضى البيان بتأجيل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بسبب الأوضاع الأمنية وبنقل مقر الانتخاب من قصر منصور إلى ثكنة الجيش في الفياضية حيث تمّ انتخاب الشيخ بشير الجميّل رئيساً للجمهورية.

لما كانت هيئة مكتب المجلس في جلستيها اللتين عقدتهما بتاريخ ٢ و ١٢ آب الجاري قد اشترطت لاجراء انتخابات الرئاسة في جو سليم وجوب توافر حد ادنى من الاجراءات على الصعيد الأمني تقضي باناطة الأمن بالقوات العسكرية الشرعية من جيش وقوى أمن داخلي لمحيط مبنى المجلس، كما تقضي باستلام هذه القوات كل المنافذ والحواجز المؤدية اليها، وقد ابلغنا لدى تعيين الجلسة في ١٢ آب الجاري السلطات الاجرائية بموجب كتاب رسمي وجوب وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ.

«ولما كان حتى الساعة العاشرة من مساء هذا اليوم الاربعاء لم تتمكن السلطات المسؤولة من وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ بسبب اصرار بعض القوى المسلّحة الموجودة غرب المحكمة العسكرية على عدم الانسحاب وفق ما أبلغنا رسمياً من السلطات المختصة، لذلك تقرر رئاسة المجلس ما يلي:

أولاً ـ تأجيل موعد الجلسة المقررة الخميس في ١٩ آب الجاري الى الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٣ آب الجاري.
ثانياً ـ تعقد الجلسة في مبنى المدرسة الحربية في الفياضية.
ثالثاً ـ الطلب من السلطات الاجرائية العمل على اتخاذ الاجراءات والتدابير ذاتها في محيط مبنى المدرسة الحربية.
رابعاً ـ على أن يبلغ السادة النواب ذلك رسمياً وفقاً للأصول المتبعة».
ووجه الرئيس الاسعد الى النواب الدعوة التالية:

«حضرة الزميل الفاضل،
«بناء على الأسباب الموجبة والتي تضمنها البيان الصادر عن رئاسة المجلس مساء الاربعاء الواقع في ١٨ آب الجاري والمتعلقة بالوضع الأمني، تعقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٣ آب الجاري في مبنى المدرسة الحربية في الفياضية».

بيان التجمّع الاسلامي
الذي بتاريخ ١٨ آب ١٩٨٢

ايضاح: تضمّن قرار التجمّع مقاطعة الجلسة الانتخابية لرئاسة الجمهورية التي ترشح فيها الشيخ بشير الجميل قائد القوات اللبنانية للرئاسة الأولى. وقد قاطعت جبهة المحافظة على الجنوب هذا الاجتماع بينما حضره كل من الرؤساء: صائب سلام، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، سليم الحص. والسيدين: وليد جنبلاط، نبيه برّي. والوزراء: علي الخليل، خالد جنبلاط، نزيه البزري، مصطفى درنيقة، محمّد يوسف بيضون، مروان حمادة، عبد الرحمن اللبان. والنواب: زكي مزبودي، ناظم القادري، سليمان العلي، جميل كبي، توفيق عسّاف. والسادة: مالك سلام، نسيب البربير، شفيق السردوك، حسين سجعان، ومحمد الجارودي.

«ان الغزو الاسرائيلي للارض اللبنانية الذي بدأ منذ شهرين ونصف الشهر لا يزال الى الآن يتحرك، ويدفع بجيوشه في اتجاه التوسع والامتداد ليشمل احتلاله اكثر من نصف لبنان. وقد بدأ حربه على هذا الوطن بهدف معلن هو تأمين سلامة الجليل ومستوطناته، وابعاد المقاومة الفلسطينية شمالاً الى حيث يصبح سكان هذه المستوطنات في منحاة من نيرانها.

«لكن هذا الهدف المعلن كذبته وقائع الحرب الوحشية وتطوراتها، فتبين ان اسرائيل انما تخوض حرب ابادة ضد الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه حرباً ضد لبنان ترمي من ورائها الى ضرب صيغته ووحدته وهويته، والى تقسيمه، واقامة كيانات طائفية على انقاضه، والى تدمير مؤسساته الاقتصادية والعمرانية، وتحطيم انجازاته الحضارية.

«واستخدمت في سبيل ذلك آلة حربية ضخمة مكونة من احدث اسلحة الفتك والدمار تحركها ذهنية عنصرية واحلام توسعية تجاوزت كل ما عرفت البشرية من ظواهر الحقد العرقي والغطرسة ولقد لقي العدو منذ اللحظة التي اجتاز فيها الحدود، الى ان بلغت قواته مشارف العاصمة بيروت مواجهة بطولية افسدت مخططه في تحقيق انتصار خاطف هيأت له دائماً المساعدات الدولية، ولا سيما الاميركية فسقطت على ابواب بيروت وضاحيتها اسطورة الجيش الذي لا يغلب ولا تقف في وجهه قوة.

«ففي صور والنبطية وصيدا وقرى الجنوب كلها، وفي الدامور وخلده والضاحية الجنوبية من العاصمة واجه الغزاة المقاتل الباسل الذي تفوق بالشجاعة تفوق عدوه بالسلاح. واما في بيروت التي سلط عليها العدو نيران الجو والبحر والبر في شكل لم تعرفه اشرس الحروب واشدها ضراوة، فقد وجد شعباً عملاقاً ومواطناً جباراً في صموده وعناده تحت القصف المجنون ووسط الخراب والدمار كتب لمدينته امجد صفحات التاريخ في حين كان العدو يكتب اقبح سير البربرية والهمجية. وليس الحصار المضروب على مدينته والضاحية من قطع الماء والنور والغذاء والدواء عن شعبها الصابر الصامد الا صورة من صور هذه الهمجية التي لا يجوز ان يقبلها انسان يعيش في هذا العصر.

«وان مسؤولية الحصار على العاصمة اللبنانية هي مسؤولية لا تقع على العدو الاسرائيلي وحده، وانما تقع على كل من يسكت عنه او يساهم فيه، سواء من القوى المحلية او الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، وان سكوتها عن استمرار العدوان وهي قادرة على ردعه هو لطخة في تاريخها.

«ان هذا الصمود الذي اظهره اللبنانيون في مواجهة العدوان سيكون رفيقهم الدائم وملهمهم الى ان يخرج آخر جندي اسرائيلي من الارض اللبنانية، والى ان تعود الى لبنان كله من جنوبه الى جبله الى ساحله الى شماله حريته الكاملة ودوره المؤثر المشع في محيطه القومي وفي العالم اجمع.

«لقد صمد هذا الشعب دفاعاً عن ارضه وكرامته وقيمه وتراثه وطريقته في الحياة، ودفاعاً عن الامة العربية كلها، وصمد كذلك من اجل حماية قرار المقاومة الفلسطينية في مغادرة لبنان، ومن اجل الحفاظ عليها لتبقى الممثل الفعال لقضية العرب المقدسة في فلسطين ولنضال شعبها. هذا الشعب الذي لا يزال منذ نصف قرن يناضل ويكافح زوداً عن حقه في الوجود، والذي انتزع بالفداء والبطولة اعتراف العالم بهذا الحق.

«ان الروح الوطنية التي حقق بها لبنان استقلاله والقواعد السياسية والمدنية التي اقام عليها حياته منذ نشوئه لا تزال هي الاسس الثابتة والقواعد الصالحة ليستأنف لبنان مسيرته الوطنية. وكل ما عاناه هذا الوطن في خلال سنوات ثمان وفي خلال

هذه الحرب الاخيرة هو مزيد من التجربة الوطنية يخرج منها لبنان اشد ايماناً بوحدته وتمسكاً بقيمه ومؤسساته. والمجتمعون من هذا المنطلق يستقبلون بروح من الثقة بلبنان المرحلة الجديدة من تاريخ وطنهم. لكنهم في الوقت نفسه يرون لزاماً عليهم ووفاء لهذا الوطن التأكيد على الحقائق الآتية:

- اولاً: ان مستقبل لبنان كياناً وارضاً وقيماً ونظاماً رهن بحرص اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، على ان يكون التفاهم بينهم والاتفاق هما ركيزة اي قرار يتخذونه في اي امر مصيري. فلبنان لا يساس بحكم الارقام، ولا يستقيم امره وتبقى حياته الوطنية الا بروح القناعة المشتركة. ان لبنان المستقل انما قام على حكم التفاهم والتسامح، بل وعلى التضحية والتنازلات، زيادة في طمأنة اخواننا المسيحيين، فلا يعقل ولا يفهم ان يسلك اليوم اخواننا المسيحيون طريقاً اخر ونهجاً مناقضاً. ولو شاء المسلمون ان يحتكموا الى الارقام ويحكموا العدد لتبدل وجه لبنان وتبدلت صيغته، لئلا نقول هويته، تبدلاً يكون الكسب فيه للمسلمين.

- ثانياً: ان انتخاب رئيس للجمهورية لم يكن في يوم من الايام في مثل خطورته اليوم، فهو بعد حرب السنوات الثماني وآلامها ونتائجها العميقة وبعد الاجتياح الاسرائيلي والاحتلال يرتدي طابعاً خاصاً واستثنائياً.

«لذلك على اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، ان يدركوا خطورة المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم، فيسترشدوا في اختيارهم بهدى المصلحة الوطنية العليا فلا يكون الرئيس الجديد لفريق، والمرحلة تقتضي اكثر من اي وقت مضى رئيساً وفاقياً تلتف حوله كل العائلات الروحية التي يتكون منها شعب لبنان وتمنحه ولاءها الكامل.

- ثالثاً: ان خطورة المرحلة الجديدة، والنتائج المترتبة عن انتخابات الرئاسة تجعل اي فرصة اضافية من الوقت يأخذها اللبنانيون بالتشاور فيما بينهم، والوصول الى رأي واحد وموقف موحد ضرورة حتمية وملحة. فكل قصر للزمن وتضييق لمساحة الحوار بذريعة او اخرى هو ابتزاز ليس في مصلحة لبنان ولا مستقبله والعكس هو الواجب.

- رابعاً: ان الهدف الاول والاهم والاشد الحاحاً لكل لبناني مخلص هو العمل على تحرير الوطن من العدو الاسرائيلي المحتل واجلاء جيوشه عن ارضه. لقد قدم كل لبناني في السنوات الاخيرة وفي خلال معاناة شاملة لكل الوطن تضحيات كبيرة قل ان قدمها شعب من الشعوب. وهذه التضحيات خليقة بأن تكون حافزاً لمد جسور جديدة بين اللبنانيين على طوائفهم ومناطقهم واجيالهم المختلفة. وللانطلاق في بناء حياة وطنية لا تتكرر فيها النكبات والنكسات بين فترة واخرى من الزمن كما حصل في الماضي. وان المسلمين اليوم يمدون ايديهم الى اخوانهم المسيحيين، وهم مؤمنون انه لم يكن اللبنانيون اشد شوقاً الى التلاقي فيما بينهم والى الدخول في عيش مشترك وفي انصهار وطني عميق كامل وثابت من اجل العودة بعزم واندفاع الى بناء الوطن على اسس السيادة والاستقلال والحرية والديمقراطية والمساواة والحوار الدائم الخلاق الذي اعطى لبنان وجهه الحضاري المشرق مثلهم اليوم.

«اما الموقف من انتخاب رئيس جديد للجمهورية فهو الامتناع عن المشاركة في اي جلسة يعقدها المجلس النيابي لهذه الغاية قبل ان تعطى الفسحة الكافية من الوقت فتسمح للبنانيين بالتلاقي والتشاور والتفاهم على المرشح الوفاقي الذي يجسد وحدة اللبنانيين ويحفظ للبنان وجهه الديمقراطي».

كلمة سلام

وقد استهل الرئيس سلام اللقاء بكلمة قال فيها: «ايها السادة، كل منا يدرك ما لهذه الجلسة التاريخية الهامة بالنسبة الى اليوم الذي نعيشه، والظروف العصيبة التي نمر بها، وما يتصل بذلك من مستقبل هذا البلد، لبنان العزيز.

«فنحن حريصون على ان يبقى لبنان متضامناً متعاضداً على اساس من التوافق والمحبة، وفي اي مرحلة من مراحل هذا اللبنان المستقل. وعلى رغم ما مرّ بنا من احداث ومحن وظروف، فلم يكن ليستمر لبنان، لولا هذا التوافق الاسلامي - المسيحي المبني على المحبة، والذي قام عليه لبنان. نحن مصممون ان نسعى دائماً ونعمل في استمرار، على استمرار لبنان في هذا الاطار السليم».

واضاف: «واليوم، ونحن في هذه الساعات العصيبة التي لن استفيض في وصفها، من عدوان اسرائيلي مجتاح، ادى الى الاحتلال الوحشي الرابض على ارض الوطن، ولا فيما اصاب مدينة بيروت الصامدة وضواحيها، من دمار وخراب وازهاق للارواح وحتى بحصارها الخانق الذي قطعوا به عنها الماء والكهرباء وحتى الغذاء والدواء مما لا يتحمله الا كل مؤمن بربه وبابناء بلده، واذا تخطينا البحث في كل هذا اليوم وفي اجتماع كهذا، فان هناك شيئاً هاماً ورد تاريخ استحقاقه، فلا يمكن ان نتجاوز البحث فيه، ووضعه موضع التشاور والتداول لنتوصل الى الرأي الصحيح والموقف السليم الذي تفرضه علينا امانتنا

نحو وطننا لبنان وابنائه الاعزاء.

«فانتخاب رئيس جديد للجمهورية لا يجوز ان يكون سوى من ضمن هذا الاطار الذي حرصنا ونحرص عليه دائماً، وفي نطاق التضامن والروح اللبنانية الصافية المخلصة التي نتمنى ان تبقى سائدة في اجوائنا. والموقف الاسلامي من كل ذلك كما نعيشه ونتحسسه ونستشعره ارادة المسلمين فيه، هو موقف واضح لا يقبل اللبس ولا الابهام نادى به بعضنا علناً منذ اول الطريق، بينما تحفظ منا من لا يريد ان يفجر الاحقاد بين ابناء هذا البلد وطوائفه. لكن لا يجب ولا يجوز ان يؤخذ من كل ذلك ان الموقف ليس واحداً واضحاً جماعياً سنياً وشيعياً ودرزياً على السواء. وهذا ما هو كائن ولا يزال في اي يوم عصيب.

«هنالك اخوان كانوا يتمنون ان يكونوا بيننا، لكن الظروف القاهرة والاحتلال القائم، وعدم تيسر الانتقال لا يعني انهم لا يشاركون الحاضرين في ما يعبرون عنه من مشاعر واحاسيس ووضوح في الرؤية وحرص على مستقبل لبنان، بل ان كل الاتصالات تؤكد على ان كل المسلمين هم اليوم وحدة متراصة لا خلل فيها، وان تمثيل المسلمين ليس مما يعد بالاصوات، لكنه من واقعه الحقيقي المتجلي في اجتماعكم هذا.»

«لقد ولدت النتيجة التي ادت اليها انتخابات رئاسة الجمهورية الاثنين الم

نص بيان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى
بتاريخ ٢٧/٨/١٩٨٢

«لقد ولدت النتيجة التي ادت اليها انتخابات رئاسة الجمهورية الاثنين الماضي صدمة للمسلمين ولكثير من المسيحيين الذين رغبوا رغبة صادقة واكيدة منطلقة من حرصهم الشديد على التوصل مع سائر مواطنيهم المسيحيين الى صيغة وفاقية في اختيار شخص الرئيس او في الخيارات التي كان يمكن التوصل اليها في هذه المسألة، لكن اصرار الجبهة اللبنانية وبعض القيادات السياسية في مجلس النواب ادى الى عكس هذا التطلع النبيل الذي كان يهدف بخلاص الى ضمان مصلحة لبنان العليا ووحدة شعبه وتضامنه في وجه الاخطار التي تحيط بالبلاد فعلاً وتلك التي يمكن ان تتجدد في المستقبل القريب.

امام هذا الواقع الجديد تواجه البلاد اخطار انقسام وطني حقيقي وفاجع حذرنا منه في بياننا الأخير الذي اصدرناه بالاشتراك مع سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد عشية يوم الانتخاب وطلبنا فيه تأجيل جلسة الانتخاب ريثما يتم التوصل الى وفاق حول هذا الموضوع بين اللبنانيين.

اما الآن وقد حدث ما حدث، فاننا نرى ان حالة الانقسام الوطني ازدادت حدة نتيجة لهذا الذي حصل والذي اتسم بطابع التحدي من جهة والتجاهل لرغبة مشروعة ومبررة من جهة اخرى. وغدت البلاد نتيجة لذلك تواجه مخاوف كبيرة تتعلق بمستقبل المسلمين خصوصاً في لبنان، هذا المستقبل الذي لا ينبغي ان ينظر اليه على انه رهن بتوفير وسائل العيش المادية وتوفير الامن فقط، وانما يتجاوز ذلك الى توفير الهوية وضمان الموقع السياسي والعدالة والمساواة. هذه المخاوف التي نشعر بها والتي لا بد من مواجهتها لا بالهروب منها او التغاضي عنها ومحاولة تسوية الامور السياسية بين القادة السياسيين والمسؤولين الرسميين في الحياة السياسية، تسويتها من فوق كما هو المصطلح في بعض التعابير، وانما لا بد من التوصل في شأنها الى قناعة وطنية شعبية حقيقية بين الناس في عمق الطبقات والفئات الشعبية، وخاصة في صفوف المسلمين في لبنان.

ان الشعب اللبناني وبخاصة المسلمين منه يشعرون بالمرارة وبالالم بعد هذه المعاناة الطويلة التي مرت عليهم طوال السنين الماضية والتي بلغت ذروتها في اجتياح اسرائيل واحتلالها باشد الاساليب وحشية وما رافق هذا الاحتلال من قتل جماعي وتدمير شامل للعمران ومن حصار لمدينة بيروت وضاحيتها الجنوبية ومحاولة اذلالها. لكن العدو الاسرائيلي لم يصل والحمد لله الى غايته، فانكفأ خسيراً امام هذا الصمود البطولي الذي حققته بيروت وضاحيتها، ضاحية الفقراء والمستضعفين. هذه الضاحية الشهيدة التي سحقت بنيران الدبابات والمدفعية من البر والبحر وبصواريخ الجو وقصف الطيران والتي ذهب الكثيرون من سكانها الابرياء ضحية لهذه البربرية. صمدت هذه الضاحية في قول: لا للاحتلال الاسرائيلي، وكذلك صمدت بيروت في وجه هذا الاحتلال.

ان المسلمين اللبنانيين يشعرون الآن بعد كل هذا بالخوف على المستقبل على النحو الذي حددناه والذي يتجاوز شؤون العيش والامن الى شؤون عمق الكينونة وعمق الهوية وعمق الدور والمهمات الوطنية التي يجب ان يقوموا بها في وطنهم لبنان باعتبار انهم شركاء حقيقيون. ان هذه المخاوف التي نرى ان من الملح والضروري التنبيه اليها لتفاديها في المرحلة المقبلة يمكن ان نحددها بالآتي:

اولاً: ما يتعلق بالعلاقة مع اسرائيل تحديداً وبعلاقات لبنان الخارجية عموماً. ان احد اكبر المخاوف ولعله اكبر المخاوف جميعاً لدى المسلمين اللبنانيين، واعني هنا الشعب المسلم في لبنان ولا اعني فقط ما يسمى القيادات الاسلامية، لعل اكبر المخاوف هو طبيعة العلاقات بين لبنان واسرائيل. فمن المعلوم اننا نحن المسلمين في لبنان نعتبر الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة هو عدونا الاول ولا يوجد اولى منه بالعداوة والخصومة والمجاهدة. هذه الحال لن تتغير ولم يطرأ عليها اي سبب يخفف منها. وانما الذي حصل هو العكس من ذلك، هو ما يعمقها وما يشدد منها وما يزيد من وعيها، وهو الاحتلال الذي يجثم على صدورنا وعلى ارضنا ويهدد مستقبلنا القريب والبعيد المتمثلة في ذريتنا وفي مستقبلهم في هذا البلد.

اسرائيل هذه كانت عدواً ولا زالت عدواً بدرجة اعلى مما كانت عليه في الماضي. فما هي صيغة العلاقة التي يراد ان تقوم بين لبنان واسرائيل؟ يكثر الحديث في هذه الايام وتكثر التلويحات في الصحف عن نيات وتوجهات لتطوير العلاقة بين لبنان واسرائيل بما يعبر عنه تارة بالترتيبات الامنية وتارة بمعاهدة سلام. ويعود المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى بالنسبة الى هذه المسألة الى تكرار ما اعلنه دائماً في الماضي، وهو اننا نعارض بشدة ونهائياً عقد اية معاهدة سلام بين لبنان واسرائيل.

وهنا لا بد من التأكيد على وجوب تنفيذ القرارين الصادرين ٥٠٨ و ٥٠٩ اللذين ينصان على وجوب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية من دون قيد او شرط.

ثانياً: صيغة لبنان. ان ما يملأ القلوب بالخوف هو مصير صيغة لبنان، صيغة النظام في لبنان وهويته. ان هذه الصيغة وهذه الهوية كما نعلم تقوم على حقيقة اساسية وكيانية، وهي ان لبنان منذ وجد كتعبير سياسي عن شعب هو نتيجة لتوافق ارادات حقيقية بين المسلمين والمسيحيين فيه، ومن هنا فالمسلمون في لبنان هم بما يمثلون من حضور انساني وثقافي وحضاري وبما يمثلون من عمق في العالم العربي وفي العالم الاسلامي كله جزء اساس في هذه الصيغة لا باعتبارهم اعداداً من الناس وانما باعتبارهم قيمة حضارية وثقافية اساسية. هذه الحقيقة الكيانية لا يكفي الاعتراف الشفوي بها، ولا يكفي الاعتراف بها من خلال الشعارات وانما يجب التعبير عنها والاعتراف بها من خلال مؤسسة النظام ومؤسسة الدولة والتعبير من خلالها عن الهوية التي تتلخص في ان لبنان كما جاء في ورقة العمل التي اعتمدها المجلس الاسلامي الشيعي، وطن نهائي لابنائه، وهو بلد عربي جزء من العالم العربي، علاقات لبنان الخارجية وسياساته الداخلية وهيكلية الدولة في جميع الحقول وكل ما يتصل بذلك ينبغي ان تنطلق من هذه الحقيقة الاساسية التي يمثل المسلمون فيها ركنها الاساس. وان هذه الحقيقة هي ركن ركين واساس ينبغي ان يكون متيناً في بنية لبنان كنظام ودولة وادارة وكهوية تعبر عن نفسها في العلاقات الخارجية وفي السياسات الداخلية.

هذا الخوف لا بد من ان يستجاب له بطريقة تجعل المسلمين آمنين على هوية هذا الوطن التي تعتبر الحقيقة الوجودية العيانية القائمة الآن للبنان. وانطلاقاً من الحرص على الوطن واستقراره واستمراره، فانه لا يجوز زجه في محاور عربية او دولية تنعكس على كيانه وتشوه وجهه الحضاري الانساني او بجره الى اي محور سياسي عربي او دولي بحيث يتقوقع او يتقزم او ينحاز ويفقد طابعه المميز، وذلك كما جاء في ورقة العمل التي اعتمدها المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى.

ثالثاً: بناء الدولة العادلة. ان لبنان منذ اسس في العام ١٩٢٠ ومنذ الاستقلال في العام ١٩٤٣ وهناك شعور اسلامي عام بالغبن والحرمان. وكان هذا الشعور ناشئاً دائماً عن ان احد شقي لبنان يستأثر بقيادات الدولة العليا، ومن ثم يستأثر بالمراكز العليا فيها وبما يقتضيه ذلك من تنمية واقتصاد وبحبوحة وعمران وما الى ذلك.

ان الدولة العادلة في لبنان هي ضمان استمراره، لأنها هي التي توفر توافق الارادات واتحادها في ما يؤول اليه كل خير لبنان ومنعته واستقراره، وتكوين هذه الدولة العادلة يكون في الاستجابة الحقيقية للواقع السكاني ولواقع المناطق والطوائف في لبنان، وهي لا تكون في الغاء حال الحرمان الاقتصادي فقط وانما تكون بتأمين توازن حقيقي في القرار السياسي الكبير الذي تعتمده الدولة في سياساتها الداخلية والخارجية.

رابعاً: مسألة الحرية. من المخاوف التي تولدت في هذه الايام الخوف الكبير والتوجس الكبير في ما يتعلق بمسألة الحرية في لبنان. ان خصوصية لبنان التي قام عليها كما قلنا هي انه نتيجة لتوافق الارادات. وقد كانت هذه الارادات تضمن لكل مجموعة من المجموعات السكانية في لبنان التي يتكون منها الشعب اللبناني الشعور بالامن والثقة بالمستقبل. واذن، فمبدأ الحرية في لبنان هو مبدأ في صميم الكيان اللبناني ولا يمكن ان يستمر لبنان في ظل حكم ديكتاتوري ظاهر او مقنع. ونريد ان نكون صريحين، هناك خشية عامة الآن ليس لدى المسلمين وحدهم وانما لدى معظم اللبنانيين من ان يهيمن حزب على الدولة وان يفرض نظام الحزب الواحد اما صراحة او مداورة. هذا الوضع اذا تحقق سيصادر الحرية في لبنان واذا صودرت الحرية لا يبقى لبنان.

ونحن نقول بصراحة ووضوح اننا سنقاوم أي انتهاك للحرية في لبنان سواء في ذلك الحريات الفردية والحريات المعتقدية وحرية الصحافة وحرية العمل السياسي وحرية التعبير عن الرأي وجميع الحريات التي يقوم عليها كيان لبنان والتي تميزه كبلد له طابعه الخاص. وسيكون مفهوماً ان أية مصادرة للحرية في هذه الحال لن تكون لمصلحة لبنان كوطن أو لمصلحة شعب لبنان، وانما تكون لمصلحة حزب معين ولمصلحة طائفة معينة، وهذا ما سنقاومه بكل وجه من الوجوه وبكل وسيلة من الوسائل وندعو الناس الى مقاومته أيضا.

اننا لا نوافق على أي عمل يمكن أن يؤدي الى حال الشرذمة التي يراد لهذا الوطن أن يكون عليها، خصوصاً من قبل الإسرائيليين الذين في رأس سياساتهم وأهدافهم ومشاريعهم تحقيق هذه السرذمة ليتسنى لهم من خلال الشقوق والشروخ التي يحدثونها زيادة على ما هو حاصل فعلاً، ان يتوصلوا الى اطالة بقائهم والى تعميق جذورهم. ومن هنا فاننا نوجه الطلب الى جميع المسؤولين والمناشدة الى جميع المواطنين، ان يتحلوا بأعلى قدر من المسؤولية في تعامل الأشخاص بعضهم مع بعض وفي تعامل الجماعات بعضها مع بعض وفي تعامل القيادات بعضها مع بعض بما يفوت على الإسرائيليين أية فرصة ويحبط أهدافهم الخبيثة التي ما فتئت تفرق بين الأخ وأخيه والمواطن ومواطنه وبين الطائفية وأختها لأجل تحقيق أطماع اسرائيل وغاياتها في هذا البلد وفي سائر بلدان هذه المنطقة.

ان هذا التطور الذي جرى ولد معارضة، هذه المعارضة في المناطق اللبنانية المختلفة ينبغي أن تكون رشيدة في طريقة عملها وأن تضع أمام عينها أن هناك الآن احتلالاً اسرائيلياً جاثماً وأن هذا الإحتلال يمكن أن يتذرع بأية وسيلة لإطالة أمده ونشر رقعته وتعميق جذوره، فينبغي أن تنطلق المعارضة من موقف سياسي صلب وصريح وفعال وعملي من دون أن تهدد وحدة هذا الوطن وكيانه ومصيره ومن دون أن تدفع بالأمور الى أعمال العنف والتدمير والتخريب، لأن ذلك يحمل أخطاراً لا نوافق على الدخول فيها خصوصاً في ظل هذا التعقيد الدولي الذي يحيط بالمنطقة والذي يمكن أن ينعكس في النهاية تفتيتاً للبنية اللبنانية وتقسيمها، وهذا ما يخدم المخطط الإسرائيلي في تفتيت المنطقة كلها ابتداء من لبنان الى كيانات فئوية وطائفية تكون اسرائيل من بينها هي الدولة العظمى التي تفرض سياستها لتنفيذ أطماعها».

بيان الجبهة اللبنانية

في ١ أيلول سنة ١٩٨٢ إثر استقبالها الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميّل

«ان الجبهة اللبنانية فيما تبدي اغتباطها باللقاء الذي حصل اليوم بين فخامة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميّل وبينها، حول الطاولة التي غندها كان الشيخ بشير الجميّل يشارك في المناقشة واتخاذ القرارات الجبهوية، يسعدها أن تعلن:

أولاً: سرورها بنجاح مرشحها الشيخ بشير الجميّل في انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية التي أجريت في تاريخ ٢٣ آب ١٩٨٢ باجماع أصوات النواب الذين اقترعوا.

ثانياً: ارتياحها الى الحرية التي خيمت على عملية الإنتخاب في أيام تحضيرها وفي ساعة الإقتراع، واطمئنانها الى النتيجة التي سجلت غلبة الأكثرية البرلمانية المؤلفة من جميع الطوائف التي أجمعت على انتخاب الشيخ بشير الجميّل، مرشح القوى الشعبية الفاعلة.

ثالثاً: استعدادها للإستمرار في العمل الذي ندبتها له الإرادة اللبنانية، فيظل التعاون وثيقاً بين العهد الجديد والجبهة، كي نطمئن شبابنا الى أن أمامهم وأمام أولادهم وأولاد أولادهم مستقبلاً أكيداً مضموناً غير معرض لهزات جديدة تخربه من جديد.

وتعلن الجبهة تشددها في ملاحقة كل ما من شأنه أن يرفع الحيف عن المنكوبين والمتضررين ليتمكنوا من استرجاع الراحة التي فقدوا والهناء الذي به كانوا ينعمون.

وتعلن الجبهة استعدادها لأن توظف، في هذا السبيل، كل ما تملك من طاقات وصداقات وعلاقات لتحمل العالم، كل العالم، على المساهمة في إعادة تعمير لبنان تعميراً مستحقاً عادلاً، ولتحمل اللبنانيين، كل اللبنانيين، على وضع امكاناتهم في سبيل النهوض به وتنميته وتطويره.

وان الجبهة اللبنانية، إذ تكرر تهانيها العميقة لفخامة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميّل، داعية له بالتوفيق، وإذ تبدي ارتياحها الكلي الى الكلمة التي تفضل بالقائها فخامة الرئيس الجميّل رداً على كلمة الترحيب التي القاها باسم الجبهة فخامة الرئيس شمعون، تؤكد اصرارها على معاونة فخامة الرئيس الجميّل في شتى المجالآت، معاونة كلية فاعلة متمادية.

حفظ الله فخامة الرئيس الجميّل وحفظ لبنان.

دير عوكر

الأربعاء ١ أيلول ١٩٨٢».

DE LA GUERRE **Par Samir Kassir**

L'ASCENSION DE M. BECHIR GEMAYEL

L'IRRESISTIBLE ascension de M. Bechir Gemayel: la formule consacrée recouvre bien l'évolution du discours politique de la droite chrétienne. En s'imposant comme chef unique du front chrétien, alors qu'il n'était que le fils cœdet d'un homme politique toujours vivant. M. Bechir Gemayel bouleversait bien des traditions libanaises. Mais surtout il engageait - et incarnait - le processus de radicalisation des milices chrétiennes et de constitution d'un mini-Etat dont il se confirme qu'il avait pour vocation de s'étendre à l'ensemble du Liban. Un indice éclatant de cette vocation est donné par la remarquable insistance avec laquelle les dirigeants phalangistes proclament leur attachement aux 10 452 Km^2 du territoire national et à l'idée d'un Etat centralisé fort. Il n'y a pas si longtemps, l'autonomie des communautés religieuses - voire la partition du Liban - était à l'ordre du jour des dirigeants et des idéologues de la droite chrétienne.

Depuis l'extension de la mainmise de M. Gemayel sur l'ensemble du front et du réduit chrétiens, ce que lui-même appelle «le passage de mes fonctions au sein de la résistance libanaise d'un stade «technique» à un stade plus politique»[1], le discours et la pratique phalangistes s'articulent sur deux axes: d'abord le développement de nouveaux concepts d'ordre et de sécurité et leur application dans le réduit chrétien, grâce à une organisation spartiate et à la collaboration israélienne, ensuite le retour à certaines valeurs «coexistentielles» du Liban islamo-chrétien, accompagné d'une politique de la main tendue aux leaderships musulmans traditionnels.

Les appels à l'union sacrée lancés aux dirigeants politiques musulmans entrent dans le cadre du retour à l'esprit du pacte national de 1943 et de la réhabilitation de l'idée d'un Liban multiconfessionnel unifié. Les dirigeants phalangistes, comme M. Ibrahim Najjar, l'un des membres les plus en vue du bureau politique, font observer à cet égard que les constantes libanaises «font appel à une «certaine idée» du Liban, haut lieu du pluralisme religieux et communautaire au Moyen-Orient», idée qui «n'est compatible qu'avec l'unité et l'intégrité territoriale et le rejet non équivoque de toute partition ou décintralisation politique»[2]. La revendication d'une autonomie politique de la montagne maronite, avancée à maintes reprises par certains milieux influents de la droite chrétienne, qui s'entouraient d'une idéologie sectariste et historiciste insistant sur une ascendance phénicienne, paraît désormais bien loin. En effet, selon I. Najjar, les Phalanges «considèrent que le Liban ne saurait être un foyer national chrétien au Moyen-Orient ni un pays musulman venant s'ajouter aux autres pays islamiques»[3].

L'attitude de prudence adoptée par M. Bechir Gemayel au sujet de la conclusion d'un traité de paix avec Israël procède de la même volonté de séduction de l'islam libanais, particulièrement sensible à cette question. C'est dans cette optique que M. Gemayel déclarait, dans son discours de conditature, le 24

juillet dernier, que «le sujet était trop grave pour qu'une décision soit prise sans des concertations nationales préalables». M. Gemayel poussait même la circonspection jusqu'à proclamer qu'il convenait de s'entendre non seulement entre Libanais, «mais aussi avec les Arabes», sur la décision à prendre au sujet de la présence israélienne

L'insistance sur «le caractère impératif et historique» de la coexistence islamo-chrétienne, dont I. Najjar dit cependant qu'elle doit être «expurgée de ses contingences, comme l'utilisation par l'islam politique de la loi du nombre», prend tout son sens à l'occasion de l'élection présidentielle. Ayant fait le choix d'une arrivée légale au pouvoir, M. Bechir Gemayel n'avait d'autre solution que de passer par le biais de l'institution légale par excellence, le Parlement. Or celui-ci est, dans sa structure traditionnelle, le produit de la classe politique restée fidèle à l'image d'un Liban multiconfessionnel. Comme, de surcroît, l'islam politique dispose à l'Assemblée d'une minorité de blocage, M. Gemayel se devait de revêtir l'habit d'un présidentiable traditionnel tout en s'imposant, par une pratique plus musclée et plus moderne, comme le seul condidat possible.

Les ouvertures de M. Gemayel en direction de la droite musulmane ne datent cependant pas du début des tractations électorales. La première ouverture publique remonte à son discours du 22 novembre 1980. Cette politique commençait à se montrer payante jusqu'à l'invasion israélienne qui compromit l'offensive de charme phalangiste. Le fossé s'agrandissant entre les leaderships musulmans et la gauche, la perspective d'un arrangement entre le jeune chef des Phalanges et l'islam traditionnel devenait de plus en plus probable[4].

Il reste que ces ouvertures intervenaient après le renforcement et l'homogénéisation brutale des milices chrétiennes, le développement de la coopération avec Israël, la liquidation de l'appareil militaire du parti national libéral, rival des Phalanges, et la défaite de l'armée libanaise par refus de combattre. L'éviction de l'armée du quartier d'Aïn-el-Remmanch constitue d'ailleurs le dernier épisode de la tentative de prise du pouvoir dans la zone chrétienne. Qui plus est, le président Sarkis, qui voyait ainsi réduites à néant ses bien timides manifestations d'autorité, s'alignait dès lors sur les positions phalangistes.

Ce que cache le masque

AYANT fait le ménage dans la maison, M. Gemayel pouvait envisager une extension de son pouvoir aux autres régions et, pourquoi pas, au symbole désuet du pouvoir, l'Etat. Un mini-Etat phalangiste était progressivement mis en place avec son administration, ses transports en commun, ses impôts, sa douane, ses ports parallèles et, surtout, sa police et son armée. Mini-Etat qui concrétisait une philosophie politique sommaire, centrée sur deux concepts, ordre et liberté, toujours manipulés en opposition avec «l'anarchie et l'occupation» qui sévissaient dans les autres régions. La liberté avait été progressivement acquise, en 1976, par le nettoyage de la région chrétienne des camps palestiniens de Tall-Zaatar, Jisr-el-Bacha et Dbayé, et des bidonvilles de la Quarantaine et de Nabaa, et en 1978 par l'éviction des troupes syriennes de la FAD à la suite de la bataille d'achrafieh et de la conférence de Beitedine. Quant à l'ordre, il régnait depuis la liquidation des milices rivales en 1980 et se manifestait dans la sécurité des personnes et des biens et dans la propreté des rues. Cet ordre pouvait s'exercer d'autant plus facilement qu'une organisation militarisée régentait la vie sociale d'où toute marginalité était exclue et que les services publics phalangistes avaient mis la main sur nombre d'administrations officielles cependant qu'ils en rackettaient d'autres, comme le service du cadastre. L'institution d'un service militaire obligatoire qui permettait la généralisation de l'idéologie officielle, déjà véhiculée par des médias efficaces, achevait de consolider le mini-Etat phalangiste. Celui-ci était donc bien armé pour prétendre à la succession de l'Etat central, ou à tout le moins pour faire face à son éventuelle restauration.

Mais le projet phalangiste ne se limite pas à une extension du modèle «Beyrouth-Est» aux autres régions. Les dirigeants phalangistes ont en effet des vues socio-économiques qui ne peuvent prévaloir que par le biais de l'Etat central. Ces positions tranchent nettement avec le laisser-faire économique de la

bourgeoisie libanaise sans pour autant, il s'en faut, rejeter le credo libéral. Dans cette optique, un Etat fort devrait être un Etat social, selon M. Ibrahim Najjar qui reconnaît par ailleurs que l'absence de l'Etat sur le plan social aura favorisé l'une des causes profondes de la guerre, fait jusqu'alors nié par la droite chrétienne.

M. Bechir Gemayel va plus loin. Dans un discours prononcé pour le 1er mai dernier, il plaidait, après avoir réitéré ses professions de foi libérales, pour une société de planification et pour «la participation au sein des entrprises économiques qui doivent devenir des unités de rendement bien unifiées, assurant les intérêts aussi bien des travailleurs que des patrons». M. Gemayel s'était d'ailleurs particulièrement préoccupé, au cours de ces dernières années, de promouvoir la collaboration entre les syndicats et les associations patronales.

Cette revendication simultanée d'un libéralisme économique et d'une politique sociale - ou d'une politique sociale au service du libéralisme économique - s'explique aisément par la composition sociologique du parti phalangiste. Issu de la petite bourgeoisie chrétienne, il s'était quelque peu embourgeoisé avec les années, et surtout depuis la guerre, qui a permis l'enrichissement rapide de nombre de ses cadres. Cela se répercute dans sa direction, dont les deux iers sont liés, selon le journal l'Orient-le Jour, à la bourgeoisie commerçante et financière[5]. Cela sans compter que, depuis l'élimination de la milice du P.N.L., le parti phalangiste est l'interlocuteur unique de la grande bourgeoisie qui lui est redevable de la sécurité régnante, propice, on le sait, aux affaires.

Alors que la force et la cohérence de son mini-Etat lui avaient permis de se distinguer nettement des autres parties libanaises et de se placer en position de force pour proposer un contrat à l'islam libanais, c'est cette même force qui aujourd'hui provoque les réticences des leaderships musulmans traditionnels. Et, si M. Gemayel proclame avec insistance que la construction du nouveau Liban devra se faire avec les musulmans, «nos partenaires de destin», le pacte proposé par les phalangistes n'en ressemble pas moins, à l'ombre des chars israéliens, à un contrat léonin. En outre, l'instistance des phalangistes sur «l'allégeance au liban», qui a suffisamment servi d'argument pour les chasses aux sorcières dans les régionschrétiennes, ...op à la culpabilisation des musulmans pour ne pas préfiqurer un futur comportement de vainqueur, ...ans le cadre d'une coexistence. Enfin, à voir des dirigeants phalangistes reclamer «une révision ...nde du statut de la condition civile des étrangers et des marginaux»[6], il y a bien des raisons de ...ndre que le consensus national proposé ne masque un pouvoir unilatéral et arbitraire.

(1) Interview de M. Bechir Gemayel, le Monde du 18 août.
(2) **Ibrahim Najjar,** «Pour des structures fortes et garanties», le Monde du 19 août.
(3) Ibid.
(4) Cf. Samir Kassir, «L'avenir de l'Etat libanais; quel consensus national?», le Monde diplomatique de juillet 1982.
(5) Maroun Baghdadi, «L'irrésistible ascension de Bechir Gemayel», L'Orient-le Jour du 1er juin 1981.
(6) **Ibrahim Najjar,** op. cit.

البيان الذي صدر عن حزب الوطنين الأحرار
على لسان المحامي موسى برنس والذي رشح فيه رئيس الحزب الرئيس السابق كميل شمعون لرئاسة الجمهورية اللبنانية بعدما اغتيل الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميّل في ١٤ أيلول ١٩٨٢

«بتاريخ السابع عشر من ايلول سنة ١٩٨٢ اجتمع المجلس السياسي الاعلى لحزب الوطنيين الاحرار.
وبعدما ابدى اسفه العميق للخسارة الجسيمة التي حلت بلبنان بغياب فخامة القائد الرئيس المنتخب المغفور له الشيخ بشير الجميل، قرر ايماناً منه بروح الديمقراطية الحقة، ترشيح فخامة الرئيس كميل شمعون لرئاسة الجمهورية اللبنانية متمنيا للبنان العزة والكرامة والسيادة في ظل وحدة الكلمة ووحدة الارض والشعب».

نص البيان الذي صدر عن حزب الكتائب اللبنانية
وأذيع ليل ١٦ ـ ١٧ ايلول ١٩٨٢ ورشح فيه فخامة الرئيس الحالي الشيخ أمين الجميّل لرئاسة الجمهورية اللبنانية بعدما أغتيل شقيقه الراحل الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميّل في ١٤ ايلول ١٩٨٢

«من منطلق الارتفاع فوق المأساة،
«وشعوراً بالواجب نحو الوطن،
«وتجاوباً مع الارادة الشعبية المجمعة على الاستمرار في خط البطولة التي جسدها شهيد الشهداء فخامة الرئيس المغفور له الشيخ بشير الجميل،
«وتداركاً لأي فراغ واحباطاً لمحاولات التشكيك في القدرة على النهوض من هول الفاجعة،
«وتأكيداً للالتزام بكل ما صدر عن الرئيس الشهيد من اعلان لأسس الدولة الحديثة وقواعد الحكم القوي الشجاع القائم على وحدة الشعب اللبنانية وسيادة الدولة الشرعية على الـ ١٠٤٥٢ كلم² كاملة،
«وانسجاماً مع ما أبدى من تصور ورسم من نهج، ان حزب الكتائب اللبنانية يقدم للوطن النائب الشيخ أمين الجميل، آملاً في أن يكون مرشح الاجماع لرئاسة الجمهورية، فيحقق الآمال التي علقها الشعب على الرئيس الشهيد في هذا المنعطف التاريخي».

نص الرسالة الوداعية
لرئيس الجمهورية السابق الياس سركيس إلى اللبنانيين في ٢٢ أيلول ١٩٨٢

«أيها اللبنانيون.

خاطبتكم مراراً في خلال السنوات الست التي عشناها معاً، لكن ما من مرة كنت فيها متأثرا مثلي اليوم.

«لشهر مضى وبكثير من الإعتزاز اختير لسدة الرئاسة رجل فذ جسد طموحكم وكبرياءكم وتمسككم بسيادتكم واستقلالكم وحريتكم.

«وقد اثبتت الأيام المعدودة التي عاشها معكم رئيساً منتخباً، كم كان ممثلوكم على صواب في اختيار الشيخ بشير الجميّل، رحمات الله عليه، رئيساً لكل لبنان، مؤمناً بوحدة أرضه وشعبه، ضنيناً بكل حبة من ترابه، وقد غيبه الموت قبل أن يعطي لبنان ما كان يضيق به صدره من طاقة على العطاء والإبداع.

«ايها اللبنانيون،

«هي ست سنوات من المعاناة عشناها معاً في وطن تسلمنا فيه اشلاء مؤسسات وحواجز نفسية بين اللبنانيين خلفتها احداث اليمة جرت على الأرض اللبنانية، فسعينا بما أوتينا على الصعيد الداخلي الى تثبيت الأمن وبناء المؤسسات وإزالة الحواجز المادية والنفسية.

«وحملنا على الصعيد الخارجي قضية لبنان الى المحافل الدولية والعربية سعياً الى ايقاف الصراعات الدائرة على أرضه والتي ليست في أساسها لبنانية المصدر على رغم اعتقادي بأن كل مجتمع حي متحرك لا يخلو من المنازعات فكيف بمجتمعنا اللبناني الحر المتنوع؟

«وسار الحكم شوطاً لا بأس به على صعيد الأمن وبناء المؤسسات ورص الصفوف، وقد تحقق الكثير من ذلك، وأكدنا غير مرة على أن الشرعية ومؤسساتها هي الإطار الأوحد والأسمى والأفضل الذي تعالج من خلاله الأمور، وهذا ما انتهى اليه كل اللبنانيين عن قناعة ويقين.

«وفي الوقت الذي استفرد لبنان، وانحصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراعات العربية والإقليمية على أرضه وحده، حذرنا في المحافل الدولية وفي مؤتمرات القمة العربية مراراً من استمرار هذا الأمر.

«ان تحذيرنا لم يبق مجرد تحذير بل تعديناه الى الحيز العملي، فحاولنا وضع خطة موحدة لمواجهة العدوان الإسرائيلي إذا وقع على جنوب لبنان. غير أننا لم نلق التجاوب، وداهمتنا ريح الحرب، واجتاحت اسرائيل أرض لبنان ودوي نداءاتنا كان لا يزال مسموعاً في أروقة المحافل العربية والدولية، محذرين وطالبين العون.

«كل هذا يا أبناء وطني، وأنتم المؤمنون بهذا الوطن، تبنون ونبني معاً بكلتا اليدين، ففي الوقت نفسه الذي كانت تدمر مؤسسة كانت ترتفع مؤسسة أخرى. وفي الوقت نفسه الذي كان ينهار بناء كان يرتفع بناء آخر، وفي الوقت نفسه الذي كان يستشهد انسان لبناني كان يولد ويحيا لبنانيون آخرون.

«ولم تثننا الأزمة التي يعيشها لبنان عن الإستمرار في الحفاظ على الدولة:

«الجمهورية بقيت بعدما كانت مهددة تهديداً مباشرا.

«الشرعية استمرت ونحن عشية تسليم الوديعة والأمانة في إطار من الديمقراطية والحرية والنظام البرلماني.

«المؤسسات اعيدت، وهي قائمة تعمل على رغم ما أصابها من تهديم وسلب واهانة.

«ولبنان على رغم ما أصابه تمسكنا بوحدته، وتمسكنا بما يمثل من تراث نبقيه ارثاً لأبنائنا من بعدنا.

«أيها اللبنانيون،

«بعدما رفضنا الإحتلال الإسرائيلي وما زلنا، سعينا جادين الى انسحاب القوات المسلحة غير اللبنانية كي يعود لبنان سيداً موحداً حراً معافى. وهذا يتطلب من كل منا أكثر من أي وقت مضى التفافاً حول الشرعية وتوافقاً واستقراراً وطنياً لتحقيق الأهداف الوطنية السامية ولبناء لبنان الغد.

«انني أعرف جيداً الأيام المرة والأليمة التي عشناها معا. أعرف العذاب والهم الذي حملناه سوية. أدرك كم في الوطن من آلام وأوجاع وموت وخراب، ولم يعش أي رئيس معكم أزمنة صعبة كالتي عشناها. لكنني على رغم الأيام العصيبة

والظروف المصيرية التي نعيشها، اتطلع بتفاؤل الى غد مشرق يطل على لبنان، إذ أشعر بأن الغيوم السوداء التي خيمت علينا طيلة ثماني سنوات أخذت بالإنقشاع بل بدأت تتبدد. ونحن نطوي صفحات الماضي بكل ما لكم علي من عتب ولوم، ولي من صمت وصبر وعبور صحراء. وانني على يقين ثابت بأنكم بوعيكم وصمودكم قادرون على تجاوز الصعاب والتغلب على المحنة.

«أيها اللبنانيون،

أنتم الذين اعطيتم وضحيتم واستحققتم لبنان وطناً، لم تعودوا مستفردين ووطنكم لم يعد مستفرداً، فإن دولاً صديقة وكبيرة تمد لكم وله يد العون لرفع الإحتلال عن أراضيه كي يعود لبنان سليماً موحداً معافى يعيش فيه ابناؤه بكرامة أسياداً على أرضهم.

«أيها اللبنانيون،

«عشية اليوم الذي اسلم فيه الأمانة والرسالة الى فخامة الرئيس الجديد الشيخ أمين الجميّل الذي سيتولى المسؤولية الكبرى نتيجة اجماع وطني يبشر بانطلاقة مميزة نحو غد مشرق، أدعوكم جميعاً الى الإلتفاف حوله، ومؤازرته في مهمته الصعبة. وانني على يقين بأنه سيحافظ على الأمانة ويؤدي الرسالة مؤمناً بوحدة لبنان السيد المستقل، وعاملاً في سبيل تعزيز دوره الفاعل مع محيطه العربي والعالمي.

«أما أنا، وإذ أدعو الله أن يحفظ لبنان لنا جميعاً، أشكره على عونه اياي في أحرج الأوقات، وأقول لكم أنني سأبقى معكم وفي صفوفكم كأي واحد منكم من أجل لبنان. عاش لبنان».

نص خطاب الرئيس الشيخ امين الجميل
في جلسة القسم الدستوري في ٢٣ ايلول ١٩٨٢

«دولة الرئيس،
حضرة النواب المحترمين،
ايها اللبنانيون،

بين الثالث والعشرين من آب، والثالث والعشرين من ايلول، شهر يختصر عمراً، وعمر يختزل تاريخاً. انها عمر الديمقراطية اللبنانية، وتاريخ الاصالة الوطنية الاقوى من المحنة، والابقى على مر العهود.

ديمقراطيتنا في عمق الكيان، واصالتنا في بعد الوجود، وما وقفات هذا المجلس النيابي الكريم، الا تعبير عنها، وتجسيد لها.

لقد بقي المجلس، في وجه كل التحديات، بفضل تصميم اعضائه، ومبادرة رئيسه، الصورة الحقيقية للارادة اللبنانية، ومركز الضمير الوطني، يؤكد على امتداد قراراته الشجاعة، وممارساته الواعية، ان وحدة الارض والشعب والمؤسسات هي قدرنا المختار، وان لا بديل منها ولا غنى عنها.

وها هو، في الاجماع الذي حققه قبل يومين، يمثل تمسك اللبنانيين بوحدة لبنان، واصرارهم على انقاذه.

انني اذ اتسلم الامانة من عهد، والقضية من عهد اخر، الامنة من عهد فخامة الرئيس الياس سركيس الذي انتهت ولايته صباح هذا اليوم، والقضية من عهد فخامة الرئيس الشهيد بشير الجميل الذي لم يتح له ان يبدأ، اعلن ان للرئيسين، على الوطن وعلي، واجب الانصاف للاول والوفاء للثاني.

فالرئيس سركيس، عانى وصبر، ثابر وصمد، والرئيس بشير، اخي ورفيقي، حلم والتزم، ناضل واستشهد، فمن حق ذكراه علينا، ان نعمل على تحقيق الاحلام التي راودته، والامال التي علقت عليه.

ايها اللبنانيون،

انني اتسلم الرئاسة والوطن في حال من العناء والعياء، وحدته حقيقة في الضمائر، وواقعه تمزق على الارض وتشتت، تتجاذبه الاطماع وتتقاذفه الاهواء، تعصف به الاحقاد، وتقوم الحواجز بين ابنائه.

والدولة تتنازعها مصالح الدول والدويلات، معطلة المؤسسات، منهوبة الموارد، مغتصبة المرافق، بيروت العاصمة المشطورة بين غرب وشرق، مثخنة بالجروح، تعاني آثار الدمار، الجبل قلق من تفكك الاواصر بين قراه، وكثرة الفواصل بين اهله.

اما الشمال، فاصابته العاصفة التي اجتاحت لبنان، فباعدت بين جزء غال من الوطن وسائر اجزائه. الشمال يشد بنا الحنين اليه، ويناديه الوطن للخروج من دوامة المآسي والغربة، واعادة اللحمة بين ابناء العائلة الواحدة، بروح التسامح والاخاء.

والبقاع مصدر الخصب والعطاء، في ارضنا الطيبة، تحول الى ميدان تتصارع فيه القوى الخارجية، وتشكل تهديداً مباشراً عليه وعلى لبنان.

اما الجنوب، ففي تطلع دائم الى الوطن والدولة، متشبث بهويته اللبنانية وانتمائه العضوي الى الارض الموحدة.

ان لبنان الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً يأبى الانسلاخ كما يرفض الارتهان ويصر على ان يرجع الى نفسه ويستعيد ذاته.

ايها اللبنانيون،

اننا امام تحديات مصيرية لا بد من مواجهتها، وانا مصمم على تأدية واجبي كاملاً في قيادة مسيرة الخلاص.

انا من هذا المجلس، ابن هذا الشعب الأبي، عشت معه، وكنا شركاء معاناة ورفاق قضية. من اجل ذلك، اقول لكم انني اخوض معكم مغامرة الانقاذ. انني اراهن على المستقبل الافضل لكل اللبنانيين في العنفوان والمجد، في الفرح والسعادة، واعرف تماماً مطامح الشعب وحاجة الوطن. اول ما يحتاج اليه الوطن وحدة ابنائه، ووقوفهم سداً منيعاً في وجه كل ما يتهددهم من اخطار. فالوحدة الوطنية اساس الوطن، والاولوية للبنان، وللولاء المطلق، ولن نقبل باي ازدواجية في الولاء، فنحن كلنا موحدون، ولن نقبل شركاء في وطننا.

ايها اللبنانيون،

لن اقدم لكم برنامج عهد، لأن هماً واحداً يتملكني الآن، هو وقف دورة العنف والنزف على ارض لبنان. يجب ان تنتهي كل حروب الآخرين في لبنان، وعلى حساب لبنان. يجب ضمان امن الوطن وسلامة المواطن، ولن يتحقق ذلك الا من خلال دولة قوية، مستقلة سيدة تصون الحريات العامة، وتعمل على جلاء كل الجيوش الاجنبية عن تراب الوطن، ويكون جيشها من كل لبنان، لكل لبنان، ليكون على كل ارض لبنان جيش قادر يضع حداً لأي انتهاك للحرمات او تطاول على القانون.

ايها اللبنانيون،

في موازاة الجيش ومن اجل ضمان التوازن المؤسسي في الدولة، يجب ان يعود القضاء اللبناني وحدة سلطة المحاكمة والحكم، بل يلمع سيف العدالة فوق كل الرؤوس ويتحقق العدل.

ويجب ان تعود الادارة خادمة للمواطن تسهل معاملاته، ولا ترهق اعصابه، ولا تهدر وقته او ماله. لذلك فلن يكون في الدولة موضع الا للكفاية والجدارة والاهلية، لأن الدولة ستكون مؤسسة الكرامة والتضحية والخدمة العامة.

ايها اللبنانيون،

علينا ان نستحق لبنان لنستعيده، علينا ان نرجع اليه لنسترجعه، ولقد كفانا غربة واغتراباً، كفانا هجرة وتهجيراً. واليوم موعدنا مع العودة الجماعية الى لبنان، الى الارض الطيبة المعطاء، الى النهضة الكبرى. انه موعد المصالحة مع النفس، مع الآخرين، موعد الارادة ووحدة الارادة، موعد القرار ووحدة القرار التي ترسي قواعد الاستقرار الوطني، وتوطد دعائم الدولة الحديثة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والانمائية والعمرانية، وهي مواضيع وسواها ستكون لنا معها مواعيد قريبة.

ايها اللبنانيون،

اننا نزمع ان نوطد علاقات صداقة ومودة مع العالم باسره، بدءاً بالاقربين اخواننا العرب. وانتماء لبنان الى محيطه العربي، ليس شرطاً علينا بل خيار حر يحدده واقعه ومصالحه ودوره الطليعي وعضويته في جامعة الدول العربية.

ونلتزم ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان. واذا كان لبنان يرفض الدخول في لعبة المحاور، فهو يصر على البقاء في عداد الدول المتمسكة بالحرية في العالم، والتي تعتمد الحوار الديمقراطي وتنبذ العنف والارهاب، وتتصدى لهذا الارهاب.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين،

من مقعدي بينكم في هذا المجلس الكريم الى سدة الرئاسة الاولى، لا شيء يتبدل بالنسبة الي سوى حجم المسؤولية. فكما اضطلعت بها نائباً، ساضطلع بها رئيساً، وسافي بكل عهودي نحو الوطن المقدس.

فيا ايها اللبنانيون،

اليوم يبرم عقدنا مع المستقبل ان تكون الدولة الشرعية، دولتكم، هي الدولة ولا دولة سواها، وان يكون جيش هذه الدولة هو الجيش الحقيقي، ولا جيش سواه، ان يكون لبنان ارض سلام لبنيه، ورسول سلام في المنطقة، في العالم، ويظل ملتقى حضارات الدنيا ورسالات السماء.

وعهدي لكم، ان يكون لبنان ابداً فوق شخص الرئيس، والرئيس فوق صراعات الاحزاب والطوائف، اميناً على وحدة الوطن ومصالحه، على استقلال الدولة وسيادتها، على حق المواطن وكرامة الانسان، لأن القسم الذي اديت هو تزكية لالتزامي المطلق المبادىء التي نشأت عليها وعشتها، وسأفي بها ما حييت.

يحيا لبنان».

كلمة رئيس مجلس النواب السيد كامل الأسعد
في جلسة القسم الدستوري في ٢٣ أيلول سنة ١٩٨٢

«فخامة الرئيس،

يسعدني أن أرحب باسم المجلس في مستهل هذه الجلسة، جلسة تنصيبكم رئيساً للجمهورية.

ان المهمة الملقاة على كاهلكم كما سبق أن قلنا في معرض تهنئتكم في جلسة الإنتخاب، هي مهمة تاريخية شاءت الأقدار أن تكون تاريخية وخطيرة خطورة الظروف وخطورة المآسي التي تخبط فيها لبنان منذ ثماني سنوات. ويقيني أن هذه المسؤولية شاملة، هي مسؤولية تحرير وطن وبسط الشرعية على كل شبر من أراضيه، الشرعية بكل مضامينها ومفاهيمها الفاعلة، وهي بعد ذلك بناء الدولة الديمقراطية، الدولة القوية والقادرة، الدولة الحديثة والحضارية التي نطمح جميعاً الى انشائها.

والديمقراطية هي في أن تكون للقانون حرمته وهيبته، وهي في أن يكون المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات. فليس الحق غنماً ولا الواجب غرماً، بل كلاهما مساهمة من المواطن في تقرير المصير وفي مسؤولية صنع هذا المصير.

يجب أن نكف عن سوء استعمال الديمقراطية والنظام الديمقراطي. هذا ما نطمح اليه في عهدكم. سوء الإستعمال هذا الذي ساهم الى حد بعيد في ما وصلنا اليه من تدهور ومن انزلاق وتفكك.

وأود في هذه العجالة أن أقول أن للديمقراطية وجوهاً عدة يجب ألا نغفل منها الوجه الإجتماعي. يجب ألا نغفل منها المساواة الحقيقية من حيث تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بين جميع القطاعات، بين جميع فئات الشعب، خصوصاً السياسة الإنمائية بتوزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً على جميع المناطق والفئات، الأمر الذي يؤدي الى ازدهار الوطن ككل، وهذه غاية حضارية في حد ذاتها. فضلاً عن أن ذلك يحول دون الإستقلال السياسي الذي عانينا منه الكثير وكان سبباً رئيسياً في ما وصلنا اليه من محن نظراً الى التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين أبناء الشعب. أن ذلك يحول دون الإستقلال السياسي لهذا الواقع، سواء أكان هذا الإستغلال نتيجة اطماع وصراعات اقليمية أو كان نتيجة استراتيجية سياسية تقليدية خارجية.

فخامة الرئيس،

ان المهمة شاقة كما سبق لك أن أشرت في كلمتك على اثر انتخابك، وقد تعترضها عقبات وصعوبات، لكننا على يقين أن هذه الصعوبات ستذلل أياً كانت، مفتعلة كانت أم عفوية، لأن الرسالة ولأن المسؤولية في عهدة قيادة شجاعة وطنية، ولأن الأمانة في أيد أمينة مؤتمنة.

يحفزنا الى التفاؤل والأمل في المستقبل أن البناء، بناء الدولة والوطن، سيقوم اليوم على أرض صلبة متينة منيعة، أعني بها ارادة الشعب، الشعب الذي اتخذ من المحنة ومن التجارب القاسية في هذه المحنة العبر والدروس، والذي أصبح يؤمن بأن وحدة المصير بين اللبنانيين تشدهم الى الوحدة الوطنية الصحيحة، وأن لا انتماء ولا هوية لأي لبناني لا ينطلق من ايمانه بلبنان، كما أن لبنان لا يمكن أن يعتمد على أي دعم خارجي إذا لم يكن هو مع نفسه وإذا كان هو منقسماً على نفسه، هذه الحقيقة التي تجلت عبر الأحداث ومع الأحداث وعبر التجارب القاسية المريرة والتي عاناها الشعب اللبناني والتي وحدت، ولا أريد أن أقول بين المسلم والمسيحي لأن المسلم والمسيحي كليهما مؤمن بالله وكليهما مؤمن بالوطن.

فعل الإيمان هذا بالوطن هو القاعدة التي ستتيح لجهودكم أن تثمر وأن تحقق الأماني. لقد عهدناك، يا فخامة الرئيس، وخبرناك في هذا المجلس، داخل هذا المجلس وخارجه، بكل تطلعاتك ونشاطاتك. كنت في طليعة العاملين معنا جنباً الى جنب في محاولة النهوض بالشرعية والذود عنها والحفاظ على الديمقراطية وعلى وحدة الوطن.

حضرة الزملاء، اسمحوا لي بأن أعاهد فخامة الرئيس باسمكم وباسمي، على أن يظل هذا المجلس على الخط الذي سرنا واياك عليه يا فخامة الرئيس، وأنت حتى هذه اللحظات القصيرة، زميل من أفراد هذه الأسرة، هذا الخط الذي أثبت أن هذا المجلس، في احلك الظروف وأصعبها، كان الحصن الحصين والدرع الواقية في التصدي للمؤامرة على لبنان في كل مواقفه وانجازاته، هذا المجلس سيكون بإذن الله القلعة التي ستدفع عن لبنان كل المطامع والتي ستساهم في تحقيق الجمهورية الجديدة الحديثة الحضارية التي نطمح واياكم الى تحقيقها. وسيقوم هذا المجلس بدوره تشريعاً علمياً متطوراً حضارياً ورقابة مسؤولة بناءة في سبيل المساهمة في تحقيق اهدافنا الوطنية الكبرى.

حقق الله املنا بك، وحقق الله طموحك بلبنان المستقبل.

عشتم وعاش لبنان».

نص البيان الوزاري للحكومة الأولى لعهد الشيخ أمين الجميّل
الذي تلاه رئيسها المحامي شفيق الوزان بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٨٢

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين،

نمثل أمامكم، والأحداث تزدحم، ههنا، على أرضنا، وحولنا في الشرق الأوسط، وفي العالم.

انه زمن التحولات، والتأهب للإنتقال من عصر الى عصر، ومواجهة التحديات المصيرية التي تفرض على اللبنانيين جميعاً خياراً واحداً لا بديل عنه، وهو التصدي لهذه التحديات بقلب واحد وايمان قوي وارادة صادقة وتضحية كبيرة من أجل انقاذ البلاد، وتحقيق الخلاص، والإعداد لمستقبل أفضل. وقد بدأ في لبنان عهد جديد، للبنان جديد، تواكبه الآمال وتحدوه الأمنيات.

منذ الأيام الأولى لانتخاب فخامة الرئيس أمين الجميّل، وتسلمه الحكم، حصلت تبدلات أساسية في واقعنا اللبناني، فظهرت نتائج الإجماع النيابي والشعبي وفتحت الطرق والمعابر بين احياء العاصمة، وعاد الإتصال المباشر مع العالم، عبر مطار بيروت الدولي، وباشر الجيش اللبناني انتشاره على أرض الوطن، متسلماً زمام الأمن، وتثبت الحضور الدولي عندنا، على مستوى الفاعلية مواز لجدية القرار في إنجاد لبنان، وانهاء محنته، فكانت عودة القوات الصديقة المتعددة الجنسيات، لتؤكد استمرار تعاطف الأمم.

واليوم، بعد أسابيع قلائل من بداية العهد نجد أمامنا رصيداً ضخماً من الإنجازات، يتوجه قرار لا رجوع عنه بانقاذ لبنان.

ففي خطاب القسم الدستوري، الذي ألقاه فخامة الرئيس، في الثالث والعشرين من أيلول الماضي، أرسى قواعد الحكم، ورسم ملامح المسيرة، ومهد لانطلاقة حكومة العهد الأولى، ملتزمة تحقيق المبادىء والأفكار التي أطل بها، وكلها تنضوي في خط الخلاص المرجو والمنتظر.

ثم كانت جولة فخامة الرئيس على بعض كبريات العواصم والمحافل، في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وخطبه في نيويورك وواشنطن وباريس والفاتيكان وروما، والمحادثات التي أجراها، وجلسات العمل التي عقدها، وما أدلى به من تصريحات، وكلها تشكل مجموعة متكاملة من المواقف التي تعتمدها حكومتنا اطاراً لممارسة أعمالها، وحمل مسؤولياتها.

حضرة النواب المحترمين، لقد عانى لبنان، على امتداد ثمانية أعوام، الكثير من الآلام والعذاب وتكبد الوفير من الخسائر، ففي مدنه وقراه دمار كبير، وخزينته مرهقة، موارد الدولة في شح، والإدارات والأجهزة مثقلة بالمصاعب والمتاعب، والألوف من أبناء شعبنا في حال هجرة أمنية، أو غربة قسرية، وضائقة مادية أو معنوية، وليس لنا في مواجهة ذلك كله، إلا أن نجمع قراراً ونحزم أمراً، ونتكاتف تنفيذاً، فيكون لنا الغد الذي ننشد، والجمهورية التي بها نحلم.

والحكومة هي في صدد وضع خطة خمسية، انمائية اعمارية اسكانية تحديثية تنهض بلبنان من كبوته، وتقيله من عثرته، تفسح مجالات التقدم أمام شعبه، وتنقله الى مشارف القرن الحادي والعشرين، بمساعدة الأشقاء والأصدقاء، ومساهمة كل اللبنانيين، وتتضمن في ما تتضمن، صيغة لمشاركة اللبنانيين المغتربين والمتحدرين من أصل لبناني، بما لديهم من خبرات وامكانات، في ورشة لبنان المستقبل.

حضرة النواب الكرام، ثمة مبادىء لا هوادة فيها، ولا بديل منها، في وجودنا اللبناني نصر على تأكيدها في هذا البيان، أولها تمسكنا بنظامنا الديمقراطي البرلماني الحرّ، في كل مميزاته، النابعة من جوهر الدستور والتشريعات، والمثبتة بالممارسة والعرف. فلبنان يعتبر أن الإنسان هو الرأسمال الأعظم، وأن لا انسانية من دون حرية ولا حرية من دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون عدالة اجتماعية ومساواة وتكافؤ فرص. ويعتبر أن القانون هو حد الحرية وضمانها، وأن حق المواطن على الدولة والمجتمع، يوازيه واجب المواطن نحو الدولة والمجتمع، كما أن حق الدولة على المواطن، يوازيه واجبها نحوه، ولا يمكن ادعاء حق من دون تأدية واجب، لئلا يختل التوازن، وتسقط معادلة الديمقراطية.

لأننا واياكم هادفون الى بناء دولة عصرية مكتملة فنحن واياكم مقتنعون بأن كل الخطط والتصاميم، كل المشاريع والسياسات، لا يمكن أن تخرج الى النور، وتتحقق، إلا في مناخات الأمن، وأجواء الإستقرار، ولا أمن من دون جيش يحمي

الحدود، يردع الإجرام، يكافح الإرهاب، ويصد العدوان من أين أتى.

لقد مر جيشنا في محنة وتعرض لحملات تجاوزت أحياناً سلامة القصد والنية، واستهدفت شرذمته وشله وحرمان الوطن من ساعديه وقبضته. لكن الجيش اللبناني، الأصيل في وطنيته وفي تنشئته والرفيع المستوى في اعداده، ما أن اتيحت له الفرصة حتى عاد وثبا الى الساح، مسترجعاً الثقة ومعيداً الإعتبار. وها هو يؤدي مهماته في انضباط ومناقبية وان تكن لوحظت نسبة ضئيلة من الهفوات الفردية، فقد اتخذت تدابير فورية وميدانية لمنع تكرارها. وان الحكومة مصرة على تقوية الجيش اللبناني، بالتنظيم السليم، وبعديد كاف وتجهيز متطور، يتناسب مع حجم المهمة والواجب وخطورة المرحلة.

ان ابناء الجيش، القادر على الإضطلاع بمسؤولياته جمعاء، على الحدود وفي الداخل، ليكون عامل سلام في لبنان والمنطقة، هو الى جانب تعزيز قوى الأمن الداخلي والأمن العام، عملية يومية، نلتزمها ونتعاهد عليها.

أيها السادة، كما أن الجيش هو ساعد الدولة وقبضتها، فالإدارة هي أداتها التي لا يمكن أن تعمل من دونها، انها ازميل النحات، فسنعمل على تطويرها، وتحديثها، ومكننتها، وتزويدها بالكفايات، علماً وخلقاً، فلا يعود الحصول على افادة أو انجاز معاملة، مضيعة للوقت، ومهلكة للكرامة، وانما تعتمد أصول موجزة، حديثة، لتسهيل المعاملة، وتأمين الخدمة المباشرة للمواطن من دون الحاجة الى وساطة ووسطاء.

سنعمل ليكون الرجل المناسب، في المكان المناسب، ولن يسرى مقياس غير الجدارة، لأن الوظيفة ليست، ولن تكون، خلعة على نسيب أو محسوب، ولا نصيباً لمحظوظ، بل مركز خدمة وبذل، يخضع شاغلوها للرقابة والإختبار، فاما نجاح فحصانة، واما فشل فادانة.

واما القضاء الذي حوصر فترة، وعطل مع ما عطل من المؤسسات، ولولا رصيد من حضارة وخلق عند الشعب اللبناني، لعم الظلم، وساد الغبن، واستشرى التعسف، وأن انساننا المتمدن، حفظ في أعماقه تراث الحق، فحق له اليوم على السلطة القضائية أن تعود الى نجدته بزخم، تقيم العدل، تساوي كفتي الميزان، مع ما يقتضي ذلك من تعزيز للقضاء، وما تستلزمه هذه المرحلة من تعديلات أصول المحاكمات، ونصوص القوانين، والتنظيم القضائي، وتوزيع المحاكم، وتسريع أعمالها، وتأمين تنفيذ أحكامها.

حضرة النواب المحترمين، ان أمامنا مهمة شاقة، بالغة الدقة، والحساسية، لكنها ليست مستحيلة، ما دمنا مؤمنين بحقنا في الحياة، وبأن لبنان ضرورة وطنية، اقليمية، وانسانية.

ونحن ندرك تماماً ما ينتظرنا من فواتير مكدسة، من استحقاقات وذمم، سنعمل جاهدين للوفاء بها. اننا ندرك مدى المشكلات الحياتية التي تواجهنا، خصوصاً تلك التي استجدت أو ازدادت بفعل الأحداث، وان علينا درء مضاعفاتها، وإزالة عللها وأسبابها.

فالتضخم ظاهرة مقلقة، نعاني منها كما يعاني غيرنا من الدول المتطورة، ولا بد من التصدي لها بالحلول الملائمة، علمياً وموضوعياً، لأن هموم أصحاب الدخل المحدود، الذين هم أكثرية شعبنا، هي هموم الدولة. وفي هذا السبيل، ستعمل الحكومة على تشجيع قطاعات الإنتاج، من زراعة وصناعة وخدمات، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، ليتعزز اسهامها في انماء الدخل القومي، وانعاش المناطق، بحيث تكون لكل قضاء مصانعه، ونهضته الزراعية والحرفية، ويكون لقطاع الخدمات فيه نصيب من التشجيع، فتضيق شقة التفاوت بين المناطق، وتتكافأ فرصها للتقدم، وللعمران والإزدهار. وفي هذا المجال لا يفوتنا التأكيد على الإهتمام بتعزيز موارد الدولة وتنميتها ووقف التعديات على حقوقها ومرافقها فتلك مهمة واجبة.

هذا، وان الحكومة ستجهد في ايلاء القطاعين التربوي والصحي اهتماماً خاصاً، فنتوصل الى بناء الإنسان انطلاقاً من تربية وطنية تنميه عقلاً وروحاً وجسداً، والى حفظ مستوانا العلمي لنبقي شهاداتنا مستندات موثوقاً بها في العالم أجمع ونعزز التعليم المهني والتقني بما يلبي الحاجات الوطنية من الإختصاصيين والفنيين. ونتوصل الى تأمين العلاج والطبابة والإستشفاء لكل مواطن على السواء.

والحكومة واعية لأهمية استعادة الكفايات اللبنانية النازحة والمغتربة، فقد كفانا هجرة أدمغة، وحان لنا أن نوظف طاقاتنا في انماء الوطن ولا غنى لذلك عن خطة متكاملة تشارك فيها القطاعات الإنتاجية، واننا نردد الدعوة الكريمة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية الى كل اللبنانيين القادرين على العودة، للإسهام في صنع المستقبل اللبناني.

حضرة النواب المحترمين، هذا تصورنا لملامح العمل الحكومي، على المدى المنظور، لكن هاجسنا الأول، وهدفنا المركز يظل اكمال تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي واخراج كل القوى غير اللبنانية من أرضه. فاسرائيل هاجتنا، اخترقت حدودنا حلت في مناطقنا، وبلغت عاصمتنا. وهي وان كانت جلت عن بعض الأمكنة، فلا تزال تحتل اجزاء كبيرة من وطننا، على رغم قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وعلى رغم انقضاء خمسة أشهر على الإجتياح.

اننا عاملون على انهاء الإحتلال الإسرائيلي من فوق كل شبر من أرضنا بكل ما أوتينا من قدرة، في الداخل والخارج، مستعينين بصداقاتنا العالمية، خصوصاً لدى الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات، وهي الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وايطاليا، ولدى كل الدول المحبة للسلام، التي نوجه اليها شكرنا الصادق، وعرفاننا المخلص.

ونحن نتطلع الى يوم قريب نجهد من أجل الوصول اليه، لا يبقى فيه على أرض لبنان كلها، مسلح واحد غريب، أو بندقية واحدة غير شرعية عند ذاك، نحيي مجدداً عيد استقلالنا الحقيقي.

أيها السادة، لقد كان مجلسكم الكريم، ولا يزال، شاهد الديمقراطية وحامي الشرعية، وهو ممثل الشعب اللبناني الصامد الصابر، الشعب المؤمن البطل، مصدر كل السلطات، ومرجع كل الحسابات. ففي أحرج الظروف، وأدق المناسبات وأصعب المنعطفات، كان مجلسكم الكريم حاضراً، يشهد للحق، ويجاهد للحرية. واننا نعول كثيراً على التعاون الوثيق بيننا، مجلساً وحكومة، لأداء واجبنا المشترك نحو لبنان، نحو أجياله الجديدة، نحو طلابه وعماله وفلاحيه، نحو مفكريه ومثقفيه، نحو تراثه ورسالته ليستطيع أن يستعيد دوره الطليعي الرائد، في محيطه وبيئته العربية، حيث هو ملتزم كل قضية حق وعدل، متضامن مع الدول الشقيقة في مواقف المصير وخدمة القضايا المشتركة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، مع التأكيد على رغبتنا في تعميق علاقات الود وروابط حسن الجوار مع الشقيقة سوريا. أما الفلسطينيون المقيمون في الوقت الحاضر حسب الأصول في لبنان، في انتظار العودة الى الوطن، فانهم سيلقون الرعاية اللازمة وحق الأمن والحماية وتطبق عليهم القوانين اللبنانية من دون استثناء.

وان الحكومة جاهدة من أجل أن يسترجع لبنان مكانته الدولية، في العالم الواسع، حيث له ملايين الأبناء الذين انطلقوا من على شواطئه، فأقاموا في الحواضر، وتوغلوا في المجاهل، وظلّوا أوفياء له، مخلصين لقضيته، وحيث له، فضلاً عن بني قومه، مئات ملايين الأصدقاء، الذين ينظرون اليه في محبة، ويتعاملون معه في احترام، يضمرون له الخير، ويمدون اليه يد المساعدة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين، ان التصدي للمشكلات والقضايا التي تواجهنا، والتي لمسنا كل الإستعداد من الدول الشقيقة والصديقة للمعاونة في مجالاتها، يستوجب القيام بمبادرات سريعة وبعمل فعّال، ويستدعي اشتراع قوانين جديدة، أو إعادة النظر في بعض التشريعات القائمة. ومن هنا حاجة الحكومة الى سلطات استثنائية في بعض المواضيع التي تتصل مباشرة بالأهداف التي تعهدنا بالعمل على تحقيقها.

واننا، انطلاقاً من ثقتنا بتجاوب مجلسكم الكريم مع ضرورة تسهيل العمل الحكومي في خدمة البلاد باعطاء الحكومة الصلاحيات المطلوبة نضمن بياننا الوزاري هذا مشروع قانون معجل مكرر بطلب بعض الصلاحيات الإستثنائية لمدة تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٨٣ على أن يعتبر التصديق على الثقة تصديقاً على المحصور بمادة وحيدة، وهي الآتية: القانون المذكور، واقراراً لاحكامه

اجيز للحكومة، لمدة تنتهي في ٣٠ - ٦ - ١٩٨٣، ان تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية لتعديل أو الغاء الأحكام التشريعية النافذة أو وضع نصوص جديدة في ما يتعلق بالشؤون الدفاعية والأمنية وشؤون السلامة العامة والشؤون الإجتماعية والصحية والإقتصادية والمالية والإنمائية والإعلامية والتربوية وفي كل ما يتعلق بإعادة تعمير البلاد بما في ذلك حق الإقراض والإستقراض. واجيز للحكومة أن تعيد النظر في القوانين التالية: القوانين المتعلقة بأحداث الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة وكل الأشخاص المعنويين من القطاع العام والتنظيمات الإدارية والموظفين والمستخدمين وكل العاملين في القطاع العام - قوانين التنظيم القضائي وشؤون القضاء والقضاة - وقوانين وأحكام العقوبات وأصول المحاكمات - القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية - القوانين المتعلقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت - قانون تنظيم وتحديد المناطق الإدارية - قانون الإنتخابات العامة - قانون البلديات - قانون الإيجارات - قانون الجنسية - قوانين الضرائب والرسوم لتحديثها وكذلك لتنمية موارد الخزينة بتعديل معدلات ومقادير الضرائب والرسوم أو بتقسيطها أو الإعفاء منها - قوانين البناء والإسكان والتنظيم المدني.

وللحكومة ان تنشىء وتلغي شركات اقتصادية بما فيها شركات مختلطة، وأن تلغي مرافق عامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالإدارات أو المؤسسات العامة.

تعرض المراسيم الإشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لنشره لصقاً على مدخل مقر رئاسة الحكومة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين. هذه عناوين حديثنا اليوم، نتوجه بها اليكم، طامحين الى نيل ثقتكم الكريمة، فنتعاون معكم بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية لما فيه خير الشعب، وعزة الوطن. شكراً لكم، وليعش لبنان.

نص مشروع القانون المعجل المكرر
بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٨٢ المتعلّق باعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية والذي صادق عليه المجلس كحل وسط بينه وبين الحكومة

«مادة وحيدة ـ اجيز للحكومة، لمدة ستة أشهر، أن تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم اشتراعية في ما يتعلق بالشؤون الأمنية والدفاعية وشؤون السلامة العامة (كالدفاع المدني) وشؤون الإنماء والبناء والإسكان والتنظيم المدني والشؤون الإعلامية والقضائية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية، وبإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت، وقوانين العقوبات وأصول المحاكمات المدنية والجزائية والعسكرية، وقانون الموظفين والتنظيمات الإدارية لجهة تبسيط المعاملات وتسهيلها، مع حق الإقراض والإستقراض وتعديل قانون الضرائب والرسوم لجهة التقسيط والإعفاء، وللحكومة أن تدمج مرافق عامة بالإدارات أو المؤسسات العامة. كما تعطى الحكومة صلاحيات استثنائية في الحقل التربوي لجهة تعميم التعليم الإبتدائي المجاني.

تعرض المراسيم الإشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي، ويعمل بهذا القانون فور نشره».

ووقع الإقتراح الرؤساء: كميل شمعون وعادل عسيران وصائب سلام وأمين الحافظ ورشيد الصلح والنواب الشيخ بيار الجميّل وأوغست باخوس وميشال معلولي.

مشروع الحكومة

اما مشروع القانون الذي كانت الحكومة تقدمت به وربطته ببيانها الوزاري، فقد نص على الآتي:

«مادة وحيدة ـ اجيز للحكومة، لمدة تنتهي في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٣، أن تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية لتعديل الأحكام التشريعية النافذة أو الغائها أو وضع نصوص جديدة في ما يتعلق بالشؤون الدفاعية والأمنية وشؤون السلامة العامة والشؤون الإجتماعية والصحية والإقتصادية والمالية والإنمائية والإعلامية والتربوية وفي كل ما يتعلق بإعادة تعمير البلاد بما في ذلك حق الإقراض والإستقراض.

كما أجيز للحكومة أن تعيد النظر في القوانين الآتية:

القوانين المتعلقة بأحداث الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين من القطاع العام والتنظيمات الإدارية والموظفين والمستخدمين وسائر العاملين في القطاع العام، قوانين التنظيم القضائي وشؤون القضاء والقضاة وقوانين وأحكام العقوبات وأصول المحاكمات، القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية، القوانين المتعلقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت، قانون تنظيم المناطق الإدارية وتحديدها، قانون الإنتخابات العامة، قانون البلديات، قانون الإيجارات، قانون الجنسية، قوانين الضرائب والرسوم لتحديثها وكذلك لتنمية موارد الخزينة بتعديل معدلات الضرائب والرسوم ومقاديرها أو بتقسيطها أو الإعفاء منها، قوانين البناء والإسكان والتنظيم المدني.

وللحكومة أن تنشىء وتلغي شركات اقتصادية بما فيها شركات مختلطة، وأن تلغي مرافق عامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالإدارات أو المؤسسات العامة.

تعرض المراسيم الإشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لنشره لصقاً على مدخل مقر رئاسة الحكومة».

نص رسالة وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم الرسمية
إلى أمين عام جامعة الدول العربية التي يطالب فيها بسحب الجيش السوري والقوات الفلسطينية المسلحة من لبنان التاريخ ٢/ ٩/ ١٩٨٣

«أخي سيادة الأمين العام،

أكتب اليكم اليوم في ضوء الأحداث التي شهدها لبنان طالباً العمل معنا من أجل تنفيذ القرارات الدولية والعربية التي تتجاوب مع القرار اللبناني بانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان، ونذكر على سبيل التخصيص والحصر قراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٩ و٥٢٠ وقرار مؤتمر القمة العربية الثاني عشر وقرار قمة عدم الإنحياز المنعقد في نيودلهي من ٧ الى ١١ آذار عام ١٩٨٣، ولا حاجة بنا الى استعادة تسلسل المراحل التي مر خلالها لبنان من تأزم الأوضاع فيه على نحو تنعكس خطورته في مصادرها ونتائجها ليس عليه فحسب بل على المنطقة العربية بكاملها.

وكان أخطر ما تعرض له لبنان في محنته الطويلة الإجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، ثم احتلال جزء كبير من أراضيه. وتذكرون ولا شك خلال متابعتكم معنا للأحداث اللبنانية في الأيام العصيبة، أن لبنان كان دائماً حريصاً على أن يتوجه الى أشقائه العرب سواء ثنائياً أو في نطاق جامعة الدول العربية بما فيها لقاءات القمة عارضاً مؤازرته على اجلاء القوات الإسرائيلية فضلاً عن خروج جميع القوات غير اللبنانية، وذلك من أجل بسط سلطته على كل الأراضي اللبنانية واستعادة سيادته كاملة غير منقوصة، وهو موقف عبر عنه لبنان في إطار المؤسسات الدستورية اللبنانية كما في المحافل الدولية.

وكان لبنان في مؤتمر القمة الذي انعقد في فاس بين ٦ و٨ أيلول ١٩٨٢ قد تقدم بورقة عمل تهدف الى جلاء جميع القوات غير اللبنانية عن أراضيه، وتضمن البند الرابع منها طلباً الى القمة أن تأخذ علماً بقرار السلطات اللبنانية القاضي بالآتي:

أولاً: الإعلان عن انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان.

ثانياً: الإعلان عن وقف العمل الفلسطيني نهائياً من الأراضي اللبنانية وفيها، وانهاء الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية في لبنان.

ثالثاً: الإعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان.

وصدر إذ ذاك عن المؤتمر القرار الآتي:

«احيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة اللبنانية انهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان على أن يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضوء الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان».

ولا تجهلون، عبر متابعتكم للمساعي اللبنانية، ما دار بين لبنان وسوريا في هذا الإطار على رغم تحفظ لبنان على قرار القمة حين اتخاذه، وقد كان المطلب اللبناني بانسحاب القوات السورية واضحاً صريحاً خلال ما جرى من محادثات واتصالات مع المسؤولين السوريين.

وها نحن اليوم أمام قرار اسرائيلي بانسحاب جزئي في الأيام القليلة المقبلة، من غير أن يرتبط هذا القرار كما كنا نطلب في اصرار، بجدول زمني محدد ينظم الإنسحاب الإسرائيلي الكامل الذي تشترط اسرائيل لتنفيذه انسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان.

ولا بد أنكم عالمون بأن لبنان قد أعرب علناً وتكراراً عن تخاوفه من أن يعرض الإنسحاب الجزئي الإسرائيلي وحدته بل مصيره للخطر، غير أن لبنان لن يترك أرضاً تجلو عنها اسرائيل سائبة، ولا يمكنه عمليا أن يمنع انسحاباً أجنبياً أياً كان أو يرفضه، أياً كانت ظروفه، بل بالعكس، أن مصلحتنا الوطنية تقضي كما تقضي المصلحة العربية العامة بأن يفيد من الإنسحاب لتحرير الأرض وإقامة السيادة الوطنية عليها.

حيال هذا الوضع، وحتى يتمكن لبنان من استعادة سيادته الكاملة أياً كانت مواقف الأطراف وذرائعهم، جئنا برسالتنا هذه نؤكد موقفنا لجهة ما تضمنته ورقة العمل المقدمة الى قمة فاس، وفيه طلبنا الى الجمهورية العربية السورية سحب جيشها من لبنان بعدما انتهت مهمة قوات الردع العربية، والى منظمة التحرير الفلسطينية بوقف عملياتها العسكرية على الأراضي اللبنانية، وسحب جميع قواتها المسلحة من لبنان، إضافة الى طلب انسحاب القوات الإسرائيلية الذي نتابعه بالحاح.

وتأكيداً لموقفنا، نرجو توزيع هذه الرسالة على حكومات الدول الأعضاء ليكونوا على بينة من الأمر، ونطلب الإنسحاب آملين أن نلاقي منهم ومن الجامعة المساندة التي تلزمهم بها روابط الأخوة فضلاً عن ميثاق الجامعة المبني على الإحترام المتبادل لاستقلال كل من الدول وسيادتها.

واقبلوا يا سيادة الأمين العام، أجمل تحياتي مع أصدق مشاعر المودة والتقدير.

ايلي سالم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية والمغتربين».

نص رسالة مندوب لبنان الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري إلى امينها العام للمساعدة على سحب الجيوش والقوات الغريبة من لبنان حسب طلب الحكومة اللبنانية التاريخ ٣/ ٩/ ١٩٨٣

«سعادة الأمين العام،

بناء على تعليمات من حكومتي أكتب اليكم للفتكم الى ما يأتي:

١ ـ ان وزير خارجية لبنان وجه اليوم رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية يعلمه فيها بقرار اسرائيل سحب قواتها في الأيام القليلة المقبلة من بعض أجزاء جبل لبنان، وبالتحديد منطقتي عاليه والشوف.

٢ ـ انتهزت الحكومة اللبنانية هذه المناسبة لتلفت جامعة الدول العربية الى القرارات الصادرة عنها وعن الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وبالتخصيص قراري مجلس الأمن ٥٠٩ و٥٢٠ الصادرين عام ١٩٨٢.

٣ ـ أكدت الحكومة اللبنانية تصميمها على أن ترى كل القوات غير اللبنانية (الإسرائيلية والسورية والفلسطينية وسواها)، تنسحب فوراً وكلياً من لبنان، وطلبت مؤازرة جامعة الدول العربية في هذا السبيل.

وان حكومتي لترغب في احاطة سعادتكم علماً انها ستتشاور معكم في ضوء قراري مجلس الأمن المشار اليهما في أي تطور يحصل.

واني أودعكم رسالة وزير الخارجية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية، طالبا منكم توزيعها كوثيقة رسمية لمجلس الأمن والجمعية في البنود الخاصة العائدة الى جدول أعمالها».

سؤال عوَيدات الى الحكومة
يطلب فيه فتح تحقيق قضائي في اتهام عرفات لبنانيين بانهم غرَفوا من صَناديق حَركته العمل ١٠/ ٩/ ١٩٨٣

طلب النائب عبدو عويدات، في سؤال وجهه الى الحكومة بواسطة رئاسة المجلس النيابي فتح تحقيق قضائي في الاتهامات التي وجهها ياسر عرفات الى شخصيات لبنانية بانها كانت تغرف بملء ايديها في صناديق «منظمة التحرير الفلسطينية»، ثم انقلبت عليها مأجورة لاعدائها المنشقين، والكشف عن هذه الشخصيات والاعمال التي ارتكبتها او شاركت او تدخلت فيها وتشكل جرائم يعاقب عليها وملاحقتها حتى النهاية ومصادرة كل اموالها وممتلكاتها.

وفي ما يلي نص سؤال النائب عويدات:

«في ٥ آب نشرت بعض الصحف نقلاً عن احدى وكالات الانباء الصحافية حديثاً للسيد ياسر عرفات ادلى به امام دبلوماسيين وموظفين كبيرين لدى جامعة الدول العربية عن شخصيات لبنانية سياسية وحزبية واعلامية كانت محسوبة على حركة «فتح» وانحازت ضده الى جانب المنشقين.

ومما قاله السيد عرفات كما جاء في الخبر: «ان هؤلاء الذين سارعوا الى اعلان تأييدهم ودعمهم لخصوم الثورة الفلسطينية غرفوا ما فيه الكفاية من صناديق الثورة الفلسطينية ولم يشبعوا لانهم يغرفون اليوم من صناديق النظام الليبي ولن يشبعوا لأن هؤلاء مستعدون لبيع انفسهم لمن يدفع اكثر».

وأضاف: «لا بد وان يأتي يوم يعرف فيه الشعب العربي كل الحقائق عما جرى في لبنان ومن قبض ومن دفع ومن نهب وتاجر بدماء الابرياء وباصحاب القضايا المقدسة».

وعن اعمالهم قال: «ارجو الا يأتي يوم اضطر فيه الى الكشف عن ادوار هذه الشخصيات في ما اسماه بالمزالق والمجازر التي وقعت فيها الثورة الفلسطينية».

وأضاف النائب عويدات: «لقد كان ثمن ما غرفوا من صناديق المنظمة لاعلان تبعيتهم المطلقة للقيادة الفلسطينية، فنادوا بالسيد ياسر عرفات قائداً اعلى على ما سمي «القوات المشتركة» التي ضمت من «القوات التقدمية اللبنانية»، و«القوات الفلسطينية»، خلافاً للقوانين اللبنانية التي تحرمه ولميساق الجامعة العربية الذي يتعارض معه.

وقد اعلن السيد عرفات خبره كالآتي: «من موسكو اذاعت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٧٨ ان السيد ياسر عرفات اعلن بمقابلة له مع جريدة «كومسومولكوتا برافدا» نشرت الثلاثاء وفي موسكو انه تسلم قيادة القوات التقدمية اللبنانية بالاضافة الى القوات الفلسطينية في المعارك ضد الاسرائيليين بعد دخولهم لبنان الجنوبي».

وأضاف: «يجب ان اؤكد ان رفاقي اللبنانيين منحوني شرفاً كبيراً بتعييني قائداً اعلى «للقوات الموحدة اللبنانية - الفلسطينية». ان اتحادنا مع القوات التقدمية الوطنية في لبنان قد التحم بالدماء طيلة سنوات الحرب الثلاث، وهو في هذا اليوم اهم حدث ثوري في الشرق العربي».

أضاف: «ما كان «لمنظمة التحرير الفلسطينية» ان تحل محل الدولة وجيشها في المناطق ابتداء من بيروت وحتى مشارف الحدود الجنوبية وتتحول الى سلطة سياسية وعسكرية فيها الا باسم وبمساعدة الفرقاء اللبنانيين الذين غرفوا لهذه الغاية من صناديقها كما يقول السيد عرفات.

«وباسمهم انتزعت المواقع العسكرية والثكنات لتحتلها القوات المشتركة وتخضعها للقيادة العامة الفلسطينية لهذه القوات.

«وباسمهم منع تنفيذ مقررات القمة العربية في مؤتمري الرياض والقاهرة القاضية بمساعدة الدولة على استعادة سلطتها على الاراضي اللبنانية، وذلك لتقوم فيها السلطة العسكرية والسياسية الفلسطينية، فكان هذا العمل انتزاعاً لاجراء من الارض اللبنانية واقامة سلطة غير لبنانية فيها وتأييداً في الوقت ذاته لربط هذه الاجراء بالقضية الفلسطينية.

أضاف عويدات: «وباسمهم وبالبيانات التي اصدروها وقفت في وجه تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، ابتداء من القرار ٤٢٥، القاضية بمساعدة الدولة اللبنانية على عودتها الى منطقة الجنوب تبعاً لمقاومة المنظمة الفلسطينية لتطبيقها.

«وقد اتاح لاسرائيل هذا الوضع الفلسطيني غير الشرعي الذي قام في المناطق الجنوبية وفي بيروت على رغم القرارات

العربية والدولية، اتاح لها الذريعة لتتحرر من التزاماتها في اتفاق الهدنة وتجتاح لبنان ثلاث مرات وتحتله في المرة الثالثة وتبقى في المناطق المقابلة لمناطق وجود القوات السورية والفلسطينيين.

«وبالاضافة الى الاحتلال الاسرائيلي فقد ادى اخراج كل هذه المناطق من سلطة الدولة وسلطان القانون الى الفوضى والتحكم بالاهلين وتأليب بعضهم على بعض واثارة الفتن بينهم بواسطة الغارفين من الصناديق الغريبة، فضلاً عن اغتصاب الممتلكات وانزال الخراب والدمار في مختلف المرافق.

اضاف: «ولم يقتصر الوضع الفلسطيني المسلح غير الشرعي الذي اقيم على الارض اللبنانية على خراب لبنان واحتلاله وانما ضرب ايضاً في التنيجة قضيته الفلسطينية على هذه الارض بعدما كانت ضربت في ارضها.

«ذلك ان هذا الوضع الفلسطيني المسلح غير الشرعي وقف وحيداً مكشوفاً وفي جبهة مكشوفة ومنفردة، وفي بلاد مكشوفة ارادت لها تلك القيادة والدول العربية المساندة لها ان تكون خالية من الوجود الشرعي اللبناني، وقفت هكذا في مواجهة الآلة الحربية الاسرائيلية المتطورة عدداً وعدة وسلاحاً. ولم يبخل عليها المخلصون من التحذير من العواقب فكانت ترد هي واتباعها بالمهرجانات الصاخبة المليئة بالسباب والشتائم وتزداد في موقفها اصراراً وتشبثاً، هي مدفوعة بالغرور، والاتباع بالتهييج والتهريج والتحريض لقاء الغرف من الصناديق.

«ان اصرار المقاومة بتشجيع من الاتباع على مواقفها التي ادت الى الكوارث غير مقبول عسكرياً وغير مفهوم سياسياً.

«من الناحية العسكرية نذكر بما قامت به الثورة المصرية بعدما استتب لها الامر في العام ١٩٥٢. فقد كان الملف الاول الذي اعارته اهتمامها من بين سائر اهتماماتها هو ملف دخول مصر الحرب الفلسطينية العام ١٩٤٨. فقد احالت قيادة الثورة فاعطت قضيته الرقم (١) واحيل عليها السيد ابراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فاروق في اثناء حرب فلسطين. وكان الملك تنازل ورحل ورئيس وزرائه اغتيل. فماذا كانت التهمة الموجهة اليه؟ هذه التهمة هي كما وردت في محفوظات الثورة: «اتى افعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته في الداخل والخارج، وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد وذلك انه في خلال سنة ١٩٤٨ في اثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ اهوائه بالزج بجيش مصر في معركة فلسطين. قبل ان يتخذ الجيش اهبته واستعدادته لخوض غمارها».

وقد صدر في نتيجة المحاكمة الحكم الذي نقتطف فقراته الآتية: حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادي بالنسبة الى الادعاءات المقامة عليه بما يأتي:

١ ـ اعدامه شنقاً.

٢ ـ مصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وامواله عما ورثه شرعياً لمصلحة الشعب.

أضاف عويدات: «هذا الدرس جاء من الدولة العربية الكبرى مصر تحذيراً للعرب من خوض غمار الحرب ومن دون استعداد والتأكد قبلها من قوة الاعداد لها ومواجهة العدو بالسلاح الموازي لسلاحه ان لم يكن يفوقه. وبالجيش القادر على حماية البلاد من غاراته المدمرة في الدرجة الاولى، والامل في تحقيق الانتصار عليه في النهاية.

«فالحرب الحديثة ليست نزهة ولا هي حرب حناجرية، وانما هي حرب سلاح يوازي سلاح او يفوقه وحرب جيوش توازي جيوش او تفوقها.

«وقياساً على حكم محكمة الثورة المصرية فان الزج بلبنان وهو مكشوف للالة الحربية الاسرائيلية ورغماً منه في مواجهة حربية ليس فيها اي نسبة من التكافوء مع العدو هو خيانة للوطن اللبناني وضد سلامته في الداخل والخارج، كما كان ضربة للقضية الفلسطينية ذاتها.

«على ان اللوم في هذه الجريمة المنكرة يقع على الاتباع قبل المتبوع وهم الذين ارتضوا لانفسهم ان ينضموا ويخضعوا لقيادة سياسية وعسكرية غير لبنانية ويشاركوا في تقليص سلطات دولتهم عن ارضها وتقويض اتفاقاتها الدولية التي تحميها من العدوان ويزجوا مع تلك القيادة بالبلاد في اتون مواجهة يتفوق العدو فيها عدداً وعدة وسلاحاً فوضعوا انفسهم في موضع المسؤولية عما حدث من خراب شامل وضحايا بريئة بالالوف واحتلال مذل.

«وهكذا ادى قيام الوضع الفلسطيني المسلح غير الشرعي على الارض اللبنانية باسم وبمساعدة الغارفين من صناديقه الى ضرب القضية الفلسطينية وتبديد اموالها على الهتافة والمصفقين وربما على الجواسيس، وعلى شرازم مسلحة فوضوية تعمدت القيادة المشتركة انشاءها لتفتيت الاوساط الشعبية واشاعة الذعر والارهاب بين الاهلين احكاماً لقبضتها على الشعب.

أضاف: «يشكو السيد عرفات بمرارة في حديثه تحول اتباعه اللبنانيين من صناديقه الى الصناديق الليبية لمناصرة المتمردين عليه.

عرفات وهو الرجل الذي لملم حطام القضية الفلسطينية من ايدي الذين عبثوا بها وعملوا على خسرانها في حرب التقسيم وجعل منها قضية عالمية بل قضية السلام العالمي. فكان يفترض برجل في هذا الوزن ان يكون على يقين بان من يبيعون مواطنيتهم بالمال يسهل عليهم بيع انفسهم لخصم وعدو مشتريهم، وكما قال السيد عرفات متأخراً: «... انهم مستعدون لبيع انفسهم لمن يدفع اكثر».

«وقد تبسطت في شرح كل هذه الأوضاع في جلسة ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٨٣.

«ان الفتن التي تصيب البلاد دورياً في مرافقها وفي بنيها تنشأ دائماً عن الفساد السياسي الذي يحدثه التدخل الخارجي بواسطة من يستقطبهم بالمال وبالسلاح لتحقيق مطامعه فيقابل من السلطات بالتراخي وغض النظر والتراجع بعد الاقدام فيزداد ارباب الفساد قوة وجبروتا وتقع الواقعة التي يذهب ضحيتها الشعب في كل مرة.

«لقد اعطى السيد عرفات في تصريحه الفرصة الذهبية للسلطات اللبنانية لتقطع باب الفساد السياسي الذي استشرى وكان العامل الهام في ما اصاب البلاد ويصيبها من نكبات، فعلى هذه السلطات ان تقبض على هذه الفرصة للبدء في عمليات تطهير العمل السياسي ليسلم الحكم وتسلم البلاد.

«لهذه الأسباب، اسأل الحكومة ان تفتح تحقيقاً قضائياً في الاتهامات التي وجهها السيد عرفات على الوجه المبين والكشف على الشخصيات اللبنانية المتهمة والأعمال التي ارتكبتها أو شاركت او تدخلت فيها وتشكل جرائم معاقباً عليها وملاحقتها حتى النهاية ومصادرة كل اموالها وممتلكاتها لتكون صندوقاً يغذي التعويضات الواجب تأديتها لضحايا العدوان».

نص رسالة الرئيس صائب سلام
التحذيرية إلى نائب الرئيس الأميركي جورج بوش بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٨٣

وهنا نص الرسالة:

«عزيزي نائب الرئيس،

ان ما جاء في مؤتمرك الصحافي عن لبنان شجعني على التوجه اليك بهذا النداء.

أولاً ـ ان لبنان مع كل ما يعانيه من اضطراب يبقى الديمقراطية الوحيدة في كل العالم العربي.

ثانياً ـ لبنان هو احدى الدول العربية التي ما زالت جزءاً من العالم الحر.

ثالثاً ـ اذا اعطي لبنان وحكومته الشرعية الدعم الاميركي والغربي الجيد، فان السلطة ستحيا وتزدهر.

رابعاً ـ اذا سقط لبنان وتفجر وتشرذم، فلا تنتظروا ان يقدر نظام عربي معتدل واحد على الوقوف على رجليه من الاطلسي حتى الخليج.

خامساً ـ بين النتائج الخطيرة الكثيرة لذلك تفقد الولايات المتحدة مصداقيتها ليس فقط في المنطقة انما في كل العالم الحر تفتح ابواب هذه المنطقة الاستراتيجية واسعة امام التوغل السوفياتي والسيطرة الشيوعية.

سادساً ـ انه من المناسب ان اذكرك بحكمة مشهورة قالها الجنرال دوغلاس ماك آرثر وهي: «ان تاريخ البشر في الحرب يمكن ان يلخص بكلمتين اثنتين متأخر جداً».

متأخر جداً في فهم الهدف القاتل لعدو محتمل، متأخر جداً في ادراك الخطر المميت، متأخر جداً للاستعداد، متأخر جداً في جمع كل القوات الممكن ان تصمد وتقاوم، متأخر جداً في دعم صديق لك.

سابعاً ـ اسمح لنفسي بان اضيف ان تاريخ الفشل في الديبلوماسية يمكن ايضاً ان يلخص بكلمتين اثنتين: متأخر جداً، ولكن ليس من المتأخر اطلاقاً ان اعرب عن تقديري لشجاعة احدهم، وليس متأخر اطلاقاً الوقوف دفاعاً عن قضية العدالة. الوضع اللبناني قد لا يتحمل بطئاً في القرار الاميركي، وكل المؤشرات تدل على ان القرار لن يأتي متأخراً جداً».

نص خطاب وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم
في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ ايلول ١٩٨٣

«سيدي الرئيس،

يسعدني ان اهنئكم بانتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة. وتكتسب تهنئتي هذه مغزى خاصاً نظراً للعلاقات الوثيقة القائمة بين بلدينا، فضلاً عن روابط الصداقة والتعاون التقليدية التي تميز العلاقات بين لبنان واميركا اللاتينية.

وأود ان اعبر عن تقديري لسلفكم سعادة السيد آمري هولاي للاسلوب البارع الذي رئس بكفاءة عالية في الدورة السابعة والثلاثين. واود ان اتقدم بالثناء الحار للامين العام سعادة هافيير دوكويليار، لعمله المتفاني من اجل السلام ان رؤيته الواضحة للمجتمع الدولي ولدور الامم المتحدة وقدراتها في مجال حفظ السلام، وصفاته الانسانية والدبلوماسية وكفاءته في ادارة اعمال منظمتنا هي كلها جديرة بتقديرنا الكبير.

درسنا بعناية تقرير الامين العام للامم المتحدة حول عمل المنظمة. واننا نعرب عن دعمنا للملاحظات والتعليقات القيمة التي وردت في هذا التقرير، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمساعي التي تهدف الى تعزيز فاعلية مجلس الامن وتقوية عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام والتي يحدد مجلس الامن اهدافها ونشاطها. ويدعم وفدنا بصورة خاصة اقتراح الامين العام بارسال بعثات لجمع الحقائق الى مناطق التوتر الحؤول دون نزاعات محتملة من شأنها ان تهدد السلم والامن الدوليين.

سيدي الرئيس،

ان جدول اعمالنا لهذا العام مليء بالمشاكل المتزايدة والمعقدة التي لا تزال بدون حل مؤثرة بذلك على السلام الدولي. ان لبنان العضو المؤسس في الامم المتحدة، والمتحسس لمشاكل سواها من الامم، يجد نفسه مرة اخرى في دوامة العاصفة. وعليه فهو مضطر للتركيز على مشاكله لان الخطر يكتنف وجوده بحد ذاته. وقد قال فخامة الرئيس امين الجميل في العام الفائت من على هذا المنبر نفسه «كفانا دماء، وكفانا تخريباً ودماراً، وكفانا تفسخاً ويأساً. لقد دفعنا ثمناً باهظاً في الحرب، فلن ندفع ثمناً اخر من اجل السلام. اننا نطلب كدولة عضو في الامم المتحدة ان تعاد الينا حقوقنا كاملة غير منقوصة».

ان نداء الماضي لا يزال نداءنا اليوم، فنحن اللبنانيين نتوق بشدة للامن والسلام ونتوق ايضاً للحرية والعدالة ومن حقنا بل من مسؤوليتنا ان نشرح لكم قضيتنا ونضع انفسنا امام محكمة التاريخ حتى لا يقود الفهم الخاطىء المشكلة اللبنانية، المنطقة الى حرب تهدد النظام والوضع القائمين في منطقة الشرق الاوسط البالغة الاهمية في العالم بأسره.

هناك الكثير من الدعاية العقائدية التي تصر على ان لبنان سيبقى مضطرباً على الدوام وبأن لبنان لن يتمكن ابداً من المساهمة في الحياة الحضارية الهادفة. اولئك الذين يؤمنون بهذه السخافات يعتقدون انه لا يمكن تأمين مصالحهم الا من خلال النزاع والصدام. سيشعر هؤلاء بالضياع والتفاهة في مجتمع من البشر متحضر، متعاون ومحب للسلام. انهم يصرون على ان لبنان سيبقى مترجرجاً وبذلك يتمنون ان تحجم الامم المتحدة عن القيام بدورها السلمي والقوى الصديقة عن تقديم المساعدة.

في مواجهة هذه الدعاية، ومن خلال تجارب ثماني سنوات من اراقة الدماء والدمار الاقتصادي والتدخل الخارجي بجميع اشكاله، سطع برهان على حتمية حيويتنا كشعب وقد تجلى في ان الفئات اللبنانية كافة لم تراودها فكرة التقسيم او الانفصال. ان الشعب اللبناني ملتزم بصورة مطلقة بلبنان الموحد المستقل. ان ما يجمع اللبنانيين هو تجربتهم الثمينة والفريدة من نوعها في العالم العربي المتجلية في حرية المؤسسات. حتى تاريخ اندلاع الحرب كان لبنان العاصمة الحضارية والاقتصادية للشرق الاوسط، يلتقي الفكر العربي بالغربي، مركز الحال التجارية الدولية ومثل ساطع على الحكم الديمقراطي الناجح المحب للسلام.

في عام ١٩٧٥، وتحت ابصار العالم المتحضر وقعت هذه الديمقراطية الناشئة فريسة للتوتر في العلاقات الاسرائيلية ـ العربية والعربية الداخلية، ويتحمل لبنان، كغيره من المجتمعات المتغايرة، جزءاً من مسؤولية التوتر الداخلي. رغم ذلك فان فضيلة الديمقراطية تستطيع ازالة التوتر سلمياً بعكس غيرها من انظمة الحكم التي بمقدورها اما مقاومة التوتر او اضطهاده.

اننا نقف امام العالم طالبين منحنا الفرصة لنجرب طرفنا الديمقراطي بالاعتماد على انفسنا، لازالة هذا التوتر بين شعبنا. انه ليس بطلب خيالي او غير معقول اذ ان العديد من اعرق الدول الاعضاء في هذه المنظمة، اوروبيين واسيويين واميركيين، مروا، في فترات مضطربة وخطرة في مسيرتهم التاريخية عندما كانوا يعملون لصهر شعوبهم المتمايزة في بوتقة واحدة وانشاء دولة قومية حيدثة، بالاضافة الى شجاعتنا وتصميمنا نأمل ان يقف الى جانبنا في هذه السوابق التاريخية.

في لبنان، يحاول مجتمع تعددي ان يصل الى مرحلة النضوج القومي وتجري حالياً عملية اعادة تحديد اطر الطوائف والمعتقدات لتتوافق ومتطلبات الدول العصرية.

ان الفلسفة السياسية لمجتمع تقليدي متطور مع حقائق النزاع بين القوى العظمى والعقائد المنتشرة والحركات الشعبية ذات الطابع القومي الخارجي، والتهديدات العسكرية الحديثة.

من نواحي عديدة ان مشاكل لبنان هي مشاكل معظم دول العالم الثالث وان فهم ومعالجة مشكلات لبنان بنجاح سيساهم في تجنيب مشاكل مماثلة في العالم الثالث خلال العقود القليلة المقبلة.

ان لبنان اليوم محتل من قبل ثلاثة جيوش نظامية ومن قوى مقاتلة مرتهنة لها، اسرائيل تحتل حوالي ثلث الاراضي اللبنانية وهي تنشىء في المناطق التي تسيطر عليها قوات محلية وميليشيات، تدربهم تزودهم بالمعدات وتقدم لهم الدعم اللوجستي وتدعي اسرائيل امام العالم بأنها تفهم لبنان وتريد انقاذه وتتصرف رغم ذلك بشكل سيؤدي الى دماره.

اننا نتوجه من على هذا المنبر الى الشعب اليهودي الذي ذاق طعم الاظطهاد قائلين: اقرنوا القول بالفعل. انكم طلبتم الامن لمناطقكم الشمالية فحصلتم عليه من خلال الاتفاق المطروح ومن خلال الوقائع السياسية المستجدة. اننا نحث اسرائيل ان تعيد النظر في العراقيل التي تعيق تطبيق الاتفاق. سوريا تسيطر بالفعل على نصف الاراضي اللبنانية وجيشها لا يتمتع بالغطاء الشرعي الذي منحته له الحكومة اللبنانية منذ عام ١٩٧٦ لا احد يمكنه ان ينكر ان القوات السورية لعبت في الماضي دوراً متوازناً في الصراع الدولي المستمر على الاراضي اللبنانية. ولكن هذا الامر لم يعد قائماً ان استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان من شأنه ان يؤجج النار في العلاقات بين لبنان وسوريا ويعمل ضد مصالح البلدين. في المناطق اللبنانية التي تحتلها سوريا شكلت قوات من فلسطينيين وايرانيين وليبيين وعدد من المنظمات المحلية وسلحت وتعمل تحت قيادة سوريا لتحارب القوى الحكومية الشرعية. من الواضح ان للبنان وسوريا مصالح عديدة مستركة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، بعضها تعمق خلال السنوات السبع الماضية ومن الواضح ايضاً ان العلاقات بين لبنان وسوريا مقدر لها ان تتوثق بالنوعية اكثر من العلاقات مع اي بلد اخر في الشرق الاوسط. وقد صرح لبنان مراراً وبوضوح كلي انه يسعى لتنمية هذه العلاقات وتقوية مصالحنا المشتركة ويسعى للعمل مع سوريا لتوطيد المثل التي تجمع شعبي بلدينا.

ان لبنان الان يدعو سوريا لمد يد المساعدة ولاعطاء مفهوم العلاقات الاخوية التي تجمع الدول العربية معنى وجوهراً، اننا ننتظر من سوريا ان تسحب قواتها بطريقة تساعد لبنان فيها على توطيد سيادته وبالوقت نفسه تعالج متطلباته الامنية.

ان المقاتلين الفلسطينيين في لبنان موجودون حالياً قرب مدينة طرابلس في الشمال وبعلبك الى الشرق، انهم مع عناصر غريبة اخرى وبعض الميليشيات المحلية التي تساندهم قوات خارجية متورطون مباشرة في القتال ضد الجيش اللبناني ويمنعونه من بسط سلطته على المنطقة التي جلت عنها اسرائيل.

منذ عام ١٩٧٠ كان لبنان يستعمل كقاعدة لاعمال منظمة التحرير العسكرية ضد اسرائيل اعمال ادت الى غارات اسرائيلية متعاقبة على لبنان وغزوه مرتين خلال عام ١٩٧٨ و ١٩٨٢، وقد ادى الغزو الاخير الى احتلال اسرائيل لجنوب لبنان.

ان لبنان، اكثر من اي شعب في العالم العربي، اعطى الفلسطينيين كل الفرص ليجربوا وسائلهم المختلفة لاستعادة حقوقهم المشروعة. اذا كانوا قد فشلوا في ذلك فليس بسبب سوء نية لبنان. واما الآن فلا اللبنانيين ولا الفلسطينيين يرغبون في اقتراف المأساة التي قد تتحول الى خطر يهدد ليس فقط اللبنانيين بل المدنيين من الفلسطينيين أنفسهم.

اننا لذلك ندعو منظمة التحرير الفلسطينية ان تبادلنا حسن النية التي منحهم اياها اللبنانيون وتسحب قواتها استناداً الى موافقة قادتهم.

أما اولئك الفلسطينيين الذين يقيمون في لبنان بصورة شرعية اننا نلزم انفسنا تجاههم من على هذا المنبر الدولي ونؤكد بأنهم سيتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات الممنوحة لهم بحكم القانون ويمكنهم بالتالي التنعم بحياة طبيعية وآمنة لا مثيل لها من ناحية الحرية ومن ناحية مضامينها الحضارية في اي بلد آخر في الشرق الاوسط.

لبنان الذي يعاني من وجود قوات غريبة هو على استعداد للتداول مع الجميع بشأن ما يعتبرونه من مصالحهم، وعلى استعداد لأن يعطيهم ما يعتبرونه منصفاً وعادلاً بحقهم، الى الحد الذي يسمح به تمسكنا بمصالحنا نحن.

انطلاقاً من حقنا القانوني، وحسب القوانين الدولية، وحسب مقاييس الوجود المتحضر، نشعر انه من حقنا ان نطلب من جمعيتكم انقاذ ديمقراطيتنا. فماذا يستطيع شعب ان يدفع اكثر من مئة الف قتيل وخمسمئة الف مهجر ونازح، ومئتي الف مهاجر، وعشرات آلاف المشوهين. ومدن وقرى تاريخية دمرت واحرقت. فتلالنا وجبالنا التي كانت في الماضي موطناً للآلهة تحولت الى مقر للمدفعية التي تصب حممها من حديد ونار ودمار وموت على مدنيين امنين وحكومة تحاول بجهود ان تقف الى جانب الحق والعدل والمساواة وهي الصفات التي تشكل لبنان.

ان لبنان، بسبب مجتمعه التعدد، وشكل حكومته الديمقراطية، وموقعه الجغرافي، أصبح مركز تصارع السياسات في المنطقة. وفي الواقع، فان لبنان يعيش نتائج كل الاخطاء في سياسات الشرق الاوسط خلال الخمسين سنة الاخيرة، أو كل السياسات التي اخفقت في الحصول على صفة الشرعية في الشرق الاوسط.

ان اللاجئين الفلسطينيين الذين أتوا الى لبنان عند انشاء دولة اسرائيل، اصبحوا مقاتلين يتحدون ليس فقط اسرائيل، بل ايضاً النظام اللبناني الحر الذي استقبلهم، والمجابهة السورية الاسرائيلية اصبحت عسكرية الى درجة كبيرة ولا تتماشى مع النظام الحر اللبناني. كما ان بعض الدول العربية الثورية استغلت الصيغة التعددية. وشجعت احزاب وحركات كانت اهدافها خلال الصراع تتناقض مع الصيغة التعددية والديمقراطية التي أسس عليها لبنان.

في حين كان الآخرون منهمكين بتعبئة الجماهير وببنيان الجيوش وتركيز السلطة في ايدي النخبة الحاكمة، كان اللبنانيون يساهمون في السلام عن طريق ابداعهم في قطاعات التجارة والمال والتربية والصحة وفي تطوير الفنون وأمور الحياة الراقية.

عبر كل ذلك لم يعط لبنان ضرورة بناء دولة قوية ومؤسسات قوية وجيش قوي الاهمية اللازمة.

خطيئة لبنان، ان كان ثمة خطيئة، هي انه كان يتمتع بحرية فائقة في منطقة لم يكن فيها للحرية اعتبار كاف، وبنظام متحرر جداً في منطقة معروفة بأنظمتها المتشددة وكان لبنان متسامحاً جداً تجاه الاقوال والافكار التي حاولت علنا تقويض النظام نفسه الذي ترعرعت فيه.

وقد تعلم لبنان الآن امثولته، ولسوف يستمر في تنمية الحرية انما سوف لن يسمح ان تنحدر الى فوضى، ولسوف يستمر لبنان بحمل مشعل الحرية ومشعل القيم التعددية انما ليس على حساب دولة قوية مشعة، ولسوف يتحمل تنمية التنويع الفكري والتنظيمي وانما في اطار جلي من وحدة الدولة ووحدة الشعب ووحدة المؤسسات الحكومية.

حرب لبنان هي حرب اقليمية بابعاد دولية، مختلف الفئات في لبنان اجبروا من جراء الوقائع العسكرية والسياسية التي كانت تجري من حولهم على الانحياز الى فريق من المتورطين في النزاع وهم الاسرائيليون والفلسطينيون والسوريون علماً انه في الواقع لم نترك الحرية لاية فئة ان تكون محايدة بالحقيقة ولبنانية حقيقة فقط بعد المعارك التي استمرت ولبعض الوقت بدأ اللبنانيون بالفعل يعون ما كان يجري على أرضهم وعندما توضحت لهم الصورة على حقيقتها تهافتوا على تأييد القضية اللبنانية وحاولوا انتزاعها من شرك القوى المتحكم بها.

وهكذا فالمجلس النيابي المنتخب وهو احد قلائل المجالس التي تتمتع بصفة تمثيلية حقيقية في الشرق الاوسط انتخب امين الجميل الى منصب الرئاسة بكل حرية وباجماع كامل. ان المجلس النيابي هذا يمثل كل الفئات وكل المناطق وكل الاتجاهات السياسية في البلاد، وعندما وقع لبنان اتفاقاً يتعلق بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان عارض عضوان فقط من هذا المجلس الاتفاق، هنالك اتفاق وطني ظاهر وملحوظ لانهاء حرب الآخرين على ارضنا ولاخراج جميع القوات غير اللبنانية من الوطن والوقوف مع الرئيس في جهوده لتحرير وتوحيد وانماء لبنان.

منذ سنة وخلال مؤتمر قمة فاس في المغرب طلبنا اخذ العلم بقرار لبنان سحب القوات الاسرائيلية والسورية ومنظمة التحرير من اراضيه، كما طلبنا في اوائل الربيع مساندة منظمة دول عدم الانحياز في نيودلهي لتأييد حق لبنان في طلب سحب جميع القوات غير اللبنانية من اراضيه. والاتفاق الذي وقع في ايار بين لبنان واسرائيل برعاية الولايات المتحدة الاميركية يوجب على اسرائيل الانسحاب كلياً من لبنان. واخيراً بعث الرئيس الجميل برسائل الى الرئيس الاسد والسيد عرفات يطلب اليهما سحب قواتهما المسلحة من الاراضي اللبنانية.

وقد أكد تكراراً مجلس الامن الدولي حق لبنان في بسط سيادته على كامل اراضيه. ومنذ سنة ١٩٧٨ ارسلت الامم

المتحدة قوات طوارىء دولية الى الجنوب حافظت رغم الصعوبات، على حقوق لبنان المشروعة في هذه المنطقة موفرة الامن والامل للاهالي والمواطنين في منطقة عملياتها. واننا نعبر للدول المساهمة في هذه القوات عن عميق امتناننا، كما اننا نعرب عن جزيل شكرنا للولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة لمساهمتهم في قوات حفظ السلام في بلدنا ولتأييدهم الحكومة الشرعية في تحقيق اهدافها الكبرى.

ولا بد للبنان اليوم من ان يعبر بنوع خاص عن تقديره للرئيس ريغان الذي التزم شخصياً وبكل صدق لمساعدة لبنان على استعادة وحدته وسيادته واستقلاله. وقد بذلت في الاسبوع المنصرم كل من الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية جهوداً وبدبلوماسية هادئة ومكثفة بين سوريا ولبنان ادت الى وقف اطلاق النار الذي نأمل ان ينهي سفك الدماء ويمهد لحوار سياسي يزيل الخلافات ويوحد المصالح.

نبدي شكرنا ايضاً للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والى مندوبيهما الاكفاء الذين عملوا باستمرار ودون ملل لتحقيق وقف اطلاق النار ونتطلع الان للامم المتحدة لمساعدتنا في اقامة الجهاز المناسب للاشراف على وقف اطلاق النار بصورة فعالة. ونأمل ان ينال المطلب الملح والانساني في آن تأييد جميع اعضاء هذه المنظمة.

وباقتضاب فان نداء لبنان اليكم هو التالي: ساعدونا على اخراج كل القوات غير اللبنانية من اراضينا وسيحل لبنان وحده مشاكله الداخلية ويستعيد مكانته الاولى مساهماً في السلام العالمي والازدهار الدولي على الصعيدين الثقافي والاقتصادي.

لا شك بأن منطقة الشرق الاوسط حافلة بالنزاعات ولكن مشكلة لبنان هي الاشد تعقيداً وبالتالي الاكثر الحاحاً.

ان الحرب العراقية الايرانية تشكل خطراً على الاستقرار في منطقة الخليج كما ان التنافس السوفياتي الاميركي في الشرق الاوسط يعرض التوازن الدولي الدقيق للخلل والمشكلة الفلسطينية تشكل تهديداً للسلام في الشرق العربي. والنزاع العربي الاسرائيلي يهدد اسس وكيان الدول في المنطقة واخيراً هنالك مشكلة حركات الاقليات المتطرفة وما تمثل من خطر على امكانية قيام نظام اجتماعي مستقر في المنطقة.

اذا قدر للحوار والدبلوماسية النجاح في لبنان، فان ذلك من شأنه ان يثمر نجاحات اخرى تضفي على اطرافه المعنية المصداقية والاندفاع والذهاب الى حل القضايا الاخرى.

واذا سقط لبنان، فان كل مجتمع من المغرب في الغرب الى بلاد الخليج في الشرق يكون معرضاً للسقوط.

ان العالم ينظر الآن الى هذا الصراع على انه معركة بين الشرعية والفوضى، وكل نظام يتطلع الى نتائجها باهتمام. واذا كان هنالك احداث تؤثر على بدء او نهاية حقبة ما فان الازمة اللبنانية هي حدث. فالحل في المفهوم التاريخي من شأنه ان يقرر ما سوف يحدث في الحقبات القادمة.

ان لبنان يقوم بالمستحيل بالوسائل المحدودة المتوفرة له، فالحكومة تمارس سلطتها الفعلية على ١٥ في المئة من ارضها، بينما الشعب بقطع النظر عن القوة الخاضع لها، يؤيد باكثريته الحكومة. وقد دعا الرئيس الجميل المرة تلو الاخرى جميع قادة المعارضة للمشاركة في حوار يضع المبادىء التي يقوم عليها لبنان الجديد.

اما الآن فقد انشئت لجنة حوار، وان الجهود مبذولة لجمعها في أقرب وقت. وقد حضر الوضع لتشكيل حكومة اتحاد وطني دعيت المعارضة للمشاركة فيها.

وقد انشأنا في العام الماضي جيشاً ملتزماً للدفاع الحيادي عن كل سياسة لبنان، جيش من جميع الشعب ولكل الشعب.

ان تلاحم الجيش خلال الشهر الماضي هو انعكاس للالتحام الذي يجمع كل اللبنانيين بقطع النظر عن الصعوبات الكبيرة التي يفتعلها بدون رحمة الاغراب. لقد اعطينا سلاماً ونظاماً الى مدينة بيروت حيث للحكومة وجود وحيث جميع الفئات تعيش بسلام كعائلة واحدة لا يعكر حياتها اي شيء.

وفي مجرى التكلم اليكم عن لبنان، لست اتكلم عن موضوع غريب عنكم. فمنذ اكثر من ماية عام اغترب اللبنانيون الى الشرق الاقصى، والى غربي شرقي اسيا والى استراليا ونيوزيلندا، الى افريقيا واميركا ومؤخراً الى اوروبا ودول الخليج.

ولطموحهم وشجاعتهم فقد حقق اللبنانيون منجزات فكرية وفنية في بلادهم الجديدة التي استقروا فيها.

وفي معظم الدول الممثلة في هذا المجلس، يشغل اللبنانيون مراكز هامة في حكوماتهم وحقول التربية والاعمال.

لقد تركوا بلدهم الام سعياً وراء تحقيق حلم الحلم بالنجاح والتفوق واعطاء اولادهم اكثر بكثير مما كان لديهم هم.

وانني ادرك ايضاً احلام اللبنانيين اليوم في ارضهم المعذبة في لبنان ما هي احلام بسيطة قد يستغرب معظمكم ان نسميها احلام. الحلم اللبناني بالعيش حياة عادية بسيطة، يحلمون بالعودة الى مدنهم وقراهم، يحلمون بفتح مخازنهم في الصباح واغلاقها في المساء يحلمون بجمع حصادهم بارسال اولادهم الى المدارس واستقبالهم في المساء. يحلمون في التمشي الى نبع القرية في الاجتماع بعد مغيب الشمس لتبادل القصص والانباء في حياة بسيطة، يحلمون بما هو اشياء مسلمة بالنسبة للآخرين.

سيدي الرئيس

سعادة المندوبين والممثلين

ان ما اطلب من المجموعة الدولية الممثلة في هذه القاعة هو مساعدة الشعب اللبناني لتأمين الحد الادنى من الشروط العادية لتأمين وجوده الوطني وان الشعب اللبناني متشوق لانجاز الباقي.

الشعب اللبناني قدير وخلاق ونشيط وهو لن يقع فريسة للفوضى والصراع الدوليين به انه سوف يخرج بوحدة وطنية اقوى واعمق من العذاب الذي قاساه.

واننا نعتقد باننا لسنا وحيدين في هذا الصراع ونتطلع الى اخواننا في المجمع الدولي للتشجيع والمساعدة والعون.

ما قاله السفير غسان تويني
في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٨٣ النهار ١٣ ايلول ١٩٨٣

قال مبعوث الرئيس اللبناني السفير غسان تويني امام مجلس الامن ان لبنان يحتاج الى «اطار من الشرعية الدولية للتغلب على تسلط النزاعات الخارجية على بنيته الداخلية». وطالب «المجلس الذي عقد جلسة طارئة للبحث في الوضع اللبناني ظهر امس، بوقف النار فوراً في لبنان وبانسحاب كل القوات الاجنبية غير الشرعية منه. واستمع مجلس الامن في جلسته الاولى هذه الى كلمة لبنان فقط بينما استمرت المشاورات والاتصالات للتوصل الى اتفاق على مشروع قرار يتعلق بالقضية اللبنانية.

وحدد تويني الموقف اللبناني باربع نقاط مشدداً على ارادة اللبنانيين في الصمود وعلى رغبتهم في ان ترفع الايدي عن بلدهم وقال: «ان ما هو على المحك في لبنان هو مصير وطن. مصير دولة عضو في الامم المتحدة.

وتساءل: «هل يستطيع لبنان ان يبقى؟ وهل يسمح للبنان بالبقاء؟ ان جوابنا وجواب اللبنانيين هو: نعم قوية. نعم، لبنان سيبقى مستقلاً موحداً وسيداً. نعم، ان لبنان سيتغلب على مأساة الاحتلال والدمار. نعم، ان لبنان سيتغلب حتى على الحرب الدموية التي تسبب الآن يومياً محرقة للارض والشعب».

واضاف ان لبنان يحتاج الى مساعدة اصدقائه وثقة المجموعة الدولية وانه يحتاج ايضاً الى ان «ترفع الايدي عنه. وترفع الأيدي عن صفته الفريدة في العالم كمجتمع تعددي من مسلمين ومسيحيين مجتمع ديمقراطي وليبرالي محب للسلام».

لبنان مصمم

واكد ان «لبنان مصمم على العمل من اجل انسحاب كل القوات غير اللبنانية فوراً. ان لبنان مصمم، وبمساعدتكم، على العمل من اجل انسحاب كل القوات غير اللبنانية فوراً» مضيفاً ان «القوات الاجنبية التي وجدت في لبنان منذ ١٠ اعوام وربما اكثر ليست الآن، وبالتساوي، موضع ترحيب وهي غير شرعية».

وبعدما اشار الى ان «قرارات مجلس الامن والجمعية العمومية والجامعة العربية التي ننتمي اليها وحركة دول عدم الانحياز والمجالس الاوروبية وغيرها جددت تأكيد حقنا واعترفت بتصميمنا» عزا ما يجري في لبنان الى «الاحتلالات المتعددة لدولة محبة للسلام تحولت مع السنين ساحة قتال للآخرين وثوراتهم».

واكد ان «نوع الاسلحة وكميتها هما في ذاتها اكبر شاهد على ان هذه الحرب ليست حرباً بين لبنانيين ولبنانيين»، معدداً مختلف انواع السلاح التي تستعمل من دبابات من كل الاحجام والاشكال الى صواريخ ارض - ارض ومدفعية ثقيلة وغيرها.

واعلن: «لا يستطيع احد ان يتصور كيف تتوافر وسائل الدمار هذه بسهولة للاحزاب السياسية او للطوائف الدينية».

واتهم الجيوش المختلفة «الصديقة والعدوة على السواء» بالسماح بحدوث اعمال عسكرية ذات طبيعة مدمرة وبالانطلاق من مناطق تحت سيطرتها «حيث تعبر الاسلحة والذخائر في حرية حدود الاحتلالات والحواجز ناهيك الميليشيات المنظمة والمدربة المدعومة من قوات غير لبنانية تنتمي الى جنسيات مختلفة».

واشار الى ان اياً من الاطراف المتورطين «لا يحاول نفي هذا الواقع» والى ان تصرفات هؤلاء اعطت ادلة واضحة على مشاركتهم في القتال «سواء عبر صور الدامور والاسرى او بطاقات الضحايا التي تركت في ساحة المعركة».

بعد غير لبناني

وذكر ان البعد غير اللبناني للنزاع والعنف ظهر بعد انسحاب اسرائيل من الشوف وبعد سلسلة من التحركات التي هيأت الساحة اللبنانية للمواجهة الدموية ملاحظاً ان الجهود المضنية التي «بذلتها الحكومات الصديقة» لم تستطع ان تمنع ما كان متوقعاً.

وقال انه يستحيل اعتبار اي نزاع في اي دولة داخلياً عندما تكون هناك ٣ جيوش اجنبية على ارضها الى جانب آلاف من المسلحين القادمين من بلدان بعيدة والذين يقفون مستعدين لطرح قضايا غير مرتبطة بالاصلاح الدستوري والعضوي في لبنان. وشدد على ان مستقبل لبنان يجب ان يقرره اللبنانيون وحدهم من كل الاحزاب والطوائف. واستشهد برسالة الرئيس امين الجميل الى مجلس النواب بعد اداء اليمين عندما دعا الجميع الى المشاركة في اصلاح النظام. وقال ان هذه الدعوة تحولت مناشدة ملحة كررها الرئيس اللبناني باستمرار ووضوح ومن دون اشكال متحدثاً عن اعادة النظر في البنية السياسية والاقتصادية للدولة.

وذكر تويني ان الرئيس الجميل حدد ايضاً الاشخاص والمجموعات الذين سيعملون معه لتحقيق هذا الهدف، قائلاً ان الجميل دعا ايضاً في ٢٥ آب الماضي وللمرة الرابعة زعماء المعارضة واحداً واحداً الى مشاركته في تحمل «المسؤولية الوطنية التي تنتظرنا جميعاً في هذه المهمة».

واضاف ان الرئيس اللبناني قال ان الاصلاح يجب ان يتم ضمن اطار العملية الدستورية وعبر المؤسسات الديمقراطية، لكن دعوة الرئيس لم تحل دون اندلاع القتال بل ان الدعوة اليه وجهت من الخارج.

واكد ان «ليس ثمة من يستطيع ان يقنعنا بان المسألة المطروحة» يمكن ان تحل عبر المذابح التي تجري في الوقت الحاضر. كذلك «لا يستطيع احد ان يقنعنا بان الجرح العميق الذي سيبقى ظاهراً ومأساة المدن المدمرة والليالي الطويلة من الارهاب والجرائم وعذاب الحرب وفظاعاتها لن تؤثر على اللبنانيين».

وتساءل عما اذا كان هناك «مخطط قاتم يكون المطلوب منه الانقسام عوض الوحدة وتكون نتيجته التقسيم عوض التحرير. تقسيم لبنان على مختلف القوى المحتلة».

وتحدث تويني عن الجهود المبذولة للتوصل الى وقف النار في لبنان بحيث يتمكن اللبنانيون من استئناف حوار وطني وعن صلوات تقام في كل كنائس لبنان ومساجده «صلوات من اجل الموتى وايضاً من اجل اللبنانيين الاحياء الى اي دين انتموا»، مشيراً الى كنيسة انطلياس حيث تقام صلاة من اجل مستقبل لبنان «وهي الكنيسة التي عقد فيها قبل ١٣٠ عاماً مؤتمر بين المسيحيين والمسلمين خصوصاً الدروز لانشاء لبنان الديمقراطي الموحد المتحرر من السيطرة الاجنبية والتدخل الخارجي». وذكر انه «آنذاك واليوم ايضاً يحتاج لبنان الى اطار من الشرعية الدولية للتغلب على تسلط النزاعات الخالرجية على بنيته الداخلية وهذا تحديداً ما نطلبه من خلال الخطوة الاولى الضرورية. وهي الخطوة التي لا يمكن تجاهلها. وهي وقف النار. وقف فوري وفعال لكل الاعمال الحربية وانسحاب كل القوات الاجنبية غير الشرعية».

واعلن ان «لبنان واللبنانيين يريدون ان يتركوا لشأنهم احراراً من اجل الوحدة في ما بينهم مرة اخرى والعيش بسلام ودفن موتاهم وصراعاتهم ايضاً. ان يتركوا احراراً لبناء حكومتهم ومدنهم».

نص تصريح الرئيس شفيق الوزان
وبيان استقالته صحف ٢٧/ ٩/ ١٩٨٣

في المرحلة الجديدة التي وصلنا اليها في الوطن لا بدّ من ترتيبات جديدة تتناسب وهذه المرحلة. واليوم وجدت أن من واجبي أن أستمر في عمل بدأته منذ أن وضعت نفسي في خدمة هذا الوطن ليس في هذا العهد فحسب وإنما في السنة الأخيرة أو السنتين الأخيرتين من العهد الماضي، أقصد الخدمة المتواصلة لهذا الوطن الجريح.

اليوم أردت والبلاد مقدمة على ما يستدعي تلاقي القيادات اللبنانية السياسية الكبرى في أن تأخذ مسؤولياتها من خلال حوار يقود بالنتيجة الى ثمرة نتطلع اليها جميعاً وهي أن نرى حكومة للإتحاد الوطني تحقق لهذا الوطن نقله الى شاطىء الإنقاذ والإطمئنان، الى شاطىء يطمئن اليه ابناؤنا واحفادنا، فقد رأيت أن أقوم بخطوة مسهلة للعمل أمام الوطن وأمام فخامة الرئيس فوجهت في هذا الصباح الى فخامته كتاباً وضعت به استقالتي بتصرف الوطن وتصرف فخامته.

وهنا تلا بيان الإستقالة الآتي نصه:

لقد تشرفت بتحمل مسؤولية رئاسة الحكومة الأولى في عهدكم وكانت مسؤولية عظمت من حولها الأحداث واستفحلت أمام مسيرتها المصممة الدؤوبة نحو هدف الإنقاذ والخلاص جملة من المزالق المصطنعة والإشراك المنصوبة والمؤامرات الخارجية المشفوعة لاستهداف التقسيم والتفتيت والتجزئة.

وكان لي في كل ذلك شرف التعاون مع فخامتكم في جميع الحقول والميادين وكان هذا التعاون متميزاً على أقصى قدر من التلاحم في كل التوجهات التي أرسيناها على فهم مشترك لقضايانا الوطنية وبما يؤدي الى صون سلامة ووحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات والى تحقيق السيادة الوطنية الكاملة على مجمل التراب الوطني من خلال وضع حد للإحتلال ولأي وجود عسكري غير لبناني، ولحصر السيادة الوطنية الشعب اللبناني وحده، والسيادة الدستورية والقانونية والمدنية والعسكرية وكافة مستلزماته الأمنية بالسلطة اللبنانية وحدها.

لقد كان لي في كل ذلك شرف الإسهام المتفاني الكامل الذي فرضنا على أنفسنا فيه تجاوز كل المصالح أمام مصلحة الوطن العليا، وتجاوز العديد من الأمور أو المواقع الضيقة أمام هول الأخطار المحدقة بالمواقع الوطنية الشاملة، التي لم نسلم ولن يسلم لنا وطن ولا مستقبل ولا مصير إذا ما سقطت هذه المواقع الوطنية ضحية التآمر المستفحل.

فخامة الرئيس، اما وقد أديت الأمانة، وأدتها حكومتي بكل الطاقة والقدرة بل وبما يفوق كل طاقة وكل تقدير، واما أن الحكومة قد أدت ضمن أقصى الظروف وأصعبها جملة من المهام التي القيت على عاتقها بما فيها اصدارها لجملة من المراسيم الإشتراعية الرامية الى تصويب عجلة الحياة العامة في لبنان وقد لبتها ضمن الأطر المستحدثة سواء على مستوى الأوضاع اللبنانية العامة، أم على مستوى التطور العالمي المتسارع. واما وان المهلة المعطاة الى الحكومة لإصدار تلك المراسيم قد انتهت فانتهت بها مرحلة وجملة من المهام واما وان البلاد باتت أمام أوضاع مستجدة نشطت لها جهود محلية وعربية ودولية، وبتنا من خلالها في مرحلة نأمل أن تستدعي قريباً تأليف حكومة اتحاد وطني تضم اليها أوسع مدى ممكن من القيادات اللبنانية الوطنية، يتجسد بها الوفاق الوطني المتجدد على متابعة مسيرة الإنقاذ والخلاص، وتمكيناً للحكم، من متابعة خطاه في هذا الإتجاه ضمن أقصى قدر ممكن من اليسر والمرونة، أريد أكثر من مرة لإفساح هذا المجال أمام فخامتكم بالإستقالة فكان قراركم بالتريث يغلب باسم مصلحة البلاد العليا أما وقف اطلاق النار وقد تحقق، وهو مقرون باتفاق على الحوار المنشود، لذلك أشكر لفخامتكم ثقتكم بحكومتي وبي شخصياً كما أشكر لكم تعاونكم الوثيق في مهماتنا التي أديناها في أصعب الظروف وأدقها واضعاً بتصرف الوطن وبتصرفكم استقالة حكومتي للإنطلاق منها وفقاً لمقتضيات الظروف والتطورات لمرحلة جديدة في مسيرة الإنقاذ آملاً أن تبصر حكومة الإتحاد الوطني المرجوة نور الوجود للعمل في أقرب وقت ممكن.

وفقكم الله لما فيه مواجهة المصاعب وتحقيق كل ما يؤدي الى تحرير الوطن وسلامته وسيادته وديمومته والى تركيز الأسس القوية لوحدة وطنية راسخة قوامها العدل والمساواة. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بفائق الإحترام.

نص حديث الرئيس شفيق الوزان
عن: اسرائيل وحرب الجبل اللبناني، سركيس والجميّل، ادوار سوريا، إلى النهار العربي والدولي العدد ٣٣٥ تاريخ ٣ ـ ٩/ ١٠/ ١٩٨٣

«لا مواطنين ولا احزاب ولا مسؤولين، الا ويعرفون جيداً ان هذا الانسان كان من الممكن ان يموت بين لحظة واخرى. ومثل هذا الانسان لا يمكن ان يكون راغباً في الكرسي. فالذي يريد ان يتشبث بكرسي من الدنيا فأول ما يتشبث به حياته. وبما انني لم اتشبث بأن اكون حياً فكيف يمكن لي ان اتشبث بهذا الكرسي»؟

هكذا كانت بداية الحديث مع الرئيس شفيق الوزان، الذي كان يستقبل شخصيات اسلامية جاءت تستوضحه اسباب الاستقالة وحقيقة الفيتو السوري بالنسبة الى اشتراكه في لجنة الحوار. وكان «النهار العربي والدولي» على موعد مع الرئيس الوزان لحديث شامل يضع النقاط فوق الحروف ويضع الامور في نصابها.

■ بالنسبة الى اللبنانيين، بصورة عامة، لا يزال ثمة التباس وقلق حول وقف اطلاق النار والهدوء النسبي، وهل هناك اتفاق نهائي ام ان الهدوء موقت...

ـ هناك صراع سياسي قائم، يسخن ثم يحمى ثم ينفجر. وعندما يصل الى مرحلة الانفجار، وهذا ما كنا نعيشه في الاسابيع الاخيرة من معارك وقصف وقذائف، فاللبناني يعيش مع درجة الحرارة ولا يعيش مع المشكلة الاساسية. ففي الفترة الاخيرة كان اللبناني يعيش تحت رعب القصف وهو في قرارة نفسه يريد ان يتوقف هذا القصف وان تتوقف الحرب. وعندما لاحظ ان الحرب توقفت ووجد ان مسبباتها لم تنته لذلك نراه يعود الى الشعور الاساسي الذي كان يعيشه قبل القصف. والشعور الأصلي قبل القصف وقبل الحرب والقتال الذي كان القلق وعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان. اما الآن فقد اضيف لحالة القلق هذه خوفه من العودة الى ما كان عليه قبل ٢٤ ساعة او ٤٨ ساعة. فهذا يزيد من حالة الرعب والخوف على الوضع والمصير. نحن في الحكم، ويشهد الله، منذ زمن طويل نحاول رأب الصدع وكنا نستعجل الأمور لانتهاء مهلة المراسيم الاشتراعية حتى ننتقل الى مرحلة ثانية والعودة الى المجلس من اجل ترتيب حكومة اتحاد وطني تعكس الوفاق وتؤمن الاستقرار.

وبعد عملية خطف الوزراء سجلت في محضر جلسة مجلس الوزراء انه آن الاوان لاعادة النظر في الوضع الحكومي. ومع هذا الوضع الذي وصلت اليه اليوم، رأيت ان من المناسب ان اقدم استقالة حكومتي..

■ ليست الاستقالة لأسباب طارئة عجلت بها؟

ـ ممكن ان تكون هذه الأسباب قد عجلت او فرضت عليّ بيني وبين نفسي، ولكن في كل الاحوال، ليس هناك فرض من الخارج، لم يطلب مني احد الاستقالة، ولكن الواقع انني الحيت على الاستقالة منذ ايام لأنني أرى انه يجب ان يكون هناك مخرج سياسي. وهذا المخرج عادة لا يكون الا من خلال اداة الحكم، وهي الحكومة. كما قلت البارحة في جلسة مجلس الوزراء. وقد حاولنا في هذه الحكومة ان لا يكون فيها مجهولون، فلا نقيب المحامين يمكن ان يكون مجهولاً ولا نقيب سابق للمحامين يمكن ان يكون مجهولاً ولا نقيب المهندسين يمكن ان يكون مجهولاً ولا صناعياً كبيراً ممكن ان يكون مجهولاً ولا رئيس جمعية مثل جمعية رعاية الأسرة الدكتور مروة يمكن ان يكون مجهولاً.

■ طالما الحديث عن الحكومة كيف اخترتم الأسماء؟

سموني قبل تقي بك

ـ رئيس الوزراء تراه دائماً يفكر اولاً بالخلاص من جماعته التي له الكلمة الاولى فيهم بالنسبة الي خطر في بالي اسمان الأول جنوبي من صيدا والثاني شمالي. وقد فضلت الصيداوي لأن مدينة صيدا محتلة كي تكون صيدا ممثلة والجنوب ايضاً ممثلاً في الحكومة اشعاراً للجنوب اننا معه ولم ننسه. من هذا المنطلق اخترت بهاء الدين البساط.

■ الهدف ان تكون هناك حكومة ميثاق وطني في الاول، ثم حكومة برلمانية، فما سبب فشل هذا الاتجاه؟

ـ كثرة المستوزرين ووصولنا الى اسماء لا تناسب في النتيجة اطلالة عهد ولا تناسب ثنائي اسمه امين الجميل وشفيق الوزان.

■ لماذا لم تتوجهوا الى حكومة ميثاق وطني في تلك المرحلة؟

ـ كان من الصعب في ذلك الحين ان نفكر في حكومة من هذا النوع قبل ان «يبرد» الوضع الحامي. ولي خبرة في ذلك. قبل تشكيل الحكومة السابقة في عهد الرئيس سركيس والتي ترأستها وكان هناك توجه ترأسها يومها تقي بك واضطر الى ان يعتذر. وفي الوقت نفسه اقول انه تم الاتصال بي قبل الاتصال بتقي بك، واعتذرت يومها لأنه كان هناك بعض التوجهات والاجتهاد من الرئيس سركيس بأنه يجب ان يكون الانطلاق بها كذا وكذا.

اولاً: حكومة امر واقع.

ثانياً: حكومة تمثل فيها كل الفعاليات.

وهذه الامور لم اكن موافقاً عليها، انطلاقاً من توصية والدتي لي عندما كنت صغيراً بان «لا تغادر الحمام الى الهواء البارد مباشرة». وبالنسبة الي عندما اختارني الرئيس لاكون رئيساً لمجلس الوزراء، فان رجلاً مثلي يعمل في السياسة منذ سنوات لا يستطيع الا ان يعتذر عن تشكيل الحكومة في ظل هذه الظروف. لذلك عندما تعرقلت الامور في وجه تقي بك رأساً كانت العودة الي سريعة، لأنه تبين أنني كنت محقاً.

■ ولكن الحكومة كانت حكومة ممثلين لفعاليات؟

ـ ممثلين عن فعاليات... نعم.

■ هل كنت يومها ضد تشكيل حكومة فعاليات؟

ـ مباشرة.

■ من عرقل عمل لجنة الانقاذ في تصورك؟

ـ نستطيع ان نقول ان الرئيس سركيس كان يفكر مع بعض المستشارين بلجنة الانقاذ على ان يأتوا وزراء دولة ضمن الوزارة وقلت يومها انني افضل ان يكون هؤلاء في لجنة، لأنه كان هناك خطر من الفشل في الامتحان، وبعد هذا الامتحان اذا اثبتت هذه اللجنة نجاحها عندها يمكن تسميتهم وزراء دولة. فلو سميناهم مباشرة وزراء دولة وفشلوا في الامتحان لكانت فشلت الوزارة كلها. ونحن في آخر العهد وكان هذا الفشل سيوصلنا الى خطر الفراغ الدستوري. ويومها ادرك كبار السياسيين وجهة نظري هذه كما ادركوا ايضاً كم كنت محقاً بها.

■ ما سبب تلك اللجنة او تلك المحاولة الانقاذية؟

ـ لأن التطرف كان لا يزال في اقصاه، الشيخ بشير ووليد جنبلاط...

■ حول اي نقطة كان الخلاف يومها؟

ـ مجرد وجود على الارض. ليس خلافاً على نقاط بقدر ما هو نفور.

■ في رأيك انهما لم يكونا مستعدين للحوار؟ وبمعنى آخر هل ان كلا منهما كان رافضاً الآخر؟

ـ لا، لم يصلا الى هذا الحد، ولو كانوا في حالة الرفض هذه لما كان هناك القبول المبدئي. ولكني اتصور بأن وليد جنبلاط أدرك بأن هذه الامور يمكن ان تكون ممهدة للشيخ بشير ليكون رئيساً للجمهورية.

■ هل في رأيك انه تصرف على هذا النحو كي لا يمهد للشيخ بشير الوصول الى الترشيح لرئاسة الجمهورية وسعى الى افشال هذه الفكرة؟

ـ لا استطيع مناقشة آراء الآخرين ولا المواقف التي اتخذوها والتي قد يكون لها ألف سبب وسبب، منها الظاهر ومنها الخفي. واعتقد انه في ذلك الوقت لو استطعنا تجاوز الكثير من هذه الامور لما وصلنا الى هذه المرحلة، ولا احد يستطيع ان يتكهن. وكان من المحتمل، ربما، ان يطرأ اشياء يمكن ان تكون اسوأ.

■ ما الفرق بين حكم الرئيس امين الجميل وحكم الرئيس الياس سركيس، وقد عرفهما الرئيس الوزان عبر التعاون المباشر وفي ادق الظروف؟

ـ الاتجاه واحد، وانما ظروف الممارسة مختلفة. هناك قرارات اتخذت واليوم هذه القرارات تنفذ. القرار المتعلق بطلب خروج كل القوى غير اللبنانية، هذا قرار متخذ في عهد الرئيس سركيس ومقدم الى قمة فاس. وفي عهد سركيس استنفذت كل البدائل التي كان من الممكن ان يطرحها اي شخص خصوصاً البدائل العربية. وبمعنى آخر انه في عهد الرئيس سركيس استنفذت البدائل العربية وبدأ التوجه نحو البديل الدولي.

■ هل حاول الرئيس سركيس ان يفيد من هذه الفرصة التي خرجت فيها المقاومة الفلسطينية في بيروت؟

ـ لم اشعر بذلك اطلاقاً انه كان يخطط او يسعى لخطوة من هذا النوع. بالعكس كان احياناً ينتفض امامي ضد بعض المواقف، سواء للبنانيين او لدول تسعى لشيء معين بالنسبة لاسرائيل، وهو استمر في التحذير من ذلك.

■ في عهد الرئيس سركيس طلب اخراج جميع القوات الغريبة من لبنان. والدولة فاوضت في النهاية الاسرائيليين. لو لم تدخل اسرائيل وكان هناك مفاوضة مع المقاومة الفلسطينية لاخراج مقاتليها من بيروت وجميع انحاء لبنان، في رأيك ايهما اسهل: مفاوضة الاسرائيلي ام مفاوضة الفلسطيني، وهل من الممكن ان نصل الى مرحلة المفاوضة مع الفلسطينيين لخروجهم أو ان نكتفي..

ـ استاذ جبران، انت تسأل اسئلة تتعلق بالماضي. ما النفع من اشياء تعود للماضي والافتراض فيها، الافتراض يكون للمستقبل حتى يستطيع الانسان ان يناقش الامكانات والبدائل ويقول نفترض هكذا ونفترض هكذا لنختار.. اما الآن فهذا شيء مضى وكي لا تظن ان في جوابي محاولة تهرب اقول بالتأكيد لولا وجود الاحتلال الاسرائيلي كمحتل سمح للكثيرين بالتفكير انه يجب السعي لاخراج الجميع كي نتلافى هذا الخطر واستمرار الاحتلال، وافضل الكلام عن واقع حصل وليس عن افتراضات مضت.

■ ما رأي الوزان حين ترفض دولة ما او دولة عربية ان يكون رئيس حكومة لبنان حاضراً وموجوداً في تقرير بناء لبنان الجديد، وهل من المسموح للسوري او غيره ان يحرم شخص كدولتكم من المساهمة في تقرير ملامح المستقبل؟

ـ لم يتجرأ احد من الوسطاء ان يكلمني مباشرة عما يسمى «فيتو». فكنت آخر من يعلم في هذا الموضوع.

■ كيف عرفت، ولماذا الفيتو ضدك؟

ـ طبعاً لأنه كان مطلوباً موقف آخر، غير الموقف الذي التزمته في امور وطنية كثيرة.

■ هل فخامة الرئيس الذي ابلغك؟

ـ كلا، شخص آخر، بالتأكيد استغربت وتعجبت عندما علمت من ورود هذا الامر، خصوصاً وانني كنت المدافع المستمر عن ضرورة التلاحم اللبناني ـ السوري في مواجهة كل مشاكلنا لانني اعتبر ان الرباط الموجود مع سوريا، جغرافيا وتاريخياً ومصيرياً، لا يمكن لاحد ان يؤذي اطلاقاً العلاقة بين لبنان وسوريا، حتى انه في عهد الرئيس سركيس عندما طرحت عملية مقاطعة مؤتمر القمة في عمان كنت او المتجهين في هذا الامر انسجاماً مع مصلحة لبنان. في ذلك الحين لا يجوز في ان تكون على خلاف مع سوريا والمقاومة الفلسطينية، كذلك كنا، صدفة، القوى الثلاث الموجودة على الارض اللبنانية في موقف واحد في مقاطعة مؤتمر القمة، ويمكن لو اخذنا الموضوع منفصلاً عن علاقتنا بسوريا لكنا قلنا انه لا يمكن للبنان في أي يوم ان يفكر في مقاطعة قمة عربية لأنه لم يقاطع ولا مرة مؤتمر الامم المتحدة ولا جلسة من جلساتها، فمن الاولى ان لا تقاطع مؤتمراً عائلياً عربياً، وانما مصلحتنا التي تشدنا بقوة الى سوريا كانت في تلك المرحلة تقضي ان نكون بتوافق معها، علماً انني من المؤمنين بأن مصلحتنا تفرض باستمرار ان نكون مع سوريا، واذا ما عدنا الى ورقة العمل اللبنانية المقدمة الى اللجنة العربية الرباعية التي تضم السعودية والكويت والجامعة العربية ولبنان. نجد ان لبنان ابدى استعداداً لترتيب نصوص، ويمكن تفادت ورقة العمل ان تكتب اتفاق أو معاهدة وانما ايجاد نصوص. والاولوية في هذه النصوص تكون ترتيبات امنية تمنع ان يكون لبنان مركزاً للتآمر على سوريا وتنص ايضاً على مصالح سوريا الامنية. والاولوية تكون لهذه الترتيبات الامنية والاولوية تعني ان هناك اشياء تأتي في المرحلة الثانية واخرى في المرحلة الثالثة قد تتناول الاقتصاد وتتناول شؤوناً اخرى. فلبنان يدرك اهمية العلاقات مع سوريا. ومنذ ذلك الحين كان يفكر في هذا الامر. ومؤخراً، في الفترة التي بدأت فيها اول غيمة تمر في سماء علاقاتنا، اقر مجلس الوزراء تشكيل فريق عمل يرعاه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية لمتابعة الاتصالات مع الشقيقة سوريا في كافة الميادين. وانما اتخذت سوريا موقفاً اعلنت فيه انها غير مستعدة لاستقبال أحد او الاتصال بأحد قبل ان يلغى الاتفاق اللبناني الاسرائيلي. فهذا الموقف حتى الآن كان موقفاً سلبياً ولبنان لم يتخذ أي موقف سلبي تجاه سوريا. وأنا شخصياً كنت دائماً المحامي عن ضرورة الحفاظ على علاقاتنا مع سوريا. واخواننا السوريون يعلمون انه في العام ١٩٧٦ عندما كانت العلاقة غير مستقرة بينهم وبين المقاومة الفلسطينية، وبين «الحركة الوطنية» كنت الساعي لترطيب الأجواء، ولمست في كل الظروف ان الرئيس حافظ الاسد والمسؤولين السوريين قدروها تمام التقدير لانني لم اسلك في حياتي سلوكاً يظهر ولو قليلاً توجهاً نحو ايذاء اي مصلحة سورية، ونحن ننظر للشقيقة سوريا كالوعاء الاكبر. وكما يقولون «الوعاء الكبير يساع الوعاء الصغير وليس العكس» ورغم ذلك لم نسلم من شيء اسمه «فيتو».

■ هل من الناحية الدستورية والقانونية يحق لسوريا ان تضع «الفيتو»؟
اذا سلمنا الآن في هذا الطلب، يمكن ان نسلم مستقبلاً بشيء آخر على النحو نفسه؟

ـ على كل حال الفيتو لم يكن في يوم من الايام اسلوباً سلبياً في التعامل، لاسيما وان الحوار هو حوار بين اللبنانيين، لا ادري اذا كان هذا الشيء حصل او لم يحصل، وكما قلت، اني لم اعرف بهذا الشيء مباشرة ولا مشافهة، ولا عرفته بالمداورة وفي آخر لحظة. لاسيما وانه في آخر فترة عندما كانت تدور المحادثات كنت مريضاً أي في ١٧ ايلول او الفترة التي سبقت عيد الاضحى، وملازماً البيت فلم يكن اتصالي مباشراً ومستمراً وشاملاً، لذلك لم تصلني الاخبار الا مخففة، وفي آخر مرحلة. فهذا الشيء ما مدى صحته، ايضاً لا اعرف.

■ في رأيك، ما هي العوامل التي ادت بدولة مثل الشقيقة سوريا الى ان تكون حادة بهذا الشكل؟

ـ على ما علمت كان هناك فيتو على أشخاص عديدين آخرين...

■ دولة الرئيس ما هي الدوافع لدى سوريا؟

ـ عدم الموافقة على مسيرة انسان معين، ويمكن عند البعض هناك اشياء لم أحصها او لم اقف عليها، ويمكن ان هناك شيئاً بارزاً... سمعنا الانتقادات العلنية حوله، هو قضية الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي، علماً ان الموضوع كان موضوعاً علنياً وشاملاً وشهد اوسع عملية مشاورات قام بها لبنان منذ ان كان لبنان وحتى الآن، عربياً ومحلياً مع جميع القيادات والقوى. لم تكن جلسة من الجلسات التي كانت مخصصة للاتفاق الا علنية. ولم يكن هناك اي شيء يتم سراً. وكنا نقوم باطلاع جميع الدول والقوى على هذه الامور. وسوريا كانت موافقة ومشجعة. طبعاً قد يقول أحدهم اننا لم تر النص. العبرة ليست في النص، ففي كل عمل هناك اسس معينة وافكار معينة وكانت معروفة عند الجميع، واكثر من ذلك فأن لبنان كان يتوسل من هذا الاتفاق الوصول الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي بأسرع وقت ممكن، لأنه كان يخشى من حصول ما حصل في جبل لبنان، ويخشى اموراً كثيرة.

■ يقال ان سوريا كانت موافقة على بنود الاتفاق عند اطلاعها عليها، ثم غيرت رأيها في ما بعد، ثم اتهمت الحكومة بالكذب، ثم توصلت الى القول انكم اخفيتم عنها اشياء كثيرة، واخيراً اتهموا الوزير سالم بأنه لم يعطهم النص الاصلي للاتفاق؟

ـ والله، اترك للوزير سالم ان يرد على هذه القصة. ونحن نعلم اننا ارسلنا وفوداً الى كل البلدان العربية. انا شخصياً لم اذهب الى سوريا، ولكن التقينا مع الوفد السوري في نيودلهي.

■ ما كان جواب الرئيس الاسد؟

ـ تحديداً، لا اذكر الجواب. كان هناك تفهم واضح لوضعنا ولخطواتنا وكان يقال لنا ان الموقف السوري قد يكون ورقة ضغط في يد لبنان للحصول على افضل الشروط. والشيء الذي كنا نخشى وقوعه اليوم في الجبل حصل.

هناك ظروف معينة وانا اتكلم عنها فلا اتكلم عن سوريا ولا عن غيرها. فالاسرائيلي عندما يقول انه لا يريد الخروج من لبنان الا عندما تخرج سوريا والمقاومة الفلسطينية ويتم تسليمه الجثث... وهذه الامور الثلاثة ليست بيدنا. ولا الجثث لدينا. فالابلاغ الذي تم للاميركيين كان خارج نطاق الاتفاق، ولكن نحن كنا مطمئنين كلياً الى التأكيدات الفلسطينية والى التأكيدات السورية.

في تلك الاثناء كانت تجرى مفاوضات بواسطة النمسا بخصوص الجثث وغيرها فكان لدينا شعور بأن الامور الاخرى تسير وسنصل الى تحرير بلدنا بالتأكيد. ورغم ذلك اخذنا كل الاحتياطات اللازمة، وعندما علمنا بهذا الكتاب، قمنا بتنظيم كتاب وبلغناه الى الاميركيين. ومضمونه اننا نستطيع تعليق الاتفاق او الغائه اذا لم تنسحب اسرائيل وفي كل الاحوال لنا الحق بمتابعة عملية الانسحاب الاسرائيلي بشتى الطرق الممكنة بالنسبة لنا، وهذا يعني اننا نكون قد امسكنا الاتفاق بيد واطلقنا يدنا في شتى الاحتمالات الاخرى. وعندما وجدنا ان اسرائيل عملياً تمسكت بعدم الخروج الا بخروج السوريين وعلمنا بالموقف السوري البارز اليوم على الساحة فلم نبرم الاتفاق حتى هذه اللحظة، وما الفائدة من ابرام اتفاق يجب ان تنطلق بعد ٢٤ ساعة لالغائه؟ من هنا وافق البرلمان على الاتفاق وكان المفروض ان يوقع ويبرم خلال شهر من قبل الرئيس امين الجميل. فاذا لم يحدث الانسحاب الاسرائيلي ما الفائدة من ابرام الاتفاق عندئذ؟ يضاف الى ذلك اننا قلنا اننا سنلغيه او سنعلقه اذا لم يتم الانسحاب الاسرائيلي. اما من ناحية القانون فليس هناك ما يلزمنا حتى الآن ان نسرع في اتجاه ابرام الاتفاق، الا اذا كان هناك مبرر لذلك.

ففي الرسالة التي وجهتها في ٢٣ ايلول قلت اننا احجمنا عن ابرام الاتفاق، بل جمدناه وغير مستبعدين اعادة النظر فيه اذا ما استمرت المواقف الاسرائيلية على ما هي. والواقع ان الهدف من الاتفاق هو اخراج الاسرائيلي. فما نفع الاتفاق اذا لم يخرج الاسرائيليون من لبنان. نحن من جهة ثانية نصرح ونقول للعرب منذ ١٧ ايار وحتى الآن ونطالب بأنه اذا كان هناك طريقة ثابتة او بديل آخر لاخراج اسرائيل من لبنان فهاتوه لنا، ولكن ليس من مجيب.

■ ما سبب عدم التجاوب العربي مع لبنان وبهذه الصورة التي تدعو الى التساؤل؟

ـ العملية ليست عملية عدم تجاوب مع لبنان ولكن اعتقد انها ناتجة عن عجز. هناك واقع عربي بالتأكيد مخطط له. وليست مصادفة ما يحصل بين ايران والعراق وما يحصل في شمال افريقيا، وليبيا مع مصر، والعراق مع سوريا... فهذا التشتت العربي والتنافر العربي والتفكك العربي لم ينكن مصادفة، لأنه ليس من المعقول ان يكون الشلل في هذا الشكل. وكانت النتيجة ان لبنان استفرد في هذه المرحلة وكان الجميع ينظرون اليه عاجزين، حتى سياسياً، نسمع كلاماً جميلاً في بعض الاذاعات، ولولا الوساطة السعودية لكنا شعرنا بأننا جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى او اميركا اللاتينية او اواسط افريقيا، وليس لنا أحد يفكر فينا التفكير الصحيح. على كل حال، الوضع اليوم يفرض علينا ان نكون دائماً في مواقف متوافقة مع اخواننا السوريين. اقول ذلك بغض النظر عن أي ظرف، فهذا الكلام ليس محصوراً في ظرف او وقت لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل. لبنان يجب ان يكون على احسن علاقة مع سوريا. قد يكون احياناً هو المسؤول عن حسن العلاقة او عن سوئها، وقد يكون غيره مسؤولاً. المهم ان تكون هناك علاقة حسنة دائماً مع سوريا.

■ دولة الرئيس، ما حدث في الجبل، كان متوقعاً بعد الانسحاب الاسرائيلي. لكن التطورات الخطيرة التي رافقت الانفجار، انطلاقاً من بيروت... فسرت انها محاولة لقلب النظام او ربما على الاقل لقلب الحكم؟

ـ الذي جرى ويجري على الارض اللبنانية ليس من فعل الزمن. وهذا يعني انه مخطط له. والجميع سواء كانوا في صف الحكم او في صف المعارضة، يتكلمون عن مؤامرة ومؤامرات. المهم ان لبنان يتمرض لمؤامرة وان الشيء الذي يحدث الآن على الارض يترجم المؤامرة في شكل واضح. وكم من الامم تلعب لعبة المؤامرة مع الشعوب الصغيرة، وتكون هي الاداة فيها. ونحن هنا في لبنان وبكل أسف نقاتل بعضنا ونقول ان اسرائيل وراء المؤامرة ونحملها كل المسؤوليات فاذا كانت اسرائيل جادة في مؤامرتها وتقوم بتسليح هذا الفريق وذاك. فلماذا لا نعي هذا التصرف، هذا الواقع ونعترف بأننا نحن الذين نحقق اهداف اسرائيل وغاياتها؟ البعض يقول انها مؤامرة امبريالية والبعض الآخر يقول بأنها يسارية وآخر يقول شيوعية. والذين يتحدثون عن المؤامرة يجب الا يكونوا اداة في يد هذه المؤامرة. وبكل أسف أقول بأننا لم نمارس الرقابة على انفسنا حتى اليوم.

■ ما دام البعض قد ذهب بعيداً في اعلان الحرب ورفض الحكم، فكيف يمكن لهذا البعض ان يجلس الى الحوار ويتراجع؟

ـ التطرف لا يمكن ان ينفي عن الانسان لبنانيته ولا عن فريق معين اهميته ولا عن الزعيم تمثيله او مدى صحة تمثيله. فهذا شيء واقع لا بد من التعامل معه والتفاهم معه.

■ هل تتصور، دولة الرئيس، ان هذا المؤتمر الذي دعا اليه الرئيس الجميل يستطيع ان يمهد لاعادة الامور الى طبيعتها؟

ـ ليست المرة الاولى في التاريخ او في الامم يحصل فيها ما حصل في لبنان، فلا بد من المحاورة والسعي لايجاد الصيغ المعقولة. وحين نتكلم في هذه المواضيع في مرحلة وقف اطلاق النار، نبقى في الاجواء الحامية. وانما مجرد الجلوس على طاولة المفاوضات والبحث اعتقد ان الغلبة ستكون للعقل. ولعل فخامة الرئيس عندما قال «لو استطيع الجلوس مع وليد جنبلاط خمس دقائق اعتقد بأننا سنتفق بسرعة».

لانه في النتيجة ما يطرحه الانسان يجب ان يكون معقولاً، وعندما يتكلم جميع الفرقاء عن حكومة اتحاد وطني فهذا يفترض وجود افكار مختلفة ولا بد من التقارب لايجاد ارضية مشتركة لها. ولماذا نذهب بعيداً؟ فحياة لبنان السياسية قائمة كلها على الائتلاف، واكثر من ذلك فان قيام الكيان اللبناني تم على ميثاق واتفاق ووفاق وتراض وهذا يعني ان الكيان اللبناني نفسه هو نتيجة توافق. حيث ارتضى الفرقاء ان يكون لبنان. وهذا لا يعني ان ينص في صيغة الاتفاق والتوافق «مثل زوجين لا يستمران في الكلام عن عقد الزواج ولديهما عائلة كبيرة» من هنا اهمية الاعلام الذي صدر في الثوابت الاسلامية عن ان لبنان وطن نهائي...

وحين كنت اسأل عن الميثاق اجيب دائماً: انه من الخطأ ان يقترن موضوع الميثاق بكل هذه القواعد الطائفية التي رافقته باعتبار هذه القواعد كانت في طليعة ما أسهم في انجاح الميثاق الذي هو خيط لبنان. فالميثاق انجاز تم والقواعد لرعاية هذا

الانجاز، والرعاية يجب ان تتطور مع تطور الايام والا فاننا نغتال هذا الانجاز ومن هنا اعتبر ما يجري في هذه الأيام نوعاً من قتل هذا الانجاز، وكل تحجر يمنع التطور هو بمثابة قتل للانجاز.

ففي ١٩٤٣ عام قيام لبنان لم يكن هناك ضمان اجتماعي، ولم يكن هذا التوسع في المدارس الرسمية والتعليم الرسمي كما هي الحال الآن، ولم يكن مهماً زيادة عدد هذه الطائفة على تلك، فأنا اليوم لا استطيع القول، انني اريد ان اعطي هذه المنطقة مليوني ليرة ومنطقة اخرى مثل هذا المبلغ، بل يجب معرفة عدد سكان هذه المنطقة وتلك وحاجة كل منها. لقد اصبحت متطلبات الناس من الدولة مرتبطة بالحاجة وليس بحقوق الطوائف او بحقوق المناطق في شكل مجرد، من هنا اقول، انها حاجات تتعلق بالحقوق الاجتماعية، بل السياسية التي ستطرح في المؤتمر اذا كان معنى الضمانات مفهوماً.

■ ما هو تصور الحكم؟

ـ خلال الظروف التي نعانيها اليوم، اذا اراد الحكم ان يحضر تصوراً من عنده فسيقال: «مدري شو في وراه» الأفضل ان نحضر الشيء مع اصحاب العلاقة حتى لا يقال ما القصد من هذا او ذاك. انني اعرفهم كمحام، فحين يكون لدي مشروع عقد واقوم بعرضه على الآخرين فانهم يدققون في كل كلمة من العقد وفي الغاية منها. وفي الامور التي لا اجد فيها مصلحة شخصية او افكاراً مسبقة قد اطلب من الآخرين ان يجهزوا العقد ويأتوا به لأراه تسهيلاً للمجادلة وتسريعاً للاتفاق. ولماذا نذهب بعيداً؟ فلدينا الآن الوثيقة الدستورية والنقاط الأربع عشرة والوثيقة النيابية.

■ هل تعقل العودة الى الوثيقة الدستورية؟

ـ يحق لنا ان نيأس في التجارة او تجاه مريض يعز علينا، ولكن لا يجوز ان نيأس من اجل الوطن لأن الاوطان لا تموت ولا يجوز ان تموت. بل يجب ان تستمر في المحاولة مهما كانت الصعاب.

■ الكلام داخلياً وخارجياً عن الهيمنة والتسلط والحزب الواحد...؟؟ ما حقيقة الهيمنة؟

ـ موضوع الهيمنة يجب ان ينظر اليه بتجرد، فكل امتياز هو هيمنة. هنالك انواع من الامتيازات حتى الآن مشدودة الى جهة معينة. وهذه الجهة كانت في وقت ما متمثلة في طائفة. وهذه الطائفة في هذه المرحلة اخذ تمثيلها الأقوى المنعكس على الأرض بفاعلية البندقية. فبدلاً من ان تنسب الهيمنة الى الطائفة اصبحت تنسب الى من يمثل هذه الطائفة بحكم الواقع على الارض، وطبعاً هناك ممارسات كانت تؤلم، واخذت تظهر كأنها تزاحم الدولة في أمكنة موجودة فيها وغير موجودة. وحصلت اخطاء في هذا المجال، ولكن الحكم كحكم لم يكن يمارس هذه الهيمنة بنفسه، وهذه الهيمنة يبدو انها كانت من واقع وجود الفاعليات العسكرية على الأرض والتي اخذت تنعكس على فريق آخر. وكان يمكن الفريق الذي ساهم في انتخاب فخامة الرئيس الجميل القول، يكفي هذه الجهة او هذا الحزب ان يكون وصل الى هذا المركز. فيعتبر هذا التصرف منه يمثل اقصى التنازل. فكل شيء يأتي بعد ذلك يصب في خانة التسلط او الهيمنة في اذهان الآخرين. هذه هي الصورة الموضوعية وكان يفترض في المعنيين بها فهمها ومعالجتها اذ لا احد في النهاية، يستطيع ان يتحمل اي تسلط. لأنه مرفوض من الدولة، فكيف اذا اتى من جهة من الجهات؟؟.

فمثلاً اذا قامت الدولة بفرض الرقابة على الصحافة تسمع كلاماً كثيراً عن الحرية والديمقراطية واللبناني بطبيعته تعود الحرية. وهناك نفسيات معينة لا نشعر بها الآن لأننا في صميم المشكلة، ولكن اذا اراد احد ان يتحدث عنها بعد ذلك من الخارج فيمكن القول، ان هناك فرقاء تتناولهم المتغيرات في نفوسهم او في اوضاعهم او في مصائرهم سواء. فهذا يكون مهزوماً حيناً ومنتصراً حيناً وخائفاً تارة ومطمئناً تارة اخرى. فمن كان يشعر بالغبن صار يشعر بالغبن والخوف معاً، ومن كان يشعر بالخوف صار يشعر بالاطمئنان. فهذه المتغيرات تنعكس على التصرفات وعلى الأقوال وعلى المواقف. وينتج عنها الكثير من التيارات، وقد يأتي من يستغل في الداخل او في الخارج بالتضخيم او التعقيد. تلك وقائع يدركها المحلل الذي يريد تبسيط الأمور. وحسبي ان اشير اليها لاكون صادقاً مع نفسي، ولا استطيع ان اقول لا توجد الهيمنة... انها موجودة.

■ هل حاول الحكم شيئاً في هذا الاتجاه؟

ـ الحكم حاول ولكن هناك نوعاً من المعادلات. انني مثلاً، ابرز قضية الوجود في المرفأ. كان هناك قوى في المرفأ تستوفي رسوماً حتى في الفترة الاخيرة. وقد تعذبنا كثيراً وطالت الفترة اشهراً عدة للتخلص من هذا الوضع. وفخامة الرئيس تعذب كثيراً في هذا الامر. بعضهم كان يطلب من الرئيس انه بسحر ساحر، وانه وهو في موقع مزدوج يستطيع ان ينهي هذا الأمر في لحظة. لا اريد هنا الدخول في ما اذا كان في امكانه او ليس في امكانه ولكني اقول هذا الأمر كان محفوفاً بالصعوبات. ويستوي في ذلك اخذ الرسوم في مصلحة تسجيل السيارات وفي الدوائر العقارية والظهور المسلح في مناطق لا ينبغي فيها هذا الظهور.

كل هذه الممارسات احدثت نوعاً من الشعور المؤسف، وانني آسف اذ لم تتعاون الدولة في حسم الأمور. حتى الذين يفترض فيهم معاونة فخامة الرئيس في هذا المجال لم يعاونوه في شكل كاف.

■ هل هناك دور أميركي مزدوج، فقد اسهمت اميركا في معاونة الدولة فقدمت السلاح والتصريح الأخير لهم حول المصالح السورية في لبنان... وانه لا يفرض على لبنان القرارات التي ستتخذها لجنة الحوار...

وهل في الدور الاميركي شيء ناقص او غير واضح؟

ـ اذكر انني كنت مرة في زيارة مع وفد الى احد البلدان وكنا مجتمعين مع مسؤولين لهم صفة رسمية نوعاً ما. احد اعضاء الوفد اللبناني دخل في عتاب مع مسؤول البلد الذي نزوره حول مواقف معينة اتخذها بلده في ظرف معين في المنطقة وكان قاسياً جداً في كلامه، وهذه القصة تعود الى عام ١٩٧٠، فالتفت هذا المسؤول وقال: «اريد ان اقول لك شيئاً انك تنظر الى علاقة الدول والاصدقاء كما لو انك تطلب التطابق في كل المواقف وما اريدك ان تعرفه هو ان الدول تتعامل على اساس المصالح». فجوابي ان جميع الدول مهما كان سلوكها معنا فانها تنظر من منظار مصالحها فأميركا لها مصلحة مع سوريا، ولها مصلحة مع اسرائيل والأردن والسعودية والاتحاد السوفياتي، واميركا لها حدود في التعامل. واحياناً من يتعامل معك كصديق تكتشف انه «يغشك» ايضاً. فكل شيء معقول. ولا اريد الآن ان اعلق على الموقف الاميركي ولكن استطيع القول انه موقف استطاع ان يخلصنا تت مرحلة اولى في بيروت وان يقف معنا. وانا اطمع بأكثر من ذلك بكثير وليست المرة الأولى التي اقول فيها ذلك، فقد قلتها للسفير حبيب حتى لا تصل اليه من احد غيري. وقد سألني احد اعضاء الوفد الكويتي الذي اتى الى لبنان منذ اشهر، كيف تثقون بأميركا وانتم تعلمون ان اميركا هي التي تساعد اسرائيل وهي التي «خلقت» اسرائيل وهي التي تحمي اسرائيل؟ فقلت اذا أردت من هذا الكلام فعندي الكثير منه ولكن ما حيلتنا؟ لست انا الذي قلت في الماضي وتداولتها العصور «وداوني بالتي كانت هي الداء». فنحن الآن «نداوي بالتي كانت هي الداء».

■ المصالح الاميركية ـ السورية هل يمكن ان تكون في لبنان...؟؟

ـ اميركا قد لا تتنازل عن سوريا ولا عن لبنان. وتريد ان توفق في مصلحتها. لذلك نجد انه يطلب منا احياناً اشياء لا نرتضيها. وقد مررت مرات عدة في خلافات مع السفير حبيب لأنني كنت اعتقد ان اميركا قادرة اكثر من ذلك على ايصالنا الى امورنا حتى ان هناك وعوداً وعدتنا اياها اميركا من خلال ما هي تعتقد لم تتحقق. فقد وعدتنا اميركا بأن الانسحاب سيتم في عيد الاستقلال. وفي آخر السنة سيكون هناك انسحاب وفي شهر شباط سيكون هناك انسحاب وكل هذه الوعود لم تتحقق. وانا اعترف بأن هناك مواقف ايجابية، ولكنها ليست بالمستوى الذي كنت ارجوه.

■ هناك كلام عن ان الجيش اللبناني جيش فئوي فهل هو كذلك؟

ـ هذا اذا كنا في صدد الكلام في الماضي. اما الجيش الجديد الذي كوناه فهو جزء من هذا الشعب ويجب ان نعترف بحقيقة وهي ان هذا الشعب في عام ١٩٨٣ هو غير الشعب الذي كان في عام ١٩٧٥ ليس بجسده بل وبالافكار والتجارب التي مرت عليه وبنظرته الى امور وطنه وباقتناعاته الذاتية حول مؤسساته. اليوم بتنا مقتنعين تماماً بأنه لا الميليشيات الطائفية تستطيع حمايته ولا طائفته تستطيع ان تكون سيدة ومتسلطة ولا يمكن فريقاً ان يفرض على فريق آخر شيئاً.

اللبنانيون باتوا الآن مقتنعين بان سقف الشرعية هو الوحيد الذي يمكن ان يحمي بلداً ما زال يقول انه مؤلف من ١٢ طائفة وحتى الآن لم يتحول لبنان الى حال انصهار لكي نقول اننا كلنا لبنانيون ولسنا طائفيين. وحتى الآن لا يزال هناك لبنانيون يستقوون بجهات معينة او يتطلعون الى العرب في الخارج وكأنهم حماية او يرون في اسرائيل حماية والمهم ان يكتشف كل واحد في النهاية ان الحماية الأساسية لا يمكن ان تكون الا لبنان.

اما المساعدات من الخارج فلها ظروف فالدولة التي تساعدك في ١٩٨٢ يمكن تساعد خصمك في ١٩٨٣ او في ١٩٨٥ حسب المصالح. لذلك فان اللبناني اصبح لديه احساس بأن جيشه هو الوحيد القادر على حمايته، وطالما ان هذا الجيش يأتي من هذا الشعب فقد اصبح لهذا الجيش الشعور نفسه الذي لدى الشعب. لاول مرة في تاريخ لبنان يعتز اللبنانيون واعتز انا كرئيس حكومة بتطبيق خدمة العلم. وخدمة العلم مهمة جداً لشباب مثلهم كمثل غيرهم مثقفين باعتبارهم طلاب بكالوريا يتفاعلون مع الأحداث، وشباننا يملكون ثقافة واعية وعميقة. فهم يعيشون معاً مسلمين ومسيحيين تحت خيمة واحدة ويشعرون بالخطر الواحد. وقد ادركوا الأخطار التي تحاك ضد وطنهم الواحد. ومن بلغ الآن سن الثامنة عشرة كان قبل الاحداث في سن التاسعة بمعنى انه لم ير من الدنيا الا القصف والضرب والدمار. فهو لم يعرف بلده كبلد. لقد بقيت فترة طويلة حتى اخذني والدي الى الأرز وجعيتا. ومن هؤلاء الشباب من لم يستطع ان يزور غابة الأرز او غيرها، ابن الغربية. لا

يعرف الا «الحمراء» لكنه لا يعرف الجنوب ولا البقاع ولا الشمال، ومثله ابناء جميع المناطق اللبنانية حسب مواقعهم. هذا الوضع يجب ان يتطور بعدما انخرط هذا المواطن في الجيش بنفسية مختلفة كلياً. واصبح هناك احساس بعد هذه الموجات من الفئوية لدى الناس بضرورة عدم الوقوع في الشيء الذي يمكن هذه التهمة من البروز كما لو انها حقيقة، وبات الجميع حذرين من التصرف في شكل يمكن معه ابعاد هذه الصورة. وبعد كل درس يأتي الامتحان والتجربة. «كمن يصنع سيارة، فيجب عليه ان يقوم بالتجارب عليها».

■ هل نجح الجيش في الامتحان؟

ـ اعتقد بأنه نجح، لأن الروحية لا توصف. فأبني طبيب في احد المستشفيات جاءني منذ يومين ليبدي اعجابه بهذه الروحية العظيمة الموجودة لدى الجيش اللبناني. قال لي مر علينا في الطوارىء اثنان من الجنود في الجيش احدهم يحتاج الى تقرير طبي لمدة ثلاثة ايام. رفض التقرير واراد العودة الى الجبهة. اما الثاني فرفض متابعة الفحص الطبي واصر على الذهاب.

كانت مراهنة الحكم على وحدة الجيش ونجحت المراهنة، وقد يكون سابقاً لأوانه الحديث عن قصص تتعلق بأشخاص يمكن تسميتهم، ولكن ليس المجال مجال ابتعاد في التخصيص فالجيش كان ذخراً جيداً ونجح في الامتحان واعتقد انه العمود الفقري لبناء لبنان الجديد والذراع العسكرية التي تحمي لبنان. وكنت دائماً اقول «جربنا كل القوى بدءاً بالشقيقة سوريا، ولا أنكر ان البعض قدم خدمات كبيرة، ولكنها كانت خدمات لم تنه المشكلة على ارضنا. جربنا قوات الطوارىء الدولية، جربنا القوى المتعددة الجنسيات ولم تخلصنا والقوات عربية لحفظ السلام. اميركا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا جميعها لم تخلصنا. جربنا قوى الأرض ولم يعد علينا الا الاستعانة بقوى من المريخ. والبديل الأصيل من كل هذه القوى هو اللبناني.

اجرى المقابلة   جبران تويني ـ الياس الديري

نص المذكرة التي قدّمها البطريرك الماروني
الى مجلس الأساقفة في الفاتيكان في ٦/ ١٠/ ١٩٨٣

«اود اولاً ان اجدد الشكر لقداسة الحبر الاعظم في كل ما عمله ويستمر في عمله بلا كلل في سبيل لبنان واشكر لمجلس رئاسة هذه الدورة السادسة لمجمع الاساقفة اتاحته المجال لي لالقي هذه الكلمة عن المشكلة اللبنانية. واظن ان هذا لا يخرج عن نطاق دورتنا هذه الذي هو المصالحة والتوبة، لانه اذا كانت المصالحة ضرورية حالياً في كل انحاء العالم، فاحرى بها ان تكون كذلك في لبنان المعذب حيث يتحمل المواطنون منذ اكثر من ٨ سنوات القتل والتعذيب والخطف والتهجير والهدم والحصار يضرب عليهم مع التجويع، وكل ما يسيء الى الانسان وكرامته. وساقصر كلمتي على النقاط الآتية:

أ ـ الوضع الحالي

١ ـ ٧٠ في المئة من الاراضي اللبنانية يحتلها غرباء: اسرائيليون، فلسطينيون، سوريون. ٢٠ في المئة تحتلها ميليشيات خاضعة لنفوذ اجنبي. ١٠ في المئة تحت السلطة الفعلية للدولة، وهي معرضة للقصف والقنص حتى بعد اعلان وقف اطلاق النار.

٢ ـ الحال الاقتصادية تنذر البلاد بالافلاس.

٣ ـ نحو مليون يعيشون الان مهجرين من بيوتهم وقراهم وقسم منهم لا يجد المأوى، كثيرون منهم يغادرون الوطن سعياً وراء المأوى والرزق والعمل. فنحو مئة قرية حتى الآن دمرت او احرقت بيوتها، وهناك نحو ٣٥ الفاً محاصرون في دير القمر ولا يسمح بنقل الاغذية والادوية اليهم ولا بنقل مرضاهم وجرحاهم الى المستشفيات للمعالجة. وقد نهبت واحرقت كنائس واديرة عدة، وحتى بطريركية الروم الكاثوليك في عين تريز ومطرانية الموارنة في بيت الدين لم تسلما من النهب والحريق.

٤ ـ عدد ضحايا الحرب حتى الآن (منذ ١٩٧٥) يفوق المئة الف قتيل وعدد ضحايا حرب الجبل الاخيرة يقارب الـ٣ آلاف. اما عدد الجرحى والمعاقين فيفوق هذه الاعداد بكثير.

ب ـ اسباب هذا الوضع

لبنان بلد صغير، مساحته ١٠٤٥٢، كيلومتراً مربعاً، وسكانه نحو ٣,٥ ملايين موزعين على ١٧ طائفة دينية معترف بها رسمياً، وكلهم متساوون امام القانون والموجبات. وعلى رغم هذا التعدد الطائفي الكبير عاش اللبنانيون منذ اعلان الاستقلال حتى العام ١٩٦٧، عندما لم يكن في بلدهم مسلحون غرباء غير شرعيين، عاشوا في تفاهم وتعاون مكنهم من ان يوصلوا بلدهم الى درجة من الاستقرار والازدهار جعلته موضع حسد. وعندما كانت تحدث مشاكل في بلد متعدد المذاهب كانوا يتساءلون ماذا يعمل اللبنانيون ليعيشوا متفاهمين. ان هذا الوضع لا يعني ابداً انه لم يكن عندهم مشاكل، لكن كل المشاكل التي كانت تنشأ عندهم كانوا يحلونها بالحوار والطرق الديمقراطية وليس بالبندقية والمدفع. والسبب الاول والاساسي لكل مآسي لبنان هو الوجود الفلسطيني المكثف والمسلح على ارضه، فلبنان بعاطفته المضيافة وشعوره مع المتألمين استقبل منذ بدء النزوح عدداً كبيراً من الفلسطينيين يفوق بكثير امكان استيعابه. وقد انضم في ما بعد الى هذا العدد كل من هجروا الاردن عقب احداث ايلول الاسود ١٩٧٠. وكذلك جاء الى لبنان كل فلسطيني لم يكن مرغوباً فيه في البلدان العربية. وبعد حرب الايام الستة بين العرب واليهود ١٩٦٧، اخذ الفلسطينيون يتسلحون ويقومون باعمال فدائية داخل اسرائيل انطلاقاً من لبنان حيث اخذوا يتصرفون تصرفاً ثورياً، كأنهم اصحاب الامر والنهي في البلد، الامر الذي اضعف سلطة الدولة وتسبب في تدخل اسرائيل وسوريا وسواهما من الدول في شؤون لبنان. وقد ادى ذلك الى احتلال اسرائيل لقسم كبير من البلاد وحال دون خروج سوريا حتى الان من لبنان، واوقع التفسخ والانقسام والتقاتل بين اللبنانيين تحت ضغط هاتين الدولتين وبتأثير غيرهما من دول اخرى، وان كانت لم تدخل لبنان بجيوشها فقد دخلته بتأثيرها ومساعداتها للفرقاء بسبب ما لها فيه من مصالح متناقضة.

المراجع التي لجأنا اليها للخروج من المحنة:

١ ـ جامعة الدول العربية، ولبنان عضو مؤسس فيها. فقد اجمعت هذه الجامعة اكثر من مرة على مستوى السفراء والوزراء والملوك والرؤساء واتخذت قرارات جيدة، لكنها لم تنفذ. وكانت الحال بعدها اسوأ مما كانت.

٢ ـ مجلس الامن والامم المتحدة. تم اللجوء مراراً الى مجلس الامن والامم المتحدة وكل ما نتج من هذا اللجوء هو ارسال القوة التابعة للامم المتحدة «الفينول» الى لبنان الجنوبي، لكن النتيجة كانت شبه معدومة، لان هذه القوة لا تملك حق تقرير التدخل الفعلي وليست لديها التجهيزات الكافية.

٣ ـ الامم الصديقة. لبت النداء الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وبريطانيا، وقد بعثت الينا القوة المتعددة الجنسية وهي تجتهد في مساعدتنا، ضمن حدود لا تستطيع تجاوزها، على تحرير بلدنا واستعادة سلطته الشرعية سيادتها على اجزائه كاملة. واود ان اشكر لهذه الدول اندفاعها في سبيل احقاق الحق وبسط العدالة بين الناس، واسأل الله لها الحماية والتقدم والازدهار. واود هنا ايضاً ان انوه بدور الوساطة العربية السعودية داعياً لجلالة الملك فهد بالعمر الطويل ولبلاده باطراد التقدم والاستقرار.

ما هو الحل لهذه المحنة؟

الحل هو في ازالة السبب، والسبب هو الوجود المسلح الغريب غير الشرعي. لذلك، كي يعود لبنان سيداً حراً مستقلاً يعيش فيه جميع ابنائه متمتعين بنعمة السلام والصداقة والعدالة والاستقرار، يجب ان يخرج منه جميع الغرباء المسلحين غير الشرعيين وان يترك لابنائه ان يحلوا كل مشاكلهم بذاتهم بعيداً عن كل تدخل اجنبي مسلح غير شرعي كما كانوا يفعلون في السابق.

ما نطلبه من السينودس؟

ان ما نطلبه من اعضاء هذا المجمع المقدس هو ان يسيروا على خطى قداسة الحبر الاعظم والكرسي الرسولي، فيساعدوا لبنان لدى الله ولدى الناس. تتم المساعدة لدى الله بالصلاة ليرحم الله لبنان وينير عقول ابنائه ويقوي اراداتهم ليعرفوا ان مصلحتهم الحقيقية تقوم في ترك العنف والقتال والرجوع الى التسامح المتبادل والتعايش الاخوي الذي تمتعوا بنعمته ردحاً من الزمن كان من اسعد ايامهم. وتقوم المساعدة لدى الناس بايقاظ ضمائر من في ايديهم السلطة في بلدانهم فيندفعون الى انصاف بلدنا الصغير لبنان باتخاذ التدابير الكفيلة في جمعية الامم وشتى المحافل الدولية بوقف القتال فيه وحماية سكانه مما يتهددهم في كل دقيقة من خطر موت محتم. وقد بات معروفاً، حتى في المحافل الدولية، ان الحرب في لبنان ليست حرباً دينية او اهلية بل هي نتيجة الوجود المسلح الغريب وغير الشرعي على ارضه. ونظراً الى كثرة المهجرين والمشردين والجرحى، فان كل مساعدة مادية يمكن الحصول عليها تخفف كثيراً من الآلام وتلقى الشكر والامتنان. والجمعية الخيرية المشتركة لكل الطوائف والتي تساعد كل المحتاجين من دون تفرقة او تمييز هي جمعية «كاريتاس لبنان»، ويمكن ارسال المساعدات كلها اليها».

نص مقررات تجمّع الطوائف الأرمنية:

الرؤساء الروحيين والنواب ومندوبي الهيئات وممثلي الأحزاب الأرمنية بعد اجتماعها يوم الجمعة في ٧/ ١٠/ ١٩٨٣ في دار كاثوليكوسية الأرمن في انطلياس

«١ ـ نحمد الرب عزّ وجل لكون لبنان بقي صامداً مؤمناً بمستقبله على رغم الأحداث المتتالية التي هزّت كيانه منذ ١٩٧٥، وقد كان ذلك بفضل ارادة شعبه وتعلقه بأرضه وحرياته.

٢ ـ وطننا لبنان جبلنا فيه حياتنا وغرسنا في أرضه ايماننا وتقاليد أجدادنا، وقدمنا كل مؤهلاتنا وامكاناتنا من أجل اعماره وازدهاره.

٣ ـ لبنان كان ولا يزال مركز اشعاع ليس للطوائف الأرمنيّة في لبنان فقط بل لعموم الأرمن في العالم، وهم اعتبروا دائماً هذا البلد مصدر ايمان ونور وأمل.

٤ ـ خلال سنوات المحنة التسع المنصرمة، أعلنت الطوائف الأرمنية تمسّكها المطلق بمبدأ الحوار والتفاهم المتبادل وسيلة لتخفيف حدة الخلافات وحلّ الأزمة. واليوم يتأكد أكثر فأكثر أن في الحوار والتفاهم المتبادل طريق الخلاص وتكريس الوحدة الوطنيّة. وأن الطوائف الأرمنيّة تعتزم كما في السابق، وضع كل امكاناتها في سبيل انقاذ لبنان واعماره وذلك سواء على صعيد تحمل المسؤوليات أم في اتخاذ المواقف المناسبة.

٥ ـ في هذه الأيام العصيبة المصيريّة ترى الطوائف الأرمنيّة أن لا تكتفي بالتوقف عند وحدة الوطن وسيادته ودعم شرعيتّه، بل انها تطلب أيضاً اشراكها فعليًا وعمليًّا مع سائر الطوائف اللبنانية في كل المراحل وعلى كل المستويات في الجهود التي تبذل لتركيز الوطن على أسس سليمة.

٦ ـ يحزّ في النفس ما نراه اليوم من أحوال المهجرين المأسوية. ولذا نوجه نداء الى اللبنانيين عموماً والى الهيئات الخيريّة الأرمنيّة وعموم الأرمن خصوصاً، طالبين من الجميع وضع ما في امكانهم وبذل ما في وسعهم لتخفيف آلام المهجرين وعذابهم وايجاد الظروف الملائمة لعودتهم الى ديارهم.

٧ ـ نرى أن من صميم واجب كل مواطن المساهمة في تقوية الدولة وانتشار سلطاتها على كل أراضي الوطن. ولا يتحقّق ذلك إلا بإبعاد جميع القوى الغربية وتعزيز الجيش اللبناني العمود الفقري للوطن ورمز وحدته. وهذه الوحدة مبدأ جوهري ولا يجوز أن تعبث بها مشاريع التقسيم.

٨ ـ نؤمن بأن التعايش السلمي بين اللبنانيّين وتفاهمهم وتعاملهم الأخوي هي الأساس الصحيح لضمان حريّة الأفراد وضمان حقوق الطوائف. وهي، الى ذلك، الأساس الذي يجب توفيره لبناء مجتمع تسوده روح المساواة والعدالة الإجتماعية في وطن واحد موحّد».

نص النداء المشترك الصادر عن كل من

البطريرك الأورثوذكسي اغناطيوس الرابع هزيم والمفتي الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين الأنوار ٧/ ٢/ ١٩٨٤

ابناءنا الأعزاء، يشهد الوطن اليوم مرحلة هي أخطر ما مرّ عليه من أيامه العصيبة وفيها تبرز مسؤولية كل مواطن لإنقاذ الوطن والمواطنين، والمحافظة على الكيان الوطني العام في حدود ما يحقق الأماني ويحفظ الحريات والكرامات.

واننا من موقع مسؤوليتنا الدينية أمام الله عن حياة المواطنين وسلامة أرواحهم وابدانهم وكرامتهم وصون ممتلكاتهم من الدمار، ومن موقع مسؤوليتنا الوطنية، نطلب الى جميع الأطراف المسلحة الآخذة في اطلاق النار والموجودة على الساحة في جميع مناطق الإشتباكات، التقيد بقرار وقف اطلاق النار المتفق عليه تقيداً كاملاً شاملاً محملين كل من يخرج على ذلك مسؤولية ما يقع على الأرض من عواقب خطيرة في الأرواح والإبدان والممتلكات، ومحذرين من النتائج السياسية الوخيمة التي ستنجم عن عدم الإلتزام بوقف اطلاق النار والتي لا تخفى عن فكر كل غيور على مصلحة البلد الخاصة والعامة، وان في الحوار العقلي والفكري المنفتح والمجتهد لتحقيق مصالح البلد ومصالح المواطنين في ظل العدالة والمساواة والحرية والكرامة والسيادة الوطنية متسعاً فسيحاً للجميع ليجدوا فيه ما يحقق المطالب والأهداف.

التواقيع:
حسن خالد
محمد مهدي شمس الدين
اغناطيوس الرابع هزيم

بيان الجبهة اللبنانية

الصادر في ٨/ ٢/ ١٩٨٤

ان الجبهة اللبنانية تجاه كل ما يعاني الشعب والحكم والإنسان في لبنان مستمدة قوتها من الإرادة الشعبية التي أوجدتها ومن التفاف اللبنانيين حولها تدعو الشعب الى التمسك العنيد بمقومات الكيان اللبناني التي لن تقوى عليها قوة، وتدعو الحكم الى الإستمرار في الصمود! وهو الصمود الذي كان فيه الحكم مثالاً وقدوة، وتدعو اللبناني الى أن يبقى من هو، وهو من تعود على كر العصور ومر الدهور أن يكون في المهمات ثابت العزم وكلي الصلابة.

وان الجبهة اللبنانية أمينة على الأمانة وحريصة على الرسالة ومتطلعة الى المستقبل تعلن:

١ ـ اصرارها على الحل السلمي وفي حال تعذره، فهي تعلن استعدادها غير المحدود لبذل كل ما في يدها وما لديها من طاقات في الرد المناسب حتى آخر ومضة، لذلك تؤكد الجبهة عزمها على مساندة الحكم والشرعية والجيش مساندة كلية، فتؤكد بالتالي انضمامها الى الطروحات التي أدلى بها فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميّل.

٢ ـ تنظر الجبهة بازدراء الى كل ما تتمخض به المخيلات المريضة فيمشي بها أصحابها نحو فرض ارادتهم على الحكم وعلى الشعب بالإرهاب والتهويل مؤكدة تمسكها بالمبادىء الديمقراطية وبالطرق البرلمانية الدستورية، وهي تضع في سبيل ذلك كل ما تملك.

٣ ـ تعرف الجبهة ما هو دور اللبنانيين في الحرب الدائرة على أرض لبنان وما هو دور الغرباء فيها. أما اللبنانيين الذين يؤجرون سيوفهم ستسلط جميعاً في خدمة لبنان وأما الغرباء فان السعي مجد لتعطيل شرهم.

٤ ـ تؤكد الجبهة انضمامها الى جميع الذين وجهوا للمتحاربين نداءات بوجوب وقف اطلاق النار وقفاً شاملاً كلياً، آملة أن لا تكره على طرح الصوت لحشد قواها في معركة المصير.

أيها اللبنانيون. ان لبنان لكم وسيبقى.

نص تقرير عما يجري داخل المؤسسات الأمنية الثلاث بعنوان:

هذه هي حقيقة أمن الشرعية!

النهار العربي والدولي العدد ٣٧١ تاريخ ٢ ـ ٨ نيسان ١٩٨٤

التطورات الأمنية السلبية التي حصلت الأسبوع الماضي وقبله كانت مدار اهتمام جميع المسؤولين سياسيين وحزبيين وقياديين لدى جميع الأطراف داخلياً وخارجياً. وتركز البحث في هذه التطورات بعد انسحاب آخر جندي يمثل رمز الأمن في بيروت الكبرى.

ففي بداية الأسبوع المقبل تعيش بيروت الكبرى بلا أمن شرعي ربما للمرة الأولى منذ العام ١٩٧٥ لدى اندلاع شرارة الحرب في لبنان. فهي اليوم بلا قوات سلام عربية ولا قوات «ردع» عربية ولا قوات متعددة الجنسية بعد انسحاب جميع هذه القوى من بيروت.

كما أن الأمن الشرعي المحلي هو الآخر غائب، فالجيش «حيد» في بيروت الغربية وحتى لا نقول فرط، قوى الأمن الداخلي باتت توزع طائفياً، وبقيت بيروت بلا أمن وتحت رحمة كل الإحتمالات!

ومهما يكن من أمر فإن الإعتراف بغياب الأمن الشرعي هو أفضل من خداع الذات بين جميع الأطراف حول وجود هذا الأمن. و«النهار العربي والدولي» علم ببعض ما يجري داخل المؤسسات الأمنية في الجيش والأمن الداخلي والأمن العام انطلاقاً مما حصل في بيروت الغربية وبيروت الشرقية وما يحصل الآن. وهو يتساءل مع المتسائلين: من المسؤول عن أمن المواطن اللبناني؟ لماذا صرفت المليارات ولم يتأمن الأمن؟ من المسؤول؟

أولاً: الجيش

داخل مؤسسة الجيش ماذا حصل؟

لقد عملت قيادة الجيش على اعداد تسعة ألوية هي على الشكل الآتي مع مراكز وجودها:

اللواء الأول: البقاع.

اللواء الثاني: الشمال.

اللواء الثالث: الحدث (بقي نصفه).

اللواء الرابع: الشحار ـ خلده (حلّه قائد الجيش).

اللواء الخامس: خطوط التماس من المتحف في اتجاه الحازمية.

اللواء السادس: في المنطقة الغربية (بقيادة العقيد لطفي جابر) انفصل تقريباً عن قيادة الجيش وأصبح «محيداً».

اللواء السابع: خطوط التماس من المتحف في اتجاه المنطقة الخضراء.

اللواء الثامن: الجبل، سوق الغرب (العقيد ميشال عون).

اللواء التاسع: كتيبة في الحازمية، وكتيبة في الأسواق.

إضافة الى اللواء المجوقل برئاسة المقدم نسيب عيد ولواء المغاوير برئاسة يوسف الطحان.

وكل لواء يتألف من ٣ آلاف عنصر، لكن معظم هذه الألوية لم تتمكن من تثبيت الأمن للبنان وتوطيد الأمن في بيروت، عدا بعضها الذي استطاع الوقوف في وجه الأعداء الذين كانوا يعملون على إسقاط النظام والشرعية وصولاً الى الإستيلاء على السلطة. كما صدت بعض الألوية هجومات ووقفت حاجزاً بين المتقاتلين لمنع اهدار دماء الأبرياء على رغم استمرار القصف على عناصر هذه الألوية. وبعض الألوية، لأسباب سياسية وجغرافية وطائفية، التزمت الحياد، كاللواء الأول في البقاع بقيادة العقيد ابراهيم شاهين واللواء السادس في الغربية بقيادة العقيد لطفي جابر.

اما اللواء الرابع بقيادة العميد نايف كلاس فقد تعرض لأكبر عملية تشويش من البحر على بعض أجهزته، قيل إن اسرائيل كانت وراءها، وتمرد فيه على القيادة الضابط وليد سكرية.

اما بقية الألوية فهي الآن تقوم بعملها في الجبل باستمرار ولم تتدخل في السياسة.

هل كان هذا الجيش، الذي نجحت الدولة وقائد الجيش العماد ابراهيم طنّوس في بنائه في أقل من سنة واستحق إعجاب كبار الضباط الأميركيين والفرنسيين، هل كان، في نهاية المطاف وعند التجربة، عند حسن ظن الشعب؟

أول ما يتبادر الى الجواب هو: لا، لقد خيب الجيش الآمال... ولكن المدافعين عن الجيش يجيبون بأن جميع القوى تكاتفت لتفشيل الجيش، وبأن المصالح التقت في العمل على تحطيم الآلة العسكرية الشرعية كل لهدف معين، وأن القوى الداخلية المتعاملة مع الخارج جندت نفسها لوضع العصي في دواليب الجيش ويضيف المدافعون عن الجيش أنه لو أجري استفتاء شعبي مسيحي ـ اسلامي في جو من الحرية والأمن لأظهر اللبنانيون في كل انحاء الوطن وعلى اختلاف اهوائهم ومذاهبهم تعلقهم بالجيش وارادتهم ألا يتولى أحد سواه زمام الأمن لا على الحدود فحسب كما يطالب بعض الأطراف بل في الداخل وفي الشوارع والساحات والزواريب أيضاً... وما كل ما يشاع ويقال ضد الجيش إلاّ جوانب حملة غايتها الإجهاز عليه توطئة للمناداة بالأمن الذاتي الذي هو بدوره عماد التقسيم.

ويقول مصدر عسكري رداً على الإتهامات التي توجه الى الجيش بسبب عدم قدرته على تثبيت الأمن أن «الجيش لم يتقاعس ولم يفرط ولم يفشل لكنهم حملوه لعبة الدول الكبيرة على أرض لبنان ووضعوه في بوز المدفع وتركوه يدفع وحده ثمن الجميع وكل الأخطاء. والجيش أكبر مؤسسة وحدوية فاعلة في الدولة، والذين ركزوا على هدمه فعلوا لأنهم أدركوا من زمان أنهم ما لم يهدموه لن ينالوا من الدولة ولا من الكيان ولا من الأرض ولا من الشعب ولا من الوحدة. وفي وجه المؤامرة لم يجد الجيش أحداً في قوة المؤامرة يسانده. والجيش هو ضحية في هذا الموضوع وليس مذنباً على الإطلاق».

ويمضي المصدر العسكري فيقول: «بالإضافة الى ذلك، يجب عدم تغليب المواقف السياسية على المواقف العسكرية لأن هناك حداً أدنى من الأمور التي تلزم العسكري أن يتصرف معها عسكرياً لا سياسياً. والمعنويات العسكرية أهم من السلاح، والمعنويات تأتي من قيادة لديها خط أحمر تجاه جميع السياسيين ترفض أن يتخطاه أحد لأي سبب من الأسباب». ويعطي المصدر مثالاً على ذلك ما حصل في الشطر الغربي من بيروت عام ١٩٨٣ عندما تدخلت الوساطات السياسية للإفراج عن معتقلين أوقفوا لأنهم أطلقوا النار على الجيش. ويذكر المصدر أن قيادة الجيش لم تستعمل المرسوم الرقم ١٠ (الذي أعطت بموجبه الحكومة قائد الجيش صلاحيات واسعة في كل ما يتصل بتثبيت الأمن) للرد على حملات التشويش والتشويه ضد الجيش، كما يتحدث عن أخطاء حدثت وكان يجب تلافيها. ويستدرك المصدر قائلاً إن السياسيين بتدخلاتهم ومزايداتهم عملوا على شل الجيش وفرطه.

ويقول المصدر أن السياسيين تدخلوا في عمل الأفراد ونسوا السياسة الدفاعية بينما كان عليهم أولاً الإهتمام بالسياسة الدفاعية وترك قضية الأفراد على أساس أنها شأن عسكري داخلي.

ويعطي المصدر العسكري مثالا على ذلك أن اللجنة الأمنية أوقفت أعمالها في فترة من الفترات بسبب رفض أيوب حميد حضور الإجتماع لأن التشكيلات لم تشمل الرقيب طليس!

ويضيف المصدر أن غياب التنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية والمؤسسات وغياب التخطيط والتنظيم عوامل أساسية بالنسبة الى الجيش، كما أن صفة الصامت الأكبر التي الصقت به لم تكن دائماً مصدر خير، فالمؤسسة معنويات والمطلوب اطلاع الأفراد والرتباء والضباط على ما يحصل لا ابقاؤهم في أجواء تشنجية واتكالية ينتظرون ما يحصل في الخارج.

لكن المصدر يستطرد الى القول: «ان السلطة السياسية كانت مستعجلة في بناء الجيش وتكبيره عدداً بينما المطلوب قوة، وسارعت السلطة السياسية الى تحميل الجيش حملاً كبيراً بطلبها الإمتداد في كل لبنان وارساله الى الجنوب والبقاع والجبل، فخسرنا البقاع والجنوب والجبل... وأضفنا الى هذه الخسائر ما حصل لنا في بيروت».

ثانياً: الأمن الداخلي

بالنسبة الى قوى الأمن الداخلي فهي اليوم السلطة المحلية الوحيدة التي تتوجه الأنظار اليها في المنطقة الغربية. وتحاول قوى الأمن الداخلي أن يكون لها دور في كل ظرف وكل وقت، لكن ما يحصل داخل هذه المؤسسة هو محاولة أخرى لفرطها كما جرت المحاولات لفرط الجيش وشلّه عبر وباء الطائفية.

تتبع قوى الأمن الداخلي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التي تتألف، حسب المرسوم الإشتراعي الرقم ٥٤ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧، من الأجهزة الآتية:

ـ مدير عام قوى الأمن الداخلي.

- هيئة الأركان.
- الهيئة الإدارية المركزية.
- قيادة الدرك.
- قيادة شرطة بيروت.
- قيادة الشرطة القضائية.
- قيادة المعهد
- المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي.

وأصبح العرف المتبع حسب التوزيع الطائفي في لبنان تسليم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الى شخص عسكري أو مدني من الطائفة السنية وقيادة الدرك الى رجل عسكري من الجيش أو قوى الأمن الداخلي من طائفة الروم الكاثوليك، وقيادة شرطة بيروت الى ضابط من الجيش أو قوى الأمن الداخلي من الطائفة السنية، وقيادة الشرطة القضائية الى ضابط عسكري من الجيش أو قوى الأمن الداخلي أو موظف مدني من موظفي الفئة الثانية من الطائفة الدرزية، وقيادة المعهد الى ضابط من قوى الأمن الداخلي من الطائفة الشيعية. أما رئاسة الأركان والمفتشية فقد تقلبتا ما بين الموارنة والروم الأرثوذوكس وبتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ صدر المرسوم الإشتراعي الرقم ١٠٣ بتنظيم قوى الأمن الداخلي وأصبحت المراكز القيادية على الشكل الآتي:

١ - مدير عام قوى الأمن الداخلي.
٢ - رئيس أركان.
٣ - مفتش عام.
٤ - رئيس جهاز ادارة الخدمات الإجتماعية.
٥ - رئيس المباحث الجنائية.
٦ - قائد معهد الشرطة.
٧ - قائد قوى الطوارىء.
٨ - قادة أجهزة الشرطة الإقليمية في المناطق وعددهم ٦.

وعلى رغم العمل بالمرسوم ١٠٣ اعتباراً من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٨٣ لم يعين من قادة الأجهزة المذكورين أعلاه سوى المدير العام بالوكالة عثمان عثمان بتاريخ ٣/ ٣/ ٨٣ كما عين العقيد أنطوان نصر (ماروني) رئيساً للأركان بالوكالة آخر عام ١٩٨٣ والمفتش العام العقيد نديم لطيف (كاثوليكي) وقائد معهد الأمن الداخلي العميد فيصل فرحات (شيعي) وقائد شرطة بيروت العميد عمر مخزومي (سني) ولم يعين حتى الآن سائر قادة الأجهزة علماً أن العقيد جورج نجيم قائد الدرك بالوكالة ما زال يصرّف أعمال القيادة التي ألغاها المرسوم الجديد، والذي ترك مهلة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ العمل به لإصدار النصوص التطبيقية لهذا المرسوم.

لم يحقق عديد الأمن الداخلي الأساسي المذكور في مرسوم العديد والعتاد العائد لهذه المؤسسة وبقي النقص حاصلا.

وعدد عناصر قوى الأمن الداخلي ٨٠٠٠ عنصر، وثمة حالياً ٦٢٠٠ عنصر، وقد عمدت المديرية الى استدعاء الإحتياط وعددهم ٥٠٠ عنصر لتعبئة النقص الحاصل. ومع أن هذا العدد ضئيل فأنه يلقى على قوى الأمن الداخلي مهمات جسيمة كما يفرض على هذه القوى الإنتشار.

والسؤال: الماذا ينظر الى قوى الأمن على أنها القوة الأضعف ثم يطلب اليها تأمين مهمات أكبر منها؟

أولاً: عددها قليل.

ثانياً: الأسلحة التي في حوزتها وهي أسلحة خفيفة ومتوسطة، هي لعمليات حفظ الأمن فقط. وقوى الأمن هي لقمع حوادث فردية. أما الحوادث التي تحصل على الأرض فليست على مستوى قوى الأمن الداخلي لأن مهمتها الأساسية تنحصر في مجال:

أولاً: الضابطة الإدارية.
ثانياً: الضابطة العدلية.

ومهمات الضابطة الإدارية هي حفظ النظام وتوطيد الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومنع حصول الجرائم وحفظ

الراحة العامة والسهر على تطبيق القوانين والأنظمة المنوطة بها.

ومهمات الضابطة العدلية هي البحث عن الجرائم والإبلاغ عنها وضبط أدلتها واكتشاف مرتكبيها وتعقبهم وتوقيفهم وتسليمهم الى السلطات القضائية المختصة، وتنفيذ التكاليف والإستنابات القضائية في المجالات الأخرى، ومؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها، وحراسة المؤسسات العامة التي تقررها السلطات المختصة، فضلاً عن حراسة السجون.

وقوى الأمن الداخلي تعاني اليوم من شلل تقريبي لأسباب عدة أبرزها الضغوط السياسية التي تمارس على هذه المؤسسة وخاصة في الفترة الأخيرة. وعلى رغم الصعوبات بقيت هذه المؤسسة صامدة حتى هذه الساعة ولم يحصل أي تصدع في داخلها طيلة أيام الحرب ولم يتم أي صراع سياسي أو طائفي بين الضباط. لكن «النهار العربي والدولي» وضع يده على معلومات تؤكد أن ثمة محاولات تبذل لشق هذه المؤسسة على غرار ما حصل بالنسبة الى الجيش كي يصبح لبنان بدون مؤسسات أمنية شرعية. ويخشى ألا تستمر أوضاع قوى الأمن الداخلي على ما كانت عليه في الماضي مع العلم أن المدير العام الحالي بالوكالة عثمان عثمان ورئيس الأركان العقيد أنطوان نصر بذلا الجهود من أجل ابقاء المؤسسة فوق الصراعات السياسية والطائفية، لكن على رغم ذلك فإن هناك أموراً حصلت وتحصل أصابت هذه المؤسسة بجروح طفيفة قد تنعكس على دورها في المستقبل القريب والمهمات التي تنتظرها، ما لم يجر تضميدها ومنع حدوث غيرها.

فعند حصول الإضطرابات في المنطقة الغربية انصرف المدير العام عثمان عثمان الى المنطقة لمعالجة الوضع على الأرض، وقد اضطر لأخذ قرارات نقل وفصل لضباط محسوبين على فئات سياسية معينة.

ويكشف «النهار العربي والدولي» ما حصل يوم الخميس ٢٢/ ٣/ ١٩٨٤ بناء على تدخلات سياسية لفرض ضباط من الطائفة الشيعية في سرية الطوارىء الى جانب الضباط الدروز والسنة. فقد أرسل المدير العام برقية في الساعة ١٢,٠٠ ظهراً بفصل كل من المقدم محمد مراد (شيعي) مسؤول مكتب حماية الآداب الى سرية الطوارىء والرائد منير الموسوي (شيعي) من مفرزة بيروت القضائية. وفي الساعة الأولى ظهراً وصلت برقية جديدة الغت البرقية الأولى واستبدل الضابطان بضابط آخر شيعي هو النقيب علي الشاعر من بعبدا الذي فصل الى سرية الطوارىء. ومن القرارات التي اتخذت ايضاً تسليم المهمات الأمنية في بيروت الغربية الى العقيد عصام أبو زكي (درزي) كما لم تصدر قرارات بتغيير قائد الشرطة القضائية بالوكالة (شيعي) لأسباب سياسية. ولكن أخيراً حصل الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى تصديع المؤسسة حيث تم سحب الصلاحيات من قائد سرية بيروت الإقليمية المقدم رئيف زيدان (ماروني) واعطاؤها الى مساعده المقدم عدنان غطمة (سني). وقد قوبل ذلك في البداية بالرفض واستعيض عنه بتسليم العقيد عصام أبو كي تسيير أعمال السرية الإقليمية في بيروت الغربية بالإضافة الى مركزه في قيادة الطوارىء.

وهذا ما جاء في البرقيات الهاتفية حرفياً:

برقية هاتفية صادرة رقم ٧٩٥٧ تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٨٤

من العميد قائد شرطة بيروت - الى المقدم قائد السرية الإقليمية - المقدم المساعد - الفصائل الغربية.

عطفاً على برقية المديرية العامة رقم ٧٢٢/ ٢٠٤ في تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٨٤ يضاف لبرقيتي رقم ٤٢٦٧ تاريخ ٧/ ٢/ ١٩٨٤ البند الثالث التالي نصه:

ثالثاً: لما كان قائد السرية الأصيل لا يتمكن من الإشراف على الفصائل المذكورة أعلاه يتولى العقيد عصام أبو زكي تسيير أعمال هذه الفصائل.

العميد مخزومي

برقية هاتفية صادرة رقم ٢٠٥١ تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨٤

من المقدم رئيف زيدان قائد سرية بيروت الإقليمية الى العميد قائد شرطة بيروت ع/ ٢

يرجى توضيح أمركم الهاتفي رقم ٧٩٥٧ تاريخ ٢٢ الجاري وما هو المقصود بتصريف الأعمال؟ هل أن قيادة هذه السرية أصبحت غير معنية مطلقاً بأعمال قطعاتها المتمركزة في منطقة بيروت الغربية ومن ضمنها مفرزة البناء وعناصر مفرزة الإستقصاء وقلم السرية المتمركزين في تلك المنطقة؟ وهل أن المفهوم بهذا الأمر هو تقسيم السرية شرقية وغربية؟ مع العلم أنني لم أنقطع بصورة كاملة عن التوجه الى منطقة بيروت الغربية وكانت أعمال الفصائل تسير بصورة طبيعية.

التوقيع: المقدم زيدان

برقية هاتفية صادرة رقم ٥٤٩ تاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٤
من العميد عصام أبو زكي قائد المجموعة الأمنية الى العميد قائد شرطة بيروت ع/ ٢ ـ المقدم قائد السرية الإقليمية ـ آمري فصائل سرية بيروت الإقليمية (الغربية)

قضى أمر قيادة شرطة بيروت الهاتفي رقم ٥٥٧٣ تاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٨٤ باعتبار فصائل حبيش ـ المصيطبة ـ طريق الجديدة ـ البسطة ـ ميناء الحصن ـ زقاق البلاط ـ مفرزة الإستقصاء ترتبط بقائد سرية الطوارىء من حيث الإستخدام في كل ما يتعلق بالنواحي الأمنية لذلك فان قيادة المجموعة الأمنية هي المرجع الصالح لتلقي المعاملات ومعالجة الأمور التالية:
١ ـ الحوادث المنصوص عنها بالتعليمات رقم ١٠٤ تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٦١
٢ ـ طلب منع المأذونيات وفرض العقوبات بالذنوب الحاصلة بعد ٧/ ٢/ ١٩٨٤ بمخالفات الغياب والتخلف والإهمال بتنفيذ الخدمة لأن ذلك يؤثر على الوضع الأمني ويؤدي بالتالي الى حصول نقص في العديد.
٣ ـ معالجة اقتراحات المكافآت للأعمال التي حصلت بعد ٧/ ٢/ ١٩٨٤ والناتجة عن حوادث أمنية.
٤ ـ معالجة وقوعات الآليات لأن كل آلية تتعطل يؤثر على سير الخدمة.
٥ ـ الملفات المسلكية التي ترفع انفاذاً لأحكام التعليمات رقم ٢٩٣ التي تنتج بالأمور الحاصلة بعد ٧/ ٢/ ١٩٨٤.
٦ ـ بمهمات حفظ الأمن والنظام واطلاق الدوريات.
٧ ـ الخدمة المأجورة المنصوص عنها بالتعليمات رقم ٣٠٨ تاريخ ١/ ١٢/ ١٩٧٩
٨ ـ تنفيذ التكاليف الإدارية.
٩ ـ التوقيفات على اختلافها لتدارك أي استغلال أمني والتوقيفات القضائية.
١٠ ـ قمع المخالفات على اختلافها توخياً لإعطاء التوجيهات الآيلة الى حفظ الأمن.

يطبق البند أولاً كما يلي: منذ حصول حادث أمني من الحوادث الوارد ذكرها من البند أولاً الى البند ١٢ من التعليمات رقم ١٠٤ يفاد قائد سرية الطوارىء ومساعدة فوراً ثم يتبعها بإفادة خطية على ثلاث نسخ توجه باسم المديرية العامة الشعبة الفنية ـ قيادة شرطة بيروت ع/ ٢ قيادة سرية الطوارىء.
تقدم جميعها الى قيادة هذه السرية حيث تتولى فرزها وتوزيعها على هذه المراجع أما الحوادث موضوع البند ١٣ وما يليه فيفاد عنها بموجب كتاب يرفق بالتقرير اليومي بحيث تقوم هذه السرية بتوحيدها وطبعها ورفعها الى قيادة الوحدة كما تقدم المعاملات والطلبات موضوع البند أولاً حتى البند ١٠ ضمناً الى قيادة المجموعة الأمنية للبت بها من قبلنا ورفعها مع الرأي والمقترحات الى قيادة شرطة بيروت منعاً لحصول مضاعفات أمنية قد تنتج عنها.

التوقيع...

برقية رقم ٥٨٢ تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٨٤
عطفاً على مشافهتي لحضرة العميد قائد شرطة بيروت تلغى برقيتي رقم ٥٤٩ تاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٨٤.

التوقيع: العقيد أبو زكي»

انتهى كلام البرقيات...
ويقول بعض الأوساط أنه ربما دخل في اعتبار بعض ذوي «الحسابات الخاطئة» (وقد درجت هذه العبارة كثيَراً بعد استعمال السيد عبد الحليم خدام لها في مؤتمر لوزان) أن قوى الأمن الداخلي يمكن في هذا الفرز الطائفي للمؤسسات الأمنية أن تكون القوة العسكرية للطائفة السنية في غياب الأداة العسكرية عندهم. إلا أن مصدراً في قوى الأمن الداخلي قال لنا: «لقد اعتمدنا في حرب السنتين على اللامركزية الأمنية ونجحنا. وما حصل الآن من مناقلات ليس انقساماً بل هو تثبيت لهذه اللامركزية منعاً للإنقسام والتقسيم. وسننجح هذه المرة أيضاً».

ثالثاً: الأمن العام

مديرية الأمن العام هي المؤسسة الأمنية الثالثة ولم تتأثر بما حصل على الأرض للإعتبارات الآتية:
أولاً: انها اعتمدت اللامركزية الإدارية في بداية هذا العهد مع تعزيزها.
ثانياً: ابتعادها عن المداخلات السياسية.

ثالثا: عدم وجود عناصرها كقوة عسكرية على الأرض مما يجعلها بعيدة عن الإحتكاك المباشر بالأحداث.
رابعاً: عودة طابع السرية الى تحركها.
خامسا: تحييدها في بداية هذا العهد عن الصراعات الطائفية

يبقى السؤال: لماذا وضع مديرها العام زاهي البستاني استقالته في تصرف رئيس الجمهورية؟ وهل ينعكس هذا الأمر على الإدارة؟
مصادر الأمن العام تقول إن خبر الإستقالة صحيح لكن ذلك لا يؤثر على عمل هذه المؤسسة لأن هناك طريقة مبرمجة اعتمدت داخل المؤسسة منذ مطلع العهد الحالي مما يجعلها تستمر في القيام بعملها بشكل طبيعي.
وذكر المصدر أن اعتماد اللامركزية الإدارية حال دون تسرب الفوضى الى المديرية.
والسؤال الذي يطرح هو: هل هناك تقصير من الأمن العام في مجال وضع الدولة في الصورة الحقيقية لما كان يُعد؟ ولماذا المدير العام للأمن العام؟

سامي سلوم

نص بيان اللقاء الإسلامي
بصدد تأليف الحكومة «الكرامية». السفير ٢٦ نيسان ١٩٨٤

اللقاء الإسلامي الموسع برئاسة خالد
التأكيد على قيام حكومة جامعة والإلتزام بما يضمن استمرار الهدوء

عقد اجتماع الشخصيات الإسلامية في دار الفتوى برئاسة المفتي خالد وحضور الرؤساء: سلام، الحص، الصلحين، عكاري، ووزير الموارد بهاء الدين البساط، والنواب: زاهر الخطيب، جميل كبي، ناظم القادري، زكي مزبودي، حسن الرفاعي، والوزراء السابقين: الدكتور نسيب البربير، مالك سلام، أمين البزري، عبد الرحمن اللبّان ومحمد كنيعو.

وشارك في الإجتماع مدير عام دار الفتوى الدكتور حسين القوتلي.

نص البيان

وعند الثانية والنصف أذاع أمين سر الإجتماع الشيخ عبد اللطيف دريان البيان التالي:

«في الساعة العاشرة من صباح اليوم (امس) الأربعاء، عقد اللقاء الإسلامي جلسته برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد في دار الفتوى. وبعد البحث والمداولة في الشؤون الراهنة، صدر البيان التالي:

بحث المجتمعون في تطورات الوضع الأمني في بيروت، فأبدوا قلقهم لاستمرار الحوادث المؤسفة التي من شأنها تعكير الإستقرار والنيل من طمأنينة المواطنين، والإساءة الى صورة وضع يتمسك الجميع بصونه، منبهين الى عاقبة أي تقصير في تدارك استمرار مثل هذه الأحداث.

وبعد أن وضعت خطة فصل القوات على خطوط التماس موضع التنفيذ، يجد المجتمعون لزاماً عليهم، التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف بالموقف الذي يضمن استمرار الهدوء على طول خطوط التماس. وتطوير الوضع من ثم الى فتح جميع المعابر بين شطري العاصمة وإعادة النشاط الى المرافق العامة وخصوصاً المطار والمرفأ.

وتوقف المجتمعون عند الوضع السائد على معبر المتحف والذي يعرض العابرين الى ضروب من المعاناة والعبث من دون أي مبرر ودعوا كل مسؤول الى العمل الفوري على معالجة هذا الوضع.

وبحث المجتمعون في الإجراءات التي تمارسها اسرائيل وعملاؤها ولا سيما على صعيد قطع الطرقات الموصلة الى الجنوب وسائر المناطق اللبنانية. تلك الإجراءات التي من شأنها تعريض المواطنين الى أبشع ألوان التنكيل والعذاب وتعريض الجنوب والإقليم والبقاع الغربي لمزيد من التصعيد من قبل اسرائيل. في ما تسعى اليه من سحق للشعب الأمين في المناطق المحتلة وسلخ لتلك المناطق عن لبنان والإستيلاء على مائها وثرواتها.

ورأى المجتمعون أن اقفال الطريق الساحلي الى الجنوب هو في منتهى الخطورة وهو يستدعي بالتالي موقفاً حازماً وواضحاً من قبل الحكم في سبيل ارغام اسرائيل على رفع الحصار عن المناطق المحتلة ومن ثم الجلاء عنها.

وتداول المجتمعون في تطورات الوضع السياسي في ضوء ما اسفرت عنه قمة دمشق اللبنانية ـ السورية من نتائج وما بادر اليه الحكم، من فتح مشاورات تتناول المعالجات المطروحة، وامكانية تأليف حكومة جديدة تستطيع النهوض باعباء المرحلة الحاضرة. وقد رأى المجتمعون مع التمسك بالمطالب المبدئية ضرورة التعاطي ايجابياً مع المساعي المبذولة للوصول الى حلول للمشاكل القائمة عن طريق الحوار والتفاهم وعن طريق قيام حكومة جامعة تكون قادرة على التصدي لشؤون المصير الخطيرة التي تواجه البلاد، سواء على صعيد التحرير الشامل من الإحتلال الإسرائيلي أو على تحقيق الإصلاحات السياسية المنشودة، أو على صعيد ترسيخ اسباب الإستقرار الأمني، أو على صعيد انهاء المشاكل الإجتماعية والإنسانية الناتجة عن الأزمة وفي مقدمتها المهجرين وقضية المخطوفين»

وكان المفتي خالد قد استهل نشاطه صباح أمس باستقبال رئيس النادي الثقافي العربي محمد قباني وعرض معه الأوضاع اللبنانية وتطوراتها بصورة عامة.

ثم استقبل بعد ذلك، وفد «اللجنة الإسلامية للإغاثة» برئاسة عماد عكاوي الذي عرض معه الواقع الحياتي والمعيشي

لآلاف العائلات المهجرة في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية.

كما استقبل المفتي خالد، يحيى أحمد الكعكي، وتلقى اتصالاً من رئيس جمعية المقاصد الإسلامية تمام سلام الذي اطلعه على تفاصيل الحادث الذي تعرض له مركز «الدفاع المدني المقاصدي» في رأس النبع.

حديث للمفتي خالد

وفي حديث أجرته معه وكالة انباء «منار برس» نشرته جريدة «تشرين» السورية، قال المفتي خالد: «اذا كانت الجهود المبذولة في توظيف نتائج الحد الأدنى التي خرج بها مؤتمر لوزان باتجاه تأمين الحل اللبناني لم تسهم حتى الآن في تأمين هذا الحل، فان اليأس من ذلك لا يجوز أن يحكم تصرفاتنا في هذه المرحلة التاريخية والمصيرية معاً، وأشدد هنا على المرحلة التاريخية والمصيرية الراهنة لأنها كذلك فعلاً، فالغاء اتفاق السابع عشر من أيار لم يكن انجازاً هيناً على الإطلاق، فالى جانب كون سوريا ولبنان قد دفعا مزيداً من الدماء الزكية الطاهرة في مقاومة الوجود الإسرائيلي العسكري في جنوبي لبنان وبقاعه، وبشكل يومي، فان انسحاب الأساطيل الأميركية وبوارجها التي شاركت في ضرب قرى الجبل، وتراجعها من حيث أتت، ليس بالأمر الهين على الإطلاق، وهو العائق الأساسي بما هو هزيمة أميركية اسرائيلية مشتركة، يأتي في طليعة العوائق التي تحول بطريقة غير مباشرة دون الوصول الى التسوية السياسية في لبنان».

أضاف: «ان الحلف الأميركي ـ الإسرائيلي الذي اربكته مقاومة الجنوب ارباكاً عسكرياً وسياسياً مزدوجاً سوف يحمل للبنان عوائق التعطيل ونوايا المماطلة السياسية التي يقصد من ورائها التقاط انفاسه المرهقة ريثما تتم الأوضاع الإنتخابية في كل من أميركا واسرائيل ليعود من جديد لاستئناف دوره في لبنان والمنطقة.».

وقال: «على هذا الموقف الأميركي الإسرائيلي يراهن اليوم بعض اللبنانيين والمستفيدين من استمرار الطائفية السياسية والفساد السياسي في لبنان، ويعلقون عليه الآمال فيلجأون الى استخدام المماطلة حتى انتهاء مرحلة الإنتخابات الأميركية والإسرائيلية فيوترون الأجواء ويمارسون الضغوط المختلفة، على الدولة لتعطيل حركة الحوار، ولتماطل هي الأخرى في التسوية السياسية التي أقرت خطوطها العريضة في مؤتمر لوزان».

واستنتج المفتي خالد بأن «هذه هي مجمل العوائق في نظرنا، ولكننا نعتقد أن صلابة الموقف الوطني في لبنان في تحالفه مع العمق العربي السوري، جدير باذنه تعالى باسقاطها جميعاً لا سيما بعد القمة اللبنانية ـ السورية».

وأضاف: «ان بنية الدولة وهي وحدة لا تتجزأ، تتكامل بعض عناصرها مع البعض الآخر، فلا انفصال للوضع السياسي عن الوضع العسكري، عن الوضع الإقتصادي، عن الوضع التربوي، عن الوضع الأخلاقي، عن الوضع الأمني، عن الوضع القانوني، عن الوضع الإجتماعي العام».

وقال: «ان الإختناق والإحتقان في لبنان يشملان اليوم هذه الصعد جميعاً بدون مبالغة والحل المنشود الذي يفرج هذه الإختناقات ويسرب الإحتقانات، هو في الموقف السياسي وحده الذي يبقى في هرمية تكوين الدولة بمثابة الرأس من الجسد. فاذا استطاع القادة اللبنانيون السياسيون أن يتفقوا على حل المشكلة سياسياً وتركزها على أسس من العدالة والمساواة بين المواطنين لتحل محل سياسة المفاضلة والإمتيازات الطائفية وعلى أسس من الإنتماء للوطن بدل الإنتماء السياسي للطائفة وعلى أساس الهوية العربية اللبنانية التوحيدية، وليس على أساس الهوية التقسيمية المبهمة فاننا بذلك نسلك طريق الحل ونكون في طريقنا لبناء لبنان الديمقراطي وهو لبنان المستقبل».

نص بيان المصالحة

الصادر عن زعماء العائلات البشراوية والزغرتاوية الصادر بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٧٩

جرت محاولات لإجراء مصالحة بين زغرتا وبشرّي. وقد دعا غبطة البطريرك خريش الى اجتماع عقد في الكرسي البطريركي الصيفي في الديمان حيث جمع في اللقاء المذكور زعماء بشرّي وزغرتا. وكان الإجتماع قد تم بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٧٩ وحضره عن الجانب الزغرتاوي النائبان رينيه معوض والأب سمعان الدويهي والسادة روبير فرنجية وسليم كرم وفريد بولس. وحضر عن الجانب البشرّاوي النائبان حبيب كيروز وجبران طوق والسادة قبلان عيسى الخوري وندرة عيسى الخوي وايلي جعجع والدكتور جورج جعجع وديتو سكر. وبعد استعراض جميع القضايا العالقة صدر عن المجتمعين البيان التالي:

١ ـ يبدي الفريقان اسفهما الشديد للأحداث التي وقعت في المنطقتين وقد أدّت الى التباعد بينهما وكان من نتائجها وقوع ضحايا بريئة والتسبب بجو فتور أضر بعلاقات الجوار والمودة التي كانت تطبع هذه العلاقات.

٢ ـ يناشد الفريقان ابناء المنطقتين تناسي ما باعد وفرق بينهم والعودة الى ما يجمعهم من صلات جوار وتعاون مخلص ومحبة أخوية تعود بالنفع عليهم جميعاً وعلى لبنان بأجمعه.

٣ ـ يتمنى الفريقان على السلطات الشرعية استبدال الحواجز القائمة على الطرقات العامة على أنواعها بحواجز يقيمها الجيش اللبناني بحيث يتسنى لجميع اللبنانيين سلوك جميع الطرق دونما حذر أو تردد.

٤ ـ يستنكر الجانبان مجدداً مجزرة اهدن التي وقعت في ١٣ حزيران من العام الفائت وقد مزقت الصف الماروني واللبناني وتركت في نفوس جميع المخلصين أبلغ الأثر وأعمق الألم، ويعلنان تبرئة بشرّي منها التي استنكرتها أشد الإستنكار في حينه.

٥ ـ يستنكر الجانبان حادثة الأرز التي ذهب ضحيتها من ابناء بشرّي شبان ابرياء كان لغيابهم ألم الوقع في القلوب، كما يستنكران حادثة جسر المدفون التي ذهب ضحيتها شابان بريئان ويأسفان لوقوعها.

٦ ـ اتفق الفريقان على تأليف لجنة متابعة من ابناء البلدتين لتوطيد التفاهم والوفاق وإعادة الثقة الى النفوس ومعالجة الشؤون الطارئة معالجة آنية وتطويقها وتدارك ما قد ينتج عنها من وخيم العواقب.

٧ ـ يأمل الجانبان أن يكون هذا اللقاء خطوة أولى على طريق الوفاق اللبناني وذلك بفضل جهود المخلصين من بينهم ويدرك الجميع الحيف الذي وصلت اليه حالة الوطن فيعملون متكاتفين متضامنين على اخراجه من المحنة التي لا يزال يتخبط فيها منذ خمس سنوات وقد تسببت له ولأبنائه بأفدح الخسائر والأضرار على كل صعيد.

٨ ـ يبدي الطرفان استعدادهما لبذل أية تضحية مهما غلت في سبيل انقاذ لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات بحيث يستطيع أن يحافظ على ميزاته الأساسية وأخصها النظام الديمقراطي في ظل الحرية والعدالة والسيادة والكرامة.

٩ ـ يوجه الطرفان أخلص عبارات الشكر والإمتنان لصاحب الغبطة البطريرك مار انطونيوس بطرس خريش لدعوته الى هذا اللقاء الذي أدى الى إزالة جو الفتور وأسبابه بين ابناء منطقتي زغرتا الزاوية وبشرّي.

١٠ ـ يناشد الفريقان اللبنانيين دعم الشرعية المتمثلة بفخامة الرئيس الياس سركيس يقيناً منهم أنها وحدها خشبة الخلاص».

وفاق اليوم بعد فراق الأمس

لكن البيان الذي صدر في أعقاب اجتماع زعماء بشرّي وزغرتا لم يخفف كثيراً من الأجواء المتوترة التي ظلت سائدة بين البلدتين. وشهدت العلاقات تباعداً أخذ يتزايد مع تطور الأحداث التي كانت تدور على الساحة اللبنانية، خاصة بعد أن اقترع نائبا بشرّي كيروز وطوق لمصلحة ترشيح الشيخ بشير الجميّل لرئاسة الجمهورية.

لكن الأجواء السلبية عادت لتبتعد عن العلاقات بين الرئيس فرنجية ونائبي بشرّي منذ فترة ليست ببعيدة، ثم جاء موقف الرئيس فرنجية في مؤتمر جنيف ليكون حافزاً أمام النائبين طوق وكيروز لاتخاذ خطوة ايجابية تزيل الأجواء الماضية وتفتح صفحة جديدة من العلاقات بين زغرتا وبشرّي.

مجريات تفاعل الأحداث في المناطق اللبنانية

أ ـ في الشمال

وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣ استقبل الرئيس فرنجية في زغرتا نائبي بشرّي الشيخ حبيب كيروز والدكتور جبران طوق والأب بنوا سكر الذين هنأوه بالعودة سالماً من الخارج ـ وقد بحث في اللقاء وضع منطقة الشمال وما يجري في طرابلس وأبرز التطورات اللبنانية.

وبعد اللقاء قال النائب كيروز: «جئنا لتهنئة الرئيس فرنجية، وفي الوقت نفسه لشكره على هذه المواقف التي أرجعت الى كل لبنان الأمل في الوطن. ونحن نعتبر أن هذا الصرح هو مرجع لبناني صحيح».

وقال النائب طوق: «زيارتنا واجب في كل وقت. وما أحوجنا في هذا الظرف الى قياداتنا الوطنية الفاعلة المخلصة وفي طليعتها الرئيس فرنجية. فالظرف دقيق، ويجب أن نكون دائماً على استعداد للعمل يداً واحدة على انقاذ هذا البلد الذي يتخبط في الفاجعة منذ أكثر من تسع سنوات. واغتنمنا مناسبة تهنئة الرئيس فرنجية بعودته من مؤتمر جنيف ـ ويعلم الجميع الدور الإيجابي والمميز الذي لعبه الرئيس فرنجية في دعم الشرعية. وطلبنا من فخامته مواصلة جهوده في هذا الطريق لتتمكن من انقاذ هذا البلد».

بيان صادر عن حركة التحرير الفلسطينية (فتح)

بيان صادر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

بشأن موزعي البيانات المرقمة الموزعة في الشمال

يا جماهير شعبنا اللبناني والفلسطيني

تشهد الساحة اللبنانية في هذه المرحلة احداثا وتطورات شديدة الحساسية ومتداخلة. فاطراف كامب ديفيد يمارسون جهودا غير عادية من اجل انجاز مرحلة الحكم الذاتي وفرضها على شعبنا. وهذا ما يعني بالنسبة لنا ان هذه القوى الرئيسية لن تتوانى عن توجيه ضربات قاسية للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية واذلال وتركيع شعبنا الفلسطيني واللبناني وكذلك اضعاف سوريا تمهيدا لفرض التسوية الخيانية على كافة الاطراف المعارضة. وهنا يبرز دور الادوات المحلية التي تعتمد عليها اميركا واسرائيل في تنفيذ المخطط التصفوي وهذه القوى معروفة تاريخيا بعداءاتها للثورة الفلسطينية وللتيارات الوطنية اللبنانية وفي مقدمة هذه القوى الحليفة لاعداء امتنا تقف الجبهة الانعزالية وسعد حداد الذي يشكل جزءا اساسا من هذه الجبهة، كذلك مؤسسة الجيش اللبناني الفئوية البنية واللاوطنية الانتماء واللاقومية الاهداف، هذه المؤسسة التي ينفذ مخططاتها التخريبية والتعبوية المغرضة ـ الشعبة الثانية، حيث تعاني جماهيرنا يوميا من محاولاتها المستمرة لمد التخريب وافتعال الاحداث حتى لا تتم عملية الوفاق الوطني التي ندعم نحن قيامها على اسس سليمة. ومن هذا المنطلق شهدت الساحة اللبنانية محاولات يائسة من هذه الجهة لتأزيم الاوضاع وجرنا الى صدام لا نريد خوضه لاننا نتوجه بالاساس نحو قتال العدو الاساسي لامتنا العربية. فكانت حادثة صيدا التي افتعلها خير التكة وشارك من فيها بتدمير طاقاتنا وسائنا في مخيم عين الحلوة وفي المناطق المحيطة بالتكة، ثم تكة هنري نماسي في بيروت وبالتالي سلسلة البيانات المشبوهة التي لا تنسجم مع مفهوم الحركة الوطنية ولا الثورة الفلسطينية. هذه البيانات التي خلقت حالة من الذعر واليأس بين الاهالي. وقد استطاعت حركة فتح القاء القبض على افراد هذه العصابة وما زالوا رهن التحقيق واتضح ان الشعبة الثانية تقف وراء هذه الجهة. ولهذا السبب فهي بدأت تشير باصابع الاتهام الى افراد لا علاقة لهم بالحادث. وقد شارك بعض رجال السلطة في الشمال وبالتحديد المقدم دغمان وعلي عاشور وحسن حلاق بنقل وتسريب اخبار غير صحيحة مفادها انه تم اعتقال ثلاثة اشخاص بينهم المدعو غسان عقاد علما بان رجال السلطة المذكورين اعلاه مرتبطين بتجارة المخدرات وتجار الحشيشة.

وتبيانا للحقيقة تؤكد قيادة حركة فتح في الشمال على النقاط التالية :ـ

أولا : من بين الاسماء المطروحة لم تعتقل اجهزة فتح الا المدعو غسان عقاد وقد تم اعتقاله لامر شخصي يتعلق بقضية سلاح خاصة بفتح.

ثانيا : لم تكن تعلم حركة فتح بانتماء غسان عقاد للحزب السوري القومي الاجتماعي، وعندما علمت بذلك سارعت الى تسليمه لقيادة حزبه في بيروت.

ثالثا : ان الحزب السوري القومي الاجتماعي انشيء في الثلاثينات وقدم مئات الشهداء في سبيل المسألة الفلسطينية [illegible]

رابعا : ان علاقتنا بهذا الحزب متينة لدرجة انه لا يمكن ان تتزعزع من جراء حادث عابر.

خامسا : ان حركة فتح حريصة على امن الجماهير وستبقى حريصة وسوف تضع حد للعابثين بامن الجماهير مهما كان انتماؤهم.

عاش التلاحم اللبناني الفلسطيني

وثورة حتى النصر
منطقة الشمال

الأحداث في طرابلس خلال سنة ١٩٨٣

بداية السنة: اشتباكات متقطعة

في اليوم الأول من سنة ١٩٨٢، شهدت طرابلس تدهوراً أمنياً خطيراً وتجاوزت دائرة الإشتباكات منطقتي التبانة وبعل محسن وسقط بنتيجتها قتيلان و١٥ جريحا. وفي ٣ كانون الثاني، توسع نطاق الإشتباكات وقتل ١٢ شخصاً وجرح ٤٦ آخرون. واستمر القتال مشتعلاً حتى ٨ كانون الثاني وسقط بنتيجته ٦٢ قتيلاً و١٤٧ جريحا.

وفي التاسع من كانون الثاني عقد اجتماع في منزل المحامي بسام الداية في أبي سمرا حضره السادة: الرئيس رشيد كرامي، النائب عبد المجيد الرافعي، فاروق المقدم، الدكتور محمد علي الضناوي رئيس «جبهة الإنقاذ الإسلامية»، والمهندس عبدالله زيادة عن «الجماعة الإسلامية»، وهشام عبيد المسؤول عن حزب البعث في الشمال ومحمد المقدم المسؤول السياسي في «حركة ٢٤ تشرين» ورئيس بلدية طرابلس عشير الداية وواصف الفتال. وتم بنتيجة ذلك الإتفاق على البنود التالية:

١ ـ تثبيت وقف اطلاق النار.
٢ ـ سحب جميع المسلحين وخصوصاً الغرباء والأسلحة الثقيلة من المدينة.
٣ ـ قيام السلطة الرسمية بمهمات الأمن في المدينة.
٤ ـ العمل على تأمين بسط السيادة الوطنية في المدينة.

وبالفعل تم انتشار قوى الأمن في مناطق الإشتباكات في ٩ كانون الثاني. وممّا يذكر هنا أن رئيس الحكومة شفيق الوزان كان قد زار دمشق في ٨ كانون الثاني وزار مدير عام قوى الأمن الداخلي هشام الشعار طرابلس في التاسع من الشهر المذكور.

وعاشت طرابلس بعد ذلك مرحلة من الهدوء استمرت شهرين. وسجل في ١١ آذار وقوع اشتباك في ساحة القبة أدى الى سقوط قتيل و٤ جرحى. وتدخلت قوات الردع في المعركة. وفي أول نيسان، تجددت الإشتباكات في المنطقة ذاتها وتحولت الى صدام مع قوات الردع أدى الى مقتل شخص وجرح ١٦. وفي ٥ أيار وقع اشتباك اخر بين حي الشعراني وحي السيدة في القبة سقط بنتيجته قتيل و٤ جرحى. وفي ٨ أيار قتل احمد القدور و٥ كانوا يرافقونه في كمين نصب لهم في حي الزاهرية.

في ١٧ أيار وقعت اشتباكات بين مسلحين في محلة الميناء وأوقعت ٤ قتلى من أمن «١٧» في حركة «فتح» وعدداً من الجرحى. في ١٤ حزيران وقع اشتباك في محلة القبة بين مسلحين في احياء الشعراني والأميركان وبعل محسن العالي سقط بنتيجته ٣ قتلى و٩ جرحى. وفي اليوم التالي كمن مسلحون لحسن يوسف الحجل في منطقة بعل محسن العالي وقتلوه. وبعد هذا الحادث بيوم واحد، أي في ١٦ حزيران، وقعت مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها ١٥ شخصاً عندما أطلق مسلحون ملثمون النار عشوائياً على السيارات المارة على مدخل الأوتوستراد في اتجاه كورنيش البحر في محلة البحصاص ـ وفي اليوم ذاته ووسط أجواء الذهول والتوتر التي سيطرت على طرابلس، أطلق مسلحون كانوا في داخل سيارة النار عشوائياً على المارة في محلة السويقة بالقرب من قلعة طرابلس فجرح ٥ أشخاص. وفي ٢ تموز، اتهمت «هيئة التنسيق» أجهزة الدولة الرسمية «بالتخطيط لمجزرة البحصاص وبتنفيذها على أيدي بعض موظفي الشرعية وعملائها». وقد نفى مصدر عسكري مسؤول «الإتهامات التي وجهت الى جهاز أمني في ما خص الحوادث التي حصلت أخيراً في طرابلس وخصوصاً مجزرة البحصاص «وأوضح» «ان المسؤول عن الأمن في طرابلس هو الجيش السوري، وأن لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية جميع الأسماء والمعلومات المتعلقة بحوادث الشمال».

معارك «التوحيد» وجماعة أبو بلال

وابتداء من ١ حزيران شهدت منطقة القبة اشتباكات ليلية عنيفة بين مسلحي «حركة التوحيد الإسلامي» وعناصر فواز حمود المعروف بـ«ابو بلال» الذي كان يتزعم تنظيماً محلياً باسم «اللجنة التنفيذية لمنطقة القبة».

وفي ٢٢ حزيران، تطورت هذه الإشتباكات بشكل حاسم وأسفرت عن تصفية تنظيم «ابو بلال» الذي قتل خلال اقتحام مسلحي «التوحيد» مواقعه في الشارع الجديد وشارع ابن سينا كما قتل محمود العبد المعروف بـ«الحنتور» وكان رمزاً

آخراً من رموز هذا التنظيم. وبلغ مجموع قتلى الفريقين ١٥ بينهم ٤ لـ«التوحيد» فيما زاد عدد الجرحى على الـ٢٥.

في أول تموز، أطلق عنصران من الحزب العربي الديمقراطي النار على شخصين من جماعة التاجر طارق فخر الدين. فأدى اطلاق النار الى مقتل ٣ أشخاص. ثم تجددت الإشتباكات في اليوم ذاته وجرح فخر الدين و٣ اشخاص آخرين.

في ١٣ تموز، عثر على جثتين اخترقهما الرصاص في منطقة البحصاص. في ١٨ تموز، وجه مسلحون مجهولون قذيفة باتجاه مركز لحزب البعث وأدى انفجار القذيفة الى سقوط قتيل و٤ جرحى كانوا يجلسون أمام مركز حزبهم.

الإنسحاب السوري الجزئي من طرابلس

وفي ٢٨ تموز، قررت القوات السورية الإنسحاب من عدد من مواقعها في المدينة. وأخلت مواقعها في الملعب البلدي وبناية طليس قرب المخفر في ساحة القبة، وبناية السمين المطلة على مشروع أوتوستراد نهر أبو علي على طريق طرابلس ـ زغرتا، وبناية حربا عند مستديرة نهر أبو علي. ومدرسة الراهبات في القبة كما أخلت القوات السورية مواقعها في قلعة طرابلس في أبي سمرا واحتفظت بمراكزها في منطقة البحصاص. وفي بناية الخطيب. ومعمل الخفان في القبة. ومركز مار مارون الأمني. وأبقت أيضاً هذه القوات على حواجزها على الطريق الرئيسية التي تربط طرابلس بمنطقة الضنية.

وعلى الفور تمركزت عناصر من «جيش لبنان العربي» في الملعب البلدي. فيما احتل قلعة طرابلس عناصر من حزب البعث وحركة ٢٤ تشرين. أما عناصر حركة التوحيد الإسلامية، فأخذت بناية طليس وبناية السمين وبناية حربا ومدرسة الراهبات.

وفي ٣١ تموز، وقعت اشتباكات في سوق القمح سقط بنتيجتها ١١ جريحا. وأصدرت على أثرها «حركة التوحيد» بياناً ـ أعلنت فيه أن قواتها فصلت بين المتقاتلين.

وفي اليوم التالي، انفجر الوضع في منطقة أبي سمرا بين مجموعة يتزعمها خالد مصطفى ملحم الملقب بـ«ابو اللبن» وهي منشقة عن جماعة جند الله وبين عناصر من حركة التوحيد أدى الى قتل مروان حسن أحمد وجرح أمين حسون. والقتيل ينتمي الى حزب البعث وكان قد تدخل لحل الخلاف بناء على طلب الفريقين.

مسلسل السيارات المفخخة في المدينة

وفي ٣ آب، مرت سيارة في محلة طلعة الشيخ عمران في منطقة التبانة واطلق من بداخلها النار على المارة. فقتل شخصان وجرح اثنان آخران. اثر ذلك عمد مسلحون آخرون الى اطلاق النار عشوائياً في التبانة مما أدى الى سقوط قتيل و٣ جرحى.

وفي ٥ آب انفجرت سيارة ملغومة قبالة جامع الشعراني في محلة البقار في القبة. وحصد الإنفجار ٢٠ قتيلاً و٤٠ جريحا.

ولم يصدر على الفور أي اتهام بشأن المجزرة، الى حين حصلت مذبحة مماثلة في بعلبك بتاريخ ٧ آب. وفي اليوم التالي، اتهم الرئيس رشيد كرامي «تياراً في السلطة يتعاون والأعداء»، بالقيام بهذه التفجيرات الوسخة».

وبتاريخ ١٦ آب وقع اشتباك في منطقة التبانة بين عناصر مسلحة ذكر أنها تنتمي الى «حركة التوحيد الإسلامي» والى «الحزب الديمقراطي العربي» اسفر حسب المعلومات الأمنية عن مقتل شخص واصابة آخرين بجراح.

وفي ١٩ آب، انفجرت سيارة مفخخة أمام مستشفى الدكتور عبدالله البيسار، أي على بعد حوالي مائة متر من المقر الرئيسي «لحركة ٢٤ تشرين» وقد سقط بنتيجتها قتيل و٣١ جريحا.

وفي اليوم التالي، انفجر الوضع الأمني بين «حركة ٢٤ تشرين» المتواجدة في القلعة وحركة التوحيدالمتمركزة في مدرسة الراهبات بالقبة.

معارك «التوحيد» والبعث

وفي ٣٠ اب، اندلعت المعارك في طرابلس على اثر حادث فردي حصل في محلة باب الرمل بين عناصر من حزب البعث وشخصين ينتميان الى حركة التوحيد. واسفر الحادث عن مقتل أحمد فوزي النابلسي. وما لبث أن تطور الحادث الى اشتباكات أخذت رقعتها تتسع لتشمل منطقة جامع المعلق، طلعة الرفاعية ساحة الدفتردار، ساحة النجمة، محلة المصلي وشارع صف البلاط

وقالت أوساط حركة التوحيد أن حزب البعث هاجم «مركز الزراعة» التابع للحركة في الأسواق الداخلية وتمكن من احتلاله بعد قتل أحد عناصر الحركة من آل عرنوس، وأنه على اثر ذلك بدأت المفاوضات لاخلاء المركز وأن البعث رفض العودة الى خطوطه الأصلية.

وأفادت مصادر عليمة أن أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان طلب بعد فشل المفاوضات من الشيخ فواز حسين آغا استنفار عناصر التوحيد والإستعداد للهجوم على مراكز البعث في منطقة أبي سمرا. فتدخل على الأثر خليل عكاوي، أحد قياديي التوحيد مطالباً بتجديد المفاوضات. وبعد فشل المساعي المبذولة ورفض الشيخ فواز استلام قيادة المعركة، تدخل عكاوي مع ٢٠٠ عنصر من باب التبانة الى جانب الشيخ كنعان ناجي، المسؤول العسكري للتوحيد في منطقة أبي سمرا، وبدأت عملية اقتحام مراكز البعث وبعد معركة عنيفة تمكن المهاجمون من احتلال مكتب حزب البعث الرئيسي ومنزل النائب عبد المجيد الرافعي.

وتقول مصادر حزب البعث أن احتلال المكتب والمنزل تم اثناء وقف اطلاق نار وفيها كان عدد من قياديي الأطراف مجتمعين لمعالجة الموقف. وأثناء معركة ابي سمرا جرى تطويق مستوصف البعث في الميناء من قبل عناصر التوحيد يقودهم ابو سمير علوش والشيخ هشام منقارة، وهو مسؤول الحركة في هذه المنطقة

فقاوم البعثيون بعنف ولم يسقط المستوصف إلا بعد امداد المهاجمين بقوات اضافية. أما مراكز حزب البعث الأخرى في الزاهرية وباب الرمل والخناق وخان العسكر فقد هجرها الحزبيون ودخلتها حركة التوحيد دون قتال.

بعد البعث.. جاء دور ٢٤ تشرين

هذا ما حصل مع حزب البعث، أما الوضع مع حركة ٢٤ تشرين فكان مختلفاً. فقد فوجيء فاروق المقدم بحجم العملية التي شنتها حركة التوحيد فوجد نفسه بعد تصفية مراكز البعث معزولاً لا يستطيع مقاومة ما يجري على الأرض، فرضخ للأمر الواقع ووافق على الإنسحاب من القلعة وعلى اخلاء مركز الحركة الرئيسي، خاصة بعد أن تدخلت مجموعات كبيرة من حركة فتح الى جانب التوحيد واحكمت طوقاً حول القلعة.

غير أن فاروق المقدم اشترط تسليم القلعة لقوى الأمن الداخلي. وما أن انسحبت عناصره إلا وحلت محلها قوات من التوحيد. وتوجه فاروق مع عناصر تنظيمه الى منطقة الضنية حيث له وجود سياسي وعسكري قديم. والجدير بالذكر أن خليل عكاوي هو الذي فاوض المقدم لتجنب المعركة وقد اجتمع به داخل القلعة لمدة ساعتين. وأورد تقرير أمني اسماء ضحايا الإشتباكات التي وقعت في طرابلس بين مسلحي حركة التوحيد وحزب البعث ليل الثلاثاء ـ الأربعاء وتبين أن عددهم ٢٤ شخصا.

أما التطورات الأخرى على الأرض بعد أن استولت حركة التوحيد على مراكز حزب البعث و«حركة ٢٤ تشرين» فكان أهمها قرار التوحيد الذي ابلغ لأحزاب الحركة الوطنية بوجوب اغلاق مكاتبها والإحتفاظ بمكتب رئيسي واحد بعد إزالة كل المظاهر المسلحة. وهذا ما حصل بالفعل. على صعيد أمني، حصلت عدة حوادث لها دلالات مهمة.

ـ الحادث الأول جرى بتاريخ ٣ أيلول عندما هاجم مسلحون قيل أنهم ينتمون الى تيار ديني متزمت احد المسابح البحرية في محلة البحصاص حيث تقع شاليهات عبد القادر الدبوسي وخطفوا نجله ويدعى محمود وعدداً من العمال. وفي وقت لاحق أقدم المسلحون على قتل محمود والإفراج عن العمال.

ـ الحادث الثاني حصل في ٤ أيلول عندما أقدم خالد ديب صبيحة على قتل بعثيين في منطقة الميناء هما علي خضر اسوم المعروف بـ«كاسترو» ويحي النو. وبعد ساعات من الحادث، استحضر عناصر من التوحيد خالد صبيحة الى محلة الترب قرب بلدية الميناء حيث وقعت جريمة قتل اسوم والنو وأعدمته رمياً بالرصاص أمام حوالي الفي شخص من سكان المنطقة بينهم اشقاء القتيلين.

ـ الحادث الثالث جرى بتاريخ ٨ أيلول عندما انفجرت عبوة ناسفة في مقر لحركة التوحيد (نادي الأخاء الرياضي سابقاً) في محلة ابي سمرا وأدت الى مقتل ٦ أشخاص وجرح أكثر من ٢٥ شخصاً بينهم معاز شعبان نجل أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان.

وفي ٥ أيلول اجتمعت هيئة التنسيق وقررت تشكيل لجنة أمنية مصغرة لمتابعة القضايا الأمنية وتنفيذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بضبط الأوضاع و«معالجة الإشكالات والمخاوف الناشئة عن الإشاعات، التي سادت الأوساط المسيحية في المدينة بعد أن حسمت حركة التوحيد الموقف العسكري.

وفي اليوم التالي في ٦ أيلول، قررت اللجنة الأمنية المصغرة تكليف قوى الأمن الداخلي أن تأخذ دورها كاملاً مع الإستعداد لمعاونتها في كل ما يتطلبه الوضع من مساعدة. لكن محافظ الشمال بالوكالة عبد العزيز أبو حيدر طالب بتكثيف الجهود من أجل خلق الأجواء الملائمة لانتشار قوى الأمن بشكل فاعل.

وحددت هيئة التنسيق موعد ١٢ أيلول لبدء تنفيذ الإجراءات الأمنية في طرابلس، غير أنها عادت وأجلت الموعد ٢٤ ساعة والتدابير المنوي تنفيذها تقضي: «بجمع السلاح وازالة كل المظاهر المسلحة والمتاريس من طرابلس. واقفال المكاتب العسكرية، وحصر حمل البطاقات العسكرية بخمس بطاقات لكل حزب أو تجمع أو منظمة مشتركة في «هيئة التنسيق» وتشكيل قوة مشتركة من احزاب هيئة التنسيق تتجمع داخل مراكز في المدينة مهمتها مؤازرة قوى الأمن الداخلي عندما تطلب هذه منها عبر غرفة عمليات موحدة.

معارك البداوي بين «فتح» والقيادة العامة

لم تكن الأوضاع قد هدأت في طرابلس حتى انفجر الصراع مجدداً بين حركة «فتح» من جهة والمنشقين عنها الذين تدعمهم سوريا من جهة أخرى. وقد انتقلت المعارك الى منطقة الشمال التي أصبحت المعقل الأخير لـ«فتح» في لبنان.

فبتاريخ ٢٢ أيلول، حصل خلاف داخل مكتب لـ«الكفاح المسلح الفلسطيني» في محلة المنكوبين في طرابلس قتل على أثره شخصان وجرح آخران.

وفي ٢٥ أيلول، وقع صدام مسلح بين عناصر لـ«فتح» وحاجز للسوريين في محلة العبده. وقد شهد مخيم البداوي بتاريخ ٢٧ أيلول مواجهة عنيفة بين فتح والمنشقين من الجبهة الشعبية . القيادة العامة من جهة، والموالية لأحمد جبريل من جهة أخرى، أدت الى احتلال مراكز الجبهة في المخيم.

وقد سقط بنتيجة المعارك ٢٠ قتيلاً بينهم المسؤول عن الجبهة، أبو الفدى، و١٧ جريحا. واعترفت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في بيان لها صدر في دمشق بأن ١٩ مقاتلاً فلسطينياً ينتمون الى الجبهة قتلوا وأصيب ٦ آخرون بجروح خلال الإشتباكات التي دارت في المخيم. ولم يبق للجبهة سوى موقع واحد يقع في جبل تربل المشرف على المخيم بقيادة أبو سعدي. وجرى خلال المعارك تراشق بقذائف المدفعية بين المخيم وبين حاجز القوات السورية في خراج بلدة الروضة بقضاء الضنية.

وفي وقت لاحق ذكر تقرير رسمي أن التوتر انتقل الى مخيم نهر البارد، حيث ركز المؤيدون للعقيد أبو موسى أربع راجمات صواريخ في محيط معمل السكر في محلة العبدة، واحضروا كذلك جرافات لإقامة سواتر ترابية.

وأفاد التقرير أن المنشقين عن الجبهة قصفوا قاعدة في جبل تربل من دون أن يبلغ عن سقوط اصابات.

وفي المعلومات أيضاً أن ثلاثة فلسطينيين لجأوا الى ثكنة القبة في طرابلس وأن القيادة العسكرية سلمتهم الى المراجع المختصة.

جاء هذا التصعيد العسكري بعد القرار الذي اتخذته القيادة السورية والقاضي باخلاء مقاتلي «فتح» من منطقة البقاع الأوسط فبتاريخ ٢٤ أيلول، أجبرت القوات السورية عناصر «فتح» على مغادرة مواقعها في منطقة البقاع الأوسط والإنتقال الى منطقة الجباب الحمر التي تبعد ٧ كيلومترات شمال بلدة الهرمل. وبتاريخ ٢٦ أيلول اتهم ناطق فلسطيني في طرابلس السوريين بمحاصرة المقاتلين الفلسطينيين في الهرمل وطلب تسليم اسلحتهم، وقال الناطق الفلسطيني أن هذه التدابير «كانت شرطاً سابقاً لوقف النار في لبنان».

وأشار الى أن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الموجود في شمال لبنان أجرى اتصالات بزعماء سعوديين وجزائريين ويمنيين من أجل التوصل الى حل هذه المشكلة.

وفي ٢٨ أيلول، أعلن الناطق باسم منظمة التحرير أحمد عبد الرحمن أن نحو ألف مقاتل فلسطيني وصلوا الى الشمال من الهرمل وأن ٢٠٠ آخرين لا يزالون في الهرمل مع اسلحتهم ودباباتهم. وتردد أن المقاتلين وصلوا الى الضنية عبر طريق جبلية ومعهم آليات عسكرية ومدفعية. ولم يعرف كيف تمكن هؤلاء من مغادرة الهرمل وما إذا كانت هذه العملية تمت بموافقة سورية.

وبتاريخ ٣٠ أيلول، قتل ٦ أشخاص في طرابلس باطلاق النار على ٣ سيارات في محلتي المنية وبعل محسن

فقد أفاد مصدر أمني أن مسلحين في محلة المنية طاردوا سيارة مدنية واطلقوا النار على من فيها. فقتل شخصان وهما من سكان بعل محسن العالي.

وعلى الأثر توتر الجو وأوقف مسلحون سيارتين في محلة بعل محسن واطلقوا النار على ركابها. فقتل أربعة منهم على الفور.

وفي ٤ تشرين الأول، أفادت مصادر أمنية أن اشتباكات حصلت ليلا وشملت بعل محسن العالي وباب التبانة وحي الشعراني استخدمت فيها كل انواع الأسلحة. وقالت هذه المصادر أن اقتحامات حصلت في بعل محسن.

وصدر عن «حركة التوحيد الإسلامي» بيان تساءلت فيه عن أسباب الحشود العسكرية في مناطق الشمال وحول طرابلس، وأعلنت: «اننا لا نريد أن نبدأ صراعاً مع أحد، اللهم إلا اليهود ومن ينفذ مخططاتهم على أرضنا».

معارك «التوحيد» والشيوعيين

وفي ١١ تشرين الأول، اندلع القتال بين الحزب الشيوعي اللبناني وحركة «التوحيد الإسلامي» في الميناء بطرابلس وأسفرت المعارك عن سقوط ٣ قتلى و١٣ جريحا. وتجدد القتال في اليوم التالي وشمل كافة انحاء المدينة واستمر متواصلاً، رغم اتفاقات وقف القتال، ٧٢ ساعة. وقد شارك في القتال الى جانب الحزب الشيوعي عناصر من الحزب السوري القومي الإجتماعي. وتركزت الإشتباكات في ساحة الكوره حول المركز الرئيسي للشيوعيين، وفي ساحة التل وساحة النجمة وشارع العجم وشارع الراهبات والجميزات.

وسقط بنتيجة هذا القتال نحو ٨٥ قتيلا.

وبعد اجتماعات واتصالات مكثفة ومساع حثيثة بذلها الرئيس رشيد كرامي وهيئة التنسيق الشمالية مع مختلف الأطراف المعنية، أمكن التوصل في السادسة مساء الى اتفاق على وقف اطلاق النار، سبقته اتفاقات عدة لم تلتزم الأطراف بها.

وفي الوقت ذاته دخلت قوة مشتركة الى مناطق التوتر وتمركزت بين المتقاتلين وقرب مراكزهم الرئيسية، وسيرت دوريات دعت بواسطة مكبرات الصوت الى انسحاب المسلحين من الشوارع الرئيسية.

وبعد مفاوضات أشرفت عليها هيئة التنسيق، انسحب عناصر الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي من مركزي ساحة الكوره بعد محاصرة مسلحي «حركة التوحيد». أما مركز حزب العمل الإشتراكي فقد دخله مسلحو «التوحيد» بعدما تم انسحاب من كان فيه.

وفي اليوم ذاته، عقد في منزل الرئيس كرامي اجتماع بين «التوحيد» والحزب القومي أثمر عن اتفاق على إزالة الحاجز الذي أقامته قوة مساندة قومية قدرت بـ٢٠٠ مقاتل في منطقة البحصاص.

هذا، وعقب اجتماع مشترك عقد في دمشق، وضم ممثلي جبهة الخلاص الوطني وجميع المنظمات الفلسطينية، أصدرت جبهة الخلاص بياناً تضمن النقاط الآتية:

١ ـ وقف الإقتتال فوراً في طرابلس والدعوة لوحدة كافة القوى في مواجهة الخطر الوحيد المتمثل اليوم باسرائيل وأميركا وعملائهما.

٢ ـ ادانة نهج تفتيت القوى والمناطق وكل دعوة طائفية مشبوهة، وخاصة المحاولات التي تجري اليوم في طرابلس الوطنية لحرفها ومنعها من المساهمة في مصير الشعب اللبناني.

٣ ـ إعلان التضامن مع الحزب الشيوعي اللبناني وأي فصيل من فصائل جبهة الخلاص الوطني التي تعرضت وتتعرض اليوم لمحاولات الإخضاع والتصفية وغيرها باعتبار مثل هذا العمل هو خدمة مجانية لأعداء الشعب اللبناني: اسرائيل وأميركا وعلائمهما».

ومن جهة أخرى، أدلى مصدر مسؤول في الحزب الشيوعي اللبناني بتصريح جاء فيه:

«على رغم فظاعة المظاهر الوحشية التي ارتكبت ضد أعضاء الحزب المقاتلين منهم والمدنيين العزل وضد العائلات في منطقة الميناء بكل أنواع الأسلحة وبشكل لم يسبق له مثيل في كل الإشتباكات التي شهدتها هذه المدينة.

وعلى رغم القرارات التي اتخذت في هيئة التنسيق بقيادة الرئيس كرامي وحضور جميع الأطراف المعنية فان العمليات العسكرية لم تتوقف إلا في المساء، بعد جهود استثنائية من الرئيس كرامي وفعاليات طرابلس وأحزابها الوطنية الحريصة على الوجه الوطني للفيحاء وعلى استمرار الدور الذي لعبته وتلعبه في كل تاريخ النضال الوطني اللبناني القديم والمعاصر.

«واننا انطلاقاً من معرفتنا بالدور السياسي والعسكري للأخ ياسر عرفات في طرابلس الآن، وما له من تأثير مباشر على حركة التوحيد الإسلامية، وما يقدمه لها من أشكال الدعم المتنوعة نحمله شخصياً مسؤولية التدهور الذي حصل وكذلك ما يمكن أن يحصل من تدهور لاحق بكل ما ينطوي عليه من مخاطر ومجازر اضافية وخصوصاً بحق قيادتي منظمة الحزب الشيوعي اللبناني في طرابلس والشمال وأعضاء اللجنة المركزية للحزب وبحق كافة الشيوعيين المقاتلين والمدنيين وبحق عائلاتهم

وانصارهم واصدقائهم وكذلك بحق سائر القوى الوطنية الأخرى التي تعرضت للهجوم.

أما «حركة التوحيد» فقد أعلنت بلسان أميرها، الشيخ سعيد شعبان أن الفريق الذي بدأ باطلاق النار علينا انتهى، ونفى أن يكون في نيته تصفية الأحزاب وأبدى استعداده للحوار مع الجميع. وقال: لا مانع عندنا من بقاء الأحزاب.

من جهته، أعرب مصدر فلسطيني مسؤول عن أسفه «لما تردد من أنباء مشوهة للأحداث التي وقعت في طرابلس» موضحاً «أن القيادة الفلسطينية فوجئت كما فوجئت طرابلس باندلاع الإشتباكات في ١٢/٩/١٩٨٣ بين طرفين في هيئة التنسيق تجمعهما علاقات كفاحية في مواجهة المؤامرة المستمرة التي تستهدف الثورة ولبنان أرضاً وشعبا.

وفي ١٨ تشرين الأول، وتنفيذاً لقرار هيئة التنسيق الشمالية، سيرت قولأ الأمن الداخلي دوريات وأقامت حواجز لها في مختلف أحياء طرابلس التي كانت مسرحاً للإشتباكات الأخيرة. كما قررت هيئة التنسيق سحب المسلحين من كافة الشوارع والمناطق ووقف المداهمات الحزبية ومعاقبة الفاعلين وتشكيل لجان لاحصاء الأضرار بغية التعويض واعادة المكاتب الحزبية التي اخليت الى أصحابها.

عودة التوتر بين «فتح» وأخصامها

وبعد أن هدأت في طرابلس بين «التوحيد» والشيوعيين، عاد التوتر يسود مناطق تواجد الموالين لياسر عرفات والمتمردين على قيادته. فبتاريخ ١٠ تشرين الأول، صرح ناطق باسم الموالين أن هؤلاء ردوا هجوماً، شنه ما بين ٦٠ و٩٠ من المتمردين يدعمهم مقاتلون من «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة». على مواقع الموالين قرب نهر البارد، وأن المتمردين مهدوا لهجومهم بقصف مدفعي على ضواحي المخيم، وأوضح أن الموالين دمروا للمتمردين ٣ راجمات صواريخ ومدافع منقولة.

وفي ١٤ تشرين الأول، ذكر مصدر مطلع أن الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية القيادة العامة «السيد أحمد جبريل والعقيد أبو موسى» أحد قادة المنشقين عن «فتح» انتقلا الى منطقة عكار واتخذا مركز قيادة لهما في بلدة تل حياة، والتقيا عدداً من العسكريين في المنطقة. وتفقدا مواقع المنشقين والمواقع الأخرى في جبل تربل حيث تتقابل الحشود العسكرية من فلسطينية وسورية.

وفي ٢٥ تشرين الأول، تجددت الإشتباكات بين الموالين لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وبين المعارضين له، في أطراف مخيم نهر البارد، موقعة المزيد من الإصابات والخسائر المادية.

وأدلى ناطق عسكري باسم الموالين لعرفات بتصريح قال فيه: احبطت قوات الثورة الفلسطينية محاولة من جانب المنشقين وعناصر أحمد جبريل، لفتح طريق باتجاه مخيم نهر البارد.

من جهة ثانية، رد ياسر عرفات على المذكرة التي نشرها المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني وحمل فيها قيادة الثورة الفلسطينية مسؤولية الأحداث الماضية في طرابلس، ومما قاله: ان علاقات منظمة التحرير مع الأحزاب الشيوعية هي علاقات نضالية على سنوات الكفاح الفلسطيني، وهي تنمو في الخندق الوطني الواحد.

وفي اليوم التالي، تجددت الإشتباكات بين المؤيدين لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية وبين المعارضين له، في مناطق المحمرة وببنين والريحانية القريبة من مخيم النهر البارد.

وذكرت انباء لم تتأكد أن القوات السورية أخلت مواقعها في منطقتي العبدة والمشتل الزراعي باتجاه مطار القليعات العسكري.

وفي ٢٧ تشرين الأول، تركزت الإشتباكات في ضهور ببنين والمحمرة والريحانية وتلال بلدة عدوة وسقطت القذائف في محيط مخيمي البارد والبداوي.

وفي ٢٩ تشرين الأول، دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى بذل كل الجهود الممكنة للحؤول دون اندلاع اشتباكات واسعة في شمالي لبنان في ضوء التوتر الشديد الذي بلغ في الأيام الأخيرة أخطر مراحله ويهدد بانفجار كبير.

وكانت الإشتباكات تجددت في محيط مخيمي نهر البارد والبداوي بين قوات المنشقين عن حركة فتح الذين يتمركزون في التلال المحيطة بمخيم البارد وبين الموالين لعرفات، بعد أن تصاعدت حمى المواجهة العسكرية والإستعدادات من الطرفين حيث شوهدت حشود عسكرية في محيط مخيم البارد وسهل عكار والتلال المشرفة على المخيم.

وفي ٣١ تشرين الأول، قالت «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» ان السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة الترحير الفلسطينية تلقى باخرة سلاح مصرية بناء على طلبه، واتهمه بأنه يعمل على تفجير الأوضاع في طرابلس.

وفي أول تشرين الثاني، تجددت الإشتباكات بين الموالين لرئيس منظمة التحرير وبين المعارضين له واستخدمت فيها القذائف المدفعية والصاروخية ومختلف أنواع الأسلحة الرشاشة، وتركزت الى الشمال من مخيم نهر البارد.

٣/ ١١/ ١٩٨٣: بداية الحرب الفلسطينة ـ الفلسطينية

في ٣ تشرين الثاني، تحولت الإشتباكات بين الفريقين المتصارعين الى حرب حقيقة.

وقد بدأت المعارك بقصف مدفعي وصاروخي مركز على مختلف المواقع الموالية لعرفات في مخيمي نهر البارد والبداوي امتداداً الى قرى أقضية عكار حيث توجد قواعد لفتح. وشارك بالقصف، اضافة الى مراكز المدفعية في الضنية وعكار، المدفعية وراجمات الصواريخ المتمركزة في قضاء الكورة ببلدات كفر حزير ـ عابا ـ بشمزين ـ عفصديق ـ دير مار يعقوب ودده.

وأدى هذا القصف الى توقف اذاعة صوت فلسطين عن الإرسال بعد أن أصيب عمود الإرسال الذي كان مركزاً في محلة الغرفة على قمة جبل تربل بقذيفة، وبدأت القوات المهاجمة تقدمها على نحو ٣ محاور: الأول من المحمرة ـ ببنين ـ العبدة باتجاه نهر البارد في محاولة لتطويقه، والثاني من مراكز جنوب طريق طرابلس ـ سير الضنية باتجاه جبل تربل الذي يشرف على مخيم البداوي. والثالث من بلدة عدوي باتجاه مركبتا وبلدة المنية في محاولة لقطع الطريق بين المخمين.

وفي الثالثة والنصف بعد الظهر، توقف الهجوم الذي بدأه المنشقون وحلفاؤهم باتجاه نهر البارد انطلاقاً من منطقة ببنين والمحمرة والعبدة، بعد أن تمكنوا من إحراز بعض التقدم فيها استمر الهجوم في كل المواقع المواجهة في سفح جبل تربل الجنوبي حول القرى المنتشرة على جهتي طريق طرابلس ـ سير الضنية بدءاً بالقبة ومروراً بقرى الفوار والعيرونية وعلما والرميلة وبيت عوكر ورشعين وحيلان وفيسوق وتربل.

وكانت قوة من جيش التحرير الفلسطيني ـ لواء حطين ـ قد تقدمت نحو جبل تربل بعد أن اجتازت قرية علما مما دفع المنشقين الى الإعلان عن سقوط جبل تربل، لكنه تبين فيها بعد أن هذه القوة التحقت بالموالين لعرفات نتيجة اتصالات سابقة معها.

اليوم الثاني: هجوم على علما والفوار

وشهد اليوم الثاني من «حرب الشمال» اشتباكات عنيفة بكافة أنواع الأسلحة وتبادلا للقصف خلف مزيداً من الضحايا البشرية واضراراً مادية. وشن المتمردين هجوماً بالدبابات على موقعين للموالين في الفوار وعلما حيث دارت معارك بالسلاح الأبيض وتقدموا من عدوي نحو مركبتا والمنية لأحكام الكماشة على مخيم نهر البارد وفي الليل أعلنت مصادر المتمردين أن قواتهم تمكنت من تطويق مخيم نهر البارد بعد أن سدت مختلف الطرق المؤدية اليه، وأضافت هذه المصادر أن الطريق بين المخيمين قد قطعت عند محلة عرمان وأن بلدات الفوار وظهور علما والعيرونية في السفح الجنوبي ـ الغربي لجبل تربل أصبحت تحت سيطرة قواتها.

وفي الثامنة مساء تم التوصل الى اتفاق على وقف اطلاق النار في مخيم نهر البارد، من أجل اخلاء القتلى والجرحى، بعد دعوة عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير «فلسطين»، أبو الطيب تلت اعلانه عن مقتل مسؤول الجبهة في المشال، أبو مصطفى. غير أن الإتفاق لم يطبق.

المتمردون يدخلون مخيم نهر البارد في اليوم الثالث

وفي اليوم الثالث (٥/ ١١/ ١٩٨٣)، تمكن المتمردون من دخول بعض انحاء مخيم نهر البارد بعد اختراق مواقع المؤيدين الذين بدأوا بالإنسحاب الى مخيم البداوي. أما على جبهة تربل الجنوبي والغربي، فقد جرت اشتباكات ومواجهات بالسلاح الأبيض بين الطرفين. وذكر أن طاقماً من جيش التحرير الفلسطيني مع دبابتين انضم الى مؤيدي عرفات ووصل الى مخيم البداوي. بينما أعلن المتمردون في بيان أذيع من دمشق أنهم «احتلوا منطقة» «الفوار» التي كان يسيطر عليها الموالون لعرفات والتي تطل على مخيم البداوي من الناحية الشرقية».

وتخلل هذه المعارك انذار قيل أن المهاجمين وجهوه في الثالثة بعد الظهر الى الموالين لعرفات بوجوب الإستسلام وتجنيب المدنيين في المخيم المزيد من الضحايا والخراب.

وفي المقابل أكدت مصادر موالية لعرفات في طرابلس أن الإستسلام غير وارد وأن المعركة الحقيقية لم تبدأ بعد ومخيم البداوي ليس كمخيم البارد، فهو مجموعة من التحصينات والمواقع المترابطة، وأن اسقاطه ليس سهلاً، وان لم يكن مستحيلا».

ونفت هذه المصادر ما روج عن مغادرة عرفات مركز قيادته في البداوي، وأكدت أنه في المخيم «يقود معركته في رد المعتدين».

وفي الثالثة بعد الظهر نشطت نيران المهاجمين على مواقع الموالين في مخيم البداوي الذي انصبت عليه أفواه المدافع من كل عيار، وقابلهم رد عنيف استهدف القوى المنشقة وآلياتها، وتطايرت القذائف في كل اتجاه، وأوقعت مزيداً من الضحايا المدنيين في أطراف طرابلس وزغرتا وقراها والمناطق المحيطة بالداوي.

وشهدت منطقة الفوار معارك ضارية، إذ شنت عليها قوات المتمردين هجمات عنيفة ومتوالية. كذلك شهد محور الخط الساحلي لجهة المنية اشتباكات عنيفة، وتردد أن المتمردين وصلوا الى منشآت النفط وسيطروا على بلدة دير عمار. ودارت اشتباكات عنيفة في هذه المنطقة.

وفي المساء شوهدت سيارات «جيب» لمؤيدي عرفات تنقل مدافع وسلاحاً وذخائر متوجهة من مخيم البداوي الى الميناء، مما دفع الأهالي الى النزوح نحو طرابلس.

وفي منطقة البحصاص، وقعت اشتباكات بين القوات السورية من جهة ومسلحي «حركة التوحيد الإسلامية» من جهة أخرى تبادل خلالها الطرفان القذائف المدفعية بين الهيكلية حيث المواقع السورية والبحصاص وجوارها حيث تتمركز «حركة التوحيد». وبعد فترة قصيرة توترت الأجواء في محلتي أبي سمرا والسلثة وأقدم المسلحون على بناء المتاريس. كما سجّل اشتباك بين «حركة التوحيد» وحاجز سوري في مجدليا (قضاء زغرتا).

وفي اليوم الرابع من المعارك، احتل المتمردون مخيم نهر البارد، وتقدمت قواتهم باتجاه مخيم البداوي، حيث وصلت الى منشآت النفط. وشوهدت الطائرات المروحية السورية في حركة متواصلة بين تلال بحنين والريحانية والعبده والأراضي السورية، حيث عملت على نقل القتلى والجرحى الى المستشفيات والمستوصفات.

وبعد هدوء نسبي أعقب سقوط المخيم، تجدد القتال على محاور مخيم البداوي، إذ فتحت أفواه المدافع الثقيلة والدبابات وراجمات الصواريخ وأمطرت مواقع عرفات المتقدمة بمئات الأطنان من الحمم ودارت مواجهات شرسة بين مواقع الفوار والعيرونية وتلال مخيم البداوي المشرفة على البحر من جهة ومواقع المنشقين الجديدة على الطريق الساحلية، أي بين منشآت النفط، ودير عمار، والحشود الجديدة المواجهة للفوار والعيرونية في تلال علما وسفح جبل تربل من جهة أخرى.

اليوم الخامس: بداية معركة البداوي

وفي اليوم الخامس (٧/ ١١/ ١٩٨٣) على «حرب الشمال»، بدأت معركة مخيم البداوي وهو المعقل الأخير للموالين لعرفات، فأحكم المتمردون الطوق على المخيم وركزوا هجماتهم على خطي الدفاع في الفوار والعيرونية اللذين باتا على وشك السقوط وسبق تحرك المتمردين قصف مدفعي وصاروخي لم يشهد له مثيل من قبل على المخيم وضواحيه وتردد أن القذائف تتساقط بوتيرة ٦٠ كل دقيقة وشارك في القصف مدافع بعيدة المدى من مواقع في الكورة، خصوصاً من ضهر العين ورأس مسقا.

وتبع هذا القصف الذي بدأ منذ السادسة صباحاً معارك عنيفة استمرت حتى الأولى بعد الظهر أعلنت بعدها مصادر عرفات أن قواته تمكنت من رد هجوم مثلث للقوات السورية وجماعة «ابو موسى» وجيش التحرير الفلسطيني شن عليها من محاور طريق سير ـ الفوار وطريق القبة ـ مجدليا عبر منطقة المساكن الشعبية ومن قمة جبل تربل في اتجاه بلاط علما والكسارات.

وعند محور دير عمار ـ مصفاة النفط حيث لا تزال النار مشتعلة في الخزانات، ترافق هجوم مواز للهجوم الأول، وامطر مواقع عرفات في المخيم بقذائف الدبابات وراجمات الصواريخ، ودارت هناك معركة عنيفة لم تسفر عن أي تقدم ملحوظ لقوات المتمردين. ورد موقع الموالين في المحجر الصحي في ميناء طرابلس بالقذائف الصاروخية والمدافع المضادة على تجمعات المهاجمين في جبل تربل. كما تبادلت المواقع في الملعب البلدي ورأس الصخر رمايات المدفعية الغزيرة مع مرابض المدفعية في ضهر العين ورأس مسقا في الكورة.

ومع توقع سقوط مخيم البداوي بعد هذه الهجمات العنيفة والقصف الشديد، توجهت انظار المراقبين الى طرابلس إذ بدأت القوات الموالية لعرفات تصل اليها تباعاً على أنها خط أخير... وفعلاً نشط عرفات منذ الصباح في اعداد المقاومة داخل عاصمة الشمال، فتفقد اتجاهها القديمة ومواقع مؤيديه الفلسطينيين والمحليين في ترحك واضح لتنظيم آخر عمل عسكري ضد المنشقين وحلفائهم. وكانت ملامح هذه المقاومة ظهرت منذ مساء الأحد خلال الإحتكاكات بين مسلحي

«حركة التوحيد الإسلامي» ومراكز «الردع» عند مداخل المدينة في البحصاص والشلفة وشارع الأرز في القبة، وتوجت أمس باشتباكات استعملت فيها أسلحة متوسطة وقاذفات «آر. بي. جي» بين ساحة القبة وحواجز «الردع» استمرت نحو ساعتين.

القصف يصيب طرابلس ويحرق باخرة تجارية

اليوم السادس (٨/ ١١/ ١٩٨٣) من «حرب الشمال» عرف هدوءاً نسبياً في الصباح تخلله انذار وجهه المتمردون على زعامة عرفات الى مؤيديه بمغادرة مخيم البداوي وتجنيب المدنيين الفلسطينيين المزيد من الضحايا والدمار.

وتجددت الإشتباكات في الحادية عشرة، وعنف القصف بين مواقع القوات المتمردة ومواقع الموالين في المحجر الصحي وسواه من مواقعهم في طرابلس وطالت القذائف منطقة المرفأ، حيث أصيبت باخرة محملة بالإسفلت وشوهدت النيران تلتهمها، ومنطقة أبي سمرا. كما تركز القصف على محلة الزاهرية قرب مكتب عرفات وعلى ثكنة الجيش اللبناني مما تسبب في مقتل جنديين وجرح ٥ آخرين.

وجرت محاولات تقدم باتجاه مخيم البداوي الذي يصفه المراقبون بأنه بحكم الساقط عسكرياً بعدما تمكن المتمردون من الوصول الى منطقة الكسارات والسيطرة على الطريق بين منشآت النفط وموقع العيرونية. وهو الذي يتحكم بكل المعابر الشمالية الى المخيم.

ونقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» عن رئيس منظمة التحرير بعد جولة تفقدية في البداوي أن المخيم لا يزال تحت سيطرة الموالين على رغم الهجمات التي تعرض لها. وأوضح أن المخيم تعرض نهاراً لأربع هجمات ردها كلها و«اسرنا ٤ دبابات ودمرنا ٩ أخرى و١١ عربة مدرعة وأسرنا ٣٤» من المهاجمين.

وأكد السيد خليل الوزير (ابو جهاد) نائب القائد العام للقوات الفلسطينية الذي رافق عرفات في جولته «ان السوريين يحاولون أخذ المخيم منذ ٣ أيام، لكنهم لم ينجحوا». وقال أن الموالين أسروا خلال هجوم للمتمردين أحد القادة العسكريين لجيش التحرير الفلسطيني التابع لسوريا، مشيراً الى أن أعنف الهجمات كانت من جهة مجدليا حيث تقوم قاعدة سورية كبيرة.

واستولى المتمردون على محطة اذاعة «صوت فلسطين» وبثوا منها بيانات تحمل على «الرمز العرفاتية» وتدعو الى «طرد المفسدين والمنحرفين ليس فقط من البارد والبداوي ولكن من مدينة طرابلس كلها».

وفي اليوم السابع: وقف اطلاق النار ينهار بعد ٦ أيام

وفي اليوم السابع (٩/ ١١/ ١٩٨٣) من حرب الشمال، استمرت القوات المتمردة بالضغط على المواقع الموالية لعرفات في الفوار والعيرونية وجوار المستشفى الحكومي وثكنة الجيش في القبة ومنطقة المنكوبين وتلال مخيم البداوي المشرفة على مصفاة النفط، متوخية اسقاطها بعدما بدت هذه المواقع ضعيفة تحت الضغط العنيف الذي تحملته طوال ٦ أيام. لكن المعارك لم تسفر عن حصول تقدم ميداني للمتمردين.

وفي الليل، أعلن ناطق باسم رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنه تم الإتفاق على وقف النار ابتداء من التاسعة مساء. وأكد الناطق باسم المتمردين محمود اللبدي أن فريقه «مستعد لاحترام الإتفاق».

ووقف النار في شمال لبنان الذي أعلنت قمة مجلس التعاون الخليجي الوصول اليه، كان مقرراً أن يبدأ في الثانية والنصف بعد ظهر اليوم السابع لكنه لم يحترم لا من الموالين لعرفات وحلفائهم ولا من المتمردين على زعامته وحلفائهم.

بعد وقف اطلاق النار الذي أعلن بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٨٣، جرت اشتباكات متقطعة بين القوات الموالية للسيد ياسر عرفات والمتمردين على زعامته. واستمر الوضع على هذه الحال حتى تاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٣ حين انهار وقف النار وعادت الحرب الى شمال لبنان عنيفة مع هجوم شنه المتمردون وحلفاؤهم على القطاع الشمالي من مخيم البداوي، وراحت دائرة القصف المدفعي والصاروخي تتسع لتشمل أحياء مدينة طرابلس وضواحيها قبل أن تتحول الإشتباكات العنيفة بالأسلحة الثقيلة تراشقاً مساء.

الأنباء تضاربت عن مدى التقدم الميداني للمتمردين الذين أكدوا أنهم قطعوا مئات الأمتار عند المدخل الشمالي للبداوي المعقل الأخير المحاصر للموالين. وصرح ناطق باسم المتمردين أن هؤلاء اجتازوا الحدود الشمالية للمخيم من جهة مصفاة طرابلس واحتلوا مقر الـ«١٧» الفرقة الأمنية التابعة لعرفات، وحاصروا ظهراً مقر الكفاح المسلح الفلسطيني داخل المخيم.

أما الموالون فقالوا أنهم كانوا لا يزالون حتى الظهر يسيطرون سيطرة تامة على المخيم بعدما ردوا الهجوم الصباحي وشنوا هجوماً مضاداً».

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» عن ناطق فلسطيني موال لعرفات أن المتمردين شنوا هجوماً منذ السابعة صباحاً على البداوي وحي القبة في طرابلس. وأوضح أن الهجوم الذي شاركت فيه القوات السورية والليبية سبقه قصف عنيف على البداوي والطرق المؤدية اليه وأن القصف طاول احياء القبة والتبانة والمنكوبين في طرابلس.

وأعلن الناطق لاحقاً أن الموالين في البداوي شنوا هجوماً مضاداً وتمكنوا من رد القوات المهاجمة حتى المصفاة بعد معارك ضارية. وأشار الى أنه خلال هذه المعارك جرح السيد أحمد جبريل الأمين العام لـ«القيادة العامة» والعقيد غازي كنعان رئيس الإستخبارات السورية في لبنان وقتل العميد صالح المعاني قائد قوات «الصاعقة»، لكن مصادر المتمردين نفت هذه المعلومات ووضفتها بأنها لا أساس لها.

وتحدثت انباء من الشمال عن مقتل ٧٠ شخصاً على الأقل وجرح أكثر من ١٥٠ آخرين خلال المعارك ومن جراء القصف الذي استخدمت فيه المدافع من عيار ١٥٥ و١٢٢ و١٣٠ ميلليمتراً وراجمات الصواريخ. وكان الموالون يردون بصواريخ «غراد» من داخل طرابلس على مواقع المتمردين في التلال المجاورة.

وروى شهود عيان أن الموالين قصفوا للمرة الأولى المنطقة المحيطة بمقر القوات السورية لمنطقة طرابلس جنوب المدينة.

هجمات من جميع المحاور على البداوي

وفي ١٦ تشرين الثاني بدأت الدبابات التي يستخدمها المتمردون وحلفاؤهم في الساعة الثامنة هجوماً من محور طريق العيرونية ـ المصفاة في موازاة هجوم آخر من جوار المستشفى الحكومي وثكنة الجيش. يقابلهما هجوم من مخفر الدعتور ـ مفترق دير عمار، فالتقت القوات المهاجمة الساعة العاشرة في ملعب كرة القدم في الطرف الشمالي من المخيم، فيما دخلت طلائع المحور الثالث من الجهة الجنوبية انطلاقاً من منطقة المنكوبين.

وفي هذه الأثناء واجهت القوات المنشقة مقاومة متفاوتة بين الشدة والتراخي، خصوصاً في مواقع آثر فيها المقاتلون الإنسحاب الى طرابلس بعدما دعتهم القوات المنشقة بواسطة مكبرات للصوت الى تسليم السلاح. وقرابة الظهر، كان كل شيء قد هدأ في المخيم، وتمكن عدد كبير من المقاتلين الموالين من الإنسحاب الى طرابلس.

وفي الأولى بعد الظهر، انسحب الموالون من المخيم نحو طرابلس ودخله أبو موسى وأحمد جبريل. وفي ١٧ تشرين الثاني، انتقلت المعركة عند المدخل الشمالي لمدينة طرابلس، فأصبحت الطريق الدولية بين طرابلس وبين بلدة دير عمار خط التماس الجديد بين مواقع القوات الموالية لرئيس منظمة التحرير في منطقة بساتين طرابلس والحارة الجديدة والملولة المتاخمة للبداوي، وبين مواقع القوات المعارضة في منطقة المنكوبين.

وقد دارت اشتباكات متقطعة على هذه المحاور كما استمر تبادل القصف بين الطرفين المتصارعين.

قوات عرفات تسترد مواقع في البداوي

وفي ١٨ تشرين الثاني، تمكنت القوات الموالية لعرفات من استعادة الشطر الجنوبي من مخيم البداوي ومنطقة البداوي، وبذلك أبعدت قوات المنشقين على زعامته لحركة «فتح» عن مدينة طرابلس.

في الساعات الأولى من الفجر، فاجأت قوات عرفات المنشقين بهجوم معاكس على مخيم البداوي والتلال المحيطة به. وفي الصباح أعلن عرفات أنه «استعاد ما خسره من المخيم في اليومين السابقين»، مؤكداً «أن قواته لن تغادر مخيم البداوي» وأن الموالين له وسعوا منطقة وجودهم داخل المخيم.

وفي المقابل أعلن المنشقون أن قواتهم صدت محاولات للهجوم المعاكس على المخيم والمواقع المحيطة به، وأنهم يسيطرون «سيطرة تامة على المخيم والمناطق المحيطة به». وذكرت بلاغاتهم «أن هجمات القوى الموالية لعرفات باءت كلها بالفشل» وأن قواتهم «لاحقت فلول عرفات والموالين له وأمسكت بعدد كبير منهم».

ولكن يبدو أن هجوم الموالين المعاكس لاسترجاع البداوي فاجأ المنشقين الذين كانوا يستريحون في مواقعهم بعد اسقاط المخيم ظهر الأربعاء، فدارت معارك مواجهة في محيط البداوي خصوصاً حول المستشفى الحكومي ومنطقة المنكوبين، وتمكنت قوات عرفات من دفع المنشقين عن الطريق الساحلية بين مستديرة الملولة وبلدة البداوي حتى منشآت النفط، ومن هناك تحولت القوات المهاجمة نحو المخيم وتمكنت من احتلال قسم كبير منه. كذلك اسقطت مواقع المنشقين عند التلة رقم ١٧

وجوار مستشفى الهلال الأحمر، وسيطر الموالون على ميتم الجمعية الخيرية الإسلامية في المخيم، حيث توقفت اسلحتهم الثقيلة، فيما تقدمت عناصرهم ٣٠٠ متر وراء هذه النقطة.

وصبت الراجمات والمدافع الموالية المحمولة والثابتة في مواقعها في المحجر الصحي وبساتين السقي والملعب البلدي حممها على مواقع المنشقين في الفوار وبلدة العيرونية. وعندما استفاق المنشقون من المفاجأة بدأت المدافع تتساقط على المخيم ومواقع عرفات الجديدة التي احتلتها قواته، من المدافع البعيدة المدى وذلك على مدى عشر ساعات. وهكذا دار القتال حامياً جداً حتى الثامنة صباحاً، خصوصاً بين الخامسة والثامنة وكان نصيب طرابلس اضعاف ما سقط على مواقع القتال من لهب وحمم، تركزت في قساوتها على حي الزاهرية خصوصاً وعلى التبانة والملعب البلدي والميناء. وطاولت قذائف متفرقة انما غزيرة احياء المدنية التي خلت شوارعها تماماً إلا من سيارات الإسعاف ناقلة القتلى والجرحى.

واستمر القصف حتى الرابعة بعد الظهر عندما هدأ قليلاً متيحاً للأهالي في الملاجيء أن يلتقطوا أنفاسهم قليلاً. غير أن التراشق عاد متقطعاً منذ الخامسة والربع واستمر حتى ساعة متقدمة من الليل وبات الناس في جحورهم يترقبون الغد متخوفين من الأدهى.

٥ آلاف قذيفة بيوم واحد على طرابلس

وقد قدر مسؤول أمني في طرابلس عدد القذائف التي سقطت على احياء المدينة بأنها زادت على ٥ آلاف قذيفة، وأن نحو ١٨ مدنياً قتلوا في منازلهم و٤٧ آخرين أصيبوا، كما دمرت القذائف مركز الهاتف في التبانة وعطلت الأجهزة وغرف التجارب، مما أدى الى انقطاع الإتصالات بالتبانة والقبة. وقد اصابت احدى القذائف منزل السيد معن كرامي شقيق الرئيس كرامي في السويقة فتضرر.

وفي ١٩ تشرين الثاني، تواصلت الإشتباكات العنيفة والمعارك الإقتحامية بين الموالين والمتمردين في محاور مخيم البداوي، وترافقت مع قصف مدفعي وصاروخي عنيف زاد في تفاقم الوضع المأساوي في مدينة طرابلس التي عاشت لليوم الثاني على التوالي تحت رحمة القذائف المتنوعة. وتركز القصف على احياء الزاهرية وباب التبانة، وطاول احياء سكنية أخرى، فيما انهمرت قذائف لا تحصى على منطقة الميناء فأصيبت مستودعات الخسب وخزانات الوقود اصابات مباشرة واشتعلت فيها النيران، كذلك اصيبت ثلاث سفن راسية.

وفي السابعة مساء دارت اشتباكات بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة بين مواقع الطرفين في البداوي. وتساقطت القذائف من جبل تربل على المرفأ فاشتعلت ٣ بواخر أخرى فضلاً عن عدد من «الشالونات» التي تنقل الأخشاب من البواخر الى الأرصفة. ولوحظ أن النار تقترب من العنابر، وقد اضاءت الميناء والمدينة على رغم انقطاع التيار الكهربائي عن معظم الأحياء والشوارع.

وفي العاشرة تعرضت مناطق المحجر الصحي وسقي طرابلس والملولة والتبانة اضافة الى منطقة البداوي ومفترق دير عمار، كما تعرض جبل تربل لقصف من مواقع الموالين في طرابلس. وفي ساعة متقدمة من الليل كان القصف لا يزال مستمرا.

وأفادت مصادر فلسطينية موالية أن قوات عرفات تمكنت أمس من صد هجومين للمتمردين. وقالت أن هؤلاء حاولوا التقدم تساندهم قوات من المشاة والمدرعات على الطريق الساحلية في اتجاه بلدة البداوي ومنطقة المنكوبين جنوب غرب المخيم، كذلك حاولوا التقدم على محور القبة عبر بعل محسن.

المتمردون يردون بهجوم على البداوي والمنكوبين

وفي ٢٠ تشرين الثاني، تمكن المتمردون بعد هجوم على ٣ محاور من احتلال مواقع الموالين في بلدة البداوي ومحلة المنكوبين. وقد رافق هذا الهجوم تراشق عنيف بين مواقع المتمردين في الفوار والعيرونية والقبة وتلال مخيم البداوي ومواقع الموالين داخل طرابلس. وطاول القصف كل احياء المدينة مع تركيز على التبانة والزاهرية حيث اصيبت المباني التي يتخذ عرفات منها مقراً له ولقيادته.

وبدأ المتمردون تقدماً بآلياتهم الى مستديرة الملولة داخل المدينة واطلقوا هجمات منها الى الأحياء المجاورة.

وأكد بيان للمتمردين «أن قوات الإنتفاضة تلاحق جماعة عرفات الى داخل مدينة طرابلس في اتجاه التبانة والزاهرية

والأسواق الداخلية»، فيما أعلن عرفات أن قواته ردت هجومين على مواقعها، مكرراً اتهام «السوريين والليبيين» بأن في نيتهم «تدمير» طرابلس.

ومع وصول اليات المتمردين الى الملولة تحولت سطوح البنايات المجاورة متاريس لراجمات الصواريخ ومرابض المدفعية وباتت الشوارع مسرحاً للشاحنات المتنقلة التي تحمل الراجمات والمدافع المباشرة.

ورافقت هذه العمليات الحربية اشتباكات بين «حركة التوحيد الإسلامي» في ابي سمرا و«قوات الردع» في محلة الشلفة، وبين «التوحيد» في رأس الصخر و«الردع» في البحصاص. كذلك سجل تراشق بين التبانة وبعل محسن عقب اطلاق نار غزير في طرابلس اثر اشاعة عن وفاة الرئيس حافظ الأسد.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» عن ناطق فلسطيني أن وحدتين من لواء «حطين» التابع لجيش التحرير الفلسطيني والذي تسيطر عليه سوريا اشتبكت مع قوات سورية شمال طرابلس بعدما رفضت أوامر بقصف مخيم البداوي والمدينة.

وقف اطلاق نار جديد

وفي ٢١/ ١١/ ١٩٨٣، تواصلت الإشتباكات عنيفة عند مداخل طرابلس خصوصاً بعدما تمكن المتمردون من الوصول الى ساحة القبة المشرفة على طرابلس وحيث احد مراكز «حركة التوحيد الإسلامي»، فيما يبدو أن الهدوء الذي ساد صباحاً بعد معارك استمرت ٧٢ ساعة كان نتيجة اتفاق على وقف اطلاق النار بين الطرفين إذ أعلن كل طرف ذلك من جانبه، وقد استفادت طرابلس من ذلك فتوقف قصفها بينما استمرت الإشتباكات على المحاور، وأخذ المتمردون يقتربون أكثر فأكثر من طرابلس ويشددون الخناق على منطقة التبانة.

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات أعلن ليلاً الموافقة على المبادرات لوقف اطلاق النار، فيما سبقه بلاغ لقيادة المتمردين أكد الموافقة على وقف النار من طرف واحد ابتداء من الأولى بعد الظهر.

على رغم ذلك، استمرت الإشتباكات بين الطرفين متقطعة. وفي ٢٣ تشرين الأول، وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار يطلب من الأطراف المتنازعة في شمالي لبنان قبول وقف اطلاق النار وتسوية خلافاتهم سلمياً.

وفي ٢٥/ ١١/ ١٩٨٣، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، ونظيره السوري عبد الحليم خدام أن طرفي الصراع الفلسطيني وافقا على وقف ثابت لاطلاق النار في شمالي لبنان وحل الأزمة الفلسطينية «بالحوار السياسي والوسائل السلمية» وخروج جميع المسلحين الفلسطينيين من مدينة طرابلس وضواحيها.

وكلفت هيئة التنسيق العليا في طرابلس برئاسة الرئيس رشيد كرامي تنفيذ وقف النار ومغادرة المسلحين الفلسطينيين وفق ترتيبات تضعها الهيئة. وتم الإتفاق على أن يجري التنفيذ في فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ ابلاغ الترتيبات التي تضعها هيئة التنسيق العليا.

تحرك الرئيس كرامي

أما فيما يتعلق بترجمة هذا الإتفاق على الأرض، فقد ظهرت بعض الإعتراضات من المعنيين بالأمر. فبعد موافقة عرفات والمتمردين على الإتفاق السوري - الفلسطيني، عاد الطرفان ووضعا شروطاً، كل من جانبه، وقدما اعتراضات عديدة أدت الى تأخير تنفيذ الإتفاق. ففي ٢٧ تشرين، أعلن أبو موسى أن رجاله لن ينسحبوا من المخيمات الفلسطينية قرب طرابلس على الرغم من الإتفاق الذي وقع في دمشق - وفي اليوم التالي أوضح ياسر عرفات أنه لن يغادر طرابلس وفق الإتفاق السوري - السعودي إلا بعد وصول قوات عربية الى المدينة للإشراف على الإنسحاب.

ورد كرامي على اعتراض عرفات فقال بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني «أن قوة لبنانية نحن بصدد تشكيلها ستشرف على تنفيذ الإتفاق.

وبتاريخ ٣٠ تشرين الثاني، شنت وسائل الإعلام السورية حملة عنيفة على رئيس منظمة التحرير واتهمته «بمواصلة السعي لنسف الإتفاق السوري - السعودي». كما حذرته من أنها لن تقف بعد الآن موقف اللامبالاة ازاء الحملات التي يديرها بنفسه ضد سوريا».

وفي ١ كانون الأول طالب عرفات بأن تتولى قوات من الأمم المتحدة الإشراف على عملية انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من طرابلس والمناطق المحيطة بها واقترح ابو عمار بأن تتم عملية الإنسحاب عبر ست بواخر تنطلق دفعة واحدة

من مرفأ طرابلس وهي تقل المقاتلين وترفع علم الأمم المتحدة.

وفي اليوم ذاته تسلمت اللجنة السياسية المنبثقة من «هيئة التنسيق» الشمالية الجواب الرسمي من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات جواباً على رسالة الرئيس رشيد كرامي.

وكشف الناطق الرسمي باسم عرفات السيد احمد عبد الرحمن ما تضمنته الرسالة الجوابية فقال: «أن ابو عمار يصر على ضمانات كافية لتأمين سلامة قواته الموجودة في طرابلس خلال انسحابها من مواقعها الى المرفأ ومنه الى السفن للإبحار».

وأشار الى «أن عرفات يأمل في اعادة المقاتلين الى البقاع، ولا سيما منهم الذين جاؤوا من هناك بعدما دفعتهم القوات المنشقة الى مساعدة السوريين».

وأكد أنه في حال رفض سوريا عودتهم الى البقاع «سيطلب عرفات الى السعودية وسوريا البحث مع دول عربية أخرى لاستقبال هؤلاء المقاتلين».

أما عدد المقاتلين المطلوب ترحيلهم عن طرابلس قال عبد الرحمن أنه «يزيد على ٥ آلاف» موضحاً أن موعد الإنسحاب «مرتبط بالسوريين، وهم يستطيعون تعيين الموعد متى رغبوا، لكن التنفيذ يتطلب تأمين السفن وقوات المراقبة ويجب أن يجري برعاية قوة من الأمم المتحدة» وشدد على أن عرفات يصر على أن تتولى الأمم المتحدة رعاية هذه العملية وتتحمل مسؤولية الأمن خلالها».

وختم أن عرفات سأل رئيس هيئة التنسيق عن الجهة التي ستحل في طرابلس بعد انسحاب القوات الموالية.

موافقة مجلس الأمن والترحيل بحراً

وفي ٣ كانون الأول، وافق مجلس الأمن بالإجماع على السماح للفلسطينيين الموالين للسيد عرفات بمغادرة مدينة طرابلس على متن سفن ترفع علم الأمم المتحدة. وكان قد تقدم بهذا الطلب مراقب منظمة التحرير في الأمم المتحدة زهدي الطرزي. وأوضح بيريز دي كويار، أمين عام الأمم المتحدة، أن الترحيل سيتم الى تونس وعدن وذكر «أن عملية الترحيل ستتم بواسطة خمس سفن ستنقل على متنها أربعة آلاف مقاتل من بينهم، على الأرجح، ألف من الميليشيات، سوف ينقلون اسلحتهم الشخصية فقط».

وفي ٤ كانون الأول ابلغ كرامي عرفات بأنه يعمل على اعداد برنامج تفصيلي لإجلاء المقاتلين الفلسطينيين من طرابلس مدعوماً بالضمانات التي طلبها رئيس منظمة التحرير، وتشكيل القوة الأمنية التي ستشرف على عملية الإنسحاب. وفي اليوم التالي، افيد في طرابلس عن اتصال عرفات باحدى شركات البواخر اليونانية واشتجار خمس سفن لنقل قواته. وأعلن كرامي من كهته أن عملية الإنسحاب أصبحت واضحة وأن الإعلان عنها لن يطول كثيراً. وأكد أنه «بعد الضمانات الأمنية التي اعطيناها ليس هناك من خطر على المقاتلين المغادرين. سواء ضمن الأراضي اللبنانية أو في مياه لبنان الإقليمية».

وفي ٧ كانون الأول، صرح الرئيس كرامي أن برنامج اجلاء الموالين أعد ونقل الى عرفات وابو صالح. وأن مهلة الأسبوعين التي حددها الإتفاق لبدء تنفيذ الإجلاء بدأت. لكنه رفض اعطاء أي تفصيل عن سير العملية. وأفادت مصادر هيئة التنسيق أن عرفات ابدى تحفظاً حول بند يتعلق بما سمي الإنسحاب المتزامن» بين قواته وقوات المنشقين، معتبراً أن عودة المنشقين باسلحتهم من محيط طرابلس الى مخيمي البارد والبداوي تشكل انسحاباً من جانب واحد وتقطع الطريق على عودة المدنيين الفنسطينيين الموالين الى المخيمين.

وفهم أن عرفات اعتبر أن ترتيبات الإنسحاب كما أعدت لا تحل المشكلة، وأنه يرى أن تعمل «هيئة التنسيق» بالإتفاق مع سوريا والسعودية على اعادة المسلحين المنشقين الى منطقة البقاع، من حيث أتوا، وابعادهم عن المخيمين ليتسنى لجميع المدنيين الفلسطينيين العودة الى المخيمات، وبذلك يزوال الخطر عن مدينة طرابلس.

اسرائيل تدخل على الخط

وفي هذا الوقت بالذات، دخلت اسرائيل على الخط لعرقلة الحل الذي وضع في دمشق.

ففي ٨ كانون الأول، أدان رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير الأمم المتحدة لدعمها عملية خروج عرفات وقواته من طرابلس وقال: «من العار على الأمم المتحدة التي تهدف الى حماية السلام أن تقدم حمايتها الى منظمة ارهابية كهذه». وفي اليوم ذاته رفض الأمين العام للأمم المتحدة طلباً من اسرائيل لسحب السماح لمقاتلي عرفات بمغادرة طرابلس موضحاً أن هذا السماح الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع منح «لأسباب محض انسانية».

وفي ٩ كانون الأول، شنت البحرية الإسرائيلية عند الثالثة فجراً هجوماً ضد قاعدة تابعة لحركة «فتح» تقع في المحجر الصحي البيطري القريب من مرفأ طرابلس. وقالت معلومات امنية أن بارجة بحرية اسرائيلية ترافقها خمسة طرادات تشكيل من الطائرات المروحية اقتربت من ميناء طرابلس وقامت بقصف عنيف على الميناء وعلى أحد المواقع شمالي الميناء اسفر عنه سقوط قتيل وثلاثة جرحى.

وأدت العملية الإسرائيلية الى تعقيد ترتيبات خروج المقاتلين إذ طلبت اليونان ضمانات امنية لتولي سفن يونانية عملية الجلاء.

وفي ١٠ كانون الأول، تعرضت مواقع فلسطينية في حي الزاهرية والملولة ومناطق البساتين لهجمات بحرية اسرائيلية جديدة لم تسفر عن وقوع ضحايا، وجاء في بيان لمنظمة التحرير أن مدمرة وزورقين حربيين اسرائيليين هاجمت ميناء طرابلس بالصواريخ والرشاشات الثقيلة، وخاضت القوات الفلسطينية معركة معهم استمرت زهاء ساعتين. لكن اسرائيل نفت خبر قيامها بعملية عسكرية جديدة. وكشفت في اليوم التالي أنها لم تعط أية ضمانات لخروج عرفات من طرابلس مكررة معارضتها لرعاية الأمم المتحدة هذه العملية. وأعلن عرفات في اليوم ذاته أنه حصل على ضمانات «محلية» لعملية الجلاء، لكنه طالب سوريا والسعودية اللتين رعتا اتفاق وقف اطلاق النار، ضمان حمايته في خروجه من طرابلس من هجوم اسرائيلي قد يستهدفه لدى تجميع قواته قبل الرحيل.

اميركا تدعو الى الإنسحاب بسلام

وفي ١٣ كانون الأول، شنت البحرية الإسرائيلية غارات جديدة ضد مواقع الموالين لرئيس منظمة التحرير في اطار تحركها لعرقلة عملية انسحابهم من المدينة، فيما دعت الولايات المتحدة اسرائيل الى السماح بأن تتم عملية الإنسحاب «بسلام». وجاء ذلك في وقت اقترح الموالون الإنسحاب عبر الأراضي السورية، واعطى المعارضون عرفات مهلة حتى ٢١ كانون الأول الجاري للإنسحاب من طرابلس.

وقد شمل القصف الإسرائيلي مواقع سورية على الطريق الساحلية وفي منطقة الكورة ـ وأكدت وكالة «وفا» أن أحد الزوارق الإسرائيلية أصيب اصابة مباشرة واشتعلت فيه النار.

وفي ١٤/١٢/١٩٨٣، أكد عرفات «أن كل شيء بات جاهزاً لرحيلنا»، لكنه ذكر أن السفن الحربية الإسرائيلية التي تحاصر طرابلس قصفت مرة جديدة مواقع للموالين للمرة الثانية خلال يومين. وفي القدس، قالت «وكالة الصحافة الفرنسية» في تحليل لها أنه إذا كان عرفات مستعداً لمغادرة طرابلس، فان اسرائيل في المقابل ليست مستعدة رسمياً بعد لترك رئيس المنظمة أن يرحل مع الموالين له عن المدينة.

ونقلت عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تل أبيب لم تتلق أي طلب من الولايات المتحدة أو فرنسا أو اليونان أو أي بلد آخر من أجل عدم اعتراض عرفات والموالين في البحر بعد مغادرتهم طرابلس.

كذلك نفى موشي أرينز وزير الدفاع نفياً قاطعاً اشاعات راجت في اسرائيل ومفادها أن نائب وزير الخارجية الأميركي السيد لورنس ايغلبرغر طلب منه في نيويورك «عدم الإقدام على ما من شأنه عرقلة اجلاء عرفات».

وكرر اسحق موداعي وزير الطاقة الإسرائيلي أن الدولة العبرية «لم تقطع ولن تقطع على نفسها وعداً بعدم المس بعرفات ورجاله في أي زمان ومكان». وقال: «أن سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تقضي بشن حرب لا هوادة فيها على المنظمات الإرهابية ما زالت قائمة».

تهديدات اسرائيلية يومية

وعاد وزير الدفاع الإسرائيلي وأكد في ١٦ كانون الأول ان اسرائيل تستطيع منع جلاء الفلسطينيين، وأنها ستعيد النظر في موقفها من الإنسحاب فقط اذا ما وعد عرفات بالتخلي عن النضال المسلح والقاء سلاحه، وانتقد الوزير الإسرائيلي الولايات المتحدة بشدة لأنها، حسب قوله، سترسل سفناً حربية لمواكبة عرفات ومقاتليه اثناء خروجهم من طرابلس. وفي اليوم ذاته، أعلن في طرابلس أن البوارج الإسرائيلية احتجزت سفينة لبنانية تدعى «راطان» واقتادتها بركابها الى ميناء حيفا، وعلى متنها احد مسؤولي المقاومة الفلسطينية في الشمال «ابو نضال» ومسؤول آخر يدعى ناصر وزوجة المقدم منذر ابو غزالة واطفالها الثلاثة، اضافة الى عشرين شخصاً لم تعرف اسماؤهم.

لكن هذا التصعيد الإسرائيلي لم يمنع في ١٧/ ١٢/ ١٩٨٣ عملية اجلاء ٩٧ جريحاً نقلتهم باخرة ايطالية من طرابلس الى لارنكا حيث سيتم توزيعهم على مصر واليونان ويوغسلافيا للمعالجة. وأكدت فرنسا في اليوم ذاته أنها ستساعد في عملية اجلاء المقاتلين وأن قطعاً من البحرية الفرنسية ستواكب السفن اليونانية الخمس التي ستنقل عرفات ورجاله. وفي تل ابيب، نقل التلفزيون عن مصادر عسكرية اسرائيلية أن اسرائيل لن تمنع السفن التي ترفع علم الأمم المتحدة من اجلاء مقاتلي عرفات.

لكن الإسرائيليين عادوا وصعدوا الموقف عشية الموعد المبدئي لمغادرة رئيس منظمة التحرير والقوات الموالية له طرابلس. ففي الرابعة والنصف بعد ظهر ١٨/ ١٢/ ١٩٨٣ اقتربت من شاطىء طرابلس قطع بحرية اسرائيلية واطلقت صواريخ عدة استهدفت المرفأ وبعض مواقع القوات الموالية لعرفات، وأصابت باخرة راسية في حوض المرفأ واحدثت أضرارا مادية فيها. وفي السابعة والنصف مساء حلقت فوق طرابلس، وعلى علو منخفض، طائرتان حربيتان اسرائيليتان.

مغادرة عرفات ومقاتليه طرابلس

وفي ١٩ كانون الأول عادت البحرية الإسرائيلية وقصفت مرفأ طرابلس في الخامسة صباحاً. وتركز القصف على مناطق البحصاص والمحجز الصحي وحوض المرفأ. لكن القصف الإسرائيلي لم يمنع السفن اليونانية الخمس من الإبحار من لارنكا باتجاه طرابلس، الأمر الذي فسر بأن الحكومة اليونانية قد حصلت على الضمانات الضرورية لتنفيذ العملية. وفي الوقت نفسه، عادت الإدارة الأميركية وكررت تأييدها للإجلاء ومطالبتها اسرائيل بعدم عرقلة هذه العملية.

وفقاً للبرنامج الموضوع، بين أطراف النزاع والوسطاء، ثم تبادل المحتجزين. فسلم الموالون ٤٠ محتجزاً وتسلموا ٣٣. واختار ٩٠ من عناصر «جيش التحرير» لدى الموالين البقاء الى جانب عرفات ومغادرة طرابلس.

وفي ٢٠ كانون الأول وبعد حصار دام أكثر من ستة أسابيع، غادر، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وخليل الوزير (ابو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» وأكثر من خمسة آلاف مقاتل فلسطيني ولبناني طرابلس على متن خمسة سفن يونانية بحماية قطع حربية فرنسية.

وصرح الناطق باسم الموالين أحمد عبد الرحمن: «ان المخيمات الفلسطينية في الشمال أصبحت مسؤولية سورية كاملة» موضحاً أن السوريين رفضوا وجود مكتب لـ«فتح» أو لمنظمة التحرير في طرابلس.

انتشار قوى الأمن الداخلي

وبنفس الوقت الذي بدأت عملية انسحاب عرفات والموالين من طرابلس، انتشرت قوى الأمن الداخلي في المدينة وتسلّمت مهمة الأمن فيها، وبدأت بإزالة السواتر الترابية من الشوارع.

وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٣، أعلن ناطق باسم المنشقين عن قيادة حركة «فتح»: «أننا سنبدأ اعتباراً من اليوم بتجميع عدد من وحداتنا التي يجب أن تغادر الشمال في الـ٢٤ الساعة المقبلة في اتجاه الجبهة مع العدو الإسرائيلي (في البقاع)».

وأضاف: «سنعيد في الوقت عينه تنظيم قواتنا التي ستظل في الشمال على نحو يمكنها من حماية المخيمات والحدود اللبنانية من اعتداء اسرائيلي محتمل».

واستتبت الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ في طرابلس، وبدأت قوافل المهجرين بالعودة الى منازلها، في ظل حماية قوى الأمن الداخلي، حتى الرابعة من بعد ظهر ٣٠ كانون الأول، حيث جرت اشتباكات مفاجئة في ساحتي القبة والبقار بين عناصر من الحزب العربي الديمقراطي» وبين عناصر من «حركة التوحيد الإسلامي» واستخدمت فيها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية.

واستمرت الإشتباكات حتى التاسعة مساء، وقد سيطر التوتر على المنطقة في الوقت الذي نشطت الإتصالات لتطويق ذيول الحادث ومنع تجدده.

مشروع الخطة الأمنية

المقترحة لطرابلس والميناء ومنطقة البداوي الذي اقترحته هيئة التنسيق في طرابلس. وكالة أخبار اليوم ٢٣/ ٧/ ١٩٨٤

«مقترحات اللجنة التي كلفتها هيئة التنسيق درس الوضع الأمني في طرابلس والميناء والبداوي، ووضع جدول لتوافق أمني - سياسي مشترك لهذه المناطق في ضوء مذكرة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

نظراً الى الظروف الحرجة التي تمر بها مدينة طرابلس، ونظراً الى تفجيرات أمنية وشلل في الوضع الإقتصادي، وبعدما اثبتت كل التجارب في مختلف المراحل أن وحدة طرابلس بجماهيرها الوطنية والإسلامية قد شكلت دورها الطليعي في النضال الوطني. واليوم تبرز الحاجة في صورة أشد الحاحاً الى وحدة هذه المدينة في مرحلة يجرى فيها العمل من أجل انقاذ الوطن من محنته الدامية، نعتقد أن هذا الإتفاق السياسي - الأمني يمكن أن يشكل أساساً متيناً لوحدة هذه المدينة وأمنها لكي تؤدي دورها الوطني، لهذا نقترح:

١ - حرية العمل السياسي مصونة بكل الأشكال القانونية لجميع القوى الوطنية والإسلامية، على أساس أن تقوم طرابلس بدورها الوطني في النضال في سبيل:

أ - التمسك بوحدة لبنان أرضاً وشعباً والحفاظ على سيادته واستقلاله مع هويته العربية، ورفض كل المشاريع التقسيمية ومقاومتها بالنضال الشعبي الموحد والمنظم.

ب - المحافظة على وحدة البيئة الوطنية.

ج - العمل على تحرير الجنوب والبقاع الغربي وراشيا من الإحتلال الإسرائيلي، وتقديم كل أشكال الدعم الى المقاومة الوطنية اللبنانية.

د - النضال المستمر من أجل اجراء اصلاحات جذرية في النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والوطني، مع الإهتمام الخاص بقضية التجنس.

هـ - السعي المثمر من أجل تحقيق عدالة اجتماعية بتحرك شعبي منظم ومدروس.

و - مقاومة كل من تسول له نفسه أن يمارس دوراً خاطئاً في خدمة المخططات الإنعزالية (ززز) والإسرائيلية

٢ - إزالة كل المظاهر المسلحة وجمع السلاح الثقيل ذاتياً، ووضعه تحت اشراف هيئة تتفق عليها هيئة التنسيق واللجنة الأمنية التي سيوكل اليها مهمة الأمن.

٣ - عدم استخدام هذا السلاح إلاّ بقرار من هيئة التنسيق، وضد العدوان وعملائه، ولدعم نضال شعبنا ضد كل أنواع الإحتلال.

٤ - إغلاق كل المكاتب والإبقاء على مكتب رئيسي لكل طرف منظم، على أن ينظر في أمر حمايتها مع اللجنة الأمنية والقوى الشرعية التي ستسهر على الأمن. ولا تعتبر المراكز الثقافية والإجتماعية والنوادي الرياضية مكاتب حزبية، شرط أن تكون خالية من السلاح.

٥ - إعادة كل المكاتب والشقق المصادرة سياسياً وكل عقار مشغول بغير حق شرعي الى أصحابها الشرعيين، وإغلاق الشقق المشغولة لأغراض مشبوهة، والعمل على ايجاد حل لمشكلة المهجرين.

٦ - الحصول على ضمانات من رئاسة الحكومة وهيئة التنسيق والقيادة الأمنية لصون الحريات الديمقراطية والحريات الشخصية وفق القوانين المرعية الإجراء.

٧ - دعوة القضاء الى التحرك تحركاً ايجابياً وسلمياً وفق مقتضيات المرحلة الحالية في تطبيق الأنظمة والقوانين.

٨ - الإقرار النهائي بأن الأمن تتولاه على نحو كامل وسليم أداة شرعية تسهر على أمن المواطن وحريته في أن يعيش حياة هادئة مطمئنة.

٩ - تشرف اللجنة الأمنية المنبثقة من هيئة التنسيق على تنفيذ بنود الإتفاق، بعد أن يضاف اليها قائد القوة الأمنية، وأن يكون مقرها في سرايا طرابلس.

١٠ - اعتبار هيئة التنسيق التي تضم جميع قوى المدينة من وطنية واسلامية وفاعليات اجتماعية واقتصادية، وأحزاب

تقدمية، وممثل قوات الردع العربية، وقائد القوة الأمنية التي ستتولى زمام الأمن، هي القيادة السياسية والأمنية والإجتماعية لمناطق طرابلس والميناء والبداوي.

١١ ـ لهذه الهيئة حق القيام بصلاحيات السلطة المحلية، على ألا تتعارض مع القوانين المرعية.

١٢ ـ على الأطراف كافة في هيئة التنسيق التعهد عدم القيام بالدوريات المسلحة واقامة حواجز وحجز أي مواطن أو اعتقاله أياً كانت الأسباب لأن ذلك منوط بالأجهزة الشرعية الموكولة اليها مهمة الأمن.

١٣ ـ تجميد كل مذكرات التوقيف والملاحقات القضائية الصادرة خلال احداث ٧٥ وحتى تاريخ بدء تنفيذ الإجراءات الأمنية، والمتعلقة بالقضايا السياسية والوطنية، وتشكيل محكمة قضائية خاصة للنظر فيها وبت نوعيتها.

١٤ ـ يتولى تنفيذ الإجراءات المدنية في المنطقة المحددة أمنياً قوى الأمن الداخلي مدعومة بقوات الردع العربية أو بعناصر وطنية من الجيش اللبناني.

١٥ ـ تقيم القوى الأمنية، العسكرية منها، نقاطاً ثابتة حول المدينة على المداخل الرئيسية للمراقبة والتفتيش والتدقيق وتسير دوريات في الشوارع الرئيسية والدولية، وتتحرك فوراً لمؤازرة قوى الأمن الداخلي في حال حصول ما يعكر صفو الأمن.

١٦ ـ في حال اختيار الجيش اللبناني لتنفيذ الخطة الأمنية الى جانب الهيئة المنصوص عنها في البند ٩، على جميع الضباط الموجين بهذه المهمة أن يكون مشهوداً لهم بالمواقف الوطنية بعد الإسراع في معالجة موضوع «جيش لبنان العربي» أسوة ببقية المعالجات التي تمت على الصعيد العسكري، وربط ذلك بالخطة الأمنية والتشدد في الإستفادة من وطنية ضباطه وجنوده وتنظيمه.

١٧ ـ تكليف القوة الأمنية اغلاق كل المرافىء غير الشرعية ووضع المراقبة عليها ومنع كل أعمال التهريب ووقف الحملات واغلاق الإذاعات اللاشرعية أو تعهد وقف الحملات الإعلامية بين أطراف الحركة الوطنية والإسلامية.

١٨ ـ على قوات الردع العربية أخذ هذا الوضع الجديد في الإعتبار لتجميد كل الملاحقات للمواطنين اللبنانيين، إلا الملاحقين بتهم الإعتداء على أمن قوات الردع العربية وأمن سوريا القومي، مع السعي الى حل موضوع المعتقلين السياسيين للإفراج عنهم».

نص البيان المشترك

بين قوات «المردة» والحزب السوري القومي الاجتماعي إثر محادثاتهما في دمشق لوقف الاشتباكات

«في تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٨٤ عقد اجتماع في مكتب السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية حضره السادة: اللواء محمد الخولي، روبير فرنجيه، انعام رعد، محمود عبد الخالق، عصام المحايري، محمد سليم. وقد تم البحث في الوضع المتفجر في منطقة الكورة بين قوات «المردة» وقوات الحزب السوري القومي الاجتماعي واثار هذا النزاع على المنطقة وعلى الموقف الوطني العام في لبنان، وحرصاً من الجميع على توفير جو الامن والطمأنينة واعادة اللحمة في ما بين هذه القوى الصديقة. وقد تم الاتفاق على الآتي:

اولاً ـ ينسحب المسلحون فوراً، كل الى موقعه قبل الاحداث.
ثانياً ـ الغاء الظهور المسلح من منطقة الكورة بما في ذلك الحواجز وغيرها.
ثالثاً ـ الغاء كل اشكل الجباية من المواطنين.
رابعاً ـ يجري التوقف عن نقل الاتربة من منطقة الكورة ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والاملاك.
خامساً ـ يكون الوجود المسلح على خطوط التماس، ويجرى تحديد قواعد الامداد الخلفي تحت اشراف قيادة الردع في الشمال.
سادساً ـ يزيد الردع من وجوده في منطقة الكورة ويساند قوى الامن في حفظ الانضباط.
سابعاً ـ يزور السيد انعام رعد ورفاقه واللواء محمد الخولي، الرئيس سليمان فرنجيه في الاسبوع المقبل بعد تنفيذ الاجراءات العملية على الارض، وذلك من اجل تنقية الاجواء واعادة روح الاخوة والصداقة الى سابق عهدها.
ثامناً ـ يجرى تنفيذ هذا الاتفاق تحت اشراف قائد قوات الردع العربية في الشمال».

بيان «المردة»

حول محادثات دمشق مع الحزب السوري القومي الاجتماعي باشراف المسؤولين السوريين وقد ضمنت نص البيان المشترك*[1] النهار ١٦/ ٧/ ١٩٨٤

وأصدرت القيادة العامة لـ «المردة» بياناً ضمنته نص البيان المشترك وتوجته بالآتي:

«لقد عاد الاستاذ روبير فرنجيه من دمشق حيث استقبله سيادة الرئيس حافظ الاسد، كما عقد سلسلة اجتماعات مع نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام وبعض المسؤولين السوريين والاطراف اللبنانيين، وبنتيجة هذه الاجتماعات صدر البيان المشترك الآتي (...)».

وأنهت البيان: «ان القيادة العامة للمردة تأمل ان يضع هذا الاتفاق حداً لكل التجاوزات التي كانت تفرض على منطقة الكورة والتي هي غريبة عن تقاليدها وعاداتها والتي ادت الى هذه الاحداث الاليمة، وانها تدعو جميع عناصرها الى احترام هذا الاتفاق، احتراماً كلياً، والى تنفيذ بنوده بكل دقة. واننا اذا احترمنا ما وافقنا عليه يحترمنا الجميع، لكننا نعلن منذ الآن ان الغير اذا لم يلتزم هذا الاتفاق كلياً وينفذه بكل مسؤولية، فاننا نرى انفسنا عندئذ في حل من تنفيذه.

والقيادة العامة للمردة تشكر لسيادة الرئيس حافظ الاسد والمسؤولين السوريين المساعي والجهود التي بذلوها من اجل احلال السلام في لبنان وفي كل منطقة من مناطقه. والرئيس حافظ الاسد لم يترك يوماً اي مبادرة لمصلحة لبنان الا وتبناها. فهذه المبادرة المشكورة ليست الاولى ونتمنى عليه تعالى الا تكون الاخيرة اذا احتاج اليها لبنان.

وان القيادة العامة للمردة تمجد شهداء هذه الحوادث، وتحيي ايضاً الروح النضالية العالية والشجاعة الفريدة التي تميزت بها عناصرها، وان هذه الصفات الفذة ليست مستغربة على احفاد ابطالنا وابنائهم الذين لم يبخلوا يوماً ببذل دمائهم في سبيل الحفاظ على حرية المواطن وامانه وفي سبيل لبنان الحر والموحد والمستقل».

تصريح المندوب المركزي للحزب السوري القومي الاجتماعي في الشمال زهير حكم باسم حزبه حول البيان ـ الاتفاق مع المردة في دمشق النهار ١٦/ ٧/ ١٩٨٤

«يعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي التزامه التزاماً كلياً تنفيذ كل بنود هذا الاتفاق والعمل بكل حرص على انجاحه لان ذلك يؤمن كرامة المواطن في الكورة ويحفظ وحدة ابناء البلد ويرفع هيمنة اي فئة على اخرى، ويقدر رعاية سيادة الرئيس حافظ الاسد لهذا الاتفاق، وكذلك جهود القيادات السياسية والعسكرية في سوريا لاحلال الامن والوفاق».

وقال حكم ان عميد الدفاع في الحزب السيد محمد سليم سيصل الى الشمال للاشراف على تنفيذ بنود هذا الاتفاق ممثلاً الحزب.

وبثت «اذاعة لبنان الحر الموحد» من اهدن في نشرتها الاخبارية السابعة والنصف مساء الخبر الآتي:

«تنفيذاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه في دمشق في شأن الوضع في منطقة الكورة، بدأت قوة الردع السورية بعد ظهر امس القيام بالخطوات العملية حسبما نص عليه الاتفاق الذي تم في دمشق».

* ١ راجع نص البيان المشترك في مكان آخر حسب الفهرس.

ب - في الجنوب

الجيش الأسرائيلي والعمليات ضده في الجنوب

بعد دخول قوات الاحتلال الاسرائيلية الى بيروت في اواسط ايلول ١٩٨٢ عقب انسحاب المقاتلين الفلسطينيين، ساد جو من القنوط والأسى والضياع، وظن جنود الاحتلال والكثير من اللبنانيين ان اسرائيل حسمت الموقف وانهت الى غير رجعة اي توجه لمقاومتها. فاستغل البعض المناسبة وخرجوا من صمتهم الى نظريات التعايش والامر الواقع.

لكن الساحة لم تخل لاسرائيل وللمتواطئين معها كثيراً، فلم يمض اسبوع واحد على اكتمال الدخول الى بيروت، حتى جاء الرد، وبدأت المرحلة الثانية من المواجهة.

ففي غروب ٢٤ ايلول ١٩٨٢ تقدم شاب مربوع القامة الى رصيف مقهى «الويمبي» في شارع الحمراء حيث كان ضابط وجنديان من قوات الاحتلال يجلسون امام المقهى، فأمسك مسدسه الحربي واطلق الرصاص عليهم، فقتل الضابط وجرح الجنديين واكمل طريقه بهدوء.

وكانت هذه العملية مفاجأة بكل معنى الكلمة، ولكن لم تدم طويلاً، وتوالت العمليات ضد قوات الاحتلال يومياً، من ساحة الكونكورد، الى برج ابي حيدر، الى كورنيش المزرعة، الى تلة الخياط، وعاش جنود الاحتلال رعباً حقيقياً وانسحبوا من بيروت وهم يديعون في مكبرات الصوت، «ايها المواطنون لا تطلقوا النار على جيش الدفاع الاسرائيلي فهو راحل من بيروت»، ورحل الاحتلال عن بيروت، وشعر الناس بشيء من الامل الذي تعزز باستمرار من خلال استمرار العمليات ضد الاحتلال.

ولم تقتصر بدايات العمليات على بيروت وحدها ففي ٤ - ١٠ - ١٩٨٢ نصب المقاتلون الوطنيون كميناً لقوات الاحتلال الاسرائيلية قرب مركز البريد في مدينة عاليه وامطروا سيارة نقل جنود بالرصاص والقنابل اليدوية فقتل ٦ جنود وجرح ٢٢ آخرون حسب اعتراف اسرائيل.

وفي ٣ - ١١ - ١٩٨٢ ترجل شاب يرتدي قميصاً بيضاء وسروالاً من «الجينز» من سيارة مدنية في شارع رياض الصلح في صيدا وهو يحمل مسدساً وقنبلة يدوية ولحق بشاحنة عسكرية اسرائيلية قرب طلعة الشهرزاد، فتقدم منها ونزع صمام امان القنبلة والقاها داخل حجرة القيادة فانفجرت وقتلت جندياً وجرحت آخر فيما تمكن السائق من النجاة بعد ان القى بنفسه من السيارة، بعدها اكمل الشاب طريقه وغطى انسحابه بطلقات من مسدسه قبل ان يصعد في سيارة كانت تنتظره.

وفي ١٢ - ١١ - ١٩٨٢، دمر مقر قيادة قوات الاحتلال في صور وقتل فيه ٧٩ عسكرياً اسرائيلياً حسب اعتراف اسرائيل نفسها، في عملية انتحارية بواسطة سيارة مفخخة.

وفي ٢٢ - ١٢ - ١٩٨٢ قتل ٣ ضباط اسرائيليين وجرح اثنان آخران بانفجار لغم تحت سيارتهم قرب بلدة كامد اللوز.

وفي ٢٤ - ١٢ - ١٩٨٢ قتل جنديان اسرائيليان وجرح ٣ آخرون بانفجار عبوة في عين الحلوة قرب صيدا.

وحتى نهاية سنة ١٩٨٢ كانت عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية تتراكم كمياً وتتحول الى فعل شبه يومي.

وشهدت العمليات في هذه الشهور الـ ٤ الاولى تحولاً من الهجوم الفردي الانتحاري الى العمل العسكري المنظم، وعبر ذلك عن نفسه في طبيعة ونوعية العمليات في الشهرين الاخيرين من ١٩٨٢.

ومع اطلالة سنة ١٩٨٣ اصبح اسم جبهة المقاومة ذا دلالة لدى الجميع وظهرت على جدران مدينة صيدا شعارات الجبهة، كما تركزت عمليات الهجوم الخاطف ضد دوريات ومواقع وآليات العدو. وزادت عمليات التفجير والتلغيم.

---

١ - من مقال محمد العزيز في السفير ١٩٨٤/٦/٥ حول العمليات الجنوبية ضد الجيش الاسرائيلي. المقال بعنوان «لماذا يجب ان تتحول المقاومة الوطنية إلى ظاهرة دائمة؟»

ففي ٨ ـ ١ ـ ١٩٨٣ هاجم المقاتلون الوطنيون سيارة نقل ركاب عسكرية كبيرة على طريق عرمون وحققوا فيها اصابات مباشرة بالقذائف الصاروخية، فانقلبت السيارة الى جانب الطريق وهي تحترق، واعترفت اسرائيل باصبة ١٨ من ركابها.

وفي ٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٣ اصيب ضابط اسرائيلي برتبة عقيد وجرح عدد من الجنود في انفجار قبوتين ناسفتين على طريق الشويفات، وفي ١٦ ـ ٢ قتل ضابط مخابرات اسرائيلي مع جندي آخر في هجوم على مركز للمخابرات قرب بلدة انصار.

وفي ١٢ ـ ٣ ـ ١٩٨٣ سجلت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية نقلة نوعية في عملياتها حين فتحت معركة مع دورية مؤللة لقوات الاحتلال قرب «لافريغات» في وادي الزينة فقتل ٤ جنود وجرح ٢٠ آخرون وجرح ٣ من رجال المقاومة في اشتباك استمر حوالي نصف ساعة، وتمكن المهاجون من الانسحاب مع جرحاهم دون ترك اي دليل يستفيد منه العدو.

وفي ١٥ ـ ٣ ـ ١٩٨٣ قتل ضابطان من الموساد في انفجار عبوة استهدفت سيارتها المدنية في عاليه.

كذلك سجلت ٤ عمليات ضد قوات الاحتلال في نفس اليوم الأولى في صيدا والثانية في صور والثالثة في كامد اللوز والرابعة في وادي الزينة.

وفي ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٣ نفذت جبهة المقاومة ٦ عمليات ضد قوات الاحتلال في عيناب، الجية، العاقبية، الضاحية الجنوبية، والزهراني واسرائيل تعترف بمقتل رقيب وجرح ٣ جنود واصابة ٣ آخرين بصدمات عصبية.

وفي اليوم نفسه اسرائيل تعترف انها لا تواجه مجموعات مقاتلة معزولة ويقول تقرير لراديو اسرائيل، «ان هذه القائمة الكبيرة للعمليات لم تفاجىء قوات الامن ذلك ان المنطقة مشبعة بالاوساط المعادية، ولا يزال حتى يومنا هذا من السهل العثور على مخازن كبيرة للسلاح والذخائر في كل قرية تقريباً، كذلك فان المنظمات الطالبية والأحزاب المتطرفة والطوائف الدينية على انواعها اخذت تنتقل مؤخراً من النشاطات الدعائية التحريضية الى القيام بالاعمال ضد الجيش الاسرائيلي.

وفي ١٤ ـ ٤ ـ ١٩٨٣ نفذت جبهة المقاومة ٥ عمليات ضد قوات الاحتلال في غاليري سمعان، صور، الشوف، وصيدا.

وانعكس اتساع نطاق العمليات وشموليتها من حيث الزمان والمكان والنوعية على حركة قوات الاحتلال الاسرائيلية وبدأ الحديث عن ضرورة انشاء مطارات لنقل الجنود، والاستغناء عن المرور في الشوارع الرئيسية، وانشاء نقاط مراقبة فوق البنايات العالية الى ما هنالك، لكن ذلك لم يمنع العمليات ضدها.

واصبحت جبهة المقاومة الوطنية مبعث ارق القيادات الاسرائيلية الامنية والسياسية على السواء، ويكتب المحرر العسكري الاسرائيلي المعروف في صحيفة هارتس زئيف شيف في صحيفته تقريراً بعنوان «حرب الاستنزاف» وقول فيه: «اننا لم نجد حتى الآن وسيلة مناسبة لوقف اعمال الفدائيين المتكررة، ونجد صعوبة في الحيلولة دون انفجار الشحنات التي اصبح تفجيرها يتم الكترونياً، ولا نستطيع ايضاً وقف «سيارات الموت».

ويضيف شيف: وتشير كل الحقائق الحالية الى ضرورة استنتاج انه بعد مرور عشرة اشهر على وجود قواتنا في لبنان فان خطر حرب الاستنزاف يتزايد ويدفعنا الى الدخول في عدد من المشاحنات مع السكان اللبنانيين، وستؤثر مسألة اطالة الحرب على الجيش وبالاخص على وحدات الاحتياط، ويتعين علينا حالياً ادراك انه اذا لم تحقق المفاوضات اية نتائج فمن الافضل الانسحاب حتى الجنوب اللبناني».

وتتواصل عمليات جبهة المقاومة الوطنية في وتيرة تصاعدية. ففي ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ تعرض رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال موشي ليفي لمحاولة اغتيال بعد اجتماعه مع الرائد سعد حداد ادت الى مقتل ٣ من مرافقيه واستشهاد مقاتلين من المهاجين.

وفي ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ قتل وجرح ٢٥ جندياً وضابطاً اسرائيلياً في عملية تفجير استهدفت سيارة نقل ركاب عسكرية على طريق كفرمشكي، وفي ١٩ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ قتل مرافق الحاكم العسكري الاسرائيلي في حاصبيا اثناء محاولة اغتيال هذا الاخير.

وفي ٢٤ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ اعلنت جبهة المقاومة انها اسقطت طائرة مروحية اسرائيلية في عميق، وقتلت ١٥ عسكرياً اسرائيلياً فيها.

وفي ٧ ـ ٦ ـ ١٩٨٣ نفذت جبهة المقاومة ٣ عمليات في الذكرى السنوية الاولى للاجتياح الاسرائيلي في غاليري سمعان (أدت الى مقتل ٣ وجرح جنديين)، والثانية في صور والثالثة في القرعون.

وبنهاية السنة الاولى من الاحتلال كانت جبهة المقاومة الوطنية تثبت نفسها كعنصر اساسي في الحركة السياسية في لبنان، وصارت عملياتها اكثر تركيزاً واتساعاً.

واستهلت جبهة المقاومة عمليات السنة الثانية من الاحتلال بـ ٥ عمليات تفجير وهجوم بين مدينتي صيدا وصور في ٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٣، ادت الى مقتل ٣ جنود وجرح ٤ حسب اعتراف اسرائيل.

وفي ١٧ ـ ٦ ـ ١٩٨٣ حذرت قيادة قوات الاحتلال الاسرائيلية جنودها من ابتياع السجائر والمرطبات او الفواكه او المشروبات المعلبة من الاسواق اللبنانية خشية ان تكون مفخخة، وذلك اثر انفجار عبوة ناسفة كانت موضوعة بين رؤوس البطيخ اثناء مرور دورية اسرائيلية في النبطية.

وفي ١٣ ـ ٧ ـ ١٩٨٣ نفذت جبهة المقاومة ٧ عمليات في يوم واحد ضد الاحتلال احداها في الحاصباني ادت الى مقتل عسكريين احدهما ضابط برتبة رائد وجرح ١٦ جندياً (حسب اعتراف اسرائيل).

وفي ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٨٣ هجوم بالصواريخ على اكبر تجمع لقوات احتلال في سهل ابل السقي يؤدي الى مقتل جندي وجرح ٢٠ آخرين.

وفي ٤ ـ ١١ ـ ١٩٨٣ وبعد حوالي سنة على تدمير مقر قوات الاحتلال الاسرائيلية في صور، سيارة مفخخة تقتحم مقر القيادة الجديد في مدرسة الشجرة وتقتل ٥٠ عسكرياً اسرائيلياً (اعترفت اسرائيل بمقتل ٢٩ منهم).

وفي ١٤ ـ ١١ ـ ١٩٨٣ الشاب الجنوبي حسن صالح يلف نفسه بحزام ويقتحم معبر الأولي المقفل لكنه يستشهد برصاص جنود الاحتلال قبيل لحظات من تنفيذ العملية.

تنتهي سنة ١٩٨٣ والعمليات تتواصل وجبهة المقاومة تتحدى كل الاجراءات الاسرائيلية والتدابير الاحترازية. وفي ١٩ ـ ١ ـ ١٩٨٤ يخرج الفتى نزيه هشام قبرصلي (١٤ سنة) من منزله الى الشارع في صيدا القديمة ويواجه منفرداً ببندقيته الكلاشنكوف دورية اسرائيلية قرب مسجد العمري فيقتل جندياً ويجرح ٣ آخرين قبل ان يستشهد.

وفي ٥ ـ ٣ ـ ١٩٨٤ وبعد انزال وحدة المظليين في الجيش الاسرائيلي مكان وحدات الاحتياط في مدينة صيدا لتفادي العمليات، تعد جبهة المقاومة استقبالاً مشرفاً لـ «المنقذين» فتنفذ عملية ثلاثية ضدهم في صيدا، بدأت العملية في كمين عند خط البحر قرب الحسبة تصدى لدورية اسرائيلية وحقق فيها اصابات مباشرة، وعند توجه التعزيزات الاسرائيلية المؤللة الى مكان العملية تنفجر عبوة ناسفة على جانب الطريق، ووسط حالة الهلع في صفوف قوات الاحتلال، ينقض المقاتلون الوطنيون في هجوم صاعق في نفس المكان فيدب الزعر والهلع ويفر الجنود من آلياتهم ومواقعهم الثابتة في منطقة الميناء.

وبعد يومين فقط. وفي صيدا ايضاً يتعرض وزير الدفاع الاسرائيلي السابق ومهندس الاجتياح الاسرائيلي للبنان اريل شارون لمحاولة اغتيال بواسطة عبوة ناسفة زنتها ٥ كيلو غرامات.

الرفض الشعبي

وعلى خط مواز لعمليات جبهة المقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال، لم يمض وقت طويل حتى اخذ الرفض الشعبي للاحتلال يعبر عن نفسه باستمرار وينتقل هو ايضاً من حالات المواجهة الفردية المعزولة بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الى الانتفاضة

وفي عودة الى بداية الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ نرى الفارق بين ما كانت عليه الحال وما آلت اليه، فحين اكملت قوات الاحتلال سيطرتها في اماكن تواجدها وانتهت من المعارك، وجهت «عنايتها» الى الناس، وبدا لفترات قصيرة زمنياً لكنها طويلة الماً ومعاناة ان ناس الجنوب والمناطق المحتلة يتعاطون مع الاحتلال كقدر، ومع اجراءاته كقضاء.

وانطلق الاحتلال على سجيته فاخذ يجمع المواطنين بطريقة مذلة ويخضعهم لمزاج المقنع الذي يتحكم بمصائر مئات الاشخاص يومياً بحركة من رأسه.

ولم يكن ذلك عنصر الاذلال الوحيد، فاستحمام جنود الاحتلال في انهار وعلى الشواطىء وهم عراة امام كل الناس فيه اذلال، وفرض التبادل التجاري بالشيكل الاسرائيلي فيه اذلال، واطلاق يد المتواطئين فيه اذلال، وكل مظاهر الاستعلاء والاحتكام الى المزاج، كل ذلك كان إذلالاً مدروساً يهدف الى ضرب الروح المعنوية للناس.

لكن الساحة لم تخل لاسرائيل طويلاً، فبعد حوالي شهر على الاجتياح وبالتحديد في ٨ تموز ١٩٨٢ خرجت مجموعة من

النسوة والاطفال من اقليم الخروب الى الرميلة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين فواجهتها دورية من قوات الاحتلال، واخرى من «القوات اللبنانية» وثالثة من الجيش اللبناني، كما حضرت دورية من قوى الأمن لتسجيل «محضر» وتفرقت المجموعة ـ النواة بعد ان رددت هتافات معادية لاسرائيل وعملائها.

وفي ١٣ تموز سجل تقرير صحافي فرنسي تحت عنوان «اهالي الجنوب يحترفون البقاء على قيد الحياة» عدم اكتراث الاهالي او خوفهم من الاحتلال وكيف يلجأوان الى وسائل مختلفة لاثارة حنق جنود الاحتلال.

وفي ٢١ تموز جرت تظاهرة اخرى ضد الاحتلال في مدينة صور تطالب باطلاق سراح المعتقلين.

في ٢٤ تموز اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية النائب عبد اللطيف الزين من منزله واطلقته بعد ١٣ ساعة، مما اثار ردود فعل سلبية على المستويين السياسي والنيابي.

وفي ٢٢ آب ١٩٨٢ اهالي السكسكية يتظاهرون ضد الاحتلال وقوات الرائد سعد حداد ويجردون عناصر مخفر جيش لبنان الحر من اسلحتها ويطردونها من البلدة.

وفي ٢ ايلول اعتصام رسمي وشعبي في بلدة راشيا الوادي لمنع قوات الاحتلال الاسرائيلية من احتلال السراي الحكومي فيها. وتظاهرات في عين قانا، جباع، وانصار احتجاجاً على ممارسات مجموعات «الحرس الوطني» العميلة لاسرائيل.

وفي ١٤ ايلول تصدى اهالي بلدة ميمس لدورية اسرائيلية حاولت انزال صورة الشهيد كمال جنبلاط من ساحة البلدة، وهددوا بالاعتصام المفتوح اذا لم يطلق سراح رئيس البلدية الذي اعتقل بعد الاشتباكات مع الدورية.

وفي ٢٦ ايلول ١٩٨٢ سارت تظاهرة نسائية في شوارع مدينة صيدا تطالب بالافراج عن المعتقلين في معتقل «انصار»، فتصدت لها قوات الاحتلال وفرقتها مستخدمة الهراوات والقنابل المسيلة للدموع.

وفي ٨ ـ ١٢ ـ ١٩٨٢ تظاهرت بلدة الغازية منددة بالاعتقالات الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال وفي ٢٠ منه جرت مواجهة بين شبان ومواطنين يحضرون معرض الكتاب الاسلامي في بلدة القليلة ـ قضاء صور وبين دورية اسرائيلية اقتحمت المعرض واعتقلت المشرفين عليه.

وفي ١٠ ـ ٢ ـ ١٩٨٣ اجمع مخاتير وممثلو الفعاليات في البقاع الغربي وراشيا الوادي على رفض المساهمة في انشاء اللجان المحلية في القرى ومجموعات الحرس الوطني بعد ان استدعاهم الحاكم العسكري مرات عديدة، واطلقوا في لقاء موسع لهم شعار «وسعوا معتقل انصار فلن نقبل بالحرس الوطني واللجان المحلية».

وحتى شهر آذار من سنة ١٩٨٣ كانت المواجهات الشعبية ضد الاحتلال تأخذ طابعاً معزولاً نسبياً، بسبب التحرك العفوي للناس في التعبير عن رفضهم للاحتلال، لكن النقمة على الاحتلال كانت تتزايد وتعم مختلف الاوساط والفئات، ويقول ضابط اسرائيلي في مقابلة صحافية نشرت في ٢ اذار ١٩٨٣ «لم يعد في استطاعتنا تحمل نقمة المواطنين».

وبين المواجهات الكبيرة مع قوات الاحتلال اتت هناك حتى شهر آذار سلسلة من المواجهات التي ساهمت في التحول الذي شهده هذا الشهر ففي ٢٤ تموز ١٩٨٢ خرج مئات المواطنين في مينة صيدا في مسيرة صامتة الى المقابر الجماعية، وقوات الاحتلال تطوق المدينة بعد ذلك، وبعد ٢٥ تموز لقاء موسع لقيادة اقليم «امل» في الجنوب يدعو لانشاء جبهة وطنية ضد الاحتلال، وفي ٢٦ تموز اجتماع للفعاليات في النبطية يستنكر الاعتقالات، وفي ١٠ آب قوات الاحتلال تطوق بلدة زفتا وتقتحم مكتب حركة «امل» فيها، وفي ١٧ آب تعتقل قوات الاحتلال السيد احمد شوقي الأمين في مجدل سلم وتطلقه بعد ١٧ يوماً، وفي ٦ ايلول تشهد مدينة النبطية تظاهرة ضد ممارسات الاحتلال، وفي ٧ ايلول المطران جورج حداد راعي ابرشية صور للروم الكاثوليك يعلن رفضه للاحتلال، وفي ٢٥/ ١٢ قوات الاحتلال تعتدي على مختار بلدة القرعون لأنه رفض التعامل معها. وفي ٦/ ١/ ١٩٨٣ قوات الاحتلال تعتقل السيد احمد شوقي الامين مجدداً.

وفي شهر اذار ١٩٨٣ شهدت المواجهة الشعبية مع قوات الاحتلال تحولاً نوعياً مهماً تمثل في كمية وكيفية المواجهة من حيث التوقيت والمكان. ففي ١٧ اذار انطلقت مسيرة في مدينة صيدا شارك فيها حوالي الف طفل وشيخ وامرأة رددوا هتافات معادية لاسرائيل وواجهوا جنود الاحتلال فسقط ٧ جرحى من المشاركين في المسيرة. وكتبت مراسلة وكالة «اسوشيتد برس» الأميركية باولاكروسياني تقريراً تقول فيه: ان هذه التظاهرة كانت من اكثر المواجهات التي حصلت بين الاهالي والقوات الاسرائيلية تنسيقاً منذ بداية الغزو».

في اليوم نفسه كانت بلدة برجا في اقليم الخروب تتصدى للاحتلال الاسرائيلي وتمنع دورياته من الدخول اليها وتعلن اضراباً مفتوحاً انضم اليه سكان القرى المجاورة في الاقليم.

وبلغ التحول النوعي في مواجهة الاحتلال ذروته في ١٨ آذار ١٩٨٣ حين اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية امام بلدة جبشيت الشيخ الشهيد راغب حرب الذي رفض مصافحة ضباط الاحتلال، فانتصرت جبشيت لامامها وتصدّت لقوات الاحتلال معلنة الاضراب والاعتصام، وسرعان ما انتقلت المواجهة الى مدينة النبطية التي خرجت يوم ٢٣ اذار بتظاهرة حاشدة ضد الاحتلال، واستمرت المواجهة بين الاهالي في جبشيت ومنطقة النبطية حتى ٤ نيسان حين اطلقت قوات الاحتلال سراح الشيخ راغب حرب فاستقبل في منطقته استقبال الأبطال بمشاركة وفود شعبية من مختلف مناطق الجنوب وبيروت والضاحية الجنوبية.

ادت مواجهة جبشيت والانتصار الذي حققته الى سيادة منطق مواجهة الاحتلال فزاد ايمان الناس بأهمية الانتفاضة وبدأ المواطنون في عزل عملاء اسرائيل سياسياً واجتماعياً فضلاً عن الامتناع الطوعي عند معظم المواطنين عن الاتجار بالبضائع الاسرائيلية او شرائها.

بعد جبشيت تغيرت معالم الصورة كثيراً وصار في امكان منطق المواجهة الشعبية ان يقارع منطق العمالة والاسزلام للاحتلال وعملائه فانفرط عقد المجموعات التي شكلتها اسرائيل بدءاً من جبشيت مروراً بزبدين وانصارية «وكرت السبحة».

في ٣ ايار اقيم احتفال خطابي حاشد في مدينة صور لمناسبة ذكرى مولد الامام علي اكد المتحدثون فيه على ضرورة الاستمرار في مواجهة الاحتلال، وبعد ٣ ايام اقتحمت قوات الاحتلال مؤسسة جبل عامل المهنية في صور فتصدى لها الطلاب وسقط منهم الشهيد حسن مشيمش (١٤ سنة)، كما جرح ٩ من رفاقه، فخرج اهالي مدينة صور وقطعوا الشوارع وهاجموا الدوريات الاسرائيلية وتجمعوا امام الجوامع والحسينيات مرددين الهتافات ضد اسرائيل.

وفي ٨ ايار لبت مدن وقرى الجنوب دعوة حركة «امل» الى الاضراب فقطعت الشوارع ومنعت دوريات الاحتلال من التجول وجرت مواجهات عدة لا سيما في القرى الواقعة على طريق صيدا ـ صور.

وفي ٩ ايار ١٩٨٣ داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية بلدة القرعون في البقاع الغربي واعتقلت ٦٣ شاباً منها، وفي اليوم الثاني جرت تظاهرة شعبية في البلدة تصدت لدوريات الاحتلال ونجح تحرك البلدة في اجبار قوات الاحتلال على اطلاق سراح المعتقلين الـ ٦٣ بعد ٤ ايام.

وفي السادس من حزيران ١٩٨٣ الذكرى السنوية الاولى للاحتلال الاسرائيلي عم الاضراب الشامل كل الجنوب والبقاع الغربي، وراشيا الوادي وجرت مواجهات مع الاحتلال في صور وكامد اللوز.

ومع مطلع السنة الثانية للاحتلال عمت الانتفاضة الشعبية وانتقلت من قرية الى اخرى فكان دور دير قانون النهر في ١١ حزيران ١٩٨٣ (استمر حصارها ٧ ايام واعتقل منها ٢٠٠ شاب)، وعربصاليم في ٢١ حزيران (استمر حصارها ٣ ايام واعتقل منها عدد كبير من المواطنين بينهم السيد يوسف صفي الدين) وكفرصير في ٢٩ حزيران (استمر حصارها ٣ ايام واستشهد في المواجهة الشاب رائف عبد الرؤوف مشيمش (٢٤ سنة) وكفرملكي في ٢٧ تموز (استمر حصارها ١٥ يوماً اثر اعتقال عضو قيادة «امل» في الجنوب محمد حمود) وباريش والعباسية والبيسارية في ١٧ ايلول، والسكسكية في ١٤ تشرين الاول.

وفي ١٦ تشرين اول، جرى صدام عنيف بين قوات الاحتلال والمشاركين في احتفال عاشوراء ادى الى استشهاد المواطن سهيل حمود (١٨ سنة) وجرح ٢٠ آخرين، فيما اصيب عدد من جنود الاحتلال واحرقت آليات عدة، بعدها حوصرت المدينة مدة ٣ ايام.

وفي ٢٣ ـ ١٠ ـ ١٩٨٣ وصلت الانتفاضة الى الصرفند وتفاحتا، ثم الى المروانية وزفتا ودير قانون النهر وتوجت باضراب عام في ٨ تشرين الثاني تلبية لدعوة المفتي الشيخ حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين.

في ٢٦ تشرين الثاني نفذ اطباء مدينة صور اعتصاما استنكاراً لاعتقال الطبيبين محمد قصير واسماعيل عطوي وعضو جمعية البر والاحسان رضا بدوي، وفي ٩ كانون الاول ١٩٨٣ انتقلت المواجهة الى كفرملكي وفي ٢٠ ـ ١٢ الى عدلون، وفي ١٥ ـ ١ ـ ١٩٨٤ الى العباسية، وتوجت في ١٧ ـ ١ ـ ١٩٨٤ باضراب شامل في الجنوب، وفي ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٨٤ دخلت الحلوسية الى المواجهة اثر محاولة اعتقال امامها الشيخ عباس حرب الذي اعتقل بعد حصار استمر ساعات عدة، فاعتصمت

البلدة لمدة ٥ اسابيع متواصلة.

وبعد حوالي سنة على التحول الذي طرأ على المواجهة الشعبية انطلاقاً من جبشيت، عادت جبشيت الى الواجهة حين اغتيل الشيخ راغب حرب في ١٦ شباط ١٩٨٤، فعمت الانتفاضة الجنوب كله وشارك اكثر من ٥٠ الف مواطن في ذكرى اسبوع الشهيد حرب.

وفي ٢٢ شباط تجددت المواجهة في بلدة معركة التي استخدمت فيها قوات الاحتلال المدفعية والطيران، وفي ١ - ٣ - ١٩٨٤ حصلت مواجهة في عربصاليم وفي ٤ - ٣ مواجهة في انصار وفي ٦ - ٣ في قانا والقليلة، وفي ١٤ - ٣ في دير كيفا وقلاويه وفي ١٧ - ٣ في دبعال، وفي ٢٩ - ٣ قوات الاحتلال تقتحم جبشيت بـ ٣ آلاف جندي و ٥٠ آلية فتصطدم مع الاهالي في مواجهة عنيفة سقط فيها ٧ شهداء و ١٢ جريحاً

وفي ٣٠ - ٣ الجنوب ينفذ اضراباً شاملاً تضامناً مع جبشيت، وفي ٧ - ٤ اهالي البازورية يتصدون لقوات الاحتلال، وفي ١٦ - ٤ مواجهة في النميرية وفي ٢٥ - ٤ في الريحان وكوثرية السياد، وفي ٢٧ - ٤ في يانوح ومعركة، وفي ١ - ٥ - ١٩٨٤ في الصرفند والغازية وعيترون.

صيدا ـ القيادة

وفي المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي من البديهي ان تكون عاصمة الجنوب صيدا، عاصمة لما يجري في الجنوب، ولم تتقاعس المدينة عن الدور فاخذت المبادرة في المواجهات الشعبية وشكلت فعالياتها السياسية والدينية واقعياً قيادة ميدانية لتسيير دفة الحركة المتصاعدة في الجنوب.

وليس في حكاية صيدا مع الاحتلال ما يختلف عن حكايات بقية المدن والقرى، لكن موقعها ودورها، وتركيز الاحتلال الاسرائيلي عليها جعل حركتها مميزة فهي حدود الاحتلال، وحدود المواجهة، ونقطة العبور من الجنوب واليه.

فمنذ بداية الاحتلال كان لمدينة صيدا النصيب الاوفر من ممارسات الاذلال الاسرائيلية، فاخرج الناس من منازلهم وجمعوا على شاطىء البحر، واعتقلوا مزاجيا، وجاء الرد العسكري على ذلك بسرعة ولم يتأخر عنه الرد الشعبي فشهدت المدينة مسيرات نسائية تطالب بالافراج عن المعتقلين في انصار، كما نشطت الفعاليات السياسية لتوحيد الموقف في مواجهة الاحتلال.

ففي ١٣ - ٤ - ١٩٨٣ اقتحمت قوات الاحتلال منزل امام مسجد البطاح الشيخ محرم العارفي، وفي ٢٢ - ٤ شهدت المدينة موجة تفجير وارهاب مشبوهة فتداعت القيادات الى لقاءات عدة مستنكرة هذه الاعمال ومحذرة من الخطة الاسرائيلية.

وفي ١٠ - ٥ - ١٩٨٣ شاركت مدينة صيدا في الاضراب الشامل في الجنوب، وفي ٣٠ - ٥ اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من المحامين فاعلنت النقابة الاضراب المفتوح، كما عقد في منزل النائب نزيه البزري اجتماع ضم اكثر من ٥٠ شخصية سياسية وحزبية ونقابية وصدر عنه تحذير لقوات الاحتلال: «نحن تعودنا الصبر، لكننا لم نتعود الذل»

وفي ٣ - ٦ فعاليات صيدا تهدد بالاضراب المفتوح اذا لم تتوقف الممارسات الارهابية الاسرائيلية وخصوصاً الاعتقالات، وفي ٦ - ٦ شاركت صيدا في يوم الحداد لمناسبة الذكرى السنوية الاولى للاجتياح الاسرائيلي. وفي ٧ - ٦ قوات الاحتلال تعاقب صيدا على موقفها فتعتقل جميع التجار وتحتجزهم يوماً كاملاً.

وفي ٢٩ - ٦ تجددت موجة التفجير المشبوهة في صيدا. وفي ٣٠ - ٧ - ١٩٨٣ اعتقلت قوات الاحتلال عددا من الشخصيات النقابية. وفي ٧ - ٨ شاركت صيدا في الاعتصام الشامل في الجنوب. وفي ١٢ - ٨ طلبت قوات الاحتلال اخلاء مبنى السراي كليا لتحويله الى مقر قيادة لها، وفي ٢٥ - ١٠ قوات الاحتلال تعتقل امين عام التنظيم الشعبي الناصري مصطفى معروف سعد لمدة ٣ ساعات، وصيدا تشارك في الاضراب الشامل

وفي ٣٠ - ١٠ تعرض امام مسجد البطاح الشيخ محرم العارفي لاعتداء من عملاء الاحتلال. وفي ٥ - ١١ طردت قوات الاحتلال قوى الامن الداخلي والشرطة القضائية من سراي صيدا. وفي نفس اليوم عقد اجتماع في منزل النائب البزري حضره ممثلو الفعاليات ودعوا الى الاضراب تحت شعار «يوم لبنان في الجنوب» في ٩ - ١١ وقد انضمت الى الاضراب مختلف المناطق المحتلة وبيروت الغربية والشمال، والبقاع

في ١٠ - ١١ صيدا تعلن رفضها للتصاريح - الاسرائيلية وتقاطع مركز اعطائها في السراي، وفي ٢٢ - ١١ اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في الجنوب تجتمع في حضور ممثلين عن كافة القوى السياسية في المنطقة

في ٣ - ١٢ علماء صيدا يعتصمون في مسجد الزعتري بمشاركة رجال دين مسيحيين وممثلين عن الفعاليات وفي ٢٣ - ١٢ لقاء لممثلي الفعاليات في منزل البزري تنبثق عنه لجنة متابعة، وفي ٢٨ - ١٢ قوات الاحتلال تعتقل الشيخ العارفي وعلماء صيدا يردون باعتصام مفتوح في مسجد الزعتري، وفي ٣٠ - ١٢ اعتقال امام مسجد الامام علي في صيدا الشيخ عبد الرحمن حجازي، وفي ٣١ - ١٢ قوات الاحتلال تقتحم مسجد البطاح في صيدا بالكلاب البوليسية وتقفله بعد تفتيشه، كما تطوق مسجد الزعتري وتداهم منزل المفتي الشيخ محمد سليم جلال الدين، وفي ٤ - ١ - ١٩٨٤ قوات الاحتلال تقتحم مسجد الموصلي مع الكلاب البوليسية بحجة البحث عن السلاح، بعدها تبدأ موجة جديدة من التفجيرات المشبوهة، وفي ١١ - ١ قوات الاحتلال تقتحم مسجد الزعتري بالكلاب البوليسية، وفي ١٩ - ١ اعتداء مشبوه على منزل النائب نزيه البزري.

في هذه الفترة كانت مدينة صيدا تشهد غلياناً شعبياً وتحركاً قيادياً فجرت مواجهات عديدة مع قوات الاحتلال، وتواصل مواجهتها، فتعلن فعالياتها رفض ما يسمى بـ «جيش لبنان الجنوبي»، فترد قوات الاحتلال بحملة اغتيالات وتفجيرات وفي ٢٩/ ١/ ١٩٨٤ قوات الاحتلال تقتحم منزل النائب البزري وتعبث بمحتوياته بعد اضراب شامل في المدينة في ٢٢ - ٤.

القمع والارهاب

مقابل تصاعد المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية في المنطقة المحتلة، صعدت قوات الاحتلال محاولاتها لتركيع الناس وحاولت باسلوبين متلازمين تطويق المقاومة او عزلها، الاسلوب الاول مباشر عبر الجنود والآلة الحربية، والاسلوب الثاني غير مباشر عبر المتواطئين.

الاسلوب المباشر معروف ويتمثل في الاعتقالات، الاغتيالات، تفجير المنازل، تطويق القرى، فرض التطبيع القسري، التهجير، التضييق، جرف البساتين، قطع الارزاق والطرقات.

وقد عانت المناطق المحتلة كثيراً من هذه التدابير الاسرائيلية، فاعتقل الاف المواطنين، ومنع المئات من العودة الى قراهم، وجرفت البساتين، وسجلت عشرات عمليات تطويق المدن والقرى، ومئات عمليات الدهم والتفتيش، وتفجير المنازل وجرفها بحجة «الدواعي الامنية»، وقطع الطرقات مزاجياً، ومنع العمل في المرافق (مرفأي صيدا وصور، وبعض المؤسسات) ومنع دخول المواد التموينية والاستهلاكية الى الجنوب.

ومن المفيد هنا التذكير باهم الاجراءات التي حاولت قوات الاحتلال من خلالها تثبيت وجودها ومنها الانسحاب من بيروت خريف ١٩٨٢، والى حدود مجرى نهر الاولي في مطلع ايلول ١٩٨٣، واقفال جسر الاولي في تشرين الثاني ١٩٨٢، والمزاجية على معبر جسر بسري، فضلا عن احتلال الدوائر الرسمية لتعطيل عمل الادارات، وفرض الاقفال على بعض المؤسسات والمحلات التجارية، وقطع بعض الطرقات الداخلية بصفة دائمة، والتضييق على من يرفض التعامل بالبضائع الاسرائيلية الخ.

كذلك عمدت قوات الاحتلال الى اجراءات عسكرية بغية التخفيف من العمليات العسكرية فاقامت نقاط مراقبة على اسطح البنايات، وخففت من مرور القوافل في الطرق الرئيسية، واستبدلت وحدات الاحتياط بوحدات المظليين في صيدا، وخففت من مواقعها القريبة من الاماكن السكنية، وعمليات التمشيط العشوائية في الأسواق والشوارع الرئيسية دون مبرر (صيدا والنبطية)، منع توقف السيارات على جانبي الطرقات، هو العمل بنظام منع التجول جزئياً، التعمد في قتل المواطنين بعد تعرض الدوريات والمواقع لعمليات عسكرية

ولعل اكثر الاجراءات الاسرائيلية اثارة لمشاعر المواطنين هو اقتحام المساجد مع الكلاب البوليسية والتعرض لرجال الدين. والاعتداء بالضرب على النساء والفتيات والشيوخ، واعتقال الاطفال، ولذلك كان الرد الشعبي كبيراً على هذه الاجراءات، وبدل ان تؤدي الى تخويف الناس وترويعهم ساعدت كثيراً في تسعير الانتفاضة ضد الاحتلال.

اما الاسلوب غير المباشر، اسلوب الاعتماد على العملاء، فلم ينجح حيث فشل الاسلوب المباشر، وصارت اسماء «جيش لبنان الحر» و «الجيش الشيعي» و «التجمع الجنوبي الموحد» و «التجمع الوطني الصيداوي»، و «الحرس الوطني» و «الحرس الوطني الفلسطيني» و «اللجان المحلية» واخيراً «جيش لبنان الجنوبي» الخ... ترمز الى فئات محدودة تمكنت المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية من «فرطها» وتهميش دورها

ولأن كل التشكيلات «المحلية» التي اخترعتها اسرائيل في الجنوب جربت حظها وفشلت، لن نتوقف عندها ونكتفي

بالاشارة الى «جيش لبنان الجنوبي» الذي تألف من بقايا «الحرس الوطني»، و «الجيش الشيعي» و «القوات اللبنانية» و «جيش لبنان الحر» بقيادة اللواء الركن المتقاعد انطوان لحد

حتى الآن وبعد حوالي ٣ اشهر على انشاء هذا الجيش وتسليمه مهمات امنية محددة من قبل قوات الاحتلال، يبدو ان هذا الجيش فشل في مد اي جسر مع المواطنين، كما فشل في حماية افراده ومواقعه المعرضة لعمليات جبهة المقاومة، وليس هناك مؤشر على ان هذا الجيش سينجح حيث فشل غيره.

٥٦٣ عملية و ٣١٧ قتيلاً و ٦٧٨ جريحاً

تشير الاحصاءات المستقاة من بلاغات الناطق العسكري الاسرائيلي وتقارير الصحف اللبنانية الى ان جبهة المقاومة نفذت في السنتين الماضيتين ٥٦٣ عملية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية في بيروت والجبل والبقاع الغربي وراشيا والجنوب، منها ٢١٨ عملية في السنة الاولى و ٣٤٥ عملية في السنة الثانية.

ووفق نفس المصادر ومع تجاوز عدد الاصابات في العمليات غير المحددة من شهود عيان او من الناطق الاسرائيلي ادت هذه العمليات الى مقتل ١٩٥ جندياً وضابطاً اسرائيلياً وجرح ٣٨١ في السنة الاولى، ومقتل ١٢٢ جندياً وضابطاً اسرائيلياً وجرح ٢٩٧ آخرين في السنة الثانية، وبذلك يكون مجموع الاصابات في صفوف قوات الاحتلال من جراء العمليات ٣١٧ قتيلا و ٦٧٨ جريحا.

نص توصيات المؤتمر الأول لدعم الجنوب
المنعقد ما بين ٣٠ اذار و ١ نيسان ١٩٨٤ ـ كلية حقوق الجامعة اللبنانية (الفرع الاول)
إلنهار ٢/ ٤/ ١٩٨٤

اوصى «المؤتمر الاول لدعم الجنوب» في ختام اعماله في كلية الحقوق في الصنائع قبل ظهر امس، برفض الاحتلال الاسرائيلي ومقاومته وتعبئة كل الطاقات والامكانات رسمياً وشعبياً وعربياً ودولياً من اجل التحرير.

المبادىء

وحدد المؤتمر المبادىء الآتية:

«١ ـ اعتبار اسرائيل التي قامت على اغتصاب الارض العربية عدواً للبنان.

٢ ـ توكيد الانتماء العربي للبنان.

٣ ـ ضرورة رسم سياسة دفاع وطني.

٤ ـ اعلان الرفض القاطع للاحتلال الاسرائيلي ومحاربة اي علاقة مع العدو المحتل.

٥ ـ العمل بكل السبل والوسائل لتحرير كل الاراضي اللبنانية.

٦ ـ التبني الأمين الشامل لشعارات المقاومة الوطنية اللبنانية».

وعلى صعيد لبنان الرسمي، خلص المؤتمر الى التوصيات الآتية:

«١ ـ دعوة الدولة المتحررة من الطائفية السياسية الى الاعتراف الرسمي والعملي بالمقاومة الوطنية.

٢ ـ توجيه اجهزة الاعلام الرسمي لرصد اخبار المقاومة وبثها والعمل على تعبئة الرأي العام لدعمها، ومكافحة تسرب الاعلام الصهيوني بكل اشكاله.

٣ ـ توظيف العلاقات العربية والدولية لتوضيح اهداف المقاومة والمطالبة بتأييدها ودعمها، لأنها تتطابق مع المقررات العربية والدولية.

٤ ـ الضغط على مجلس الامن لتنفيذ قراراته الخاصة بجلاء القوات الاسرائيلية عن ارض لبنان.

٥ ـ القيام بحملات اعلامية عربية وعالمية لفضح اهداف اسرائيل واطماعها في لبنان.

٦ ـ تعبئة المغتربين اللبنانيين انى وجدوا خصوصاً الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم لمساندة المقاومة، والمساهمة بكل الوسائل المتاحة لدعم نضالها في تحرير التراب اللبناني من الاحتلال الاسرائيلي.

٧ ـ العمل على كل الصعد لاقفال معتقل انصار وسائر المعتقلات الاخرى على الاراضي اللبنانية، واطلاق المعتقلين اللبنانيين فيها وفي سجون اسرائيل.

٨ ـ الايعاز الى الادارات الرسمية بدفع رواتب الموظفين لديها المعتقلين والملاحقين من اسرائيل.

٩ ـ العمل السريع على ترميم واعادة تشغيل المؤسسات والادارات الرسمية ولا سيما منها دور الايتام والمؤسسات الاجتماعية والمستشفيات، والاهتمام بأسر الشهداء والاسرى والجرحى ورعاية افراد اسرهم واحتضانهم.

١٠ ـ العمل سريعاً على فك الحصار المضروب على الجنوب والبقاع الغربي وراشيا بفتح المعابر والطرق اليها، ومنها ساحل اقليم الخروب، والتي اقدم العدو الاسرائيلي على اقفالها لاخماد انتفاضته والقضاء على المقاومة وصولاً الى استقطاب الجنوب.

١١ ـ محاربة السلع الاسرائيلية المتسربة الى الاسواق اللبنانية، خصوصاً بقصد تهديم الاقتصاد اللبناني ومحاصرة ابناء الجنوب معيشياً واخضاع مقاومتهم.

١٢ ـ تشجيع الحياة الاقتصادية في الجنوب والبقاع الغربي، وشراء المحاصيل الزراعية من الاهلين لدعم صمودهم وتمتين ارتباطهم بارضهم، ولا سيما منها محاصيل التبغ والحمضيات».

الصعيد الشعبي

وعلى الصعيد الشعبي اوصى بالآتي:

«١ ـ انشاء صندوق وطني لتلقي التبرعات والمساعدات باسم الصندوق الوطني لدعم تحرير الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، ويخصص لتوفير مقومات الصمود ومساعدة اسر الشهداء والمعتقلين والملاحقين من قبل العدو الاسرائيلي، وحث المؤسسات والافراد على المساهمة في هذا الواجب.

٢ ـ اقامة تجمع وطني عام على اساس جمهوري واسع يرمي الى تحرير الارض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي والمحافظة على وحدة لبنان وانتمائه العربي.

٣ ـ تقديم كل وسائل الدعم والعون بشتى اشكاله، للمقاومة تمكيناً لها من القيام بمهماتها المقدسة، وحماية ظهرها من دسائس العملاء والمتعاونين مع العدو، وتشكيل اللجان على صعيد القرية والاحياء للعمل في اطار التجمع الوطني الجمهوري.

٤ ـ استنفار كل الطاقات الثقافية والاعلامية والفنية للمساهمة في تعبئة الجماهير ودعم صمودها، وتوعيتها وفضح كل دس اعلامي يستهدف تثبيط العزائم والتفتيت وشق الصفوف.

٥ ـ الاهابة بجميع المواطنين اللبنانيين في شتى مناطقهم، هيئات وافراداً، العمل على تحقيق الامن الوطني.

٦ ـ دعوة المؤسسات النقابية والمهنية الى المشاركة في المجهود الوطني العام للتحرير ودعم الصمود.

٧ ـ دعوة الشباب اللبناني القادر على حمل السلاح لرفد المقاومة الوطنية بالانخراط في صفوفها».

الصعيد العربي

وعلى الصعيد العربي:

«١ ـ دعوة الحكومات العربية الى اتخاذ الموقف الواضح الذي يفرضه الواجب القومي حيال المقاومة الوطنية اللبنانية، وترجمة هذا الموقف بتجنيد طاقاتها على الصعد السياسية والديبلوماسية والاقتصادية، لتعزيز مقومات الصمود اللبناني في وجه العدوان الاسرائيلي.

٢ ـ دعوة الشعوب العربية ومؤسساتها السياسية والحزبية والنقابية والثقافية والاعلامية الى تشكيل هيئات شعبية لتنظيم حملات الدعم.

٣ ـ توظيف كل القدرات السياسية والاقتصادية للضغط على اميركا لممارسة ضغطها على اسرائيل، بهدف اجلاء قواتها عن كل الاراضي اللبنانية تنفيذاً لقرارات مجلس الامن.

٤ ـ العمل على اقامة مؤتمر عربي شعبي وتشكيل لجان وطنية في كل قطر عربي لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية

٥ ـ دعوة الشعب المصري العريق في نضاله الى الانتفاض واسقاط اتفاقي كمب ديفيد.

٦ ـ دعوة الاقطار العربية التي احتلت اسرائيل اجزاء من ارضها الى تحرير هذه الاجزاء.

٧ ـ دعوة الدول العربية والاسلامية الى ارسال بعثات طبية الى الجنوب وبقية المناطق اللبنانية المحتلة».

الصعيد الدولي

«١ ـ مناشدة الشعوب المحبة للحرية والسلام، ممارسة الضغط على حكوماتها بغية العمل لاجبار اسرائيل على احترام الارادة الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الامن.

٢ ـ التصدي لفضح الدعاية الصهيونية التي تعمل دائماً على تضليل الرأي العام العالمي عن طريق تزوير الوقائع والحقائق.

٣ ـ تشكيل هيئات او لجان تأخذ على عاتقها فضح الحقيقة الصهيونية وطبيعة اسرائيل العنصرية والعدوانية، ومدى عدائها للديمقراطية والسلام وحركات التحرر في العالم باسره، ومتانة تحالفها بقوى الرجعية والعنصرية والفاشية وانظمتها.

٤ ـ وضع المؤسسات والهيئات الثقافية والاعلامية والنقابية والنسائية والشبابية امام مسؤولياتها الادبية والانسانية للدفاع عن حقوق الانسان التي ستنتهكها الاحتلال الاسرائيلي.

٥ ـ عقد ندوات عامة واقامة مسيرات شعبية للتنديد بالاحتلال الاسرائيلي وفضح مطامعه التوسعية.

٦ ـ ايفاد بعثات لمعاينة آثار العدوان الاسرائيلي حضارياً وبشرياً.

٧ ـ العمل على مقاطعة اسرائيل اقتصادياً وثقافياً واعلامياً ورياضياً.

٨ ـ الضغط على الحكومات لقطع علاقاتها الديبلوماسية والسياسية مع اسرائيل اذا لم تنسحب فوراً من لبنان.

٩ ـ اظهار حقيقة المقاومة الوطنية اللبنانية بصفتها حركة تحرر وطني.

١٠ ـ العمل على اقامة مؤتمر دولي لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية».

ووجه المؤتمر في ختام اعماله تحية لمناسبة «يوم الارض» الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة.

ج ـ في البقاع

خطاب الرئيس شفيق الوزان

بالرهبان والراهبات المعتصمين على طريق القصر الجمهوري بسبب احداث مدينة زحلة

ايضاح: زار رئيس الحكومة المحامي شفيق الوزان بصحبة الوزير الياس الهراوي الرهبان المعتصمين والراهبات المعتصمات بسبب ضرب وحصار القوات السورية لمدينة زحلة لمدة ثلاثة أشهر ونيّف. وذلك بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٨١ وألقى خطاباً فيهم، ثم ردّ أحد الرهبان على رئيس الحكومة بكلمة قصيرة وهنا نورد نصّ الكلمتين كما يلي:

«بمقدار ما تؤلمني الأسباب التي دفعتكم الى هذا التحرك، يسرني أن ألتقي جماعة لم تعرف إلا الله سبحانه وتعالى. لقد اخترتم الصلاة، والصلاة مستمرة، اعتراضاً على عنف وتأكيداً على محبة اخترتم الطريق التي عرفتموها، طريق الدعاء الى المولى عز وجل، والصلاة. أنا أعتبر أنكم في صلاتكم، إنما تصلون من أجل لبنان في كل مناطقه، لبنان في كل ارجائه، لبنان في كل شبر من أرضه.

«ان تعاليم السيد المسيح لم تكن تعاليم اقليمية، وإنما كانت تعاليم من أجل الإنسانية جمعاء. فما تصلون من أجله هو من أجل السلام ضد العنف، ضد الإقتتال. وهذا ما صممنا عليه. وهذا ما نذرنا أنفسنا في سبيله.

«ان الحكومة، وبتوجيه ومشاركة من رئيس الجمهورية، لا تنفك عن العمل المستمر من أجل تخليص لبنان، وكل منطقة في لبنان، من هذا الإقتتال المستمر. لذلك، عندما كنا في بيت الدين، شعرنا بأننا في بيت للدين، الدين الذي يوصلنا الى الله سبحانه وتعالى. فأول ما فكرنا فيه هو وقف هذا العنف، ووقف اطلاق النار، ووقف القتال.

«حين نصل الى هذه النتيجة نتمكن من أن نفكر ونعمل ونتصرف في هدوء، وبالفعل الذي نأمل في أن يعمنا جميعاً لنفكر في عقل، ولنصل الى ما نشتهيه جميعاً، وهو أن نخلص كلنا في كل مناطقنا: في زحلة، في بيروت، في مناطق التماس، في طرابلس، في الجنوب، في الشريط الحدودي، في كل مكان، لينعم أهله بالأمن والإستقرار، لينعم أهله بالأمن والإستقرار، لا فرق بين منطقة وأخرى، ولا بين أبناء من هذا الدين أو ذاك، طالما أننا جميعاً نلتقي بأدياننا عند المولى سبحانه وتعالى، وعند الرسل الأكرمين الذين نؤمن بهم جميعا. شكراً لكم، وآمل في أن تجدوا في لقائي معكم الصدى والإطمئنان والإقتناع في نفوسكم، بأننا مثلكم لا نؤمن بالعنف، ونعمل ما في وسعنا في سبيل خلاص لبنان، كل لبنان، مما يتخبط فيه من محنة».

ورد أحد الرهبان، قائلاً: «أنا راهب. نشكر زيارتك لنا. ومثلما تعلم، نحن رهبان زحله وراهباتها، جئنا الى القصر الجمهوري ولم نزل على طريقه، جئنا لنعتصم مثلما سبق وقلنا، في القصر، من أجل مساعدة الشرعية والحكومة ودولتكم، لتتوصلوا بصلاتنا وصلاة كل اللبنانيين في كل لبنان وفي كل العالم، الى حل مشكلة زحله، أولاً باعتبارنا زحليين، ومشكلة لبنان الذي هو لنا جميعا.

«ليس من الضروري أن نشرح لكم وضع زحله يا دولة الرئيس. نحن جئنا نصلي، ونصلي على مدى بعيد، على رغم أننا كنا نصلي من أمد بعيد. كنا نصلي من سبع سنوات والى الآن. نصلي أمام كل الناس ليشاركونا في كل لبنان وفي كل العالم. وان شاء الله تنتهي الحال في زحله في وقت قريب».

وأجاب الرئيس الوزان: «ان شاء الله، انتم تشعرون بمناسبة معينة هي مناسبة زحله، والوضع هناك. ومثلما تشعرون بوجع في موضع ما من جسمكم، تأكدوا أننا نحن نشعر بالوجع في كل ناحية من انحاء جسمنا».

بيان أهالي زحلة إلى رئيس الحكومة

في ٧ حزيران ١٩٨١ إبان حصار وقصف القوات السورية لمدينتهم

«يا دولة الرئيس:

«في الوقت الذي كنتم تزورون فيه رهبان وراهبات زحلة المعتصمين خارج قصر الرئاسة وتطلبون منهم فك اعتصامهم «لأن مجلس الوزراء يهتم بمأساة زحلة»، في هذا الوقت بالذات، أي في حوالي الساعة الواحدة والنصف قصف الجيش السوري مدينة زحلة بالدبابات وراجمات الصواريخ.

«تكلمتم يا دولة الرئيس عن زحلة والشمال والجنوب وبيروت والجبل والمناطق اللبنانية كافة، أن اللبنانيين عامة وأهالي زحلة خصوصاً يقدرون كلامكم عن زحلة وكل المناطق اللبنانية، ولكن يا دولة الرئيس الوضع في زحلة بالذات لا يقارن بأي منطقة أخرى، ولكي نبين لدولتكم هذا الوضع نوضح لكم الأمور التالية

١ ـ ان زحلة هي المنطقة الوحيدة في لبنان التي يحاصرها الجيش السوري منذ ٨٠ يوماً حصاراً عسكرياً وبشرياً وتموينيا.

٢ ـ ان زحلة وحدها تتعرض الى القصف والقنص منذ ٨٠ يوماً دون انقطاع.

٣ ـ ان وقف اطلاق النار لم يشمل مدينة زحلة وقاع الريم وأن الإعتداءات مستمرة.

٤ ـ ان مدينة زحلة وحدها تعاني وضعاً معيشياً مأساوياً لم تعرفه أي منطقة لبنانية لا في الشمال ولا في الجنوب.

٥ ـ ان كل مرافق الحياة متوقفة كلياً منذ ٨٠ يوماً وأهالي زحلة محرومون من العمل في سهولهم وبساتينهم ومصانعهم ومتاجرهم.

٦ ـ ان الدخول والخروج من زحلة محرمان على الزحليين وعلى غيرهم والتجول داخل مدينتهم يقرره مزاج القناصين ورجال المدفعية السورية.

٧ ـ ان راهبات ورهبان زحلة أصبحوا سجناء اعتصامهم ولا يمكن أن طُلب فك اعتصامهم إلّا بفك الطوق عن مدينة زحلة وايجاد الحلول المناسبة لها.

٨ ـ ان أهالي زحلة وحدهم يقررون مصيرهم ولا يقبلون إلا حلاً في حجم مأساتهم يؤمن لهم الحرية والكرامة.

٩ ـ مع شكرهم وتقديرهم لكلامكم على زحلة ولزيارتكم لرهبانها وراهباتها فان أهالي زحلة يدعونكم الى زيارتها وهي لم تحظ طول محنتها بزيارة أي مسؤول للوقوف على كثب على عظم المأساة التي تعصف بها.

أهالي زحلة

نص مذكرة لبنان إلى هيئة الأمم المتحدة

بصدد الغارات الإسرائيلية على مدينة بعلبك النهار ٧/ ١/ ١٩٨٤

تلقت وزارة الخارجية من مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري نص المذكرة التي سلمها الى الأمين العام السيد هافير بيريز دوكويليار عن الغارة الإسرائيلية على مدينة بعلبك وضواحيها، وهذا نصها:

«سعادة الأمين العام،

«بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن احيطكم علماً بالآتي:

في الساعة الثامنة من صباح الأربعاء ٤ كانون الثاني ١٩٨٤ حلق سرب من الطائرات الإسرائيلية قوامه ١٦ طائرة فوق منطقة بعلبك في شرق لبنان، وأغارت الطائرات في تشكيلين على ثكنة الدرك في المدخل الجنوبي لمدينة بعلبك القديمة، وعلى مدينة الإمام موسى الصدر على الطريق العام بين قريتي الطيبة وطليا. وعاود الطيران الإسرائيلي غارته على هذين الموقعين بعد ٦ دقائق، مما أدى الى تدمير الثكنة ومدرسة القسطل في مخيم «ويفل» ومسجد المخيم وعشرات المنازل على أطراف المخيم. والحقت أضراراً بالغة بسوق لبيع المواشي كان مكتظاً بالناس في تلك الساعة، وبفندق «لالويت» ومطعم ومحطة للوقود.

وسقط من جراء هذه الغارة أكثر من ١٠٠ قتيل و٤٠٠ جريح، وتبين أن من بين الضحايا ١٥ طفلاً من تلامذة المدرسة المدمرة.

وقد جاءت هذه الغارة الإسرائيلية بعد غارة جوية شنت قبل ٢٤ ساعة على بلدة بحمدون وأدت الى تدمير عدد من المنازل وجرح عدد كبير من المدنيين.

وتود الحكومة اللبنانية أن تشدد على أن هذه الغارات هي بلا شك خرق واضح لحرمة الأجواء اللبنانية ولسيادة لبنان ولمبادىء القانون الدولي العام، وأن التذرع بوجود مواقع غير لبنانية في تلك المناطق لا يبرر بأي شكل تدخل طرف ثالث، خصوصاً أن هذه الغارات تسببت في وقوع ضحايا بريئة كثيرة، وأن وجود قوات غير شرعية على الأراضي اللبنانية لا يعطى حقاً وشرعية لأي طرف غير لبناني في التدخل.

ان حكومة لبنان تؤكد قرارها ومطلبها بانسحاب جميع القوات غير اللبنانية وغير المصرح لها من السلطات الشرعية، وبضرورة بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية. ونرجو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الممارسات التي من شأنها إذا استمرت أن تعطل الجهود التي تبذل حاليا لإيجاد حل للأزمة اللبنانية وأن تعرض السلام في المنطقة وفي العالم للخطر.

أرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولي».

وتبلغت الخارجية موافقة الحكومة اليمنية على تعيين السيد حسن حشاش سفيراً جديداً للبنان في صنعاء. كما تبلغت من سفارة لبنان في لاغوس برقية تفيد أن جميع اللبنانيين في نيجيريا هم في خير ولم يتضرر أحد منهم نتيجة الإنقلاب العسكري.

واستقبل مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السفير خليل مكاوي سفير اوستراليا السيد ديفيد ولسون.

تقرير «للواشنطن بوست»
عن عملية تقاسم النفوذ في بعلبك الأنوار ٧/ ٢/ ١٩٨٤

نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» في عددها يوم السبت تقريراً خطيراً عن الوضع السائد في مدينة بعلبك ومراحل المسلحين الإيرانيين وتقاسم النفوذ هناك بين هؤلاء وأنصار سوريا.

وجاء في تقرير «الواشنطن بوست» كما نقلته الوكالة المركزية:

بعلبك، المدينة اللبنانية التي تحولت في الآونة الأخيرة مركزاً للمحاربين الإسلاميين في لبنان، تبدو اليوم محيطاً تنمو في داخله وتتطور لعبة سياسية خطيرة ومميتة تحركها سوريا وايران، وواجهة (ايرانية ـ سورية) لمختلف العمليات التي تنفذ في لبنان.

الأهداف السورية والإيرانية في صدد تحويل هذه المدينة الى مدينة ارهاب لأسباب كثيرة أهمها:

أولاً: تسعى سوريا الى إعادة بسط سيادتها السياسية أو بالأحرى هيمنتها على لبنان.

- محاربة نظام الرئيس صدام حسين في العراق.
- معارضة سياسة الولايات المتحدة الأميركية ووجودها في المنطقة.

ثانياً: تسعى ايران الى:

- نشر شعار الدولة الإسلامية الإيرانية والثورة الدينية الإسلامية عبر محاربيها وانطلاقاً من لبنان في الدول العربية.
- تنظيم معركة أو حرب ضد قيادة منظمة «أمل» المعتدلة نسبياً لأسباب عدة قد يكون أهمها أن منظمة «امل» تدعم المجاهدين الإيرانيين في صراع القوى القائمة في ايران وتشن حرباً سياسية ضد محاربي «حزب الله» ومجموعة حسين الموسوي التي تسعى الى ارساء ما يسمى «بالمجتمع الإسلامي» في لبنان، والتي ترفض التعاون مع الحكومة المركزية الشرعية، وتحاول زعزعتها واسقاطها، اضافة الى أن «حزب الله» ينظم نشر الدعوة الإسلامية الإيرانية عبر وسائل لبنانية داخلية وأن مقاومة نبيه بري تتوجه في الغالب ضد الخط القريب من الخميني.
- لمحاربة نظام صدام حسين في العراق.

تنظيم معارضة سياسة الولايات المتحدة الأميركية ووجودها في المنطقة. بالنسبة الى سوريا فهي تستغل «الإرهابيين» المحليين والإيرانيين في تنفيذ عملياتها من خلال دعم عملياتهم الإرهابية. ويبدي المراقبون ملاحظة في هذا الشأن إذ يعتبرون أن سوريا ستعمد الى فرط قوى هؤلاء المتطرفين فور شعورها بعدم الحاجة اليهم أو عندما تشعر بخطر على قوتها وسوريا تتعاون مع المخابرات الإيرانية على رغم أن كل شيء يبدو غامضاً في هذا التعاون مما يعني سرية تنظيم هذا الأمر.

ويلاحظ المراقبون في هذا الصدد أيضاً أن هذا التعاون هو الأسلوب أو الطريق التي يستغلها المحاربون المسلمون في كلا البلدين والتي تبدأ في بلدة «قم» الإيرانية وتنتهي في احياء بيروت الداخلية.

أما الوسائل التي تلجأ اليها ايران في تنفيذ مآربها فتنحصر في اعتمادها على منظماتها المتطرفة في لبنان من أمثال: منظمة حسين الموسوي، حزب الله، الطائفة الشيعية. ومنظمة الجهاد الإسلامية، وأكثر أيضاً في اعتمادها على تحريك الشباب الشيعي في لبنان ودعم تطرفهم، وأخيراً في محاولة استقطاب الطوائف المسيحية والمسلمة في لبنان.

د ـ في الجبل

نص البيان

الذي صدر عن المجتمعين من المسؤولين الرسميين والمسؤولين عن الأطراف في الشوف وعاليه بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٨٢

«بعد التوتر الأمني الذي حصل في منطقة عاليه في الفترة الأخيرة، وبعد الإتصالات التي تمت مع جميع الأطراف واصرار الجميع على دعوة الشرعية الى تسلم مهماتها في المنطقة، وبناء على دعوة كريمة من رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل، عقد اليوم اجتماع في القصر الجمهوري ضم رئيس الحكومة الأستاذ شفيق الوزان والوزيرين بيار الخوري وعادل حمية والوزيرين السابقين خالد جنبلاط ممثلاً الأستاذ وليد جنبلاط، وسامي يونس والأمير فيصل ارسلان والمهندس مالك وهاب وممثلي «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الإشتراكي وبعض مشايخ الطائفة الدرزية.

وقد عرض وضع الجبل عموماً وصيغة العيش المشترك فيه خصوصاً، وتم الإتفاق على دعم الشرعية ودعوتها الى تسلم كل مهماتها خصوصاً لجهة دخول الجيش اللبناني مناطق التوتر ومنع المظاهر المسلحة غير الشرعية ومتابعة هذه الإجراءات.

وعقد اجتماع لاحق في منزل الأمير فيصل ارسلان في عاليه، ضم ممثلي «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الإشتراكي، وجرى بحث في الإجراءات المطلوبة وطرق التنفيذ، وتم الإتفاق على ما يأتي:

أولاً: تكريس وقف اطلاق النار.

ثانياً: سحب جميع المسلحين منذ مناطق الإشتباكات.

ثالثاً: الإتفاق المبدئي على إزالة المظاهر المسلحة تدريجاً، على أن تزال نهائياً فور دخول الجيش اللبناني المنطقة.

رابعاً: دعوة جميع الأهالي الى العودة الى قراهم.

خامساً: تشكيل لجنة قيادية لمتابعة تنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها ومعالجة الأمور العالقة والمستجدة.

سادساً: تعتبر هذه اللجنة في حال انعقاد دائم، على أن تكون دار الأمير فيصل ارسلان في عاليه مقرها الدائم».

ما نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»

عن اتفاق بين المسيحيين والدروز في الجبل التاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٨٣

قالت أمس صحيفة «الوول ستريت جورنال» نقلاً عن مراسلها في بيروت أنه «على رغم استمرار التوتر في لبنان، هناك اشارات الى أن الزعماء المسيحيين والدروز يقتربون من التوصل الى اتفاق يؤدي الى خفض القتال الطائفي بين المجموعتين في الشوف».

ونشرت الصحيفة جزءاً من «مسودة اتفاق» قالت أنها كانت موضع بحث في العمق بين الجانبين. وتحدثت عن أمل في التوصل الى اتفاق نهائي في اجتماع قد يعقد هذا الأسبوع ويضم السادة وليد جنبلاط والأمير مجيد ارسلان والرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل. وأشار الى أن الإجتماع سيكون في رعاية الرئيس أمين الجميّل.

وأوضحت أن بنود الإتفاق، التي حصلت عليها من مصادر سياسية «درزية» بمن فيها ممثلون لجنبلاط وارسلان والتي أكدتها مصادر «الجبهة اللبنانية»، تتضمن الآتي:

- إزالة حواجز الطرفين على طرق الشوف وتبادل المعتقلين.
- دخول الجيش اللبناني الشوف لتولي مسؤوليات حفظ السلام على أن تساعد الجيش في مهمته هذه وحدات من القوة المتعددة الجنسيات التي ستكون مسؤوليتها المحافظة على الأمن على الطرق الرئيسية في منطقة الشوف.
- منع المظاهر المسلحة للميليشيات «المسيحية» و«الدرزية» واقفال ثكنات هذه الميليشيات وتجميع أسلحتها وتخزينها على أن تسلم الى الجيش اللبناني عندما تصبح كل الأراضي اللبنانية تحت سلطة الحكومة وعندما يتم نزع سلاح الميليشيات.
- مغادرة رجال الميليشيات الذين هم من خارج منطقة الشوف هذه المنطقة، من ضمن اتفاق يسمح للمدنيين الذين فروا من القتال بالعودة الى قراهم.
- اعلان عفو موقت عن المتهمين، من سكان الشوف، بارتكاب جرائم أمنية منذ العام ١٩٧٥. ومنع قيام دعايات طائفية من الطرفين.
- المساعدة في إعادة بناء قوى الشوف التي تضررت خلال القتال الأخير.

وأضافت الصحيفة أنه في حال موافقة الطرفين على هذه المسودة ستشكل لجان مشتركة لمراقبة الهدنة في قرى الشوف. ويلحظ الإتفاق أنه عندما يكون الجيش اللبناني مستعداً لممارسة مسؤولية حفظ السلام، سينسحب الجيش الإسرائيلي من معظم مناطق الشوف.

مذكرة الهيئة العليا للطائفة الدرزية
بمطالب الدروز الوطنية السياسية والأمنية التي رفعت الى المراجع المختصة في آب ١٩٨٣

تقديم:

«يعاني لبنان أزمة مزمنة ومستحكمة. وهي ليست بين اللبنانيين والطامعين به فحسب، بل هي أيضاً، وقبل ذلك، أزمة بين اللبنانيين أنفسهم، أزمة التفاوت في الحقوق وفي السلطة بين الطوائف اللبنانية.

فلكي تقوم الدولة السيدة والعادلة يقتضي أن يتساوى اللبنانيون أمام القانون وأن يتكافأوا في الحقوق والواجبات. وبالتوازن الوطني تنتقل الدولة من نظام الإمتيازات الى دولة الضمانات الوطنية والإجتماعية.

ومن أجل إعادة اللحمة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين مختلف الطوائف والفئات اللبنانية التي باعدت بينها الأحداث في شكل أصبح الوطن مهدداً بالتشرذم، لا بد من المباشرة فوراً، دونما ابطاء، في تنفيذ بعض التدابير الإجرائية والتعديلات الدستورية.

ولا ريب في أن الوفاق الوطني سيقطع دابر كل تدخل خارجي طامع أو استغلال داخلي منتهز، وسيؤول ولا شك الى اخراج جميع الجيوش الغريبة من لبنان واستقراره وطناً مستقلاً سيداً حرا.

من هذه المعطيات نرى اعتماد المطالب الآتية:

آ - المطالب السياسية في السلطة الإشتراعية:

أولاً: أحداث مجلس للشيوخ يتولى، مع مجلس النواب، السلطة الإشتراعية في الدولة. تنحصر سلطة مجلس الشيوخ بالقضايا المصيرية والأساسية فلا يبرم أي قانون ولا يكون، بالتالي، نافذاً إلاّ بموافقته في كل ما يتصل، على وجه الحصر بالقضايا الآتية:

- تعديل الدستور.
- الحرب والصلح.
- المعاهدات والإتفاقات الدولية.

- أنظمة الأحوال الشخصية المذهبية.
- الجنسية.
- نظام انتخابات مجلس الشيوخ.
- الموازنة العامة.
- تنظيم السلطات العامة.
- التنظيم الإداري للدولة.
- قانون البلديات.
- تنظيم القوات المسلحة بمختلف فروعها.
- اعلان حالة الطوارىء.

كما تقضي، قبل التعيين، اجازة مجلس الشيوخ (لجنة خاصة أو لجنة الإدارة والعدل) لمرشحي مجلس الوزراء لملء المراكز الآتية:

- قائد الجيش ورئيس الأركان العامة.
- المدير العام لقوى الأمن الداخلي.
- المدير العام للأمن العام.
- رئيس مجلس الخدمة المدنية.
- رئيس هيئة التفتيش المركزي.
- رئيس مجلس الشورى.
- حاكم مصرف لبنان.
- رئيس الجامعة اللبنانية.
- الرئيس والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
- المحافظون.
- رئيس مجلس الجمارك الأعلى.
- رئيس مجلس ادارة تلفزيون لبنان.
- رئيس مجلس الإنماء والإعمار.
- رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

- ثانياً: تتساوى الطوائف اللبنانية الست الكبرى في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ وذلك في اطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

ثالثاً: تكون رئاسة مجلس الشيوخ لدرزي ما دام توزيع الرئاسات على أساس طائفي.

في السلطات التنفيذية

رابعاً: يضطلع باعباء السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

خامساً: ينتخب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ.

سادساً: يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصادقاً بذلك على اختيار المجلس.

سابعاً: يتولى وزير الدفاع سلطة قيادة الجيش، على أن يمارس رئيس الأركان العامة في ظل سلطة الوزير، حق الأمرة والإدارة العامة وقيادة العمليات.

ثامناً: تجري اعادة توزيع مراكز الفئة الأولى في الإدارة والقضاء والجيش على نحو يحقق في آن فاعلية الدولة، والتوازن الوطني بين العائلات الروحية.

تاسعاً: رفع الحيف عن الدروز باعطائهم بعض المراكز الحساسة في الدوائر الرسمية والمصالح المستقلة اضافة الى تمثيلهم في مجلس القضاء الأعلى وتخصيصهم بنسبة ١٥ بالمئة من طلاب المدرسة الحربية تكريساً لاعتبارهم فئة اساسية في انشاء الوطن وليس قياسهم بالقياس العددي.

عاشراً: اعتماد اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري للدولة الواحدة على أسس تكفل وحدة البلاد والشعب،

وتراعي التكافؤ في حقوق العائلات الروحية والعلاقات الإقليمية والإرتباطات التراثية والتلاؤم الإقتصادي والإجتماعي.

حادي عشر: زيادة عدد المحافظات بدءاً بإحداث محافظة تضم قضاءي راشيا وحاصبيا، وجعل جبل لبنان محافظتين، واحدة تضم قضاءي الشوف وعاليه ومنطقة المتن الأعلى، وأخرى تضم سائر أقضية الجبل.

ثاني عشر: احداث مجلس تمثيلي يتولى اقرار المشاريع الإنمائية ذات الطابع الإقليمي المشترك وتنفيذها، والرقابة على الإدارات والمؤسسات العامة في المحافظة.

في السلطة القضائية:

ثالث عشر: ضمان استقلال السلطة القضائية بجعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم، وبالتالي حصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة.

رابع عشر: اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى بالإقتراع السري المباشر لأعضاء الجسم القضائي.

خامس عشر: إحداث محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والأنظمة، ولمحاكمة الرؤساء والوزراء.

في الإحصاء العام والجنسية:

سادس عشر: اجراء احصاء عام للنفوس خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات.

سابع عشر: اعتماد قاعدة اللبناني من يحمل الجنسية اللبنانية وحدها.

ثامن عشر: يسبق انتشار الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسية في منطقة جبل لبنان الجنوبي (المتن الأعلى وعاليه والشوف) اتفاق سياسي.

تاسع عشر: تعاد الصلاحيات كاملة إلى رئاسة أركان الجيش اللبناني.

عشرون: حل جميع الميليشيات والجيوش والقوات غير النظامية من أي نوع كانت، وتسليم أسلحتها إلى الجيش اللبناني النظامي خلال مهلة شهر تحت طائلة الملاحقة الجزائية أمام المحكمة الخاصة، على أن يكون تسليم السلاح شاملاً وفي آن واحد من جميع الأطراف، ويبقى السلاح الفردي في حوزة المواطنين ويمنع نقله وحمله والأتجار به مدة سنة كاملة، وبعدها ينذر جميع المواطنين بتسليم الأسلحة التي في حوزتهم خلال مدة شهر تحت طائلة الملاحقة الجزائية.

واحد وعشرون: تجميد المذكرات القضائية ووقف التعقبات للأشخاص الملاحقين لأسباب تتصل بالأحداث والإضطرابات الحاصلة منذ السنة ١٩٧٥ لغاية الوقت الحاضر، على أن تتم تسوية القضايا والملاحقات الناجمة عنها في إطار مصالحة وطنية وعفو شامل.

ثاني وعشرون: تضع السلطات الشرعية يدها على كل المرافق العامة والإدارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، ويمنع استيفاء الجعالات والخوات على المحروقات والمعاملات العقارية وسواها.

ثالث وعشرون: وقف حملات التحريض في أجهزة الإعلام وإقرار الغاء الإذاعات الخاصة وتشديد عقوبة من يثير النعرة الطائفية بقول أو فعل، كتابة أو إذاعة أو نشر.

خاتمة: تؤكّد الطائفة الدرزية استعدادها الكامل للتفاهم والتعاون مع جميع الفئات اللبنانية ولا سيما منها الفئات المعتدلة من الطوائف المسيحية الكريمة؛ وتحرص كل الحرص على وحدة لبنان أرضاً وشعباً وعلى دعم الدولة، ومن منطلق هذا الحرص رأينا طرح الحلول لخلاص الوطن آملين أن تفهم دوافعنا على حقيقتها، وأن يستجاب لهذه المطالب التي تبقى موضعاً للنقاش والتفاهم مع المسؤولين في الدولة والطوائف بروح ايجابية بعيداً عن أية مصلحة غير مصلحة الوطن وذلك قبل فوات الأوان.

التواقيع:
شيخ عقل الطائفة الدرزية
محمد أبو شقرا
الأمير مجيد ارسلان
الأستاذ وليد جنبلاط

بيان المحامي فريد حماده
حول معارك الجبل العمل ١٠/ ٩/ ١٩٨٣

«أخاطبكم اليوم بلغة العقل والضمير والرجولة التي لازمت تاريخ الدروز مذ كان الدروز. سقطت الأقنعة وتعرت الوجوه، ونفذت غايات ومآرب اعداء لبنان في أوضح تناغم وتنسيق في المواقف والجرائم بين الإسرائيلي والسوري والفلسطيني. انكفأ الإسرائيلي تحت جنح الظلام وفي غفلة من انسانية وضمير، تاركاً «للأشقاء الغيارى» تنفيذ حمام الدم والنار، فتباروا في فنون الذبح وزرع الموت والدمار في ربوعنا، مدناً وقرى تسوقنا حالها الى الترحم على «هولاكو وجنكيزخان».

استعمل «الأشقاء المجرمون» في كل هذا، الدروز واسم الدروز ستاراً وغلافاً لهجماتهم البربرية الحاقدة. اننا لا نتصور ولا نعقل أن يقدم ابن الجرد أو ابن المتن من الدروز على ما تم في بحمدون وفي جوار بحمدون، إذ ان له فيها اهلاً واخوة واصدقاء.

اننا كما نددنا بالأمس القريب بالمجازر، اياً كان مرتكبوها، نرفض اليوم وبكل قوة أن يلبسنا السوري والفلسطيني جرائمهما البشعة هذه لأن لا يمكن للبنانيين الأصيلين، وهم حملة مشعل الحضارة وحماة مهدها أن يتحولوا بين لحظة واخرى، وحوشاً كاسرة... ان جزاري بحمدون هم «الأشقاء» الحاقدون على هذه الحضارة.

أضاف: «والآن، ماذا بعد؟ أن بعضكم اليوم في صفوف البرابرة أمام دير القمر العزيزة الحبيبة، تلك القلعة الوطنية ومشتل القادة ومهد حكم المعني الكبير فتحت قلبها وصدرها اليوم للألوف المؤلفة من ضحايا حرب الآخرين، تماماً كما فتحت بالأمس مدارسها وأديرتها ومستشفياتها لنا نحن الدروز ولأبنائنا. سمعتم نداء رئيس بلديتها جورج ديب نعمه، وجميعكم يعرف هذا البطل الخادم مجاناً، المنكر ذاته في سبيل الألفة والمحبة والوئام في شوفنا الحبيب. أن دير القمر الكبيرة في شموخها اطلقت صرخة الإنسانية لتجنيب أخوة لكم من ابرياء الجبل ما ينويه ويخطط له جزارو لبنان ممن لا ضمير لهم ولا شرف.

أيها الدروز، الى أين؟ ان الرجولة والشهامة والوفاء، نعم الوفاء لدير القمر، ولمن في دير القمر من اخوة لنا واهل، والوفاء للتاريخ الناصع الذي سطره السلف الصالح، تهيب بكم يا دروز أن تقفوا وقفة الرجولة والعنفوان، فتدفعوا بصدوركم وسلاحكم جحافل البرابرة عن دير القمر العزيزة، عاصمة فخر الدين.

أضاف: «ان عواصم العالمين: العربي والغربي، تحبس انفاسها الآن، شاخصة الى دير القمر، فاحيطوا بها احاطة السوار بالمعصم، مدافعين عنها بالمهج وبالقلوب، افتحوا الطرق والسبل اليها أمام ملائكة الرحمة والصليب الأحمر. هذه بعض شيم الأقدمين، هذه بعض عاداتهم وخصالهم، فعلى خطاهم يا دروز لتستحق لقب بني المعروف.

ان قرار القيادة فيكم تعوزه الحرية. انه مرتهن، فحطموا الطوق عنه وكسروا القيد عن معصمه ولا تنساقوا للسوقة المجرمين من ادعياء الغيرة عليكم، بينما همهم وهدفهم تدمير لبنانكم وتحجيمكم لربطكم في تبعيتهم. ولا تدعوهم يلبسونكم لطخة العار هذه، أن التاريخ رقيب قاس ودقيق. ان التاريخ لن يرحم».

نص البيان الصادر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه
الذي يعلن فيه اشتراك غرباء في القتال في الجبل ـ الأنوار ١٩ أيلول ١٩٨٣

صدر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه ما يأتي:

اثناء مطاردة الجيش لفلول المسلحين الغرباء في تلال كيفون، سقط عدد من القتلى. وبعد سيطرة قوى الجيش على هذه التلال، عثرت على جثث فلسطينيين ينتمون لمنظمات فلسطينية مختلفة معظمها دون بطاقات هوية. أما الجثث التي تحمل هويات، فهي:

- بدر عثمان نوفل، مواليد قلقيلية ١٩٦٤، رقم بطاقته ١٣٠ وهو عضو في أحد التنظيمات الفلسطينية.
- عطا عبدالله الرحمن ابو الريش من منظمة «فتح» رقم بطاقته ١٣٥٨٢.
- فواز ابراهيم الشامي من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رقم بطاقته العسكرية ٧٣٦٦١.
- يسرى فايق ابو الليل من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني رقم البطاقة العسكرية ١٣١٩٥.

وبذلك يتضح أكثر فأكثر هوية الغرباء الذين يخوضون حرب الجبل بهدف العودة الى بيروت واقتطاع اجزاء من أرض الوطن.

كما صدر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه البيان التالي:

حوالي الساعة التاسعة من صباح ١٨ أيلول ١٩٨٣، تعرضت مدينة جبيل لقصف بالصواريخ لم تنجم عنه أية اضرار عسكرية، وسقط من جراء القصف ثلاثة قتلى و٧ جرحى من المدنيين الأبرياء.

رد الجيش على مصادر النيران التي اطلقت من مواقع الغرباء الذين يتدخلون في القضايا اللبنانية الداخلية مسببين المزيد من الضحايا اللبنانية من جميع الطوائف.

نص بيان قيادة الجيش اللبناني
معارك الجبل ونص بلاغ القيادة لاستدعاء الإحتياط في ٢٨/ ٩/ ١٩٨٣

البيان

أصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش البيان التالي:

«بعد تحليل معطيات معركة الجبل يؤكد الجيش ما يأتي:

أولاً: مشاركة فلسطينية كثيفة في المعارك بقوات نظامية مؤللة بقيادة «ابو موسى» مؤلفة من سرايا تابعة له وللجبهة الشعبية وللجبهة الديمقراطية تحت شعار «قوات العودة الى بيروت».

ثانياً: استعمال المهاجين عدداً من الدبابات من «نوع ت ـ ٥٤» يراوح بين كتيبة وكتيبتين.

ثالثاً: تمركز لواء مدفعية تابع للفلسطينيين من عيار ١٣٠ ملم في منطقة ضهر البيدر.

رابعاً: بذل محاولات عدة لاحتلال سوق الغرب وقبر شمون وقصف مثلث خلده.

خامساً: نزوح أكثرية سكان الجبل الى دير القمر وبيروت والجنوب.

سادساً: التصميم على احياء «القوات المشتركة» في بيروت واقامة الحواجز واعادة خطوط التماس الى ما كانت عليه عام ١٩٧٦.

سابعاً: بذل محاولات حثيثة لاسقاط النظام وتقسيم الجيش ودفع البلاد الى هوة الفراغ الدستوري، ومن ثم الى التفتيت.

ان الجيش يؤكد للمواطنين أنه للجميع ولن يفرق بين لبناني وآخر، وأنه سيتصدى بقوة لكل محاولة ترمي الى نشر الفرقة بين المواطنين أو تقسيم البلاد وتفتيتها».

البلاغ

وأصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش البلاغ الآتي:

«ان العماد طنوس قائد الجيش بناء على المرسوم الإشتراعي الرقم ٣٣/ ٥٥ ولا سيما منه المادة ٢٦٠ يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يستدعى الإحتياطيون في الجيش من خدمة فعلية أو تدريب عسكري الذين يحملون الرتب الآتية: ضباط، رائد وما دون، رتباء، جميع الرتب، افراد من جميع الرتب.

المادة الثانية: يلتحق الإحتياطيون في احد المركزين الآتيين: ثكنة ريمون حايك صربا، ثكنة هنري شهاب الاوزاعي. في التواريخ الآتية: ١٢/ ٩/ ١٩٨٣ للضباط والرتباء. في ١٣ و١٤/ ٩/ ١٩٨٣ للأفراد

وذلك في تمام الساعة التاسعة من التواريخ المحددة أعلاه.

المادة الثالثة: يطاول هذا القرار جميع الإحتياطيين الذين تنطبق عليهم التحديدات والشروط المبنية في المواد ٢٥٥ و٢٥٧ و٢٥٩ من المرسوم الإشتراعي الرقم ٣٣/ ٥٥.

المادة الرابعة: يلاحق المتخلفون عن الإلتحاق وفقاً للأصول عملاً بالمادة ٢٨٤ من المرسوم الإشتراعي الرقم ٣٣/ ٥٥.

المادة الخامسة: يتقدم الإحتياطيون باللباس المدني مصحوبين:

١ ـ التجهيزات العسكرية الإفرادية فقط.

٢ ـ المستلزمات الإفرادية الخاصة بالقيافة والنظافة.

المادة السادسة: يستثنى من احكام هذا القرار العسكريون المسرحون لأسباب صحية أو أمنية أو الصادرة في حقهم احكام جزائية قضت بطردهم من الجيش.

المادة السابعة: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

اليرزة في ٢٨/ ٩/ ١٩٨٣
العماد طنوس قائد الجيش»

وتوضيحاً لبيان استدعاء الإحتياط، نشرت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية نصوص المواد ٢٥٥ و٢٥٧ و٢٥٩ و٢٨٤ من المرسوم الإشتراعي الرقم ٣٣/ ٥٥، التي وردت في المادتين الثالثة والرابعة من قرار قيادة الجيش.

«المادة ٢٥٥: تتألف عناصر الإحتياط من مجموع المواطنين اللبنانيين الذين اكملوا تدريبهم العسكري في الجيش وفي المدارس وفي مراكز التدريب العسكري المنظمة من قبل السلطة العسكرية العليا.

تطلق على هذه العناصر التسمية الآتية: عسكريو الإحتياط ارباب العائلات الذين يعيلون خمسة اولاد على الأقل والمواطنون المعتبرون معيلين وحيدين لعائلاتهم إلا اذا كانوا اختياريين».

«المادة ٢٥٩: يبقى الإحتياطيون في الحياة المدنية تحت تصرف السلطة العسكرية العليا وفقاً للشروط المحددة في هذا المرسوم الإشتراعي ضمن المدات الآتي بيانها:

١ ـ ضباط الإحتياط (من الجيش أو من التدريب العسكري).

اختصاصيون:

- لمدة خمس عشرة سنة تلي تسريحهم من الخدمة الفعلية على ألا يتجاوزوا الخامسة والستين.

غير اختصاصيين:

- لمدة خمس عشرة سنة تلي تسريحهم من الخدمة الفعلية على ألا يتجاوزوا السن المحددة لرتبهم في الخدمة الفعلية مضافاً اليها خمس سنوات.

٢ ـ الإحتياطيون غير الضباط الذين اكملوا ستة أشهر في الخدمة الفعلية:

اختصاصيون:

- لمدة ١٥ سنة تلي تسريحهم من الخدمة الفعلية على ألا يتجاوزوا سن الخامسة والخمسين.

غير اختصاصيين:

- لمدة ١٥ سنة تلي تسريحهم من الخدمة الفعلية على ألا يتجاوزوا سن الخمسين.

٣ ـ الإحتياطيون غير الضباط المنشؤون من التدريب العسكري:

- لمدة ١٥ سنة تلي نهاية تدريبهم العسكري على ألا يتجوزوا الخامسة والثلاثين».

المادة ٢٨٤ : كل احتياطي يدعى الى تأمين واجب الدفاع عن البلاد في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ ولا يلتحق بمركزه في التاريخ المحدد لأسباب قاهرة تثبت صحتها يعتبر بعد انقضاء ثلاثة ايام على تاريخ استدعائه متخلفا عن الحضور وتجرى ملاحقته وفقاً للأصول».

وافادت مصادر عسكرية أنه «يدخل في ملاك الإحتياط كل من اكمل التدريب العسكري لمدة سنتين وعمره دون الخامسة والثلاثين، وكل من امتحن بمادة التدريب العسكري. وهذا يعني أن الطلاب الذين دربوا في المدارس واخضعوا بعد ذلك لامتحان في مادة التدريب العسكري ونجحوا فيه يعتبرون مستدعين بواسطة قرار قائد الجيش. وكذلك كل من خدم ستة أشهر وما فوق في الجيش وترك لأسباب غير صحية يدخل في ملاك الإحتياط. وكل من خدم وسرح من دون أن يثبت لا يدخل في ملاك الإحتياط، وكل من لديه بطاقة احتياط يعتبر مستدعى».

بيان مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان
حول أوضاع بلدة دير القمر المحاصرة - ١٩٨٣/١١/٢٤

تابع مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان جلسات دورته العادية في جامعة الروح القدس - الكسليك، برئاسة نيافة الكاردينال مار انطونيوس بطرس خريش.

وفي نهاية جلسته الأولى قبل ظهر امس التي انتهت في الواحدة ظهراً، أدلى أمين عام المجلس المونسنيور اغناطيوس مارون بما يلي:

في مستهل جلسته استقبل المجلس الأم مارغريت دميان الرئيسية العامة لراهبات الصليب التي أوضحت أمام المجتمعين مدى المأساة التي يعيشها مهجرو دير القمر والتي تفوق بشاعتها وآلامها ومخاطرها المتزايدة كل تصور، خاصة وان القوى المسلحة لا تمنع وصول المؤن وحسب، بل تصادرها لتوزعها على غير هؤلاء المنكوبين.

وكان لكلام الأم دميان تأثير في نفوس الحضور، لكن أصحاب الغبطة والسيادة أظهروا لها مدى النشاطات التي قاموا بها والمساعي لزيارة المحاصرين في دير القمر. وقد قال سيادة المطران حلو راعي أبرشية صيدا المارونية أنه حاول مرات متكررة الحصول بأي شرط كان وبأي وضع ممكن على موافقة المسلحين ليتمكن من زيارة دير القمر وتفقد الموجودين فيها، وقد وجد أن ليس في الأمر أي تحسس بأوضاع المنكوبين بل النظر الى أوضاعهم الأمنية.

وبعد ذلك أعطى المجلس صلاحيات واسعة الى لجنة متابعة قوامها المطارنة: الياس فرح، ابراهيم الحلو، نيقولاوس الحاج، اغناطيوس رعد والأباتي مرسيل ابي خليل والأب سمعان نصر والأمين العام المونسنيور مارون للقيام بالمراجعات الوافية لدى السلطة الشرعية والهيئات الدبلوماسية وكل من تراه قادراً على أن يسهم في معالجة هذه المأساة التي تفوق بفظاعتها وتطوراتها كل ما جرى في أبشع الحروب.

ثم تابع المجلس دراسة الوثيقة التي سوف يناقشها مع احبار من الطوائف غير الكاثوليكية والمتضمنة التطلعات المستقبلة لتسيير الوطن.

وفي افتتاح جلسة بعد الظهر، خص البطاركة والمطارنة بعاطفة أبوية تلامذة كلية اللاهوت الحبرية الذين دعوا الى قاعة الجلسات وقدموا عريضة بتطلعاتهم الى أعمالهم الرعية المستقبلية شاملين الأوضاع المأساوية الراهنة والمخاطر العديدة المداهمة. وقد أجابهم الكاردينال خريش بكلمة أبوية شاكراً لهم هذا الوعي الرسولي ومشجعاً اياهم للسير على درب التحصيل العلمي والروحي لأن الكنيسة ولبنان بحاجة الى علمهم وتفانيهم.

ثم وافق المجلس على بعض الطلبات الإدارية التي تقدمت بها كاريتاس للبنان. وقد أثنى الحضور على الغيرة التي تدفع أعضاء كاريتاس للقيام بنشاطات خيرية غير مبالية بالمخاطر والصعاب.

كما بحث المجلس بعض الأمور الكنسية المتعلقة بمشاكل اثارتها الأحداث.

وسيتابع المجلس أعماله صباح اليوم. وعلم أن الجلسات ستتابع في بداية الأسبوع المقبل على أن يدعى رؤساء الطوائف غير الكاثوليكية الى اجتماع يعقد الأربعاء المقبل لبحث القضايا الوطنية المطروحة ودرس الوثيقة التي تتضمن المبادىء العامة التي تراها المسيحية في سبيل تركيز بناء لبنان المستقبل.

وقد تسلم المؤتمرون مذكرة قدمها اتحاد الرابطات اللبنانية المسيحية تتضمن موقفه من القضايا المطروحة خصوصاً قضية الصيغة والإتفاق اللبناني - الإسرائيلي وهوية لبنان علماً أن مقررات في هذا الإطار ستصدر عن المؤتمرين لتحدد موقف الطوائف والمسائل المطروحة، وستعلن محلياً ودوليا.

وهنا نص المذكرة:

١ - اعتبار قضية المهجرين عموماً وقضية مهجري الشوف وعاليه والمتن الأعلى خصوصاً، وبنوع أخص دير القمر، مشكلة لبنانية ملحة ومستقلة تتقدم على أي موضوع في أي حوار، واعتبار أن حلها يشكل المدخل للوفاق ولكل بحث في وحدة لبنان.

٢ - اعتبار أن لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه بحدوده الدولية من دون أي انتقاص وهو يؤلف دولة مستقلة سيدة تبني علاقاتها مع دول المنطقة والدول الأخرى على أساس المساواة واحترام السيادة والمصالح المتبادلة.

٣ - اعتبار أن هوية لبنان لا يمكن أن تكون إلا لبنانية. فهوية الوطن هي بالتخصيص هوية شعبه من دون سواه. وهي تجسيد لخصائص مميزة لهذا الشعب نابعة من تراثه وتقاليده ملتصقة التصاقاً وثيقاً بأرضه وبتاريخه.

٤ - المطالبة بانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان باستثناء القوات الدولية والمتعددة الجنسية.

٥ - المطالبة بابرام اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، الذي اعترفت اسرائيل بموجبه وفقاً للفقرتين الأولى والثالثة من المادة الأولى بسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانية الموجودة عليها في مهلة ستة أشهر بعد ابرام هذا الإتفاق مع الإعتراف بحدود لبنان الدولية، مع العلم أن عدم ابرام هذا الإتفاق سيعرض لبنان الى مآس جديدة ويسلخ جنوبه عنه.

٦ - اقامة علاقات خاصة مع دول الإغتراب لما لهذا الإغتراب من أهمية وفاعلية بالنسبة الى لبنان وتكريس حقوق المواطنية الكاملة للمغتربين اللبنانيين.

٧ - اعتبار أن كل بحث في الإصلاحات على كل الصعد يجب أن يتم وفقاً للأصول المحددة في الدستور اللبناني.

٨ - اعتبار أن الوفاق الوطني واقع تاريخي واجتماعي ثابت، تأثر أكثر من مرة بفعل عوامل خارجية يجب العمل على ازالتها والحؤول دون تكرار حصولها. (الفلسطينيون، تدخل الدول العربية المستمر في شؤون لبنان الداخلية)...

٩ - الصيغة: بالنسبة الى الصيغة نحن أمام أمرين لا ثالث لهما: إما أن نبني وطناً ينصهر فيه جميع ابنائه في بوتقة وطنية واحدة ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق العلمنة التي تؤمن المساواة بين المواطنين وولاء المواطن لوطنه لا لطائفته وتحقق الديمقراطية الصحيحة.

والعلمنة لا تتجزأ، فإما أن تكون كاملة شاملة لتحقيق هذا الإنصهار ولتوحيد المجتمع أو لا تكون. وإذا فرضنا أن تطبيقها صعب أو حتى مستحيل لأسباب قد تثار في وجهها ومنها:

أ - اصطدامها بقناعات ومعتقدات دينية.

ب - ابقاؤها بكل حال على الشعور بالإنتماء الى المجموعات الطائفية بسبب رواسب الماضي وسنوات الحرب وما اثارته من حساسيات.

فليس لنا إذن في هذه الحال إلا أن نأخذ واقعنا الصحيح في الإعتبار ونبحث في صيغة صالحة للبنان تعكس واقعه وتركيبته.

لأن الصيغة الصالحة لوطن هي تلك التي تعكس تكوين بنيته السياسية. والبنية السياسية في لبنان ثنائية التكوين بسبب وجود مجموعتين في المجتمع اللبناني عميقتي الجذور في التاريخ شديدتي الحرص على شخصيتيهما.

وهذا الشعور بالإنتماء الطائفي لا يمكن أن يمحى لمجرد انكاره أو التمني بعدم وجوده.

وعدم التغاضي عن الطائفية هو دليل واقعية وليس رجعية.

إذن، المجتمع اللبناني مجتمع تعددي، وهناك بلدان متعددة لا تقل عنا حضارة كسويسرا وبلجيكا والإتحاد السوفياتي، تعمدت الإفادة من غنى هذه التعددية وأوجدت لها الإطار السياسي السليم الذي حافظ عليها وصانها وأبرز ما في تعايشها من ثروة حضارية فزادتها هذه التعددية قوة وصلابة بعدما وفرت هذه الدول لها مناخ الحرية والطمأنينة.

إذن، الغاء الطائفية السياسية في ظل الشعور التام بالإنتماء الطائفي كما أسلفنا، سوف يبقي على التكتلات والتجمعات الطائفية الفاعلة في البنية السياسية اللبنانية، بينما يلغي مظلة التوازن بين هذه المجموعات وتكون آثاره سيئة مدمرة.

- صحيح أن الطائفية السياسية تحد من طموح أفراد في المجالات العامة. الا أن الحد من طموح الأفراد يبقى أقل ضرراً وخطراً على المجموعة اللبنانية عموماً من اهتزاز البنية السياسية بأكملها.

- ان الديمقراطية لا يمكن أن تمارس في العالم الثالث في شكل مطلق، كما تمارس في الغرب بين أكثرية سياسية وأقلية سياسية. فالأكثرية هنا هي أكثرية دينية والأقلية أقلية دينية.
- الصيغة الأمثل إذن هي التي تبقي على النظام الطائفي (أو فدرالية الطوائف) مع تحديث هذا النظام وتطويره بشكل يؤمن حكماً عادلاً بين الطوائف المختلفة ويؤمن ضمانة للمجتمع المسيحي الذي هو أقلية في الشرق.

احصَاء المركز الكاثوليكي للإعلام
عَن عدد المهَجرين في الجبَل والخسَائر البشرية والمَادية

أعد المركز الكاثوليكي للإعلام احصاءات تقريبية عن عدد مهجري حرب الجبل وأضرارها ابتداء من ٣١ آب ١٩٨٣ ولغاية ٦ تشرين الأول ١٩٨٣ في ١١١ قرية موزعة على أقضية ثلاثة: بعبدا والشوف وعاليه.

وفي ما يلي الإحصاء المذكور الذي يحدد عدد السكان في كل قرية قبل بدء حرب الجبل، وعدد المهجرين والقتلى والمفقودين نتيجة لها، كما أحصى عدد البيوت المهدومة والمحروقة والمسروقة والكنائس والمعابد المتضررة في هذه القرى، مسقطاً من حسابه عشرات القرى الصغيرة التي تعتبر أضرارها طفيفة:

• قضاء بعبدا:

في قضاء بعبدا عدد الإحصاء الأضرار في ٢٦ قرية، وهذا جدول يبين هذه الأضرار كالآتي:

اسم البلدة	عدد السكان	المهجرون	القتلى والمفقودون	البيوت المهدومة والمحروقة والمسروقة	الكنائس والمعابد المتضررة	ملاحظات
رأس الحرف	١٤٠٠	٧٥٠	١٠	٢٠٠	٢	بين المفقودين راهبة وكاهن
قتاله	٢٧٥	٢٧٥	٦	-	١	
حارة حريك	٩٦٠	٥٠٠	-	-	-	تهجير الموارنة قبل معركة الجبل
برج البراجنة والمريجة تحويطة	٥٤٠	٥٠٠	٢	٨٠	١	علقت صورة الخميني في الكنيسة
الغدير	٣٦٥	٢٠٠	-	-	-	تهجير سابق
الليلكي	٤٨٠	٤٨٠	٤	-	-	تهجير سابق
الدليبي	٤٠٠	٣٥٠	-	-	-	
العربانية	٦٠٠	٥٥٠	-	-	-	تهجير قسري
دير الحرف	٧٠٠	٣٠٠	١	٦٢	٢	يعيش ما تبقى من السكان خارج البلدة قبل الحرب
كفرسلوان	٤٠٠	٣٥٠	-	١٦	-	بعض المهجرين غادروا قبل الحرب
الشبانية	١٥٠٠	١٤٤٠	٥	١٨٦	-	هدم مدرسة مار تقلا
مرج قرنايل	١٥٠	١٤٠	-	٣٠	١	أضرار في مدرسة مار الياس
الكحلونية	٢٠٠	٢٠٠	٢	٣٥	٢	حرق وهدم دير كنيسة مار الياس
حارة حمزة	١٠٠	١٠٠	-	١٨	-	
زندوقة	١٠٨	٢٠٦	٤	١٠	١	نهب الكنيسة
قرطاضة	٢٢٠	٢٠٥	١٠	١٩	-	نهب الكنيسة

الكنيسة	٧٩	٧٧	-	-	-	هرب السكان قبل المجزرة بقليل خوفاً
عين موفق	٣٥٠	٣٥٠	٦	٦٠	-	
عاريا	١٨٠٠	٤٠٠	٣	٦٣	-	موارنة وارثوذكس
شويت	٦٥٠	٦٥٠	٩	٩٦	-	تهجير سابق للمعركة
حمانا	٧٣٠٠	٦١٠٠	-	٥٣٠	-	نهب مدرسة وكنيسة
رأس المتن	٨٠	٥٦	٣٠	٣١	-	٢٠٪ مسيحيون و٨٠٪ دروز
جوار الحوز	٨٧٥	٧٥٠	-	٢	-	تهجير قبل المعركة بقليل
القصيبة	٧٥٠	٦٥٠	-	٣	١	قصف كنيسة الروم تهجير قسري
بمريم	٦٦٧	٦٣٠	٣٩	٩٠	-	مقتل كاهن الرعية و٨٠٪ مسيحيون
صليما	٥٥٠	٥٥٠	١	١٠٢	٢	حريق كنيسة البلدة ودير راهبات الرسل.

• قضاء الشوف

في قضاء الشوف عدد الاحصاء الأضرار اللاحقة بـ٤٩ بلدة من تهجير للسكان وقتلى ومفقودين، اضافة الى البيوت والمعابد والكنائس المتضررة، وذلك حسب الجدول الآتي:

اسم البلدة	عدد السكان	المهجرون	القتلى والمفقودون	البيوت المهدومة والمحروقة والمسروقة	الكنائس والمعابد المتضررة	ملاحظات
البيرة	١٣٠٠	١٣٠٠	٦٣	٤٠٠	٤	هدم كنيستان وديران
شواليق الدير	٢٠٠	٢٠٠	٢	١٥	١	هدم الكنيسة
الفوارة	٨٠٠	٨٠٠	١١	١١٠	١	راهب أسير ١٠٠٪ مسيحيون
كفر نبرخ	٣٦٠٠	٩٠٠	٢٦	-	٢	تدمير كنيسة وبيت الراهبات ٤٥٪ مسيحيون
المريجات	٣٢٥	٣٢٥	١٤	-	-	
مزرعة النهر	٩٠	٩٠	-	-	-	معلومات عن القتلى غير متوافرة
كفرنيس	٧٠٠	٧٠٠	٣	-	١	هدم الكنيسة
شوريت	١٥٠	١٥٠	-	-	-	معلومات عن القتلى غير متوافرة
مجدل المعوش	٢٧٠٠	٢١٠٠	٤٠	-	١	٩٠ في المئة مسيحيون هدم الدير
وادي الست	٩٦٢	٩٦٢	٦٠	١٦٦	١	حرق الكنيسة
الجمايل	١٦٧	١٦٧	٦	-	١	هدم الكنيسة
البرجين	١٥٠٠	٣٢٠	٢٧	٧١	١	هجر كل المسيحيين ٣٠ في المئة مسيحيون ٧٠ في المئة دروز
وادي بنحليه	٨٥٠	٦٠٠	١٠	٩٠	١	٨٠ في المئة مسيحيون
كفر قطره	٢٥٠٠	١٩٠٠	١٠	١٠٠	١	٨٠ في المئة مسيحيون
بريح	٢١٠٠	-	١٠	١٥٠	١	٧ في المئة مسيحيون حرق الكنيسة وتهجير
الفريديس	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٢	٢٠٠	١	حرق الكنيسة
دير دوريت	١٢٠٠	٨٥٠	٥٠	٢٥٠	١	
مزرعة الشوف	٥٥٠٠	٣٥٠٠	٤٠	١٠٠٠	١	٧٠ في المئة مسيحيون
بيقون	٨٥٠	٢٥٠	٥	٢٠	١	٣٠ في المئة مسيحيون
عينبال	١٥٠٠	٤٥٠	٥	٣٥	١	مسيحيون
بيت الدين	٣٠٠٠	٢٢٠٠	٣٠	٢٠٠	١	حرق دار المطرانية
عين زحلتا	٣٠٠٠	٢١٠٠	١٥	١٩٠	١	٦٠ في المئة مسيحيون

المطيلة	٧٠٠	٥٠٠	-	٦٠	١	٨٠ في المئة مسيحيون
معاصر الشوف	١٩٠٠	١٥٥٠	٢٥	٣٥٠	١	٨٠ في المئة مسيحيون
معاصر بيت الدين	١٣٠٠	١٣٠٠	١٠	٤٠٠	١	١٠٠ في المئة مسيحيون
الباروك	٦٥٠٠	٥٠٠٠	١٥	٥٥٠	١	٨٥ في المئة مسيحيون ٢٥ في المئة دروز
بعدران	١٨٠٠	٧٥٠	١٠	٤٠	١	٤٠ في المئة مسيحيون
وادي الدير	٥٠٠	-	-	-	-	
سرجبال	٦٥٠	٢٠٠	-	-	-	
شواليق الشوق	٥٠٠	٥٠٠	٥	٤٠	١	
عماطور	٢٨٥٠	٨٠٠	-	-	-	٣٠ في المئة مسيحيون
المختارة	١٥٠٠	٥٠٠	-	-	-	٣٠ في المئة مسيحيون
غريفه	٤٢٠٠	١٢٠٠	-	٥٠	-	٣٠ في المئة مسيحيون
عميق	٥٥٠	٤٠٠	-	-	-	
الكنيسة	٦٧٠	٥٠٠	-	-	-	
الصفا	١٢٠٠	٩٥٠	-	-	١	٧٠ في المئة مسيحيون
المريجات	٥٠٠	٣٠٠	-	-	-	
المشرف	١٢٠٠	٨٠٠	-	-	-	
الحمر	٥٠٠	٢٠٠	-	-	-	
دير القمر	٢٥٠٠	-	-	-	-	لجأ اليها ٣٥٠٠٠ ألف نسمة
الخريبه	١٣٠٠	٦٠٠	-	-	١	٥٠ في المئة مسيحيون
بتلون	١٧٥٠	٥٥٠	١٠	-	-	٣٠ في المئة مسيحيون
باتر	١٣٥٠	٦٠٠	-	-	١	هجر جميع المسيحيون
						٤٠ في المئة مسيحيون و٦٠ في المئة دروز
نيحا	٣٠٠	١٠٠	-	-	-	
بجنين	٨٥٠	٢٠٠	-	-	-	
حصروت	٩٠٠	١٠٠	-	-	-	
جباع	٦٠٠	٢٠٠	٥	-	١	٣٠٪ مسيحيون
السمقانية	٧٥٠	٢٠٠	٥	٢٥	-	٣٠٪ مسيحيون هجروا جميعهم
بشاتفين	١٥٠٠	٧٥٠	٥	٦٠	-	٥٠٪ مسيحيون هجروا جميعهم
عانوت	٢٠٠٠	٤٠٠	-	-	-	٢٠٪ مسيحيون هجروا جميعهم.

• قضاء عاليه

احصى المركز الكاثوليكي للإعلام في قضاء عاليه الأضرار اللاحقة بـ٣٤ قرية وذلك كالآتي:

اسم البلدة	عدد السكان	المهجرون	القتلى والمفقودون	البيوت المهدومة والمحروقة والمسروقة	الكنائس والمعابد المتضررة	ملاحظات
الغابون	١٨٠٠	١٢٠٠	١٠	-	١	٨٠٪ مسيحيون
بحمدون	١٥٠٠٠	٩٠٥٠	٣٥٠	٥٠٠٠	٣	
منصورية بحمدون	٣٠٠٠	٩٤٠	٢٠	٢٥٠	١	

بتاتر	٥٥٠٠	٢٢٠٠	٢٥	٢٥٠	١	٥٠٪ مسيحيون
رويسات النعمان	١٨٥٠	١٨٥	١٠	-	١	كلها مسيحيون
رشميا	٥٨٠٠	٤٠٠٠	١٠	٢٠٠	١	
عين تراز	١٢٠٠	١٠٠٠	-	-	٢	حرق بطريركية الروم الكاثوليك
سلفايا	٨٠٠	٢٥	-	-	١	
دوير الرمان	٦٦٠	٥٠٠	-	-	١	
شرتون	٤٥٠٠	٤٢٦٤	٣٦	٢٠٠	١	هدم مدرسة الراهبات وكنيسة مار شليطا، ١٠٠٪ مسيحيون
كفرعميه	١٢٠٠	٩٠٠	-	-	١	٨٠ في المئة مسيحيون
عاليه	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠	٥٣٠٠	٢	٧٠ في المئة مسيحيون
سوق الغرب	٣٥٠٠	٢٩٠٠	١٠	٢٠٠	١	٩٠ في المئة مسيحيون
شملان	١٥٠٠	١٥٠٠	-	-	١	
عيناب	٢٥٥٠	٤٥٠	-	-	١	٢٠ في المئة مسيحيون
عين كور	٦٠٠	٤٠٠	-	-	١	
عابيه	٢٩٠٠	١٢٠٠	-	-	١	٧٠ في المئة مسيحيون
عيندرافيل	٨٥٠	٢٠٠	-	-	١	
دقون	١٢٠٠	٣٥	-	-	١	
كفرمتى	٤٥٠٠	٨٥٠	٢٥	-	١	٣٠ في المئة مسيحيون
رمحالا	٣٥٠٠	١٥٠٠	-	-	١	
رويسات مجدليا	٢٥٠	٤٥	٢	-	١	٢٠ في المئة مسيحيون
مرج شرتون	٤٦	٤٦	٣	-	١	
شانيه	١٥٠٠	٢٠٠	-	-	١	٢٠ في المئة
كيفون	١٢٠٠	٢٠٠	-	-	١	٢٠ في المئة مسيحيون
عين عنوب	٢٠٠٠	٨٠٠	١٠	-	١	٤٠ في المئة مسيحيون
بدادون	٣٥٠٠	١٣٠٠	-	-	-	هجروا من القصف من عاليه
عين السنديان	٥٠٠	٤٠٠	-	-	-	
حومال	٢٥٠٠	١٢٠٠	-	-	-	هجروا من القصف القادم من عاليه
بشامون	٣٥٠٠	١٥٠٠	-	-	١	٦٠٪ مسيحيون
بيصور	٥٥٠٠	٤٠٠٠	٥	-	٢	٤٠٪ مسيحيون
جسر القاضي	٨٥٠	٥٥٠	١٠	-	١	
بطلون الشقيف	١٥٠٠	١٥٠٠	-	-	١	٧٠٪ روم ارثوذكس، ٣٠٪ موارنة
عين داره	٣٦٠٠	٢٥٠٠	٥	-	١	٨٠٪ مسيحيون
مجدليا	١٨٠٠	٣٥٠	٢١	-	١	٢٠٪ مسيحيون

البيان «النداء» لهيئة العلاقات للروم الكاثوليك

لحماية الشعب المسيحي في لبنان ـ العمل ٣٠/١٢/١٩٨٣

بعد الإجتماع أذاعت البيان التالي: «درست هيئة العلاقات العامة الكاثوليكية في اجتماعها الإستثنائي اليوم الوضع الخطير جداً الذي بدأ يصيب الكيان اللبناني في الصميم، وناقشت الحد الطائفي الخطير الذي يهدد الوجود المسيحي. واعتبرت أن الأوان آن لدق ناقوس الخطر لحماية الشعب المسيحي في كل مكان.

«ان ما يحدث في لبنان اليوم تعتبره هيئة العلاقات العامة الكاثوليكية اعتداء موجهاً الى المسيحيين، انطلاقاً من عمليات التهجير التي حصلت في الجبل على يد الدروز اليساريين، وفي المريجة على يد الشيعة الإيرانيين، وفي بيروت الغربية على يد التقسيميين.

«ان ما حصل في الجبل من عمليات قتل وتهجير وتنكيل بالنساء والأطفال والشيوخ، وما حصل في المريجة من تهجير للمسيحيين وما يحصل في بيروت من عمليات نسف للكنائس والمتاجر المسيحية هو دليل على النية المبيتة ضد الوجود المسيحي وضد المسيحيين، بدليل ان ما حدث في الجبل لم يكن ضد حزب الكتائب أو القوات اللبنانية أو المردة أو الكتلة الوطنية، بل أيضاً ضد المسيحي الشيوعي والإشتراكي واليساري، لا لسبب إلا أنه يحمل على صدره شارة الصليب. وعمليات الخطف التي حصلت في طريق المطار وتحصل على يد حركة «امل» وحزب «الدعوة الإيراني» برئاسة الشيخ محمد حسين فضل الله لم تكن موجهة إلا ضد المسيحيين. وما حصل ليلة عيد الميلاد، ميلاد السيد المسيح، من قصف عشوائي على الأحياء السكنية الآمنة ما هو إلا لمنع المسيحيين من أن يعيّدوا.

«وما حدث في الحمراء وفردان وغيرها من المناطق من تهديد بنسف المحلات ان هي عملت على تزيين واجهاتها، ليس إلا استمراراً لضرب الوجود المسيحي.

«ان هيئة العلاقات العامة الكاثوليكية يؤسفها أن تعلن هذه الأشياء وتفضحها بعدما أصبح المسيحي خائفاً على عائلته ومصيره وكيانه، وهي تعود مرة ثانية لتدق ناقوس الخطر في لبنان وتعلن أن الوضع أصبح خطيراً وخطيراً جداً وانها بدأت تحركاً واسعاً مع كل المسؤولين والزعامات من أجل تثبيت حماية المسيحيين في لبنان خصوصاً في الأماكن التي يتعرضون فيها للمضايقات واتخذت سلسلة قرارات مهمة.

«وقررت الهيئة ارسال وفد لمقابلة الرائد سعد حداد في صيدا للبحث معه في الإجراءات التي ناقشتها الهيئة في شأن الوضع الخطير في البلاد.

نص الكتاب المفتوح

الذي وجهه مخاتير قرى اقليم الخروب إلى الرئيس شفيق الوزان مذكّرين بقصف قراهم ـ النهار ٣١/١٢/١٩٨٣

وقع الكتاب مخاتير قرى علمان ومزمورة ومزرعة الضهر والرملية وجدرا ووادي الزينة والدبية والرئيس العام للرهبانية المخلصية الارشمندريت سمعان نصر. وجاء فيه:

«يهمنا أن نصارحكم بأننا كنا نتوقع من دولتكم، بصفتكم رئيساً لحكومة كل لبنان، وكل اللبنانيين، أن تشملونا بعطفكم فتدينوا من قصف ولا يزال يقصف قرانا ويشرد عيالنا، مثلما دنتم قصف بلدة شحيم، لأنكم لم تعودونا النظر الى مثل هذه الأمور المصيرية الخطيرة إلا بعين واحدة، ألا وهي عين الحق والعدل والمساواة.

ومما يزيد في دهشتنا واستغرابنا اغفالكم ما تعرض له دير المخلص من قصف مركز على ثلاث مرات متتالية. ولا نخالكم تجهلون ما يمثل هذا الدير من قيم دينية وأدبية ووطنية حمل مشعالها سحابة ٣٠٠ سنة.

ونحن إذ نشارك دولتكم في استنكاره لما تعرضت له جارتنا بلدة شحيم في مقصف، نذكركم وأنتم خير العارفين بأن من تسبب بمأساة اخواننا في شحيم هي الجهة نفسها التي ما برحت منذ أيلول الماضي تقصف قرانا وتهجر أهلنا وتدمر منازلنا في محاولة مكشوفة لإنشاء امارتها المزعومة على أرضنا، غير آبهة بارادة ابناء اقليم الخروب المشتركة وتصميمهم الصادق على

الإبقاء على صيغة التعايش الفريدة التي طالما نعمنا بها.

دولة الرئيس، انكم اليوم مطالبون منا جميعاً نحن رعياكم ابناء اقليم الخروب، مسلمين ومسيحيين، بعدم الإكتفاء بالتنديد والإستنكار، بل بمتابعة السعي من أجل وقف النزف، فعلاً لا قولاً، وهذا لن يكون إلا بنشر راية الشرعية على كل قرى الإقليم من دون استثناء وبسيطرة جيش لبنان المفدى على كل ترابه».

بيانات ترد على الفطايري

لجان القرى المهجرة تطالب بمركز اعلامي في دير القمر

طالب رؤساء لجان القرى المهجرة الى دير القمر في بيان أصدروه أمس، باستحداث مرجز اعلامي دائم في البلدة لينقل الى الرأي العام صورة واضحة عما يجري داخلها وحولها.

ورداً على أنور الفطايري الذي دعا الى قراءة صحيحة للتاريخ بالتأكيد «اننا شعب اعتاد الحصار الكبير في الشرق ولكن النتيجة كانت عكسية دائماً».

وهذا البيان:

يهدف الجنبلاطيون من وراء قلب الحقائق وتحريفها الى اخفاء الطابع المأساوي لحصار دير القمر وتشويه الوضع الإنساني لهذه القضية بعدما كثرت الأصوات التي ترتفع منددة بالممارسات الشاذة التي أثارت القرف في نفس كل لبناني.

ويهمنا أن نورد الملاحظات الآتية:

أولاً: يعترف الجنبلاطيون بمصادرتهم للمواد المرسلة الى دير القمر، ولكنهم يبررون ذلك بعدم علاقة هذه بأمور التموين وتوضيحاً نقول: ان ما يقوم به هؤلاء هو أكثر من تدبير مصادرة، انها عملية نهب واسعة تطال حليب الأطفال وأحذيتهم الشتوية التي قالوا عنها أنها عسكرية، والأدوية العائدة للمرضى التي نعتوها بالمهيجات، كان بودهم الترويح بوسيلة تجدي مع مقاتليهم ولن نذهب بعيدفا في هذا الموضوع، لأننا لسنا في وارد الدفاع عن مهمة الصليب الأحمر، فهو الطرف المعني والمرجع الصالح لدحض كل المزاعم.

ثانياً: يضاف الى ذلك سلسلة ادعاءات وافتراءات هدفها تضليل الرأي العام مثلما يخيل لهم عن حركة اقلاع وهبوط بمروحيات وهمية ومثلما تتراءى لهم اكوام النفايات دشما ومتاريس وبازاء هذا التحريض المتعمد، نطلب بأن يصار الى استحداث مركز اعلامي دائم في دير القمر يتواجد فيه صحافيون محليون ومراسلون اجانب فتنتقل الى الرأي العام صورة واضحة عما يجري داخل البلدة وحولها.

ثالثاً: ان قول أنور الفطايري بأن المسلحين في دير القمر هم الذين يحاصرون المدنيين، هو قول يدعو الى الهزء والسخرية، وبدورنا نقول أنه إذا كنتم تحاصرون المدنيين بمناطق ادارتكم المدنية، فليس معناه ان ما يصح عندكم، يصح عند غيركم. أما عن دعوته الى قراءة جديد للتاريخ المزور فنحن نوافقه على أن كتب التاريخ المتداولة حاليفا مزورة.

بيان تجمع الشباب المسيحي

كما أصدر تجمع الشباب المسيحي بياناً مماثلاً رداً على السيد الفطايري.

وجاء في البيان: ايهما أصعب، الجوع والبرد أم الحملة الإعلامية التي تتعرضون لها. كفاكم تستراً وتجاهلاً وتعامياً، وعار أن يصبح الدجل والرياء سلعة للإستهلاك تطلقونها تارة من بلاد الشام وطوراً من اسرائيل. أما المسنون الذين اطلق سراحهم من خلف قضبان سجنكم الكبير فما كانت بالنسبة لكم سوى مادة اعلامية لتوهموا الرأي العام أن أيديكم الملطخة بالدماء هي بريئة. ولكن هل من مجرم بريء؟ ومن متى يحق لكم أن تتفوهوا بكلمة نطقها السيد المسيح وقد جعلتم من الإجرام والقمع والقتل معبدفا لكم تصلون فيه على جماجم الأموات ونبش القبور وحرمان الناس من لقمة العيش.

أما المواقع التي تتمنون سقوطها واحدة بعد الأخرى، انها من الأحلام والأوهام لأن المواقع التي سقطت بفعل الهيمنة السورية ـ الفلسطينية وكل القوى التي شاركتكم غزوكم لا تهيمن على بقية المواقع التي تتكلمون عنها.

وقال: اما الذين زاروا دير القمر من المؤسسات الإنسانية والعالمية والسفير الإيطالي قالوا عنها بوضوح أنها جحيم دانتي. فهل الكل كاذبون وأنتم الصادقون؟ ومن مجرد أن تضعوا شرطاً لدخول دير القمر هو دليل ساطع لابتزازكم وتخلفكم وجاهليتكم.

أما بعد فنتحداكم أن تتجرأوا وتسمحوا للصحف المحلية والأجنبية وأجهزة الإعلام أن تدخل دير القمر فتتوضح الصورة، ويظهر من يحاصر من، وفي كل الظروف وتظهر احقادكم من خلف الحجاب.

ومضى يقول: فدير القمر ليست معسكر انصار الذي ضم خمسة آلاف واقمتم الدنيا واقعدتموها. ان سجن دير القمر هو أضخم سجن عرفه تاريخ البشرية. وجلادوه معروفون، ولكن سجن الباستيل لا بد من أن يتحطم ورعونتكم ودجلكم بأن لكل الناس.

فالجيش اللبناني سيبقى رمز عزة هذا الشعب وكرامة لبنان، والمقاومة اللبنانية مستمرة مهما غلت التضحيات لتواجه مكركم وكل من يحاول التطاول على وجودنا الحر.

فهرس الجزء الأول

رقم الصفحة | العنوان

رقم الصفحة | العنوان

رقم الصفحة — العنوان

رقم الصفحة — العنوان

رقم الصفحة	العنوان